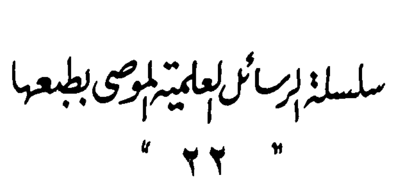
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة





٤٠٠٠٠٤٩

شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

سلوى محمد عمر عرب

الجزء الأول

١٤١٩هـ

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٨ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الإشبيلي ، علي بن محمد بن علي بن خروف

شرح جمل الزجاجي / تحقيق سلوى محمد عمر عرب - جدة

١٢٣٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٠ - ٢٣١ - ٠٣ - ٩٩٦٠

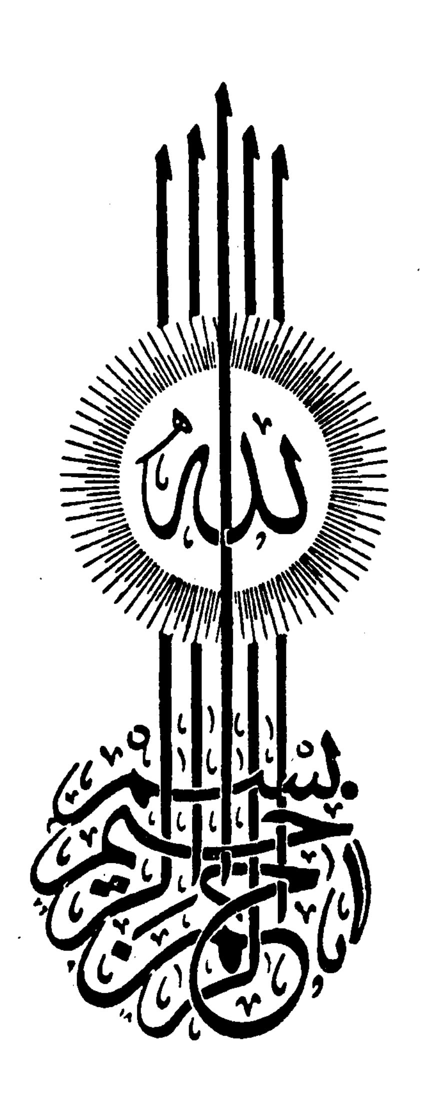
١ - اللغة العربية - النحو أ - عرب ، سلوى محمد عمر (محقق)

ب - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ٠٦٤٧ / ١٨

رقم الايداع : ٠٦٤٧ / ١٨

ردمك : ٠ - ٢٣١ - ٠٣ - ٩٩٦٠


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا العمل رسالة دكتوراه بعنوان (شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ » « تحقيق ودراسة » من الأول حتى نهاية باب المخاطبة) كلية اللغة العربية بمكة المكرمة : قسم الدراسات العليا العربية فرع اللغة .

أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..

وبالله التوفيق

إهداء

ـ إلى الجنود الذين وقفوا معي وآزروني بأرواحهم في كل خطوة من خطوات هذا البحث ...

ـ إلى والديّ الحبيبين ...

ـ وإلى زوجي العزيز .. المهندس عبد الباسط بكر كمال .

ـ وإلى أبنائي الأعزاء .. وليد وهديل وبكر ورهام ....

أقدم ثمرة جهد اقترضت ثمن نجاحه من هؤلاء الأحباء ..

أسأل الله أن يتكفل عني بالوفاء .

سلوى عرب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد للّه .. والصلاة والسلام على رسول اللـه .. وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

الحمد للّه الذي تكفل بحفظ كتابه ، وعلّمنا لغة القرآن لتدبر معانيه ووجوه إعرابه ، وأوقفنا على محكم آيه وفصل خطابه .

الحمدُ للّهِ حمدَ الشاكرين الذاكرين ، المثنين على اللّهِ بما يليقُ بجلالهِ وعظيمِ سلطانِه .

أمّا بعد .. فإنّ من أجلِّ العلومِ علومَ العربيّةِ ؛ إذ هي المَرقاةُ إلى فهمِ كتابِ اللّهِ . وقد بذلَ سلفُنا الصالح في هذا المجال جهوداً مضنية ، وقفوا من خلالها على أسرارِ الكثير من لطائفِ هذه اللغةِ الشريفةِ ، وتركوا لنا تراثًا ضخمًا أودعوه دقائقَ فكرِهم ، وعميقَ نظرِهم ، وهو عُنوانٌ لحضارةِ هذه الأمةِ وأمجادِها .

ويذكرُ لنا بعضُ أساتذة تحقيقِ المخطوطات [1] أنّ ما ضاعَ من هذا التراث بسببِ غفلةِ الناسِ وتفريطهم أكثر مما ضاع بسبب عوادي الحروبِ والأيام ، ولا زال الكثير منه حبيسًا في خزائن المكتبات ، ينتظرُ اليدَ الحانيةَ التي تفكُّ أسرَه ، وتُزيلُ عنه غبارَ الزمن .

فكان لزامًا على أبناء هذه الأمّةِ الإسلاميّةِ أن يتّجهوا شطرَ التراثِ العربيّ ، يحيونَ مواتَه ، ويستخرجونَ كنوزه .

---

(١) وهو أستاذي الدكتور محمود محمد الطناحي ، في كتابه : « مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي » ص ٢٢ .

لذا فقد يممتُ وجهيَ نحو التحقيقِ . وكان لا بدَّ لي أنّ أسألَ أساتذةَ هذا العلم لإرشادي إلى موضوعٍ ينتفعُ به الباحثون وطلاّبُ العلمِ ، ويُرضي طموحاتي ، وتقتنعُ به نفسي ، فأُرشدتُ إلى كنزٍ من هذه الكنوزِ الدفينةِ ، ألا وهو (شرحُ جملِ الزجّاجيِّ لابنِ خروف) .

وللزجّاجيِّ وجملِه، وابنِ خروف وشرحِه أهميّةٌ لاتخفى على ذهنِ حصيف .

فالزجّاجيُّ علمٌ من أعلامِ النحو في القرنِ الرابعِ الهجريّ .

وكتابُه (الجملُ) من أشهرِ كتبِ النحوِ في تلك الحقبةِ ، وقد نالَ شهرةً كبيرة تداني شهرةَ كتابِ سيبويه فأكبَّ عليه العلماءُ بالدراسةِ والشرحِ حتى قيلَ : إنّ شروحَه قد بلغت عند المغاربةِ مائةً وعشرينَ شرحًا . وهو كتابٌ مباركٌ ماشتغلَ به أحدٌ إلاّ انتفعَ به . ألّفَه أبو القاسمِ بمكةَ المكرّمةِ ، وكان كلّما فرغَ من باب طافَ بالبيتِ العتيقِ ، ودعا اللّهَ أن ينفعَ به الناسَ . وقيلَ : إنّه لم يضع مسألةً إلاّ وهو على طهارة .

هذا بالإضافة إلى أنّه كتابٌ جامعٌ لأبواب النحو ، يسيرُ الفهمِ ، سهلُ العبارةِ .

أمّا ابنُ خروف ـ شارحُ كتابِ الجملِ ـ فهو من أشهر نحاةِ الأندلس في القرنِ السادسِ والسابعِ الهجريين ، ومن أشهر شرّاحِ كتابِ سيبويه ، فلا غرابةَ أن نجدَ آراءَه مبثوثةً في كتبِ النحو والتفاسيرِ المتأخرةِ ، غير أنا نفتقدُ المرجعَ الذي نستوثقُ منه صحةَ العزو إليه . وشرحُ الجمل هو أنسبُ مصدرٍ يُصارُ إليه للوقوفِ على آراءِ ابن خروف النحويّة والصَرفيّةِ ؛ لما يمتازُ به عن شرح الكتاب من حسنِ التبويبِ ، وسهولةِ التناولِ ، بالإضافةِ إلى اكتمالِه بعدَ أن عثرَ أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ ـ نفعنا اللّه به وبعلمه ـ على الجزءِ الثاني منه ضمنَ مئات المخطوطاتِ في مكتبة جامعِ ابن يوسف في مَرّاكش ، وكان مدرجًا تحت عنوانِ : « كتابٍ

مجهول في النحو » ؛ لذا فقد كان اكتشافُه حدثًا عظيمًا لا يتهيّؤُ إلاّ لذوي الهممِ العاليةِ ، والعزائمِ القويةِ ، وقد حثني على تحقيقه ، وامتثالاً لأمره فقد نسخت قدرًا طيبًا منه ، وسأفرغ لتحقيقه عَقِبَ انتهائي من هذا الجزءِ - إن شاء اللّه .

ولهذهِ الأهميّةِ التي ذكرتُ ، ولما يمتازُ به ابنُ خروف من عقليةٍ خصبة ، وذهنٍ وقّاد قبلتُ أن يكون (شرحُ الجمل) موضوعًا لدراستي بعد أن عرضَه عليّ سعادة الأستاذ الدكتور عيّاد الثبيتيّ قبلَ أن يكونَ مشرفًا على هذا البحث ، وكان شديدَ الترددِ في العهدةِ إليَّ بتحقيق المخطوطِ ، لا ضنًّا منه بهذا المخطوطِ النفيسِ ؛ ولكن إشفاقًا عليّ من وعورةِ مسلكِه ، وصعوبةِ مرتقاه . أو إشفاقًا عليه من طالبة يظنها ليست قادرة على تحقيقه .

ووجدتُ في نفسي شيئًا من ترددِه الذي عزوته في ذلك الوقت إلى عدمِ الثقةِ بمقدرتي على القيامِ بهذا العملِ . وعندما عاينتُ المخطوطَ عرفت سببَ تردده، كما عرفت سبب عزوفِ الدارسين عنه على ما له من أهميّةٍ وقيمةٍ عاليةٍ .

غير أنّ العزيمة القوية أبت إلاّ أنْ أتجشمَ الصعابَ ، وأخوضَ غمارَ هذه التجربة .

وعقدتُ العزمَ ، وشمرتُ عن ساعدِ الجدِّ ، وأكببتُ على العمل بصبرٍ منقطعِ النظير ، وجلدٍ يعرفُ مقدارَه من اطلعَ على مخطوطِ (شرحِ الجملِ لابن خروف) .

وقد كلّفني هذا الاختيارُ مصاعبَ جمة ، وعقباتٍ جسامًا ؛ فنسخةُ الكتابِ وحيدةٌ لا ثانيةَ لها ، وهي نسخةٌ مليئةٌ بالتصحيفاتِ والتحريفاتِ والسقطِ والخرومِ - وهذا ما يفسرُّ ازورارَ الباحثين وصدوفَهم عن هذا الأثرِ النفيس - بالإضافةِ إلى جهلِ ناسخِها بالنحوِ ، وعدم وجود مؤلفاتٍ أخرى لابن خروف سوى شرح الكتابِ المسمّى (تنقيح الألباب في شرح غوامضِ الكتاب) ، غير أنّ الموجودَ منه

جزءٌ يسيرٌ معظمه من أبوابِ الصرفِ ، ممـا يجعلُ الاعتمادَ عليه لرأبِ صدعِ هذه النسخةِ محدودًا .

كلُّ ذلك اضطرني إلى أن أسعى جاهدةً في سبيلِ العثورِ على نسخةٍ أخرى تعززُ هذه النسخة ، وتعينني على فكِّ طلاسمها .

وطفـقـتُ أبـحـث في فـهـارسِ المخطوطـاتِ ، وقـوائـمِ المكـتـبـات ، فوجـدت بروكلمان [1] يشير إلى وجـودِ نسـختين في برلين برقم (٦٤٥٩) ، ورقـم (٦٤٦٤) ، فـأرسلت فـي طلبـهـما ، ووصلتـا إليّ فإذا همـا غيـرُ مـا ذكـرَ ؛ فإحداهما : (شـرحُ الجـزوليّـة الكبير للشـلوبين) ، والأخرى : أظنُّـها (شرحُ أبياتِ الجملِ للصنهاجيّ) .

وكتبت إلى الأستـاذِ العلاّمـةِ فؤاد سزكين ـ مؤلف تاريخ التراث الـعربيّ ـ ولم أحظ بإجابة منه .

كما راسلت مركزَ الملكِ فيصلِ للبحوثِ والدراساتِ الإسلاميّـةِ ، وجلتُ في عددٍ من المكتبات العـامـةِ والخاصـة ، وسـألت ذوي الخبرةِ في هـذا الشأن فلم أظفر بشيء ذي بال .

فلم يبقَ لديّ إلاّ الاطلاعُ على أصل المخطوط لعلّه يكونُ أوضحَ من الصورة، فسافرتُ إلـى المغربِ بعد أخذي توصيةً من سعادة الأستاذ الدكتور عيّـاد الثبيتيّ ـ جزاه اللّـه خيـر الجزاء ـ أفادتني كثيرًا لما كان له من صلاتٍ طيّبةٍ مع المسئولين هناك ، وتمكنت من رؤية المخطوط بعد لأي شديد ، إلاّ أنّـه لم يكن بأحسنَ من الصورةِ ، فهـو يشبـهها في التآكـل والاهتـراءِ وعـدمِ الوضوحِ .

فاستعنت باللّـه ، واعتمدت على الإمكاناتِ المتاحةِ لديّ ، ولم أدّخر جهدًا، أو أختزن وسعًا في سبيل النهوضِ بالنّـصِ وخدمته ، والقيامِ عليه .

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ١٧٤/٢ .

وإنّي أذكرُ هذه العقبات لا للتمنّن والاستكثار على البحث ، ولا ضنًا مني بوقتٍ أو جهد ، فالعلمُ خليقٌ بأن تشدَّ إليه الرحالُ ، وتُنهى في سبيلهِ الآجالُ ؛ وإنّما أذكره اعتذارًا عما يكونُ قد شابَ عملي من خطأ أو زللٍ أو سهو ، أسألُ اللّه أنْ يعفوَ عنّي ؛ ويتجاوزَ عن خطيئاتي ، ويغفرَ زلاّتي ، ويهيّئَ لي من يرشدني إلى الصواب .

أمّا خطّةُ البحثِ فقد قسّمتُها إلى قسمين؛ قسمٌ للدراسةِ، وقسمٌ للتحقيق .

وجعلتُ قسمَ الدراسةِ في فصلينِ ؛ أوّلُهما عن ابن خروف ، وثانيهما عن (شرح الجمل) .

عرّفتُ في الفصلِ الأوّلِ بابن خروف ؛ فتحدثت عن اسمه ونسبه ، ومولدِه ونشأتِه وتنقّلاتِه ، وأخلاقِه وصفاتِه ، وشيوخِه وتلاميذِه ، وثقافته ومكانتِه العلميّةِ ، ووفاتِه وآثاره . .

أمّا الفصلُ الثاني فتحدثتُ فيه عن (شرح الجمل) ، ويشتملُ على تسعة مباحث ، مهدتُ لها بنبذةٍ يسيرةٍ عن الزجّاجيِّ وكتاب الجملِ ، ووثقتُ نسبةَ هذا الشرحِ لابنِ خروف .

أمّا المبحثُ الأوّلُ : فتحدثت فيه عن منهجه وأسلوبه .

والمبحث الثاني : عن مصادره .

والمبحث الثالث : عن شواهده .

والمبحث الرابع : عن موقف ابن خروف في شرحِ الجملِ من الأصول النحوية .

والمبحث الخامس : عن موقفه من السابقين ؛ أوضحت فيه موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة ، ومن بعض العلماءِ السابقين ؛ كسيبويه والزجاجيّ ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللخميّ .

والمبحث السادس : وخصصته لآراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحويّ من خلالِ شرحِ الجملِ ؛ فتحدثت فيه عن الآراء التي وافق فيها البصريين ، والتي وافق فيها الكوفيين ، والتي وافق فيها بعضَ العلماء السابقين ، والآراء التي انفرد بها ، والآراء التي نُسبت إليه وفي النصّ ما يخالفها .

والمبحث السابع : وعقدت فيه موازنة بين شرح الجمل لابن خروف ، وبين شرحين من شروح الجمل هما : غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة ، وشرحُ الجملِ لابن عصفور؛ وذلك لتتضح مكانة شرح ابن خروف من الشروح الأخرى.

والمبحث الثامن : وتحدثت فيه عن أثر شرح الجمل في النحاة الخالفين ؛ كابن بزيزة ، والخفّاف ، وابن الضائع ، وابن الفخّار ، وابن لب ، وابن مالك ، وأبي حيّان ، وابن هشام ، والسيوطيّ .

والمبحث التاسع : وأظهرتُ فيه قيمةَ الكتاب العلميّةِ والمآخذ عليه .

وختمت قسمَ الدراسةِ بخاتمةٍ لخصتُ فيها أهم النتائج التي توصّل إليها البحث .

أمّا القسم الثاني من البحث فقد تضمن النصّ المحقق مسبوقًا بتمهيد ، ووصف لنسخة الكتاب ، والمنهج الذي سرت عليه في التحقيق ، متلوًا بالفهارس الفنيةِ ، وثَبَتٍ للمراجع .

وقد مضيتُ في تحقيق النصّ وفق قواعد التحقيق المتعارفِ عليها عند أهل الصنعةِ ، وكان همّي إخراجَ النصِّ على الصورة التي وضعه عليها المؤلّف ، مع ضبطه وتخليصه من الشوائب وآفات النسخِ ، وحرصتُ على عرض مسائل الكتاب على مؤلَفات النحو السابقة ، مستكملة في الهوامش ما تمسُّ إليه الحاجةُ ، ويقتضيه المقام .

وقد فرضت عليّ طبيعةُ التحقيقِ الرجوعَ إلى عددٍ كبير من المصادر في مقدمتها كتب اللغة والنحو والصرف ، وكتب القراءات والتفاسير ، والأحاديث ،

والدواوين ، والمجموعات الشعريةِ ، وكتب التراجم والطبقات والأنساب ، ومعاجم البلدان ، ومعاجم اللغةِ ، وكتب التاريخ والسير والوقائع والأيام ، وغيرها .

وفي نهاية المطاف ، وبعد أن اكتمل البحث واستوى على سوقه أجد لزامًا عليَّ أن أنسب الفضل لأهله ؛ إذ يطيب لي أن أقف وقفة إجلال وإعظام لأستاذي الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتيّ ، الذي تبنّى هذا البحث ، وأنفق في سبيله الأوقات الثمينة ، وأسبغ عليّ من الفضل والعلم ما لا يحيط به الثناء ، وأحاطني بفضائل جمّة أعدُّ منها ولا أعدّدها ؛ فقد أعاد تصوير المخطوط من المغرب ليبسر لي نسخه، وانتسخ لي بيده في رحلة من رحلاته إلى المغرب لوحة كاملة ـ سقطت من المخطوط ـ .

وأهدى إليَّ نسخة مصورة للجزء الثاني الذي عثر عليه من شرح الجمل لابن خروف .

وأطلعني على رسالة الأستاذ خليفة محمد بديري في تحقيق شرح الكتاب لابن خروف المسمّى (تنقيح الألباب في شرح غوامضِ الكتاب) ، والتي كانت مهداة له من قبل صاحبها .

ووضع مكتبته العامرة بين يديَّ ، ومكّنني من كثير من المصادر التي يندر وجودها ـ وهذا دأبه مع طلبةِ العلم ـ وغير ذلك كثير مما هو دين أعجز عن الوفاء به ، أسألُ اللّه أن يتكفّلَ عني بشكره ، وأن يكافئه لقاء أعماله العظيمة ، وأن يرفعَ درجاتِه ، ويثقّلَ موازينَه .

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور محمد المختار محمد المهدي ، الذي كابدَ معي قراءة جزء كبير من النص ؛ ولم أمتع بإشرافه طويلاً .

وإلى الأساتذةِ الأجلاء الدكتور مصطفى إمام ـ محقق شرح الجمل لابن بابشاذ ـ والدكتور حمّاد الثمالي ـ محقق شرح الجمل لابن الفخّار ـ والدكتور

نادي عبد الجوّاد - محقق شرح الجمل لابن الضائع - الذين أتاحوا لي فرصة الاطلاع على رسائلهم الجامعيّة هذه .

وإلى سعادة القائم بتسيير شئون مصلحة المخطوطات بالمغرب الأستاذ عبدالعزيز الساوري الذي يسر لي مهمة الاطلاع على أصل المخطوط ، وما زال يتعهدني بالكتب النادرة وبمعلومات ذات قيمة عالية عن البحث .

وإلى الأخت العزيزة الدكتورة صالحة الغنيم الأستاذة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي سعت جاهدة لكي أطلع على رسالة الحافظي محمد عن (منهج ابن خروف وآرائه النحوية والصرفية) بعد أن كدت أيأس من الاطلاع عليها .

وإلى المسئولين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، ونادي الرياض الأدبي ، ونادي أبها الثقافي ، وبعض المكتبات العامة ، حيث أمدوني بمعلومات وإصادرات لم تكن لتتوفر لديَّ لولا أن سخرهم اللّه لمساعدتي ، فجزاهم اللّه عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذيّ الفاضلين الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وتكبدهما قراءة ثلاثة مجلدات ضخمة .

إلى كل هؤلاء الأفاضل ، وإلى كلّ من مدّ إليّ يدًا في هذا البحث أتقدم بخالص الشكر والدعاء ، وأسأل اللّه لهم المثوبة والأجر، وأن يجعل ذلك في موازين أعمالهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

كما أبتهل إلى اللّه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن يتقبله بقبول حسن ، وأن ينفع به إنّه ولي ذلك والقادر عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين .

سلوى عرب

القسم الأول (الدراســـة)

وتشتمل على الفصلين التاليين :

الفصل الأول : ابن خروف .

الفصل الثاني : شرح جمل الزجاجي .

الفصل الأول ابن خـــروف

- اسمه ونسبه .
- حياتـــه .
- أخلاقه وصفاته .
- شيوخه وتلاميذه .
- ثقافته ومكانته العلمية .
- وفاتــه وآثـــاره .

ـ اسمه ونسبه :

هو أبو الحسن،عليّ بن محمد بن عليّ بن محمد ، الحضرميّ الأندلسيّ الإشبيليّ ، يُعرف بابن خروف النحويّ ، ويلقب بالدُّرَيْدَنه ، له ترجمة ضافية في المصادر الأندلسيّة [١] ، ووقع لبس بينه وبين بلديّه ومعاصره ابن خروف الشاعر[٢] في عدد من المصادر المشرقيّة وغيرها[٣] ؛ لاشتراكهما في الاسم واللقب والكنية، فَدُعي النحويّ الحضرميّ الإشبيليّ بابن يوسف وبالرُّنديّ وبالقيسيّ وبالقيذافيّ وبالقرطبيّ ، وجميعها تُذكر في نسب الشاعر ، كما لُقِّب بضياء الدين ونظام الدين ، وهما من الألقاب التي اشتهرت بين المشارقة ، أطلقا على

---

(١) انظر التكملة ص ٦٨٦ رقم (١٤٨٤) (١٧٨٤) (١٨٨٤) ، وبرنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الصلة ١٢٦/٤ .

وانظر ترجمته أيضاً في وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ ، والمختصر في أخبار البشر ١١٥/٣، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وتاريخ الإسلام ٣٦٢/١٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦/٢٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٩٠/٤ ، والوفيات ٣٠٤ ، ولسان الميزان ٢٥٧/٤ ، وكشف الظنون ١٤٢٨/٢ ، وشجرة النور الزكية ١٧٢ ، والأعلام ٣٣٠/٤ ، ومعجم المؤلفين ٢٢١/٧ .

وانظر مقدمة تنقيح الألباب للأستاذ خليفة محمد بديري ، رسالة ماجستير ، من جامعة الفاتح بليبيا ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية والدراسات الاسلامية . نوقشت عام ١٩٨٣م ، وانظر « منهج ابن خروف وآراؤه النحوية والصرفية » رسالة ماجستير للحافظي محمد نوقشت عام ١٤٠٨هـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض . وهناك دراسة عن ابن خروف يقوم بها الباحث ماهر عباس جلال من دار العلوم بجامعة القاهرة لم تتم بعد . ويقوم الأستاذ صالح الغامدي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة بتحقيق ودراسة جزء من « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » لابن خروف ولم يتم بعد .

(٢) انظر ترجمته في التكملة رقم ١٨٩٤ ، والذيل والتكملة ٣٩٦/٥ ، وصلة الصلة ١١٩/٤، ونفح الطيب ٦٤٠/٢ ، والمُغرب في حُلَى المَغرب ١٣٦ .

(٣) انظر إنباه الرواة ١٩٢/٤ ، ومعجم الأدباء ١٩٦٩/٥ ، وفوات الوفيات ١٦٠/٢ ، والوافي بالوفيات ٨٩/٢٢ ، والبداية والنهاية ٥٣/١٣، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، ونفح الطيب ٦٤٠/٢ ، وهدية العارفين ٧٠٤/٥ ، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٦٢/٩، وجذوة الاقتباس ٤٨٤/٢ .

ابن خروف الشاعر عندما ارتحل إلى المشرق . ولعل هذا اللبس كان قائمًا في الأوساط الأندلسيّة أيضًا إذ نبّه عليه الرعينيّ – تلميذ ابن خروف – عندما ترجم له في برنامج شيوخه[1] . والراجح في ترجمته والذي يعوّل عليه هو ما ذكره تلميذه الرعينيّ ، وتلميذ الرعينيّ – ابن عبدالملك المراكشيّ ، وابن الزبير ، وهو ماتقدم ؛ بل هو الذي ذكره ابن خروف نفسه في مقدمة شرح الجمل[2] ، إلاّ أنّه لم يذكر لقب « ابن خروف » ، ولعل ذلك من قبيل الاختصار لا لأنّه لقب لايرتضيه – كما ذكر بعضهم [3]– إذ لم يشر إلى ذلك أحد من معاصريه أو ممن ترجم له ، وهو لقب ثابت في جميع مصادر ترجمته ، وهو الذي اشتهر به ، بل لايعرف إلاّ به .

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٢) انظر شرح الجمل ص ٢٤٣ .

(٣) وهو الأستاذ خليفة محمد بديري محقق « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» . انظر ص١٢ منه.

- حياتــــه :

وتبقى حياة ابن خروف يكتنفُها الغموضُ ، ويلفُّها الصمتُ في كثيرٍ من جوانبها ؛ فلا تسعفُنا كتُب التراجمِ بشيءٍ عن أسرتِه أو سيرتِه أو مولدِه ، إلاّ أنّنا نستطيعُ أن نقدّرَ تاريخَ ولادتِه بعامِ (٥٢٩ هـ) - أو نحو ذلك - استنادًا إلى تاريخِ وفاتِه المرجّحِ ، وعمرِه عندما وافاه الأجلُ - رحمه اللّه - .

والذي استطعنا أن نعرفَه عنه أنّه من إشبيلية - المدينة العظيمة التي أصبحت من كبريات الحواضر الأندلسية أيام بني عبّاد ، ودولة المرابطين والموحّدين ، والتي أنجبت علماء أفذاذًا هم من مشاهير علماء اللغة والنحو .

وتذكر كتب التراجم أنّه كان دائم الترحال ، يتنقل في البلاد ، ويسكن الخانات ، فكان يتردد بين إشبيلية ورُنده وسَبته وفاس ومَرّاكش للتجارة بالأواني الخشبية المخروطة ، وللتدريس - إذ كانت العربية هي صناعته وبضاعته - ويستوفي الجعلَ على الإقراء من الطلبة[1] .

وكان يمكث في كل بلد إلى أن يقضي وطره منها ثمّ ينتقل إلى بلد آخر ، لايربطه للمكوث والاستقرار زوجة ولا ولد ، نذر نفسه للعلم فلم يتزوج ولاتسرى قط ، وكان يقول : « واللّه ما حللت مئزري قط على حلال ولا حرام »[2].

ونقل ياقوت عن أبي القاسم عبدالرحمن بن يخلف السلاوي عن ابن خروف « أنّه أوّل يوم دخل على ابن طاهر شكا إليه الفقر ، وقال : إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان !! فقال : شرك أعظم من شرّهم عليّ في المجلس ، وكان يأمرني بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إلى استعماله ، فأقول له في ذلك ، فيقول : لا أحب أن تجلس بغير شغل »[3] .

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٢١/٥ ، و « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام » ص ٥٥٦ .

(٢) الذيل والتكملة ٣٢١/٥ .

(٣) معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

أمّا ما ذكره ياقوت من احترافه للخياطة ، وأنّه كان إذا اكتسب منها شيئًا قسم ما يحصل له نصفين بينه وبين أستاذه[1] ؛ فلا يمكننا الجزم بصحته ولا نفيه مطلقًا إذ لم تذكره كتب التراجم الأندلسيّة ؛ والثابت أن شيخه الخدب هو الذي كان خياطًا[2] ، وابن خروف كان مختصًا بخدمته وقت طلب العلم ، ولكنّا لانعلم على وجه اليقين إن كانت خدمته له هي مساعدته في الخياطة واجتلاب الماء إلى المسجد إذا احتاج إليه الخدب [3] ـ كما ذكر ياقوت ـ أو استنساخ الكتب وتعاطي الوراقة [4] ـ كما رجّحه الأستاذ خليفة بديري محقق التنقيح استنادًا إلى القصة التي ذكرها ابن عبدالملك وهي أنّه غاب على بعض كتب شيخه الخدب وهما حينئذ بفاس فسجن من أجل ذلك ، ولم يزل القاضي يتلطف في أمره حتى سُرِّح وأزال ما حدث بسبب ذلك من الوحشة بينه وبين شيخه ، وعاد إلى خدمته والقراءة عليه كما كان[5] . وعلى أي حال فقد اختص في خدمة شيخه الخدب محتملاً شدته وغلظة طباعه في سبيل العلم وتحصيله .

وما زال ابن خروف يتنقل بين المدن ، ويأخذ عن الشيوخ ، وتنمو ثقافته، وانتفع بعلمه خلق كثير حتى أصابه قبل موته خدر واختلاط عقل ، مما دعا القاضي إلى أن يحجر على ماله فتظاهر بالسلامة ، واستطال عليه بلسانه ، وأغلظ له في القول ، فصرفه القاضي مبروراً ، واحتاط عليه رعيًا لشاخته ومكانته قبل من العلم والدين[6] .

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٦٤٩/٥ .

(٣) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

(٤) انظر تنقيح الألباب / قسم الدراسة ١٥ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

ـ أخلاقــه وصفاتــه .

تطرقت كتب التراجم إلى شيء من أخلاق ابن خـروف وصفاته ؛ فذكر ابن عبـدالملك أنّـه كان مـشهوراً بالصـدق وطهارة الثوب والـعفاف ، وأنّـه كـان وقور المجلس مهيبًا[1] .

ووصـفه ابن الزبيـر بأنّـه كـان حـسن التعليم ، قـاصـد العبـارة ، وطيـئـًا في المناظرة ، من عِلية نحاة وقته[2] .

أمّـا تلمـيـذه الرعـينـيّ فلم يثنِ عليـه بشيء ، ولا حـتى بما هـو ثابت عنه من المكانة العلمـية والعفـاف والهيبـة والوقار ، بل وصفـه بالجمود علـى ما لَقِنَ عن ابن طاهر ، قليل التصـرف ، بكيء العبارة ، مـتسرعاً لإنكار مـا لا يعرف[3] . ثم نـراه يميل مع شيوخـه الآخرين ضدّه فيـقول في ترجمة ابن خروف : « بينـه وبين شيـخنا الرنديّ - رحمـهـما اللّـه - مناقـضات في مسـائل من العربية أنشـقه أبو عليّ فيـهـا الخردل فما قام معه وما قعد »[4] .

ويقـول في ترجـمـة أبـي الحـسن بن عـبـداللّـه الأنصـاريّ : « بـينه وبين ابن خـروف تراجع في مسـائل ظهـر فـيهـا نبله » [5]. فـميله هذا مع شـيـوخه ضـدّه ، وعباراته التي لا يخفى ما فيهـا من التشفي والموجدة ، بالإضافة إلى غض النظر عن حـسناته التي هي ثابتـة عنه ؛ ونشـر سيـئـاته بشيء من الشمـاتة والازدراء ؛ تجـعلنا نرفض التـسليم بما وصـفه به ، ونشك في حـكمه عليـه ، إذ قد يـكون الرعينيّ قـد

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢١ .

(٢) انظر صلة الصلة ٤/١٢٧ .

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٤) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) السابق ٨٣ .

وقف مع ابن خروف موقفًا دعاه إلى التحامل عليه حتى قال ما قال ، ومن الجور أن نثبتَ عنه صفة أطلقت بدافع هوى في النفس ، وتناقلتها الأقلام .

وقد أبدى الأستاذ خليفة محمد بديري ـ أيضًا ـ شكه في قيمة هذا الحكم ، آخذًا في الاعتبار تشيع الرعينيّ لأبي علي الرنديّ الذي ردَّ على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيليّ في مناقضات جرت بينهما ، وردّ على هذه الشبهات بما حفظ لابن خروف مكانته العلمية ، وأنصفه من الرعينيّ [1].

أمّا شبهة الجمود على ما لَقِنَ عن ابن طاهر فيدحضها ما في شرح الكتاب من دقة الاستنباط ، وجودة الاستخراج ، وردوده المبنيّة على أساس جيّد ، وليس أدلّ على بطلانها من مخالفته لشيخه في بعض آرائه [2]، بل كانت لابن خروف شخصيّة مستقلة ، وآراء انفرد بها ، وردود على أئمة النحو ، كان لهذه الآراء ولهذه الردود قيمتها في النحو الأندلسيّ خلال القرن السابع الهجري . وطبيعي أن يتأثر التلميذ بأستاذه ، وأن يكون على مذهبه ، وأن تتوافق آراؤهما – في كثير من المسائل .

ويبدو أن ابن خروف لم تكن له حظوة عند تلاميذه ، ولعل لصرامته وشدته سببًا في ذلك ؛ فقد وصفه تلميذه أبو زكريا بن عتيق – فيما ذكر عنه ابن عبد الملك – أنّه كان شديد الضجر عند تتبع البحث معه والمساءلة له ، فكان إذا ضويق في المجلس يأخذ قُرْقَيْه [3] ويقوم من مجلسه دون سلام ولا كلام ، ويتخطى مايقابله من الحلقة ، ثمّ يرد وجهه إلى الطلبة ويقول لهم : ما أراكم عزمتم على

---

(١) انظر قسم الدراسة من تنقيح الألباب ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) السابق ١٢٣ – ١٢٧ .

(٣) قُرْقَيْه : نعليه ، وهو ما يشبه الصندل . من استعمال الأندلسيين . انظر الذيل والتكملة ٥ / ٣٢٢ هامش « ١ » .

إكمال قراءة « الكتاب » ما أخذتم أنفسكم بهذه المآخذ ، أو نحو هذا من القول ، ثم ينصرف [1].

وكان من الممكن ألاّ نحكم عليه من خلال ما حكي عنه - لأن هذا إن صحّ فهو قليل ، فمن الجور أن نحمله على ضيق الخلق وقلة الاحتمال ، ونحكم عليه من خلاله ، ولا سيما إذا كان هدف السائل أن يستفز الأستاذ ، ويثير الاعتراضات عليه - لولا أن ضيق الخلق وحدّة الطبع ملموسة من خلال مناظراته وردوده التي كانت بينه وبين معاصريه ، واعتراضاته على أئمة النحو حتى بلغ به الأمر إلى حدّ الاعتراض على سيبويه[2]- على جلالة قدره - ولم يسلم منه المبرد ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جني ، وغيرهم . من ذلك قوله في نهاية باب التوكيد : « ويتبع هذه الأبواب بعض الهوج بخزعبلات طويلة الذيل ، قليلة النيل ، نزهت الكتاب عن ذكرها »[3] .

ويعترض على أبي القاسم ، ويصمه بالغفلة ، فيقول : « وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة »[4] .

ويستخف برأي ابن جنيّ وشيخه الفارسيّ ؛ فيقول: « وأمّا ماذهب إليه الفارسيّ وابن جنيّ .... فهو هذيان من القول لايلتفت إليه »[5].

ويعترض على المبرد لإنكاره رواية سيبويه ، ويصمه بقلة الحفظ في بيت رواه سيبويه منصوبًا ، فردّ المبرد النصب ؛ قال : « وإن لم يكن البيت من هذا

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٢ .

(٢) انظر موقفه من سيبويه .

(٣) شرح الجمل ٣٤١ .

(٤) شرح الجمل ٢٧١ .

(٥) شرح الجمل ٤٤٦ .

القصيد فسيبويه أعلم بما روى ، ولا تردّ رواية الثقات بإنكار من أنكرها لقلة حفظه »[1] .

ولعل هذه الحدّة والجرأة والثقة هي التي أثارت حفيظة معاصريه وتلاميذه ، فوقفوا منه موقف الخصم ، وناصبوه العداء .

ولعلها من جهة أخرى سمات غلبت على نحاة تلك الحقبة - ولا سيما المغاربة - هيأ لظهورها اختلاف المذاهب ، والتنافس في شروح المختصرات الذي كان سائدًا بين نحاة الأندلس[2] ، فجعلهم يتراشقون بالكلمات المقذعة ، والعبارات القاسية ؛ فالسهيليّ يقذع السباب لابن خروف ، ويقول له في مناظرة جرت بينهما ساقها السيوطي في الأشباه والنظائر : « ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد » ، و « هذا الجاهل من جفاة المقلدين » ، و « لا ينكره إلاّ جلف جاف »[3].

ومثل هذا له سابقة فيما كان يجري في العراق كما كان يحدث بين الفارسيّ وابن خالويه .

وعلى أي حال لم يبلغ ابن خروف من حدّة الطبع ما بلغه السهيليّ وأبو علي الشلوبين . كما أن له من الصفات والأخلاق الحسنة ما يشفع له هذه الحدّة التي قد تكون أثرًا من آثار الثقة بالنفس ، والتحمس للعلم والمناظرة .

---

(١) شرح الجمل ٤٦٢ .

(٢) انظر (أبو القاسم السهيليّ ، ومذهبه النحويّ ٣٨) .

(٣) الأشباه والنظائر ٢٢٦/٥ .

ـ شيوخه وتلاميذه :

تلقى ابن خروف بواكير تعليمه في إشبيلية ، التي كانت من أهم مدن الأندلس ، ومنارًا للعلم يقصدها الناس من بقاع شتّى ؛ فقد كانت تشهد في تلك الآونة حركة علميّة ، وازدهارًا في مختلف العلوم والفنون ، وكانت تستقطب صفوة علماء الأندلس ، حتى أصبحت تزخر بعلماء أفذاذ حظي ابن خروف بالتلمذة على كثير منهم والتلقّي عنهم .

ولم يكتف بذلك ؛ بل أخذ يطوّف في بلدان الأندلس يقطف أطايب ثمار العلم على أساتذة أجلاء ، سمّى لنا بعضهم تلميذه الرعينيّ في برنامج شيوخه، وابن عبدالملك المرّاكشيّ ، وابن الزبير ، وغيرهم .

فمن شيوخه :

١ ـ أبو بكر بن صاف[١] (... - ٥٨٥ هـ وقيل غير ذلك) :

محمد بن خلف بن محمد بن عبدالله ، مقريء كامل ، وإمام حاذق ، أخذ العربية عن أبي القاسم بن الرّمّاك ، والقراءات عن أبي الحسن ابن شُرَيْح .

أقرأ الناس نحو خمسين سنة .

ذكر الرُّعَيْنيّ ، وابن عبدالملك أن ابن خروف قرأ عليه السبع[٢] .

---

(١) ترجمته في التكملة ٥٣٨/٢ ، والذيل والتكملة ١٨٨/٦ ، وإشارة التعيين ٣١٠ ، والوافي بالوفيات ٤٦/٣ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٣٧/٢ ، وبغية الوعاة ١٠٠/١ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

٢ ـ أبو محمد بن الزَّقَّاق ، وابن الحاج[١] (٠٠٠ - ٥٥٩ هـ) :

قاسم بن محمد بن مبارك الأموي الإشبيليّ . مقريء مجوّد، ونحويّ ماهر ، وأديب حافظ . أخذ القراءات عن أبي الحسن بن شريح . ومن شيوخه أبو مروان بن قزمان .

أقرأ طويلاً في إشبيلية وفاس وسلا وغيرها .

وذكرت كتب التراجم أن ابن خروف قد قرأ عليه السبع[٢] .

٣ ـ أبو بكر بن خير الإشبيليّ[٣] (٥٢٥ هـ - ٥٧٥ هـ) :

محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأمويّ اللمتونيّ . كان حافظًا مقرئًا نحويًا لغويًا متقنًا أديبًا ، ولي إمامة جامع قرطبة . أخذ عن ابن شريح ، وابن العربيّ ، وابن الرّمّاك ، وابن بقي ، والقاضي عياض ، وغيرهم . وذكر الرعينيّ أن ابن خروف سماه ضمن شيوخه[٤] ، وذكر ابن عبدالملك أنه روى عنه الحديث[٥].

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٥٧٠ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٤ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٥/٣١٩ ، ٥٧٠ ، وصلة الصلة ٤/١٩٠ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٤ .

(٣) ترجمته في التكملة ٢/٥٢٣ ، وتذكرة الحفاظ ٤/١٣٦٦ ، والوافي بالوفيات ٣/٥١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٣٩ ، وبغية الوعاة ١/١٠٢ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣١٩ .

٤ ـ أبو العباس بن زَرْقُون بن سَحْنُون [١] (٠٠٠-٥٤٢ هـ وقيل ٥٤٥هـ):

أحمد بن محمد بن عليّ بن يحيى بن أفلح بن زرقون بن سحنون بن مسلمة القيسيّ .

كان قارئًا فقيهًا نحويًّـا ماهرًا . تصدر للإقراء .

ذكر ابن عبد الملك أن ابن خروف روى الحديث عنه[٢] .

٥ ـ أبو عبداللّـه بن الرمّـامّة [٣] (٤٧٩ هـ ـ ٥٦٧ هـ) :

محمد بن علي بن جعفر بن أحمد القيسيّ .

تولى قضاء مدينة فاس ، وله عدة مؤلفات منها : كتاب « التبيين في شرح التلقين » ـ وهو كتاب في الفقه المالكي للقاضي عبدالوهاب البغدادي رحمه الله ـ .

ذكر الرعيني أن ابن خروف سماه ضمن شيوخه[٤]، وذكر ابن عبدالملك أنه روى عنه الحديث وتفقه به[٥] .

---

(١) ترجمته في فهرست ابن خير ٤٣٣/٤٦ ، والتكملة ٥٤/١ ، ومعجم أصحاب الصدفي ٣٣ ، والذيل والتكملة ٥٤/١ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٧٣/١ ، وبغية الوعاة ١٠٢/١ ، وفهرس الفهارس ٤٦٤/١ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٣) ترجمته في التكملة ٦٧٦/٢ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

٦ ـ أبو عبداللّه بن المجاهد[١] (٤٨٣ هـ – ٥٧٤ هـ) :

محمد بن أحمد بن عبيداللّه بن عبدالرحمن بن موسى الأنصاريّ ، ابن المجاهد الإشبيليّ .

كان زاهدًا ورعًا ، يكتسب قوته من نسخ المصاحف ، ولا يقبل هديه إلاّ من أصفيائه إذا تيقن من طيب مكسبهم ، عرض عليه القضاء فأبى . روى الحديث عن أبي مروان الباجي ، ودرس الفقه ، وتأدب بأبي الحسن بن الأخضر .

روى ابن خروف الحديث عنه وتفقه به[٢] .

٧ ـ أبو القاسم بن بشكوال[٣] (٤٩٤ هـ – ٥٧٨ هـ) :

خلف بن عبدالملك بن مسعود بن بشكوال الأنصاري القرطبيّ . محدث الأندلس ومؤرخها ، ولي بعض جهات إشبيلية . له مؤلفات قيمة أهمها : «الصلة» .

روى عنه ابن خروف الحديث[٤] ، وسماه ضمن شيوخه كما ذكر الرعينيّ[٥].

---

(١) ترجمته في التكملة ٥٢٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٦٦/٥ ، وصلة الصلة ١٥٤.

(٢) انظر التكملة ٥٢٣/٢ برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٦٦٦ ، وصلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٣) انظر ترجمته في فهرست ابن خير ٤٢٤ ، والتكملة لابن الأبار ٣٠٤/١ ، ومعجم أصحاب الصدفي ٨٢ ، ووفيات الأعيان ٢٤٠/٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٣٩/٤ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

٨ - أبو محمد بن عبيدالله[1] (٥٠٥ هـ - ٥٩١ هـ) :

عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عبيدالله بن سعيد بن محمد بن ذي النون بن محمد بن ذي النون الحجري قنجايري .

فقيه محدث ، راوية فاضل ، عارف بالقراءات ، كان غاية في الورع والصلاح والعدالة ، ولي الصلاة والخطب ، ودعي إلى القضاء فأبى .

ذكره ابن خروف ضمن شيوخ[2]، وروى عنه الحديث[3] .

٩ - أبو مروان بن قُزْمان [4] (٠٠٠ - ٥٦٤ هـ) :

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالملك بن قُزْمان، من كبار العلماء وجلة الفقهاء.

ذكره ابن خروف ضمن شيوخه وروى عنه[5] .

١٠ - أبو عبدالله الرعينيّ [6] (٠٠٠ - ٥٩٨ هـ) :

محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرعينيّ ركن الدين .

كان قاضيًا بإحدى أعمال فاس ، واشتهر بالعدالة في أحكامه . وكانت له قدرة فائقة على جدال المخالفين ودفع شبههم .

أخذ عنه ابن خروف علم الكلام ، وأصول الفقه[7] .

---

(١) ترجمته في التكملة ٨٦٥/٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٣٧٠/٤ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ٤٥٣/١ ، وفهرس الفهارس ٣٤٠/١ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٤) ترجمته في فهرست ابن خير ٤٥٩ ، وبغية الملتمس ٤٨٢ ، والصلة ٣٣٦/١ ، ومعجم أصحاب الصدفي ٢٥١ ، وصلة الصلة ١٢٢ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٣٢٠/٤ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الصلة ١٢٦/٤ .

(٦) ترجمته في التكملة ٥٦٠/٢ ، والذيل والتكملة ٣٦٤/٦ .

(٧) انظر التكملة ٥٦٠/٢ ، الذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٣٦٤/٦ .

١١ - أبو الوليد بن رشد الحفيد [١] (٥٢٠ هـ - ٥٩٥ هـ) :

محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد أو الأصغر . من أهل قرطبة ، اشتهر بالفلسفة ، كان دمث الأخلاق حسن الرأي ، اتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد . صنف نحو خمسين كتابًا في المنطق والحكمة وعلم الأصول والفقه والطب والطبيعة .

أخذ عنه ابن خروف علم الكلام وأصول الفقه[٢] .

١٢ - أبو إسحاق بن ملكون[٣] (٠٠٠ - ٥٨١ هـ) :

إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي . كان نحويًا فاضلاً ، ماهرًا في العربية ، وله مصنفات جليلة تنافس أهل الأدب على تحصيلها .

من مصنفاته : كتاب على التبصرة للصيمريّ ، و « إيضاح المنهج » – جمع فيه بين « التنبيه » ، و « المبهج » لابن جنيّ ، و « شرح جمل الزجاجيّ » ، وغيرها .

ذكره ابن خروف ضمن شيوخه[٤] ، وأخذ عنه العربية والآداب [٥]، وقرأ عليه الأبنية للزبيدي وقد صرح بذلك في شرح الكتاب ؛ قال : « وزعم الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون أنه ليس بمحذوف منه [أي اليهير من يهيرى]؛ لأن المعنى مختلف . ولو كان المعنى مختلفًا لم يقل ذلك سيبويه . وقد قرأت عليه الأبنية

---

(١) ترجمته في قضاة الأندلس ١١١ ، والتكملة ٥٥٣/٢ ، والمعجب ٢٤٢ ، ٣٠٥ ، وطبقات الأطباء ٧٥/٢ ، والذيل والتكملة ٢١/٦ ، وشذرات الذهب ٣٢٠/٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٣) ترجمته في التكملة ١٥٧/١ ، وإنباه الرواة ١٩٦/٤ ، وإشارة التعيين ١٨ ، وبغية الوعاة ٤٣١/١ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

للزبيـديّ بعـد قـراءتي سيبـويه على الأستـاذ أبي بكر فمـا سألته قـط في غامض يفتحه ، ولم يزد على ما ذكر الزبيديّ ، ولا شرح حرفًا جهله الـزبيـديّ »[١] .

١٣ - أبو سليمان السعديّ [٢] (٠٠٠ - ٥٧٣ هـ) :

داود بن يزيد السعـديّ الغرناطيّ من أهل قلعـة يحصب . كـان زاهدًا ورعًا فاضلاً .

سمـاه ابن خروف ضـمن شيـوخه - كـما ذكـر الرعيني - وأخـذ عنه العربـية والآداب وروى عنه[٣] .

١٤ - أبو محمد بن دحمان [٤] (٤٨٥هـ - ٥٧٥ هـ) :

القاسم بن عبدالرحمن بن القاسم بن دحمان بن عثمان بن مطرف .

إمام مقـريء كامل ، كان إمامًا في العـربية ، ومن شعراء أهل المغـرب ، أكثر من الحديث والفقه ، وانفـرد في آخر عمره لإقراء القرآن والاجتهـاد في العبادة أخذ العربية عن ابن الطراوة . قرأ عليه السهيليّ وابن خروف[٥] .

١٥ - أبو بكر بن رزق المرويّ [٦] (٥٠٣هـ - ٥٦٠ هـ) :

محمد بن يحيى بن محمد بن رزق المرويّ .

ذكره ابن خروف ضمن شيوخه [٧] .

---

(١) تنقيح الألباب ورقة ٢١٨ .

(٢) ترجمته في التكملة ٣١٥/١ ، وبرنامج شيوخ الرعـيني ٥٦ ، والبلغة ٨٠ ، وإشارة التعيين ١١٧ ، وبغية الوعاة ٥٦٣/١ .

(٣) انظر التكملة ٣١٩/١ ، وبرنـامج شـيـوخ الـرعـيـنيّ ٨٢ ، والذيل والتـكملة ٣١٩/٥ ، وصلة الـصلة ١٢٦/٤ ، وإشارة التعيين ١١٧ ، وبغية الوعاة ٥٦٤/١.

(٤) ترجمته في الذيل والتكملة ٥٤٥/٥ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١٩/٢ ، وبغية الوعاة ٢٥٥/٢ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ ، والـذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٥٤٦ ، وغاية النهـاية في طبقـات القراء ١٩/٢ .

(٦) ترجمته في بغية الملتمس ٤٨٢ ، وصلة الصلة ١٨٠ .

(٧) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

١٦- أبو بكر بن خشرم [١] (٠٠٠ - ٠٠٠) :

محمد بن أحمد بن خشرم العبسيّ الإشبيليّ .

كان أستاذًا في العربية مبرزًا ، حسن الفهم والتعليم . قال ابن الأبار : «حكى عنه أبو الحسن بن خروف في شرحه لكتاب سيبويه وفي باب الابتداء منه »[٢].

١٧ - أبو القاسم ، الكلاعي الحَوْفي[٣] (٠٠٠ - ٥٨٨ هـ) :

أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الحوفيّ . كان فقيهًا حافظًا فرضيًا ماهرًا . تولى قضاء إشبيلية وكان نزيهًا عادلاً . ألّف ثلاثة تعاليق في الفرائض .

وجاء في وفيات ابن قنفذ عند تحديده لتاريخ وفاة ابن خروف بأنه «من أشياخ الحوفي بفاس »[٤] وصواب العبارة : « من أشياخه ؛ الحوفي بفاس » . وهو غير علي بن إبراهيم بن سعيد أبي الحسن الحَوْفي النحويّ [٥] المتوفى سنة ٤٣٠هـ .

١٨ - أبو بكر بن طاهر الخِدَبّ [٦] (٠٠٠ - ٥٨٠ هـ) :

محمد بن أحمد بن طاهر الخدب الأنصاري الإشبيلي . وهو أهم شيوخ ابن خروف، وأعظمهم أثرًا في تكوين شخصيته النحوية ، وعليه درس كتاب سيبويه .

---

(١) ترجمته في التكملة ١/ ٢٢٠ ، والذيل والتكملة ٥/ ٦٢٣ .

(٢) التكملة ١/ ٢٢٠ ، وانظر الذيل والتكملة ٥/ ٦٢٤ ، ولعله في الجزء المفقود من تنقيح الألباب .

(٣) انظر ترجمته في التكملة ١/ ٨٧ ، والذيل والتكملة ١/ ٤١٤ .

(٤) الوفيات لابن منقذ ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٥) انظر ترجمته في إنباه الرواة ١/ ٢١٩ ، ووفيات الأعيان ٣/ ٣٠٠ ، وإشارة التعيين ٢٠٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٤٠ .

(٦) ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ١٩٤ ، والتكملة ٢/ ٥٣٢ ، والذيل والتكملة ٥/ ٦٤٨ ، والوافي بالوفيات ٢/ ١١٣ ، وإشارة التعيين ٢٩٥ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٨ .

وذكر السيوطي أنّه أخذ الكتاب عن ابن الرمّاك وابن الأخضر [1] ، والصواب ما جاء في المصادر الأندلسية من أنّه أخذ الكتاب عن ابن الرمّاك ولم يأخذه عن غيره – فيما قال تلميذه الأخص به أبو الحسن بن خروف . وأخذ أيضًا عن أبي الحسن بن الأخضر [2].

وقال ابن عبد الملك :

« كان رئيس النحويين بالمغرب في زمانه بلا مدافعة ، وأفهمهم أغراض سيبويه ، وأحسنهم قيامًا على كتابه ، وأنبلهم إشارة إلى ما تضمنه من الفوائد ، وله عليه تنبيهات مفيدة ، وهي التي بسط تلميذه أبو الحسن بن خروف في « شرحه الكتاب » وإيّاها اعتمد وعليها عوّل ، إذ كان لازم صحبته كثيراً ، واختصّ به اختصاصًا طويلاً وفهم طريقته » [3] . وقد صرح ابن خروف بذلك في غير موضع من شرحه للكتاب ، وأثنى عليه ؛ من ذلك قوله :

« وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب من تبيين مشكلها ، وتحقيق المستدرك منها ، وشرح الألفاظ المجهولة فيها ، وتعليل ما لم يصحّ استدراكه ، والتنبيه عليه ، وغير ذلك مما انفرد به ـ رحمه اللّه ـ واجتمع في هذا الكتاب من ذلك العجب العجاب . وما أظنك يا نحويّ تجده مجموعًا ملخصًا هذا الجمع والتلخيص في كتاب ، وجميع حسناتي فيه منه ـ رحمه اللّه ـ غير أنّها غير مفهومة في تعاليقه ؛ أعني ابن طاهر » [4] .

---

(١) انظر بغية الوعاة ٢٨/١ .

(٢) انظر التكملة ٥٣٢/٢ ، والذيل والتكملة ٦٤٨/٥ .

(٣) الذيل والتكملة ٦٤٨/٥ .

(٤) تنقيح الألباب ل ٢٨١ .

وهو أحفظ الناس في عصره لكتاب سيبويه ؛ قال زيد بن الحسن ابن زيد الكنديّ النحويّ البغداديّ وقد اجتمعا في مجلس : « كنت إذا ذكرت مسألة سرد الكلام عليها من كتاب سيبويه ، فتحققت أنّه أحفظ الناس للكتاب » [1] .

وكان ابن طاهر قائمًا بإقراء الكتاب ، وإيضاح الفارسيّ ، ومعاني الفراء ، وأصول ابن السراج ، ويرى أنّ ما عداها مطّرح لا يعوّل عليه .

قال السيوطي : « وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة » [2] . وذكر له كتابًا في الأشباه والنظائر بعنوان « طرر الإيضاح » [3] .

ورحل إلى مصر وهمّ بمناظرة كبير النحاة فيها - أبي محمد عبدالله ابن بريّ بن عبدالجبار بن بريّ - ولكنه أثني عن عزمه خوف الفتنة [4] .

وحجّ وأقسم أن يقريء الكتاب في البصرة - البلد الذي أُلّف فيه - متحريًا الموضع الذي كان يؤخذ فيه عن سيبويه ، ويُقال إنّه برّ بقسمه .

وكان محترفًا بالتجارة والخياطة ، ويقال إنّه لم يتأهل قط .

واختلط عقله في آخر حياته ، وتوفي ببجاية سنة ٥٨٠ هـ [5] . وهو الأرجح ، وقيل غير ذلك . وهذا ما يذكرنا بحياة تلميذه ابن خروف ، فبينهما شبه كبير ، ولعله تخليط من الرواة بين الترجمتين .

ومن طرره وتنبيهاته على كتاب سيبويه نقل تلميذه الأخص به - أبو الحسن ابن خروف - الشيء الكثير ، وضمنها شرح الكتاب ، ولكنه لم يقف حيالها

(١) إنباه الرواة ١٩٥/٤ .

(٢) بغية الوعاة ٢٨/١ .

(٣) ٢٥٥/٧ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٦٤٩/٥ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٦٤٩/٥ ومابعدها .

موقفًا سلبيًا ـ كما ذكر الرعينيّ ـ بل وافقه في بعضها وخالفه في بعض ، وشرح الغامض منها ، كما لم يتردد عن أن يظهر اختلاف قول شيخه وتباين رأيه في الإقراء الأوّل والثاني ؛ قال في شرح الكتاب :

« وأجاز الأستاذ أبو بكر : كل رجل فله درهم ، إذا أراد المبالغة في الرجوليّة ، فقام ذلك مقام الفعل الذي يوصف به ، ثمّ منعه في الإقراء الثاني ، وينبغي أن لا يقاس هذا ؛ لأن الجزاء في هذا غير مستحكم » (١) .

وقال في موضع آخر منه : « ... فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول ، حتى دعا الأستاذ أبا بكر - رحمه اللّه - أن يجيز فتحها إذا قدرت بالحديث والخبر والقصة ؛ وذلك إذا لم يقع في خبرها فعل . فإن كان خبرها فعلاً قدرها بالشأن . وهذا كلّه فاسد » (٢).

وقال أيضًا : « ومنع الأستاذ أبو بكر فتح (أن) بعد القول البتة في الإقراء الثاني ، ولم يحل الشبهة بما ينبغي » (٣) .

ويمكننا استقصاء آراء ابن طاهر بكل اطمئنان وثقة وجمع قدر طيب منها من شرح ابن خروف على الكتاب ، وقد عقد محققه ـ الأستاذ خليفة محمد بديري ـ مبحثًا لموقف ابن خروف من الخدب ضمنه الكثير من آرائه (٤) .

هؤلاء هم أهم شيوخ ابن خروف ، وذكر محمد محمد مخلوف من شيوخ ابن خروف أبا سفيان البغوي(٥) ، ولم أقف له على ترجمة .

---

(١) تنقيح الألباب ل ١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٣١ .

(٣) تنقيح الألباب ل ٣١ .

(٤) انظر المصدر السابق ١٢٣ من قسم الدراسة .

(٥) انظر شجرة النور الزكية ١٧٢ .

ومن تلاميذه :

١ ـ أبو محمد ، علم الدين اللورقيّ[1] (٥٦١ ـ ٦٦١ هـ) :

القاسم بن أحمد[2] بن الموفق بن جعفر . إمام في العربية ، مقرىء نحوي أصولي . له مشاركات في علم المنطق وعلم الكلام . رحل من الأندلس فحج ، وذهب إلى مصر ، وحلب ، ودمشق ، وبغداد فأفاد واستفاد .

لقيه ياقوت الحموي ، وأخبره بأن مولده في حدود سنة إحدى وستين وخمسمائة[3] .

ولقيه القفطي وقال عنه : « وهو أنبه من رأيته وأحضر ذهنًا »[4] . وقال بأنه أخبره بنفسه عن ابن خروف بقوله : « رأيته ، وأخذت عنه ، واستفدت منه ، وكان فاضلاً في هذا الشأن »[5] .

ومن مصنفات اللورقي : شرح المفصل ، وشرح المقدمة الجزولية ، وشرح الشاطبية .

٢ ـ أبو بكر ، وأبو عبداللّه بن عبد النور[6] (٥٥٣ هـ ـ ٦١٤ هـ) :

محمد بن عبد النور أحمد بن عمر السبئي الإشبيلي .

---

(١) ترجمته في إنباه الرواة ١٦٧/٤ ، ومعجم الأدباء ٢١٨٨/٥ ، وطبقات القراء ١٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢ .

(٢) انفرد القفطي بتسميته « أبو القاسم بن أحمد » . انظر إنباه الرواة ١٦٧/٤ .

(٣) وفي طبقات القراء ١٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢ مولده سنة خمس وسبعين وخمسمائة . ولعل الصواب ما أثبت لأنه ذكر تاريخ مولده لياقوت بنفسه ، ولقول أبي شامة بأنه (كان معمرًا) . انظر طبقات القراء ١٦/٢ .

(٤) إنباه الرواة ١٦٨/٤ .

(٥) إنباه الرواة ١٩٢/٤ .

(٦) ترجمته في برنامج شيوخ الرعينيّ ١٤ ، والذيل والتكملة ٤١١/٦ .

قال الرعينيّ إنّه ما لقي في إتقان القراءات والقيام عليها وتجويدها أجلّ منه[1] .

وذكر ابن عبدالملك روايته عن ابن خروف[2] .

٣ - أبو بكر ، بن فحلون[3] (٠٠٠ - ٥٩١ هـ أو نحوها) :

محمد بن أحمد بن خلف بن عبيدالله بن فحلون السكسكي . كان من أهل العلم والفضل والحفظ ، تلا بالسبع على أبي الحسن بن شريح وغيره . وروى عن ابن خروف[4] .

٤ - أبو بكر ، بن عبدالله القرطبيّ [5] (٠٠٠ - ٦٢٨ هـ) :

محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن يحيى الأنصاري القرطبي الإشبيلي. مقرىء ، مجود ، متواضع ، عابد ، زاهد، كان حريصاً على أخذ العلم، وجودة القراءات ، والعناية بالفقه ، والعكوف عليه .

روى عن ابن خروف [6] .

٥ - أبو الحسن ، الدّبّاج [7] (٥٦٦هـ - ٦٤٦ هـ) :

علي بن جابر بن عليّ بن يحيى اللخميّ الإشبيليّ .

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ١٤ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٣) ترجمته في التكملة ٢/٥٥ ، والذيل والتكملة ٥/٦٢٥ ، وفهرس الفهارس ٢/٩٩٤ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٥) ترجمته في التكملة ٢/٥٧٧ ، برنامج شيوخ الرعينيّ ١١ ، والذيل والتكملة ٦/٢٣٩-٢٤١ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٦/٢٤٠ .

(٧) ترجمته في برنامج شيوخ الرعيني ٨٨ ، واختصار القدح المعلى ١٥٥ ، والذيل والتكملة ٥/١٩٨ ، وصلة الصلة ٤/١٤٢ ، وإشارة التعيين ٢١٢ ، وطبقات القراء ١/٥٢٨ ، وبغية الوعاة ٢/١٥٣ .

كان نحويًا أديبًا ، مقرئًا جليلاً فاضلاً . عكف على إقراء القرآن وتدريس العربيّة نحو خمسين سنة . أخذ النحو عن ابن خروف وجماعة ، وروى عنه(1) .

٦ ـ أبو الحسن ، الشاري (2) (٠٠٠ ـ ٦٤٩ هـ) :

علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الغافقي .

إمام محدث ، حافظ فقيه . قرأ القراءات على علماء أفاضل ، وأخذ العربية عن أبي ذر الخشني ، وأبي الحسن بن خروف وروى عنه(3) . وكان له اهتمام كبير بالعلم .

٧ ـ أبو الحسن ، الكتامي ابن القطان (4) (٠٠٠ ـ ٦٢٨ هـ) :

علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن إبراهيم بن يحيى الكتامي ابن القطان . عالم فقيه راوية ، عارف بصناعة الحديث وأسماء رجاله . روى عن أبي الحسن بن خروف(5) .

٨ ـ أبو الحسين ، الدائريّ (٠٠٠ ـ ٠٠٠) :

عبيداللّه بن عاصم الدائري بن عيسى بن أحمد بن محمد الرنديّ . من أهل رُنده ، وإمام جامعها والخطيب به ، من أهل العناية بالرواية(6) .

ذكره ابن عبدالملك ضمن من روى عن ابن خروف(7) .

---

(1) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢٣٠ ، ١٩٨ ، وصلة الصلة ٤/١٤٣ .

(2) ترجمته في صلة الصلة ٤/١٥٩ ، وطبقات القراء ١/٥٧٤ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٨٥ ، وفهرس الفهارس ٢/٨٨٤ .

(3) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٧٥ ، وطبقات القراء ١/٥٧٥ ، والذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وصلة الصلة ٤/١٦٠ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٨٦ .

(4) ترجمته في صلة الصلة ٤/١٣٧ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٧٠ ، وشجرة النور الزكية ١٧٩ .

(5) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(6) انظر التكملة ٢/٩٤١ .

(7) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

٩ ـ أبو الخطاب ، السكوني[١] (٠٠٠ ـ ٦٥٢ هـ) :

محمد بن أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبدالملك بن خلف بن عبيدالله السكوني .

كان فقيهًا حافظًا ، مبرزًا في علوم اللسان ، ذاكرًا للتاريخ قديمه وحديثه ، صنف في علم الكلام وأصول الفقه .

أخذ عن ابن خروف قراءة وسماعًا وروى عنه[٢] .

١٠ ـ أبو عبدالله ، بن المسلهم[٣] (٠٠٠ ـ ٦٥٣ هـ) :

محمد بن أحمد بن محمد بن المسلهم العتيبي الرنديّ . كان محدثًا مكثرًا ، وراويًا للحديث ، وأديبًا بارعًا في الخط ، نسابة لخطوط العلماء ، ذاكرًا للتواريخ . تعاطى قرض الشعر ، وكتب إلى أستاذه ابن خروف . وقد نالته منه وحشة :

هبني أسأت أمالي ... في نيل عفوك سول ؟

وسيلتي وشفيعي ... إلى رضاك الرسول

روى عن ابن خروف[٤].

١١ ـ أبو العباس بن هارون[٥] (٠٠٠ ـ ٦٤٩ هـ) :

أحمد بن علي بن محمد بن هارون . كان إمامًا عالمًا راوية للحديث مؤرخًا ، له مؤلفات كثيرة . ذكر ابن عبد الملك أنه روى عن ابن خروف ،

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٦٣٠ ، وصلة الصلة ١٩٣، والوافي بالوفيات ٢/١٢٠ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٦٣٠ ، وصلة الصلة ٤/١٢٧ .

(٣) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/٦١ – ٦٤ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٦/٦١ .

(٥) ترجمته في الذيل والتكملة ١/٣٢٤ ، ٣٢٦ .

وذكر عنه أنه رأى ابن خروف ماشيًا في أزقة إشبيليه ذاهلاً حافيًا لا يشعر بما هـــو فيـــه[1] .

١٢ ـ أبو القاسم المصمودي ابن رحمون [2] (٠٠٠ ـ ٦٤٩ هـ) :

عبـدالرحـــمن بن محمد بن عبدالرحمن . كـان ذا لسن وفصاحة ، وكـان يقـرأ كتـاب سيبـــويه ، وله صيت وشهـرة ومشـاركة فـي الفنون ومعـرفة جيـدة بالنحـــو .

أخذ العربية عن ابن خروف ، وقرأ عنه الكتاب ، وروى عنه[3] .

١٣ ـ أبو محمد الحرار (٥٩١ هـ ـ ٦٤٦ هـ) :

عبـداللّـه بن قـاسم . لـه حظ من قرض الشعر ، واعتناء بصـناعة الحديـــث ، وبراعة في الخط[4] . ذكره ابن عبد الملك ضمن من روى عن ابن خروف [5].

١٤ ـ أبو الحسن الرعينيّ [6] (٥٩٢ هـ ـ ٦٦٦ هـ) :

علي بن مـحمد بن عـلي بن محـمد بن عبـدالرحمن الرعـينيّ الإشبـيلي ابن الفخار . كـان أسلافه يعرفـون ببني الحاج ، وهو صاحب البرنامج المـشهور والذي ذكر فيه ترجمةً لشيخه ابن خروف ، وذكر فيها أنه لقيه ، وأخذ عنه، وسمع عليه ، وحضر بعض إقرائه ، وأجاز له جميع ما يحمله وما ألفـه[7] .

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٣٢٢ .

(٢) انظر صلة الصلة ١٢٢ ، ١٤١ ، وبغية الوعاة ٢/٨٦ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وصلة الصلة ٤/١٢٧ ، وبغية الوعاة ٢/٨٦ ، وملء العيبة ٢/٢٣٢ .

(٤) انظر التكملة ٢/٩٠٢ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٦) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/٣٢٣ ، وصلة الصلة ٤/١٤٦ .

(٧) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ ، وانظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، ٣٢٤ ، وصلة الصلة ٤/١٤٦ .

١٥ ـ ابن هشام الخضراويّ (٥٧٥هـ ـ ٦٤٩هـ وقال السيوطي ٦٤٦هـ) :

أبو عبداللّه محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي .

كان رأسًا في العربية عاكفًا على التعليم . أخذ القراءات عن أبيه ، وأخذ عنه الشلوبين . وأخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرنديّ ، وسمع منهم وأجازوا له(١).

١٦ ـ أبو عبداللّه الصّدفي (٠٠٠ ـ ٦٥١ هـ) :

محمد بن يحيى بن محمد العبدريّ الفاسي .

إمام في العربية ، متكلم أصوليّ فقيه حافظ زاهد ورع حسن الإقراء جيد العبارة .

أخذ العربية والأدب عن ابن خروف ومصعب وغيرهما(٢) .

١٧ ـ أبو بكر النميريّ الوادي آشي (٠٠٠ ـ ٦٤٨ هـ) :

يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم .

من بيت علم وحسب ، ومن أهل العلم والفضل . أخذ العربية عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوبين(٣) .

١٨ ـ أبو عبداللّه الجلاّء (٥٧٩ هـ ـ ٦٣٦ هـ) :

محمد بن يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن عبداللّه بن محمد بن أحمد بن ثابت الأنصاريّ الخزرجيّ الغرناطيّ .

---

(١) انظر التكملة ٢/٦٦٠ ، وإشارة التعيين ٣٤١ ، وبغية الوعاة ٢/٢٦٧ ، وشجرة النور الزكية ١٨٣ .

(٢) انظر صلة الصلة ٤/١٢٧ ، وبغية الوعاة ١/٢٦٦ .

(٣) انظر بغية الوعاة ٢/٣٤٠ .

كان مقرئـًا مجودًا عارفـًا بالنحو محدثـًا حافـظـًا فقيهـًا فاضلاً زاهدًا .

أجـاز له ابن خروف وأبو ذر الخـشني[1] وابن زرقـون وابن الفـخار . وذكـر السيوطي ومحـمد مخلوف أن تاريخ ولادته ووفاته (٤٧٩ هـ - ٥٣٦ هـ) وهذا يتنافى مع تلمذته على ابن خروف ، والصواب ما جاء في التكملة .

١٩ ـ أبو الحسن الغافقي (٠٠٠ ـ ٦٤٩ هـ) :

علي بن محمد بن يحيى بن عبداللّـه بن يحيى بن عبداللّـه بن يحيى .

كان مـحدثًـا راوية مكثرًا عـدلاً ثقة ناقـدًا مؤرخـًا . وكان نزيه النفـس كريم الطبع سمحـًا .

روى عن أبي الحسن بن خروف وغيره[2]. وتوفي غريقـًا .

٢٠ ـ أبو عبداللّه الجيّـاني (كان حيًا سنة ٦٠٧ هـ) :

محمد بن أحمد بن يربوع .

كان مـقرئـًا نحويًا أديـبًا شاعـرًا ، أخذ العـربية والأدب عن أبي القـاسم بن دحمان ، وأبي زيد السهيليّ ، وروى عنهما وعن ابن خروف وغيره[3] .

٢١ ـ أبو العباس الشريشي (٠٠٠ ـ ٦١٩ هـ) :

أحمد بن عبدالمؤمن بن موسى بن عيسى بن عبدالمؤمن القيسي .

كان أديبًا شاعرًا ، ونحويًا مبرزًا ، حافظًـا للغات فاضلاً ثقة . شرح مقامات الحريري والإيضاح والجمل .

قرأ عن أبي الحسن بن خروف وروى عنه[4] .

---

(١) انظر التكملة ٢/٦٤٤ ، بغية الوعاة ١/٢٦٠ ، وشجرة النور الزكية ١٨٦ .

(٢) انظر صلة الصلة ٤/١٢٧ ، والإحاطة في أخبار غرناطة ٤/١٨٧ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٦/٧٦ ، وبغية الوعاة ١/٤٩ ، وشجرة النور الزكية ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٤) انظر التكملة ١/١١١ ، وبرنامج شيوخ الرعيني ٩٠ ، والذيل والتكملة ١/٢٦٨ ، وملء العيبة ٢/٢٩٧ ، وبغية الوعاة ١/٣٣١ ، وشجرة النور الزكية ١٧٦ .

٢٢ ـ لب الأنصاري (٠٠٠ ـ ٦٣٨ هـ) :

لب بن عمر بن جراح الأنصاري .

تلا بالسبع على أبي زكريا الهوزني الإشبيلي ـ نزيل سبته ـ وتأدب بأبي الحسن بن خروف وأبي ذر الخشني. قرأ الكتاب والكشاف ومقصورة ابن دريد[١].

٢٣ ـ أبو بكر وأبو الفضل بن سيد الناس (٠٠٠ ـ ٦٥٩ هـ) :

محمد بن أحمد بن عبداللّه بن محمد بن يحيى بن سيد الناس اليَعْمَريّ الأندلسي الإشبيلي .

كان حافظًا للقرآن متقنـًا مجودًا مفسرًا محدثـًا ، له معرفة بالرواة ومشاركة في العربية وقرض الشعر .

روى عن ابن خروف ، وسمع كلامه على بعض المسائل النحوية ، ولم يقرأ عليه[٢] .

٢٤ ـ أبو عمر بن أبي هارون (٥٧٥ هـ ـ ٦٤٦ هـ على خلاف) :

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي . من المقرئين الأجلاء ، والأساتذة ، الأكابر ، مشهودًا له في النحو والأدب .

روى عن ابن خروف وغيره[٣].

٢٥ ـ أبو الفتوح العبدري (٠٠٠ ـ ٦٣٦ هـ) :

أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدريّ .

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٥٧٨ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٦٥٥ ، وتذكرة الحفاظ ٤/١٤٥٠ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٦/٣٢ .

كان متقدمًا في الأصول والفقـه ، عارفًا بالنحو . وأقرأ هذه العلوم بإشبيلية . أخذ كتاب سيبويه بفاس عن ابن خروف تفقهًا [1].

٢٦ ـ أبو العباس بن رأس غنمة (٠٠٠ ـ ٦٤٣ هـ) :

أحمد بن أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلف الحضرميّ ، من أهل إشبيلية . حج وأخذ عن كثير من المشارقة ، وعاد إلى الأندلس بكتب جليلة ، وانتسخ لرؤساء عصره[2] .

قال ابن عبدالملك : « روى عن أبي الحسن بن محمد بن خروف النحوي »[3] .

٢٧ ـ أبو عبدالله الفهريّ (٥٨٣ هـ ـ ٦٦١ هـ) :

محمد بن حسن بن عمر الفهريّ ابن المحلى .

روى عن ابن خروف وأبي علي الشلوبين وابن معزوز وغيرهم[4] .

٢٨ ـ أبو الحسن الحرالي [5] (٠٠٠ ـ ٦٣٨ هـ) :

علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحرالي التجيبي . إمام عالم زاهد ، متفنن في كثير من العلوم .

ذكر ابن رُشَيْد عن شيخه أبو عبدالله السلويّ فيما كتبه بخطه في إجازته للمحدث الصوفي أبي عبدالله بن قطرال أن شيخه أبا الحسن الحرالي ـ رحمه الله ـ أخذ عن أبي ذر الخشني وابن خروف وابن البقال وغيرهم [6].

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٢٧٣ ، وصلة الصلة ٤/١٨٩ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ١/٢٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر التكملة ١/٣٧١ ، والذيل والتكملة ٨/٢٨٩ .

(٥) ترجمته في التكملة ٦٨٧ ، لسان الميزان ٤/٢٠٤، ونفح الطيب ٢/٣٧٧ ، وشجرة النور الزكية ١٨١ .

(٦) انظر ملء العيبة ٢/٣٠٧ .

وذكر الغبريني عن أبي الحسن الحرالي من جملة من لقي بالمغرب أبو الحسن بن خروف وأبو الحجاج بن هوى(١) .

٢٩ ـ أبو موسى السلاوي (٠٠٠ ـ ٦٤٠ هـ) :

عمران بن موسى بن ميمون الهواري .

كان مفسرًا حافظًا أديبًا نحويًا ، أقرأ العربية بغرناطة ، قال ابن الزبير : « أظنّه أخذ علم العربية عن أبي الحسن بن خروف »(٢).

٣٠ ـ أبو عبداللّه الأنصاريّ (٥٨٨ هـ ـ ٦٤٥ هـ) :

محمد بن سعيد بن علي بن يوسف الأنصاري، سبط أبي عبداللّه النميريّ ، يكنى بالطّرّاز. من أهل غرناطة شديد العناية بالرواية ، معروفًا بالضبط والإتقان .

أجاز له أبو الحسن بن خروف(٣) .

وذكر السيوطي أنّ أبا جعفر اللّبليّ ـ أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهريّ (٦٢٣ هـ ـ ٦٩١ هـ) نحوي لغوي مقرىء ، من أصحاب الشلوبين ـ سمع الحديث عن ابن خروف(٤) .

وذكر ابن رُشَيْد عند ترجمته للبْليّ أنّه روى الحديث عن أبي عبداللّه بن خلفون الأونبي وعن أبي الحسن بن خروف (٥).

---

(١) انظر عنوان الدراية ١٤٣ .

(٢) صلة الصلة ١٧٧/٤ . وانظر بغية الوعاة ٢٣٣/٢ .

(٣) التكملة ٦٥٩/٢ .

(٤) انظر بغية الوعاة ٤٠٢/١ .

(٥) انظر ملء العيبة ٢١٠/٢ . ولعل الواو في « وعن » مقحمة .

ويستحيل أخذه عنه مباشرة لأن مولده بعد وفاة ابن خروف ، كما أن اللبلي نفسه لم يذكره في برنامجه ضمن شيوخه[١] . كما لم يذكره أحد من تلاميذ اللبلي ـ الذين ترجموا له [٢] ـ ضمن شيوخه .

وذكر محمد محمد مخلوف ؛ ممن سمع عن ابن خروف أبا علي الشلوبين[٣] (٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ) ، وعنه نقل ذلك الدكتور تركي بن سهو العتيبي في قسم الدراسة من شرح المقدمة الجزولية الكبير[٤] . ولم يذكر ذلك أحد ممن ترجم للشلوبين فيما أطلعت عليه[٥] .

وذكر ابن عبدالملك[٦] ممن حدثه عن ابن خروف من شيوخه أبا زكريا بن عتيق ، وأبا علي الماقري .

كما ذكر ابن الزبير[٧] من تلاميذ ابن خروف أبا القاسم بن ربيع . ولم أقف لهم على ترجمة .

---

(١) انظر فهرست اللبلي ، تحقيق : ياسين يوسف عياش ، وعواد عبد ربه أبو زينة بيروت : دار الغرب الإسلامي . ط : ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

(٢) نحو ابن جابر الوادي آشي في برنامجه ، وابن رُشيد في رحلته .

(٣) انظر شجرة النور الزكيّة ١٨٢ .

(٤) ١/٢٨ .

(٥) انظر إنباه الرواة ٢/٣٣٢ ، وبرنامج شيوخ الرعينيّ ٨٣ ، ووفيات الأعيان ٣/٤٥١ ، والذيل والتكملة ٥/٤٦٠ ، وصلة الصلة ٤/٧٥ ، وإشارة التعيين ٢٤١ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٧) انظر صلة الصلة ٤/١٢٧ .

- ثقافته ومكانته العلميّـة :

تنوعت ثقافة ابن خروف تبعًا لتنوع ثقافة شيوخه ؛ فمنهم كما رأينا الفقيه والمحدث والمقريء والمتكلم والأصولي والنحوي والأديب . فلا غرابة أن نجد ابن خروف قد ألمّ بكل هذه العلوم ، وتبحّر فيها وأجادها ، قال ابن عبد الملك : « كان مقرئًا مجودًا ، حافظًا للقراءات ، نحويًا ماهرًا ، عدديًّا فرضيًّا ، عارفًا بالكلام وأصول الفقه »[1] .

فكان ابن خروف نحويًا بارعًا ، أخذ العربيّة والآداب عن أبي إسحاق بن ملكون ، وأبي بكر بن طاهر ، فلزم الأخير - وكان رئيس النحويين في وقته ، وأحفظهم لكتاب سيبويه - وعليه أتقن الكتاب ، وعنه لَقِنَ أغراضه ، حتى عدّه الذهبي من كبار النحاة بالأندلس[2].

وقال ابن الزبير: « وأقرأ العربيّة عمره ، ونفع اللّه به لحسن تعليمه ومعرفته» ، « وأخذ عنه كتاب سيبويه جلّة ، وأقرأوا بعده ، ونفع اللّه بهم » ، « وشرح كتاب سيبويه شرحه المشهور ، وشرح كتاب الجمل شرحًا مفيدًا » ، « وكان - رحمه اللّه - حسن التعليم ، قاصد العبارة ، وطيئًا في المناظرة ، من عِلية نحاة وقته »[3] .

وقال عنه ابن خلكان : « كان فاضلاً في علم العربيّة ، وله فيها مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه »[4] .

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٢) انظر تاريخ الإسلام ١٨/٣٦٢ .

(٣) صلة الصلة ٤/١٢٧ .

(٤) وفيات الأعيان ٣/٣٣٥ .

وقال الكتبيّ : «كان إمامًا في العربيّة، محققًا، مدققًا، ماهرًا، عارفًا، مشاركًا في علم الأصول، صنف شرحًا لكتاب سيبويه جليل الفائدة » [١].

وقال تلميذه اللّورقيّ ـ فيما نقل عنه القفطي ـ : « كان فاضلاً في هذا الشأن، وله كلام على كتاب سيبويه جوّده غاية الإجادة ، وهو من مليح مصنفات أهل الأندلس في هذا النوع »[٢] .

وأخيرًا قال عنه ابن القاضي المكناسيّ: « كان إمامًا في صناعة العربيّة »[٣].

كل ذلك يدل دلالة واضحة على نبوغه في علم النحو ، وأنّ العربيّة شغلت لديه المقام الأوّل، واستحوذت على جل اهتمامه ؛ فهي صناعته وبضاعته .

وبالإضافة إلى مهارته في علم النحو فقد كان مقرئًا مجوّدًا ، حافظًا للقراءات ، تلا بالسبع على أبي بكر بن صاف ، وأبي محمد بن قاسم بن الزقاق[٤]. واستشهد في شرح الجمل بكثير من القراءات السبعية والشاذة ، وكان قلّما يذكر قراءة دون أن ينسبها لصاحبها .

كما برع في علم الحديث وروايته ، متتلمذًا على أعلام عصره فيه ؛ فقد رواه عن أبي بكر بن خير الإشبيلي ، وابن زرقون ، وابن الرمّامة ، وابن المجاهد ، وابن بشكوال ، وابن قزمان [٥]. وقد ظهرت ثقافته في علم الحديث خلال شرحه، وكان مشهورًا بكثرة الاستشهاد بالحديث حتى عابه عليه بعض من لم يجز الاستشهاد به[٦].

---

(١) فوات الوفيات ١٦٠/٢ ، وانظر بغية الوعاة ٢٠٣/٢ .

(٢) إنباه الرواة ١٩٢/٤ .

(٣) جذوة الاقتباس ٤٩٤ .

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٣١٩/٥ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٣١٩/٥ ، ٣٢٠ .

(٦) انظر ما سيأتي في المبحث الثالث من الفصل الثاني .

وبالإضافة إلى ما سبق فقد كـان ابن خروف عدديّـًا . فرضيّـًا ، عارفًا بعلم الكلام ، وأصول الفـقه ، وله قدم راسخة فـيهـا ؛ فقد تتلمـذ على أبرز علماء ذلك العصـر كالعـارف أبي عبـداللّـه الرعينيّ - ركـن الدين - وابن رشد الأصـغر[1] . وألّـف في الفـرائض كـتـابًا ، وله ردود كـثـيـرة على عـدد من أئمـة علم الكلام والفلاسفة ؛ كالجوينيّ ، وابن رشد ، وابن حزم ، وغيرهم [2] .

هذا ، وقـد صنف ابن خـروف ـ فيـمـا ذكر عنه ابن عـبـد الملك ـ « في كل ماينتحله من العلوم مصنفات مفيدة شرّقت وغرّبت ، وتداول الناس انتساخها رغبة فيها وشهادة بجودتها »[3] .

ولمكانتـه العلمية ومنزلتـه الرفيعـة فقد لُقّـب ابن خروف بالأستاذ ؛ وهـو لقـب رفيع لا يلقب به في بلاد الأندلس إلاّ النحـويّ الأديب ، صـاحب المكانـة العاليـة [4].

---

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) انظر ما سيأتي في آثاره .

(٣) الذيل والتكملة ٥/٣٢١ .

(٤) انظر إنباه الرواة ٤/١٠٧ .

ـ وفاتـه وآثـاره :

بعد حياة مليئـة بالدرس والتحصيل ، والإفادة والتعليم والتصنيف أصاب ابن خروف في آخـر حـياته خـدر واختلاط في عـقلـه ؛ يقـول تلميذه أبـو العباس بن هارون : « رأيته في تلك الحـال ماشـيًا في أزقـة إشبيلية ذاهلاً حـافيًا لا يشـعر بما هو فيه »[1] . ويرجح الأستاذ خليفة بديري أنّ اختـلالـه كان مـا بين سنتي ٦٠٧ هـ ـ ٦٠٩ هـ[2] . وظلّ على هذه الحال حتى توفي – رحمه اللّه – بإشبيلية عن ثمانين سنة أو نحـو ه[3] . وقيـل : خمس وثمانين [4] . قال تلميذه الرعينيّ : « في العشر الوسط من شهر جمادى الآخرة ، عام تسعة وستمائة »[5] .

وقيـل : « في صفر من السنة نفسها »[6] .

وقيل : سنة خمس وستمائه[7] . وقيل : ست[8] . وقيل : عشر[9]. والأقرب إلى الصواب ما ذكره الرعينيّ ، وهو الذي عليه أكثر التراجم ، وذلك بعد أن خلف وراءه ثروة علمية لم نعثر منها إلاّ على شرح الكتـاب ، وشرح الجمل ، ولعل الأيام تكشف عن آثار أخرى لم يُفطن إلى وجودها .

---

(١) الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

(٢) انظر تنقيح الألباب ، قسم الدراسة ٤١ .

(٣) انظرالذيل والتكملة ٣٢٢/٥ .

(٤) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ ، والبداية والنهاية ٥٣/١٣ ، وبغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٥) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٢ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٢/٥ ، وانظر تذكرة الحفاظ ١٣٩٠/٤ .

(٧) انظر بغية الوعاة ٢٠٤/٢ .

(٨) انظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ .

(٩) انظر وفيات الأعيان ٣٣٥/٣ .

ومؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم هي :

١ - تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب .

وسأتفرغ للكلام عنه بعد الانتهاء من تعداد مؤلفاته .

٢ - شرح الجمل .

وهو موضوع هذه الدراسة[١] .

٣ - وله مصنف في أقسام الخبر .

أشار إليه ابن بزيزة في غاية الأمل ؛ قال : « بلّـغ أبو الحسن بن خروف أقسام الخبر إلى نحو من سبعين قسمًا ، وجعل من ذلك جزءًا مستقلاً بنفسه ، رويناه عن أصحابه عنه ، وأشار إليه في شرح كتاب سيبويه »[٢].

٤ - المقنع :

وهو كتاب فقهي في الفرائض[٣] ، ولعله هو الذي أشار إليه ابن الزبير بقوله: « ألف في الفرائض تأليفًا مشكورًا ، وكانت له مشاركة في ذلك العلم »[٤] .

٥ - مفردات السبع [٥] :

وهو كتاب في القراءات ـ كما هو واضح من اسمه .

وقال ابن عبد الملك : « وله مؤلفات في القراءات مستجادة »[٦] .

---

(١) وسيأتي الكلام عنه في الفصل القادم .

(٢) ١٩٧/١ . ولم أقف عليه في الجزء الموجود من تنقيح الألباب ولعله في الجزء المفقود منه .

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ .

(٤) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٦) الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ .

٦ ـ تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو[١] :

وهو كتاب ناقض فيه ابن مضاء القرطبي في كتابه المسمى « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان » . وعندما بلغ ابن مضاء ما ناقضه به ابن خروف قال : « نحن لا نبالي بالكباش الناطحة ، وتعارضنا أبناء الخرفان ! ؟ » [٢].

وقد نقل أبو عبدالله بن الأزرق في كتابه « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام »[٣] شيئًا من ردود ابن خروف على ابن مضاء لتشنيعه على النحويين، وحملته على عللهم النحوية ، ووصفها بالضعف والانحطاط عن رتبة الإقناع[٤] .

ونقل ابن الزبير عن شيخه ـ ابن فرتون ـ أن ابن خروف شرح كتاب الإيضاح ؛ قال : « ولم أسمع هذا من غيره » [٥].

وله ردود كثيرة على بعض الأئمة لا أعلم على وجه اليقين إن كان أفردها بمؤلفات مستقلة أو أنها ضمن مؤلفات أخرى ؛ من هذه الردود :

١ ـ رده على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني في كتابيه «الإرشاد، والبرهان »[٦] .

وقد ضمن أبو عبدالله بن الأزرق كتابه « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام » شيئًا من ردود ابن خروف على إمام الحرمين ، وردّ ذلك عليه منتصرًا للجويني ومدافعًا عنه[٧] .

---

(١) انظر التكملة ٨٩/١ ، وهدية العارفين ٧٠٤/٥ ، وفيه « تبرئة أئمة النحو » .

(٢) التكملة ٨٩/١ .

(٣) ص ٥٩ ، ٦٥ ، ٢٨٦ - ٢٨٨ . والكتاب رسالة ماجستير في الأدب العربي ، من جامعة فاس ، تحقيق ودراسة سعيدة العلمي ، نوقشت عام ١٩٨٦م .

(٤) انظر الرد على النحاة ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٩ .

(٥) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٦) انظر الذيل والتكملة ٣٢٠/٥ . وانظر برنامج شيوخ الرعيني ٨١ ، وصلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٧) انظر ص ٣٥٦ .

٢ ـ رده على ابن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب[1] .

٣ ـ رده على الأعلم في « رسالته الرشيدية » وغيرها [2].

٤ ـ رده على ابن حزم في بعض مقالاته[3] .

٥ ـ رده على أستاذه ابن ملكون [4] .

٦ ـ رده على أستاذه أبي الوليد بن رشد الأصغر[5] .

٧ ـ رده على أبي علي عمر بن عبد المجيد الرندي .

قال الرعينيّ : « بينه وبين شيخنا النحويّ أبي علي الرنديّ ـ رحمهما اللّه مناقضات في مسائل من العربية ، أنشقه أبو عليّ فيها الخردل ، فما قام معه ولاقعد » [6] .

٨ ـ رده على أبي الحسن ، علي بن عبداللّه الأنصاريّ .

قال الرعينيّ في ترجمة أبي الحسن الأنصاري : « وبينه وبين ابن خروف تراجع في مسائل ظهر فيها نبله »[7] .

---

(١) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وانظر شيئًا من رده في هذا الشرح ص ٦١٩ .

(٢) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٣) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ . وانظر بعض ردوده عليه في هذا الشرح ص ٩٠٣ .

(٤) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وجذوة الاقتباس ٢/٤٨٤ ، وانظر بعض ردوده عليه في تنقيح الألباب ل ٢٨١ .

(٥) انظر الذيل والتكملة ٥/٣٢٠ .

(٦) برنامج شيوخ الرعيني ٨٢ ، والذيل والتكملة ٥/٣٢٢ ، وانظر صلة الصلة ٤/٧٤ ، والإحاطة ٤/١٠٨، ١٠٩ .

(٧) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨٣ .

٩ ـ رده على أبي عبدالله الكتانيّ .

قال ابن الزبير : « وتواليفه كلها مفيدة ، إلاّ ما كان من كلامه مع أبي عبدالله بن الكتانيّ ، ورده عن أبي المعالي ، وتعرضه للمتكلمين ؛ فإن هذا مما خرج فيه عن طوره ، ولم يسلم له كلامه فيه ؛ وردّ الناس عليه ، ورموه عن قوس واحدة » [١].

١٠ ـ وله مناظرات وردود على أبي القاسم السهيليّ [٢].

ردّ على بعضها أبو علي عمر بن عبدالمجيد الرنديّ ، منتصراً لشيخه[٣] السهيليّ ، ونقل لنا السيوطي شيئاً منها في الأشباه والنظائر[٤] نقلاً عن تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

---

(١) صلة الصلة ١٢٧/٤ .

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ ، والذيل والتكملة ٣٢٠/٥ ، وصلة الصلة ٧٤/٤ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وتاريخ الإسلام ٣٦٢/١٨ ، والوافي بالوفيات ٨٩/٢٢ ، ولسان الميزان ٢٥٧/٤ ، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، وهدية العارفين ٧٠٤/٥ ، والإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام ٦٣/٩ ، وجذوة الاقتباس ٤٨٤/٢ .

(٣) انظر الإحاطة في أخبار غرناطة ١٠٩/٤ .

(٤) ٢١٥/٥ ومابعدها .

تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب :

وهو كتاب جليل الفائدة ـ كما وصفه الصفدي والكتبي [١] ـ .

وقال اللورقي ـ تلميذ ابن خروف ـ : « جوده غاية الإجادة ، وهو من مليح مصنفات أهل الأندلس في هذا النوع » [٢] .

وقال تلميذه ـ الرعينيّ ـ: « وله تواليف منها كتابه الكبير الذي سماه « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب » أودعه طرر ابن طاهر ، وبسطها ، وأضاف إليها شرح الأبيات »[٣] .

ولهذا الشرح أهمية خاصة دعت ابن الضائع إلى أن يعتمده في شرحه للكتاب ؛ فجمع بينه وبين شرح السيرافي[٤] .

وقال ابن عبد الملك أن ابن خروف « رفع إلى الناصر من بني عبدالمؤمن نسخة من شرح كتاب سيبويه بخطه في أربع مجلدات ، فأثابه عليه بأربعة آلاف درهم من دراهمهم » قال : « وقد رأيت هذه النسخة وأخرى بخطه أيضًا . وذكر لي بعض الرحالين أنه رأى بمدرسة الفاضل البيساني من القاهرة نسخة بخط المصنف في مجلد واحد . وقد انتسخ كثيراً لنفسه ولرؤساء عصره »[٥].

ولكن هل صنف ابن خروف شرح الكتاب قبل شرح الجمل ؟ أم شرح الجمل قبل شرح الكتاب ؟

---

(١) انظر الوافي بالوفيات ٢٢/٨٩ ، وفوات الوفيات ٢/١٦٠ .

(٢) إنباه الرواة ٤/١٩٢ .

(٣) برنامج شيوخ الرعينيّ ٨١ .

(٤) انظر إشارة التعيين ٢٣٥ ، وارتشاف الضرب ١/١٤ ، وبغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٥) الذيل والتكملة ٥/٣٢١ .

أخذ الأستاذ خليفة بديري بعبارة ابن خروف في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل ، وهي قوله : « قد ذكرت في شرح الجمل في الوقف نحو أربعين وجهًا ، عامتها في كتاب سيبويه »(١).

فجزم بأنّه ألف شرح الجمل قبل شرح الكتاب(٢) . ولم يقف على عبارته المناقضة للعبارة السابقة ، والتي تدل على عكس ما جزم به ؛ وهو أنّه ألف شرح الكتاب قبل شرح الجمل ؛ فقد جاء في شرح الجمل في باب الابتداء ، عند ذكره لأنواع الخبر ؛ قوله : « وينقسم إلى نيف على سبعين قسمًا ، ذكرتها في غير هذا الكتاب ؛ وهو شرح سيبويه - رحمه اللّه - »(٣) .

ولا تفسير لهذا التناقض إلاّ بأحد وجهين :

١ - إمّا أن يكون قد صنف الكتابين في وقت واحد ؛ فتارة يكتب في هذا وتارة يكتب في ذاك .

٢ - أو أن يكون له على الجمل شرح آخر غير هذا الشرح ؛ وهو ما يذهب إليه أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتي بناء على ما لاحظه من بعض النقول القليلة التي أثرت عن ابن خروف من شرحه للجمل ، ولكنها تختلف عما في نصنا المحقق . وللأمانة فقد أخبرني أيضًا الأستاذ الدكتور عبدالرحمن العثيمين بظنه ذلك .

هذا بالإضافة إلى ما لمسته خلال الدراسة من دراية ابن خروف وخبرته العميقة بكتاب سيبويه خبرة تجعلني أكاد أجزم بأنّه قد ألف شرح الكتاب قبل شرح الجمل الذي بين أيدينا .

---

(١) تنقيح الألباب ل ٢٤٧ .

(٢) انظر ص ٤٢ من رسالة الماجستير للأستاذ خليفة محمد بديري (ليبيا) .

(٣) شرح الجمل ١٤٣ .

أما مخطوط تنقيح الألباب فقد امتلكت نسخة منه ، مصورة عن نسخة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، برقم (٢٠٤) ، والتي صورت عن نسخة مكتبة دار الكتب المصرية (التيمورية رقم ٥٣٠ نحو) .

وخطها أندلسي جميل ، تقع في (١٥٢ لوحة) ، في كل صفحة منها (٢٥ سطرًا) ، تبدأ بباب (ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء) ، وتنتهي بباب (نظائر ما مضى من المعتل) .

وجاء على غلاف المخطوط : « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وهو شرح العلامة ابن خروف على كتاب سيبويه » .

وجاء في الصفحة الأولى منه : « قطعة من ابن خروف على كتاب سيبويه ، ملك الفقير صالح بن محمد الفُلاَّني العمريّ »[١] .

وفي الصفحة الأخيرة منه : « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، للشيخ العالم العلامة ابن خروف » .

وتظهر نسبة الكتاب لابن خروف في تنقيح الألباب أكثر من ظهورها في شرح الجمل ؛ إذ لم يشر في شرح الجمل إلى أحد من شيوخه ، على حين ذكر شيخه أبا بكر بن طاهر[٢] ـ في مواضع كثيرة من شرح الكتاب ، كما ذكر ابن ملكون[٣] أيضًا .

وهذا ما يثبت نسبة الكتاب وعزوه لابن خروف .

---

(١) من فقهاء المالكية المتأخرين (ت ١٢١٨هـ) من قبيلة فُلاّن بالسودان بها نشأ وارتحل إلى مراكش وتونس والحجاز . انظر فهرس الفهارس ٩٠١/٢ ، والأعلام ١٩٥/٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال – ل ٢ ، ٧ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤٥ ، ٤٦ وغيرها .

(٣) انظر مثلاً ل ٢٨١ .

وقد قام بتحقيق جزء منه ـ من بدايته إلى (باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام) أي ربع المخطوط تقريبًا ـ الأستاذ خليفة محمد بديري ، لنيل درجة الماجستير ، من جامعة الفاتح بليبيا ، ونوقشت الرسالة عام ١٩٨٣م .

وقد أطلعني أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ ـ نفعنا اللّه به وبعلمه ، وجزاه اللّه عنا خير الجزاء ـ على نسخة من هذه الرسالة ، مهداة له من قبل صاحبها .

ويقوم الآن بتحقيق هذا الشرح الأستاذ صالح الغامدي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ؛ لنيل درجة الدكتوراه[١] ، وما يحققه يزيد على ضعف ما حققه الأستاذ خليفة بديري .

---

(١) نوقشت هذه الرسالة يوم الثلاثاء الموافق ٨/١/١٤١٦هـ ، ٦/٦/١٩٩٥م ولم أطلع عليها بعد .

الفصل الثاني شرح جمل الزجاجي لابن خروف

ويشتمل على ما يلي :

تمهيد : أ ـ الزجاجي وكتاب الجمل .

ب ـ توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف .

المبحث الأول : منهجه وأسلوبه .

المبحث الثاني : مصادره .

المبحث الثالث : شواهده .

المبحث الرابع : موقف ابن خروف في شرح الجمل من أدلة الصناعة .

المبحث الخامس : موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين :

أ ـ موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة .

ب ـ موقفه من بعض العلماء السابقين

١ ـ موقفه من سيبويه .

٢ ـ موقفه من ابن بابشاذ .

٣ ـ موقفه من ابن هشام اللخمي .

جـ ـ موقفه من صاحب الجمل .

المبحث السادس : آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من خلال شرح الجمل .

ـ الآراء التي وافق عليها البصريين .

- الآراء التي وافق فيها الكوفيين .

- الآراء التي وافق فيها بعض العلماء السابقين .

- الآراء التي انفرد بها .

المبحث السابع : موازنة بينه وبين بعض شروح الجمل الأخرى .

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل لابن بزيزة .

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل لابن عصفور .

المبحث الثامن : أثره في الخالفين .

ابن بزيزة - الخفاف - ابن الضائع - ابن الفخار - ابن لب - ابن مالك - أبو حيان ، وابن هشام ، والسيوطي .

المبحث التاسع : قيمة الكتاب العلميّة والمآخذ عليه .

خاتمة الدراسة .

تمهيد

أ - الزجاجي وكتاب الجمل .

ب - توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف .

أ - الزجاجي وكتاب الجمل :

قبل الشروع في الكلام عن شرح الجمل لابن خروف يحسن بنا أن نعرّف بالجمل وبصاحب الجمل تعريفًا يسيرًا ، فقد أغنتنا الدراسات السابقة عن الإطالة والإسهاب في هذا الموضوع .

فصاحب الجمل هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجيّ [1] ، وُلد بنَهَاوَنْد[2] ؛ وقيل بصَيْمَرة [3] . نزل بغداد ، وصحب أبا إسحاق الزجاج حتى برع في النحو ، ونُسب إليه ، ثم انتقل إلى الشام ، وأقام بحلب مدة ، ثم غادرها إلى دمشق حيث أملى وحدث عن الزجاج .

ومن شيوخه الزجاج ، وابن السراج ، والأخفش الأصغر ، وأبو بكر الأنباري، وأبو موسى الحامض، وابن كيسان، وابن دريد ، والطبري ، وابن شقير ، وابن الخياط ، واليزيدي ، ونفطويه ، وغيرهم .

ومن مصنفاته المطبوعة : الجمل ، والأمالي ، والإيضاح في علل النحو ، واللامات ، ومعاني الحروف ، ومجالس العلماء ، والإبدال والمعاقبة والنظائر ، واشتقاق أسماء اللّه الحسنى .

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ العلماء النحويين ٣٦ ، وإنباه الرواة ١٦٠/٢ ، ووفيات الأعيان ١٣٦/٣ ، وإشارة التعيين ١٨٠ ، وبغية الوعاة ٧٧/٢ .

(٢) نهاوند : مدينة عظيمة جنوبي همذان . انظر معجم البلدان ٣١٣/٥ .

(٣) صيمره : بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان . انظر معجم البلدان ٤٣٩/٣ .

توفي الزجاجي بطبرية عام ٣٤٠ هـ . وقيل : ٣٣٩ هـ .

أمّا كتاب الجمل فهو أشهر مؤلفات الزجاجيّ ، وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام[(١)] . وقد حظي هذا الكتاب بشهرة واسعة ؛ فتناوله العلماء بالدرس والشرح حتى قيل : إن شروحه بلغت عند المغاربة مائة وعشرين شرحاً [(٢)] .

وترجع أهمية كتاب الجمل إلى اشتماله على أبواب النحو والصرف ، مع يسر منهجه ، وسهولة أسلوبه ، وكثرة شواهده ، وبعده عن الحشو والتعقيد .

كما أنّه كتاب مبارك ما اشتغل بـه أحد إلاّ انتفع به ؛ فقد صنفه بمكة المكرمة ، وكان إذا فرغ من باب طاف بالبيت ، ودعا اللّه أن يغفر له وينفع بكتابه [(٣)] .

وقد انتفع به خلق كثير ، ولا يزال يُنتفع به ـ بإذن اللّه .

---

(١) انظر إنباه الرواة ٢/١٦١ .

(٢) مرآة الجنان ٢/٣٣٢ ، وشذرات الذهب ٢/٣٥٧ .
وينظر شروحات الجمل في قسم الدراسة من الجمل ٢٥ ، والبسيط ١/٧٩، وغاية الأمل ١/٢٣ .

(٣) انظر إنباه الرواة ٢/١٦١ .

ب ـ توثيق نسبة شرح الجمل لابن خروف :

إن نسبة هذا الشرح لابن خروف لا يتطرق إليها شكّ للأمور الآتية :

١ ـ جاء في مقدمة الكتاب : « قال علي بن محمد بن علي الحضرميّ ـ عفى اللّه عنه وغفر له بمنّه وكرمه »[١] .

٢ ـ ورد اسمه في أثناء النص ، وذلك قوله: « قال الأستاذ أبو الحسن »[٢] .

٣ ـ ذكر تلميذه الرعينيّ أنّ له شرحًا على الجمل ، وكذا ذكرت كتب التراجم التي ترجمت له[٣] .

٤ ـ إشارة المؤلف إلى شرحه لكتاب سيبويه ؛ وذلك قوله : « ذكرتها في غير هذا الكتاب ؛ وهو شرح سيبويه ـ رحمه اللّه »[٤] .

٥ ـ تطابق الآراء الواردة في هذا الشرح مع ما جاء في شرح الكتاب المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، والذي ثبتت نسبته لابن خروف بذكره لشيخه الخدب ـ في مواضع كثيرة منه ـ ولشيخه ابن ملكون ، وبقرائن أخرى .

٦ ـ تطابق الآراء الواردة في هذا الشرح مع الآراء المعزوة لابن خروف ، والمبثوثة في كتب النحو المتأخرة . باستثناء بعض الآراء القليلة التي أُثرت عنه وجاءت مخالفة لما في النصّ[٥] .

---

(١) ص ٢٤٣.

(٢) ص ٨٣٢ .

(٣) انظر مراجع ترجمته ص ١٩ .

(٤) ص ٣٨٨ .

(٥) انظر ص ١٨١ .

المبحث الأول

منهجـــه ـ وأسلوبـــه

أولا : منهجه

ثانيا : أسلوبه

ثالثا : مصطلحاته

المبحث الأول
منهجه وأسلوبه

أولاً : منهجه :

لخص لنا ابن خروف - رحمه الله - في مقدمة شرحه منهجه الذي سار عليه، ومقاصده التي توخاها ، والأهداف التي يرمي إليها ؛ ويمكننا إيجازها في النقاط التالية :

١ - بيان مقدمات تحصر كثيراً من أصول العربية على سبيل الإيجاز .

٢ - بيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي - رحمّه الله - في كتاب الجمل .

٣ - التنبيه على شواهده بما فيه كفاية .

٤ - التنبيه على بعض أوهام شارحيه .

ثم بيّن أنّه ترك ما عدا ذلك مما وضعه الزجاجي وفيه من عدم التنظيم والترتيب أو التخليص - فكتاب الجمل كتاب تعليمي ، وضعه للمبتدئين ، واعتمد في بيانه على المعلمين - إذ إنَّ الاشتغال بذلك تضييع للزمان في غير شأن(١) .

وقد سار ابن خروف على ضوء هذا المنهج الذي رسمه ؛ فابتدأ كتابه بمقدمات النحو المعروفة ، مفتتحًا بالبسملة ، والصلاة على النبيّ - صلى اللّه عليه وسلم - وذكر ما فيهما من توجيهات نحويّة ولغويّة ، ثم أخذ في شرح الجمل ، بابًا بابًا عاى ترتيبها وأسمائها - كما هي في نسخة الجمل التي بين أيدينا - إلاَّ ماندر كإلغائه أسماء بعض الأبواب ، وإدماجه أخرى ، وزيادته وإنقاصه وتغييره في أسماء أبواب أخر ، وذلك على النحو التالي :

---

(١) انظر ص ٢٤٣ .

- ألغى عنوانًا قبل باب النعت ؛ وهو « باب ما يتبع الاسم في إعرابه » عدد فيه أبو القاسم التوابع فقط ، ولم يزد على ذلك ، فكأنّما رأى ابن خروف أن لاحاجة لإفراده بترجمة مستقلة ، فاستغنى عنه بذكر أبواب التوابع مباشرة [1].

- وأدمج « مسائل ما لم يسم فاعله » في بابه ولم يفردها بباب مستقل - كما فعل أبو القاسم [2]- .

- وغيّر ترجمة الزجاجيّ في « باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار » إلى « باب كان وأخواتها » ؛ وقال : « فإن كان أطلق عليها حروفًا كما يطلق سيبويه - رحمه اللّه - على كل كلمة حرفًا فذلك جائز لغة لااصطلاحاً»[3].

كما غيّر « باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة » إلى « باب الجزم »[4] ، و « باب معرفة المعرب والمبني » إلى باب البناء »[5] .

ولا شكّ أنّ هذه التراجم التي اعتمدها ابن خروف أشد اختصارًا ، وأكثر دلالة على مضمون الأبواب .

- وزاد في ترجمة الزجاجيّ في « باب حتّى في الأسماء » فأسماه « باب حتّى في الأسماء والأفعال والجمل »[6] ؛ لأنّه تحدّث عنها في الأقسام الثلاثة المذكورة ، فكان لا بدّ من شمول الترجمة .

- أمّا الأبواب التي أنقص من أسمائها التي كانت عليها في الجمل فهي :

---

(١) انظر الجمل ١٣ ، وانظر شرح ابن خروف ٢٩٩ .

(٢) انظر الجمل ٨٠ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٢١ .

(٣) ص ٤١٥ ، وانظر الجمل ٤١ .

(٤) ص ٨٥٥ ، وانظر الجمل ٢٠٧ .

(٥) ص ١٠٥٥ ، وانظر الجمل ٢٦٠ .

(٦) ص ٤٩١ ، وانظر الجمل ٦٦ .

- « باب القسم »[1] .
- « باب الصفة المشبهة باسم الفاعل »[2] .
- « باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن » [3] .
- « باب ما لا يقع إلاَّ في النداء خاصة »[4] .
- « باب الحروف التي تنصب الأفعال »[5] .
- « باب من مسائل حتّى » [6] .
- « باب من مسائل أنْ الخفيفة »[7] .

وقد أشرت إلى كل تغيير في موضعه من التحقيق .

وكان يوطيء للباب - في الغالب - بمقدمة يذكر فيها حدّه [8] ، وما فيه من اختلافات العلماء . ثم يتدرج إلى القضايا النحويّة ، فيستعرض آراء النحويّين ، ويبيّن ما فيها من فساد وخلل ، ويرجّح ما يرى أنّه الصواب ، معلّلاً لترجيحه ، مدعمًا له بالحجج والبراهين والأمثلة ، ممّا جعل شرحه مكتظًا بالشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعريّة ، ولم يخلُ من نصوص من الخطب ، والحكم ، والأمثال ، وأقوال العرب .

---

(١) ص ٥٠١ ، وانظر الجمل ٧٠ .

(٢) ص ٥٥٩ ، وانظر الجمل ٩٤ .

(٣) ص ٦٠٣ ، وانظر الجمل ١١١ .

(٤) ص ٧٣٠ ، وانظر الجمل ١٦٣ .

(٥) ص ٧٨٩ ، وانظر الجمل ١٨٢ .

(٦) ص ٨٠٩ ، وانظر الجمل ١٩١ .

(٧) ص ٨٢٣ ، وانظر الجمل ١٩٧ .

(٨) ينظر على سبيل المثال : باب الإعراب ٢٥٩ ، وباب الأفعال ٢٧١ ، وباب العطف ٣١٩ ، وباب التوكيد ٣٣٣ ، وباب البدل ٣٤٣ ، وغيرها .

ثم يختتم كلّ باب بشرح ما فيه من الأبيات شرحًا وافيًا مما يجعلنا نشعر بأن شرحه عبارة عن كتابين ضُمّا في كتاب واحد ؛ كتاب لشرح نصّ الجمل ، وكتاب لشرح أبياته .

فكان يذكر البيت كاملاً ، وأحياناً لا يذكر إلا شطرًا أو جزءًا منه ، ويكتفي أحيانًا بموضع الشاهد ؛ فيأتي بالكلمة والكلمتين منه معتمدًا على عودة القاريء إلى كتاب الجمل .

ثم يذكر نسبة البيت ، والاختلاف في النسبة ـ إن كان هناك اختلاف ـ وترجمة الشاعر ، وسبب تلقيبه ، والمناسبة التي قيل فيها الشاهد ، والأبيات التي قبله ، والتي بعده ، ثم يعرّج على تفسير الكلمات المستغلقة فيه ، ويذكر المعنى العام للبيت ، وموضع الشاهد ، والتوجيهات اللغويّة والنحويّة ، وهو في معظم ذلك ناقل عن ابن هشام اللخميّ ، متأثر به في كثير من الأبيات - كما سنرى في موقفه من ابن هشام .

ولم يتبع ابن خروف ـ رحمه اللّه ـ الطريقة المألوفة التي اعتدنا عليها في شرح المتون ، والتي درج عليها أغلب الشراح ؛ بأن يتناول عبارات المتن عبارة عبارة ، ويشملها بالشرح والتفصيل ؛ بل اقتصر على ما هو مهمّ من كلام أبي القاسم - كما ذكر في مقدمته ، فلم يتناول من عبارات الجمل إلاّ ما له عليه تعقب أو استدراك ، أو ما فيه نقص يحتاج إلى إكمال ، أو لبيان مايستحق الاستحسان ؛ فكان يأخذ رأس المسألة ، وينطلق في الشرح كأنما ينشيء كتابًا مستقلاً ، لكنّه يفاجئنا بين الفينة والفينة بعبارة من عبارات الجمل ، فيذكرنا بأنه يشرح كتابًا ، وليس هو كتابًا قائمًا برأسه .

وقد ساقه ذلك إلى أمور منها :

١ ـ التطرق إلى موضوعات لم يتحدث عنها صاحب الجمل ؛ نحو شرحه لعطف البيان ضمن التوابع [١] ، وتعرضه لحروف الهجاء التي في أوائل السور [٢] في « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ، وذكره مراتب المعارف في التعريف[٣] ، وتتبعه لأصل « كِلاَ » [٤] ومثله كثير .

٢ ـ ذكره كلماتٍ من آيات قرآنية ، وأجزاء من أبيات شعريّة ، وأمثلة نحويّة لم يسبق لها ذكر في كلامه ، معتمداً على علم القارىء المسبق بما جاء في كتاب الجمل ، وهذا يتطلب من القارىء وضع كتاب الجمل نصب عينيه ، وأن يقرنه بشرح ابن خروف ، فلا يستغنى به عنه . وسنرى أمثلة من ذلك في أسلوبه .

وابن خروف يهمه في منهجه إبراز الرأي الذي يترجح لديه صوابه ، وردُّ الرأي الدي يترجح لديه فساده ، ولا يهمه صاحب الرأي ؛ وكثيرًا ما كان يعترض على آراء ولا يصرّح بأسماء قائليها ؛ من ذلك :

ـ قوله عن لفظ « الرحمن » : « فإن زعم متعسف أنّه لا يجوز فيه البدل ـ من حيث كان اسم اللّه أعرف المعارف فلا يحتاج إلى تعريف ـ فليمنع من نعته!! فإن زعم أنّ النعت يكون للمدح ؛ فكذلك البدل قد يقصد به الإعلام بالأخوة ، والمخاطب عالم بزيد في قولهم : جاءني زيدٌ أخوك »[٥] .

---

(١) انظر ص ٢٩٩ .

(٢) انظر ص ٩٤٤ .

(٣) انظر ص ٣١٠ .

(٤) انظر ص ٣٣٧ .

(٥) ص ٢٥٠ .

والذي صرّح بمنع البدل وعطف البيان فيه هو السهيلي[1] ، وقد كانت بينهما مناظرات حامية سبق التنويه عنها[2] .

- وقوله عن التنوين في جمع المؤنث السالم ، والنون في جمع المذكر السالم : « والتنوين فيه بإزاء النون في ذلك الجمع لا للصرف »[3] .

والذي جعل التنوين فيه للصرف الزمخشريّ والرَّبعيّ[4] .

- وقوله في باب الأفعال : « والعرب لا تجزم بكيف وكيفما البتّة وفيهما معنى الجزاء »[5] .

وقد أجازه الكوفيون وقطرب ، كما أجازه الزجاجي ؛ إذ عدّها من حروف الجزاء ، وذكر أنهما تجزمان الفعل المستقبل والجواب[6] .

- ورده على من اعتل في منع صفة النكرة بالمعرفة ، والمعرفة بالنكرة ؛ بشبه النكرة بالجموع لعمومها ، وشبه المعرفة بالآحاد للخصوص الذي فيها، من حيث لم يوصف الواحد بالجمع ، ولاالجمع بالواحد ، وقال بأنها علّة فاسدة[7] .

والذي اعتلّ بهذا هو أبو علي الفارسيّ[8] .

---

(١) انظر نتائج الفكر ٥٣ .

(٢) انظر « وفاته وآثاره » .

(٣) ص ٢٦٨ .

(٤) انظر الكشاف ٣٤٨/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ ، وشرح الكافية ٤٦/١ ، والخزانة ٥٦/١ .

(٥) ص ٢٧٤ .

(٦) انظر الجمل ٢١١ ، وإصلاح الخلل ٢٦٤ ، والإنصاف ٦٤٣/٢ ، والمغني ٢٢٥/١.

(٧) انظر ص ٣٠٣ .

(٨) انظر الإيضاح ٢٨٦/١ .

- ورده على من منع وصف ما فيه الألف واللام بمثله وبجميع المضافات ؛ قال : « والمنع في مثل ذلك تكلّف »[1] .

والذي منعه هو الزمخشري[2] .

- وعن « أم » في نحو قوله تعالى :

﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾[3]

قال : « واعتقاد الزيادة فيها فاسد »[4] .

واعتقاد الزيادة فيها هو مذهب أبي زيد الأنصاري[5] .

- وقوله في التأريخ بالليالي : « وليس في هذا تغليب مؤنث على مذكر »[6] .

والذي قال بأن التأريخ بالليالي مما غلب فيه المؤنث على المذكر هو ابن بابشاذ[7] ، وقد ترصده ابن خروف ، وجعله هدفًا لنقداته ، وخصّه بها ، وكان له منها النصيب الأوفى - كما سنرى في موقفه منه .

- وقوله بأنّ « ركبًا » إنما هو اسم جمع ، وليس بجمع تكسير[8] . والذي قال بهذا الرأي الأخير الأخفش والنّحاس[9] .

---

(١) ص ٣١٢ .

(٢) انظر المفصل ١١٦ ، وشرحه ٣/٥٨ .

(٣) الزخرف ٤٣/ ٥١ ، ٥٢ .

(٤) ص ٣٣٠ .

(٥) انظر المقتضب ٣/٢٩٦ ، والمغني ١/٤٨ .

(٦) ص ٦٨١ .

(٧) انظر شرحه على الجمل ١/٢٥٠ .

(٨) انظر ص ٦٨٦ .

(٩) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٨٨ ، والمخصص ١٤/١٢٠ .

ـ وقوله : « ولا يلتفت إلى تمام الكلام ولا نقصه » ، « ولا يلتفت أيضًا إلى من تعقب كلام أبي القاسم في البيت »[1] .

والذي تعقبه هو ابن السيد في إصلاح الخلل[2] .

وغير ذلك كثير من الردود التي لم يصرح بأسماء قائليها والتي انطوى عليها شرحه ، وهذا مما يتطلب دراية لتلمس مقاصده ، وغوص في بطون الكتب لمعرفة من عناهم بردوده وتلميحاته .

وإجمالاً لما سبق أقول : إنّ ابن خروف قد سار على نهج الزجاجي في ترتيب الأبواب وأسمائها ـ إلاّ ما ندر .

كما سار على ضوء المنهج الذي رسمه لنفسه في مقدمة شرحه ؛ فقد نبّه على ما وهم فيه شراح الجمل ، لا سيما ابن بابشاذ ، كما تعرض لابن السيد بنسبة تقل كثيرًا عن سابقه .

وبيّن الأهم من كلام أبي القاسم فلم يورد منه إلاّ ما له عليه تعقب أو استدراك ، أو ما فيه نقص يحتاج إلى إكمال .

ولم يتّبع الطريقة المألوفة في شرح المتون ؛ فلم يتقيد بألفاظ الكتاب وعباراته .

وابن خروف يهمه في منهجه أن ينبّه على الرأي الراجح والرأي الفاسد دون أن يهمه النّص على اسم صاحب الرأي .

ومما هو جدير بالذكر عنايته الخاصة بشواهد الجمل الشعرية ؛ فقد اختتم بها الأبواب ، وأسبغ عليها دراسة مستفيضة . والبحث بأكمله دليل على ذلك .

---

(١) ص ٤٨٩ .

(٢) انظر إصلاح الخلل ٢٦٠ .

ثانياً : أسـلوبه :

يمكننا القول بأن أسلوب ابن خروف في شرح الجمل - بشكل عام - حسن السبك ، عميق المعنى ، يتطلب من القاريء إنعام النظر وحضور الذهن .

كما أنه في الوقت نفسه واضحُ العبارة ، سهل التراكيب ، متواصل الفقرات ، إذ إن طبيعة البحث العلمي - التي تخاطب العقل وتنأى به عن الخيال - تطلبت منه وضوح العبارة - في أغلب أجزائه دون إسهاب ممل ، أو إيجاز مخل - وفرضت عليه سهولةَ التراكيب ، واستخدامَ المصطلحات العلمية المعروفة ، واستقصاءَ الحقائق ، وجعلته يخضع لأسلوب علمي ؛ الكلمات فيه مختارة بدقة ، والجمل واضحة ، والفقرات متواصلة ، يكاد يخلو من التعقيد والتكلف إجمالاً .

وهذا الحكم على أسلوب ابن خروف عام يستثني منه بعض المواضع التي اشتملت على ملحوظات أجملها في النقاط التالية :

١ - الغموض وعدم الدقة ، فعلى الرغم من أن أسلوب ابن خروف فيه إحكام ودقة إلاّ أنّه لا يخلو - في بعض المواضع - من غموض سببه النقص ، أو الزيادة ، أو التواء العبارة ، أو استعماله كلمة مبهمة .

كما يُلحظ - في بعض المواضع - عدم الدّقة في اختيار الألفاظ ، وفي مقابلة الأمثلة .

- فعبارة ابن خروف يكتنفها - أحياناً - غموض سببه نقص لا يربأ إلاّ بإضافة كلمة أو جملة ، حتى تؤدي المعنى المطلوب ؛ من ذلك قوله عن « حتى » : « وقد تقع جارّة بعد مفرد ؛ نحو قولهم : صمت النهار حتى الليل ، وصمت النهارَ حتى يومِ الفطر ، ولا دليل في لفظها على ذلك إلاّ من الشرع » [1] . أراد

(١) ص ٤٩٣ .

القول بأنها قد تقع جارة بعد مفرد ، ومع ذلك لا يدخل ما بعدها فيما قبلها ، ولادليل على عدم دخوله إلاّ من الشرع فقصرت عبارته عن هذا المعنى .

ومن الغموض ما سببه بتر نص واجتزاء عبارة منه ، توخيًا للإيجاز والاختصار ، إلا أنه أسرف في ذلك - في بعض المواضع - حتى وصل به الأمر إلى الاكتفاء من كتاب الجمل بالكلمة الواحدة ، مفترضاً معرفة القاريء المسبقة بتتمة العبارة أو الآية أو البيت أو المثال ، مستحضراً كتاب الجمل في ذهنه ، واضعًا إياه نصب عينيه ؛ ومن أمثلة ذلك :

- قوله : « ونصبَ (ذنْبَه) و (قومَه) على السَّعة بعد إسقاط الحرف ، وكذلك (الرجال) وهو المفعول الثاني . وبعضهم يجعل (السبعين) بدلاً من (القوم) »[1] . فكل هذه الكلمات التي يتحدث عنها لم يَرد لها ذكر أو إشارة فيما سبق من شرحه ؛ ولكنّه يوميء إلى أمثلة وردت في الجمل[2] ؛ وهي : « استغفر زيد ربّه ذنبه » ، وقوله تعالى :

﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[3] ،

و « اخترت الرجال عمرًا » .

- وقوله : « ولمّا تعدى (أعدّ) إلى ضمير الظالمين بحرف جرّ قُدِّرَ لـ (الظالمين) فعلٌ متعدٍ بنفسه بالمعنى وهو (يعذّب) أو (عذّب) »[4] .

---

(١) ص ٣٥٨ .

(٢) انظر الجمل ٢٨ .

(٣) الأعراف ٧/١٥٥ .

(٤) ص ٤١٢ .

وهذه أيضًا كلمات لم يذكرها من قبل ؛ ولكنّـه يشير إلى الآية التي وردت في « الجمل » [1] ؛ وهي قوله تعالى :

﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [2]

- وقوله : « (نَظِرَةٌ) مرفـوع على خبر ابتـداء مضمر » [3] لم يسبق لهذه الكلمـة ذكر في شـرحه ؛ ولكنّه يشـير إلى الآية التي وردت فـي « الجـمل » [4] ؛ وهي قوله تعالى :

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ ﴾ [5].

ومثله كثير .

- وفي بعض الأحيان يكتنف عبارة ابن خروف غموض واضطراب في المعنى سببه زيادة لفظٍ يستقيم المعنى بحذفه ؛ من ذلك قوله عن « حاشا » :

« وحاشا حرف خفض في الاستثناء ، ومعناها معنى غير . وقد تكون فعلاً في قول بعضهم » ، ثم قال : « وقد تكون حـرفًا وفعلاً في الاستثناء » [6] . أراد أن يبيّـن المذاهب الثلاثـة في « حاشا » ؛ وهـي : كونها حـرفاً ، وكونها فعـلاً ، وقد تكون حرفًا وفعلاً . فقوله : « وقد تكون فعلاً في قول بعضهم » يفهم منه احتمال كونها حرفًا وفعـلاً - لأن قد أدخلت عليـها الاحتمال والتقليل - وليس هذا ما أراد التـعبيـر عنه - لأنه قد ذكـر هذا الرأي فـيمـا بعـد - بل أراد القول بأنـها فـعل عند

---

(١) الجمل ٤٠ .

(٢) الإنسان ٣١/٧٦ .

(٣) ص ٤٤٢ .

(٤) الجمل ٤٩ .

(٥) البقرة ٢٨٠/٢ .

(٦) ص ٤٧٧ .

بعضـهم ، إلاّ أن استخـدامه لقد فوت عليـه ما أراد التعـبير عنه ، ولا يتـحقـق هذا المعنى إلاّ برفع الاحتمال وذلك بحذف « قد » .

ـ وأحيانًا يكون غموض العبارة سببه استعمال كلمة مبهمة ؛ قال في معرض حديثه عن الباء : « وتكون للمصاحبة ؛ نحو : جاء زيد بثيابه ، وعزواً لوقوع الأمر كاللام ، وتقع في موضع في ؛ نحو : زيد بالبصرة » [1] . فذكر العزو ولم يمثل له ليتضح مراده .

ـ وقـــد يكون التـــواء العبارة سبباً في غمـــوضها .

نحوقولــه : « والترخيم قـبل المحذوف علـى ما كـان علـيه مـن حـركـة أو سكون أو غير ذلك » [2] . يريد : والمرخم على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون أو غير ذلك » .

ـ أمّـا عـدم الدقـة في اختـيار الألفاظ ؛ فمنه تسـمية النثر إنشادًا ؛ قال : « وأنشدوا : بيضك ثنتـا وبيضي مائتا » [3] . وهو من النثر ، ولا أعلم أحدًا نسـبه إلى الشعـر غـيره ؛ قـال ابن جنّي : « ومما ينسبـونه إلى كـلام الطيـر قـول الحَجَلـة للقطاة : اقطـي قطا ، فبـيضك ثنتـا وبيـضي مائتـا » [4] . وقـال ابـن عـصفـور : « ... ولايحفـظ شيء من ذلك في كلام العـرب ، إلاّ مـا نسبـوه إلى كلام الطير ، وهو قول الحجلة للقطاة ... » [5] .

---

(١) ص ٤٧٨ .

(٢) ص ٧٥٠ .

(٣) ص ٨٥٢ .

(٤) الخصائص ٤٣١/٢ .

(٥) ضرائر الشعر ١٠٩ .

- ومنه أيضًا قوله : « لعل ترج وتوقع ، وهو التخوّف » [1] فقصر التوقع علىٰ التخوّف، مع أنه أعم منه وأشمل؛ فهو للخير ترجٍ ، وللشر تخوّف وإشفاق .

٢ - ترخصه في بعض العبارات ، من أمثلة ذلك قوله عن « سرّني » ، و « أسخطني »، و « أرضاني » : « وأنت في الأول منصوب فاسمك بالنون والياء » [2].

والمشهور أن الاسم في « سرّني » ونحوه هو الياء وحدها ، والنون للوقاية ، وقد ذكر ذلك في باب النعت [3] .

- وذكر بعد « باب الفاعل والمفعول به » بابًا آخر بعنوان : « نوع منه آخر » . قال : « يعني : من الفاعل والمفعولِ به » [4] .

والصواب : « من باب الفاعل والمفعول به » وإلاّ لقال : نوع منهما آخر . قال ابن أبي الربيع : « الهاء عائدة على الباب ، ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوع منهما » [5] .

ففي عبارته بعض الترخّص ، ويمكننا حملها على المجاز ، وعلى حذف مضاف ؛ لولا أنّه أخذ على أبي القاسم شيئًا من هذا القبيل .

- وقال في معرض كلامه عن « ما » : « وتقع على صفات من يعقل [6] ؛ كقوله تعالى :

(١) ص ٤٥١ .
(٢) ص ٢٩١ .
(٣) انظر ص ٣٠٦ من التحقيق .
(٤) ص ٢٩١ .
(٥) البسيط ٢٧٩/١ .
(٦) ص ٢٩٢ .

﴿ وَمَارَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [1] » .

قال السهيلي : « ولانقول يعقل في هذا الموضع تأدبًا وتأسّيًا بالشريعة » [2] .

وقال ابن بزيزة : « وهو لفظ غير مباح إطلاقه على الحقّ تبارك وتعالى عند أهل السنّة » [3] .

ويبدو أن ابن خروف لم يضع كتابه للمبتدئين ؛ وإنما وضعه للذين بلغوا شأوًا بعيدًا في الثقافة النحوية يمكنهم من إدراك ما يوميء إليه ؛ يدل على ذلك أمور منها :

١ ـ سكوته عن بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد في بعض المواضع ؛ من ذلك قوله في جواز عطف الجمل المختلفة المعاني بعضها على بعض : « وقال تعالى حكاية عن نوح ـ عليه السلام ـ :

﴿ يَـٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [4].

ثم انتقل إلى مثال آخر ، ولم يبيّن وجه الاستشهاد في الآية ، وبيّنه في الأمثلة التي قبلها والتي بعدها .

وقوله تعالى في أبدال الظاهر من المضمر : « وأنشد :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ
تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودِ إِسْحِلِ » [5]

---

(١) الشعراء ٢٦/٢٣ .

(٢) نتائج الفكر ١٨٣ .

(٣) غاية الأمل ١/٧٩ .

(٤) هود ١١/٤٢ ، وانظر شرح الجمل ١٥ ، ١٦ .

(٥) ص ٣٤٥ .

ولم يذكر موضع الشاهد ولا وجه الاستشهاد كعادته في الشواهد الشعرية.

٢ - يذكر - أحيانًا - أنّ في الكلام أنواعًا وأوجهًا ولا يبيّنها ، معتمدًا على ثقافة القاريء النحوية؛ كقوله في باب الاشتغال: « ومنه ما لا يجوز فيه إلاّ الرفع ؛ وهو نوعان » [١] . ولم يبيّنهما .

وقوله في الباب نفسه : « وقد حُمل عليه

﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [٢]

في أحد وجهيه » [٣] ولم يبينهما أيضًا .

وقوله : وقد حملوا عليه قوله :

* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *

في أحد وجهيه » [٤]؛ ولم يبيّن إلاّ وجهًا واحدًا ، وسكت عن الآخر .

٣ - إطلاقه القول في بعض المواضع التي يلزمها التقييد ؛ معتمدًا على بداهة المسألة ؛ من ذلك قوله عن الضمة : « علامة الرفع في كل فعل صحيح الآخر ، لم تدخله نون ثقيلة ولا خفيفة ، ولا نون جماعة المؤنث السالم ، ولم يسند إلى ضمير الاثنين والجماعة ، والمؤنث المخاطبة ... » [٥] .

يريد : « كل فعل مضارع ... » ولو قاله لكان احترازًا من الفعل الماضي ، صحيح الآخر ، الذي تتوفر فيه الشروط التي ذكرها ومع ذلك لم تدخله الضمة ،

---

(١) ص ٤٠٤ .

(٢) النساء ٤/٢٤ .

(٣) ص ٤١٤ .

(٤) ص ٤١٤ .

(٥) ص ٢٦٣ .

ولكنه اعتـمد على بداهة المسألة ، ومعـرفة القـاريء بذلك . وكـان من الممكن التغاضي عن مثل ذلك لولا أنّـه أخذ على أبي القاسم شيئـًا من هذا القبيل .

٥ ـ التكرار ، وهو نتيجة اندماجـه في الشرح ؛ فكأنّـما ابن خروف يرتجل شرحـه ، ويتركه دون مـراجعة أو تنقـيح ؛ فيكرر المعاني في الأبواب ، وأحـيانًا في الصفحة ذاتها ؛ من ذلك :

ـ قـوله في توجيـه قراءة ابن مـروان المدينيّ : « ووجهـه أنّ الحال هنا أفـادت مـاأفاد الخبر وبـه تمت الفائدة ، ولم تقـع الفائدة بالبنـات دون ذكر الحـال ، فقـد أفادت ما أفاد الخـبر وبها تمت الفائدة » [١] . فأعاد عـبارة : « أفادت ما أفـاد الخبر وبها تمت الفائدة » مرتين ، وكان بإمكانه سبك العبارة على غير هذا الوجه لتجنب التكرار .

ـ وذكر أسماء جدود النبي ـ صلى اللّـه عليه وسلم ـ وألقابهم [٢] ، ثم كرر بعضها في صفحة أخرى [٣] ؛ والذي دعاه إلى ذلك مجـاراته لابن هشام اللخميّ في شرح الأبيات .

ـ وكرر ذكر تفرقة المبـرد بين ما تدخله الألف واللام للجنس و العهد ، وبين ما تدخله للغلبـة وإبقاء معنى الصفـة مرتين [٤] ؛ وهذا أيضًـا ـ كمـا سبق ـ بسـبب مجاراته للخميّ في شرح الأبيات .

٦ ـ حدته في الرد على المخـالفين ، فقـد كان شرح ابن خـروف يقوم ـ في معظمـه ـ على بيان ما وهم فـيه شراح الجـمل ؛ لـذا نجده يزخَر بعبارات جافـية ،

---

(١) ص ٦٧٠ .

(٢) انظر ص ٥٥٣ .

(٣) انظر ص ٦١٠ .

(٤) انظر ص ٦٩٤ ، ٧٠٣ .

تتناسب مع هـذا الاتجـاه ، ومع هذه النظرة التي انطلـق منهـا إلى كـتـاب الجـمل ، فلاغرابة أن تطالعنا في نهاية اعتراضـاته على آراء النحويين عبارات لاذعـة ؛ نحو : « وهـو فـاسـد » ، و« وليس بشيء » ، و « هذا غـيـر سديـد » ، و « وهي سخـافـة لاتقال » ، و « هذا أبرد وأسخف » ، و « هو هذيان من القـول لا يلتفت إليه » ... إلى غير ذلك من العبارات الجافية .

ولعلّ من أقذع ردوده ـ وقد أولع بالردود التي ألّـف فيها كتبًا ـ ماوجهه إلى ابن حزم حين حُكي عنه جواز الجمع بين الأعداد المعدولة في قـولـه تعالى :

﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[1] .

فردّ عليه ابن خـروف ردًا فيه غيرة على الدين، ودفاع ن أن تنتـهك حرماته؛ قال : « ولا يجـوز الجمع بين الأعـداد لا لغة ولا شـرعًا ، وحكى بعضـهم عن أبي محمـد بن حزم القـول بذلك ، وهو دليل قلّـة أنس بالـلسـان العربيّ ، فاستدلّ بما جهـل على الشرع ، وأحلّ ما حرم اللّه تعالى »[2].

وردّ على ابن الطراوة قوله بأن قسمة الضـمـائـر واحد وتسعـون ؛ قـال : « وهذه قسمة سوء ، لا أصل إلى ما ذكر ، وجميعها اثنان وستون »[3] .

وقولـه في باب التوكـيد : « ويتبع هذه الأبواب بعض الهوج بـخزعـبلات طويلة الذيل قليلة النيل ، نزّهت الكتاب عن ذكرها »[4] .

وردّ على ابن السيـد قوله : « وإذا جاز أن توصف المنى بأنّـهـا حقّ ؛ جاز بأن توصف بأنّـها باطل وكذب »[5] .

---

(١) النساء ٤/٣ .

(٢) ص ٩٠٣ .

(٣) ص ٦١٩ .

(٤) ص ٣٤١ .

(٥) إصلاح الخلل ٢٥٦ .

قال ابن خروف : « وهذه غفلة عظيمة ؛ لأنَّ التكذيب لم يقع على التمني ولا التصديق »[1] .

وقال في موضع آخر عن الحال : « وتخيلهم لما جاء منها غير مشتق باردٌ ولايمكن في كل موضع ، ولابن السيد فيها هذيان طويل »[2].

ولم يسلم شيوخه من هذه النقدات ؛ فبعد أن ذكر عن بعض أشياخه القول بأن حروف المدّ في الاثنين والجمع وخطاب المؤنث حروف إعراب ؛ قال : « واستحسنه ، ووجه قول أبي القاسم عليه » ، ثم قال : « ولأبي القاسم النزاهة عن هذه السخافة ، لما فيها من قلة الفطنة »[3] .

---

(١) ص ٨١٤ .

(٢) ص ٣٩٨ .

(٣) ص ٢٨٩ .

ثالثاً : مصطلحاته :

ولعل مما هو من الأسلوب بسبيل ؛ معرفة مدى استخدامه للمصطلحات العلمية الشائعة أو النادرة ؛ فعند تقصّي البحث حول مصطلحات ابن خروف في شرح الجمل نجده يتحرى المصطلحات البصرية ، ويميل إلى استخدامها - في أغلب الأحيان - إلاّ أنّ المصطلحات الكوفيّة تتسلّل خلال شرحه - أحيانًا - فنراه يسمّي الصفة « نعتًا » [1]، والجرّ « خفضًا » [2] ، والتمييز « تفسيرًا » [3] والنفي « جحدًا » [4] ، والضمير « مكنيًّا» [5]، واسم الفاعل « فعلاً دائمًا » [6] ، والفعل المتعدي « واقعًا » [7] ، و « لا » النافية للجنس « نفيًا وتبرئة » [8] .

ويستخدم مصطلح الصفة للجارّ والمجرور [9] .

وهذا المزج والتراوح بين المصطلحات البصريّة والكوفيّة قد أُلِف منذ القدم؛ من عهد سيبويه إلى عهد الزجاجيّ [10] ومن بعده ، وهو مما يدعونا إلى الاعتقاد بأن التفرقة بين المصطلحات الكوفيّة والبصريّة هو أمر نظريّ لا يؤخذ به في واقع اللّغة العمليّ - إلاّ نادرًا .

---

(١) انظر ص ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤، وغيرها .

(٢) انظر ص ٢٦٩، ٣٠١، ٤٧٣، ٦٤١، ٦٥١ .

(٣) انظر ص ٦٣٥، ٨٣٤ .

(٤) انظر ص ٨٦٣ .

(٥) انظر ص ٧٨٤ .

(٦) انظر ص ٥٧٣ .

(٧) انظر ص ٥٧٣، ٨٦٧ .

(٨) انظر ص ٦٨٧ .

(٩) انظر ص ٦٨٩ .

(١٠) ينظر - على سبيل المثال - مصطلح « النعت » في كتاب سيبويه ٤٢١/١ ومابعدها . ومصطلح « التفسير » ١٧٣/٢ ، ١٧٧ . وانظر الجمل ١٣، ٢١ ، ١١٨ ، ١٣٤ .

والجدير بالذكر أنّ لابن خروف بعض المصطلحات التي لم تؤلف في كتب النحو ، مثل :

١ ـ النصبة والرفعة .

يقول ابن خروف : « النصبة علامة للنصب في كل ما دخلته الرفعة للرفع لفظاً أو تقديراً ؛ إلاّ جمع المؤنث السالم فإن الكسرة فيه علامة للنصب » (١) .

فالنصبة في مصطلح ابن خروف هي الفتحة ، والرفعة هي الضمة ؛ فنجده يراوح في استخدامه بين المصطلحين .

٢ ـ الخفضة والجرّة .

فـ « الخفضة » عنده هي « علامة الجرّ في كل ما كانت فيه الرفعة علامة الرفع من الأسماء مما ينصرف، أو دخلته الألف واللام والإضافة مما لاينصرف» (٢).

أمّا « الجرّة » فنجده يذكرها بقوله : « ثم لـمّا حذفوا التنوين حملاً على الفعل اتبعوه الجرّة من حيث لم تكن في الفعل » (٣) .

فاتضح من كلامه أنّ « الخفضة» و « الجرّة » بمعنى واحد، وهما «الكسرة» .

والمشهور بين النحويين في مثل هذه المصطلحات هو : « الفتحة » ، و «الضمة » ، و « الكسرة » ، وهي الأكثر في استخدام ابن خروف .

ومما هو جدير بالذكر أن إمام النحاة قد استخدم مصطلح الرفعة ، والنصبة ، والجرة في كتابه (٤).

---

(١) ص ٢٦٨ .

(٢) ص ٢٦٩ .

(٣) ص ٩٠٠ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٠٤ .

٣ ـ المنادى الممطول .

يقـول ابن خـروف : « وقـولهم : يا رجـلاً ؛ منادى منكور ، ويا راكبـاً مستعجلاً ؛ منادى موصـوف ، ويا غلام زيدٍ ، منادى مضاف ، ويا قـاصداً بلداً ؛ ويا ضارباً رجلاً ، ويا خيراً من زيد ؛ منادى ممطول » [١] .

فـاسـتخدم المنادى الممطول للمـنادى الشبيه بالمضـاف – وهو المشهـور بين النحويين .

٤ ـ التبيين .

يقول ابن خروف عن قولهم : على التمرة مثلها زُبدًا ، وما في السماء موضع راحة سحابًا « (زبدًا) تبيين للمثل ، و (سحابًا) تبيين لـ (موضـع راحـة) » [٢] ، ثم يقول : « وكذلك جميعها يُنصب بالذي هو تبيين له » [٢] ، فاستخدم مصطلح « تبيين » في مـوضع « التميـيز » ، وهو من المصطلحات التي يقل اسـتخدامـها بين النحويين ، ومصطلح « التمييز » أكثر شيوعًا منه .

ويسمي الجملة الاعتراضية « متعرضًا » ، و « متعرضًا بها » [٣] .

---

(١) ص ٦٨٥ .

(٢) ص ١٠٠٠ .

(٣) ينظر ص ٦٧٣، ٩٧٨ .

المبحث الثاني

مصادره

١ - كتاب سيبويه .

٢ - شرح الجمل لابن بابشاذ .

٣ - الفصول والجمل .

المبحث الثاني
مصادره

يعد شرح ابن خروف وثيقة علميّة ، إذ حفظ لنا نصوصًا نادرة ، من كتب مفقودة ، لم يقف عليها الباحثون - فيما أعلم - فقد دوّن في شرحه نصًا من كتاب « الأوسط » للأخفش[1] ، وهو من الكتب المفقودة التي أكثر النحويون النقل عنها[2] .

ودوّن نصًا لابن الطراوة [3]، وكتب ابن الطراوة مفقودة لم يصل إلينا منها سوى الإفصاح[4] .

ودوّن نصًا لابن الأخضر[5] ، ونصًا لابن أبي العافية[6] - وهما ممن لا أعرف لهم كتبًا مطبوعة ، ولم أقف على إشارة لشيء من ذلك فيما اطلعت عليه .

وفيه نقول لعلماء ليست لهم كتب مطبوعة - وإن جرى ذكرهم في أمهات كتب النحو - كعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسي بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وغيرهم .

---

(١) انظر شرح الجمل ص ٩٠٩ .

(٢) نقل عنه ابن الشجري في أماليه ٣٨٨/١ ، ١١٢/٢ ، والشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٨٣/٣ ، وابن بزيزة في غاية الأمل ١٧٤ ، ١٩٥ ، ٢٤٩ ، ٥١٨ ، ٥٢٧ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ٣٢١/٢ ، وفي الهمع ١٥٧/٦ ، ١٦٨ .

(٣) انظر شرح الجمل ص ٦١٩ .

(٤) انظر « ابن الطراوة النحويّ » ١٠١، وانظر تقديم الدكتور عيّاد الثبيتي للإفصاح ص ٨ .

(٥) انظر شرح الجمل ص ٦٠٣ .

(٦) السابق ص ٨٣٠، ٨٣٣ .

ولـمّـا كان النحو العربيّ في عصر ابن خروف قد اكتملت شخصيته ، وبلغ أوج مجده ، وامتلأت المكتبة العربية بمؤلفات تكتظ بآراء النحويين على مر العصور السابقة لابن خروف ؛ فبدهيّ أن يكون ابن خروف قد اطلع على كثير مما استطاع أن يصل إليـه من هذا التـراث الضـخم ، ولا غـرابة أن نجـد شـرحـه زاخـراً بالآراء والمذاهب النحوية ؛ ولا سيمـا أن منهجه فيه يقوم على بيان وجـهات النظر المتباينة في القضـية الواحـدة ، فكان يصرّح في بعض الأحـيان بمصـادره التي استقـى منها هذه الآراء ، وفي بعض الأحيان لا يصرح .

فمـن المصـــادر التـــي صرّح بهـــا : « كتـاب سيبويـه » ، و « الأوسـط » ، و « ديوان شعر المخبل » ، و « شعر الحماسـة » ، و « مختلف القبائل ومـؤتلفها » . وهذا الأخير لم يأخذ منه مباشرة ؛ وإنما أخذ منه عن طريق السيـرافي عن أشياخه عن محمد بن حبيب .

ومن مصادره التي صرّح بها أيضًا : « الجمــل » ، و « مـعانــي الحروف » ، و « الإيضـاح » للفـارسي ، و « الأغـانـي » ، و « إصـلاح الخلل » ، و « الفـصـول والجمل » .

وهناك مصادر أخرى لم يصرح بأسمائها ، واكتفى بذكر أسماء أصحابها ؛ فقد نقل عن ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس ، والكسائي ، وأبي عمرو الشيباني ، والفراء ، وأبي زيد ، والأصمعيّ ، والجَـرْميّ ، والمـــازنيّ ، وابـن قتيبـة ، والمبـرّد ، والزجـاج ، وابن السـرّاج ، والنّحـاس ، والسيرافـــي ، وابن جني ، والأعلـــم ، وابن السـيد ، وغيرهـــم .

إلا أنّ ذكره لأسماء أصحابها ، والموضـوعات التي كان يتحدث عنها تقربنا ـ أحيانًا ـ من معرفة هذه المصادر ؛ من ذلك :

قوله عن الكميت بن ثعلبة : « وهو جدّ الكميت بن معروف حكاه ابن سلاّم »[1]. يغلب على الظن أن مصدره هو : « طبقات فحول الشعراء » .

وقوله في ترجمة الأخطل : « واسمه غياث بن غوث - في قول ابن قتيبة »[2] يرجح كون مصدره « الشعر والشعراء » .

وقوله في ترجمة أبي زبيد الطائي : « وقال الطبريّ : مات مسلماً ، ولحق الجاهلية »[3] . يغلب على الظن أن مصدره : « تاريخ الطبريّ » .

وقوله عند حديثه عن الأبيات : « وقال الأعلم » يتجه الذهن إلى أن مصدره إمّا شرح الأعلم لأبيات الجمل ، أو لأبيات الكتاب ، وإمّا كتاب النكت .

وهي احتمالات ظنيّة ، يقربها من اليقين اشتمال هذه المصادر على ما نقل من معلومات .

أمّا المصادر التي لم يصرح بأسمائها، ولابأسماء أصحابها فهي كثيرة جداً ، وقد ينوه عنهم أحيانًا ؛ كأن يقول : « وذهب بعض المتأخرين من أشياخنا »[4] ، أو « وزعم بعضهم »[5]، أو « وقال بعض النحويين »[6]، أو « وقال بعض المتأخرين »[7] . وهذا مما يتطلب الجهد لمعرفة من عناهم ، وقد لا يهتدي الباحث لذلك .

والعجيب في الأمر أنّه لم يصرح باسم أحد من أشياخه في شرح الجمل كما فعل في شرح الكتاب[8] .

---

(١) شرح ابن خروف ص ٩٦٨ .
(٢) ص ٨٤٣ .
(٣) ص ٧٢٨ .
(٤) ص ٢٨٩ ، وانظر ٥٨١ .
(٥) ص ٦٤٦ .
(٦) ص ٦٤٤ .
(٧) ص ٣٣٩ .
(٨) فقد ذكر الخدبّ فيه كثيراً انظر ل ٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، كما ذكر ابن ملكون ل ٢٨٠ .

وأمّا من أهم المصادر التي اعتمدها ابن خروف ، وبنى عليها شرحه ، وأكثر من الأخذ عنها ، فكانت بمثابة الدعائم ، فهي :

ا ـ كتاب سيبويه :

لا غرابة أن نجد كتاب سيبويه في مقدمة مصادر ابن خروف ، وهو الذي وقف نفسه لخدمته، والقيام على شرحه ، وعكف عليه ، ولازمه ردحًا من الزمان ، حتى لا تكاد تمر قضيّة نحويّة دون أن يذكر فيها رأيًا لسيبويه ، وقد أكثر ابن خروف من النقل عنه، والاستشهاد بآرائه لتثبيت قاعدة ، أو لتدعيم رأي ، أو لدفع حجة .

وقد كان ابن خروف كلفًا بكتاب سيبويه ، شديد الإعجاب به ، والثناء عليه ، من ذلك ما نقله ابن الأزرق في كتابه : « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام »[1] .

قال : « قال ابن خروف : ولم يزل كتاب سيبويه معظمًا عند أهل الشريعة عن بكرة أبيهم ؛ فقهائهم ومحدثيهم وقرائهم .

قال : وأكثرهم عناية به أرباب الكلام ؛ أشعريهم ومعتزليهم ، وفزعهم في نوازلهم إليه ، واعتمادهم في حِجَاجهم عليه ... » .

ولمعرفته بقدر كتاب سيبويه فقد خصّه بشرح هو من خيرة شروحات الكتاب .

فكتاب سيبويه من أهم مصادر ابن خروف ـ إن لم يكن أهمها على الإطلاق إذا ما استثنينا الجمل ـ وذلك لأمرين :

أولهما : ما ذكرته من أنّه وقف نفسه لخدمته ، والقيام على شرحه .

---

(١) ص ٢٧٤ .

وثانيهما : لأن كتاب سيبويه هو قرآن النحو ، فلا يستغنى عنه نحوي مهما بلغت منزلته ، وهو البحر الزخار الذي لا زال يخبيء في خضمّه كنوزًا تنتظر من يستخرجها .

٢ ـ شرح الجمل لابن بابشاذ :

وهو أيضاً من المصادر الأساسية التي التزمها ابن خروف طيلة شرحه ؛ فقد نصّب نفسه لتتبع هفوات صاحبه وزلاّته ، ووقف له بالمرصاد .

ولعلّ لذلك أسبابًا دفينة في نفس ابن خروف ، فقد فتح عينيه على الحياة العلميّة وكتاب ابن بابشاذ في شرح الجمل يُدرّس في حلقات العلم ، ويعتمده بعض المعلمين منهجًا لتدريس العربية في القرنين الخامس والسادس ، يعضد ذلك ما ذكره ابن الأبّار في ترجمة لب بن عبداللّه الرصافي (ت نحو ٥٩٠ هـ) : «وكان قائمًا على شرح ابن بابشاذ لجمل الزجاجي ، وعنده تعلم كثير من شيوخنا »[١] . فداخله ما يداخل أهل العلم من حب التفوق والمنافسة فيما هو مفيد نافع ، فوضعه ـ عند تأليفه لشرح الجمل ـ نصب عينيه ، ووقف قسمًا كبيرًا من شرحه على بيان ما وهِم فيه ابن بابشاذ ، متصيدًا هفواته ، مترصدًا زلاته ، وكأنه كان يرى في كل قضية ماذا قال عنها ابن بابشاذ ، ثم يبتّ فيها بعد ذلك ، متناولاً صاحبه بالنقد ، معترضاً عليه ـ في الغالب ـ حتى جعله هدفًا لنقداته ، وعباراته اللاذعة ـ وسيتضح ذلك أكثر في « موقفه منه » فيما بعد ـ إن شاء الله .

٣ ـ الفصول والجمل :

وهو شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخميّ . ويتمثل نقله عنه في شرح الأبيات ، فكأنّما أراد أن تتم الفائدة من شرحه بتضمينه شرحًا للأبيات ، فوجد

---

(١) التكملة ٣٥١/١ .

في شـرح ابن هشـام الكمـال الذي كـان ينشـده ، فـضـمّـه إلى شـرحـه مع بعض الاختـصار والتـغيير ، وكان الأجدر به أن يـشير إلى نقله عنـه . إلاّ أنّ الغريب في الأمر أنّـه لم يفعل ذلك إلاّ مرّة واحدة[1] .

وعلى كل حال فـقـد اعتمده مـصدرًا أساسيًـا ، وبنى عليه جزءًا كبـيرًا من شـــرحـه .

هذه أهم مصادر ابن خروف ، وهي كما نرى :

- كتاب وضعه أمامه ليشرح ما هو مهم من كلام صاحبه .

- وكتاب وضعه نصب عـينيه ، وشهر سيفه في وجه صـاحبه ، وقصر جُـلّ اهتمامه على تتبع هفواته وزلاته ، وما وهم فيه مؤلفه .

- وكتاب تمثلـه في نفسه ، وتشربه في فكره النحـويّ ، متخذًا آراء صـاحبه نبراسًا يهتدي به ، وميزانًا يزن به الآراء ليميز الخبيث من الطيب ، وهذا ما يذكرني بقول ابـن جني في حق شيـخه أبي عليّ : « ... وكـان يكاد يصلّي بنوادر أبي زيد إعظامًا لها ... »[2] .

- وكتاب ضمنه شرحه ، فحذف منه ، وأضـاف إليه، وغيّر فيه بما يتلاءم مع شرحـه .

وبقـيـة المصـادر ما هـي إلاّ روافد تغـذي هذا الشـرح ، وتثـريه بمادة طيبـة، أسهمت إلى حد كبير في دعم الآراء ومناقشتها ، والردّ عليها .

(١) انظر شرح الجمل ٧٦٧ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ .

المبحث الثالث

شواهده

أولا : القرآن الكريم .

ثانيا : الحديث الشريف والأثر .

ثالثا : الشعر :

- شواهد كتاب الجمل .
- شواهده التي لم تكن في كتاب الجمل .

المبحث الثالث

شــواهـــده

أولاً - القرآن الكريم :

وهو الحجة البالغة ، والبرهان الدامغ الذي يحتج به كل من أراد أن يثبت رأيًا ، أو يبرهن على حكم ، وهو اللغة العالية التي لم تتطاول إليها يد البشر بتغيير أو تحريف ، وقد نزل بلسان عربيّ مبين ، فحريٌّ به أن يتخذه النحويون مصدرًا أساسيًا لتقعيد القواعد وتثبيتها ، وهذا ما فعله ابن خروف -رحمه اللّه- فقد بلغ عدد الآيات الواردة في هذا الجزء المحقق (ست وأربعين وثلاث مائة آية) . تكرر منها (ثلاثون آية) .

واستشهد بقراءات قرآنية في (سبع وعشرين آية) ؛ (اثنان وعشرون منها سبعية) ، و (خمس شواذ) .

ونسب (اثنتي عشرة قراءة) إلى قارئيها ، و (خمس عشرة قراءة) لم ينسبها .

فمن عدد الآيات يتضح أن ابن خروف - رحمه اللّه - قد استكثر من الشواهد القرآنية حتى لا تكاد تمرّ قضية نحوية دون أن يدعمها بشواهد من القرآن الكريم ، وبقراءاته القرآنية ؛

- فرد على البصريين إيجابهم لجواز وقوع الماضي حالاً اقترانه بقد ظاهرة أو مقدرة ؛ بقوله تعالى : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (1) . قال : « ولا يحتاج فيها إلى قد » (2) . إلاّ أن المبرد خرّج هذه الآية على الدعاء(3) ، فرد عليه

---

(1) النساء ٤/٩٠ .

(2) ص ٣٨٥ .

(3) المقتضب ٤/١٢٤ .

بقراءة الحسن ؛ ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهم ﴾ ؛ قال : « وليست بدعاء ، ونصبها يدل على الحال »[1].

ورد على ابن بابشاذ منعه النصب بأسماء أفعال الأمر في نحو : زيدًا دراكِه ، بقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[2]- في أحد وجهيه - قال : « وأما أسماء الأفعال ، فمن أعملها فيما قبلها أجاز النصب ؛ وهو لم يجز عملها فيما قبلها - كسيبويه - وإنما تفسِّر عاملاً »[3] . وقال في موضع آخر : « انتصب (كتابَ اللّه) بفعل مضمر يدل عليه (عليكم) ، أي : الزموا كتاب اللّه . ويجوز أن يكون مصدرًا لفعل من معنى (حرمت) ؛ لأن معنى (حرم عليكم كذا) : كتب عليكم ، وكأنه : كتب اللّه كتابًا »[4] .

- واستدل بقراءة الكسائي : ﴿ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[5] - برفع غيره - على جواز الرفع على الموضع[6] .

- واستدل بقراءة عاصم :

﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[7] - بنصب فأطلعَ - على جواز النصب في جواب التمني[8] .

---

(1) ص ٣٨٥ .

(2) النساء ٢٤/٤ .

(3) ص ٤١٤ .

(4) ص ١٠٠٧ .

(5) الأعراف ٥٩/٧ ، ٦٥، ٧٣ ، ٨٥ .

(6) ص ٥٢٦ .

(7) غافر ٣٦/٤٠ ، ٣٧ .

(8) ص ٤٥٢ .

- واستدل بقراءة نافع وابن كثير : ﴿ وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[1] - بتخفيف « إنْ » ، ونصب « كلاً » وتخفيف « لما » على إعمال « إنْ » المخففة من الثقيلة[2] .

وابن خروف يستشهد من القرآن بما قريء به، سواء كان متواتراً ، أم آحادًا ، أم شاذًا ؛ لأن القراءة سنّة متبعة ، لا تعتمد على الأفشى في اللّغة ، والأقيس في العربية ؛ بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، فإذا وُثق من ذلك لزم قبولها والمصير إليها ، حتى وإن خالفت قواعد العربية ، عندئذ يجوز الاحتجاج بها وإن لم يجز القياس عليها ؛ فمن القراءات الشاذة التي احتجّ بها ابن خروف :

- قراءة قنبل﴿ لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾[3] .

فقد احتج بها على حذف النون في القسم ؛ قال : « وهي قراءة شاذة ؛ لأن النون لا تحذف في السعة »[4].

- وقراءة أبي جعفر : ﴿ قَالَ رَبُّ ٱحْكُمْ ﴾[5]

- بدون ياء ، وضم الباء - احتج بها على شذوذ بناء المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على الضم[6] .

ومن أمثلة احتجاجه بالقراءات التي لا توافق قواعد العربية - عند بعضهم :

- احتجاجه على إضمار حرف الجر بقراءة حمزة[7] :

---

(١) هود ١١١/١١ .

(٢) ص ٤٦٤ .

(٣) القيامة ١/٧٥ .

(٤) ص ٥٠٥ .

(٥) الأنبياء ١١٢/٢١ .

(٦) انظر ص ٧٢٤ .

(٧) انظر ص ٦٥٤ .

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾[1] - بالخفض - أي وبالأرحامِ . والجدل حول هذه القراءة ذائع مشهور ؛ فجمهور البصريين يمنعون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض إلاّ في الضرورة ، ومن ثَمَّ ردّوا هذه القراءة وضعّفوها - رغم أنها قراءة سبعية متواترة - لأنها لا تتفق مع مذهبهم ؛ فحكم سيبويه على ذلك بالقبح [2]. وقال المبرد : « وهذا مما لا يجوز عندنا إلاّ أن يضطر إليه شاعر » [3] . وقال الزجاج : « ... فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرار شعر ، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم ... »[4].

وخالفهم ابن خروف رغم تشيعه للبصريين ، وسيبويه على وجه الخصوص ؛ فاحتج بهذه القراءة ، بل ودافع عنها ، وتبعه أبو حيان[5] ، وقد دافع عنها قبلهما ابن جني[6]وغيره .

- كما احتج على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله[7] بقراءة ابن عامر :

﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾[8]

ببناء « زُين » للمجهول، ورفع « قتلُ » على أنها نائب فاعل، ونصب « أولادَهم »

---

(١) النساء ٤/١ .

(٢) قال : « ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ... » الكتاب ٢/٣٨١ .

(٣) الكامل ٣/٣٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/٦ .

(٥) انظر البحر المحيط ٣/١٥٧ .

(٦) انظر الخصائص ١/٢٨٥ .

(٧) انظر ص ٨٥٣ .

(٨) الأنعام ٦/١٣٧ .

مفعولاً به للمصدر ـ فجابه أئمة النحو، وكبار المفسرين ـ كالفراء، والنحاس، وابن خالويه، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، وابن عطية، والأنباري، وغيرهم حين وقفوا من هذه القراءة السبعية موقف المعارضة، ووصفوها باللّحن، والقبح، وعدم الفصاحة، فتصدى لهم، والتمس للقراءة وجهًا؛ قال: «وكثير من المتأخرين خَطَّئُوا القراءة حين لم يعلموا وجهها»[1]. وتابعه في الدفاع عن هذه القراءة ابن مالك حيث قال:

وعمدتي قراءةُ ابنِ عامرِ　　　وكم لها من عاضدٍ وناصرِ[2]

ولعلّ من أقوى الردود وأشملها رد أبي حيان، وابن الجزري [3]. وهي قراءة سبعية متواترة، ذكرها ابن مجاهد في السبعة [4]، كما ذكرها ابن الباذش عن ابن عامر[5]، ولم يطعن أحد في سندها وتواترها؛ قال السيوطي: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية»[6].

فابن خروف كما نرى لم يقف عند الاستشهاد بالقراءات فحسب؛ بل كان يذب عنها، ويلتمس لها وجهًا ولو بعيدًا في العربية، كدفاعه عن قراءة حمزة وقراءة ابن عامر السابقتين، وقراءة ابن مروان المدينيّ:

(١) ص ٨٥٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢.

(٣) انظر البحر المحيط ٢٢٩/٤، والنشر ٢٦٣/٢.

(٤) ص ٢٧٠.

(٥) الإقناع ٦٤٤/٢.

(٦) الاقتراح ١٥.

﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَــرَ لَكُــمْ ﴾ [(١)] ـ بنصب أطهرَ وإيقـاع الفصل بين الخبـر والحال ، فدافع عن ابن مـروان ، ووجّـه قراءته بقوله : « ولم يكن ليـقرأ إلاّ بما روي ، ووجهه أنّ الحال هنا أفادت ما أفاد الخبر ، وبه تمت الفائدة »[(٢)] .

فلم يكن ابن خـروف ليردّ مـا وردت به رواية وإن كان شـاذًا في العربـية ، كمـا لم يكن ليجيز القـراءة بما لم ترد به رواية وإن وافق أعلى قواعد العـربية ؛ ولذا نراه يقول عن قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللّـهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [(٣)] «والنصب جائز لو قريء به »[(٤)] .

وابن خروف ينسب القراءات التي كان يستشهد بها ـ في الغالب ـ ويسوقها دون نسبة ـ قليلاً ـ .

كمـا كان يطيل الحديث عن القـراءات الواردة في الآية ، وتوجيه كل قراءة ـ أحيانًا ـ من ذلك ذكره القراءات الواردة وتوجيهها في قوله تعالى :

﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُـونَ . . . ﴾ [(٥)].

وفي قوله تعالى :

﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُـمْ ﴾ [(٦)].

---

(١) هود ٧٨/١١ .

(٢) ص ٦٧٠ .

(٣) الأنبياء ٢٢/٢١ .

(٤) ص ٩٦١ .

(٥) الأنعام ٢٧/٦ .

(٦) الأنعام ١٣٧/٦ .

ثانياً - الحديث الشريف والأثر .

هو كلُّ ما ورد عن النبيّ - صلى اللّه عليه وسلم - وعن الصحابة ، وأمهات المؤمنين - رضي اللّه تعالى عنهم - .

وقد بلغت شواهد الحديث والأثر في هذا الجزء المحقق (اثنين وثلاثين حديثًا) . وقد أثارت قضية الاستشهاد بالحديث جدلاً بين النحويين ، فمن معارض ، ومن مؤيد ، ومن متوسط في الأمر ؛ فالمعارضون - من أمثال ابن الضائع وتلميذه أبي حيان ، والسيوطي حجتهم أن الرواة أجازوا نقل الحديث بالمعنى ، وأنّ اللحن قد تطرق إليه ؛ لأن كثيرًا من رواته كانوا من الأعاجم . ويقول سفيان الثوريّ: « إن قلت لكم أني أحدثكم بما سمعت فلاتصدقوني، إنما هو المعنى» [١] .

وردّ الذين يؤيدون الاستشهاد بالحديث هذا القول بأنّ الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين ، وقبل فساد اللّغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به .

وتوسط بعضهم فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها [٢] .

وممن أكثرمن الاستشهاد بالحديث ابن الطراو [٣] ، والسهيلي [٤] ، وابن بزيزة [٥]، وابن مالك [٦]، وغيرهم .

---

(١) الاقتراح ١٧ .

(٢) انظر الخزانة ٩/١ وما بعدها .

(٣) انظر « ابن الطراوة النحوي » ٣٠٧ .

(٤) انظر « أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحويّ » ٢٥٩ .

(٥) انظر غاية الأمل ٩٠/١ .

(٦) انظر الاقتراح ١٧ .

هذا ملخص القضيّة ، أما موقف ابن خروف من الاستشهاد بالحديث فهو زعيم هذا المذهب بلا منازع ، وهو سابق لابن مالك في ذلك ، وقد استكثر منه حتى قال ابن الضائع : « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بما روي عنه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ فحسن ، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى »[1] .

وابن خروف حين استشهاده بالحديث لم يشر في موضع من المواضع أن استشهاده به للاستظهار والتبرك ، أو أنّه يستدرك على السابقين شيئًا أغفلوه ؛ بل كان لعنايته بالحديث ما لفت نظره إلى أن فيه شواهدَ قد يستفيد منها الدارس النحويّ ، فوظفها للاستدلال على بعض الظواهر النحوية واللغوية ، رادًا على مخالفيه بما صحّ من الحديث ؛ فرد على ابن بابشاذ قوله بأن « حتى » الخافضة لايدخل ما بعدها فيما قبلها ؛ بقوله ـ عليه السلام ـ « كل شيء بقضاء وقدر حتى العجزِ والكيسِ » ، و « حتى الجنةِ والنارِ »[2] .

ـ كما استدل على حذف خبر إنّ مع المعارف بقوله ـ عليه السلام للمهاجرين : « ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم ، قال : فإنّ ذلك »[3].

ـ واستدل على أن العمل يكون في الشهر كله إذا جرد من كلمة شهر بقوله ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ « من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه »[4]، ودعمه بقول سيبويه ـ رحمه اللّه ـ « لأن المحرم ورمضان وجميع أسماء

---

(١) شرحه للجمل ل ٣٤ .

(٢) ص ٤٩٢ .

(٣) ص ٤٥٤ .

(٤) ص ٥٧٩ .

الشهور أسماء للثلاثين يومًا ، والشهر ليس كذلك ؛ يقع على الثلاثين يومًا ، وعلى كل جزء منها ، وكذلك الأيام كالشهور ، وأسماؤها كأسمائها » [1].

واستدل على إغراء الغائب بقوله ـ عليه السلام : « . . . عليكم بالباءة فمن لم يستطع فعليه بالصوم . . . » [2].

ولم تكن الأحاديث التي استشهد بها ابن خروف هي الدليل الوحيد لإثبات الرآي أو الحكم ؛ بل كانت في الغالب مشفوعة بأدلة أخرى معتبرة عند أهل الصنعة والأحاديث تشد من أزر هذه الأدلة .

ـ فعند استدلاله على شذوذ التعجب من الزائد على الثلاثة [3] بقوله ـ عليه السلام في وصف النار : « أسود من القار » أورد معه قول أمِّ الهيثم : « أسود من حلك الغراب » .

ـ وعند استدلاله على مجيء المبتدأ نكرة [4] بقوله ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ « خمس صلوات كتبهن اللّه على العباد ... » أورد معه دليلاً آخر ، وهو قولهم : « أمْتٌ في الحجر لا فيك » ، وهو مثل من أمثال العرب المشهورة التي استدل بها النحاة المتقدمون سيبويه ، والمبرد ، وابن جني ، وغيرهم في مثل هذا الموضع .

ـ وعند استدلاله على عدم إعمال إنْ المخففة من الثقيلة [5] بقوله ـ عليه السلام ـ : « نم صالحًا قد علمنا إن كنت لمؤمنًا » أورد معه دليلين آخرين من القرآن الكريم ؛ وهما قوله تعالى :

---

(1) الكتاب ٢١٧/١ مع اختلاف في العبارة .

(2) ص ١٠٠٧ .

(3) انظر ص ٥٨٢ .

(4) انظر ص ٣٨٨ .

(5) انظر ص ٤٦٤ .

﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [1]

﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [2] .

وكما استدل ابن خروف بالأحاديث النبوية على مسائل نحوية ، استدل بها أيضًا لبيان المعاني اللغوية ؛

- فاستدل بقوله عليه السلام : « هي خداج ، هي خداج ، هي خداج» في باب التوكيد على أن فائدة التكرير وقوع المعنى في النفس وتحقيقه [3] . والحديث مشفوع بأدلة أخرى من القرآن الكريم والشعر .

- كما استدل على أنّ اللبن يستخدم لبني آدم ، وإن كان اللبان له أكثر ؛ بقوله عليه السلام : « اللبن للعجل » [4] .

- واستدل على أن الغِبطة تسمى حسدًا بقوله عليه السلام : « لا حسد إلاّ في اثنتين » [5] .

- ومثل على معنى قول الشاعر :

وَمَهْمَا تَكنْ عندَ امريءٍ مِن خَلِيقةٍ ... وإنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى اللّهِ تُعلمِ

بقوله عليه السلام : « من أسرّ سريرة ألبسه اللّه رداء يعرف به » [6] .

---

(١) الأعراف ١٠٢/٧ .

(٢) الشعراء ١٨٦/٢٦ .

(٣) انظر ص ٣٣٤ .

(٤) انظر ص ٥١٨ .

(٥) انظر ص ٥٤٧ .

(٦) ص ٨٧٦ .

- أما حديث « يتعاقبون فيكم ملائكة » الذي أورده مع لغة « أكلوني البراغيث » ، و :

* يَعْصُرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُه *

فهو حديث استشهد به بعض المتأخرين – ومنهم ابن خروف [1]- على لغة : « أكلوني البراغيث » ، حتى سماها ابن مالك لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، وقد جاء في الاقتراح [2] أنه حديث مختصر ، رواه البزار مطولاً مجوّدًا ؛ قال فيه : « إن للّه ملائكة يتعاقبون فيكم ؛ ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ، فهو مسبوق بكلام قبله ، والضمير في « يتعاقبون عائد على مذكور ، أما في بقيّة ألفاظ الحديث الأخرى فالشاهد محتمل .

- وكما استشهد ابن خروف بأحاديث الرسول - صلى اللّه عليه وسلم - استشهد بأقوال الصحابة وأمهات المؤمنين – رضي اللّه عنهم أجمعين .

- فاستدل بحديث عمر - رضي اللّه عنه - « فهو لما سواها أضيع » [3] على جواز التعجب من الرباعي بالهمزة ؛ لأنّ التعجب والتفضيل بابٌ واحدٌ .

- كما استدل على مجيء (وا) في غير الندبة بحديث عمر - رضي الله عنه - : « واعجبا منك يا ابن العاص » [4] .

- وبحديث أم سلمة - رضي اللّه عنها - « أنّ امرأة كانت تهراق الدماءَ » [5] - على النصب على التشبيه بالمفعول به .

---

(١) انظر ص ٣٩٨ .

(٢) ص ١٩ .

(٣) انظر ص ٥٧٤ .

(٤) انظر ص ٧١٠ .

(٥) انظر ص ٥٢٥ .

ـ وبحديث عـائشة ـ رضي اللّـه عنهـا ـ « قد ملكت فـأسجح » [1] على أن معنى أسجح : سهل وأرفق .

وابن خروف يعتمد أحيانًا على الروايات النادرة التي لم أتمكن من الوقوف عليها ، كالذي رواه عن الصاحب [2] ـ وهو أبو بكر ـ رضي اللّــه عنه ـ في صفـة النبي ـ صلى الـله عليـه وسلم ـ : « شثن أصـابعـه » ، فـفي جـميع المصـادر التي اطلعت عليهـا : « شثن الكفين والقـدمين ، طويل أصابعهـا » ، أو « شثن الكفين ، طويل أصابعـها » ، وهي رواية الحسن بن علي عن خـاله هند بن أبي هالة ، ورواية علي بن أبي طالب ـ رضي اللّـه عنهم أجمعين .

ـ وكذلك قـول عائشة ـ رضي اللّـه عنهـا ـ عن أم زرع : « صفر وشاحـها ، وملء ردائها » [3] ؛ فهـو في جميع المصادر التي اطـلعت عليها : « صفـر ردائها ، وملء كسائهـا » ، ولم أقف على الرواية التي ذكرها ـ فيما اطـلعت عليه من كتب الحديث المشهورة .

---

(١) انظر ص ٤٦٢.

(٢) انظر ص ٥٦٦ .

(٣) انظر ص ٥٦٧ .

ثالثاً - الشعر :

لغ عـدد الأبيات الواردة في هذا الجـزء المحقـق (خمـسة وسـبعين وسـتمـائة بيتٍ) - منها (اثنان وأربعون ومـائة) من أبيات كتاب الجمل - وهو عـدد كبير إذا مـا قيس بعـدد الأبيات الواردة في نفس الجـزء من شروح الجـمل الأخرى ، وقـد تكرر بعض هذه الأبيات في أكثر من موضع .

ويمكننا تقسيم الأبيات الشعرية في شرح ابن خروف إلى قسمين :

١ - شواهد كتاب الجمل .

٢ - شواهد ابن خروف والتي لم تكن في كتاب الجمل .

***

ا - شواهد كتاب الجمل .

اهتم ابن خروف بشواهد الجمل اهتمامًا كبيرًا ، فقد اسبغ عليها من عنايتـه الشـيء الكثير ، وتناولـها بالشـرح المستفيض والدراسة ، ولم يهمل منها إلاّ بيتـًا واحـدًا للأعشى ، أورده الزجاجيّ في باب تصغير الأسماء المبهـمة ؛ وهـو :

ألاَ قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا اسْلَمِي   تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُتَيَّمِ

وهو البيت الوحيد في الباب ، ولعله لم يذكره لذلك نسيًا منه .

وقد ذكرت منهجه في تناول أبيات الجمل فيما سبق بما يغني عن الإعـادة .

وابن خروف مقتفٍ لأثر ابن هشـام اللخمى فى شرح الأبيات ؛ بل ناقل عنه - في الغـالب - إلاّ ما حـاوله من تغـيير يسير ، وهذا ممـا يفـسد دقـة الحكم على موقفه من الشواهد الشعرية .

وعلى أي حـال ففي شـرح الأبيات مناقـب كثيرة ، ومـآخذ يسيرة ؛ فـمن المناقب مايلي :

- تصويب رواية بيت الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ   وجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

قال : « ووقع في الجمل مررتَ - بفتح التاء - والصواب ضمّها ؛ لأنه يخبر عن نفسه » [1].

- تصويب بيت حميد الأرقط :

* لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ *

قال: « أنشده مرفوعًا ، وهو في شعره مخفوض تابع لحمار وحش » [2]. ثم ذكر الأبيات قبله .

- تصويب نسبة بيت وقع في بعض نسخ الجمل للأخطل ، وهو للفرزدق ، والبيت هو :

مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قَدْ عُرِفْتُ بِهَا   أَيَّامَ واسِطَ والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا

والبيت ليس في ديوان الأخطل ؛ بل في ديوان الفرزدق - كما ذكر [3] - والفضل يعود لابن هشام اللخميّ ، إذ سبقه إلى التنبيه على ذلك ، وقد أشرت إليه في موضعه من التحقيق .

ومن المآخذ مايلي :

- ذكره لموضع الشاهد بغير ما استشهد به الزجاجي في بيت امريء القيس :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا   وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

(١) ص ٥٤٥ .

(٢) ص ٥٦٤ .

(٣) انظر ص ٩٤٢ .

قال ابن خروف في باب القسم متـابعًا لابن بابشاذ : « شاهده حذف لا من أبرح » [1] . ولم يستشهد به الـزجاجي على ذلك؛ إنما استشهد به على جواز الرفع والنصب في « يمين اللّـه » [2]، والباب معقود للقسم ، والكـــلام عنــه .

ووقعت أخطـاء في الأسماء الواردة في أثنـاء شرحه للأبيـات ؛ فقـد ذكر أنّ اسم « الطبيب » عبدة بن عمرو [3]، والصواب : يزيد بن عمرو .

وقال: « وفد ابن قيس » [4] ، والذي وفد هو قيس وليس ابنه .

وذكر أنّ طفـيل بن مالك هو مـلاعب الأسنة [5]، والصـواب : إنّـه فـارس قرزل ، وملاعب الأسنة هو أخوه عامر بن مالك أبو براء .

وهناك أخطاء أخـرى أعرض عـن ذكرها صـفحًـا ؛ لاحـتمـال أن تكون من الناسخ ، وقد أشرت إليها في مواضعها .

---

(١) انظر ص ٥١٠ .

(٢) انظر الجمل ٧٣ .

(٣) انظر ص ٤٢١ .

(٤) انظر ص ٤٢٢ .

(٥) انظر ص ٨٨١ .

٢ ـ شــواهد ابن خـروف التي لم تكن فـي كتاب الجمل :

لم يقتصر ابن خروف في شرحـه على أبيات الجمل ؛ بل استوفـاها ـ ما عدا البـيت الذي أشرت إليـه سابقًـا ـ وأضاف إليـها أبيـاتًا أخرى كـثيرة جـدًا ؛ فمنـها ماساقـه احتجاجًا على مسائل لغوية ونحوية ـ وهذا هــو الغالب ـ .

ومنها مـا ساقـه لبيـان معنى بيت أو كلمة منه ، أو لشبهه ببيت الشاهد في المعنى .

ومنها مـا ساقـه استطرادًا في الدراسـة الأدبية للبيت ؛ كذكـره الأبيات التي قبله والتي بعده، والبيت الذي لقب به الشاعر ؛ كما في لـقب النابغة ، ومهلهل ، والقطامي ، والمتلمس .

ومنها ما سـاقه لأمور تعليميـة ؛ كالأبيات التي في موانع الصـرف ، وإعمال الأول أو الثاني في باب التنازع ، وغير ذلك .

ـ وهذه الأبيـات التي أوردها ابن خـروف هي في مـعظمـهـا شـواهد النحـو المعروفة في كتب المتقدمين .

ولم يهـتم بذكر القـائل كمـا فعل بأبـيات الجـمل ـ إذ لم يكن ذلك همّــه ـ فكان منها مـا هو مجهول القائل ، ومنـها ما لم أوفق للاهتداء إليـه ؛ ولعل اجتزاءة البيت ، واكتفاءه بالكلمتين والثلاث منه سبب في ذلك .

ـ فمن الأبيات المجهولة قوله :

حَلَفْتُ لَـهُ إِنْ تُدْلِـجِ اللّيْـلَ لا يَزَلْ   أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بيُوتِيَ سَائِرُ (١)

---

(١) ص ٥٠٤ .

أنشده الفراء ، وابن عصفور ، والرضي ، وقال البغدادي : « هذا البيت لم أقف على قائله ولا تتمته ، واللّه أعلم » [1] .

- وقولـــه :

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْـدَارِ [2]

أنشده سيبويه ، والمبرد ، والأعلم ، وابن السيد ، وغيرهم .

وقيل : إنّ البيت مصنوع ، صنعه اللاحقي لسيبويه شاهدًا على إعمال فَعِل . وقال ابن خروف : « والبيت صحيح بالمعنى ، وبإنشاد سيبويه له » [3].

- وقولــه :

مِنَ اجْلِـكِ يَا الَّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي   وَأَنْـتِ بَخِيلَةٌ بِالْـوُدِ عَنِّي [4]

أنشده سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم . وقال البغدادي : « وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة » [5] .

- وقولــه :

* ولكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [6] *

أنشده الفراء ، والأنباري ، وابن عصفور . وقال ابن هشام « ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير » [7].

---

(١) الخزانة ١١/٣٤٢ .

(٢) ص ٥٥٤ .

(٣) ص ٥٥٥ .

(٤) ص ٦٨٣ .

(٥) الخزانة ٢/٢٩٤ .

(٦) ص ٤٥٧ .

(٧) المغني ١/٣٢٣ .

هـذه أمثلة من الأبيات المجهـولـة . وقـيل : لا يجـوز الاحتـجاج بشعر أو نثر لا يعرف قـائله مخافـة أن يكون مصنوعًا ، أو لـمولد ، أو لـمـن لا يوثق بفصاحته [1]. قال السيوطي : « ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه ؛ فإنه فيه ألف بيت قد عرف قائلوها ، وخمسين مجهولة القائلين » [2] فالبيت المجهول إن صدر عن ثقة يُعتمد عليه قُبلَ .

ومن الأبيات التي لم أقف عليها في الكتب الأخرى قوله :

حَـجَّ وأَوْصَى بِـسُلَيْمَـى الأَعْـبُـدَا

أَلاَّ تَـرَى ولا تُـكَـلِّمْ أَحَدًا [3]

* لَعَلَّ الَّـذِي قَادَ النَّـوَى أَنْ يَرُدَّهَـا * [4]

ـ وقد ساق ابن خروف في شرحه أبياتًا من شعر المولدين ؛ وهم ممن لا يستشهد بشعرهم في النحو واللغة ـ على الأصح ـ فمن هذه الأبيات بيت أبي نواس :

قُلْ لِـمَـنْ سَـادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَـادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَـدُّهُ [5]

ساقه للتمثيل به على أنّ « ثمَّ » فيه كما في قوله :

---

(١) انظر الاقتراح ٢٧ .

(٢) السابق ٢٨ .

(٣) ص ٢٥١ .

(٤) ص ٨٤٢ .

(٥) ص ٣٢٢ .

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [1] ، فعطف حديثًا على حديث ، وخبراً على خبر .

وقد مثل به أيضًا المالقي ، والمرادي ، وابن هشام ، وغيرهم .

- كما استشهد ببيت المتنبي :

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ   وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ [2]

على أنّ « وا » تكون في غير الندبة ، وقد أورد قبله قول عمر بن الخطاب - رضي اللّه عنه - : « واعجبا منك يا ابن العاص » شاهدًا على ذلك أيضًا .

- واستشهد ببيت شبل بن عبداللّه ، مولى بني هاشم :

أَصْبَحَ الْمُلْكُ ثَابِتَ الأَسَاسِ   بِالْبَهَالِيلِ مِنْ بَنِي الْعَبَّاسِ [3]

على أن « أصبح » قد تقع للدوام ، ودعمه ببيت للفرزدق وبآيتين قرآنيتين .

- كما استشهد ببيت ينسب لبعض المولدين ؛ وهو :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ   زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَه [4] .

على جواز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بمفعول المضاف ، وأورد قبله قراءة ابن عامر ، وبعده أبياتًا شعرية .

وقد نُسب إلى الأخفش استشهاده بهذا البيت [5] على مثل ما استشهد به ابن خروف .

---

(١) الزمر ٦/٣٩ .

(٢) ص ٧١٠ .

(٣) ص ٤٣٩

(٤) ص ٦٢٤ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش / قسم الدراسة ١١١/١ .

ـ وأورد أبياتًا لأبي تمام ؛ أحدها :

هُوَ الدَّهْرُ لاَ يُشْوِي وَهُنَّ الْـمَصَائِبُ وَأَكْثَرُ آمَالِ الوِصَالِ كَوَاذِبُ [1]

ذكره عن ابن السيد لإيضاح معنى من المعاني .

ـ وثانيها وثالثها :

نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَى مَا الْحُبُّ إِلاَّ لِلْحَبِيبِ الأَوَّلِ

كَمْ مَنْزِلٍ فِي الأَرْضِ يَأْلَفُهُ الْفَتَى وَحَنِينُهُ أَبَداً لأَوَّلِ مَنْزِلِ

رواهما عن الكوفيين في إعمال الأول في باب التنازع [2]. إلا أن الاستشهاد بشعر المولدين في المعاني جائز مقبول عند الجميع ، أما في اللغة والنحو فلا يستشهد به ـ على الأصح .

ولابن خروف عناية بالرواية ، وله تمييز بين الخطأ والصواب منها ؛ ففي قول الشاعر :

* فَهْيَ تُنَادِي بِأَبِي وابنِيما *

قال : « ويروى : بأبا وابناما ، وما هو بصواب ؛ لأن قوافي القصيد بالياء ، ولا يدخل الألف معها » [3].

ولم يخل شرح ابن خروف من بعض الهَنات التي تتعلق بشواهده الشعرية ؛ من ذلك :

ـ خطؤه في نسبة بعضها ؛ نحو :

أَمْسَتْ خَلاَءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا

أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ

(١) ص ٨١٣ .

(٢) ص ٦٠٤ .

(٣) ص ٧٢٦ .

نسبه إلى عبدة [1]، وهو للنابغة الذبياني من معلقته المشهورة ، ولم أرَ من نسبه لعبدة غيره .

- وقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

نسبه للنابغة [2] ، وتبعه ابن عصفور [3] ، والصواب إنه لعلقمة بن عبدة الفحل يمدح الحارث بن جبلة الغساني .

- وقول الشاعر :

كِلاَ يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدّ وإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إلاَّ لِمَامَا

نسبه لعبدة [4] ، وهو لجرير .

أما موقفه من الضرورة - وهي مما يتعلق بالشواهد الشعرية بسبب - فيتلخص في نفيه الضرورة عن بعض الأبيات التي شاع بين النحاة دخولها تحت الضرورة الشعرية ؛ نحو قول حسان بن ثابت - رضي اللّه عنه :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فجعل سيبويه نصب « مزاجَها » على خبر « يكون » وهو معرفة ، ورفع « عسلٌ وماءُ » على اسمها ، وهما نكرتان ضرورة ، وتابعه كثير من النحويين [5] .

---

(١) انظر ص ٤٤١ .

(٢) انظر ص ٦٠٦ .

(٣) انظر شرحه للجمل ٦١٩/١ .

(٤) انظر ص ٨٨٦ .

(٥) انظر الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٠/١ ، والحلل ٤٨ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ، والخزانة ٢٢٤/٩ .

قال ابن خروف : « وأما قول حسان :

كَـأَنَّ سَــبِيئَـةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزَاجَهَـا عَـسَـلٌ وَمَـاءُ

فليس بضرورة؛ لأنّـه يجوز أن يرتفع (المزاج والعسل) على الابتداء والخبر ، ويضمر في (يكون) ضمير الأمر والشأن ، وهو من أحسن الكلام . ويجوز رفـع (المزاج)، ونصب (العسل) على الاسم والخبـر ، ويرتفع (الماء) بإضمـار فعل ؛ أي : ومازجها ماء ، ثم قال : « وإذا كانت هذه الأوجه حسنة سائغـة فلا ضرورة فيه ، والذي حسن ما روي أن تنكير (العسل) يفيد ما يفيد تعريفه » (١).

- وقول القطامي :

قِفِي قَبْلَ التَّـفَـرُّقِ يَا ضُـبَـاعَـا   وَلاَ يَكُ مَوْقِفِي مِنْـكِ الوَدَاعَـا

استشهد به الزجاجي ، وجماعة من النحويين على مجيء الاسم نكرة والخبر معرفة ضرورة (٢).

قـال ابن خـروف : « لا ضرورة فيـه ؛ لأنّـه كـان يمكن أن يقـول : ولا يك موقفي منك الوداعا - وقد روي - ولكنه لما أفادَ التنكير ماكان يفيده التعريف جاز ، وبقي فيه قبح اللفظ » (٣) .

يتضح مما سبق أنّ ابن خـروف ناقل عن ابن هشام في شرح أبيـات الجمل ، وأنّـه أورد أبياتًا كثيرةً مجهولةَ القائل ، كما أورد أبياتًا لم أقـف عليـها .

---

(١) ص ٤٢٦ .

(٢) انظر الجـمل ٤٦ ، والفـصول والجـمل ل ٨٤ ، وضرائـر الشعـر ٢٩٦ ، والبـسيط ٧٢١/٢ ، والخزانة ٢٨٦/٩ .

(٣) ص ٤٣٠ .

أما استشهاده بشعر المولدين فكان لبيان المعاني - في الغالب - أو محكيّاً عن غيره . وأمّا ما كان منه لبيان التراكيب النحوية فكأنما ساقه للتمثيل والاستئناس لا ليقوم حجة بمفرده ، وهو مشفوع - في الغالب - بشواهد أخرى مما يصح الاستشهاد به عند أهل الصناعة .

أما مفهوم الضرورة عنده فهو مختلف عما هو عند غيره فما يراه غيره ضرورة ، يخرجه عن حيزها ملتمساً له وجهاً ولو بعيداً ، فالضرورة عنده تكمن فيما لا مدفع له ولا محيص عنه .

المبحث الرابع

موقف ابن خروف في شرح الجمل من أدلة الصناعة

أولا : السماع .

ثانيا : القياس .

ثالثا : الإجماع .

رابعاً : استصحاب الحال .

المبحث الرابع

موقف ابن خروف في شرح الجمل من أدلة الصناعة

لمّا كان منهج ابن خروف قائمًا على توضيح ما وهم فيه شرّاح الجمل ، وما هو مهمّ من كلام أبي القاسم ؛ كان لا بدّ له من التعويل على الحجّة والتعليل كثيرًا ، فكان يقرن الآراء التي يرجّحها ، والآراء التي يرفضها بالأدلة التي تعضد ما ذهب إليه ، وتدحض حجة خصمه ، متبعًا ما جاء في أصول الصناعة من سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب حال .

أولاً - السماع :

وهو الكلام المسموع المنقول عن العرب الفصحاء ، والذي دُوِّنت بموجبه اللغة . وأعلاه درجةً القرآن الكريم ، وتليه أحاديث رسول اللّه - ﷺ - ثم ما أُثِرَ عن الصحابة ، وما ورد عن العرب الفصحاء قبل فساد اللّغة نثرًا ونظمًا[1] .

أما موقف ابن خروف من السماع فيتمثل فيما يلي :

١ - دعوته في كثير من الأحكام النحويّة إلى الوقوف عند السماع ، إمّا لكونه لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، أو لأنّه لم يسمع ما يخالفه ، أو لأنّه مخالف لما عليه الجمهور .

ومن الأحكام النحويّة التي وقف فيها عند السماع ، ومنع القياس عليها ، الاتساع فيما يتعدى بحرف جرّ ، فيُحذف الحرف منه ويُنصب فيلحق بباب « أعطيت » ؛ نحو : اخترت الرجالَ زيدًا ، وأمرتك الخيرَ ؛ يقول ابن خروف : « وهو موقوف على السماع »[2] .

---

(١) انظر لمع الأدلة ٨١ ، والاقتراح ١٤ .

(٢) ص ٣٥٧ .

ومنها ـ أيضاً ـ التنوين والنّصب في نحو « عاشرِ تسعةً » يقول : « ولم يقع في القرآن منونًا ، ولا أعلمه في شعرٍ ، وينبغي أن يوقفَ عند السماع »[1] .

٢ ـ ردّه المذاهب والآراء الاجتهاديّة المخالفة لما ورد به السماع؛ من ذلك :

ردّه لمذهب المبرد في منعه الترخيم في غير النداء على لغة من ينوي المحذوف؛ قال : « وقوله مردود بما سمع من ذلك »[2] .

ومنه رده على ابن بابشاذ حين جمع « هناه » جمع السلامة ؛ قال : « .. وأيضًا فإنّه ليس مما يُجمع جمع السلامة إلاّ بالسماع »[3] .

وابن خروف يهتم بالمسموع الذي توافرت له شرائط الكثرة والتوثيق ، ولا يعارضه بقياس ـ غالبًا ـ لذا فقد جعل القرآن الكريم في المرتبة الأولى من شواهده ـ كما رأينا سابقًا ـ وقد أدّى اهتمامه بالمسموع إلى :

١ ـ احتجاجه بالقراءات الشاذة التي ردّ الاستشهاد بها كثير من النحويين ، ولم يكن ليعبأ بمخالفتها للقياس ، بل قد يقدمها عليه ، وخير دليل على ذلك قراءة حمزة وابن عامر السابقتان .

٢ ـ احتجاجه بالأحاديث النبويّة على الرغم من معارضة طائفة كبيرة من النحويين ، ولعلّه كان يرى أنّ الغالب على الظن عدم التبديل في لفظها ، واحتمال التبديل فيها مرجوح ، فلا يُقدح في صحة الاستدلال بها.

٣ ـ احتجاجه بأبيات مجهولة القائل ، وقد منع كثير من النحويين الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، غير أنّ البيت المجهول إن صدر عن ثقة

---

(١) ص ٦٤٥ .

(٢) ص ٧٧٣ .

(٣) ص ٧٣١ .

يعتمد عليه قُبِلَ ، وأكثر الأبيات المجهولة في شرح ابن خروف ممّا رواه سيبويه وغيره من أئمة النحويين[1] .

أمّا استدلاله بأبيات من الشعر المولّد ، فإنما هو لبيان المعاني ، أو محكيٌّ عن غيره ، وما كان دليلاً على أحكام التراكيب فجاء به للتمثيل والاستئناس ، مشفوعًا - في الغالب - بأدلّة أخرى مما يصحّ الاستدلال به عند أهل الصنعة .

وكذلك الأحاديث النبويّة ، والأبيات المجهولة . وقد مضى التمثيل على كلٍ في مبحث شواهده .

ثانيًا - القياس .

وهو إلحاق غير المسموع بالمسموع في حكم ثبت له أو حمل عليه[2] .

ولا تقلّ أهميّة القياس عند ابن خروف عن السماع ؛ فهو لا يأخذ برأي إذا لم يعضده قياس ولا سماع ؛ فيمنع فتح همزة « إنَّ » في القسم لعدم السماع والقياس[3] .

ويحكم بضعف الرواية إذا ابتعدت عن القياس ؛ يقول عن رواية« يُدَع » بحذف الواو من « يُودع » في البيت المشهور بأنّها « رواية ضعيفة ؛ لبعدها عن القياس »[4] .

---

(١) ينظر الكلام في شواهده .

(٢) انظر الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، والاقتراح ٣٨ .

(٣) انظر ص ٤٦٨ .

(٤) ص ٨٥٠ .

وهو لا يقيس على الشاذ المنكسر ؛ فنراه يعترض على من جعل لفظ الجلالة مرتجلاً ، والألف واللام فيه زائدتين لغير معنى - كما هي في « الوليد » ، و « اليزيد» - قال : « ولا يُحمل اسم اللّه على الشاذ المنكسر »[1] .

ويرى أنّ قلّة الاستعمال لا تخرج عن القياس ، كما أنّ كثرة الاستعمال لاتوجب القياس ؛ فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته له " فيجيز تثنية « أجمع جمعاء » قياسًا على « أحمر حمراء » ، قال : « وليس قلّة استعمالها بمخرجها عن القياس »[2] ، في حين يرى أنّ إثبات الياءات والواوات في المنقوص أقيس في النداء ، رغم كثرة الحذف وجوازه[3] .

ويقول في بعض المواضع : « ومثل هذا كثير وليس بالقياس »[4] .

ومجيء الحال معرفة نحو « أرسلها العراك » لم يدخله في دائرة القياس رغم كثرته في الكلام [5] .

ومنع قياس أسماء الأفعال في كل ظرف وجار ومجرور وقد روى الكوفيون الكثير منه؛ قال: « والصواب فيه على السماع كثر ذلك أو قلّ »[6] .

ومما يتصل بمباحث القياس التعليل ؛ لأن العلّة تدور مع الحكم ، وهي ركن من أركان القياس .

---

(١) ص ٢٤٦ .

(٢) ص ٣٣٨ .

(٣) ص ٧١٦ .

(٤) ص ٦٧٤ .

(٥) ص ٣٧٩ .

(٦) ص ١٠٠٧ .

وابن خروف يبيّن العلّة في الأحكام التي يتّجه إليها ، ويميّز بين العلل فيقبل هذه ويرفض تلك بعقليّة راجحة حصيفة ؛ فنراه يُعلّل أصالة البناء في الأفعال والحروف ؛ بأنّ المعاني التي دلّ عليها الإعراب لا تلحقها ، لا لأن صيغها تغيّرت لتغيّر تلك المعاني فدلت عليها - كما زعم الكوفيون في بعض احتجاجاتهم[1] .

- ويعلّل حذف « لا » من الأفعال الأربعة التي بمنزلة « كان » بعدم اللّبس بالإيجاب ، لا لشبه اللّفظ[2] .

- ويعلّل إعراب المضارع بشبهه بالأسماء ، لا لدخول المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة[3] .

- ويعلل رفعه بعدم الجازم والناصب ، لا لوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال والخبر - كما زعم الفارسيّ - قال : « لأنّ ذلك لا يطّرد له ولم يعمّ »[4] .

ولا يتوقف ابن خروف عند معرفة العلّة ، وإنّما يذهب إلى أبعد من ذلك ؛ فيبحث عن أصول تلك العلل ، لأي شيء صُيّرت عللاً ؛ يقول في باب « ما ينصرف وما لا ينصرف » - وهو مبنيّ بأكمله على بيان العلل المانعة من الصرف :

« فهذه علل موجبة مطّردة ، وهكذا مقصد النحويين - رحمهم اللّه - فإذا علم هذا جاز أن يوقف عند ذلك مؤديًا لكلام العرب ، عالمًا به ، وجاز أن يتجاوز ذلك ، ويبحث عن أصول تلك العلل لأي شيء صُيّرت عللاً ؟ فإذا وفق لذلك

---

(١) انظر ص ٢٦٠ .

(٢) انظر ص ٥١١ .

(٣) انظر ص ٢٦٠ .

(٤) ص ٢٧٤ .

ناظر فيـه وعرفه كان أعـظم قدرًا ، وأكثر تصـرفًا ، وأنبه خـاطرًا ، وأوفى علمًا من الأوّل ، فكلاهما متبع ما وجد من كلام العرب ، متصرف فيما تصرفوا فيه »[1] .

وكأنّما ابن خروف في هذه المقدمة المستفيضة يرد على السهيليّ نقـده لعلل النحاة ـ بما فيهم سيبويه ـ في ما لا ينصرف من الأسماء إذ يقول : « وهذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعلّـلوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفع بنقلهم ، ولم يكثر الحشو في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم ، حتى ضربوا المثل بهم ؛ فقالوا :

* أضعف من حُجّة نحويّ * »[2] .

وفيها أيضًا ردٌّ على ابن مضـاء لإلغائه العلل الثوانــي والثوالث ؛ إذ يقــول : « وكان الأعلم ـ رحمه اللّـه ـ على بصره بالنحو ، مولعًا بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئًـا فقد ظفر بطائل . وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيليّ ـ على مشاركـته ـ رحمه اللّـه ـ يولع بها ويخترعها ، ويعـتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصرًا بها »[3] .

فعلى حين يراها ابن خروف عللاً موجبة مطردة ؛ يراها السهيليّ عللاً فاسدة غير مطردة ولا منعكسة .

وعلى حين كـان ابن خروف يمجـد ويمتدح الـباحث فـيمـا وراء تلك العلل ويصفه بالعلم، وعظم القدر، وكثرة التصرف، ونباهة الخاطر، وكمال العلم ؛ كان ابن مضاء يعيب على من جري وراء هذه العلل وتتبعها ، وحاول اسـتنباطـها .

---

(١) ص ٨٩٨ .

(٢) أمالي السهيليّ ١٩ .

(٣) الرد على النحاة ١٣٣ .

واختلاف وجهات النظر هذه تجعلنا نضع أيدينا على شيء من الخلافات والمناظرات التي كانت تدور بين ابن خروف وابن مضاء ، وبين ابن خروف والسهيليّ . وهي في ذات الوقت تبيّن مدى اهتمام ابن خروف بالعلّة وتتبّع أصولها ، وعدم اقتناعه بالوقوف عند السماع ما وجد إلى ذلك سبيلاً .

ثالثاً - الإجماع :

والمراد به إجماع نحاة البلدين ـ البصرة والكوفة [1] ـ . وهو أصل من أصول النحو ، ومن الأدلة المعتبرة وإن لم يرقَ إلى مرتبة السماع والقياس .

وقد التزمه ابن خروف في كثير من الأحكام النحويّة ؛ فهو يردّ على الأفراد بإجماع النحويين ؛ من ذلك ردّه على ابن بابشاذ قوله إن الجرّ فيما بعد « كم » الاستفهامية المسبوقة بحرف جرّ إنّما هو بـ « كم » نفسها لا بحرف جرّ مضمر ؛ قال : « فالخفض بإضمار حرف جرّ ، وآنس بحذفه الحرف الأول ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة . وزعم ابن بابشاذ أنّه ليس بمذهب المحققين ، وقوله فاسد ، وإضمار الحرف نصّ من جميعهم إلاّ الزجاج وحده » [2] .

ـ ويقول عن الحال : « ثمّ قد تأتي معرفة في كثير من الكلام ، وليس ذلك بقياس عند الجميع ؛ نحو : أرسلها العراك » [3] .

ـ ويقول عن النّصب والرفع في نحو : كلَّ رجل يأتيني فاضربه ، وكلَّ من يأتيني فأكرمه : « ولا خلاف بين الجماعة أنّ النصب فيه هو المختار » [4] .

---

(١) انظر الخصائص ١٨٩/١ ، والاقتراح ٨٨ .

(٢) ص ٦٥٤ .

(٣) ص ٣٧٩ .

(٤) ص ٤١٣ .

يتضح من الأمثلة السابقة أنّ ابن خروف قد استدل . بالإجماع ، واعتمده أصلاً يعولّ عليه عند غياب الأدلة الأخرى ، أو لتقويتها . غير أنّ ذلك لم يمنعه من إبداء وجهة نظره ، والخروج عن الإجماع في بعض الأحيان ، فلابن خروف شخصيّة مستقلة متميزة تمنعه من السير في ركاب غيره دون وعي أو بصيرة ، ومخالفة الإجماع في اللغة ليست كحالها في الفقه ، فهي جائزة في الأوّل ممتنعة في الثاني ، وإن كان الأولى عدم الخروج عن الجماعة ، يقول ابن جنى في جواز الخروج عن الإجماع : « وذلك أنّه لم يَرِد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النصّ عن رسول الله - صلى - من قوله: أمتي لا تجتمع على ضلالة . وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة ، فكلّ من فُرق له عن علّة صحيحة و ' يقٍ نهْجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره » [1] .

ولم يكن خروج ابن خروف عن الجماعة في المسائل الأساسية المنصوص عليها ، بل كان في مسائل فرعية ؛ كنفي الضرورة عن بعض الأبيات التي أدرجها جمهور النحويين ضمن الضرائر – وقد سبق أن أشرت إلى ذلك [2] - وترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة[3] ، والمشهور بين النحويين عدم جواز ترخيم المستغاث مطلقًا .

وجعل المقادير من الظروف المعلومة[4] ، في حين أنّها مبهمة عند الجمهور .

---

(١) الخصائص ١٨٩/١ .

(٢) انظر شواهده الشعرية .

(٣) انظر ص ٧٤٥ .

(٤) انظر ص ٣٧٦.

رابعًا ـ استصحاب الحال :

وهو « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[1] .

يقول الأنباري : « فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل »[2] .

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في علم الأصول ، إلاّ أنّه أضعف أدلة النحو ؛ لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل .

وقد استدل به ابن خروف على انفراد الأسماء بالخفض ؛ قال : « وانفردت الأسماء بالخفض بحق الأصل ، ولكون المعاني التي يدل عليها الجر لا تدخل الأفعال »[3] .

ـ وذكر أنّ أصل الأسماء التذكير والتنكير وألاّ تكون وصفًا ، وألا تخرج عن أوزان الآحاد إذا جمع ، وألاّ يركّب الاسم مع غيره ، وألاّ يكون معدولاً عن شيء . وأنّ الأصل الصرف [4] .

ويبقى التمسك بالأصل صحيحًا حتى يعرض له ما يخرجه عن أصله .

مما سبق يتضح اهتمام ابن خروف ببعض الأدلة ، واستخدامها بمختلف أنواعها . ولا أدعي أن ابن خروف هو الذي ابتكر هذه الأدلة السابقة ، أو أنّه انفرد بها ـ بل قد كان مسبوقًا بغيره إليها ، ويشركه غيره في الاهتمام بها والاعتماد عليها ـ وإنّما قصدت إيرادَ نماذج للأدلة التي انتهجها للبرهنة على إثبات الحكم أو نقضه ، وبيانَ موقفه من أدلة الصناعة .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦ .

(٢) الإنصاف ١/٣٠٠

(٣) ص ٢٦١ .

(٤) انظر ص ٨٩٤ .

المبحث الخامس

موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين

أ ـ موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة .

ب ـ موقفه من بعض العلماء السابقين .

١ ـ موقفه من سيبويـــه .

٢ ـ موقفه من ابن بابشاذ .

٣ ـ موقفه من ابن هشام اللخمي .

جـ ـ موقفه من صاحب الجمل .

المبحث الخامس

موقف ابن خروف في شرح الجمل من السابقين

أ ـ موقفه من مدرستي الكوفة والبصرة :

شهدت بلاد الأندلس في القرن السابع نضوجًا واضحًا في ملامح الدراسة النحويّة ، فكانت مرتعًا خصيبًا للنحو البصريّ والكوفيّ على حدٍ سواء . وكما كثرت فيها الطوائف السياسيّة ؛ كثرت فيها ـ أيضًا ـ الطوائف المذهبيّة ، وتعايشت مع بعضها جنبًا إلى جنب ، فتهيأت لنحاة الأندلس فرصة الاختيار من المذهبين البصريّ والكوفيّ ـ وإن كان المذهب البصريّ هو الغالب على نحوهم ـ وأضافوا إليهما شيئًا من اجتهاداتهم الخاصة ، فلم يكن لديهم منهج واضح المعالم محدّد السمات ، بيّن القسمات ، موحّد فيما بينهم يترسمونه ؛ بل كان لكلٍ منهم آراؤه واختياراته التي لا تلتقي في مجملها مع آراء غيره واختياراته ، ولكن ذلك لا يعني أنّا لا نجد لديهم عددًا من الاتجاهات في الدرس النحوي تتضح أحيانًا حتى تكاد تفضي إلى مدرسة ، وتخفت حتى لا يكاد أحد يجد فرقًا بيّنًا في أسس التوجه ، وطرائق التوجيه . وقد درج كثير من الباحثين على إطلاق مسمى « المدرسة أو المذهب الأندلسيّ » على النحو في بلاد الأندلس ، وهي تسمية لانجدها عند نحاة الأندلس المتأخرين ، ولا عند غيرهم من السابقين ، رغم أن النحو في الأندلس قد تمّ تشكله واستوى على سوقه منذ أواسط القرن الخامس أو بعده بقليل . يقول الدكتور عيّاد الثبيتيّ : « إنّ إطلاق المدرسة الأندلسية على نحاة الأندلس على اختلاف منازعهم فيه قدر غير قليل من التسامح في التعبير ؛ ذلك أنّ نحاة الأندلس لم ينهجوا نهجًا له خصائصه المتميزة ، وحدوده الواضحة التي تجعل التسليم بوجود مدرسة أندلسيّة أمرًا مقبولاً » (١) .

---

(١) « ابن الطراوة النحويّ » ٢٩٩ .

وابن خروف كغيره من النحويين وقف موقف المنتخب والمتخيّر والمجتهد ، فلم يكن ليقتصر على مذهب دون الآخر ؛ بل كان ينتقي من كلّ مذهب ما يراه صوابًا - وسأعرض شيئًا من ذلك عند الكلام عن آرائه واختياراته ومذهبه النحويّ ، إن شاء اللّه - .

أمّا موقفه من البصريين ؛ فكان موقف المؤيد المؤازر في معظم الآراء ، وخالفهم في قليل منها ، فنراه في بعض المواضع يعرض المذهبين ثم يقول : « والصواب مذهب البصريين » [(١)] ، ويقول عن مذهب البصريين : « وهو الأكثر في كلامهم [(٢)] ، أو « وهو الأفصح الأكثر »[(٣)] . وأحيانًا يقف موقفًا وسطًا بين المذهبين[(٤)] ، وأحيانًا يعرض أحدهما دون أن يبدي رأيه فيه[(٥)] .

أمّا الكوفيون؛ فقلّ أن يأخذ بآرائهم ؛ بل كان يقف منهم موقف المعارض ، فيبيّن فساد مذهبهم ، والعلّة فيه ؛ ففي قولهم: إن المصدر مشتق من الفعل؛ قال : « وهذا فاسد ؛ لأنّ كل فعل يعمل في اسم غير مصدر ليس بمشتق منه ، والاسم أحدثه مع عمله فيه ؛ فإضافة العمل للفعل عبارة مجازية للتفهيم »[(٦)] .

- وفي قولهم بجواز مجيء « فِعلاء » - بكسر الفاء ، والهمزة للتأنيث - في الكلام ؛ نحو : « زِيزاء » ؛ قال : « وأجازه قوم من الكوفيين ، والقياس يمنعه والسماع »[(٧)] .

---

(١) ص ٧٣٨ .

(٢) ص ٦٠٤ .

(٣) ص ٦٣٧ .

(٤) انظر على سبيل المثال ص ٥٦١ ، ٨٦٤ .

(٥) انظر على سبيل المثال ص ٢٨٥، ٣٤١، ٤٦٦، ٦٦٢، ٨٧٥ .

(٦) ص ٣٧٢ .

(٧) ص ٤٨٤ .

- وفي قـولهم بجـواز الرفع بعـد « حتّـى » من غيـر خـبـر ؛ قال : « وأجـازه الكوفـيون ، ولا وجه لجوازه ؛ لمجيء حتى على ما لا يُستغنى أن تكـون عليه »[1] .

- وفي قـولهم : إنّ الجـارّ والمجرور فـي « أفعل به » في الـتعـجب في مـوضع نصب ، والفاعل مـضمر فـي الفعل ولا يظهـر ، ولا يؤنـث الفـعل ؛ قال : « وهو قول لا دليل على صحته »[2] .

- وفي قولهم : إن فـعل الأمر معرب ؛ قـال : « ولو كان معربًا – كـما يقول الكوفيون ـ لم تحذف حروف المضارعـة ، ولا زيد فيه همزة الوصل »[3] .

- وفي قولهم بالجزم في جواب « الذي » لأنّـها بمعنى « مَنْ » قال : « ولكن الجزم بعدها شاذ »[4] .

- وفي قولهم بالنصب بسائر الظروف قياسًـا علـى « عنـدَك عمـرًا » ، و « دونك زيدًا » ؛ قال : « والصواب فيه على السماع ، كثر ذلك أو قلّ »[5] .

---

(1) ص ٤٩٧ .

(2) ص ٥٨٥ .

(3) ص ٨٥٧ .

(4) ص ٨٦٥ .

(5) ص ١٠٠٧ .

ب ـ موقفه من بعض العلماء السابقين .

ترددتْ في شرح ابن خروف أسماء كثيرة لعلماء بصريين وكوفيين وغيرهم ممن نقل عنهم وتأثّر بآرائهم سلبًا أو إيجابًا ، تأييدًا أو معارضة ؛ فمنهم من لم يتعرض لهم إلاّ لمامًا ، فلم يذكر عنهم إلاّ آراء قليلة ، ومنهم من أكثر النقل عنهم ، واستكثر من عرض آرائهم ومناقشتها .

فممن نقل عنهم قليلاً نحويون متقدمون ؛ كعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر ، وابن مروان النحويّ ، وأبي عمر الجَرْميّ ، وثعلب ، وأبي إسحاق الزجاج . وابن السرّاج ، والنحّاس ، والسيرافي ، وابن جنى ، والأعلم .

ومنهم نحويون متأخرون؛ كعبدالله بن أبي العافية، وابن السيد البَطَلْيَوْسيّ ، وابن الطراوة .

ومن النوع الثاني الذين أكثر النقل عنهم : الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ويونس بن حبيب ، والكسائيّ ، والفرّاء ، والأخفش ، والمازنيّ ، والمبرّد ، والزجاجيّ ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللّخميّ .

ولو بسطت القول عن موقف ابن خروف من كل هؤلاء؛ لطال بنا المقام ، لذا فسأقتصر على من لهم أثر بالغ في شخصيّته النحويّة ، وفي موقفه من التراث النحويّ ؛ وهم :

سيبويه ، وابن بابشاذ ، وابن هشام اللّخميّ ، والزجاجيّ .

ا ـ موقفه من سيبويه

لابن خروف صلة قويّة بسيبويه ؛ فهو ممّن جعل كتاب سيبويه قرآنه النحويّ ، فعكف عليه ، وشرحه شرحًا يعد من خيرة شروح الكتاب ، حتى إنّ ابن الضائع اعتمده في شرحه ، وجمع بينه وبين شرح السيرافي[1] ، فلا غرابة أنْ نجد ابن خروف يستلهم شرحه من كتاب سيبويه ، ويتشرب بآرائه التي تغلغلت في فكره النحويّ ، فكان يدعّم القواعد بأقوال سيبويه ، ويحتجّ بآرائه ، ويتصدّى لمعارضيه ، ويدافع عنه .

ويمكننا تلخيص موقفه من سيبويه في النقاط التالية :

ـ تمكنه من كتاب سيبويه ومعرفته باختلاف رأيه في المسألة في أكثر من باب :

كان ابن خروف من أشدّ الناس تمكنًا من كتاب سيبويه ، ومعرفة للطائفه وخفاياه ، وفهم غوامضه ؛ فنراه يقول في معرض كلامه عن الحال : « ومنع ابن بابشاذ ، وكثير من المتأخرين : هو زيد قائمًا من كل وجه ، وأجازه سيبويه ـ رحمه اللّه ـ في موضع على معنى ، ومنعه في الباب على معنى آخر ؛ أجازه مع الإفادة ، ومنعه مع عدمها ... »[2] .

ـ وفي باب الاشتغال ، بعد أن ذكر حكم الرفع والنصب في نحو : زيد أكرمته ، وعمرو ضربته ، وعرض رأي الفارسي وابن بابشاذ ؛ قال : « وما ذكرته الصواب ، وهو مراد سيبويه ـ رحمه اللّه ـ في بابه »[3] .

---

(١) انظر بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٢) ص ٣٨٣ .

(٣) ص ٤٠٩ .

- وبيّن خطأ ما نسبه ابن بابشاذ للمبرد من القول ببدل الألف والنون من الهمزة ؛ قال : « وهو قول سيبويه ، غير أن سيبويه أراد بالبدل ما ذكرنا ، وأبو العباس جعله بدلاً محضًا ؛ ولذلك شبهه ببهرانيّ ، وصنعانيّ ، وهو فاسد ؛ لأن الهمزة لا مناسبة بينها وبين النون »[1] .

- كما بيّن غفلة أبي القاسم عن بعض أقوال سيبويه ؛ قال : « وغفل أبو القاسم عن قوله : « مضادًا لما قبلها » ، وهو مراده ، وتمثيله يدل عليه »[2] .

فجميع ما سبق يدل دلالة واضحة على دقّة فهمه لنصوص الكتاب ، وتمكنه منه .

- اطلاعه على النسخ المختلفة للكتاب :

لم يكتف ابن خروف بالاطلاع على نصّ الكتاب وشرح غوامضه ، بل اطلع على نسخه المختلفة ، وأثبت وهم الرواة وخطأهم فيها ؛ فردّ رواية الزجاج ، ونسبته منع التعجب من الرباعي لسيبويه ، وأثبت خطأها ؛ قال : « والنسخ كلّها على هذا ، إلاّ في رواية أبي إسحاق الزجاج ، وتبطل روايته بما ذكره سيبويه في آخر كتابه »[3] .

وهذا دليل على تمرسه بالكتاب ، ودرايته بنسخه ، وفهمه الدقيق لنصوصه .

- أخذه بآرائه :

كان ابن خروف يعرض آراء النحويين في المسألة ، ثم يأخذ برأي سيبويه غالبًا ؛ ففي نحو : « آأنت زيدًا ضربته ؟ » ؛ قال : « سيبويه يُضَعِّفُ فيه

---

(1) ص ٩٠٥ .

(2) ص ٣٢٤ .

(3) ص ٥٧٥ .

النصب، والأخفش يقدمه على الرفع ، والقول قول سيبويه ـ رحمـه اللّـه » [1] .

ـ ونراه يذكـر أقوال النحـويين في حدّ الفـعل ؛ ثم يقول : « وللنـحويين فـيه رسوم كثيرة أيضًا ، وحد سيبويه له جيد»[2] .

ـ وفي أعرف المعارف يقـول : « ومراتبها في التعريف : المضـمر مقدّم على العلم ـ عند بعضهم ـ وسيبويـه يسوّي بينهما ، وهو الحق »[3] .

ـ الدفاع عنه ضد معارضيه :

ولم يتـوقف ابن خروف عند الأخـذ بآراء سيبـويه ؛ بل كان يدافع عـنه ضد مخالفـيه ؛ فدافع عنه ضد بعض المتـأخرين ، إذ اعترض عليه بـأن تعريف «أجمع » وأخواتها ليس في نية الإضافة ، ولو كانت كذلك لكانت مصروفـة .

فرد عليـه ابن خروف بأن كلامه « فـاسد ؛ لأنّ الإضافة لا توجب صـرفًا ، كما لم يوجبه التصغير ... »[4].

كما دافع عنه ضد الزجاجيّ عندما زعم أن سيبويـه وحـده أجـاز نحـو : « مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ » ـ بإضافة « حسن » إلى « الوجه » وإضافة « الوجه » إلى الضمير العائد على الرجل – وأنّ جميـع الناس خالفوه ؛ فقال عن كلامه بأنّـه وهم ، قال : « بل أجازه طائفـة لا يحصون ، ولم يخالفه جميع الناس كما ذكر ، ولا اتفقوا على أنّـه خطأ ، وسيبويه قد ضعّـفه ... »[5] .

---

(1) ص ٤٠٧ .

(2) ص ٢٥٤ .

(3) ص ٣١٠ .

(4) ص ٣٣٩ .

(5) ص ٥٦٥ .

- تأوّل كلامه وفق مذهبه :

لـمّا كانت بعض عبارات سيبويه تحتمل عدّة أوجه ، وتتخرج عليها معان عديدة ؛ فقد بلغ بابن خروف الإعجاب بسيبويه إلى أن يتأوّل كلامه وفق مذهبه ؛ فتأوّل كلامه عن العامل في الظرف في نحو : « زيد خلفك » بأنّه المبتدأ[1]، وردّ عليه ابن مالك ردًا مطولاً [2] ، أوضح فيه الأوجه التي يتخرج عليها كلام سيبويه وفسادها ، - ومن ضمنها توجيه ابن خروف - وصحة ما ذهب إليه في توجيه قول سيبويه ، وهو أن العامل في نحو ما ذكر هو « مستقر أو كائن » .

كما تأوّل كلامه في باب البدل في نحو : « مُطرنا السهلُ والجبلُ » ، و « ضربت زيدًا الظهرَ والبطنَ » . وهو قوله : « وإن شئت كان الاسم بمنزلة أجمعين توكيدًا »[3].

قال ابن خروف : « وأجاز في هذا النوع ابن بابشاذ البدل والتأكيد ؛ فأمّا التأكيد ففاسد ؛ لأنّه ليس من ألفاظ التأكيد ، وإنّما ذكر سيبويه التأكيد في المعنى ؛ أراد: بدلاً على جهة التأكيد، أي علم منه قبل البدل ماعلم منه بعده، وهو كثير »[4] .

وقد ردّ ابن بزيزة على ابن خروف بقوله : « وهو تعسف منه عليه ؛ فردّه على سيبويه أولى ؛ لأن ابن بابشاذ ما زاد على ما سمّاه سيبويه في مواضع عديدة ، فبالوجه الذي تأوّل كلام سيبويه ، وزعم أنّه إنّما ذكر التوكيد وأراد البدل ؛

---

(١) انظر ص ٣٩٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٣١٤ - ٣١٨ .

(٣) الكتاب ١/١٥٨ .

(٤) ص ٣٤٤ .

كـذلك يتأول كـلام ابن بابشـاذ ، وكيف يجـهل ابن بابشـاذ وغيـره أنّـه ليس من ألفاظ التوكيد ؟ »[1] .

ـ مخالفته في بعض الآراء :

ولم يمنع ابن خروف تشيعه لسيبويه وتأييده لآرائه من أن يخـالفه في بعض الأحيان ، ويظهر معارضته له فيما لا يراه صوابًا ؛

ـ وتظهـر عدالتـه في المقـارنة التي عقـدها بينه وبين المبـرد في باب تصـغيـر الخمـاسي ، فوافق سـيبـويه في بعض المسائل ، وخـالفه ووافق المبـرد في بعضـها ؛ فوافقـه في تصغـير « بَرُوكاء » ، و « جَلُولاء » ، و « ثلاثون » ، و « ثمانون » ، و « مقعنسس » ، ووافق المبرد وخالف سيبـويه في تصغير « فَعَوَّل » كـ « عَطَوَّد » ، وسكت عن إبداء رأيه في نحو : « إبراهيم » ، و « إسماعيل »[2] .

ـ إظهار تناقض أقواله وغموضه في بعض الأبواب :

لم يكن حديث سيبويه عن المسألة الواحدة في موضع واحـد من كتابه ؛ وإنّـمـا كان مـتناثرًا مـفرقًـا في الأبواب ، مما دعا العـلماء بعـده إلى الاختـلاف في مذهبه ، وأن ينال بعضهم من بعض ؛ وقد تنبّـه ابن خروف لهذا التناقض ، وأشار إليـه ؛ فنراه يقول : « وهذه صنعـة سيبويه في كـتابه ، يطلق القـول في أبوابه ، ثم يجيز في غيرها ما منعه فيها »[3] .

وعلى الرغم من تمكن ابن خروف من كـتاب سيبويه ـ كمـا رأينا سابقاً ـ إلا أنّـه لا يتردد في أن يظهر غموض بعض العبارات ـ إذ لا يخلو من عبارات يشوبها الغموض والإبهـام ، استعصى فهـمها على كثير من أئـمة اللّـغـة والنحو [4]ـ فنراه

---

(١) غاية الأمل ١٣٦/١ .

(٢) انظر ص ١٠٢٦ .

(٣) ص ١٠١٥ .

(٤) انظر مقدمة فهارس كتاب سيبويه للشيخ عبد الخالق عضيمة ٢٠ .

يقول في باب نعم وبئس : « والاسم الواقع قبلهما أو بعد فاعلهما أو مفسّره مرفوع بالابتداء كما ذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ وفي نصّه في ذلك غموض »[1] .

ـ خطؤه في مذهب سيبويه :

والغريب في الأمر أنّ ابن خروف لم يَحُل تمكنه من الكتاب بينه وبين أن يخطيء في مذهب سيبويه ؛ ففي النسب إلى « عِدة » ، و « زِنة » ، و «شِية» يقول : « وإن نسبت إلى مثل عِدة ، و زِنة ، وشية تردّ الفاء فتقول –في قول سيبويه ـ : وِشَوِي ، ووِعَدِيّ ، ووِزَنِيّ »[2] . فأطلق الحكم على الثلاثة ، ومذهب سيبويه فيه تفصيل ؛ فهو لا يردّ الفاء إذا كانت اللام حرفًا صحيحًا ؛ فيقول في عِدة وزِنة : « عِدِيّ » ، و « زِنِيّ » ـ وليس كما ذكر ابن خروف . أمّا إذا كانت اللام حرف علّة فإنّه يردّ الفاء حتى لاتبقى الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين؛ فيقول في « شِيَة » : « وِشَوِيّ »[3] .

إلاّ أن خطأه في مذهب سيبويه نادر جدًا .

وتلخيصًا لما سبق أقول : إنّ ابن خروف متمكن من كتاب سيبويه ، مدرك للطائفه ، مطلع على نسخه ورواياته المختلفة، وقد تشرب مذهب سيبويه في دمه ، وتغلغل في فكره النحويّ ؛ فوقف من صاحبه موقف المؤازر والمعاضد، وأخذ يذبّ عنه وينافح معارضيه ، حتى دفعه التوغل في هذا التشيع إلى أن يتأوّل كلامه ـ أحيانًا ـ وفق مذهبه الذي يميل إليه ، إلاّ أن ذلك لم يصل به إلى درجة الجنوح عن

---

(١) ص ٥٩٤ .

(٢) ص ١٠٤٣ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ ، وشرح السيرافي في هامش الكتاب ٣/٣٧٠ ، وشرح المفصل ٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٥ ، وشرح الشافية ٢/٦٢ ، ٦٣ .

الحق الذي يراه ، والتنازل عن المذهب الذي يرتضيه ، فخالفه في بعض المواضع ، ورجّح رأي المبرد على رأيه .

كما أنّه لم يتورع عن إظهار عدم وضوح بعض العبارات ، وتصريحه بغموض بعضها .

ولعل استطراده في الشرح جعله ينسب إلى سيبويه رأياً بخلاف ما هو في الكتاب ، وهذا نادرٌ جداً .

٣ ـ موقفه من ابن بابشاذ

أمّا موقفه من ابن بابشاذ فهو على النقيض من موقفه من سيبويه ؛ فعلى قدر ما كان مناصرًا لسيبويه ، كان منتقدًا ومعارضًا لابن بابشاذ ، وكتاباهما كانا نصب عينيه؛ يتناول هذا ليدلل به ويثبت به القواعد، ويتناول الآخر لينتقد عباراته ، ويظهر فسادها وما فيها من خلل . ففي حين كان يُعْقِبُ عبارات سيبويه التي يسوقها بقوله : « وهو حسن » ، و « هذا جيد » ، و « القول قول سيبويه » ، و « هو من أبدع كلامه » ، و « هو الحق » ، و « هو الصحيح » ؛ كان يُعْقِبُ عبارات ابن بابشاذ بقوله : « وليس بشيء » ، « وليس كما زعم » ، « وليس كذلك»، « وهو فاسد » ، « ولاوجه له » ، « ولاحجّة فيه » ، « ولا دليل عليه » ، و « القول في كذا سخافة » .

بل كان يصمه بالخلط والجهل ، وعدم الإحاطة ، والغفلة ؛ فنراه يقول : « وخلط ابن بابشاذ في المسألة ولم يعلم شيئًا من مذهب سيبويه ـ رحمه اللّه ـ ولا ممّا ذكرنا »[١].

ويقول : « وابن بابشاذ غافل عن هذا القدر ، وحكى قول الزجّاج ولم يحط به علمًا »[٢] .

ويقول : « وخلط ابن بابشاذ في مواضع منه ، وقد نبهت على أكثرها »[٣] .

وقد بلغ به موقفه المعارض لابن بابشاذ إلى أن يتوهّم عبارات في نصه خلافًا لما هي عليه، ويبني حكمه عليها؛ من ذلك قوله في باب التنازع، في نحو :

---

(١) ص ٥٧٦ .

(٢) ص ٩٢٥ .

(٣) ص ٤٦٦ .

« ضربني وضربت زيدًا » على إعمال الثاني، وإضمار الفاعل على شريطة التفسير: « وابن بابشاذ منعه لها فاسد، وكيف يمنعها وقد أنشد فيها أبياتًا ؟ »[1].

وعبارة ابن بابشاذ هي : « واحتجوا أيضًا على البصريين بأنّ إعمال الثاني دون إعمال الأوّل يؤدي إلى إضمار قبل الذكر في مثل : ضربني وضربت زيدًا ، وليس كذلك إذا أعمل الأوّل . وهذا ليس بحجّة ؛ لأن الإضمار قبل الذكر في كتاب اللّه أكثر من أن يحصى» [2] . فكلامه هذا يدل على أنّه يجيز هذه المسألة ، ولا يمنعها ، ومما يقوّي ذلك قوله فيما بعد في نحو : « قام وقعد زيد » على إعمال الثاني وإضمار الفاعل : « والفراء لا يجيز هذه المسألة وأشباهها في كل موضع يكون فيه إضمار قبل الذكر ، وقد أجبنا عن ذلك بما تقدم . والكسائي يجيزها وجوازها عنده على حذف الفاعل لا على إضماره ، وفائدة الخلاف تظهر في التثنية والجمع ؛ فعندنا يثني ويجمع ، وعنده لا يثني ولا يجمع . وهذا الذي ذهب إليه ضعيف جدًا ؛ لأن الفعل لا يصح قط إلاّ بفاعل ، كما أنّ الفاعل لا يصحّ قط إلاّ بعمل ، وهما كالشيء الواحد فلا يجوز أن يعتقد فيه الجواز مع الحذف »[3] .

فعبارته الأولى تدل على جواز هذه المسألة عنده ، ولعلّ عبارته الثانية هي التي أوهمت ابن خروف بمنعها .

ومن المواقف التي وقفها ابن خروف من ابن بابشاذ انتقاده له في بعض الأقوال وهناك من سبقه إلى هذا القول فكان الأولى بالرد عليه ، إلاّ أنّه ترصده وجعله هدفًا لنقداته دون غيره ؛ من ذلك قوله في باب تعريف العدد : « وجعلها

---

(١) ص ٦٠٦ .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ١/١٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ١/٢٠١ .

ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك ، وأجاز بعضٌ تعريف الكلّ حتى التمييز ، وبعضٌ منع ما لا قياس فيه ، وهم الأفصح الأكثر »[1] . وقد نسب النحويون الخلاف في ذلك إلى البصريين والكوفيين قبل ابن بابشاذ وبعده ؛ فليس هو بدعًا بين النحاة في ذلك ، وليس هو أوّل من قال به ؛ فقد قال به ابن السكيت في إصلاح المنطق ، وابن سيده في المخصص[2] ، فرده عليهما أولى . وقد مرّ بنا شيء من ذلك في موقفه من سيبويه ، ورد ابن بزيزة عليه منتصرًا لابن بابشاذ[3].

وعلى الإجمال فلم يكن ابن بابشاذ ذا حظّ عند ابن خروف ؛ إذ جعله هدفًا لنقداته ، ووقف له عند كل صغيرة وكبيرة ، حتى إنّ المواقف التي وقفها منه تصلح لأن يُؤلّفَ منها كتابٌ مستقلٌ .

---

(١) ص ٦٣٧ .

(٢) انظر إصلاح المنطق ٣٠٢ ، والمخصص ١٢٥/١٧ . وانظر الانصاف (م٤٣) ٣١٢/١ ، وشرح المفصل ٣٣/٦ .

(٣) انظر ما سبق فى « موقفه من سيبويه » .

٣ ـ موقفه من ابن هشام اللخميّ

أمّا موقفه من ابن هشام اللخمي فهو موقف مميّز ؛ لذا تعمدت الكلام عنه على الرغم من أنّه لم يذكره في هذا الجزء من الشرح إلاّ مرّة واحدة ، إلاّ أنّ المطّلع على شرح الأبيات عند ابن هشام ، وشرحها عند ابن خروف يتضح له موقفه منه ؛ فهو متابع له ، ناقل عنه ، ولا حاجة لإيراد أمثلة فالأبيات كلها تنطق بذلك .

وقد بلغ به النقل عنه إلى أن يقع في الأخطاء التي وقع فيها اللخميّ نفسها ؛ من ذلك :

قوله : « قيس بن ذريح العامريّ »[١] نقله عن ابن هشام اللخمي[٢] ، وهو خطأ ؛ فقيس بن ذريح كنانيّ ، والعامريّ هو قيس بن الملوّح[٣] .

ونقل عنه قوله : «وكان دريد فارس غطفان »[٤] والصواب : فارس هوازن ؛ فغطفان هم قتلة أخيه عبداللّه .

كما نقل عنه في نسب أبي طالب : « هشام »[٥]، والصواب: « هاشم » .

ونقل عنه قوله: « والبيت من قصيدة يرثي بها أمية بن المغيرة بن عبداللّه»[٦]، والصواب : « ... يرثي بها أبا أميّة ... » . وغير ذلك كثير مما يمكن أن يكون

(١) ص ٦٧١ .

(٢) انظر الفصول والجمل ل ١٣٧ .

(٣) انظر الشعر والشعراء ٦٢٨/٢ ، و المؤتلف والمختلف ١٢٠ ، ١٨٨ ، ١٩٠ .

(٤) ص ٨٢٧ ، والفصول والجمل ل ١٨٣ .

(٥) ص ٥٥٣ ، والفصول والجمل ل ١١٥ .

(٦) ص ٣٥٣ ، والفصول والجمل ل ١١٥ .

سهـواً من الناسخ عند ابن هشام ، ويبـعد أن يكون كـذلك عند ابن خروف ؛ لأن سهو الناسخ محال أن يتفق في جميع المواضع عند كليهما ، فاسترساله في الأخذ عن ابن هشام جعله يغفل عن هذه الأخطاء فينقلها دون أن يتنبه لها .

وكأنّما ابن خروف في نقله أراد أن تكتمل الفائدة من شرحه للجمل بإلحاقه شـرحًا لأبيـاته ، فـوجد غـايته فـي شرح اللخـميّ ، فنقل عنه نصـوصًـا بأكملهـا ، وحاول أن يغيـّر بعض التغيير . وصنيـعه هذا يذكـرنا بصنيع الخفـاف معه ـ كـما سنرى فيما بعد إن شاء اللّـه .

ج - موقفه من صاحب الجمل :

من المقاصد التي توخاها ابن خروف في شرحه ؛ بيان الأهم من كلام أبي القاسم الزجاجي - رحمه اللّه - في كتاب الجمل ، وقد ذكر ذلك في مقدمته ، وسار في شرحه على هدي هذا المنهج الذي اختطه لنفسه ؛ فتناول عبارات الجمل التي تحتاج إلى تعليق أو ملاحظة ، ووقف منها - وبالتالي من صاحبها - مواقف متباينة ، على حسب ما تقتضيه هذه العبارات من توجيه أو تعليق ؛ فنراه في بعض المواقف ينتقده ويخطئه ويعترض عليه ، ويبيّن فساد رأيه ، وما وهم فيه ، وما غفل عنه . وفي بعض المواقف ينتقد عباراته ، ويبيّن ما فيها من اتساع وتسامح ، وما يحتاج منها إلى تصحيح أو تقييد أو تكميل . إلاّ أنّه في عامة الشرح يشيد به ويثني عليه ، ويدافع عنه ضدّ معارضيه ، ويعتذر عن بعض هَناته وزلاّته ، إذ لو لم يكن للزجاجيّ مكانة في نفسه لما أقدم على شرح كتابه .

وتوضيحًا لمواقفه السابقة من صاحب الجمل ؛ يحسن بنا أن نجعلها في النقاط التالية :

ا - انتقاد آرائه :

كان ابن خروف يتناول أبواب الجمل بابًا بابًا ، ويستعرض آراء الزجاجيّ ، ويعرضها على فكره النحويّ ، فما استساغه منها أمضاه ، وما لم يقبله توقف عنده ، وأظهر فساده ، وضعّفه ، واعترض عليه .

- فاعترض على اعتلاله لمنع دخول اللام على سائر أخوات « إنّ » بانقطاعها مما قبلها ؛ قال : « لأنّها علّة في دخول اللام على إنّ » ، ثم أتى بالعلّة الحقيقية ، وهي دخول المعاني على هذه الحروف مما أزال عنها حكم الابتداء[1] .

---

(١) انظر ص ٤٥٦ .

- كما بيّن فساد رأيه في قوله إن الفعل إذا كان غير متعدٍ إلى مفعول لم يجز ردّه إلى ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين ، وإن بعضهم قد أجازه على إضمار المصدر ، وإنّه مذهب سيبويه[1] .

فردّ عليه ابن خروف ردًا مطولاً مفاده أن كلامه فاسد كله ؛ لأن الفعل إذا كان غير متعد يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله إذا كان معه جارّ ومجرور أو ظرف ، أو مصدر محدّد أو موصوف . وأن لا أحد من النحويين يجيز رد الفعل إلى ما لم يسم فاعله على إضمار المصدر المؤكد ، وأنّه ليس مذهب سيبويه[2] .

- واعترض عليه قوله إن قولك « مررت برجلٍ حسنِ وجهِه » أجازه سيبويه وحده ، وهو خطأ ؛ لأنّه قد أضاف الشيء إلى نفسه[3] .

فعقب عليه ابن خروف بأنّ قوله هذا وهم ، فلم يجزه سيبويه وحده بل أجازه طائفة لا يحصون ، وضعفه سيبويه . وقال عن تعليله المنع بإضافة الشيء إلى نفسه بأنه غفلة ؛ فإضافة الشيء إلى نفسه موجودة في كل مضاف في الباب ...

إلى أن يقول : « فكلامه في هذه المسألة فاسدٌ كله ؛ وإنّما جاز إضافة (حسن) إلى (الوجه) في اللفظ لـمّا صار الفاعل غيره مضمرًا في الصفة »[4] .

- وبيّن فساد رأيه في قوله : « وأمّا العرج والعمى فخلَق ثابتة كاليد والرجل والرأس ، لا يكون منها فعل ، وهي مع ذلك على حال واحدة »[5] .

---

(١) انظر الجمل ٧٧ .

(٢) انظر ص ٥٢٢ .

(٣) انظر الجمل ٩٨ .

(٤) ص ٥٦٧ .

(٥) الجمل ١٠١ .

قال ابن خروف : قوله هذا « فاسد ؛ لأنّه يقال : عرِج يعرَج ، وعَمِيَ يعمى وهي عاهات ؛ وإنّما لم يتعجب منها لأن فعلها في التقدير زائد على الثلاثة ، بدليل تصحيح عَوِرَ وحَوِلَ »(١).

- كما بيّن فساد رأيه في قوله عن « كان » بأنّها في موضع خبر الابتداء في نحو : « ما كان أحسن زيدًا »(٢).

قال ابن خروف : « فاسد أيضًا بل هي زائدة ، وهو مذهب الشيوخ »(٣) .

- وقال أيضًا : « وقوله: ولايتعرف الاسم من وجهين مختلفين، فاسد »(٤).

- وقال عن بيت الشعر : « ألا طعان ألا فرسان عادية ..» :« والهمزة الداخلة على « ألا » في البيت للتقرير والتوبيخ ، ولا وجه فيها للتمنّي - كما زعم أبو القاسم وابن بابشاذ - لفساد المعنى »(٥).

- ومن اعتراضاته عليه أيضًا اعتراضه على تسمية « كان » وأخواتها حروفًا (٦).

- وكثيرًا ما كان ابن خروف يذكر رأي الزجاجي ، ثم يعقب عليه بقوله : « وهو فاسد » ، أو « غير سديد » ، أو « وليس كذلك » ، أو « وليس كما زعم » ، « وسكت أبو القاسم عن هذا غفلة » ، إلى غير ذلك من عبارات الاعتراض والمخالفة . ويمضي ابن خروف على هذا النمط في سائر الكتاب .

---

(١) ص ٥٧٦ .

(٢) انظر الجمل ١٠٣ .

(٣) ص ٥٧٦ .

(٤) ص ٦٩٥ .

(٥) ص ٩٩٣ .

(٦) انظر ص ٤١٥ .

ومن المواقف التي تؤخذ على ابن خروف إدانته الزجاجي على غير وجه حق ، فقد أخذ عليه إنقاصه من باب كان وأخواتها « دام »[1] ، وهي موجودة في بقيّة النسخ ، وذكرها أكثر الشراح ؛ فلئن كان ابن خروف لم يطّلع على نسخ الجمل كما اطلع على نسخ الكتاب ، فلا وجه لإدانه الزجاجي ، وتحميله مسئولية ذلك .

٢ ـ انتقاد عباراته :

كما تناول ابن خروف آراء الزجاجي بالانتقاد ؛ فأظهر فسادها ، واعترض عليها ؛ تناول عباراته أيضًا بالنقد والاعتراض ، فكان يصفها في بعض الأحيان بالتوسع والتسامح والعموم ، وكان في بعض الأحيان يصححها أو يقيدها أو يكملها .

فمن العبارات التي اعترضه عليها ، ووصفها بالتسامح والتوسع ما جاء في شرحه :

« وقوله : (وإذا تقدم اسم كان عليها رفع بالابتداء) فيه تسامح ، والوجه أن يقول : وإذا كان الاسم الذي تدخل عليه كان متقدمًا عليها ...»[2] .

وقال في باب إن : « وتسامح في الباب في عبارات لا مزيّة لها كما فعل في غيره »[3] .

وقال في باب الاستثناء : « وفي قوله : (وقد تكون « غير » نعتًا) مسامحة ، وإلاّ فأصلها النعت ، وأصل « إلاّ » الاستثناء .. »[4] .

---

(١) انظر ص ٤١٦ .

(٢) ص ٤٢٣ .

(٣) ص ٤٦٦ .

(٤) ص ٩٦١ .

وقال في باب النفي بلا: « وقوله: (وإن شئت جعلتها عاطفة) توسع »[1] .

كما نراه في بعض الأحيان يصف عباراته بالعموم؛ فيقول: « وكذلك قوله : (لا يلي كان وأخواتها ما انتصب بغيرها) فيه عموم ؛ لأنّه يليها متقدمًا عليها ، لكنّه اتكل في البيان على ما مثّل به »[2] .

ويقول : « وقوله : (اتصل باسم مخفوض أو منصوب) ليس على العموم ؛ لمنعهم : أعطيتُ صاحبَها الدارَ ، وضربَ غلامُهُ زيدًا . وكذلك قوله : (لاتصال المكنّي بالمرفوع) ليس على العموم أيضًا » [3].

وفي بعض الأحيان يرى أن عبارات الزجاجيّ فيها نقص فيكملها بما يقوّم المعنى ، يقول في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : « وقوله : (منها أفعل إذا كان نعتًا ؛ نحو : أحمر) صحيح ، غير أنّه ينبغي له أن يزيد : ولم تلحقه تاء التأنيث ، تحرزًا من قولهم : رجل أرمل ، ونسوة أربع ؛ فإنّه مصروف في النكرة . أو يقول : ومؤنثه فَعْلى ، أو كان معه «مِن » ملفوظًا بها ، أو مقدرة ولم يُحذف أولُه تحرزًا من خير وشر »[4] .

ويقول في الباب نفسه : « وأمّا قوله : (ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أو حرف مشدّد فإنّه لا ينصرف إلاّ ما كان في آخره هاء التأنيث) ينقصه من رسمه أن يقول : أو ياء النسب الحقيقي مثل : مدائنّي ، أو يكون معتل الآخر ؛ نحو : جوارٍ »[5].

---

(١) ص ٩٨٦ .

(٢) ص ٤٢٤ .

(٣) ص ٦٢٠ .

(٤) ص ٩٠٧ .

(٥) ص ٩١١ .

٣ ـ دفاعه عنه ضد معارضيه ، والاعتذار عنه :

وهذا ما يجعلنا نجزم بعدالة ابن خروف ، ووقوفه من صاحب الجمل موقف المنصف ، الذي يتحرى الصواب ، ويسعى نحو الحق ، فكما أدانه واعترض عليه في المواقف التي يرى فيها الفساد والخطأ والوهم والغفلة والخلط ؛ أثنى عليه في المواقف التي يرى فيها الاستحسان والصواب ، ودافع عنه وأنصفه من معارضيه في المواقف التي يرى أنّهم قد تجنّوا عليه ، واتهموه بالخلل والزلل ، واعتذر عنه في المواقف التي يرى أنّه قد أخطأ فيها أو قصّر وله عذر في ذلك ؛ فنجده يدافع عنه قاصداً ابن السيد وقد انتقده بعدم تقديمه مسائل مشابهة يذكر فيها حكم الأفعال المتعدية بحرف الجر[١] ، قال ابن خروف : « ورد مثل هذا عليه لامعنى له »[٢] .

ـ كما دافع عنه ضد ابن السيد وقد تعقبه لذكره الأسباب المانعة من رفع الفعل بعد « حتى » وسكوته عن بعضها [٣] ، قال ابن خروف : « ولا خلل في ذكر أبي القاسم منع بعض المواضع وسكوته عن بعض، فالنفي أعمها ، أو مايؤدي إليه »[٤] .

ـ ودافع عنه عندما تعقبه ابن السيد لقوله في تفسير بيت الفرزدق المشهور : « كأنّه قال : أو مجلّف كذلك » ؛ بأن كلامه هذا يوهم أنّه يذهب فيه مذهب الفراء والكسائي[٥] . قال ابن خروف : « ولا يلتفت أيضاً إلى من تعقب كلام أبي القاسم في البيت »[٦] .

---

(١) انظر إصلاح الخلل ١٣٣ .
(٢) ص ٤١٣ .
(٣) انظر إصلاح الخلل ٢٥٠ .
(٤) ص ٨١٠ .
(٥) انظر إصلاح الخلل ٢٦٠ .
(٦) ص ٨٤٩ .

- ودافع عنه عندما تعقبه ابن السيد في قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف : (ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل)[1]. قال ابن خروف : « لزّمه ابن السيد أن يقول : لا ضمير فيه . ولا يلزمه ذلك ؛ لأنه لم يقل : كل فعل مستقبل »[2] .

وعلى هذا يجري دفاعه عنه بما يراه صوابًا .

وكان ابن خروف ينظر إلى كتاب الجمل على أنّه كتابٌ تعليميٌّ ، فلم يشنع عليه كما شنع عليه ابن السيد ؛ بل كان يلتمس له العذر في مواقف كثيرة ، لذا فقد حفل شرحه بعبارات تحمل الاعتذار عنه ؛ نحو قوله :

« واتكل أبو القاسم في بيان هذا الفصل على المعلّم ؛ لأنّه اختصر على عادته »[3].

وقوله : « ولم يجهله ولكنّه اتكل فيه على بيان المُطَرِّق [4] ، ولم يقصد الاستيعاب فيلزم ذلك »[5] .

وقوله : « لا مأخذ عليه فيه ؛ لأنّ كتابه مختصر ، ولم يذكر إلاّ بعضًا من كل ، واتكل على بيان المدرس »[6] .

وغير ذلك من عبارات التبرير والتماس العذر التي حفل بها الشرح .

---

(١) انظر الجمل ٢٢٠ وانظر إصلاح الخلل ٢٧٣ .
(٢) ص ٩١٩ .
(٣) ص ٤٠٨ .
(٤) المُطرِّق : المُعَبِّد : وهو المدرس والأستاذ .
(٥) ص ٤٢٠ .
(٦) ص ١٠١٥ .

وإجمالاً لما سبق أقول : إنّ ابن خروف وقف من صاحب الجمل مواقف متباينة ؛ من انتقاد واعتراض على آرائه وإظهار فسادها ، وانتقاد لعباراته ، وبيان التوسع والترخص فيها ونقصها ؛ إلى استحسان في بعض المواضع ، ودفاع واعتذار عنه في مواضع أخرى .

المبحث السادس

آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من خلال شرح الجمل

- الآراء التي وافق فيها جمهور البصريين .
- الآراء التي وافق فيها جمهور الكوفيين .
- ا لآراء ا لتي وافق فيها بعض العلماء السابقين .
- ا لآراء التي انفرد بها .
- الآراء التي نسبت إليه وفي النص ما يخالفها .

المبحث السادس

آراء ابن خروف واختياراته ومذهبه النحوي من خلال شرح الجمل

تبيّن لنا فيما سبق أن مذهب ابن خروف يكاد يكون بصريًّا لولا بعض موافقاته للكوفيين ، وهذا أثر من آثار ولائه لسيبويه ، ومعايشته لكتابه ردحًا من الزمان شارحًا ومفسِّرًا ، إلاّ أن هذا لا يعني انقطاعه إلى مذهب واحد لا يحيد عنه ؛ بل كان ينتقي من كل مذهب ما يراه صوابًا - وإن كان الغالب عليه هو المذهب البصريّ كما هو حال معظم نحاة الأندلس - فابن خروف أحد النحاة الجهابذة المجتهدين ، يأخذ بالرأي الذي ترجّح عنده صحته وقويت حجته ، لايهمه أن يتعصّب لمذهب دون الآخر ؛ لذا فقد اشتمل شرحه على آراء كثيرة ؛ منها مااختاره من مذهب البصريين ، ومنها ما اختاره من مذهب الكوفيين ، ومنها ماوافق فيه بعض النحاة السابقين ، ومنها ما كان نتيج اجتهاداته الخاصة التي اشتهر بها ، وذاعت عنه في كتب النحو المتأخرة . كما أن هناك بعض الآراء التي نُسبت إليه وفي النص ما يخالفها ، ولعلّها في مؤلفاته الأخرى ، وسأورد فيما يلي نماذج لكل منها - إن شاء اللّه .

- الآراء التي وافق فيها جمهور البصريين :

١ - الإعراب أصل في الأسماء، والكوفيون يرونه أصلاً في الأسماء والأفعال[1] .

٢ - المضارع أُعرب لمشابهته الأسماء ، والكوفيون يرون أنّه أُعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[2].

---

(١) انظر ص ٢٦٠ . وانظر الإيضاح للزجاجي ٧٧ ، والارتشاف ٤١٤/١ ، والهمع ٤٤/١ .

(٢) انظر ص ٢٧٣ . وانظر الإنصاف (م ٧٣) .

٣ ـ الأسماء الستة حروف العلّة فيها أصول ، وإعرابها بتقدير الحركات ، والكوفيون يرون أنّ إعرابها بالحروف والحركات معًا [(١)] .

٤ ـ الاسم الذي يُجمع جمع مذكر سالمًا بالواو والنون والياء والنون يُشترط ألاّ يكون في مفرده تاء التأنيث، والكوفيون لا يشترطون ذلك ؛ بل أجازوا في نحو : طلْحة طلْحون [(٢)] .

٥ ـ واو العطف تجمع بين الشيئين لفظًا ومعنى ، وليس فيها دليل على الأوّل منهما ، والكوفيون يرون أنّها تُعطي الترتيب [(٣)] .

٦ ـ « كلا » و « كلتا » مثنيان معنى لا لفظًا ، والكوفيون يرون أنّها مثناة تثنية لفظية ومعنوية [(٤)].

٧ ـ الفعل مشتق من المصدر، والكوفيون يقولون إن المصدر مشتق من الفعل [(٥)] .

٨ ـ اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير؛ نحو : هندٌ زيدٌ ضاربته هي ، والكوفيون لا يوجبون ذلك [(٦)].

٩ ـ اللام الأولى في « لعلّ » زائدة ، والكوفيون يرونها أصليّة [(٧)] .

---

(١) انظر ص ٢٦٥ . وانظر الإنصاف (م ١٧) ، وائتلاف النصرة ٢٨ .

(٢) انظر ص ٢٨١ . وانظر الإنصاف (م ٤٢) ، وائتلاف النصرة ٣٠ .

(٣) انظر ص ٣٢١ . وانظر رصف المباني ٤٧٤ ، والجنى الداني ١٥٨ ، والمغني ٣٩٢/١ .

(٤) انظر ص ٣٣٦ . وانظر الإنصاف (م ٦٢) ، وائتلاف النصرة ٥٥ .

(٥) انظر ص ٣٧١ . وانظر الإنصاف (م ٢٨) .

(٦) انظر ص ٤٠٢ . وانظر الإنصاف (م ٨) ، وائتلاف النصرة ٣٢ .

(٧) انظر ص ٤٥٢ . وانظر الإنصاف (م ٢٦) .

١٠ - « إنّ » وأخواتها هي الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر ، والكوفيون يرون أنّ الخبر باق على رفعه قبل دخولها [١].

١١ - الواو المصاحبة لـ « رُبَّ » ليست هي الخافضة ، وإنما الخفض بـ « رُبّ » مقدرة ، والكوفيون يرون أنّ الخفض بالواو نفسها [٢] .

١٢ - اسم الفاعل إذا لم يكن معتمِداً أو كان مصغراً لا يعمل ، والكوفيون يعملونه دون اعتماد ، ويجيزون إعماله مصغراً [٣] .

١٣ - الجار والمجرور في « أفعل به » في التعجّب هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل ، والكوفيون يقولون : إنّ الجار والمجرور في موضع نصب ، والفاعل مضمر في الفعل لا يظهر ، ولا يؤنث الفعل [٤] .

١٤ - الميم المشدّدة في « اللّهمّ » زائدة للتأكيد ، وعوض من حرف النداء ، والكوفيون - وعلى رأسهم الفرّاء - يرون أن الميم بقيّة من « أُمَّنَا » ، وكأنّ الأصل : « يا اللّه أُمّنا » ، فحذف وبقيت الميم مشدّدة [٥].

١٥ - الثلاثي لا يرخّم إلا إذا كان فيه تاء التأنيث ؛ نحو : ثبة وعدة علمين ، والكوفيون يجيزون ترخيمه إذا كان أوسطه متحركًا [٦] ؛ نحو : « يا عُنُ ، ويا حَجَ » في « يا عُنُق ، ويا حَجَر » .

---

(١) انظر ص ٤٥٢ . وانظر الإنصاف (م ٢٢) .

(٢) انظر ص ٤٧٩ . وانظر الإنصاف (م ٥٥) .

(٣) انظر ص ٥٣٢ . وانظر ائتلاف النصرة ٨٦ .

(٤) انظر ص ٥٨٤ . وانظر شرح المفصل ١٤٧/٧ ، والارتشاف ٣٤/٣ .

(٥) انظر ص ٧٣٨ . وانظر الإنصاف (م ٤٧) ، وائتلاف النصرة ٤٧ .

(٦) انظر ص ٧٤٩ . وانظر الإنصاف (م ٤٩) ، وائتلاف النصرة ٤٨ .

١٦ ـ فعل الأمر مبنيّ ، والكوفيون يقولون إنه معرب [١] .

١٧ ـ « كيف » لا يجازى بها ، والكوفيون يجيزون ذلك [٢] .

١٨ ـ همزة « أيمن » همزة وصل ، والكوفيون يرون أنّها همزة قطع وواحدها « يمين » [٣].

١٩ ـ لام القسم يجوز أن تحذف في الضرورة ، والكوفيون أجازوه في غير الضرورة [٤].

٢٠ ـ بدل المضمر من المضمر جائز ؛ نحو : « زيدٌ ضربته إياه » ، والكوفيون يمنعونه ، وما جاء منه حملوه على التوكيد [٥] .

٢١ ـ اسم « لا » المفرد النكرة مبني على الفتح ، والكوفيون يرون أنّه معرب منصوب ، ولم ينون لأنّه نصب ناقص [٦].

٢٢ ـ يقبح عمل المصدر غير الجاري ؛ نحو « الكلام » و « العطاء »؛ فلا يقال : « أعجبني عطاؤك زيدًا درهمًا ، وكلامُك عمرًا » إلاّ في الشعر ، والكوفيون يجيزونه قياسًا [٧] .

٢٣ ـ الابتداء عامل في المبتدأ ، والمبتدأ عامل في الخبر ؛ وهو أحد ثلاثة مذاهب للبصريين ، فاتفقوا على أن الابتداء عامل في المبتدأ ، واختلفوا في رافع

---

(١) انظر ص ٨٥٧ . وانظر الإنصاف (م ٧٢) ، وائتلاف النصرة ١٢٥ .

(٢) انظر ص ٨٦٨ . وانظر الإنصاف (م ٩١) ، وائتلاف النصرة ١٥٦ .

(٣) انظر ص ٥١٢ . وانظر الإنصاف ٥٩ ، وائتلاف النصرة ٥١ .

(٤) انظر ص ٥٠٣ . وانظر شرح الكافية ٣١١/٤ ، والهمع ٢٤٦/٤ .

(٥) انظر ص ٣٤٦ . و انظر الهمع ٢١٩/٥ .

(٦) انظر ص ٩٨١ . وانظر الإنصاف (م ٥٣) ، وائتلاف النصرة ٥٠ .

(٧) انظر ص ٦٣٠ . وانظر الهمع ٧٧/٥ .

الخبر على مذاهب : قيل : الابتداء وحده ، وقيل : المبتدأ وحده ، وقيل : الابتداء والمبتدأ معًا . والثاني هو اختيار ابن خروف . والكوفيون يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان [1] .

هذه نماذج لآراء ابن خروف التي وافق فيها البصريين ، ولا أدعى أني قد استوفيتها كلها ؛ وإنما هي بعض الآراء التي يبرز فيها مذهبه البصريّ جليًا ، فشرحه كلّه ينطق ببصريته حتّى لقد جرى مذهبهم على لسانه دون تكلّف ، فلم يكن ثمة حاجة لنسبتها إليهم .

- الآراء التي وافق فيها جمهور الكوفيين :

١ - الألف والواو والياء في التثنية والجمع علامات إعراب ، ومذهب البصريين أنها حروف إعراب بمنزلة التاء من « قائمة » والألف من « حبلى » [2].

٢ - المضارع رفع لعدم الجازم والناصب ، لا لوقوعه موقع الاسم كما يرى البصريون [3] وعلى رأسهم سيبويه .

٣ - « أجمع » و « جمعاء » يجوز تثنيتهما في باب التوكيد قياسًا على « أحمر » ، و « حمراء » . والبصريون يمنعون ذلك [4] .

٤ - لا تبدل النكرة من النكرة أو من المعرفة إلاّ أن تكون موصوفة أو بها إفادة ، والبصريون يجيزون إبدالها مطلقًا [5] .

---

(١) انظر ص ٣٩٦ . وانظر الإنصاف (م ٥) ، وائتلاف النصرة ٣٠ .

(٢) انظر ص ٢٦٣ . وانظر الإنصاف (م ١٣) .

(٣) انظر ص ٢٧٣ . وانظر الإنصاف (م ٧٤) ، وائتلاف النصرة ١٢٧ .

(٤) انظر ص ٣٣٨ . وانظر ائتلاف النصرة ٧٤ .

(٥) انظر ص ٣٤٦ . وانظر الهمع ٢١٨/٥ .

٥ - جملة الحال الفعليّة الماضية لفظًا ومعنى إذا كان فيها ضمير لم تحتج إلى الواو ولا إلى « قد » . والبصريون يشترطون لوقوع الماضي حالاً اقترانه بـ « قد » ظاهرة أو مضمرة ، أو بما يقرب به من الحال [١] .

٦ - المبتدأ لا يحتاج إلى خبر مع واو المعيّة ؛ نحو : كل رجل وضيعته ؛ لأن الواو قامت مقام « مع » . والبصريون يرون أن الخبر محذوف وجوبًا ، وتقديره « مقرونان » . قال ابن خروف : « ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه ، فإن قدر مقرونان فلبيان المعنى » [٢].

٧ - « من » قد تكون في الزمان ؛ نحو : « صمت من يوم الخميس إلى يوم الخميس » ، والبصريون لا يجيزون [٣] استعمالها في الزمان وتأولوا ما جاء منه على حذف مضاف .

٨ - الفعل المضارع بعد واو المعيّة ينتصب بخلاف الثاني الأول في المعنى أو اللفظ . والبصريون ينصبونه بـ « أن » مضمرة [٤] ؛ وذلك نحو : « لاتأكلِ السمك وتشربَ اللبن » .

٩ - إضافة الشيء إلى نفسه نحو : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى جائزة لاختلاف اللفظين دون دعوى حذف ولا نقل . والبصريون يمنعونه ، وماورد منه تأولوه ، وتقديرهم : مسجد الموضع الجامع ، وصلاة الساعة الأولى [٥] .

---

(١) انظر ص ٣٨٤ . وانظر الإنصاف (م ٣٢) ، وائتلاف النصرة ١٢٤ .

(٢) ص ٣٩٤ . وانظر ائتلاق النصرة ٧٦ .

(٣) انظر ص ٤٧٣ . وانظر ص ٨٦٢ . وانظر الإنصاف (م ٥٤) ، وائتلاف النصرة ١٤٢ .

(٤) انظر ص ٧٩٩ . وانظر الإنصاف (م ٧٥) ، وائتلاف النصرة ١٢٧ .

(٥) انظر ص ٦٧٧ . وانظر الإنصاف (م ٦١) ، وائتلا ف النصرة ٥٤ .

١٠ ـ حذف حرف النداء مع الأسماء المفردات المقصود قصدها جائز ؛ نحو : يارجل ، والبصريون يمنعونه وماجاء منه موقوف عندهم على السماع أوضرورة [١] .

هذا ، وفي الشرح آراء أخرى وافق فيها ابن خروف الكوفيين ، ولم أقصد استيعابها؛ بل قصدت التدليل على بعض اختياراته من المذهب الكوفي على سبيل التوضيح .

ـ الآراء التي وافق فيها بعض العلماء السابقين :

وهي الآراء التي انفرد بها بعض النحاة ، وخالفوا فيها الجماعة ، ووافقهم عليها ابن خرووف ، واشتهرت عنهم في كتب النحو المتأخرة ؛ من ذلك :

١ ـ تنوين اسم «لا» النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا :

اختلف في اسم «لا» النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالمًا على أقوال[٢] :

أحدها : وجوب بنائه على الكسر .

الثاني : وجوب بنائه على الفتح .

الثالث : جواز الأمرين .

واختلف القائلون ببنائه على الكسر ؛ فالأكثرون على أنّه لا ينون .

وذهب ابن خروف موافقًا ابن الدهان إلى أنّه ينون ؛ وذلك نحو : «لامسلماتٍ لك » ؛ لأن التنوين فيه بإزاء النون في جمع المذكر السالم [٣] .

---

(١) انظر ص ٧١٥ . وانظر شرح الكافية ٤٢٦/١ .

(٢) انظرها في الارتشاف ١٦٥/٢ ، والهمع ٢٠١/٢ .

(٣) انظر ص ٢٦٨ .

٢ ـ لا ترد « كان » وأخواتها إلى ما لم يسم فاعله :

اختلف النحويون في بناء كان وأخواتها للمفعول ؛ فمن النحويين من أجازه ومنهم من منعه .

وقد وافق ابن خروف ابن السراج ، والفارسي ، والسهيلي ، وابن طاهر على المنع ؛ قال : « ولم ترد كان وأخواتها إلى ما لم يسم فاعله للزوم حذف الاسم وإبقاء الخبر لغير دليل ، ولا يجوز حذف أحدهما من غير دليل » (١).

٣ ـ زيادة لام المستغاث :

اختلف النحويون في لام المستغاث (٢) ؛

فقيل : ليست بزائدة ، وتتعلق بالفعل المحذوف ،

وقيل : تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل .

وقيل : هي زائدة ، ونسب هذا الرأي للمبرد وابن الطراوة (٣)، وهو اختيار ابن خروف (٤) .

٤ ـ القرائن التي تعيّن المضارع للمستقبل :

ذكر النحويون قرائن لفظيةعديدة تخلص المضارع للمستقبل؛ منها: السين ، وسوف ، وحروف النصب ، وحروف الجزم ـ إلاّ « لم » و « لمّا » ـ وجميع الجوابات ، ولام الأمر ، و « لا » في النهي ، والدعاء ، ونونا التوكيد ، وظروف الزمان المتعلقة به .

---

(١) ص ٤٥٠ . وانظر الأصول ٨١/١ ، والارتشاف ١٨٤/٢ ، والهمع ٤٠/٦ .

(٢) انظر هذه الاختلافات في الارتشاف ١٤٠/٣ ، والمغني ٢٤٠/١ ، والهمع ٧٢/٣ .

(٣) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من مؤلفاتهما . وهو في شرح الجمل لابن الفخار ٧٢٣/٢، والمغني ٢٤٠/١ .

(٤) انظر ص ٧٤٤ .

وزاد الجُزُولي وابن خروف « القسم » على القرائن المتقدمة [١] .

٥ ـ المقادير من الظروف المعلومة :

عـدّ النحويــون ظــروف المكــان الدالــة على المقادير نحو : « ميل » ، و « فـرسخ » ، و « بـريد » من الظروف المبـهـمـة ؛ لأن تحديدهما على جـهـة التقريـب . على حين عدّها الجُزُولي وابـن خروف من الظروف المعلومـة المقادير ؛ لأنّ لها نهاية معروفة ، وحدودًا محصورة [٢].

٦ ـ الإخبار بظرف الزمان عن الجثّة :

المشهور عند جمهور النحويين أنّ ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين ، وتأولوا ما جاء منه على حذف مضاف ؛ نحو : الليلة الهلال . أي : طلوعه ، والثلج شهرين . أيْ : وجوده ، والرطب شهري ربيع . أيْ : نضوجه . في حين أجاز ابن خروف في غير موضع من شرحه الإخبار بظرف الزمان عن الجثة من غير تأويل ، بشرط الفائدة [٣] ، مسبوقًا في ذلك بابن الطراوة ، وتبعهما ابن مالك [٤].

٧ ـ الصفة المشبهة تكون للأزمنة الثلاثة :

اختلف النحويون في زمن الصفة المشبهة [٥] ؛ فذهب السيرافي ـ فيما نقل عنه السيوطي ـ إلى أنّـها أبدًا بمعنى الماضي . وذهب ابن السراج إلى أنّها أبدًا بمعنى

---

(١) انظر ص ٢٧٢ ، والمقدمة الجُزُولية ٣٣ ، والهمع ٢١/١ .

(٢) انظر ص ٣٧٦ ، والمقدمة الجُزُولية ٨٧ ، والهمع ١٥٠/٣ .

(٣) انظر ص ٣٩٠ ، ٤٠١ .

(٤) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٣٧ ، وشرح التسهيل ٣١٩/١ ، والهمع ٢٣/٢ .

(٥) انظر الهمع ٩٣/٥ .

الحال [1]. وأكثر النحويين لا يشترطون أن تكون بمعنى الحال . وذهب ابن خروف متابعًا لشيخه الخدب إلى أنّها تكون للأزمنة الثلاثة [2] .

٨ ـ الحال إذا كانت معرفة :

أوجب النحويون في الحال التنكير ، إلا أنّها جاءت معرفة في بعض الأساليب ؛ نحو : جاءوا الجماء الغفير وطلبته جهدك وطاقتك ، و * أرسلها العراك * فتأوّلها النحويون تأويلات شتى ؛ ففي نحو : * أرسلها العراك * ذهب سيبويه إلى أنّها اسم موضوع موضع المصدر، والتقدير : أرسلها اعتراكًا [3].

ـ وذهب الأخفش والمبرد والفارسي إلى أنّها اسم منصوب على المصدر بفعل مضمر ، والجملة هي الحال ، والتقدير : « أرسلها تعترك اعتراكًا » [4] .

ـ وذهب ابن الطراوة إلى أنها صفات لمصادر محذوفة ، والتقدير : « أرسلها الإرسال العراك » [5].

ـ وذهب ابن خروف موافقًا شيخه ابن طاهر إلى أنّها ليست معمولة لعوامل مضمرة ؛ بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين ، منتصبة على الحال بنفسها ، مشتقة من ألفاظها ومعانيها ؛ والتقدير : « أرسلها معتركة » [6].

---

(١) انظر الأصول ١/١٣٣ .

(٢) انظر ص ٥٥٩ .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٧٢ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٣٦ ، والإيضاح ٢٢١ .

(٥) انظر (ابن الطراوة النحوي ٢٥٨) .

(٦) انظر ص ٣٨٠ ، والارتشاف ٢/٣٣٨ .

٩ ـ زيادة « فِعّيل » في الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، وإعمالها ماضية :

المعروف عند جمهور النحويين أنّ صيغ المبالغة التي تعمل عمل اسم الفاعل هي : « فَعُول » ، و « فعّال » ، و « مِفْعال » ، و « فَعِل » ، و « فعيل »، وزاد ابن خروف إليها « فِعّيلا » [١] ؛ نحو : « شِرّيب » ، موافقًا لابن ولاد .

كما أجاز إعمال هذه الأمثلة في الماضي على حكم اسم الفاعل [١] ، موافقًا لشيخه ابن طاهر ، والمشهور عند جمهور النحويين أنّها لا تعمل إذا كانت بمعنى الماضي [٢] .

١٠ ـ إعراب « حبذا » ومخصوصها ، والمنصوب بعدها :

اختلف النحويون في إعراب « حبّذا » ومخصوصها [٣]:

فقيل : إنّها اسم مركب مرفوع بالابتداء ، والمخصوص هو الخبر .

وقيل : إنّها فعل ، والمخصوص هو الفاعل .

وقيل : إنّ « حب » فعل ماض جامد ، و « ذا » فاعلها ، وهما خبر ، والمخصوص المبتدأ .

وهذا الرأي الأخير هو اختيار ابن خروف [٤] ، موافقًا لابن درستويه وابن كيسان والفارسي وابن برهان ، ونسب للخليل وسيبويه .

كما اختلفوا في المنصوب بعدها [٥] .

---

(١) انظر ص ٥٥١ .

(٢) انظر البسيط ١٠٥٧/٢ ، ١٠٦٢ ، والارتشاف ١٩٤/٣ ، والهمع ٨٨/٥ .

(٣) انظر هذه الاختلافات في الارتشاف ٢٩/٣ .

(٤) انظر ص ٥٩٩ .

(٥) انظر الاختلافات في الارتشاف ٢٩/٣ ومابعدها .

فقيـل : منصوب على الحال .

وقيـل : منصوب على التمييز .

وقيـل : إنْ كان جامدًا كان تمييزًا ، وإن كان مشتقًا كان حالاً . وهو اختيار ابن خروف [1] .

١١ ـ « كم » للقليل والكثير :

ذهب أكثر النحويين إلى أن « كم » الخبرية يراد بها العدد الكثير .

وذهب ابن خـروف مـوافـقـًا لـشـيـخـه ابن طاهر إلى أنّهـا تقع علـى القليل والكثير [2].

١٢ ـ « إمّا » ليست بحرف عطف :

« إمّـا » حرف عطف عند أكـثر النحويين [3] ، وذهب ابن خروف إلـى أنّـها ليست بحرف عطف لاستعمالها مع الواو، ولايدخل حرف عطف على مثله [4] ، وهو في ذلك يوافق يونس وابن كيسان والفارسيّ [5] .

١٣ ـ « لكنْ » ـ المخففة ـ للاستدراك وليست عاطفة :

اختلف النحويون فيها على مذاهب [6] :

---

(١) انظر ص ٦٠١ .

(٢) انظر ص ٦٥ ، والارتشاف ٣٧٩/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٤٤/٣ ، والجنى الداني ٥٢٨ ، والمغني ٦٢/١ ، ورصف المباني ١٨٢.

(٤) انظر ص ٣٢٠ .

(٥) انظر الإيضاح ٢٩٧/١ ، والجنى الداني ٥٢٩ .

(٦) انظر هذه المذاهـب في الارتشـاف ٦٢٩/٢ ، والجنى الداني ٥٨٧ ، والمغني ٣٢٤/١ ، وابن كـيسـان النحوي ١٧٠ .

أحدها : أنّها عاطفة إذا تجردت من الواو ، أمـا إذا اقترنت بالواو فهي حرف ابتداء والواو هي العاطفة .

الثاني : أنّها عاطفة سواء اقترنت بالواو أم تجردت منها .

الثالث : أنّها عاطفة ولا تستعمل إلاّ بالواو ، والواو زائدة .

الرابع : أنّها للاستدراك وليست عاطفـة ، ولا بد من اقترانها بالواو . وهو اختيار ابن خروف [1] موافقًا ليونس .

١٤ ـ مخصوص « نعم » و « بئس » مبتدأ :

في مخصوص « نعم » و « بئـس » إذا تأخـر ـ نحـو : نعم الرجل زيد ـ أقوال [2] :

أحدها : أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : « هو زيد » .

الثاني : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : « زيد هو ، أو زيد الممدوح » .

الثالث : أن يكون بدلاً من « الرجل » .

الرابع : أن يكون مـبتـدأ ، والجـملة قبله خـبرًا كـحـاله إذا تقدم ، وهو مـذهب سيبويه والأخفش واختاره ابن خروف [3] .

---

(١) انظر ص ٣٢٤ .

(٢) انظر هذه الأقوال في الارتشاف ٣/٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠٥ .

(٣) انظر ص ٥٩٤ .

- الآراء التي انفرد بها :

١ ـ جواز ترخيم المستغاث إذا لم تكن فيه اللام :

المشهور بين النحويين امتناع ترخيم المستغاث مطلقًا ، وأجازه ابن خروف إذا لم تكن فيه لام المستغاث ؛ نحو قول الشاعر :

تمقاني ليقتلني لَقيطٌ أعامِ لك بنَ صعصعةَ بن سعدِ

قال : « فاستغاث بعامر من غير زيادة ، ورخّمه » [١] .

وقد ذكره عنه ابن الضائع ، وحمله على أنّه ضرورة . كما ذكره عنه أبو، حيان والسيوطي [٢] .

٢ ـ العلل التي تمنع واحدة منها الصرف :

المشهور عند جمهور النحويين أن العلل التي تمنع الصرف وحدها ، وتقوم مقام علتين اثنتان [٣] ؛ هما :

١ ـ ألف التأنيث مطلقًا ؛ نحو : حبلى ، وحمراء .

٢ ـ والجمع المتناهي ؛ نحو : مساجد ، وقناديل .

وزاد ابن خروف علة ثالثة ؛ وهي الألف والنون في « فعلان فعلى » ؛ نحو : سكران سكرى .

وغيره من النحويين لا يرون أنّها علّة كافية لضعفها ، فلا تقوم مقام علّتين ؛ بل لا بد لها مع زيادة الألف والنون العلميّة أو الوصف [٤] .

قال ابن خروف : « والثلاث الباقية التي تمنع واحدة منها الصرف ؛ ألفا التأنيث ـ مقصورة وممدودة ـ نحو : حمراء ، وحبلى ، والألف والنون في فعلان

---

(١) ص ٧٤٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل ٥٧ أ ، والارتشاف ١٥٢/٣ ، والهمع ٧٨/٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢ .

(٤) انظر شرح الكافية ١٥٨/١ .

فعلى ؛ نحو:سكران وغضبان ، والجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد . فهذه الثلاث إذا وجد منها واحدة في الاسم امتنع من الصرف البتة في المعرفة والنكرة، وقامت مفردة مقام شيئين مما تقدم ؛ لوجود معناهما فيها ، وهو اللزوم » [1] .

٣ - ﴿ النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ ﴾ [2] « النار » فيه بدل إضراب :

- ذهب الفراء والفارسي إلى أنّ « النار » في الآية بدل اشتمال [3].
- وذهب ابن الطراوة والسهيليّ إلى أنّه بدل الشيء من الشيء [4].
- وأجاز أبو حيان فيه الوجهين ، وذكر عن ابن خروف أنّه بدل إضراب [5].

قال ابن خروف : « وهو فيه أظهر من بدل الاشتمال » [6].

٤ - « ما خلا » وأخواتها :

أجاز النحويون فيها النصب والجر ، والذي يهمنا هنا هو حالة النّصب ؛ فاتفق النحويون على أنّ « ما » مصدريّة ، و « ما خلا » في موضع نصب .

قال السيرافي : على الحال . وقيل : على الظرفية .

وقال ابن خروف: على الاستثناء - ذكر ذلك عنه أبو حيان وابن هشام - [7]

قال : « و " ما " في " ما عدا " ، و " ما خلا " مصدريّة في موضع نصب على الاستثناء ؛ ويجوز أن تكون " ما " مع " خلا " زائدة وخفض ما بعدها يجعلها حرفًا مع " ما " » [8] .

---

(١) انظر ص ٨٩٧ .

(٢) البروج ٨٥/ ٥ .

(٣) انظر معاني القرآن ٢٥٣/٣ ، والإيضاح ٢٩٤/١ .

(٤) انظر الإفصاح ١٣٩ ، ونتائج الفكر ٣٠٨ .

(٥) انظر البحر المحيط ٤٥٠/٨ ، والارتشاف ٦٢٣/٢ .

(٦) ص ٣٤٣ .

(٧) انظر الارتشاف ٣١٨/٢ ، والمغني ١٤٣/١ .

(٨) ص ٩٦٢ .

٥ ـ « أول ما أقول أني أحمد اللّـه » :

للنحويين في هذه العبارة توجيهـات عديدة ؛ والذي يعنينا منها هو توجيههم لـ « ما »[(١)] ، وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون موصولة بمنزلة « الذي » .

الثاني : أن تكون مصدريّـة .

الثالث : أن تكون نكرة موصوفة .

وذكر النحويون التوجيه الأوّل والثاني ، وأضاف ابن خروف إليهما الثالث ؛ قال : « وما مـصدرية ، أو نكرة موصوفـة ، أو موصولة ، والعائـد محذوف ، وهو مفعول القول ، ويجوز إظهاره »[(٢)] . وذكر أبو حيان هذه الزيادة عن ابن خروف قال : « والصحيح منعه »[(٣)] .

٦ ـ جملة الحال الماضية معنى لا لفظًا تحتاج إلى الواو :

المعروف عند النحـويين أن جملة الحال المنفية بـ « لـم » يجوز فيها الاقـتصار على الضـمير ، وعـلى الواو ، والجمع بينهـما ؛ إلاّ أن ابن خـروف أوجب اقتـرانها بالواو ، كان فيها ضمير أو لم يكن ، قال : « فإن كانت [ماضية] معنى لا لفظًا ؛ نحـو : جاء زيد ولم يخـرج عمرو ، احتاجـت إلى الـواو ، كان فيهـا ضـمير أو لم يكن »[(٤)]. ورده عليه ابن مالك وأبـو حيان والسيوطي ؛ لأن السـماع بخلاف ماقال[(٥)] .

---

(١) انظر هذه التوجيهات في الكتاب ١٤٣/٣ ، والإيضـاح للفارسي ١٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٤/١ ، والبسيط ٨٣٣/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٥٣/٢ .

(٢) ص ٤٧١ .

(٣) الارتشاف ١٤١/٢ .

(٤) ص ٣٨٥.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٧٠/٢ ، والارتشاف ٣٦٧/٢ ، والهمع ٤٨/٤ .

ـ الآراء التي نسبت إليه وفي النص ما يخالفها:

مما هو جدير بالذكر في هذا المقام الإشارة إلى وجود بعض الآراء التي نسبت لابن خروف وهي مخالفة لما في هذا الشرح ؛ ولعلّها في مؤلفاته الأخرى ، إذ إنّ شرح الجمل لم يكن أشهر كتب ابن خروف ولا أوسعها انتشارًا ، ولا غرابة حينئذٍ أن نجد فيه ما يخالف بعضًا مما نقله النحاة عنه ؛ من ذلك :

١ ـ قال ابن هشام : « وزعم ابن خروف أن « ما » المصدريّة حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافًا ، والصواب مع ناقل الخلاف » (١) .

أمّا ابن خروف فبعد أن ذكر الأسماء النواقص والحروف الجارية مجراها ؛ قال : « و (ما) في قول سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين ـ رحمهم اللّه ـ ومن ذكر خلافًا بينهما أخطأ عليهما ... » إلى أن يقول : « فـ (ما) في هذه المواضع تحتمل تأويلين في التقدير ؛ إن شئت جعلتها اسمًا بمنزلة الذي ، وإن شئت حرفًا موصولاً بمنزلة « أن » ، وكلا القولين لسيبويه والأخفش ـ رحمهما اللّه ـ فلمّا قدراها بـ (الذي) كانت اسمًا ، ولما قدراها بلفظ المصدر كانت حرفًا » (٢) .

قال ابن بزيزة: « والذي قاله حسن لولا أنّ الخلاف بينهما قائم مشهور» (٣).

فواضح من كلام ابن خروف أنّه لا يقول بحرفيتها مطلقًا ، ولم يدّعِ أنّهم اتفقوا على حرفيتها ـ كما ذكر ابن هشام ـ بل يجعلها محتملة للاسميّة والحرفية على حسب التأويل والتقدير ، وهو مذهب سيبويه والأخفش بمقتضى استنتاج ابن خروف ، إذ إنهما لم يصرحا بذلك (٤) .

---

(١) المغني ٣٣٨/١ .

(٢) ص ٢٩٣ .

(٣) غاية الأمل ٧٤/١ .

(٤) انظر تعليق هامش (٧) ص ٢٩٣ .

٢ - نقل السيوطي عن ابن طاهر وابن خروف أن المعرّف بالإضافة « في مرتبة ماأضيف إليه مطلقًا حتى المضمر؛ لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله» [١] .

وفي شرح ابن خروف : « و سائر المضافات تابعة لما أضيفت إليه ، في الدرجة الثانية منه » [٢] .

فلم يقل بتساويهما في المرتبة ؛ بل المضاف في الدرجة الثانية بعد المضاف إليه في التعريف .

٣ - نقل عنه ابن بزيزة منع دخول لام الابتداء على الفضلة تقدمت أو تأخرت ؛ لأنّها متأخرة وإن تقدمت في اللفظ ، وخطّأه في ذلك . وذكر أن ذلك في شرح الكتاب [٣] .

وابن خروف يقول في شرح الجمل : « وتدخل على الخبر حيث كان ما لم يتصل بـ « إنّ » ، وعلى معمول الخبر إذا تقدم عليه ؛ نحو : إن زيدًا لفي الدار لقائم » [٤]، فأدخل اللام على الفضلة .

٤ - نسب إليه أبو حيان ، والمرادي ، والسيوطي ، والبغدادي القول بأنّ « على » اسم ولا تكون حرفًا [٥] .

ونصّه كما في الشرح : « ومنها ما يشترك لفظه بين الاسم والحرف ؛ نحو : عن ، وعلى ، إذا خفضتا كانتا حرفين ، وإن دخل عليهما خافض كانتا اسمين» [٦]،فلم يقصرها على الاسميّة؛بل يقول باشتراكها في الاسميّة والحرفية .

---

(١) الهمع ١٩٣/١ .

(٢) ص ٣١١ .

(٣) انظر غاية الأمل ٢٤٢/١ . ولعله في الجزء المفقود من التنقيح .

(٤) ص ٤٥٥ .

(٥) انظر الارتشاف ٤٥١/٢ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والهمع ١٨٨/٤ ، والخزانة ١٤٨/١٠ .

(٦) ص ٤٨٠ .

٥ ـ ذكر عنه ابن مالك أنّه يجيز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجارّ والمجرور ، وأنّ هذا مذهبه في كتاب سيبويه [١] .

وابن خروف يقول في شرح الجمل : « ولا فصل في قول الشيوخ والمحققين » [٢]. فصيغته هذه تدل على منع الفصل لا على جوازه . ولعله قال بالرأي الأوّل ثم رجع عنه ، وهو أمر وارد الحدوث عند النحويين .

٦ ـ نسب إليه أبو حيان القول بأنّ « أفعِل » في التعجب أمر حقيقة ، والهمز للنقل ، وبزيد مفعول ، والباء زائدة [٣] .

وابن خروف يقول : « وقولهم: افعِل به لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب ، والجار والمجرور هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل » [٤].

٧ ـ نقل عنه أبو حيان ، والمرادي ، وابن الفخّار ، وابن مالك ، والسيوطي أنّ العامل في الاسم المنصوب بعد « إلاّ » هو ما قبل « إلاّ » دون توسطها [٥] .

ونصّ ابن خروف هو : « والعامل في الاسم المنصوب ـ في الصحيح من الأقوال وهو قول سيبويه ـ الفعل الأوّل أو الابتداء يتوسطه إلاّ ؛ لأن إلاّ تصيّر الكلام بمعنى غير ، وهي من التوابع ، فعمل في الاسم المنصوب الفعل كما عمل في غير » [٦] . فواضح من كلامه أن العامل في الاسم المنصوب بعد إلاّ الفعل الأوّل أو الابتداء يتوسطه إلاّ . وفيه اختلاف عما نقلوه عنه .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤٢/٣ ، ولعلّه في الجزء المفقود من التنقيح .

(٢) ص ٥٧٤ .

(٣) انظر الارتشاف ٣٥/٣ .

(٤) ص ٥٨٤ .

(٥) انظر على التوالي : الارتشاف ٣٠٠/٢ ، والجنى الداني ٥١٦ ، و (أبا عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية ٩٦٣/٣) ، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، والهمع ٢٥٢/٣ .

(٦) ص ٩٥٨ .

٨ ـ نسب إليه ابن الضائع القول بأنّ حذف نون التثنية كثير في الشعر ؛ قال : « وليس كما زعم بأنّه كثير في الشعر ؛ بل هو من الضرائر القليلة »[(١)] .

وابن خروف في شرح الجمل بعد أن أنشد أبياتًا ذكر أنّ حذف النون فيها ضرورة[(٢)] ، ولم يقل بقلة أو كثرة ، وهو ما ذكره السيرافي في ضرورة الشعر[(٣)] ، وابن عصفور في الضرائر[(٤)] .

هذه بعض الآراء التي نسبت لابن خروف وفي النص ما يخالفها ، ولعلّها من مؤلفاته الأخرى ، فكثيرًا ما يقول العالم برأي ثم يرجع عنه في مؤلف آخر ، وما أوردته فهو على سبيل التمثيل لا الحصر .

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ل ٨٥ أ .

(٢) انظر ص ٨٥١ .

(٣) انظر ص ١٩٩ من ضرورة الشعر .

(٤) انظر ص ١٠٧ من الضرائر .

المبحث السابع

موازنة بينه وبين بعض شروح الجمل الأخرى

- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل لابن بزيزة .
- الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل لابن عصفور .

المبحث السابع

موازنة بين شرح ابن خروف وبين بعض شروح الجمل الأخرى

حظي كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي - رحمه اللّه - بشهرة واسعة بلغت عنان السماء ، ولا سيما في أوساط الأندلسيين والمغاربة ، فهو عندهم في المرتبة الثانية بعد كتاب سيبويه - إن لم يكن مساوياً له في الأهمية - فأكبوا على دراسته وشرحه حتى بلغت شروحه فيما يقال مائة وعشرين شرحاً [1] ، ولعل السبب في اهتمام المغاربة به هو كونه كتاباً تعليمياً مختصراً سهل العبارة . ولعله من ناحية أخرى الحرص على حصول النفع الذي دعا به الزجاجي لكل من اشتغل بهذا الكتاب[1] .

وحتى نتبيّن مكانة شرح ابن خروف من هذه الشروح لا بدّ من عقد موازنة بينه وبين بعضها ، وقد اخترت لذلك شرحين ؛ أحدهما : « غاية الأمل في شرح الجمل » لعبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التونسيّ ، المعروف بابن بزيزة ، المتوفى سنة (٦٦٢هـ) . وثانيهما : الشرح الكبير لعلي ابن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي ، المتوفى سنة (٦٦٩ هـ) .

وسبب اختيارهما هو اكتمالهما ، وقرب عصري مؤلفيهما من العصر الذي عاش فيه ابن خروف .

(١) انظر مرآة الجنان لليافعي ٢/٣٣٢ . وانظر شروح الجمل في قسم الدراسة من البسيط ، وغاية الأمل .

الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وغاية الأمل لابن بزيزة:

للحصول على نتائج علمية دقيقة لهذه الموازنة لا بد من الوقوف موقف الحياد من كلا الطرفين ، وعدم التحيز إلى أحدهما ، « فالمتحيز لا يميز » .

وتتضح الموازنة بين الشرحين في النقاط التالية :

- من حيث المنهج :

فقد تقيد كل منهما بأبواب الجمل وسار على ترتيب موضوعاته ، وإن كان ثمة تغيير في العناوين فهي تغييرات طفيفة لا تمس المضمون .

وقد أشرت إلى تغييرات ابن خروف[1]، أما تغييرات ابن بزيزة فتتمثل في الآتي :

- أنقص من (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه)[2] العبارة الأخيرة منه كما فعل ابن خروف .

- ألغى (باب الجمع بين إن وكان) واختصر الكلام عنه اختصاراً شديداً ، فجعله في سطرين ، قال فيهما :

« وذكر بعده باب الجمع بين إن وكان ، وهو ظاهر بمعرفة أحكامهما مفردتين ، وجوز في كان النقص والزيادة ، وقد تقدم الخلاف إذا ألغيت هل لها فاعل أم لا ؟ والباب ظاهر »[3].

- كما اختصر (باب الأفعال المهموزة) ، وجعله أيضاً في سطرين ، قال فيهما : « وبابه أيضاً السماع ، ومنه ماهمزته أصلية، ومنه ما يسهّل ، وذكر أبو،

---

(١) انظر منهجه وأسلوبه .

(٢) انظر غاية الأمل ٣٣١/١ . وانظر شرح ابن خروف ٥٥٩ .

(٣) غاية الأمل ٣٩٥/١ .

القاسم « استخذأ » في المهموز ، ومنهم من لا يهمزه . والتطويل في هذا الباب حظ اللّغويين »[1] .

- وألغى عنوان (باب ما لايجوز فيه إلاّ إثبات الياء) ، وأدمجه في (باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم) ، ولم يذكر منه سوى البيتين اللذين وردا فيه[2] .

- وألغى عنوان (باب أو)، وأدمج الكلام عنه في (باب الجواب بالفاء)[3].

- كما ألغى (باب مواضع « من ») ، و (باب معرفة أبنية أقل العدد) .

- أدمج أبواب الهجاء الثلاثة ، و (باب أحكام الهمزة في الخط) ، وجعلها تحت (باب الهجاء)[4] .

- وأدمج (باب القول) ، و (باب الحكاية بمن) في (باب الحكاية)[5].

- وأدمج (باب الحروف المهموسة) ، و (باب الحروف المجهورة) في (باب الإدغام)[6] .

- اقتصر على البابين الأولين من أبواب التذكير والتأنيث الأربعة ، وأهمل البابين الأخيرين ، وكأنّه يرى أن القضايا اللغوية ليس لها مكان في شرحه، أو أنّها واضحة لا تحتاج إلى شرح .

---

(١) غاية الأمل ٢/٦٤٤ .

(٢) السابق ٢/٤٤١ .

(٣) السابق ٢/٤٦٥ .

(٤) السابق ٢/٦٢٧ .

(٥) السابق ٢/٦٧٦ .

(٦) انظر غاية الأمل ٢/٧٤٧ .

هذه أهم التغييرات في مسميات الأبواب . أما من حيث النص فقد التزم ابن بزيزة بنص الجمل - غالباً - فكان يورد عبارات الزجاجيّ ، ثم يبدأ في شرحها متبعًا الطريقة المألوفة في شرح المتون ؛ فبدأ شرحه بقوله : « قال أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي : (أقسام الكلام ثلاثة) قلت : أقسام الكلام مضاف ... الخ » . ويأخذ في الكلام عن هذه القسمة ، وتقدير أبي القاسم لها ، ويرد الاعتراض عليها . ثم يشرع في تفسير (الكلام) ومشتقاته ، ومفرده ، واللغات فيه ، ووقوع الكلمة موقع الكلام، ثم يأتي بأمثلة يخرج بها من النحو إلى العقيدة ، فيبين كلمة اللّه ، وكلمة الإخلاص ، والكلمة التي تنعقد بها الصدُقات والنكاح ، ثم يعود مرة أخرى إلى جمع القلة والكثرة للكلم ، ومعناه الإصطلاحي .

وينتهي من تبيين (الكلم) ليبدأ في تبيين (الكلام) ، ومعانيه المختلفة ؛ فيقول : « فمنها المعنى القائم في النفس فيسمى كلامًا وقولاً ؛ قال تعالى : ﴿ **ويقولون في أنفسهم** ﴾ وقال عمر - رضي اللّه عنه - : « زوّرت في نفسي كلامًا فسبقني إليه أبوبكر ». وهو المعبر عنه بالكلام النفساني الذي أثبته الأشاعرة، وميزوه عن الإرادة والعلم ، وجعله المعتزلة عين الإرادة .

ومنها : الألفاظ المركبة أفادت أو لم تفد .

وقد يطلق على الخطوط ، والإشارات ، والرموز ، وما يفهم من قرائن الأحوال ؛ قال تعالى : ﴿ **ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلاَّ رمزًا** ﴾ . وتقول : قرأت كلام فلان ، والمقروء إنما هو الخطوط والرقوم . ومن إطلاقه على ما يفهم من قرائن الأحوال قول الشاعر ، وهو رؤبة :

لو أنني أوتيت علم الحُكْلِ   عِلْمَ سليمانَ كلامِ النملِ

فسمي دبيب النمل كلامًا ، ويروى : دبيب النمل »[1] .

ويستمر في تفسير الكلم والكلام ، وينتهي من رحلته هذه الطويلة ليبدأ بعبارة أبي القاسم التي تليها ، وهكذا يمضي في شرحه .

في حين كان ابن خروف أقل منه التزامًا بعبارات الجمل ، فلا يورد منها إلاّ ما احتاج إلى توضيح أو تبيين أو استدراك ، وينطلق في شرحه وكأنما هو مؤلف مستقل دون تطويل أو إسهاب ؛ فيبدأ بشرح النص بعد شرح البسملة والصلاة على النبيّ ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ بقوله :

« الكلام : مفيد الكلم ، والكلم جمع كلمة ، فالكلام : هو الألفاظ المفيدة بالتركيب ، وأقله لفظان ؛ نحو : زيد قائم ، وقام زيد . وهو أجناس ، تحتها أنواع ، تدل على أشخاص ومعان »[2] . ثم ينثني لتعريف الاسم ، وهكذا يمضي في شرحه .

وقد تعمدت إيراد النصين عند كليهما للموازنة التي يتضح منها ما يلي :

١ ـ اختفاء عبارة الجمل عند ابن خروف ، وظهورها عند ابن بزيزة .

٢ ـ دقة العبارة ، والتركيز على المعنى النحوي ، والتدليل بالأمثلة النحوية المؤدية للغرض عند ابن خروف .

والإسهاب والاستطراد والخروج عن الموضوع عند ابن بزيزة مما يصرف القاريء عن الغرض الأساسي ، ويشتت الذهن ، بالإضافة إلى إقحام الجانب العقائدي ، والتطرق إلى الفرق الإسلامية ، وأمور الشريعة دونما حاجة تدعو إلى ذلك .

---

(١) غاية الأمل ١/٢- ٤ .

(٢) شرح ابن خروف ٢٥٣ .

وبهـذا يمكننا القـول بأن ابـن خروف نحـويّ بمعـنى الكلمـة ، أمـا ابن بزيزة فقدمه في الفقه والحديث وعلم الكلام أشد رسوخًا منها في علم النحو .

٣ ـ توسع ابن بزيزة في شرحه توسعًا حتى كأنّـه أراد أن يجمع كل ما قيل في المسـألة ، ولـه طول نفس في الشـرح ؛ في حين ابن خروف ألـزم نفسـه ببيـان المقـدمـات ، والأهـم من كـلام أبي القـاسم ، والتنبـيه علـى أوهام شارحـيـه ، دون تطويل لا ضـرورة فيه . وحـسبنا أن نقف علـى (باب الإعراب)[١] عـند كليهما ليتـضح ذلك ؛ ففي حين استـغرق هـذا الباب لوحة واحـدة من المخطوط عند ابن خـروف ، استـغرق ضـعـفي ذلك عند ابن بـزيزة . إلاّ أن ابن بزيزة يدركـه الملل ـ أحيانًا ـ فـيتخلى عن منهجـه هذا ، ويقتضب الكلام اقتـضابًـا مخلاً كـما فعل في (باب الجمع بين إنّ وكان)[٢] ، و (باب الأفعال المهموزة)[٣] متعللاً بأن الباب ظاهـر ، أو أن التطويل في هـذا الباب من حظ اللغـويين .

٤ ـ اتفق ابن خروف وابن بزيزة فـي افتتاح الأبواب ـ غـالبًا ـ بمقدمـة يُذكر فيهـا الحد وما فيـه من اختلافات العلمـاء ، ثم استعراض آراء النحويين فـي القضايا النحوية ، وتبيين ما فيها من فساد وخلل ، وترجيح ما فيها من صواب ، وكل ذلك مدعم بالأمثلة والشواهد ، وهو عند ابن خروف باعتدال وتوسط ، وعند ابن بزيزة بتطويل وإسهاب [٤].

٥ ـ واتفقـا أيضًا في الإكثار من النقل عـن سيبويه ، والتـذرع بآرائه كسند لتوثيق الرأي أو لدحضه .

---

(١) انظر شرح ابن خروف ٢٥٩ـ ٢٦١ ، وغاية الأمل ١/١١ - ١٤ .

(٢) انظر غاية الأمل ١/٣٩٥ .

(٣) السابق ٢/٦٤٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال باب البدل ، وباب التوكيد عند كليهما .

وهنا أيضًا فارق لا بد من ذكره ؛ إذ نلمس الصلة الوثيقة بين سيبويه وابن خروف أكثر مما هي عليه بينه وبين ابن بزيزة ، فابن خروف عالم بأسرار كتاب سيبويه ومعانيه المستترة ، ولطائفه التي تدق على معظم الناس إلاّ على أمثال ابن خروف ومن عايش الكتاب وتعمق في فهم عباراته وألفاظه .

أما ابن بزيزة فمثله مثل كلّ نحوي أحبّ سيبويه ، وأخذ بآرائه وارتضاها ، لكننا لا نجد تلك المواقف الدقيقة اللطيفة التي تدل على الفهم العميق كالتي وقفها ابن خروف إزاء الكتاب[1] .

٦ ـ وكان ابن بزيزة يختم الأبواب بما يسميه « مسائل » يجمع فيها القضايا التي تحتاج إلى تركيز واهتمام ، أو القضايا المختلف فيها .

في حين يدمجها ابن خروف ضمن الشرح ، ولا يحصرها في موضع مستقل[2] . ولا فرق بين الطريقتين إلاّ مزيّة التنظيم ، وحصر الاهتمام والتركيز عند ابن بزيزة ، وهي طريقة نافعة للمتعلمين .

٧ ـ ومما هو ملاحظ على منهج ابن بزيزة ولعه بالتقسيم والتفريع ؛ فنجده يقسم الإعراب إلى لغويّ وصناعيّ[3]، ويجعل علامات الإعراب أربع علامات ، تجري في ثمانية أحكام[4]، ويقسم علامات الإعراب الأربع إلى قسمين؛ مشترك ، ومختص[5] ، وهكذا . وهي مزيّة حسنة تضاف إليه .

---

(١) انظر موقفه من سيبويه .

(٢) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ١/١٢٨ ، وشرح ابن خروف ٣٤٤ .

(٣) انظر غاية الأمل ١/١١ .

(٤) السابق ١/١٤ .

(٥) السابق ١/٢٤ .

٨ - ويتخذ ابن بزيزة طريقة السؤال والجواب[١] ، وهي طريقة تجذب انتباه القاريء ، وتدفع عنه الملل والسآمة ، وهي نافعة أيضًا للمتعلمين إذا لم تصل إلى حد المبالغة .

ومن حيث الأسلوب :

فإنّ أوّل ما يطالعنا في شرح ابن بزيزة أسلوبه الفقهيّ الذي يستخدمه علماء الكلام والمنطق ، والأصوليون ؛ فهو يتناول القضايا النحوية من وجهة نظر أصولية فقهية . كما يستشهد على القضايا النحوية بآراء الفلاسفة - كأبي نصر الفارابي - وعلماء الكلام ، والفقهاء ، والمتصوفين[٢] - كالغزالي وغيره - ويتبع طريقتهم في الاستدلال على تلك القضايا[٣] .

ويذكر اختلاف الأصوليين في الحدود ، ويورد آراء الفرق الإسلامية - كالأشعرية والمعتزلة - وأئمة المذاهب الفقهية - كالإمام مالك - والمفسرين - كابن عطية[٤] - فيدلل بكلام علماء الشريعة على قضايا اللّغة والنحو ، والأولى في هذا المقام أن يدلل بكلام النحويين واللغويين . وحسبنا أن نورد هذا النص دليلاً على ماسبق .

يقول ابن بزيزة : « واختلف المتكلمون في واضع الأسماء على مذاهب ؛ فقالوا : هو الله سبحانه وتعال - هو مذهب الأشعرية وابن فورك [٥]- بدليل قوله

---

(١) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ٤٧/١ - ٤٨ .

(٢) انظر السابق ٥/١ ، ٨ .

(٣) انظر السابق ٤/١ .

(٤) انظر على سبيل المثال غاية الأمل ٧/١ .

(٥) الأشعري هو علي بن إسماعيل ، أبو الحسن الأشعري ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، ومن أئمة علم الكلام . توفي سنة ٣٢٤هـ . انظر وفيات الأعيان ٢٨٤/٣ ، وابن فورك هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري ، من فقهاء الشافعية ، ومن علماء الأصول والكلام . توفي سنة ٤٠٦ هـ . انظر طبقات الشافعية ١٢٧/٤ .

سبحانه :﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ ، وليس المقصود من الألسنة الألسنة اللحمانية لتساويها ، بل اللغات .

وقيل : هي اصطلاحية - وهو مذهب أبي هاشم الجُبّائي[1] وأتباعه .

وقيل : ابتداؤها من اللّه سبحانه ، وتمامها من الناس ، وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني[2]- من علماء الأشعرية .

والرابع : الوقف . وقيل : إنّها تدل على مسميات بالذات - وهو قول عبّاد بن سليمان الضّمري[3] - وهو متفق على فساده »[4] . ثم يستدرك قائلاً : « وليست هذه المسألة مما يتعلق استيفاء الكلام في أدلتها بغرضنا في هذا الفن»[4] .

وعلى النقيض منه ابن خروف ؛ فهو لا يكاد يذكر شيئًا مما أغرق فيه ابن بزيزة ، حتى عندما ذكر مذهب المازني وأكثر الأشعرية في لفظ الجلالة قال معقبًا : « وليس ذلك من شأنهم »[5] .

ويقول ابن بزيزة أيضًا : « وأقسام الأسماء بالنسبة إلى دلالتها على المعاني من الاشتراك، والتواطؤ ، والتشكيك، والترادف، والتباين، مقرر في فن المنطق»[6].

---

(١) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجُبّائي ، من زعماء المعتزلة ، له فرقة سميت البهشمية توفي سنة ٣٢١ هـ . انظر وفيات الأعيان ١٨٣/٣ .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مهران الإسفراييني ، من علماء الفقه والأصول ، وكان ثقة في الحديث . توفي سنة ٤١٨ هـ . انظر وفيات الأعيان ٢٨/١ .

(٣) عبّاد بن سليمان الضمري من أئمة المعتزلة ، من الطبقة السابعة . انظر طبقات الشافعية ٢٩٩/٢ .

(٤) غاية الأمل ٦/١ ، ٧ .

(٥) شرح ابن خروف ٢٤٥ .

(٦) غاية الأمل ٧/١ .

ثم يمضي في شرحه مبينًا وجهة نظر الأصوليين في الاسم ، وما عليه جمهور الأشعرية ، ورد الإمام مالك في هذه المسألة ، وقول ابن عطية المفسر ، وقول الغزالي من أئمة الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء والمتصوفين ، ثم يأتي بأدلة من الحديث على أن الاسم غير المسمى . كل ذلك يشعرنا بأننا أمام كتاب فقهي فلسفي يتناول المنطق وعلم الكلام ، وعلم الأصول ، ولسنا أمام كتاب في النحو ، وكأنما أراد ابن بزيزة أن يرتقي بشرحه عن الشروح الأخرى ، ويتفوق على بقية شراح الجمل بما أتقنه من علوم الشريعة وأصول الفقه وعلم الكلام والمنطق ، فنراه يرد على ابن خروف قوله بأن الأمر إذا كان من الأعلى فهو أمر ، وإذا كان من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء وتضرع ، وإذا كان من المتساوي فهو التماس وطلب[1] . قال ابن بزيزة : « وهذا التقسيم ليس جاريًا على مذهب الأشعرية ؛ لأنهم لا يشترطون في الأمر العلو ولا الاستعلاء ، ومذاهب الأصوليين فيه ثلاثة : فمنهم من اشترط العلو - وهو مذهب المعتزلة - ومنهم من اشترط الاستعلاء ، ومنهم من لم يشترط واحدًا منها ، ودلائل هذه المذاهب مستفادة من اللسان . ولاعيب على ابن خروف في هذا ؛ إذ لم يكن له قدم في علم الأصول »[2] .

ولا وجه لاعتراض ابن بزيزة ؛ لأن ابن خروف نظر إلى المسألة من وجهة نظر النحويين ، لا من وجهة نظر الأصوليين[3] .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ٨٥٨ وفيه: « ومعنى الأمر الوجوب إذا كان للأدنى، فإن كان للأعلى فهو الدعاء والرغبة والطلب » .

(٢) غاية الأمل الأمل ٤٩٩/٢ ، ٥٠٠ .

(٣) انظر تقسيم النحويين في أصول ابن السراج ١٧٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٧ ، وشرح الكافية ١٢٣/٤ .

أما من حيث الشواهد :

فعلى الرغم من كثرة شواهد ابن خروف إلا أنّ ابن بزيزة فاقه في ذلك ، فقد بلغت شواهد الحديث عند ابن خروف في هذا الجزء ثلاثين حديثًا ، في حين بلغت في الجزء نفسه عند ابن بزيزة ستة وعشرين ومائة حديث .

أمّا الأبيات الشعرية فقد اتفقا في جمع أبيات الجمل في نهاية القضية النحوية ، وشرحها ، إلاّ أنّ عناية ابن خروف بالأبيات وخدمتها أكثر من عناية ابن بزيزة ، ففي حين يقتضب ابن بزيزة في شرح الأبيات وما يتعلق بها ، نرى ابن خروف يطيل في شرح الشاهد ، فلا يتركه حتى يستوفيه من جميع نواحيه[1] ، فشرحه أشبه ما يكون بكتابين ضما في كتاب واحد ؛ أحدهما : شرح للمتن ، والآخر : شرح للأبيات ، ومعالجته للأبيات تشبه إلى حد كبير صنع السيوطي في شرح أبيات المغني ، والبغدادي في الخزانة .

وإجمالاً لما سبق أقول : إن الموازنة بين الشرحين قد تمخضت عن الآتي :

١ - إن شرح ابن بزيزة تغلب عليه النزعة الفقهية الأصولية التي تنبيء عن ثقافة الشارح الدينية ، وتبحره في علم الأصول والفقه والحديث والتفسير ؛ فلم يكن شرحه نحواً خالصًا، بل كان نحوًا مقدمًا في قالب من قوالب علوم الشريعة ، مغلفًا بالفلسفة وعلم الكلام والمنطق .

ولا حاجة للخلط بين العلمين إذ إن لكل علم أصوله وقواعده التي يسير بمقتضاها ، بل قد يبلغ الأمر بابن بزيزة إلى أن يقدم آراء الأصوليين والفلاسفة على آراء النحويين في القضايا النحوية ـ كما رأينا سابقاً .

---

(١) انظر على سبيل المثال الشاهد الأول من الجمل عند ابن خروف ص ٣١٤ ، وعند ابن بزيزة ٩٨/١ .

٢ ـ التـزم ابن بزيزة بنص الجمل متبعًا الطريقـة المألوفة في شـرح المتـون – وهذه منقبـة حسنة ، تقرب بين المتن والشـرح ، إلاّ أن إطالته في الشرح ، وخـروجه عن المسائل النحـوية قد باعدت بينهـما ـ والعذر لابن خروف في عـدم التزام هذه الطريقة ؛ أنـه ما قصـد بشرحه تفـسير كلمـات الزجاجي كلمـة كلمة ، وإنما أراد الاقتصار على ما وهم فيه أبو القاسم وشراح الجمل .

٣ ـ تميـز شرح ابن بزيـزة بحسن التـقـسيم ، وكـثـرة الشواهد لا سيـما شـواهد الحـديث الشـريف ، وكـثـرة الشـواهد تقـرب المعنى إذا لم تصل إلى درجـة المبالغـة .

الموازنة بين شرح الجمل لابن خروف وشرح الجمل لابن عصفور :

* سار ابن عصفور على غرار منهج ابن خروف وابن بزيزة من حيث الالتزام بترتيب أبواب الجمل مع بعض التغييرات اليسيرة ؛ وهي :

١ ـ زاد (باب عطف البيان)(١) بعد باب البدل ، وهو ليس في الجمل . كما زاد (فصلاً في شواذ النسب)(٢) .

٢ ـ أورد في (باب مـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف) طـائفـة من المسـائل تـتـعلق بالتسمية التي تمنع الصرف وأحكامه(٣) ، وقد أدخل الزجاجي بعـضها ضمن الباب .

٣ ـ جـمع أبواب جـمع التكسيـر الثمـانيـة تحت عنوان واحـد هو (باب الجـمع المكسر) (٤).

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٤ .

(٢) السابق ٢/٣٢٢ .

(٣) السابق ٢/٢٢٩ .

(٤) السابق ٢/٥١٣ .

٤ - أهمل (بـاب أبنية المصـادر) ، و (باب اشتقاق اسم المكان والمصدر) ، و (باب أبنية الأسـماء) ، و (باب أبنية الأفعال) ، و (بـاب التصريف) ، و (باب منه آخر) ، و (باب الإدغـام) ، و (بـاب الحـروف المهموسة) ، و (باب الحـروف المجهـورة) ، و (باب من شـواذ الإدغام) . فتجـاهل هذه الأبواب العشرة ولم يشرحها .

* التـزم ابن عصـفور بعبـارات الجمل في الأبواب الثـلاثة الأوائل فقط ، ثم تخلص منها في بقية الأبواب ، وانطلق في شرحه وكأنما هو مؤلف مستـقل .

* والملاحظ على شرح ابن عـصفور حسن التقـسيم والعرض ، وقد اشـتهر بذلك في سـائر مصنفـاته ، فقـد قسم أبواب الكتـاب إلى فصـول ، تناول في كل فـصل منها مـسـألة من مسـائل البـاب ، ولم يضع لهذه الـفصـول عناوين ، ولكن حدودها تظهر للمتمعن في شرحه[1].

* وابن عصفـور يشبه ابن خروف في عنايته بالحدود والتـعريفات[2]، فكان يفتتح بها الأبوب ، وفي بعض الأحيان لا يكتفي بتعريف واحد بل نراه يأتي بعدة تعريفات .

* أما من حيث الشواهد الشعرية فهي ثرة وفـيرة عند ابن عصفور ، أكثر مما هي عند ابن خـروف ؛ فـفي حين تبلغ في هذا الجـزء عند ابن خـروف أحـد عشـر وثلاثمائة شاهدٍ ، تبلغ أكـثر من الضعف عند ابن عصفور فـي الجزء نفسه . إلاّ أن ابن عصـفور لم يهـتم بإيراد شواهد الجـمل كلها ، بل أورد بعـضها وأتـى بشواهد

---

(١) انظر على سبيل المثال أبواب التوابع حيث يظهر التقسيم فيها جليّاً .

(٢) انظر على سبيل المثال تعريف الاسم ، والفعل ، والحرف ، والإعـراب وهي عند ابن خـروف على التوالي : ٢٥٣، ٢٥٤ ، وعند ابن عصفور : ٩٢/١ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢ .

كثيرة من عنـده غير التي وردت في الجمل ، ولم يكن له عناية بشرحهـا وما يتعلق بها ـ كـما فعل ابن خـروف ـ بل لا يكاد يذكر عنها شيـئًا سوى الغـرض النحوي الذي ساقها من أجلــه .

أما شواهد القـرآن الكريم والحديث والأثر ، فهي قليلة عند ابن عـصفور أقل مما هي عليه عند ابن خروف .

* * *

وبعد هذا العرض يمكننا تقرير ما يلي :

ـ إن شرح ابن بزيزة تسيطر عليه النزعـة الدينية الفقهية ، ويستعين بثقافته في علم الأصول والتفسـير والحديث ، وعلم الكلام والمنطق والفلسفة لتثبيت القواعد النحوية ، ولإقامة الحجج والبراهين .

ـ بينما شرح ابن عصفور يتميز بحسن التقسيم ، وعرض الأفكار ، وإعطاء القضيـة النحوية حقها من الشـرح والتفصيل ، والإلمام بجميـع جوانب الموضوع ، مع تدعيم القواعد بعدد كبير من الشواهد الشعرية .

ـ أما شـرح ابن خروف فـيتـسم بوفرة الآراء الـنحوية ، لا سـيمـا آراء شراح الجـمل ـ كـابن بابشاذ وابـن السيـد ـ بالإضـافـة إلى آراء أئمـة النحو من كـوفـيين وبصريين ، كما يتسم بعناية فائقة بالأبيات وما يتعلق بها .

المبحث الثامن (أثره في الخالفين)

- ابن بزيزة .
- الخفاف .
- ابن الضائع .
- ابن الفخار .
- ابن لب .
- ابن مالك .
- أبي حيان .
- وابن هشام .
- والسيوطي .

المبحث الثامن

أثره في الخالفين

لـمّـا كان لآراء ابن خروف أهـميّـة بالغـة عند النحاة المتـأخرين ؛ فـقد كـثر النقل عنه ، ولا سيـما من قبل شراح الجمل ، فـقد كان شرحه عـلى الجمل موضع عنايتهم واهتمامهم، إذ إنّ ابن خروف يُعدّ حلقة الوصل بينهم وبين كتاب سيبويه، فشـرحه عليـه من خيرة شـروح الكتاب ، كمـا أنّ آراءه المتميزة ومكانته العـلميّـة جعلت كثيرًا من المتأخرين يقبلون على آرائه يرصـعون بها مؤلفاتهم ؛ إمّا موافقة ، أو معارضة، أو استئناسًا ، وقلّـما يخلو كتاب نحويّ من كتب المتأخرين من آرائه ، غيـر أنّـهم نادرًا ما يشيرون إلـى أيّ من كتب ابن خروف التي نقلوا عنهـا ، لكنّـها لا تخرج عن أحد كـتابين ؛ إمّـا شرح الكتاب ، أو شـرح الجمل . وبما أنّ آراءه في الكتابين متـوافقة ـ في الغالب ـ لذا يمكـننا بكل اطمئنان معرفـة أثر شرح الجمل من خلال آرائه المبثوثة في كتب المتـأخرين دون النظر إلى مصدر تلك الآراء طالما أنّـها لا تتعارض مـع ما جاء في النّص ؛ فالذي يهم هو الرأي المطابق لما فـي شرح الجمل لا مسمّـى الكتاب الذي نقل عنه ذلك الرأي .

أمّـا آراؤه المذكورة في شروح الجمل فأغلب الظنّ أنها منقولة من شرحه على الجمل ، ولا ينصرف الذهن إلى سواه .

وممن نقل عنه من شـراح الجمل : الخـفاف (حـوالي سنة ٦٥٠هـ)، وابـن بزيزة (٦٦٠ هـ) ، وابن الضـائـع (٦٨٠هـ) ، وابن الفـخـار (٧٢٣هـ) ، وابن لبّ الغرناطيّ (٧٨٠ هـ) ، وغيرهم .

ونقل عنه على قلة : ابن عصفور (٦٦٩ هـ)، وابن أبي الربيع (٦٨٨هـ).

ومن غيـر شـراح الجـمل : ابـن يعيش (٦٤٣ هـ)، وابن مـالك (٦٧٢هـ)، والرضي (٦٨٦ هـ) ، وأبو حيـان (٧٤٥هـ)، والمرادي (٧٤٩هـ)، وابن هشام

(٧٦١ هـ) ، والزركشي (٧٩٤ هـ) ، والسيوطي (٩١١ هـ) ، والبغدادي (١٠٩٣هـ) وغيرهم .

فابن بزيزة : ممن أكثر النقل عن ابن خروف ، فقد نقل عنه بالكثرة التي نقل بها عن أئمة النحويين من أمثال الخليل ، والأخفش ، وابن السرّاج ، وابن جنيّ ، والزمخشريّ .

ويتمثل النقل عنه في اعتراضاته عليه وتخطئته - وهو الغالب - وفي تأييده والدفاع عنه - أحيانًا - وفي النقل عنه دون إشارة أو عزو - أحيانًا أخرى - .

- فاعترض عليه قوله بأن الفعل في اسم الفاعل لا يكون إلاّ ماضيًا[١]. قال ابن بزيزة : « وهو تحكم لأن المقصود صورة العملية مطلقًا »[٢] . وابن خروف مسبوق في هذا الرأي بابن السيد[٣] فهو الأولى بالاعتراض عليه .

- واعترض عليه قوله بأنّه لا يسمّى اسم فاعل في الاصطلاح إلاّ ما كان من الفعل المتعدي ، وما كان من غير المتعدي فيسمى صفة للفاعل اصطلاحًا ، واسم الفاعل لغة[٤] . قال : « وأوّل من لم يسلم له هذا الاصطلاح سيبويه ، والفارسي ، والزجاجي ، والزمخشري ، وغيرهم من الأكابر ، فكلهم يدخل غير المتعدي في الباب ، ويمثل به ويستعمله استعمال المتعدي »[٥].

- واعترض عليه منعه دخول اللام المزحلقة على الماضي الواقع خبرًا لـ « إنّ »[٦] .

---

(١) انظر شرح ابن خروف ٥٤٠.

(٢) غاية الأمل ٣٠٠/١ .

(٣) انظر اصلاح الخلل ٢٠٤ .

(٤) انظر شرح ابن خروف ٥٣١ .

(٥) غاية الأمل ٢٩٨/١ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٤٥٦ .

قال : « فمنعه ابن خروف ، وهو غير ممتنع »[1] .

- واعترض عليه منعه فتح (إن)بعد القسم لعدم السماع والقياس[2]. قال : « وقوله خطأ ؛ أمّا سماعًا فلأنه ثابت من حكاية المتقدمين الثقات . وأمّا قياسًا فجرى على أصل ضابط الباب الذي أصّله ابن السرّاج »[3] .

- واعترض عليه قوله بأنّ « الأصل في الخفض للحروف مظهرة ، ومقدرة في الإضافة »[4]. قال :« وهذا غير صحيح لايسلمه له سيبويه ولا الفارسي ... » . وقال : « والدليل على فساد ما زعمه ابن خروف من وجهين ؛ الأول : إنّه لو كان باب الإضافة على إضمار حرف الجر للزم أن يكون قليلاً ، لكنه كثر فليس على إضمار الحرف ، الثاني : إنّه لو كان كذلك لعدّ الحرف فاصلاً ، وذلك غير جائز .. »[5] .

- وخطّأه وخطأ غيره في اعتراضهم على أبي القاسم في إطلاقه أنّ ما لا يتعدى لا يرد إلى ما لم يسم فاعله[6] ، ووصف اعتراضهم عليه بالتعسف[7].

- وخطّأه لإجازته الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول مع المصدر ، ولدفاعه عن قراءة ابن عامر[8] .

---

(١) غاية الأمل ١/٢٤٢ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٤٧٠ .

(٣) غاية الأمل ١/٢٥٥ .

(٤) شرح ابن خروف ٤٧٣.

(٥) غاية الأمل ١/٢٥٩ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٥٢٢ .

(٧) انظر غاية الأمل ١/٢٩٢ .

(٨) انظر شرح ابن خروف ٨٥٢ .

قال : « وقول ابن خروف في ذلك خطأ بنص الجماعة »[1] .

ـ وخطّأه في تعليله امتناع تثنية واحد العددي بأنّـه لا ثاني له من لفظه ، ولو كان له ثان لم يُقل لأحدهما واحد ، ولم يستحق هذا الاسم[2] .

قال : « وهذا الذي قاله ابن خـروف خطأ محض ؛ أمّـا قوله : لا ثاني له من لفظه ، فغير مـعقول ؛ لأنّـك تقول : واحد وواحد ، فلولا استغناؤهم باثنين لساغ أن يقولوا : واحدين ، وواحدتين في المؤنث ... »[3].

وهذه المواقف التي خطّـأه فيها كثيرة ، يطول بذكرها المقام . وبالمقابل فهناك مواقف أخرى وافقه عليها ، ودافع عنه وأيده فيها :

ـ فوافقه في أن ألف الاستفهام ليست عوضًا من الخافض في القسم [4].

ـ ووافقه في أن ترجمة أبي القـاسم في (باب الفاعلَـيْـن والمفعولَـيْـن اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر) لا تعمّ [5].

ـ ووافقه في أنّ باب التـاريخ ليس فيه تغليب مؤنث على مذكـر ـ كما زعم ابن بابشاذ ـ وإنما أرخت العرب بالليالي لا بالأيام ؛ لأنّ الشـهر العربي قمريّ ، فلو أرخوا بالمذكر الذي هو اليوم ، لسقطت ليلة من الشهر[6] .

---

(١) غاية الأمل ٢/٤٩٦ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٦٣١ .

(٣) غاية الأمل ٢/٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٤) انظر شرح ابن خروف ٥٠٩، وغاية الأمل ١/٢٨٤ .

(٥) انظر شرح ابن خروف ٦٠٣ ، وغاية الأمل ١/٣٤٣ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٦٨١ ، وغاية الأمل ٢/٤٠٩ .

- ووافقه في عدم اختصاص « راكب » براكب البعير[1].

ومن المواقف التي تأثر فيها ابن بزيزة بابن خروف نقله عنه دون عزوٍ إليه أو إشارة . وقد تبينت بعضها ، ولعل هناك الكثير مما لم أتبينه .

- فقد نقل عنه قوله في باب العدد : « وجعلها ابن بابشاذ مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يعرف أن العرب هي التي اختلفت في ذلك » [2].

- ونقل عنه تعريف الإقحام، وهو وضع الشيء في موضع لا يستحقه[3].

وأثر ابن خروف على ابن بزيزة ظاهر في شرحه ، إذ يتضح فيه أنّه كان يضع شرح ابن خروف نصب عينيه ، ويتعهده بالنقد والاعتراض تارة ، وبالمؤازرة والتأييد تارة أخرى ، فلا يعدم من التأثر به صراحة أو ضمناً ، تماماً كما هو حال ابن خروف من ابن بابشاذ .

(١) انظر شرح ابن خروف ٦٨٦ ، وغاية الأمل ٢/٤١٧ .

(٢) شرح ابن خروف ٦٣٧ . وانظر العبارة نفسها مع اختلاف يسير في غاية الأمل ٢/٣٧٦ .

(٣) انظر شرح ابن خروف ٧٦٦ ، وغاية الأمل ٢/٤٥٤ .

أمّا الخفاف، محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الإشبيلي ، صاحب شرح الجمل المسمى بالمنتخب الأكمل ، فقد اعتمد اعتماداً كبيراً على شرح ابن خروف ، فكان كثير التعقيب عليه والانتصار لابن بابشاذ ، كما كان كثير النقل عنه .

ـ فتعقبه عندما خطّأ ابن بابشاذ لخلطه بين الآباء والأحياء ، والقبائل والأمهات[1]. قال : « إذا جاز على الإتساع فلا ينبغي أن يخطّأ ، ولكن ولع المتأخر بالرد على المتقدم ، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك ما أمكن تصحيح كلامه، والفضل للمتقدم »[2] . ويقول في موضع آخر منتصراً لابن بابشاذ ضد ابن خروف : « والذي أقوله : إن إنحاء المتأخر على المتقدم هو الخطأ بعينه ... »[3] .

ويقول أيضاً : « فالعجب من إنحاء ابن خروف عليه ، وليس في كلامه نص ولا تلويح لما ذكر عنه وردّه »[4] .

ويقول : « إن في حديث ابن خروف مع ابن بابشاذ لعجباً من جهة أنّه ولع بردّ أقواله ، ولا يبدي لذلك وجهاً »[5] .

ويقول بعد أن يثني على ابن بابشاذ : « ومن أكمل ضلال المرء عدم الإقرار بالفضل لأهله ، وابن خروف كثيراً ما ينحى عليه ، والعكس ألزم »[6] .

---

(1) انظر شرح ابن خروف ٩٣٣ .
(2) المنتخب ٥٨/١ .
(3) السابق ٦٣٦/٢ .
(4) السابق ٦٨٩/٢ .
(5) السابق ٧٩٥/٣ .
(6) السابق ٩٠٨/٣ .

ولم يكن الخفاف دائم العداء لابن خروف ، بل كان يلقبه أحيانًا بالأستاذ ، والمرحوم[1].

و كان يأخذ عنه ؛ ويشير أحيانًا ، وأحيانًا كثيرة لا يشير ؛ فقد نقل عنه العلل المانعة من الصرف[1] ، ونقل عنه في المعدول إلى فعالِ في المصدر أن القصد بذلك المبالغة[3] ، ونقل عنه بعض تعليقاته على الأبيات[4].

كما نقل عنه أبوابًا بأكملها دون عزو أو إشارة ؛ ففي باب ما ينصرف وما لاينصرف نقل نقلاً حرفيًا ما يقرب من سبع صفحات[5] . واستمر نقله عنه في موضع آخر من نفس الباب إلى نهايته[6] .

ونقل عنه في (باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان) ما يقارب عشر صفحات[7] .

ونقل عنه في (باب المعدول على فعالِ) ما يقارب خمس صفحات[8].

ونقل عنه في (باب الاستثناء المقدم) ما يقارب أربع صفحات[9] .

هذا ما استطعت أن أقف عليه من نقول الخفاف عن ابن خروف، ولعل هناك نقولاً أخرى لم أقف عليها .

---

(١) انظر على سبيل المثال المنتخب ١/٥ ، ١١ ، ٥٧ ، ١٨٠، ٢/٥٠٩ ، ٣٠٧، ٣٥٤ ، ٦٣٦، ٣/٩٠٨ .

(٢) انظر المنتخب ١/٥ ، وانظر شرح ابن خروف ٨٩٣ .

(٣) انظر المنتخب ١/٨٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٩٤٧ .

(٤) انظر على سبيل المثال المنتخب ١/١٨٠ ، ٢/٢٥٨ ، ٥٠٩ .

(٥) انظر شرح ابن خروف ٨٩٣ - ٩٠١ ، ويقابلها في المنتخب ١/٦ - ١٢ .

(٦) انظر شرح ابن خروف ٩٣٠ - ٩٣٢ ، ويقابلها في المنتخب ١/٥٤ - ٥٥ .

(٧) انظر شرح ابن خروف ٩٤٢ - ٩٤٥ ، ويقابلها في المنتخب ١/٥٧ - ٦٦ .

(٨) انظر شرح ابن خروف ٩٥١ - ٩٥٦ ، ويقابلها في المنتخب ١/٨٢ - ٨٥ .

(٩) انظر شرح ابن خروف ٩٦٧ - ٩٧١ ، ويقابلها في المنتخب ١/١٢٠ - ١٢٣ .

ولم يقتصر الأمر على نقله صفحات وأبواب بأكملها ؛ بل كان ينقل عنه التصحيفات كما هي ، ويبني عليها الكلام ؛ ففي شرح ابن خروف جاءت كلمة « صفارِ » - بالصاد - مصحفة [1]، وجاءت في تنقيح الألباب بالسين على الصواب[2] ، و « سفارِ » : اسم ماء لبني مازن بين البصرة والمدينة ، وذكر ياقوت أنه معدول عن مسافر[3] ، فنقلها الخفاف بالصاد مصحفة كما جاءت في شرح ابن خروف ، وكان من الممكن عزو الخطأ إلى الناسخ لولا أنّه بيّن أصلها قائلاً : « ثم ينبغي أن ينبّه على ما عدلت عنه ، وهي صفة مشتقة من « صَفِرَ يصفَر » إذا خلا ؛ يقال : صفِرت يده من الدراهم ، إذا خلت ، فيكون المسمٍّي أراد أن يسمٍّي ذلك الماء صِفراً فعدل عنه إلى صفارِ كما عدل عن عامر إلى عُمر ونحوه » [4] .

وبلغ الأمر بالخفاف إلى أن يتبنى آراء ابن خروف ، وينقلها وكأنما هو صاحب الرأي ، وقد ترتب على هذا النقل أن خلط محقق المنتخب بين كلام الخفاف وكلام ابن خروف ، وبنى على هذا الخلط قسم الدراسة ، ولم يتنبه إلى ذلك ؛ فنراه يقول : « وينتقل الخفاف من مرحلة التعجب والاستغراب إلى مرحلة الحديث عن هذيان ابن خروف حيث يقول في المعدول إلى فعالِ عن المصدر بعد سرده لأقوال ابن بابشاذ في ذلك ورد ابن خروف عليه قال منتصراً لابن بابشاذ : وهذا كله هذيان »[5] .

---

(١) انظر ص ٩٤٨ .

(٢) انظر تنقيح الألباب ل ٨٥ .

(٣) انظر معجم البلدان ٢٢٣/٣ . وانظر الكتاب ٢٧٩/٣ ، وما بنته العرب على فعالِ ٣٥ ، واللسان « سفر » ٣٧١/٤ .

(٤) المنتخب ٧٩/١ وقد وردت بالصاد أيضًا مرتين في صفحة ٨١ منه .

(٥) المنتخب / قسم الدراسة ٣٣/١ تحقيق : أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الدين .

والصواب أن عبارة : « وهذا كله هذيان » هي عبارة ابن خروف يوجهها لابن بابشاذ[1] ، وليست للخفاف كما زعم محقق المنتخب ، وكذا الكلام الذي قبل هذه العبارة ، والباب كله منقول من شرح الجمل لابن خروف - كما بينت سابقًا - ولو اطلع محقق المنتخب على شرح ابن خروف لأعفاه ذلك من الوقوع في مثل هذا الخطأ ، إلاّ أن تكون رداءة المخطوط قد حالت دون ذلك .

أما ابن الضائع، وهو أبو الحسن ، علي بن يوسف الكَتَاميّ الإشبيلي ، المتوفى سنة (٦٨٠ هـ) ؛ فقد ذكر ابن خروف في نحو اثنتي عشر ومائة موضع من شرحه على الجمل ، وهو كثير بالنسبة إلى بقية النحويين ماعدا سيبويه والسيرافي والزجاجي .

وقد تراوح نقله عنه ما بين اعتراض ، أو تأييد ، أو نقل دون تعليق .

- فاعترض عليه منعه نحو : « مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ » ، ولا يرى ابن الضائع امتناعها ؛ بل يحكم عليه بالضعف كابن بابشاذ[2] .

- وأيده في حمله قولهم : ما زاد إلاّ ما نقص على الاستثناء ، وقال: « وهو عندي الصحيح »[3].

- ونقل عنه آراء كثيرة دون تعليق في مواضع شتى ؛ منها قوله : « على أنّ ابن خروف قد أجاز ترخيم المستغاث به إذا لم تزد فيه زيادة »[4] . ولم يعلق عليه برفض أو قبول .

---

(١) انظر شرح ابن خروف ٩٥٤ .

(٢) انظر شرح ابن خروف ٥٦٢ ، وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٧٢/١ ، ولابن الضائع ل ٢٩ أ.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢٢٣ ب . وانظر شرح ابن خروف ٩٧٤.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٥٧ أ . وانظر شرح ابن خروف ٧٤٥ .

أمّا ابن الفخار ؛ أبو عبدالله محمد بن علي ، المتوفي سنة (٧٥٤هـ) فقد ضمّن شرحه طائفة لابأس بها من آراء ابن خروف، معارضًا له ـ في الغالب ـ ، وعارضًا لرأيه دون تعليق ـ نادرًا ـ وتكاد تنعدم موافقته له في الرأي .

ـ فخالفه في نسبة اسمية « ما » وحرفيتها لسيبويه والأخفش[١] ، وفي كونها مبهمة تقع على كل شيء مطلقًا؛ قال :« والأكثر خلاف هذا المذهب »[٢].

ـ وخالفه في جواز توكيد المثنى بجميع ألفاظ التوكيد على مذهب الكوفيين[٣] .

ـ واعترض عليه إنكاره تقدير« قد » مع الفعل الماضي الواقع حالاً[٤].

ـ وخالفه في قوله بجواز عمل صيغ المبالغة إذا كانت بمعنى الماضي، لما فيها من معنى المبالغة[٥] .

أمّا ابن لبّ ، أبو سعيد، فرج بن قاسم بن لب الغرناطي ، المتوفى سنة (٧٨٢ هـ) ، وصاحب التقييد على جمل الزجاجي ؛ فهو أقل من سابقيه نقلاً عن ابن خروف ، وشرحه عبارة عن مناقشة لآراء العلماء في القضايا النحوية ؛ لذا فقد تطرق لآراء ابن خروف لما لها من تميّز خاص ، ولا سيما كونه شارحًا لكتاب سيبويه ، فكان يؤيده أحيانًا ، ويخطئه أخرى ، ويترك الرأي دون تعليق في بعض الأحيان .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١/١٠٩ ، وشرح ابن خروف ٢٩٣ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار ١/١١٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٢٩١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١/١٩٣ ، وانظر شرح ابن خروف ٣٣٨ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١/٢٥٧ ، وانظر شرح ابن خروف ٣٨٥ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢/٤٦٧ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٥١ .

فـفي باب كـان وأخواتهـا ذكـر المذهب الأول وهو تجـردها من الدلالة على الحدث للدلالة علـى الزمان ، والمذهب الثاني ، وهو دلالتـها على الحـدث والزمان معًا ، وهذا الأخيـر هو مذهب ابن خروف وغيره ، فبعـد أن ذكر حجج الفريقين ، وتأوّلهما لكلام سيبـويه قال : « وبالجملة فكلا المذهبين ممكن أن يقال ، وله وجه ، وكلام سـيبويه يحـتمله ، وفي المسـألة اضطراب كما ترى ، واللّـه الموفق للصواب برحمته »[1] .

- وفي حكم الاسم والخبر إذا كـانا معـرفتين ذكـر مذهـب ابن خـروف في اعتبار المعلوم والمجهول ، وخطّــأه فيه ، وناصر مذهب ابن بابشاذ[2] .

- وفي باب الاشتغال ذكر مذهبه في جواز العطف على الجملة الصغرى[3]. ولم يبدِ معارضة أو قبولا .

- كما ذكر مذهـبه في امتناع بناء « كان » الناقصة وسائر أخواتهـا للمفعول مطلقًا[4] .

أما أثر شرح الجمل في غير شـراح الجمل ، فقد ظهر جليّـًا عند ابن مالك ، وأبي حيان ، وابن هشام ، والسيوطي .

فـابـن مـالـك، جمـال الدين مـحمد بـن عبداللّـه الأندلسيّ ، المتـوفى سنة (٦٧٢ هـ) ، صاحب المؤلفات العظيمة التي انتشرت وذاع صيتها في الشرق والغرب وعلى رأسـها الألفية التي اعـتمدت للتـدريس في الجامعات ، حـتى أصبح لصاحبها مكانة لا يدانيه فيها أحد ؛ ممن تأثر بآراء ابن خــروف تأثرًا كبيرًا ، إلاّ أنّ

---

(١) تقييد ابن لب ٥٧٣/٢ - ٥٨١ . وانظر رأي ابن خروف في شرح الجمل ٤١٧ .

(٢) انظر تقييد ابن لب ٥٢١/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٢٥ .

(٣) انظر تقييد ابن لب ٤٧٤/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٠٩ .

(٤) انظر تقييد ابن لب ٥٨٩/٢ - ٥٩٠ ، وانظر شرح ابن خروف ٤٥٠ .

هـذا الأثر لم يظـهـر واضـحًا من قـبل لقلة انتشـار مـؤلفات ابن خـروف بالنسبـة لمؤلفات ابن مالك ، ولذلك أسباب عديـدة منـها :

١ ـ مكوث ابن خروف في موطنه، وعدم نزوحه إلى المشرق كما فعل ابن مالك.

٢ ـ ضياع بعـض مؤلفاته ، وقلة نسخ بعضـها وندرتها ورداءة خطها واهتـرائها مما دعا كثيرًا من الدارسين إلى العزوف عن تحقيقها .

٣ ـ قلة مؤلفاته بالنسبة لمؤلفات ابن مالك المتنوعة .

وبعد أن توافرت لدينا بعض مؤلفـات ابن خروف استطيع أن أقول بشيء من الاطمـئنان : إن ابن خروف رافـد من روافد ابن مـالك الكبيـرة ، وهو القنطرة التي كان يعبـر عليها للتوصل إلى مذهب سيبويه ؛ إذ ضمّن مؤلفـاته الكثير من آراء ابن خروف ، ووافـقه في كثيـر منها ، وخالفه في بعـضها ، ولم يعلق عليـها بشيء في بعضها الآخر ، كما نقل عنه في بعض المواضع دون أن يصرح بنقله عنه .

وقد وافقت هذه النقول ما جاء في شرح الجمل .

ـ فنراه يستأنس بقول ابـن خروف ليدلل على صحة فهمـه لمذهب سيبويه ، يقول في شرح التسهيل عن « مذ ، ومنذ » : « ... وإذا وليـهما جملة تامة ، فـهما عند سيـبويه ظرفان مـضافان إليـها ؛ فإنّـه قـال في باب ما يضاف إلى الأفـعال من الأسمـاء : ومما يضـاف أيضًا إلى الفـعل مذ في قـولهم ما رأيتـه مذ كـان عندي ، ومنذ جاءني . وقال ابن خروف في الشـرح : وأمّـا مذ ومنذ فمن الظروف ، وهما مـضافـان إلى الفـعل عنده لا على حـذف مـضاف ، ولولا ذلك لم يدخـلهمـا في الباب . وقول السيرافي موافق لقوله ، فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه »(١) .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٦ ، وانظر الكتاب ٣/١١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٦٦٢ .

ـ ويقول في شرح الكافية الشافية عن « حبذا » : « والحاصل أن (حبّ) فعلٌ فاعله (ذا) » ، ثم يدعم صحة مذهبه بقول ابن خروف ؛ فيقول : « قال ابن خروف بعد أن مثّل بـ (حبذا زيد) : (حب) : فعل ، و (ذا) : فاعلها ، و (زيد) : مبتدأ وخبره : (حبّذا) ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك . هذا قول ابن خروف ، وكفى به »[1] . فاكتفى بقول ابن خروف ليثبت صحة فهمه لمذهب سيبويه .

ـ ويحتج بآراء ابن خروف ليدعم مذهبه ، فيقول : « وممن صرّح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن بَرهان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً »[2] .

ـ كما يستند إلى آراء ابن خروف ـ وغيره من الأئمة ـ ليدلل على قوة ماذهب إليه ؛ ففي مجيء « الذي » مصدريه يقول : « وهذا الذي ذهب إليه الفراء حكى مثله أبو علي في الشيرازيات عن أبي الحسن عن يونس ، وبه أقول ، وهو اختيار ابن خروف »[3] .

وفي جواز استثناء النصف والأكثر يقول : « وكلاهما جائز عند الكوفيين ، وهو الصحيح ، وممن وافقهم ابن خروف »[4] .

ـ وكان ابن مالك يناقش آراء ابن خروف ويخالفه في بعض الأحيان ؛ فخالفه في عامل النصب في المستثنى ، فبعد أن ذكر الرأي الأول قال : « الثاني :

---

(١) شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ ، ١١١٨ ، وانظر الكتاب ١٨٠/٢ ، وشرح ابن خروف ٥٩٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣ . وانظر شرح ابن خروف ٩١٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٢٩٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٩٣/٢ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٥٧ .

أن الناصب ما قبل إلاّ على سبيل الاستقلال - وهو قول ابن خروف - وهو أيضًا حكم بما لا نظير له ... »[1] .

- ويقول في (ما خلا) ، و (ما عدا) : « وذهب ابن خروف والشلوبين إلى نصب (ما) وصلتها على الاستثناء . وهو غلط منهما ؛ لأن المنصوب على معنى لايقوم ذلك المعنى بغيره، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد (ما) وصلتها لابها، كما هو قائم بما بعد (غير) ، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان »[2].

- وخالفه في عامل الحال ؛ قال : « وعاملها (أحقّ) أو نحوه مضمرًا بعدهما لا الخبر مؤولاً بمسمى، خلافًا للزجاج ولا المبتدأ مضمنًا تنبيهًا ، خلافًا لابن خروف »[3] .

- وردّ ابن مالك ردًا مطولاً في العامل في الظرف في نحو : « زيد خلفك » وناقشه في ذلك بما يطول به المقام ، وقد تعرضت إليه فيما سبق[4] .

ولـمّا كان ابن مالك واضعًا شرح ابن خروف نصب عينيه فقد تأثر به عن قصد أو عن غير قصد ، فتبنى بعض آرائه ، وتكلم حولها بما يشبه ما تكلم به ابن خروف ولم يصرح بنقله عنه ؛ من ذلك ما ذكره عن سيبويه في جواز التعجب من الفعل الرباعي بالهمزة ؛ فقد ذكر عن سيبويه ما جاء في باب في أول كتابه وهو قوله : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ؛ وبناؤه أبدًا من فَعَل وفَعِلَ و فَعُلَ ، وأفعَل » ، كما ذكر ما جاء في

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٧٨ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٩٦٢ .

(٣) التسهيل ١١٢ ، وانظر شرح الجمل لابن خروف ٣٨٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٣١٤ - ٣١٥ . وانظر ما سبق (موقفه من سيبويه) وانظر شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤ .

آخر كتابه ، وهو قوله : « هذا باب ما يستغنى فيه عما أفعله بما أفعل فعله » . ونقل نفس العبارات التي نقلها ابن خروف من البابين[1] ؛ ولَـمُّ شَـتات المسألة من أول الكتاب وآخره لا يفعله إلاّ متمرس بالكتاب ، عارف بخباياه وتناثر قضاياه .

كمـا يستبعـد أن يكون ابن مالك قـد استـدل على وجود الـقضيـة في هذه المواضع المتناثرة ، ونقل مانقله ابن خروف ، وعلق بما علق به عن طريق المصادفة !!

ويتضح أثر ابن خروف في ابن مالك جليّـًا في موقفه من القراءات الشاذة ، وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف ، وموقفه من الضرورة الشعرية .

فابن مـالك يستشهـد بالقراءات الشاذة ، ويذبّ عنهـا ، ويلتمس لها وجـهًا ولو بعيـدًا في العربية ، ولم يبال برد كثير من النحويين لهـذه القراءات [2] ، وهذا الموقف ذاته سبق أن رأيناه عند ابن خروف إزاء القراءات الشاذة[3] .

أما استـشهاد ابن مالك بالحـديث وكثرة ذلك عنده فـهو مسبوق فـيه بابن خروف الذي يُعتبـر رائد هذا الاتجاه ، إلاّ أنّ هذه الظاهرة انتشرت وذاعت عن ابن مالـك أكثر من انـتشارها وذيـوعها عن ابـن خروف للأسبـاب التي ذكرت آنـفًا ؛ وهي قلة انتشار مؤلفات ابن خروف ، وكثرة مؤلفات ابن مالك .

ومن سمات هذا التأثر التوافق بينهما في نصّ الأحاديث ، فبعض الأحاديث وردت عند كليهما بنصّ مخالف للمشهور في كتب الصحاح ؛ من ذلك الحديث الذي ذكراه في صـفته ـ ﷺ ـ وهو : « شـثن أصـابعـه »[4] ؛ ففي جمـيع المصادر التي اطلعت عليها : « شـثـن الكفين » .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤٦/٣ ، ٤٧ ، وانظر ما يقابلها في شرح الجمل لابن خروف ٥٧٥ .

(٢) انظر قسم الدراسة من شرح التسهيل ٤٦/١ ، ومن شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٢٣ ، ومن شرح الكافية الشافية ٨٨/١ .

(٣) انظر ص ١٠٣ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

ومن ذلك أيضًا الحديث الذي ذكراه عن عائشة - رضي اللّه عنها - عن أم زرع ، وهو قولها : « صفر وشاحها »[1] ، فهو في جميع المصادر التي اطلعت عليها : « صفر ردائها » ولم أقف عند غيرهما على الرواية التي ذكراها ، فليس لهذا تفسير سوى أنّ ابن مالك إمّا أن يكون قد نقل عن ابن خروف ، أو أن يكون قد اطلع على المصدر نفسه الذي اطلع عليه ابن خروف ، وهو من المصادر النادرة - واللّه أعلم .

وابن مالك يوافق ابن خروف في مفهوم الضرورة على أنّها تكمن فيما لامدفع له ولا محيص عنه ، وبمعنى أدق هي ما ورد في الشعر وليس للشاعر عنه مندوحة ، أمّا ما يمكن أن يحلّ غيره محلّه مع سلامة النظم والمعنى فليس ضرورة [2]. وهو مذهب مغاير لما عليه أكثر النحويين ؛ إذ الضرورة عندهم هي ما ورد في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم يكن .

ويتردد عند ابن مالك نفيه للضرورة عن كثير من الأبيات التي خالفت مااستقر في مذهبه ، وهذا ما رأيناه سابقًا عند ابن خروف ، وقد مرّ بنا نفيه الضرورة عن بعض الأبيات التي شاع بين النحاة دخولها تحت الضرورة [3].

هذا وقد استفاد ابن مالك من آراء ابن خروف ، ووافقه في كثير منها ، وصرّح بذلك في بعض المواضع ، وسكت عن أكثرها ، وهذا ما يستوجب دراسة متأنية مستقلة .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ٥٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٦٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣/١ .

(٣) انظر ص ١٢١ من قسم الدراسة .

أمّا أبو حيّان ، وابن هشام ، والسيوطيّ . فقد كانت كتبهم - ولا سيّما الارتشاف ، والمغني ، والهمع - عبارة عن موسوعات حشدت آراء النحويين من لدن سيبويه ومن قبله إلى العصر الذي عاشوا فيه ، فكان لآراء ابن خروف أهميّة خاصة استدعت ذكره في كثير من المواضع ، ولا يخرج موقفهم منه عن كونه تأييدًا له ، أو معارضة ، أو حيادًا ، وليس ثمّة مواقف متميزة تستدعي الذكر إلاّ ما يلاحظ من الاعتداد بآرائه ، ووضعه في مصاف أئمة النحويين ، واقتران اسمه بأسمائهم .

- ففي باب المبتدأ والخبر يقول أبوحيّان : « فأما قولهم : كلّ رجل وضيعته ، وكلّ ثوب وقيمته مما الواو صريحة في المصاحبة ؛ فمذهب البصريين : أنّ الخبر محذوف وجوبًا ، وتقديره : مقرونان . ومذهب الكوفيين : أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، أو قامت الواو مقام مع ، وهو اختيار ابن خروف »[1] .

- ويقول ابن هشام : « وإنّما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك : نعم الرجل زيدٌ كون زيد خبرًا لمحذوف ، مع إمكان تقديره مبتدأ ، والجملة قبله خبرًا ؛ لأنّ نعم وبئس موضوعان للمدح والذمّ العامين » ...

ثم يقول : « على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ ، وما قبله خبر . وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش . وهو ظاهر قول سيبويه ... »[2]. فاعتدّ برأي ابن خروف ، وقوّاه بأنّه ظاهر كلام سيبويه .

ويقول السيوطي في باب ظنّ وأخواتها عن حذف المفعولين أو أحدهما : « وأمّا حذفهما لغير دليل كاقتصارك على أظن أو أعلم من : أظن أو أعلم زيدًا

(١) الارتشاف ٣٢/٢ . وانظر شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤ .

(٢) المغني ٦٦٧/٢ ، وانظر شرح ابن خروف ٥٩٤ .

منطلقًا - دون قرينة - ففيه مذاهب : أحدها : المنع مطلقًا . وعليه الأخفش ، والجرمي ، ونسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، لعدم الفائدة »[1] .

وبعد فالحديث عن أثر شرح الجمل في الخالفين حديث طويل يضيق به المقام ، وخليق به أن تفرد له دراسة مستقلة ، فمؤلفات المتأخرين تفيض بآراء ابن خروف التي حظيت بأهميّة خاصة لديهم .

ولـمّا كانت الإشارة إلى كتب ابن خروف التي استقوا منها آراءه نادرة ، وفي ذات الوقت فهي تتطابق مع آرائه التي جاءت في شرح الجمل ؛ لذا فقد استطعت أن أتبيّن من خلالها أثر شرحه في الخالفين .

---

(1) الهمع ٢/٢٢٥ . وانظر شرح ابن خروف ٣٦٦ .

المبحث التاسع
قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه

المبحث الثامن (قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه)

تميّز شرح الجمل لابن خروف بمميزات عديدة ، جعلت له أهميّة خاصة بين المؤلفات النحويّة الأخرى ؛ فمن هذه المميزات :

١ - أنّه أنسب مصدر يصار إليه للوقوف على آراء ابن خروف ومذهبه النحويّ ، لما يمتاز به عن شرح الكتاب من حسن التبويب ، وسهولة التناول ، بالإضافة إلى اكتماله بعد أن عثر أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ -نفعنا اللّه به وبعلمه- على الجزء الثاني منه ، وهو في سبيله للتحقيق .

٢ - يعدّ شرح ابن خروف مرجعًا مهمًا لأبيات الجمل ، فقد أتى عليها كلّها - ما عدا واحدًا منها أشرت إليه في شواهده الشعرية .

٣ - اشتمل شرح ابن خروف على فوائد جمّة ، فقد جمع إلى جانب النحو والصرف ، اللّغة والأدب والتاريخ والسير والأخبار والتراجم ؛ فهو ينسب الشاهد الشعريّ ، ويذكر الاختلاف في نسبته ، ويذكر ترجمة الشاعر ؛ اسمه ولقبه وسبب تسميته بهذا الاسم أو اللقب . ولا يغفل ذكر المناسبة التي قيل فيها البيت ، ويسرد الأبيات التي قبله والتي بعده ، ويشرح الكلمات المستغلقة والمعنى العام للبيت ، والتوجيهات اللّغوية والنحويّة فيه . ويتعرض للغات القبائل ، وأيام العرب ، ووقائعهم وسيرهم وأخبارهم .

والأبيات وما يتعلق بها كلّها دليل على ذلك .

٤ - حفظ لنا نصوصًا نادرة من كتب مفقودة[1] ؛ فقد دوّن في شرحه نصًا لابن الطراوة ، ونصًا لابن الأخضر ، ونصًا لابن أبي العافية .

---

(١) انظر ما سبق في مصادره .

٥ ـ نقل لنا آراء كثيرة لنحويين تعزّ مؤلفاتهم في المكتبة العربيّة ـ وإن كثرت آراؤهم في أمهات كتب النحو ـ كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب .

٦ ـ صحّح لنا عددًا من آراء الزجاجي وشراح الجمل التي كان يراها وهمًا في نظره .

٧ ـ أوضح بعضًا من عبارات سيبويه التي وردت مبهمة وفهمها بعض النحويين بخلاف ما هي عليه .

٨ ـ صوّب رواية بعض الأبيات ونسبة بعضها . وقد أشرت إلى ذلك في شواهده الشعرية .

٩ ـ وأخيرًا أسهم شرح الجمل لابن خروف في تزويد مكتبة النحو العربي بمؤلَّف يعرف قيمته من اطّلع على كتب النحو المتأخرة ، ولاحظ كثرة تعرّض مؤلفيها لآراء ابن خروف ومناقشتها . كما يتجلى فيه النمط الذي كان يسير عليه نحاة الأندلس ؛ كالميل إلى شرح المختصرات ، والاتجاه النقدي ، والمناظرات المحتدمة ، والأخذ بالقراءات الشاذة والدفاع عنها ، وكثرة الاستشهاد بالحديث ، وغير ذلك من الظواهر التي تميز بها النحو في تلك الحقبة[1] .

وعلى الرغم من كل هذه المزايا والمناقب الحسنة في هذا الشرح إلاّ أنّه لايخلو من بعض الهنات التي لا تقلل من شأنه وقيمته ، فبالإضافة إلى الملاحظات التي ذكرت في أسلوبه أورد الملاحظات التالية :

١ ـ الخطأ في نسبة بعض الأبيات . وقد أشرت إلى ذلك في مبحث شواهده الشعرية بما يغني عن إعادته .

---

(١) انظر اتجاهات الدراسة اللغوية في هذا العصر في مقدمة نتائج الفكر ص ١٢ .

٢ ـ إعتماده الكبير على ابن هشام اللخمي فيما يتعلق بالأبيات ، حتى إنّه كان ينقل الأخطاء عنه كما وردت عنده[١] .

٣ ـ عدم اطلاعه على نسخ أخرى لكتاب الجمل غير التي بين يديه ، كما اطلع على نسخ كتاب سيبويه وألمَّ بها ؛ قال في باب كان وأخواتها : « ونقص أبو القاسم من الثلاثة عشر دام »[٢] . وهي موجودة في بعض النسخ ، وقد أثبتها أكثر شراح الجمل[٣] .

٤ ـ عدم الدقة في نسبة بعض الآراء ؛ فقد ذكر أن لفظ الجلالة أصله « ألِـهَ » ، و « لاَهَ » ؛ قال : « وكلاهما قول سيبويه »[٤] .

والظاهر أنّ الأول هو مذهب سيبويه ، وهو المشهور عنه ؛ قال في الجزء الثاني من الكتاب : « وكأنّ الاسم ـ واللّه أعلم ـ إله »[٥] . أمّا الثاني فقد رواه عن بعضهم ؛ قال في الجزء الثالث من الكتاب : « وقال بعضهم : لَهْيَ أبوك ، فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا، وإنّما فعلوا ذلك به حيث غيرّوه لكثرته في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه »[٦] .

---

(١) انظر موقفه من ابن هشام اللخميّ .

(٢) شرح الجمل لابن خروف ص ٤١٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٦/١ ، وإصلاح الخلل ١٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٧٣/٢ . وهي موجودة في طبعة الجمل المتداولة ص ٤١ ، وتسقط من النسخة م كما ذكر المحقق .

(٤) ص ٢٤٦ .

(٥) الكتاب ١٩٥/٢ .

(٦) الكتاب ٤٩٨/٣ .

فاتضح من النصّ أنّ مذهب سيبويه الأوّل ، أمّا الثاني فقد رواه عن بعضهم على سبيل الحكاية ، لا أنّه مذهب يرتضيه .

وحكى الزجاج عن سيبويه الاشتقاقين ، فرد عليه تلميذه الفارسي وغلّطه ، كما ردّ على ابن خالويه لدفاعه عن الزجاج[١] .

ـ كما نسب لسيبويه استواء الرفع والنصب في النفي في نحو : ما زيدًا ضربته ، وما زيدٌ ضربته ، قال : « وهو الظاهر من كلام سيبويه ؛ لأن الموضع لايختص بالفعل دون الاسم »[٢]. أما نص سيبويه في ذلك فهو : «... وذلك قولك ما زيدًا ضربته ... ثم يقول : « وإن شئت رفعت ، والرفع فيه أقوى »[٣] . فالظاهر من كلام سيبويه قوة الرفع على النصب لاستواؤهما وهو المشهور عنه[٤] .

ـ وذكر أن قياس تثنية (أفعل فعلاء) في باب التوكيد قياس (أحمر حمراء) قال : « ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتتبعه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس » [٥].

وقد منعها البصريون ، وردّ عليه أبو علي الشلوبين ردًا مطولاً في ذلك[٦].

هذا والكتاب جيّد بجملته ، له قيمة علميّة عالية ، يشهد بها كل من اطلع عليه ، يدل على ذلك نقول المتأخرين عنه ، وتعليقهم على ما ورد فيه من آراء ، ويكفي أنّه الأثر الوحيد الذي عثر عليه مكتملاً لابن خروف ؛ إذ إنّ شرحه لكتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لم يعثر إلاّ على جزء منه معظمه من أبواب الصرف ، ويفتقر إلى دقة التبويب التي تميز بها شرح الجمل .

---

(١) انظر « تجربتي مع الكتاب » للشيخ عبدالخالق عضيمة في مقدمة فهارس كتاب سيبويه ١٤-١٥ .
(٢) ص ٤١٠ .
(٣) الكتاب ١/١٤٥ ، ١٤٦ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٩ ، والارتشاف ٣/١٠٨ .
(٥) ص ٣٣٨ .
(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٨٠ .

خاتمة الدراسة

الحمد للّه الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

أحمده سبحانه على أن أعانني على إتمام هذا البحث بعد رحلة طويلة بلغ في نهايتها الكتاب مأمنه ، وإني لأرجو أن يكون قد بلغ الغاية التي كنت أتوخاها ، وأسأل اللّه العلي العظيم أن يتقبله بقبول حسن، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به ، إنّه ولي ذلك والقادر عليه .

أمّا بعد . . . فإن لكل غرس نافع ثمرة ، وثمار هذا العمل أوجزها في النقاط التالية :

١ - لو لم يكن لهذا العمل مناقب سوى إخراج الكتاب من حيّز العدم إلى حيّز الوجود لكان ذلك في حدّ ذاته - على ما أظن - عملاً طيبًا ينتفع به طلاب العلم ، وإضافة جديدة في مكتبة النحو العربي .

٢ - كشفت لنا هذه الدراسة النقاب عن شخصيّة نحوية طالما سمعنا عنها في شرح المفصل للزمخشري وشرح الكافية للرضيّ ، وفي كتب ابن هشام والسيوطي ، وغيرها ، وجعلتنا نضع أيدينا على المنابع الأصلية لآراء ابن خروف التي كثر ترددها في كتب النحو المتأخرة ، وأصبح لها مكانة إلى جانب آراء النحاة المشهورين .

٣ - أوضحت الدراسة منهج ابن خروف ، وأسلوبه ، ومصادره ، وشواهده في شرح الجمل . كما كشفت عن موقفه من أدلة الصناعة ، ومن البصريين والكوفيين ، ومن بعض النحاة السابقين ، ومن صاحب الجمل .

٤ ـ كشفت الدراسة عن آراء ابن خروف ومذهبه النحويّ ؛ فهو لا يتعصب لمذهب دون الآخر ، وإنّما يهمه الرأي الصائب ـ وإن كان المذهب البصريّ هو الغالب على آرائه شأن نحاة الأندلس ـ وقد خالف البصريين ، كما خالف سيبويه في بعض الآراء .

٥ ـ حدد البحث مكانة شرح ابن خروف بين شروح الجمل الأخرى ، وذلك بعقد موازنة بينه وبين شرحين منهما .

كما أظهر البحث أثر هذا الشرح في الخالفين ، وقيمة الكتاب العلميّة والمآخذ عليه .

وبعد ..

فإنّي أناشد كلّ من وقع على خطأ في عملي هذا أن يرشدني إليه مشكوراً ، فهذا جهد المقلّ ، وإني لأعترف بقصر الباع وقلّة الزاد ؛ فإن وُفقت فهو بفضل من اللّه ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّي أخلصت النيّة وبذلت الجهد ، وباللّه التوفيق .

******



- وصف نسخة الكتاب .
- منهج التحقيق .
- النص المحقق .

وصف نسخة الكتاب

اعتمدت في (شرح الجمل لابن خروف) على نسخة وحيدة ، محبّسة على خزانة جامع الشرفاء بمرّاكش ، صوّرها سعادة الأستاذ الدكتور عيّاد الثبيتي - جزاه اللّه خيرًا - من خزانة جامع ابن يوسف بمرّاكش [1] وذكر أنّ رقمها ٢١٤ ، وأودعها مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت رقم (٤٧٨) ، وحصلت منها على صورة وميكروفيلم .

عدد صفحاتها (١٩٤) صفحة ، في كل صفحة منها (٢٦ سطراً)، وفي كل سطر منها (١٦ كلمة) تقريباً .

تبدأ بخطبة الكتاب ، وتنتهي بنهاية السطر الثامن من باب الهجاء . خطّها أندلسيّ دقيق ، كتبت عنوانات الأبواب بخطّ عريض واضح . وهي خلو من اسم الناسخ ، وتاريخ النسخ .

صفحة العنوان فيها كتابات لا يكاد يُقرأ منها سوى بعض الكلمات ، وبها ختم عتيق يصعب قراءته .

والنسخة مهترئة، وفيها آثار رطوبة وتآكل بفعل الأرضة ؛ ممّا أدّى إلى عدم وضوح بعض الكلمات وطمس بعضها .

والصفحة رقم (١٣٦) ، و (١٣٧) فيهما سواد طوليّ وتآكل ، فظهرت أنصاف الأسطر وطمست أنصافها الأخرى .

والصفحة رقم (١٦٢) فيها تآكل في ركنها الأيسر مما جعل الصفحة رقم (١٦٤) تظهر من تحتها في التصوير وكأنّها منها .

---

(١) وقع في فهرس النحو الصادر من مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى صفحة ٢٨٣ أن مصدره من مكتبة الخزانة العامة بالرباط . والصواب ما ذكر أعلاه . انظر مقدمة البسيط ٨٢/١ .

ووجدت في هذه النسخة المصورة من مركز البحث العلمي سقطًا لم أتبيّن مقداره ، قدرته بورقة واحدة ، نقلها لي فيما بعد أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ - جزاه اللّه خيرًا - بخط يده في رحلة من رحلاته العلميّة إلى المغرب ، تعنّي أن يقصد مرّاكش ليطّلع على هذا السقط - أجزل اللّه له المثوبة والأجر .

والنسخة بها أسقاط استُدرِكت على حاشية الصفحة ، دلّت عليها علامة الإلحاق ، وهو خط يبتديء من مكان السقط ثم ينعطف إلى يمين أو شمال . وبحواشيها تصحيحات وتعليقات ليست واضحة ، يشير بعضها إلى أنّها مقابلة ومصححة على النسخة الأم .

وهي نسخة مليئة بالتصحيفات والتحريفات والخروم والأسقاط . وتدل على جهل ناسخها بالنحو .

وبعد أن شارفت على النهاية أخبرني أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ أنّه عثر على الجزء الثاني من شرح الجمل لابن خروف ، وهو خلو من العنوان ، ومدرج تحت كتاب مجهول ؛ لذا كان اكتشافه حدثًا عظيمًا لا يتهيّؤُ إلا لمن خبر أسلوب ابن خروف ، وتمرّس في خط الناسخ ، ولمن كانت له صلات طيّبة بالمغاربة ، وبالتراث الأندلسي ، ومن كان همّه العلم والمعرفة قبل كل شيء .

وقد أهدى إليّ أستاذي الدكتور عيّاد الثبيتيّ - متعه اللّه بالصحة والعافية ، ونفعنا بعلمه - شريطًا مصورًا لهذا الجزء ، وحثني على تحقيقه ، وسأمتثل لرغبته ، وأبدأ العمل فيه - بحول اللّه وقوته - عقب انتهائي من الجزء الأوّل - وباللّه التوفيق .

منهج التحقيق

قبل أن أشرع في نسخ المخطوط ، وبعد أن عقدت العزم على تحقيقه أكببت على كتب تحقيق التراث أتذاكرها لأسير في عملي بخطى ثابتة ، ثم بدأت في نسخه وفق قواعد الرسم الإملائي السائدة ، حريصة على أن أنقل مضمونه بالصورة التي وضعه عليها مؤلفه ، وقد أخذ مني نسخه وقتًا طويلاً لرداءة المخطوط والخط معًا .

ولم أكن أتدخل في النصّ إلاّ بقدر ما يقيم أوده ، ويصلح معوجّه ، ملتزمة بقواعد التحقيق الصحيحة المشهورة عند أهل الصنعة ؛ وذلك على النحو التالي:

١ ـ ضبطت نص الكتاب بعلامات الإعراب ، كما ضبطت الأبنية التي قد تلتبس بأبنية أخرى ، والكلمات التي يشيع استعمالها خطأ بين الناس والتي تتفق صورتها ويختلف معناها ، مع عناية خاصة بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، والحكم والأمثال ، والأعلام .

٢ ـ حررت النص من التصحيفات والتحريفات والسقط والإقحام ، وأشرت إلى كل ذلك في الهامش .

٣ ـ خرّجت النصوص من مظانّها، ووثقتها من مصادرها الأصليّة، وخرّجت الآراء النحويّة ، وعزوتها لأصحابها إن لم ينصّ على أسمائهم ، وإن نصّ على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن وإلاّ ففي المؤلفات القريبة منها .

٤ ـ خرّجت الآيات القرآنية ، وأشرت إلى اسم السورة ورقمها ورقم الآية . كما خرّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير ، وعزوتها إلى قارئيها ، وذكرت القراءات الأخرى في الآية .

٥ ـ خرّجت الأحاديث النبويّة من كتب الصحاح وغريب الحديث ، وأشرت إلى اختلاف الرواية إن كان ثمة اختلاف يتعلق بموضع الشاهد .

٦ - خرّجت الأقوال والأمثال من الكتب المختصة بهذا الشأن . وخرّجت الأشعار من دواوين الشعراء ما أمكن ، ومن المجموعات الشعرية والمصادر المختلفة ، وعزوتها إلى قائليها ، وشرحت الغامض منها .

٧ - ترجمت للأعلام الواردة في النص بإيجاز ، واستثنيت من ذلك المشهورين منهم كالخليل وسيبويه والمبرد . كما عرفت بالأماكن والبلدان والقبائل .

٨ - شرحت الكلمات المستغلقة وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغويّة المعتمدة .

٩ - علّقت على بعض المسائل التي استدعت التعليق كاختلاف الرأي، أو وجود آراء أخرى مغايرة لرأي المؤلف ، أو موافقة له ليستبين رأيه من آراء الآخرين ، وليتحدد موقفه ومذهبه النحويّ .

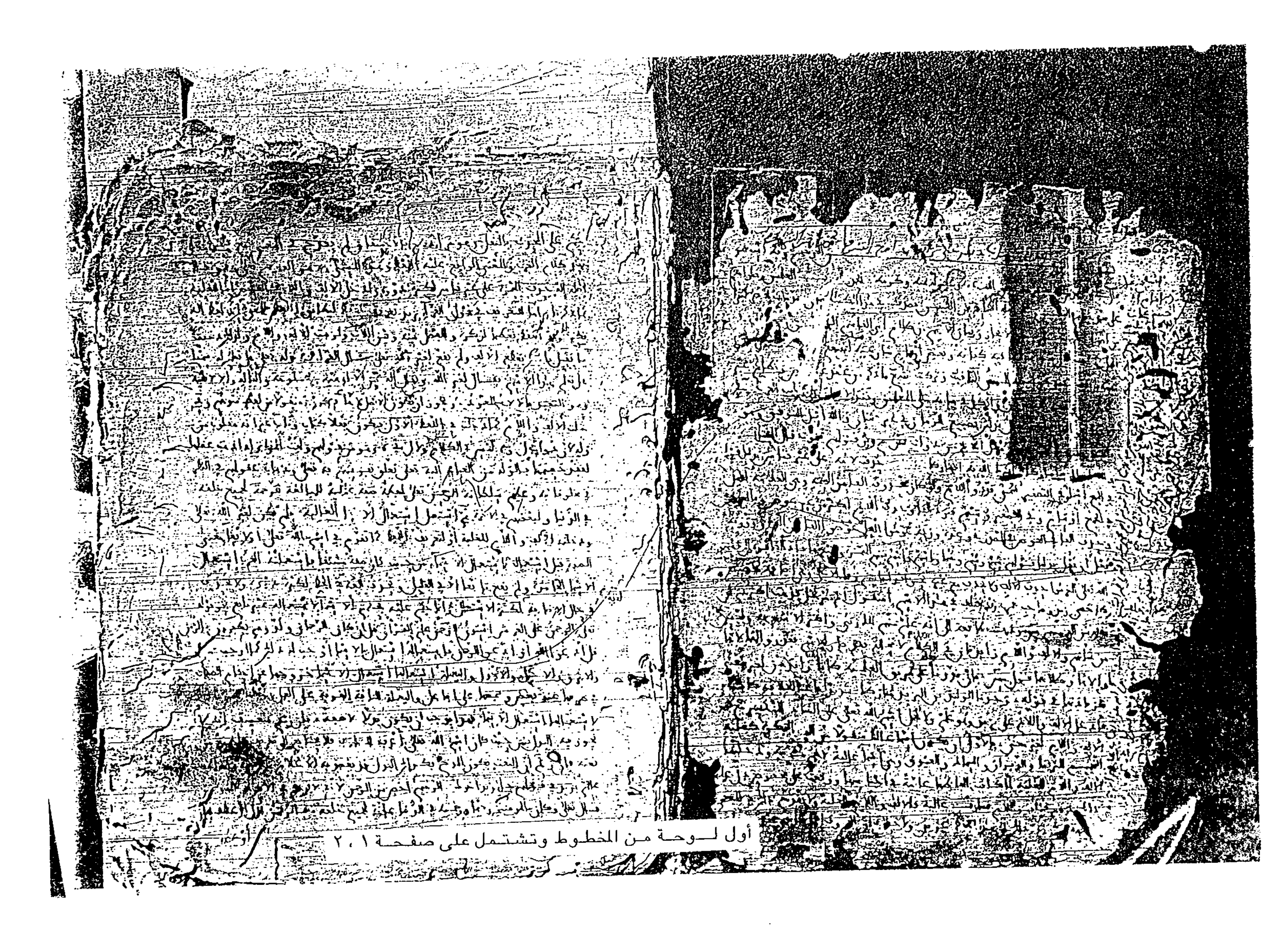
١٠ - أتممت في الهوامش ما أشار إليه المؤلف في النص من عبارات الجمل أو الآيات القرآنية ، أو الأبيات الشعرية .

١١ - وضعت علامات الترقيم المتعارف عليها والتي توضح النص . وحصرت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ، والأحاديث النبوية والأقوال والأمثال بين علامتي تنصيص ، والكلمات المضافة والمنطمسة بين قوسين مركنين ، وعبارات كتاب الجمل بين قوسين كبيرين وميّزتها بخط مخالف لبقيّة النص .

١٢ - صنعت فهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأقوال ، والأمثال ، والنماذج ، والقوافي ، والأعلام، والأماكن والبلدان ، والطوائف والقبائل ، والكتب الواردة في النص، والمراجع ، والمسائل النحوية ، والموضوعات .

هذا وغيره مما لم أذكره واضح في النص المحقق وباللّه التوفيق .

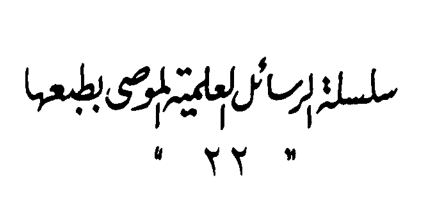

صور من المخطوط



أول لوحة من المخطوط وتشتمل على صفحة ١ ، ٢

اللوحة الأخيرة من المخطوط وتشتمل على صفحة ١٩٣ ، ١٩٤

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة



شرح جمل الزجاجي

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي « ٦٠٩ »

« تحقيق ودراسة »

من الأول حتى نهاية باب المخاطبة

إعداد الدكتورة

سلوى محمد عمر عرب

الجزء الأول

١٤١٩هـ

النص المحقق

الحمدُ للهِ ، هذا الكتابُ حبسَ على خزانةِ جامعِ الشُّرفاءِ [لخمسة عشر][1] من الشهر المحرم .

[١]

بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمِ

وبهِ أستعين

قالَ عليّ بن محمد بن عليّ الحضرميّ - عفا اللّهُ عنه، وغفرَ له بمنّهِ وكرمِهِ -: الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين ، وصلواتُه على محمدِ خاتمِ النّبيينَ ، وعلى أهلِه الطاهرينَ الطيبينَ .

قصدتُ في هذا الكتابِ ، بيانَ مقدِّماتٍ تحصُرُ كثيرًا من أصولِ العربيّةِ ، على سبيلِ الإيجازِ ، وبيانَ الأهمِّ من كلامِ أبي القاسمِ الزّجّاجيِّ - رحمَهُ اللّهُ - في [كتابِ][2] الجملِ ، ونبّهتُ على شواهدِه بما فيهِ كفايةٌ، وبعضِ أوهامِ شارحيهِ ؛ لينتفعَ [بها المبتدي][1] الرّاغبُ ، ويقفَ عندَ غوامضِه المنتهي الثاقبُ . وتركتُ تتبعَ ماذكرَ من عقدٍ [غيرِ مخلّصٍ][1]، ونظامٍ غيرِ ملخّصٍ ؛ إذْ وضعَه للمبتدئينَ ، واتكلَ في بيانِه على المعلّمينَ ، وقَصدَ [الإيجازَ][1] ، على مذهبِ العرب في الاتساعِ والمجازِ ؛ فالاشتغالُ بذلك تضييعٌ للزمان في غيرِ شانٍ .

واللّهَ أسألُ التوفيقَ ، وهو بالفضلِ حقيقٌ .

---

(١) غير واضحة في الأصلِ .

(٢) مطموسة في الإصل .

الاســـمُ : معلُّ اللامِ مِن ذواتِ « س ، م ، و » ، ومِن قولهم : «سَمَوْتُ» ، قالَ القَنَانيُّ (1):

والـلّـهُ أسْـمَـاكَ سُـمـًا مُـبَـارَكَـا

آثَـرَكَ الـلّـهُ بِـهِ إيـثَـارَكَـا

حُذِفَتْ لامُه على غيرِ قيـاسٍ ؛ بدليلِ قولهِم - في الجمعِ - :« أسْمَاءٌ »، وفي التصغيرِ : « سُمَيٌّ » ؛ فردّوا اللاّمَ (2). ولَوْ كانَ محذوفَ الفاءِ مِن «السِّمَةِ» وهيَ العلامةُ ؛ لقيلَ في الجمعِ : « أوْسَامٌ » ، وفي التصغيرِ : «وُسَيْمٌ» فتُرَدُّ الفاءُ . وحذفُ اللامِ أكثرُ مِن غيرِ عوَضٍ وبالعِوَضِ . وحذفُ الفاءِ بالعوَضِ في المصدرِ ، نحو : « عِدَةٍ » ، و « زِنَةٍ » ، (عوّضوا الهاءَ) (3) مِن الواوِ . ووزنُه : « فُعْلٌ » أوْ « فِعْلٌ »، بدليلِ قولهِم: « سُمٌ »، و « سِمٌ » ، و «سُمَىً»، و « أُسْمٌ »، و « اِسْمٌ » - بضمِّ الهمزةِ وكسرِها .

---

(1) هو أبو خالد القَنَانِيّ ، شاعر من قَعَدِ الخوارج ، وقد قال فيه قطريّ بن الفجاءه شعرًا ، فرد أبو خالد عليه . انظر الكامل ١٦٧/٣ . ولم أقف له على ترجمة .
والبيتان في إصلاح المنطق : ١٣٤ ، والتنبيهات : ٣٤٠ ، والإنصاف :١٥/١، واللسان « سما » : ٤٠١/١٤، وأوضح المسالك : ٣٤/١ . والبيت الأول في شرح ابن يعيش : ٢٤/١ .

(2) هذا رأي البصريين . انظر الكتاب : ٤٥٤/٣ ، والمقتضب : ٩٠/٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠/١ ، والإنصاف : ٦/١ ، وإليه يميل ابن خروف . وما يأتي بعده هو رأي الكوفيين كما هو مشهور عنهم . انظر أمالي ابن الشجري ٢٨٢/٢ . والإنصاف : ٦/١ ، واللسان « سما » : ٤٠١/١٤ . وقد تتبع الدكتور محمد خير الحلواني هذه الشائعة عن الكوفيين وأوضح جوانب الوهم فيها . انظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ٢١٦ - ٢٢٥ ، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء للمختار أحمد ديره ٣٢٠ - ٣٢٣ .

(3) في الأصل : « عوضوا الفاء » وقد تكررت هذه العبارة مرتين .

فإذا أضافوه إلى اسمِ اللّهِ تعالى التزموا حذفَ الألفِ ، ولا تُحْذَفُ مع غيره ، نحو : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ [ٱلَّذِى خَلَقَ][1] ﴾[2]، وهيَ إضافةُ تخصيصٍ كـ « أخِي زَيْدٍ » ، و « صاحِبِ عمْرٍو » .

وقد اختُلِفَ في هذا الاسمِ ؛ أمنقولٌ ؟ أمْ مرتجل ؟ فذهبَ أكثرُهم إلى نقلِه من « إلهٍ » ، منهُم سيبويه[3]. وذهبتْ طائفةٌ إلى أنَّه علمٌ ، منهم المازنيّ[4] ، وأكثرُ الأشعريّةِ[5] ـ وليسَ ذلكَ من شأنِهم . والألفُ واللامُ زائدتانِ في الكلمةِ

---

(١) في الأصل : « الأعلى » وهو خلط بين الآية الأولى من سورة « الأعلى »، وبين الآية الأولى من سورة « العلق » .

(٢) العلق : ٩٦/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٩٥/٢ . وهو مذهب الخليل أيضًا . انظر العين « وله » ٨٨/٤ ، واشتقاق أسماء اللّه ٢٦ ، واللسان « أله » ٤٦٧/١٣ .

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب ، أبو عثمان المازنيّ من بني شيبان. من أئمة البصريين روى عن أبي عبيدة والأصمعيّ ، وأبي زيد . من تلاميذه المبرد . توفي سنة ٢٤٩هـ . من تصانيفه : علَل النحو ، و تفاسير كتاب سيبويه ، والتصريف وهو مطبوع مع شرحه « المنصف » لابن جني . انظر ترجمته في : اخبار النحويين البصريين : ٨٥ ، وتاريخ العلماء النحويين : ٦٥ ، وإنباه الرواة : ٢٨١/١ ، ووفيات الأعيان : ٢٨٣/١ ، وإشارة التعيين : ٦١ ، وبغية الوعاة : ٤٦٣/١ . وانظر رأيه في : (اشتقاق أسماء اللّه : ٢٨) ، و (مجالس العلماء : ٥٦) .

(٥) نسبة إلى أبي الحسن الأشعري ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- وهم فرقة من الفرق الإسلامية ناهضوا المعتزلة في كثير من آرائهم ، ودفعتهم الرغبة في الدفاع عن عقيدة أهل السنة إلى استخدام علم الكلام ، ظنًا منهم أنه المنهج الصحيح لهذا الغرض ، وبدأ بابن كلاب ، وتابعه فيه أبو الحسن الأشعري - وقد عاد في آخر حياته عما قال - ، ومضى بعده شيوخ المذهب كالباقلاني ، والجويني ، والغزالي ، والشهرستاني ، والرازي وغيرهم ، ولا زال هذا المذهب منتشرًا إلى اليوم . انظر رأي الأشعرية في : الملل والنحل للشهرستاني: ٩٤ ، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم : ١٣٧/٥ ، ومذاهب الإسلاميين للدكتور عبدالرحمن بدوي : ٦١٢/١ ، وقواعد المنهج السلفي للدكتور مصطفى حلمي : ٢١٩ . « وحكى ابن جماعة أن الأشعري رؤي في المنام فقيل له ما فعل اللّه تعالى بك ؟ قال : غفر لي . قيل : بماذا ؟ قال : بقولي بعلميَّة اللّه » . روح المعاني للألوسي : ١/هامش ص ٥٧ ، وانظر رأي الغزالي في :(المقصد الأسنى في تفسير أسماء اللّه الحسنى : ٦٤) .

لا محالةَ، فقدْ صارَ الاسمُ بعدَ زوالِهما « لاهًا » ، و «إلاهًا»، وكلاهُما قولُ سيبويهِ[1] .

فإنْ قدَّرنا نقلَه على طريقِ العلميّةِ كانتا[2] زائدتينِ لغير معنىً ، كزيادتِهما في قولِه :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ[3]

فأدخلَ الألفَ واللاّمَ على « يَزِيدَ » وهوَ علمٌ . ولا يُحْمَلُ اسمُ اللّهِ تعالى على الشاذِّ المنكسرِ ، مع كونِ الألفِ واللامِ لغيرِ معنىً ، فالأولى أنْ يكونَ اسمًا غالبًا منقولاً مِن « إله »[4] النّكرةِ ، كغلبةِ « النّجمِ » لـ « الثُّرَيَّا »، و « الدَّبَرَانِ » ، و « السِّمَاك » ، و « العَيُّوقِ »[5]؛ وهيَ أسماءٌ غالبةٌ لأنجمٍ كونيّةٍ ، ودخلتْها

---

(١) القول الأول في الكتاب : ١٩٥/٢ أنه منقول من « إله » . والقول الثاني في الكتاب : ٤٩٨/٣ أورده عن بعضهم قال : « وقال بعضهم : لَهْيَ أبوك ، فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر « أَيْنَ » مفتوحًا . وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه » نقله عن بعضهم على سبيل الحكاية لا أنه يرتضيه رأيًا ومذهبًا له .

(٢) في الأصل : « كانا » .

(٣) لابن ميادة – الرمّاح بن أبرد المريّ – يمدح الوليد بن يزيد . انظر ترجمته في الخزانة : ١٦٠/١ ، وشرح شواهد المغني : ١٦٤/١ . والبيت في ديوانه : ١٩٢ ، وليس في كلام العرب : ٧١ ، والحجة لابن خالويه : ١٤٤، والمفصّل : ١٣ ، والإنصاف : ٣١٧/١ ، وشرح المفصل : ٤٤/١ ، و اللسان : «زيد» ٢٠٠/٣ ، والمغني : ٥٢/١ ، وشرح شواهده للسيوطي : ١٦٤/١ ، والخزانة : ٢٢٦/٢ .

(٤) يوافق رأي سيبويه والجمهور . انظر الكتاب : ١٩٥/٢ ، وتفسير أسماء اللّه الحسنى : ٢٥ ، واشتقاق أسماء اللّه : ٢٣ ومابعدها .

(٥) الثُّرَيَّا : من الكواكب ، سميت بذلك لكثرة نَوْئِها ، وقيل : لكثرة كواكبها . اللسان : « ثرا » ١١٢/١٤، والدَّبَرَان : نجم بين الثريا والجوزاء، سُمِّيَ دَبَرَانًا لأنه يَدْبُرُ الثُّريا أيْ يتبعها . اللسان : =

الألفُ واللامُ للغلبةِ لـمَّا كـانتْ ألفاظُهـا عامـةً في أجناسِـها ، ووقـعتْ على مـخـصوصٍ ، دلَّ عـلى ذلكَ لزومُ الألفِ واللامِ ، فـصارتْ غـالبـةً ؛ فالألفُ واللامُ للغلبةِ ، ولا يَقْدَحُ ذلكَ في المعنى من جهةِ [اشتقاقـه][1] ؛ ذلكَ أنَّ هذا اللفـظَ عـربيٌّ ، ولا خـلافَ أنَّ الحـروفَ أعـمـالـنا ، فـهي محدثـةٌ، فـإذا / حُكِمَ على الـمُحْدَثِ بالنّـقلِ ـ وهوَ مرادُهم بالاشـتقاق ـ [٢] لَمْ يقدحْ في المعنى، مع [ما يجري][1] على حدِّ كـلامِ العربِ ، والمعنى الواقعُ عليهِ اللّـفظُ ـ وهو المسمّى ـ هوَ القديمُ تعالى .

فمن قالَ : أصلُـه « إلـهٌ » ، حـذفَ الهمزةَ على غيرِ قـياسٍ ؛ لكثرةِ دورِه ، وأدخلَ الألفَ واللامَ كـالعِوَضِ ؛ إمَّــا للغلبـةِ ـ كمـا ذكرنـا ـ وإمَّا للتعريفِ ـ في قولِ الفرَّاءِ[2]ـ يريدُ تعريفَ اللّـفظِ ؛ ليطابقَ اللّـفظُ المعنى ؛ إذْ لفظُ « إلهٍ » نكرةٌ . وفُـخِّـمَ اللّفظُ تعظيـمًا لذكرِه ، وللفـصل بينَـه وبينَ

= « دبر » ٢٧١/٤. والـسِّـمَـاك : نجم مـعـروف ، وهمـا سمـاكـان : رامح ، وأعـزل . اللسـان : «سـمك» ٤٤٤/١٠ ، وأدب الكاتب : ٩٣ . والعَيُّـوق : كـوكب أحـمر مضيء بحيال الثُّـريَّا ، سمي بذلك لأنـه يعوق الدَّبَرَان عن لقاء الثُّرَيَا . اللسان: « عوق » ٢٨٠/٤ . وانظر في أسـماء النجـوم كتـاب (الأزمنـة وتلبيـة الجاهليـة لقطرب) : ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، وشرح المفصل : ٤١/١ ، ٤٢ .

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) هو يحيى بن زياد – أبو زكريّا الفرّاء – أعلم الكوفـيين بالنحو بعد الكسائيّ . أخذ عنه وعن يونس . كان متكلمًا معـتزليًا متدينًا متورعًا . مات سنة سبـع ومائتـين . من تصانيفه : معاني القـرآن ، والمقصـور والممدود ، والمذكـر والمؤنث ، والحدود ، وغيرها . انظر ترجـمتـه في : الفهرست : ٩٨ ، تاريخ العلمـاء النحويين : ١٨٧ ، إنباه الرواة : ٧/٤ ، اللّباب : ٤١٤/٢ ، وفيـات الأعيان : ١٧٦/٦، إشارة التـعيين ″ ٣٧٩ ، وبغيـة الوعاة ٣٣٣/٢ . وانظر رأيه في كتابه : معاني القرآن : ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ ، وفي اشتقاق أسماء اللّـه : ٢٣ ، وانظر اللسان : « ألـه » ٤٧٠/١٣ .

«اللاتِ» ، ولزمتِ الألفُ واللامُ ؛ ولذلكَ دخلتْ عليهِ «يا» ، فقيلَ : «يا أللّه» - بقطعِ الألفِ - ولَمْ يقعْ لغيرِ اللّهِ تعالى . قالَ الفرّاءُ في قولِه تعالى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾[1] : هلْ تعلمُ هذا الاسمَ يُقالُ لغيرِ اللّهِ ؟[2] .

ويُقَالُ : إلهٌ بيّنُ الألُوهيّةِ ، والألُوهَةِ ، والتألّهِ ، والإلاهيَّةِ : وهو التّعبّدُ بالآلاءِ للمعبودِ .

ويجوزُ أنْ يكونَ الأصلُ «لاهًا» فيكونَ منقولاً منْ لفظٍ مُتَوَهَّمٍ ، ودخلتِ الألفُ واللامُ كما دخلتْ في اللّفظِ الأوّلِ ، فيكونُ «فَعْلاً» ، كـ «بَابٍ» ، و «نَابٍ» ، غير أنّه مقلوبٌ مِن «وَلَهَ» ؛ لأنَّ ذوات «ل . و . هـ» ليسَ في الكلامِ ، ولا «ل . ي . هـ» ، وهوَ منْ قولِهم : «وَلِهَتِ المَرْأَةُ» إذا ذهبَ عقلُها لفقدِ حبيبِها[3] ، فالولَهُ مِنَ العبادِ إليهِ تعالى ؛ تعلُّقُ نفوسِهم بهِ تعالى ، وذَهَابُ عقولِهم في النظرِ في مخلوقاتِه ، وعظيمِ سلطانِه .

« **الرَّحمنُ** » - تعالى - لفظُه صفةٌ غالبةٌ للمبالغةِ ، للرحمةِ لجميعِ خلقِه في الدُّنيا ، ولِبعضِهم في الآخرةِ ، ثمَّ استُعْمِلَ استعمالُ الأسماءِ الغالبةِ ، فلمْ يكنْ لغيرِ اللّهِ - تعالى - .

---

(١) مريم : ٦٥/١٩ .

(٢) لم أجدْ هذا القول في معاني القرآن للفراء عند تفسيره لهذه الآية . ولا في كتب معاني القرآن وإعرابه الأخرى .

(٣) انظر اللسان : «وله» ٥٦١/١٣ .

ودخلتْهُ الألفُ واللامُ للغلبةِ ، أوْ لتعريفِ اللّفظِ - كما تقدّمَ في اسمِ « اللّه » تعالى - أو لإبقاءِ معنى الصفةِ قبلَ استعمالِه استعمالَ الأسماءِ ، من حيثُ كانَ صفةً مشتقًا ، فاستعملَه العربُ استعمالَ الأسماءِ الجامدة . ولَمْ يقعْ تابعًا إلاَّ في القليلِ . وتُحذَفُ ألفُه في الخطِّ لكثرةِ دورِه ، ولا تحذفُ في حالِ الإضافةِ لقلّة[1] الاستعمالِ ، وإلاَّ حُكِمَ عليه بحكمِ الأسماءِ لاستعمالِه غيرَ تابعٍ ؛ نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾[2]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[3] ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ ﴾[4]، ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾[5]، ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾[6]، فاستعمالُه استعمالَ الأسماءِ أوجبَ له ذلكَ، كما أوجب [لـ «الأبْطَح»][7]، و «الأبْرَقِ»، و «الأخْيَلِ»، و«الأجْدَلِ»[8]، و « اليَعْمَلَة » استعمالُها استعمالَ الأسماءِ خروجَها عن أحكامِ الصّفاتِ في

(١) في الأصل : « لكثرة » وصحح في الهامش .
(٢) طه : ٢٠/٥ .
(٣) الرحمن : ٥٥/١ ، ٢ .
(٤) الزخرف : ٤٣ /٨١ .
(٥) الرعد : ١٣/٣٠ .
(٦) الإسراء : ١٧/١١٠ .
(٧) غير واضحة في الأصل .
(٨) الأبْطَح : مسيل واسع فيه دُقاقُ الحصى ، وهو من البطح أي البسط . اللسان : « بطح » ٢/٤١٣ .
الأبْرَق : غلَظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة ، وتيس أبرق : فيه سواد وبياض ، وجبل أبرق : فيه لونان من سواد وبياض . (اللسان : برق ١٠/١٦ ، ١٧) .
الأخْيَل : طائر أخضر وعلى جناحيه لُمَعَةٌ تخالف لونَه ، سمى بذلك للخيلان (اللسان : خيل ١٠/٢٢٩) .
الأجْدَل : الصّقْر ، صفة غالبة ، وأصله من الجَدْلِ الذي هو الشدّة . (اللسان: جدل ١٠/١٠٣) .

صرفِها عندَ بعضِهم[1] ، وجمعِها على « أُفَاعِل » [2]. و « الْيَعْمَلَةُ » : النَّاقةُ القويّةُ على العملِ ، وجعلَها سيبويهِ اسمًا [3] لاستعمالِها استعمالَ الأسماءِ .

فهذا يُوجِبُ أنْ يكونَ بدلاً لا صفةً [4].

فإنْ زعَم متعسفٌ أنَّه لايجوزُ فيهِ البدلُ من حيثُ كانَ اسمُ اللّهِ ـ تعالى ـ أعرفَ المعارفِ ، فلا يَحتاجُ إلى تعريفٍ [5]؛ فلْيمنعْ منْ نعتِه !!

فإنْ زعمَ أنَّ النعتَ يكونُ للمدحِ ، فكذلكَ البدلُ قدْ يُقصَدُ بهِ الإعلامُ بالأُخوّةِ ، والمخاطَبُ عالِمٌ بـ « زيدٍ » في قولهم : « جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ » .

الرَّحِيم : أخصُّ منَ « الرحمنِ » ؛ لأنَّه لا يرحمُ في الآخرةِ إلاَّ المؤمنينَ، قالَ تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[6]، ورحمتُه في الدنيا عامةٌ لجميعِ خلقهِ؛ فـ« الرحمنُ » بدلٌ أوْ عطفُ بيانٍ / و « الرَّحيمُ» نعتٌ . [٣]

---

(١) ممن صرفها الزّجاج . انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠ وهو الظاهر من كلام سيبويه حيث جعلها أسماء . انظر الكتاب : ٣/٢٠٠ .

(٢) يقصد جمع ما كان على « أفعل » مما سبق ذكره وهو صفة ، أمّا « الْيَعْمَلَةُ » فلا تجمع على « أفاعل » ، ولذلك خصّها بالذكر بعد ذلك .

(٣) انظر الكتاب : ٣/١٩٤ .

(٤) وإليه ذهب الأعلم (انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/٩٧) ، وابن طاهر . (انظر : نتائج الفكر : ٥٣ ، والنهر الماد : ١/ ١٥) . والجمهور يرونه صفة (انظر : إعراب القرآن للنحاس : ١/١٦٧ ، واشتقاق أسماء اللّه : ٣٨ ، وإعراب ثلاثين سورة : ١٢ ، ونتائج الفكر : ٥٣ ، والبحر المحيط : ١/١٥ ، وتفسير القرطبي : ١/١٠٣ .

(٥) يرد على السهيلي ـ وكان بينهما مناظرات مشهورة ـ إذ صرّح بمنع البدل وعطف البيان فيه . انظر : نتائج الفكر : ٥٣ .

(٦) الأحزاب : ٣٣/٤٣ .

وباءُ الجرِّ متعلقةٌ بمحذوفٍ لكثرةِ الاستعمالِ ، بتقديرِ: « أبدأُ » أوْ «ابتدأتُ» .

ويجوزُ إضمارُ المبتدأِ ، أيْ : « ابتدائي باسمِ اللّهِ » ، والجارُّ والمجرورُ خبرٌ .

و صلى اللهُ على محمدٍ : لفظُه لفظُ الخبرِ ، ومعناهُ الدُّعاءُ ؛ كقولِهم : « غَفَرَ اللّهُ لَكَ » ، و « يَغْفِرُ اللّهُ لكَ » . ولا يمتنعُ عطفُ الجملِ المختلفةِ المعاني بعضِها على بعضٍ [1] ؛ قالَ اللّهُ ـ تعالى ـ : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ ﴾[2]، فعطفَ نهيًا على خبرٍ. وقالَ تعالى حكايةً عنْ نوحٍ ـ عليهِ السلامُ ـ ﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[3]، ومنهُ :

* لاَ تَهْلِكْ أَسىً وَتَجَمَّلِ * [4]

عطفَ أمرًا على نهيٍ ، وقالَ الآخرُ :

حَجَّ وأَوْصَى بِسُلَيْمَى الأَعْبُدَا ألاَّ تَرَى وَلاَ تكلم أُحَدًا [5]

عطفَ النهي على الواجبِ .

---

(١) منعه البيانيون ، وابن مالك، وابن عصفور ، وأجازه الصفار وجماعة . ذكر ذلك ابن هشام في المغني : ٥٣٥/٢ ومابعدها ، وانظر : المساعد : ٥٤٢/١ ومابعدها، والبرهان في علوم القرآن ١٠٢/٤، ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٣/٤-٩ .

(٢) يونس : ١٠٤/١٠ ، ١٠٥ وتتمة الآية : (من المشركين) .

(٣) هود : ٤٢/١١ .

(٤) لامريء القيس من معلقته المشهورة . والبيت بتمامه :
وُقُوفًا بِها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ : لاَ تَهْلِكْ أَسىً وَتَجَمَّلِ . وهو في ديوانه : ٢٩ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري : ٢٣، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس : ١٠٢/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ص ٢٦ .

(٥) لم أقف عليه .

ومَنْ حـذفَ الواوَ ، نواها ؛ لأنَّ الكلامَ محـمـولٌ بعضَـه على بعضٍ ، وقـدْ جاء تْ مـحذوفةً في الكتابِ العـزيزِ في الكلامِ المحمولِ بعـضُه على بعضٍ ؛ نحو قولِـه تعالى :

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]

﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾[2]

﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴾[3]

﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[4]

﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ﴾[5]

﴿ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ ﴾[6] .

حملَ كـلامَ بهضـهـما على بعضٍ بالحرفِ ، ثمَّ حـذفَ تخفيـفًا[7] ، فالواوُ مرادةٌ في مـثلِ هذا ، وحَسُنَ هذا ؛ لاستقلالِ الجـملِ بأنفسِها ، ولَـمْ يَحْسُـنْ مع المفرداتِ في السَّعَةِ ؛ لأنَّها نائبةٌ منابَ العاملِ الأوّلِ .

---

(١) الشعراء : ٢٦/٢٣ .

(٢) الشعراء : ٢٦/٢٤ .

(٣) الشعراء : ٢٦/٢٥ .

(٤) الشعراء : ٢٦/٢٦ .

(٥) الشعراء : ٢٦/٢٧ ، وتكملة الاية : (... الـذي أرسـل إليكم لمجنـون) .

(٦) الشعراء : ٢٦/٢٨ ، وتكملة الآية : (... والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون).

(٧) ذكـر ابن هشـام أنَّ باب حذف حرف العطف الشعرُ . انظر المغنى : ٢/٧٠٦ .

الكلامُ: مُفيدُ الكَلِمُ ، والكَلِم : جمعُ كلمةٍ ؛ فالكلامُ : هوَ الألفاظُ المفيدةُ بالتَّركيبِ ،وأقلُّه لفظتانِ؛ نحوُ: « زَيْدٌ قائمٌ »، و « قَامَ زَيْدٌ ».وهوَ أجناسٌ ، تحتَها أنواعٌ ، تَدُلُّ على أشخاصٍ ومعانٍ .

الاسمَ : كلُّ كلمةٍ دالةٍ على مسمّىً ؛ شخصٍ ، أوْ معنىً ؛ فالشخصُ : « رَجُلٌ »، و « ثَوْبٌ »، و « حَجَرٌ » . والمعنى: « عِلمٌ »، و « ضَرْبٌ »، و «سَوَادٌ » ، و « حَرَكَةٌ »، و « زَمَانٌ »، و « وَقْتٌ » ، و « يَوْمٌ » ، و « سَاعَةٌ » ، و « نَزَالِ » ، و « إيهِ » ، وأشباهُ ذلكَ .

وإنْ شئتَ قلتَ : الاسمُ عبارةٌ عنِ اللّفظِ المُعْرِبِ عنِ المُسَمّى شخصًا كانَ أوْ معنىً [1] .

وإنْ شئتَ قلتَ : هو لفظةٌ تدلُّ على معنىً مفردٍ ، لا تدلُّ على زمانٍ مُحَصَّلٍ يُمْكِنُ فَهْمُهُ بنفسِه .

وللنَّحْويينَ فيهِ رسومٌ كثيرةٌ [2] لَمْ يُقصدْ بِها الحدُّ؛ لأنَّها غيرُ جامعةٍ ولامانعةٍ ؛ لأنَّ الحدَّ هو الجامعُ المانعُ ، يَجْمَعُ للمحدودِ مالَهُ ، ويَمْنَعُ منهُ ما ليسَ له .

ودلائلُه كثيرةٌ من لفظِهِ ومعناهُ .

---

(١) قاله أبو بكر بن السرّاج ، وردّه عليه الزجاجي بأن من حروف المعاني ما يدل على معنى واحد نحو : إن ، ولَمْ وما أشبه ذلك . انظر الإيضاح في علل النحو : ٥٠ .

(٢) ذكر ابن الأنباري أنها تنيفُ على سبعين حدًا . انظر أسرار العربية : ٩ . وانظر هذه الحدود في : الإيضاح للزجاجي : ٤٩ ، والصاحبي : ٨٩ ، وإصلاح الخلل : ٥ - ١٧ .

الفـعْلُ :كلُّ كلمةٍ دالةٍ على معنيينِ: حدثٌ مقترنٌ بزمانٍ؛ نحوُ: « قَـامَ »، « يَـقُـومُ » .

وإنْ شئتَ قلتَ : هو لفظٌ دلَّ على معنىً يُـمْـكِـنُ أنْ يُـفهمَ بنفسِــه ، ويَدُلُّ بِنْـيَـتِـهِ على الزمانِ المحصَّلِ .

وإنْ شئتَ قلتَ : الفـعلُ : عبارةٌ عنِ اللّـفظِ الـمَـصُوغِ للزمانِ الـمُـعْرِبِ عنِ الحَـدَثِ .

ويكونُ الفعلُ عبارةً عنِ الحدثِ لغةً ، وعنِ المثالِ لغـةً واصطلاحًا .

وللنَّحْويينَ فيه رسـومٌ كثيرةٌ أيضاً (١) ، وحدٌّ سـيبويهِ له جيـدٌ ، وهوَ : « وأمَّا الفـعلُ فأمـثلـةٌ أُخذتْ منْ لفظِ أحـداثِ الأسـماءِ ، وبُنيتْ لما مـضى ، ولما يكونُ ولَـمْ يقعْ ، وما هو كائنٌ لَـمْ ينقطعْ » (٢).

الـحـرفُ : كلُّ كلمـةٍ فائدةِ معنـاها فيمـا تدخلُ عليهِ من اسـمٍ أو فعلٍ ، أو فيهما (٣) .

---

(١) انظرها في : الإيضاح في علل النحـو : ٥٢ ، ٥٣ ، وشرح السيرافي : ١/٥٤ ومابعـدها ، والصاحبي : ٩٣ ، ٩٤ ، وإصلاح الخلل : ٢١، ٢٦ .

(٢) الكتاب : ١/١٢ . وقد رُدَّ على سيبويه هذا الحد بـ « ليس » ، و « نعم » ، و « بئس » ، و « عسى » فهي أفعـال ولم تؤخـذ من مصـادر ، وردّ ابن السِّـيد على ذلك بأن « هذه الأفـعال وإن لم يكـن لها مـصادر لفظية فلها مصادر معنوية » إصلاح الخلل : ٢٣ .

(٣) هذا الحد قريب مما ذكـره الزجاجي (انظر : الجمل : ١) وقد اعترض عليـه ابن السِّـيد (انظر : إصلاح الخلل : ٢٨) .

وإنْ شئتَ قلتَ : الحرفُ : عبارةٌ عنِ / اللّفظِ المعرب عنِ المعنى [٤]
الحادثِ بهِ في الفعلِ أو الاسمِ ، وتختلفُ معانيهِ باختلافِ ألفاظهِ ، وقد تختلفُ المعاني ولا يختلفُ اللّفظُ ، كما كانَ ذلكَ في الاسمِ والفعل .

الفاعلُ : اسمٌ مرفوعٌ تقدَّمَهُ فعلٌ فُرِّغَ لَهُ على طريقةِ « فَعَلَ » ، أوْ اسمٍ في معناهُ .

المفعولُ : المقصودُ هنا : كلُّ اسمٍ طلبَهُ الفعلُ ، ليقعَ بهِ حقيقةً أوْ مجازًا ؛ نحو: « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا »، و « الْيَوْمَ سِرْتُهُ ». وكلُّ حدثٍ ، وزمانٍ ، ومكانٍ ، وحالٍ وغيرِهِ ؛ نحوُ : « جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ » ، ومصاحبٍ ؛ نحوُ : « جَاءَ الْبَرْدُ والطَّيَالِسَةَ » (١) ، واستثناءٍ ، وتمييزٍ .

* * *

ويَصلُحُ للمبتديءِ ، أنْ يُقالَ : كلُّ كلمةٍ صَلُحَ معها « ضَرَّنِي » أو « نَفَعَنِي» فهي اسمٌ (٢) ؛ تقولُ :« نَفَعَنِي الرّجل و [والعِلْمُ] » (٣)، و « ضَرَّنِي » الْجَهْلُ والأَسَدُ » .

---

(١) الطيالسة : جمع طَيْلَسَان ، وهو ضربٌ من الأكسية . اللسان : طلس ٦/١٢٥ ، وهو من أمثلة الكتاب : ١/٢٩٨ .

(٢) قاله أبو الحسن الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعده . وردّه عليه الزجاجي ؛ ذلك بأن من الأسماء ما لا يصلح معها ذلك ، نحو : كيف ، وأين ، ومتى ، وأنّى ، وأيّان . انظر الإيضاح في علل النحو : ٤٩ ، وإصلاح الخلل : ٩ .

(٣) مطموسة في الأصل .

وكلُّ كلمةٍ جازَ أنْ تكونَ فاعلةً ، أو مفعولةً (١) ، أو مخفوضةً (٢)، أوْ أُخبرَ عنها(٣)؛ فهي اسمٌ أيضًا؛ ومثالُ الإخبارِ: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾(٤)، و « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ » ؛ فـ « خالقُ » خبرٌ عن « اللهِ » ـ عزَّ وجلَّ ـ ، و « رسولُ اللهِ » خبرٌ عن « محمد » ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ .

وكلُّ كلمةٍ دخلَتْهَا الألفُ واللامُ ؛ نحو : « الرجلِ » ، أوْ ثُنِّيتْ ؛ نحوُ : « الرَّجُلَيْنِ » ، أوْ جُمعَتْ ، نحوُ : « الرِّجالِ » ، و « الزيدينَ » ، و « الهنداتِ »، أوْ نُودِيَتْ؛ نحو: « يا زيدُ »، و « يا رجلاً » ، أوْ نُعتَتْ؛ نحو: « جاءَ زيدٌ العاقلُ » ، أوْ صُغِّرَتْ نحو : « رُجَيْلٍ » ، و « جُعَيْفِرٍ » ؛ فهيَ اسمٌ إلاَّ ما شذَّ من الفعل فدخلتْهُ الألفُ واللامُ ؛ وذلك كـ :

* الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ * (٥)

---

(١) قاله الزجاجي (انظرالجمل : ١) واعترض عليه ابن السيد بنحو: ياهناه ، وبأسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها ، وبـ « جير» ، و«عوض » ، و « لعمرك » ، و « أيمن اللّه » فكلها خارجة عن هذا التحديد . انظر إصلاح الخلل ٦ ومابعدها .

(٢) ذكره المبرد في المقتضب : ١٤١/١) وعورض بكيف ، وإذا ، وصه ، ومه، واحتجَّ له الزّجاجيّ في الإيضاح : ٥١ ، ٥٢ .

(٣) حكاه ابن السِّيد عن علي بن سليمان الأخفش عن المبرد (انظر إصلاح الخلل : ٨) .

(٤) الرعد : ١٦/١٣ ، الزمر : ٦٢/٣٩ .

(٥) لذي الخِرَق الطُّهَويّ . وقبله :

أَتَاني كلامُ الثَّعْلَبيِّ ابنِ دَيْسَقٍ	ففي أيِّ هذا ، ويله يترَّعُ ؟
يقولُ الخنى ، وأبغضُ العُجمِ ، ناطقًا	إلى ربه ، صوت الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

أرادَ : « الذي يُجدَّعُ » فحذف الذال والياء ، وهو من أقبح ضرورات الشعر . واليُجَدَّعُ : الذي تقطع أذنه. وهو في نوادر أبي زيد ٢٧٦، وسر صناعة الإعراب : ٣٦٨/١، والإنصاف : ١٥٢/١ ، واللسان : « جدع » ٤١/٨ ، والمغني : ٥٠/١ ، وشرح شواهده للسيوطي : ١٦٢/١ ، والهمع : ٢٩٤/١ ، والخزانة ٣١/١ .

و « الصَّبِيّ اليُخَدَّعُ »، و صُغِّرَ ؛ نحو: « مَا أُحَيْسِنَ زَيْداً » في التعجب.

وكلُّ كلمةٍ صَلحَ مَعَهَا « قَدْ » واختلفَ لفظُها للزمانِ فهيَ فعلٌ ، إلاَّ ألفاظًا يسيرةً مشهورةً لا تدخلُ عليها « قدْ »، ولا يختلفُ لفظُها للزمانِ ؛ نحو: « نِعْمَ » ، و « بِئْسَ » ، و فعلِ التّعجُّبِ ، و « لَيْسَ » ، و « حَبَّذَا »، و « عَسَى » .

والحرفُ لا يصلُحُ معه شيْءٌ من هذا كلِّه .

والحدثُ:عبارةٌ عن جميعِ مايُحْدِثُه الفاعلُ؛ نحو: « الأكلِ »، و« الشربِ» و « النومِ » ، و « الضّربِ » ، و « القعودِ » ، و « الخروجِ » ، ويُسمّى مصدرًا ، وأكثرُ ذلكَ إذا انتصبَ على فعلِه، وهو الذي اشتُقَّ المثالُ منهُ؛ نحو: « قَامَ قِيَامًا »؛ فالقيامُ مصدرٌ وحدثٌ ، و « قامَ » مثالٌ له للزمانِ ، وهوَ مأخوذٌ من القيامِ .

[ويريدُ] [1] بقولِه : (**والْحَدَثُ : الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ اسْمُ الْفِعْلِ ، والْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ**) [2] ؛ أنَّ المصدرَ هو الحدثُ ؛ وهو بيانٌ لِمَا أحدثَهُ الفاعلُ، الذي هو القيامُ، والأكلُ، والشربُ، والأمثلةُ التي هيَ : « قَامَ يَقُومُ ، و قَعَدَ يَقْعُدُ » مأخوذٌ من الحدثِ ، وسمَّاها فِعْلاً . فالفعلُ الأوّلُ في قولِه : (**وَهُوَ اسْمُ الْفِعْلِ**): « المصدرُ والحدثُ »، وهوَ المعنى الذي أحدثَهُ الفاعلُ . والفعلُ الثاني في قولِه: (**وَهُوَمُشْتَقٌ مِنْهُ**) :« المثالُ »، وهو الذي سمَّاهُ النحويونَ « فِعْلاً » ، فهو عبارةٌ عن اللَّفظِ الذي هو أحدُ الأقسامِ الثلاثةِ ؛ يريدُ أنَّ المثالَ مشتقٌ من الحدثِ .

---

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) الجمل : ١ .

بَابُ الإِعْـــرَابِ (١)

الإعرابُ : [مأخـوذٌ مِنْ] (٢) قـولِهم : أعربَ الـرجلُ عن نفسـه وحاجتـه ؛ إذا بيّـنَ ، ولَمْ تقـصدِ العربُ به تغييرًا [ولا تحسينًا (٣). وهو اختلافُ] (٢) العـلامةِ في آخرِ الكلمـةِ لفظًا أوْ تقديرًا على وَفْـقِ العاملِ [دلالةً] (٢) / على معناهُ .

[٥]

وإنْ شئـتَ قلتَ : الإعرابُ : تغـييـرُ أواخرِ الكلمِ بالعـواملِ الداخلةِ عليها(٤) لفظًا أو تقديرًا (٤) .

مثـالُ كونـه لبيانِ الـمَـحَلِّ في الأسماءِ : « مَـا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » - في التـعجُّبِ - و « مَــا أَحْسَنَ زَيْـدٌ » - في النـفي - و « مَـا أَحْـسَنُ زَيْدٍ ؟ » - في الاستفهامِ .

ولا يتبيّــنُ في الفعلِ معنىً إلاَّ في الجوابات نصبًا، وجزمًا ، ورفعًا ، وسيأتي بيانُها في أبوابِها - إنْ شـاءَ اللّـهُ تعالى - ولذلكَ صيّرَهُ النَّحْويونَ في الفعلِ فرعـيّـًا .

---

(١) الجمل : ٢ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) أعاد ابـن خروف هذا القـول في باب البناء ص ١٥٥ ، واعتـرضه ابن بزيزة بقـوله : « وهذه دعـوى منه ، لأن صرف الإعـراب على هذه المعانـي بين ، فادعـاء أن العرب لم تقـصد كـذا حكم على الغيب » غاية الأمل ١٢/١ .

والذي ذهـب إليـه ابن خروف هو السائد بين النـحويين . انظر الإيضاح في عـلل النحو ٩١ ، والإيضاح العضدي ٥٦ ، والخصائص ٣٥/١ ، وشرح الحدود للفاكهي ١٥٨ .

(٤) هذا حدّ الفارسيّ في الإيضاح ٥٦/١ . وقد اعتُـرض عليه بأنّـه غير جامع ولا مانع ، وأنّ فيه مجازًا . انظر غاية الأمل ١٣/١ .

وهوَ على أربعةِ أوجهٍ ، وألقابُه : رفعٌ ، ونصبٌ، وخفضٌ ، وجزمٌ .

والبناءُ : لزومُ الآخرِ على حالٍ واحدةٍ ، بعاملٍ يدخلُ ، وبغيرِ عاملٍ. وألقابُ البناءِ ما يدخلُ عليهِ : ضمٌ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، وسكونٌ .

فأصلُ الإعرابِ للأسماءِ (١) ؛ لأنّها لَمْ تتغيّرُ لتواردِ المعاني التي دلَّ الإعرابُ عليها (٢) .

وأصلُ البناءِ للأفعالِ والحروفِ ؛ لأنَّ المعاني التي دلَّ عليها الإعرابُ لاتلحقُهَا، لا لأنَّ صيغَها تغيَّرتْ لتغيُّرِ تلكَ المعاني فدلتْ عليها - كما زعمَ بعضُهم - (٣) بلْ تغيُّرُ صيغِها - كتغيُّرِ صيغِ الأسماءِ - للمعاني اللاحقةِ لها؛ كالمصدرِ ، واسمِ المكانِ ، واسمِ الزَّمانِ ، واسمِ الفاعلِ ، والمفعولِ ، والصفاتِ التي للمبالغةِ وغيرِها. وهذا كتغيُّرِ الفعلِ من الماضي إلى المضارعِ ، والأمرِ، والنَّهيِ، ولا حظَّ لهذهِ المعاني في الإعرابِ ، وإنّما أُعربَ منها ما أُعربَ بشبهِ الاسمِ وهو

---

(١) وهو رأي البصريين . وعند الكوفيين : أصل في الأسماء والأفعال . وعند بعض المتأخرين : أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم . انظر : الإيضاح للزجاجي: ٧٧ ومابعدها ، والإرتشاف: ١/٤١٤، والهمع : ١/٤٤، ٤٥ .

(٢) المعاني التي تعرض للأسماء على نوعين : معانٍ تعرضُ قبل التركيب : كالتصغير ، والجمع ، والمبالغة ، والمفاعلة ، والمطاوعة، والطلب . فهذا النوع تدل عليه الصيغ المختلفة، ولاحاجة إلى الإعراب ليدل عليه . ومعانٍ تعرض مع التركيب : كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . وهذا الضرب تتعاقبُ معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى الإعراب ليميز بعضها عن بعض (انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤) وهو الذي قصده ابن خروف ، وجميع النحويين على هذا القول إلاّ قطربًا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقالَ لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني وأخرى عكس ذلك . وإنما أعربت العرب كلامها لمعاقبة الإسكان في الوقف . انظر الإيضاح في علل النحو ٧٠ .

(٣) وهم الكوفيون في بعض احتجاجاتهم ، وابن شقير ، وقد ردَّ عليهم الزجاجي . انظر الإيضاح : ٨٠، ٨١ .

بعضُ المضارعِ - وسيأتي الشبهُ في بابِه [1] إنْ شاءَ اللّهُ تعالى - واشتركَ معَ الاسمِ في الرّفعِ والنصبِ ، وانفردتِ الأسماءُ بالخفضِ بحقِّ الأصلِ ، ولكونِ المعاني التي يدلُّ عليها الجرُّ لا تدخلُ الأفعالَ . وخُصَّ المضارعُ بالجزمِ كالعِوَضِ من الجرِّ .

وتنفردُ الأسماءُ بالتنوينِ ؛ وهوَ نونٌ ساكنةٌ في النّطقِ ، وحركةٌ مثلُ حركةِ المُعْرَبِ في الخطِّ تلحقُ الاسمَ المنصرفَ اختصاصًا به لكمالِه في التّمكنِ يفصلُهُ مِنْ غيرِه ، ويُشبِهُهُ تنوينُ الترنُّمِ في القوافي [2]، وتنوينُ العِوَضِ في « يَوْمَئِذٍ » ، و « جَوَارٍ » ، وتنوينُ التنكيرِ في « إيهٍ » ، و « سِيبَوَيْهٍ » ، وتنوينُ المقابلةِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ مع التسميةِ به ، ولها مواضعُ تذكرُ فيها .

وما عرضَ شَبَهُ الفعلِ فيه مُنِعَ الصرفَ ، وشَبَهُ الحرفِ بُنِيَ .

ولمَّا لَمْ يكنْ للألفِ واللامِ ، والنعتِ ، والتصغيرِ ، والنِّداءِ معنى في الفعلِ لَمْ تُدخلْ عليهِ التصرّفَ ، فاختلافُ الذواتِ لاختلافِ المعاني . وتشترك فيها الأسماءُ والأفعالُ - كما ذكرنا - ولا تصحُّ في الأفعالِ معاني التثنيةِ ، والجمعِ ، والتأنيثِ ، والتذكيرِ الحقيقي ، والتنكيرِ الذي بإزائِهِ التعريفُ ، ولا الفاعليّةِ ، ولا المفعوليّةِ ، ولا الابتدائيةِ ؛ فانفردت الأسماءُ بها .

ولأوجهِ الإعرابِ الأربعةِ علاماتٌ تسعٌ تُبَيَّنُ في البابِ بَعْدُ - إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

---

(1) انظر : ص ٢٧٣ من هذا الشرح .

(2) وهو تنوينٌ يلحق القوافي المطلقة بدلاً من حروفِ الإطلاق التي هي : (الألف ، والواو ، والياء) ، وذلك في إنشاد بني تميم . فالمراد : تنوين عدم الترنم ، فهو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .
انظر: الكتاب : ٢٠٦/٤ ، وسر الصناعة :٥٠١/٢ ومابعدها ، وشرح التسهيل : ١٠/١ ، والجنى الداني : ١٤٥ ، ١٤٦ ، والمغني : ٣٧٨/١ ، وشرح الكافية : ١٤/١ .

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإعْرَابِ (1)

وهي تسعٌ ؛ ثلاثُ حركاتٍ ، وأربعةُ أحرفٍ ، وحذفٌ ، وسكونٌ .

فالضمةُ: علامةٌ للرفع في كلِّ اسمٍ صحيحٍ مفردٍ ، وجمع تكسيرٍ وما في معناهُ، / وجمعِ مؤنثٍ سالمٍ . فإنْ كانَ جميعُ هذا معتلاً ؛ نحو : « عَصًا » ، و « مَثْنًى » ، و « مُعطًى » ، و « عَمٍ » ، و « قَاضٍ » ، و «جَوَارٍ » ؛ كانت الضمةُ فيه تقديرًا . [٦]

وهيَ علامةُ الرفعِ في كلِّ فعلٍ (2) صحيحِ الآخرِ لَمْ تدخلْهُ نونٌ ثقيلةٌ ولا خفيفةٌ ، ولا نونُ جماعةِ المؤنثِ السالمِ ، ولمْ يُسندْ إلى ضميرِ الاثنينِ والجماعةِ والمؤنّثِ المخاطبةِ . فإنْ كانَ معتلاً حذفتْ منه استثقالاً لَهَا ؛ نحو : « يَقْضِي » ، و « يَغْزُو » ، و « يَخْشَى » .

والألفُ : علامةُ الرفعِ في تثنيةِ الأسماءِ (3) الظاهره . والتثنيةُ ؛ أنْ تزيدَ على الاسمِ مطلقًا زيادتينِ ؛ إحداهُمَا : الألفُ في حالِ الرفعِ ، وياءٌ في حالِ النَّصبِ والجرِّ . والثانيةُ : نونٌ مكسورةٌ ، وهما عوضٌ من تكريرِ الاسمِ إيجازًا واختصارًا .

---

(1) الجمل : ٣ .

(2) كان ينبغي أن يقيده بكلمة « مضارع » .

(3) اختلف في الألف والواو والياء في التثنية والجمع :

- فالكوفيون يرون أنها إعراب بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة .
- والبصريون يرون أنها حروف إعراب بمنزلة التاء من (قائمة) ، والألف من (حبلى) .
- والأخفش والمازني والمبرد يرون أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب ، والحركات مقدرة فيما قبلها . =

والـواوُ : علامـةُ الـرفعِ في جمعِ المذكـرِ السالمِ (١) ؛ وهو أنْ تزيـدَ على اللّـفظِ الظاهرِ المفردِ زيادتينِ ؛ إحداهـما : واوٌ في الرفعِ ، وياءٌ في الجرِّ والنَّـصبِ ، والثانيةُ : نونُ التـثنيةِ مفتوحـةً تخفيفًا . وأقلُّ الجمـعِ ثلاثةٌ ، ولها أحكامٌ تذكرُ في أبوابِها - إنْ شاءَ اللّـهُ تعالى - وعلةُ ابنِ بابشاذ (٢) في كونِ الـواو في الجمعِ لأنَّهـا أكثـرُ مـن الحـركـةِ ، والجـمعُ أكثرُ مـن الواحدِ (٣) ، سـخافـةٌ [لا تقـالُ ! إذ] (٤) كيفَ توصفُ الحروفُ بـالكثرةِ والقلةِ ، والحروفُ علامةُ الإعـرابِ في « تَفْعَلِـينَ » وليسَ هناكَ كثرة ؟ !

وأمّـا الأسمـاءُ الستـةُ المعتلةُ المضـافةُ التي جَـرَتْ بالـواوِ في حـالِ الـرّفـعِ ، والألفِ في حالِ النصبِ ، والياءِ في حالِ الخفضِ ؛وهيَ : « أخُوكَ » ، و « هَنُوكَ »

= - وأبو عـمـر الجَرْمي يرى أن عـدم انقـلاب الألف والواو في الرفع ، وانـقلابهـمـا في النصب والجـر هو الإعراب .

- ونسب إلى الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان .

انظر : الإيضاح للزجاجي : ١٣٠ ومابعدها ، وسر الصناعة : ٦٩٥/٢ ومابعدها ، والإنصاف : ٣٣/١ ومابعدها ، وشرح المفصل : ١٣٩/٤ ، وشرح الكافية : ٣٠/١ ، والهمع : ١٦١/١ .

(١) ينظر هامش (٣) من الصفحة السابقة .

(٢) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أبو الحسن النحوي المصـري ، تصدر للإقراء في جامع عمرو بن العاص وتزهد في آخر عمره . مات سنة أربع وخمسين وأربعمائة ، وقيل بعد ذلك .
من تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ، والمحتسب في النحو ، وشرح النخبة ، وكتاب المفيد وغيرها .
انظر ترجـمته في : إنباه الرواة : ٩٥/٢ ، وفيـات الأعيـان : ٥١٥/٢ ، إشارة التـعيين : ١٥١ ، وبغـية الوعاة ١٧/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٨/١ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

وأخـواتُهمـا فَلَهـا في حـالِ الإضـافـةِ إلى غيـرِ ياءِ المتكلمِ حـالٌ ليستْ لغيـرِها ؛ وذلكَ أنَّ حروفَ العلةِ فيهـا أصولٌ كحالِها في التثنيةِ بنصِّ سيبويهِ ، قالَ ـ رحمَهُ اللّهُ ـ في بعضِ أبوابِ النَّسبِ : « أمَّا ما لا يتغيّرُ فـ « أبٌ » ، و « أخٌ » ونحوُهما ؛ تقولُ : هذا أبوكَ وأخوكَ ، كإضافتِهما قبلَ أنْ يكونا اسمينِ ؛ لأنَّ العربَ لمَّا ردّتْهُ في الإضافةِ إلى الأصلِ والقياسِ تركتْهُ على حالِه في التَّسميةِ ، كما تركتْهُ في التثنيةِ على حالِه » [1] ، هذا نصٌّ بأصالتِها، وإعرابِها بتقديرِ الحركاتِ [2]. وإليه ذهبَ أبو عليّ [3] في إيضاحهِ [4]، وهو الذي يدلُّ عليهِ كلامُ سيبويهِ في آخر كتابهِ [5] ؛ لأنَّه جعلَ الحروفَ فيها أصولاً ، وحركةَ ماقبلَها تابعةً لحركتِها بمنزلةِ « امْرِئٍ » ، فتقديرُها في الرَّفعِ « أخُوُكَ »

---

(١) الكتاب : ٣/٤١٢ .

(٢) وهو مذهب جمهور البصريين . ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف إعراب تقدر عليها الحركات – كما يقول البصريون – بل هي دلائل على الإعراب .
انظر : الكتاب ١/٤ ، والمقتضب ٢/١٥٣ ، والإنصاف ١/١٧ .
– والكوفيون يرون أنها معربة بالحركات والحروف معًا . وانظر بقية الآراء في أسرار العربية ٢٣ ، والإنصاف ١/١٧ .

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ؛ أبو عليّ الفارسيّ النحويّ . من شيوخه الزجاج ، وابن السراج . ومن تلاميذه ابن جني . من مصنفاته : التذكرة ، والحجة ، والاغفال ، والإيضاح ، وغيرها . توفي سنة ٣٧٧هـ .
انظر تاريخ العلماء النحويين ٢٦ ، وإنباه الرواة ١/٣٠٨ ، ووفيات الأعيان ٢/٨٠ ، وإشارة التعيين ٨٣ ، وبغية الوعاة ١/٤٩٦ .

(٤) انظر الإيضاح ٢/٤٨ ، ٤٩ .

(٥) ٣/٤١٢ النص السابق .

بضمتينِ [وحُذفَتْ] [١] حركةُ الواوِ استثقالاً لَهَا فبقيَ « أُخُوكَ » . وفي النّصبِ « أخَوَكَ » تحركتِ الواوُ وانفتحَ ما قبلَها فانقلبتْ ألفًا . وفي الجرِّ « أخوِكَ » فسُكِّنَتِ الواوُ استثقالاً لحركتِها فانقلبتْ [ياءً] [١] فصارَ « أخيكَ » ، ونصَّ الفارسيُّ في « الإيضاحِ » [٢] على الإتباعِ فيها .

والواوُ في « فُوكَ » عَيْنٌ ، واللامُ هاءٌ لقولِهم : « أفْوَاهٌ » ، وهيَ في «ذُو» عينٌ أيضًا ، واللامُ ياءٌ لكونِ العينُ واوًا . وجميعُها في الإفراد [٣] كـ « يَدٍ » ، و « دَمٍ » ، ولا يفردُ « ذو » لكونِه على حرفينِ آخرهما حرفُ علةٍ ؛ فلو أفردَ لبقيَ على حرفٍ واحدٍ منونٍ ولا مثيلَ إلى ذلكَ. ويعوَّضُ من عينِ « فيكَ » الميمُ في الإفرادِ ؛ فيقالُ : « فَمٌ » . وفيهِ سبعُ لغاتٍ [٤]: « فَمٌ »، « فِمٌ » ، « فُمٌ » ، وتشديدُ الميمِ في الشعرِ ، وأتباعُ الفاءِ لحركةِ الميمِ في الأحوالِ الثلاثةِ ، والكثيرُ / « فَمًا » [٥] في [٧] الأحوالِ الثلاثةِ ، وعليهِ ثُنِّيَ «فَمَيَانِ» ، و « فَمَيَيْنِ » ، وقيلَ في الجمعِ «أفْمَامٌ » عن أبي زيدٍ [٦]. والسابعةُ : « فُوكَ » ، و « فَاكَ » ، و « فِيكَ » .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) ٢/٤٩ .

(٣) المراد بالإفراد هنا عدم الإضافة .

(٤) انظر اللسان : (فمم) ١٢/٤٥٩ .

(٥) أي مقصور مثل « عصًا » ، وهي لغة بلحارث . انظر شرح المفصل ١/٥٣. وقال ابن بري : (وقد جاء في الشعر « فمًا » مقصور مثل « عصا») اللسان « فوه » ١٣/ ٥٢٧ ومجيئه في الشعر يدل على قلته ، وابن خروف يقولُ بكثرته .

(٦) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير ، أبو زيد الأنصاريّ الخزرجيّ ، من أئمة اللغة والنحو والشعر ، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء ، كان كثير السماع من العرب ، ثقة =

و « هَنٌ » كنايةٌ عن كلِّ اسمٍ عاقلٍ نكرةٍ كفلانٍ في الأعلامِ ، وفيهِ لغتانِ : « هَنُوكَ » ، و « هَنُكَ » (١) كـ « يَدكَ » .

و « الأَحْمَاءُ » : قرابةُ زوجِ المرأةِ (٢) ، الواحدُ « حَمٌ » ، والخطابُ بهِ للمرأةِ ، ولذلكَ كُسِرَتِ الكافُ ، و « الأَخْتَانُ » : قرابةُ المرأةِ ، و « الصِّهْرُ » يجمعُ الصِّنفينِ ، وفيهِ خمسُ لغاتٍ (٣) : « حَمُوكِ » - كـ « أَبُوكِ » - ، و « حَمُكِ » - كـ « يَدُكِ » - ، و « حَمْوُكِ » - كـ « دَلْوُكِ » - ، و « حَمْؤُكِ » - كـ « خَبْؤُكِ » - ، و « حَمَاكِ » - كـ « عَصَاكِ » - .

ووزنُ جميعِها « فَعَلٌ » ؛ لجمعِها على « أَفْعَالٍ » ؛ ولفتحِها . وهيَ معتلَّةٌ في التثنيةِ .

= ثبت غلب عليه اللغات والنوادر والغريب . لـه مؤلـفات كثيرة منها : « الإبل » ، و « خلق الإنسان » ، و « المطر » ، و« اللغات » ، و « النوادر » ، و « الجمع والتثنية » ، و« اللبن » ، و «الهمز» ، و « الفرق » ، و « فعلت وأفعلت » ، وغيرها . مات سنة ٢١٥هـ بالبصرة .

انظر ترجمته في : « أخبار النحويين البصريين : ٦٨ » ، و « الفهرست : ٨١ » ، و « تاريخ العلماء النحويين : ٢٢٤ » ، و « إنباه الرواة : ٣٠/٢ » ، و « وفيات الأعيان » : ٣٧٨/٢ » ، و « إشارة التعيين : ١٢٨ » ، و « غاية النهاية : ٣٠٥/١ » ، و « بغية الوعاة : ٥٨٢/١ » . وما نسب إلى أبي زيد من جمع « فم » على « أفمام » هو في الجمهرة : ٤٨٤/٣ .

وجاء في اللسان (« فوه » ٥٢٦/١٣) أن « أفمام » ليس بجمع « فم » ، وإنما هو من باب ملامح ومحاسن .

(٣) انظر اللسان « هنا » ٣٦٥/١٥ .

(٣) جاء في اللسان « حما » : ١٩٧/١٤ « وحَمْوُ الرجل : أبو امرأته أو أخوها أو عمها ، وقيل : الأحماءُ من قبل المرأة خاصة. والأَخْتَانُ من قبل الرجل ، والصهر يجمع ذلك كله » . وانظر المخصص ١٥٢/٣ .

(٤) انظر اللسان « حما » : ١٩٧/١٤ .

النــونُ : كلُّ فعلٍ مضارعٍ أوْ مستقبلٍ اتصلَ به ضميرٌ مرفوعٌ - « واوٌ » أو « ألفٌ » أو « ياءٌ » ، - مثنىً أو مجموعًا ، أو مؤنثةٌ مخاطبةٌ ؛ فعلامةُ رفعهِ ثباتُ النونِ في آخرهِ - إنْ لمْ يمنعْ مِنْ ذلكَ نونا التوكيدِ الثقيلةُ والخفيفةُ - نحو : «يَفْعَلاَنِ » و « تَفْعَلاَنِ » ، و يَفْعَلُونَ » و « تَفْعَلُونَ » ، و «تَفْعَلِينَ » ، وحذفُها علامةُ الجزمِ والنَّصبِ . وهيَ مفتوحةٌ في الجمعِ والمؤنثِ ، ومكسورةٌ في التثنيةِ .

النَّصبةُ : علامةُ للنصبِ في كلِّ ما دخلتهُ الرفعةُ علامةً للرفعِ لفظًا أوْ تقديرًا إلاَّ جمعِ المؤنثِ السالمِ فإنَّ الكسرةَ فيه علامةٌ للنَّصبِ بالحملِ على الجرِّ كما حُملَ نصبُ جمعِ المذكرِ السالمِ على جرِّهِ ، والتنوينُ فيهِ بإزاءِ النونِ في ذلكَ الجمعِ لا للصرفِ[1]، ودليلُه أنّكَ إذا سميتَ بهِ مذكرًا أوْ مؤنثًا أبقيتَ إعرابَه على حالِه في الجمعِ ، وأثبتَّ التنوينَ، ولوْ كانَ تنوينَ الصرفِ لمُنِعَ الصرفُ للتأنيثِ والتعريفِ؛ قالَ تعالى : ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[2]، ومنه:

* تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ * [3]

---

(١) ممن جعل التنوين في جمع المؤنث السالم للصرف الرَّبعيّ ، والزمخشريُّ. انظر الكشاف ٣٤٨/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٦/١ ، والخزانة : ٥٦/١ .

(٢) البقرة : ١٩٨/٢ .

(٣) البيت لامريء القيس ، وتمامه :

.... وأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

ويروى : بكسر التاء بلا تنوين ، وبالفتح مع حذف التنوين لمنع الصرف ، والأشهر الكسر مع التنوين للصرف . ومعنى تَنَوَّرْتُها : أي إبصرت نارها ، وأَذْرِعاتٍ : بلد في أطراف الشام .

والبيت في ديوانه : ٣١ ، والكتاب : ٢٣٣/٣ ، والمقتضب : ٣٣٣/٣ ، والأصول : ١٠٦/٢ ، وإيضاح الشعر : ٢٤٩ ، وسر الصناعة : ٤٩٧/٢ ، وشرح المفصل : ٤٧/١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٤/١ ، والهمع : ٦٨/١ ، والخزانة : ٥٦/١ .

هذا في اللّغةِ الشائعةِ (١).

وقدْ تقدمَ النَّصبُ بالياء (٢) ، وبحذفِ النونِ (٣)، وليستِ الألفُ بعلامةِ نصبٍ .

الخفضةُ : علامةُ الجرِّ في كلِّ ما كانت فيه الرفعةُ علامةَ الرفعِ من الأسماءِ ممّا ينصرفُ ، أوْ دخلتهُ الألفُ واللامُ والإضافةُ مما لاينصرفُ ؛ نحو: « الأحمرِ » ، و « أحمرِ القومِ » .

والفتحةُ : علامةُ الخفضِ فيما لا ينصرفُ ما لمْ تدخلْه ألفٌ ولامٌ ولاأضيفَ . وقد تقدّمَ الخفضُ بالياءِ في تثنيةِ المنصوب وجمعه (٤).

الجزمُ : كلُّ فعلٍ صحيحِ الآخرِ فجزمُه بسكونِ آخرِه . وكلُّ فعلٍ معتلٌ الآخرِ فجزمُه بحذفِ آخرِه . وكلُّ فعلٍ رفعُه بالنونِ فجزمُه بحذفِها . وعلامةُ النصب متكررةٌ في النصب والخفضِ ، [والنصبِ] (٥) والجزمِ . وبقيَ في البابِ أشياءُ لذكرِها مواضعُ أولى بها من هذا الباب .

---

(١) وهي الكسر مع التنوين ، وغير الشائع : الكسر من غير تنوين ، والفتح وحذف التنوين .

(٢) انظر ص ٢٦٣ .

(٣) انظر ص ٢٦٨ .

(٤) انظر ص ٢٦٣ .

(٥) إضافة يتحقق بها معنى التكرير في الأسماء والأفعال : في الأسماء الفتحة تكون للنصب والخفض . وفي الأفعالِ الحذف يكون للنصبِ والجزم.

بَابُ الأَفْعَالِ (1)

الأفعالُ حقيقةً : الأحداثُ ، وما اشتُقَّ منها للزمانِ يُسمّى أفعالاً وأمثلةً . وهيَ تنقسمُ بأقسامِ الزمانِ :

مثالٌ للماضي: كـ « فَعَلَ » . ومثالٌ مشتركٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ : كـ « يَفْعَلُ » . ومثالٌ للمستقبلِ : كـ « اضْرِبْ » ، و « لِتَضْرِبْ » ، و« لا تَضْرِبْ » . وسكتَ أبو القاسمِ عنْ هذا غفلةً (2) ؛ فلفظ الماضي قدْ ينتقلُ عن موضوعِه فيقعُ موقعَ الحالِ ؛ نحو قولِه تعالى :

﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (3) .

ويقعُ موقعَ المستقبلِ بعدَ حروفِ الشرطِ ؛ نحو:« إِنْ قُمْتَ قُمْتُ» .

ولفظُ المشتركِ يقعُ للماضي مع أربعةِ أحرفٍ :« لَمْ » ، و « لَمَّا » ، و « لَوْ » ، و « رُبَّمَا » . وأمَّا :

﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ / وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ (4) . [8]

و ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (5) .

---

(1) الجمل : 7 .

(2) أي أنّه سكت عن المشترك .

(3) النساء : 4/90 .

(4) الأنعام : 6/27 .

(5) الحجر : 15/ 2 .

- وإنْ كانا لم يقعا - فهما في تأويل الواقع . ويقعُ للحالِ بقرينةٍ وبغير قرينةٍ ؛ فالقرينةُ « الآنَ » وما في معناها . وغيرُ القرينةِ قولُـه تعالى :

﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى ﴾ [1]

وهو الأغلبُ عليهِ . ويقعُ للمستقبلِ بقرينةٍ ، وغير قرينةٍ ، وقرائنهُ كثيرةٌ ؛ المخصوصةُ به : « السينُ » ، و « سوفَ » ، - وحكى بعضُهم : «سَفَ أَفْعَلُ » [2] - ثمَّ القَسَـمُ ، وحروفُ النـصبِ كلُّها ، وحـروفُ الجزمِ إلاَّ «لَمْ » ، و « لـمَّا » ، وجميعُ الجـواباتِ ، ولامُ الأمرِ ، و « لا » في النهـيِ ، والدُّعاءُ ، ونونا التَّوكيـدِ ، وظروفُ الزمانِ المتعلقةِ بهِ . وغيرُ القرينةِ اللّفظيةِ كثيرةٌ جدًا ؛ منها قولُه تعالى :

﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [3].

ومثالُ المستقبل - وهـو فعلُ الأمر ، والنَّهيُ ، والدُّعـاءُ - لا قرينةَ له تُزيلُه عن موضوعِـه .

فالـماضي منـها مبـنيٌّ على الـفتحِ لـفظًـا أوْ تـقديرًا. ويَـصْلُحُ معَـه«أمسِ» ، إلاَّ الأفعـالَ التي لاتتصرفُ، وهيَ: « ليسَ »، و « عسى »، و« نِعمَ »، و« بئسَ » ، وفعـلا التعـجبِ ، و « حبَّذا » ، ومـا وقعَ موقعَ الشـرطِ .

---

(١) القصص : ٢٨/٢٥ .

(٢) حكاها بعض الكوفيين . انظر الإنصاف ٢/٦٤٧ ، والجنى الداني : ٤٥٨ ، وقيل : إنَّ هذا الحذف ضرورة لا لغة . انظر الهمع : ٤/٣٧٦ .

(٣) يوسف : ١٢/٦ .

والمشتركُ ماكانَ في أوّلِه إحدى الزوائدِ الأربعِ: « الـهمزةُ » ، و « النونُ » ، و « الياءُ »، و « التاءُ »؛ فـ « الهمزةُ»: للمتكلّمِ ـ ذكرًا كانَ أو أنثى ـ . و« النونُ » : لتثنيتِهما وجمعِهما ، وتكونُ للواحدِ المعظّمِ نفسَه . و « الياءُ »: للغائبِ وتثنيتِه وجمعِه ، والغائباتِ . و« التاءُ »: للخطابِ كلِّه، والغائبةِ ومثناهُما ؛ قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ (1) ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾ (2).

وهذا الصّنفُ هو المُعْرَبُ إلاّ ما دخلَه نونُ جماعةِ المؤنثِ ، ونونا التوكيد؛ وإنما أُعْرِبَ لشَبَهِه بالأسماءِ (3) ؛ وذلكَ : أنّه يقعُ للحالِ والاستقبالِ كما أنَّ الاسمَ يقعُ على أكثرِ من واحدٍ ، فوقعَ عمومًا ثمّ خُصِّصَ بالحرفِ المختصِّ بذلكَ فصارَ مستقبلاً ؛ نحوُ : « سَوْفَ يَخْرُجُ » ، و « سَيَخْرُجُ » ، كما خُصِّصَ الاسمُ بالحرفِ فصارَ واقعًا على معيَّنٍ ؛ نحو : « الرَّجُلِ » ، فأُعربَ لذلكَ ودخلتهُ لامُ التوكيدِ في خبرِ « إنَّ » ، ووقعَ موقعَ الاسمِ في « مَرَرْتُ برَجُلٍ يَقُومُ » . ورفعهُ لعدمِ الجازمِ والنّاصبِ لا لوقوعِه موقعَ الاسمِ (4) في

---

(1) في الأصل « من دونهما » تحريف .

(2) القصص : ٢٨/٢٣ .

(3) وهو رأي البصريين ، والكوفيون يرون أنه أعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة . انظر في علة إعراب المضارع : الكتاب : ١/١٤ ، الإيضاح العضدي : ١/٥٩ ، الإنصاف (م ٧٣) ٢/٥٤٩ ، وشرح الأشموني : ١/٥٩ ومابعدها .

(4) الأول رأي أكثر الكوفيين ، واختاره ابن خروف وابن مالك ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ، والثاني مذهب البصريين . انظر : الكتاب : ٣/٩، ١٠ ، والإنصاف : ٢/٥٥٠ ، وشرح التسهيل ٤/٥ ، والمساعد ٣/٥٩ ، والهمع ١/٥٤ .

الصفةِ ، والحالِ ، والخبرِ ـ كما زعمَ الفارسي [١] ـ لأنَّ ذلكَ لا يطردُ لـهُ ولا يعمّ ، ولوْ لمْ يمثلْ بهذهِ الثلاثـةِ لوافقَ سيبويهِ [٢] فـي كونِ الرفعِ فيهـا لـوقـوعِها موقعَ الأسماءِ ، ولبيانِـه موضعٌ غيـرُ هذا .

والـجازمُ : « لَـمْ » ، و « لَـمَّـا » ، ولامُ الأمـرِ ، و « لا » في النهي ، وحرفُ الشرطِ ؛ وهو « إنْ » وما وقعَ موقعَـهُ [٣]، وبيانُ أحكامِـها في مواضعِـها أولى .

والنواصبُ :عشرةٌ ؛أربعةٌ منها تَنْصِبُ بأنفسِـها « أنْ »، و« لَنْ »، و« إذَنْ » ، و « كَـيْ » ـ في أحدِ وجهَيْها(*) . [٠٠٠٠] [٤] بإضمارِ « أنْ » ، و « كي » في الوجهِ الثاني [٥] . ولها أحكامٌ كثيرةٌ ومعانٍ غريبةٌ تذكرُ في مواضعِها [٦] ـ إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

والعربُ لا تجزمُ بـ « كَـيْـفَ »، و « كَـيْـفَمَا » البتَّةَ. وفيهما معنى الجزاء[٧].

---

(١) انظر الإيضاح العضدي : ٥٩/١ ، ٣١٨ غير أن الفارسي لم يحصر وقوع الفعل موقع الاسم في هذه الثلاثة فيما اطلعت عليه من كتب الفارسي . والأمثلة التي مثل بها الفارسي هي : « مررتُ برجلٍ يقومُ»، و « هذا رجلٌ يقومُ » ، و « رأيت رجلاً يقومُ » .

(٢) انظر الكتاب : ٩/٣ ، ١٠ .

(٣) يريدُ سائر حروف الشرط وأسمائه .

(*) وهي المصدرية .

(٤) غير واضحة في الأصل ، ويستقيم الكلام بنحو : « وستة تنصب بإضمار أن ، وهي : حتى، ولام الجحود ، والفاء ، والواو ، وأو ، ولام كي في الوجه الثاني » . وانظر ما سيأتي ص ٧٨٩ .

(٥) وهي التعليلية .

(٦) انظر ص ٧٨٩ من هذا الشرح .

(٧) ردّ على الزجاجيّ إذ عدّهما من حروف الجزاء وجزم بهما (انظر الجمل : ٢١١) وقد أجاز الكوفيون ذلك ، والبصريون لا يجيزونه إلاّ قطربًا . انظر الكتاب : ٦٠/٣ ، والإصلاح : ٢٦٤ ، والإنصاف : ٦٤٣/٢ ، والمغني : ٢٢٥/١ .

وقِسْمَةُ الأفعالِ ثلاثةُ أقسامٍ ؛ صحيحٌ (1) ، وما تقدَّمَ له في أوَّلِ بابٍ مجازٌ (2) .

وقولُه: (**وفِعْلُ الحَالِ يُسَمَّى الدَّائِمَ**)(3) صحيحٌ ، كقولِ سيبويهِ: « وما هو كائنٌ لَمْ ينقطعْ » (4)؛ يريدُ الحالَ التي قصدَها العربُ ؛ ولذلكَ تقولُ:« اخْرُجِ الآنَ »./ وحقيقةُ الحالِ زمانٌ لا[يتمُّ فيه فعلٌ] (5) ، وهو الزمانُ الموجودُ الذي يقعُ فيهِ الحدثُ ، شيئاً بعدَ شيءٍ ، ولولاَ وجودُه لَمْ يقعْ حدثٌ ما ، وهو دقيقٌ جدًا . [٩]

واختُلِفَ في الأسبقِ من الثلاثةِ ؛ أفعلُ الحالِ ؟ أم المستقبلِ ؟ أم الماضي ؟ (6) . وكلَّما اتَّسَعَ به يخرجُ من البابِ في العبارةِ . وإيقاعُ العامِّ

---

(1) يشير إلى تقسيم أبي القاسم في الجمل : ص ٧ .

(2) تقدم في أول كتاب الجمل : « والفعلُ ما دل على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل » (ص١)، ولم يذكر الحال وذكره هنا ، فتعقبه ابن السيد ، قال : « ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الأفعالِ ، لأوهم كلامه أنه من الفئة التي تنفي فعل الحال ... » . (اصلاح الخلل : ١٧، ١٨) .

وقد أنكر وجوده جماعة من الفلاسفة أولعوا بالجدل واستخدام علم الكلام في تغيير الحقائق ، ولابن السيد في الرد على هذه الشبهة كلام حسن . انظر إصلاح الخلل : ١٩، ٢٠ كما ردّ عليهم ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٧ .

(3) في الجمل : ٧ « وفعل في الحال يسمى الدائم » . وقد تعقب عليه قوم هذا القول ، وردَّه عليهم ابن السيد . انظر الإصلاح : ٤٥ ، ٤٦ .

(4) الكتاب : ١٢/١ .

(5) غير واضحة في الأصل .

(6) انظر هذا الخلاف في الإيضاح : ٨٥ .

موقعَ الخاصِّ ؛ فلأنَّـه اتكلَ على المطرِّقِ (١) ، وذهبَ مذهبَ العربِ في الاختصارِ لفَهْمِ المعنى ، فلا تَعقُّبَ في مثلِ هذا ؛ لأنَّ غرضَـه بالبابِ بيانُ قسمةِ الأفعالِ لفظًا ومعنى ، وأسـمائِهـا ، وأحكامِهـا ومواضعِ حـروفِ المضارعـةِ ، وذكـرِ الجوازمِ ، والنواصبِ ، والمشتركِ من غيرِ المشتركِ ، والمختصِّ .

قلتُ: ولا فائدةَ في ذكرِ تقديمِ نحو هذا في الأبوابِ، فلذلكَ سَكتَ عـنه .

(١) الـمُـطـرِّق : المعبِّـد : وهو الـمُدرِّس والأستاذ .

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ (١)

ينقصُ من الترجمةِ التي على حدِّها : التثنيةُ في الأسماءِ والصفاتِ المتفقةِ اللَّفظِ ، عوضٌ من العطفِ في المختلفةِ اللّفظِ ، تخفيفًا واختصارًا . وهوَ أنْ يلحقَ الاسمَ المفردَ الظاهرَ مذكرًا كانَ أو مؤنثًا ، معربًا أو مبنيًّا، زيادتانِ ؛ إحدَاهما : ألفٌ علامةٌ للرفعِ ، أوْ ياءٌ علامةٌ للجرِّ والنّصبِ (٢) . والثانيةُ : نونٌ مكسورةٌ (٣) للساكنينِ ، ثابتةٌ إلاَّ مع الإضافةِ لتضادٌ معنييهما. وليست عوضًا من الحركةِ (٤) ؛ لدخولِها فيما لا حركةَ فيهِ ؛ ولأنَّ الألفَ والياءَ قد نابا منابَها ، بل دخلتْ لتُمَكِّنَ للمثنّى بلزومِ الإعرابِ إيَّاهُ ، وفَقْدِ تثنيةِ الفعلِ (٥) ؛ ولذلكَ قالَ سيبويهِ ـ رحمَهُ اللّهُ ـ : « كأنَّها عوضٌ لما مُنعَ من الحركةِ والتنوينِ » (٦).

فإنْ كانَ على حرفينِ ؛ نحوُ: « يدٍ » ، و« دمٍ » بقيَ على حالِه ـ في الأشهرِ ـ وقدْ قيلَ : « يديانِ » ، و « دميانِ » (٧) .

---

(١) الجمل : ٩ .

(٢) انظر باب معرفة علامات الإعراب من هذا الشرح : ٢٦٣ .

(٣) البصريون لا يجيزون فيها إلاّ الكسر مطلقًا ، وأجاز الكسائي والفراء فتحها في حال النصب والجر ، قال الكسائي : هي لغة لبني زياد بن فقعس . وقال الفراء : لغة لبني أسد وفتحها بعضهم في موضع الرفع أيضًا . وحكى أن من العرب من ضم النون في نحو : « الزيدان » ، و « العمران » ، ومنهم من يجعل الإعراب في النون . انظر : سر الصناعة : ٤٨٨/٢ ، ٤٨٩ ، وارتشاف الضرب : ٢٥٦/١ .

(٤) نسب إلى الزجاج القول بأنها عوض من حركة الواحد . انظر الارتشاف ٢٦٤/١ .

(٥) وانظر بقية الآراء حول نون التثنية في سر الصناعة ٤٤٩/٢ ، وما بعدها ، والارتشاف ٢٦٥/١ ، والهمع ١٦٣/١ ، ١٦٤ .

(٦) الكتاب : ١٨/١ .

(٧) قيل : شاذ . وقيل : ليس بشاذ وإنما هو على لغة القصر فيها مثل « فتىً » . انظر : الارتشاف: ٢٦٠/١ ، والهمع : ١٥٠/١ .

فإن كان معتلاً ما قبلَ عِلّتِه حرفٌ ساكنٌ ؛ نحو : « دَلْوٍ » ، و « نَحْيٍ » ، و « غَلْيٍ » جرَى مَجْرَى الصحيحِ .

فإنْ كانَ مقصورًا ، نحو : « عَصا » ، و « رحىً » رددتَ ألفَه إلى أصلها ؛ نحو : « عصوين » [1] ، و « فَتَيَيْنِ » .

فإنْ زادَ على الثلاثةِ رددتَها ياءً أبدًا ؛ نحو قولِكَ : « مَلْهَيَانِ » ، و«حُبْلَيَانِ » ، و « مَثْنَيَانِ » ، إلاَّ « مِذْرَوَيْن » [2] فإنَّه بُنِيَ على التثنيةِ .

فإنْ كانَ منقوصًا أظهرتَ الياءَ مفتوحةً ؛ نحو قولِك : « عَمِيَانِ » ، و « مِذْرَيَانِ » ، و « مَثْنَيَانِ » .

فإنْ كانَ ممدودًا، وكانت همزتُه أصلاً صحَّتْ ؛ نحو قولِك : «قُرَّاءَانِ» [3]. فإنْ كانتْ زائدةً للتأنيثِ قُلبتْ واوًا ؛ نحوُ قولِك : « حَمْرَاوَانِ » ، وقد قيلَ : « حَمْرَايَانِ » بالياءِ شاذًا [4] . فإنْ كانتْ منقلبةً عن أصلٍ فالتحقيقُ الوجهُ ؛ نحو

---

(1) في الأصل : « عصيين » ـ بالياء ـ تحريف لأن أصله الواو . أمَّا « رحىً » ففيه لغتان : رحوان ، ورحيان . والياء أكثر . انظر اللسان « رحا » ١٤/٣١٢ ، وشرح التسهيل ١/٩١ . وفي تمثيله خلل ؛ إذ بدأ بـ « عصا » ، و « رحىً » وثناهما على « عصوين » و « فتيين » إلاّ أن يكون سهو من الناسخ فاسقط من المفرد « فتى » ومن التثنية « رحيين » فالثلاثة متلازمة في التمثيل .

(2) مَثْنَيَانِ : واحدها « مثنى » ، وهو زمام الناقة . (انظر اللسان « ثنى » ١٤/١٢٠) .
ومِذْرَوَان : أطراف الإليتين ليس لهما واحد والواو فيه كـ « عنفوان » . انظر اللسان «ذرا» ١٤/٢٨٥ .

(3) مفردها قُرَّاءٌ ـ بضم القاف ـ وهو النَاسك . انظر اللسان : « قرأ » ١/١٣٠ . وقد تقلب الهمزة الأصلية واوًا فيقال : « قُرَّاوان » . انظر شرح التسهيل : ١/١٠١ .

(4) وهي لغة لبني فزارة . وأجاز الكوفيون في همزة « حمراء » القلب والإقرار . حكاه أبو حاتم ، وابن الأنباري . انظر ارتشاف الضرب : ١/٢٥٩ ، والهمع : ١/١٤٨.

قولِكَ : « كِسَاءَانِ » [1] ، و « كِسَاوَانِ » . فإنْ كانتْ زائدةً للإلحاقِ فالتحقيقُ الوجهُ أيضًا ؛ نحوُ قولِكَ : « عِلْبَاوَانِ » ، و « عِلْبَاءَانِ » [2].

فهذا هو المقصودُ بالتثنيةِ . وهي لفظٌ ومعنى ثمَّ قد تأتي لفظًا لا معنى ؛ نحو : « أَبَانَيْنِ [3] ، و « الرَّقْمَتَيْنِ » [4] لموضعٍ .

وتأتي معنىً لا لفظًا ؛ نحو : « هما » ، و« كما » ، و « أنتما » ، و« كلا » .

وتأتي في اللّفظينِ المختلفينِ ؛ نحو : « العُمَرَيْنِ » في أبي بكرٍ وعمرَ - رضي اللّه عنهما - و « القَمَرَيْنِ » في الشمسِ والقمرِ، وهو كثيرٌ مع شذوذِه عن القياسِ .

وتأتي لَمْ يستعملْ لها واحدٌ ؛ نحو : « عَقَلْتُهُ بِثِنَايَيْنِ » [5] ، و« مِذْرَوَيْنِ » لأطرافِ الأليتينِ ، ونحو منه : « أَلْيَانِ » ، و « خُصْيَانِ » .

وأمَّا « هذانِ » ، و « اللّتانِ » ، و « اللّذَانِ» [6] فإنَّ كلَّ [كلمةٍ] [7] قدْ حُذِفَ منها حرفٌ ساكنٌ ولمْ يحركْ قط ؛ فحذفوه للساكنين تخفيفًا .

---

(1) هذا مذهب الجمهور ، وأجازوا قلبها واوًا . وورد قلبها ياءً ، فحكي « كسايان » لغة لبني فزارة وقاسه الكسائي ، وخالفه غيره منهم ابن مالك .
انظر : ارتشاف الضرب : ٢٥٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٠٢/١ ، والهمع : ١٤٨/١.

(2) العلباء : عصب العنق . انظر اللسان : « علب » ٦٢٧/١ . ورجح القلب في هذه الهمزة ابن مالك . انظر شرح التسهيل : ١٠٢/١ .

(3) أَبَانَان : جبلان في البادية ، وقيلَ: الأسود منهما لبني أسد، والأبيض لبني فَزاره . وهو اسم علم لهما، وإنما قيلَ : أَبَانَانِ وأَبَانٌ أحدهما ، والآخر مُتَالِعٌ ، كما يقال القمران فالتثنية في اللفظ والمعنى . انظر اللسان « ابن » ٥/١٣ ، ومعجم البلدان ٦٢/١ .

(4) الرقمتان : موضع قرب المدينة . انظر معجم البلدان ٥٨/٣ .

(5) غير مهموز ، لأنه لا واحد له إذا عقلت يديه جميعًا بحبل أو بطرفي حبل . اللسان : «ثني» ١٢١/١٤ .

(6) نُسِبَ للمحققين أنها صيغ وضعت للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي وعليه ابن الحاجب وأبوحيان . انظر شرح الكافية ٤٧١/٢ ، وارتشاف الضَّرب ٥٢٧/١ ، والهمع ١٤٠/١ .

(7) غير واضحة في الأصل .

* * *

والجمعُ جمعانِ : جمعُ تكسيرٍ وما ينوبُ منابَه / - وبيانُه في [١٠]
أبوابِه - وجمعُ سلامةٍ ؛ وهو نوعانِ : مذكرٌ ، ومؤنثٌ بالألفِ والتاءِ ، وهو أيضًا عوضٌ من العطفِ في الأسماءِ المختلفةِ ؛ وهو أنْ يلحقَ آخرَ الاسمِ المفردِ المذكرِ صحيحًا كانَ أوْ معتلاً ، زيادتانِ ؛ إحداهما : واوٌ مضمومٌ ما قبلَها في الصحيحِ والمعتلِّ المنقوصِ ؛ نحوُ قولِك : « زَيْدُونَ » ، و « قَاضُونَ » ، و مفتوحٌ ما قبلَها في المعتلِّ المقصورِ نحوُ : « عِيسَوْنَ » ، و « مُوسَوْنَ » و «مُصْطَفَوْنَ» . أوْ ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها في الجرِّ والنَّصبِ في الصحيحِ والمنقوصِ ، ومفتوحٌ ما قبلها في المقصورِ [1] ؛ نحو : «عِيسَيْنَ » ، و « مُوسَيْنَ » ، و « مُصْطَفَيْنَ » .

وإنْ كانَ ممدودًا جرى مَجرى التثنيةِ في كلِّ ما ذكرنا في ثباتِ الهمزةِ ، وقلبِها واوًا في حالِ التسميةِ به .

والثانيةُ : نونٌ كنونِ التثنيةِ مفتوحةٌ - في الأعرفِ [2] - وحكمُها حكمُها فيما ذُكرَ .

---

(١) أجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في المقصور كالصحيح والمنقوص . انظر الهمع : ١٥٤/١ ، ١٥٥ .

(٢) وقد ورد كسرها عن العرب وقيلَ : ضرورة ، وقيل : ذلك خاص بحالة الياء بخلاف حالة الرفع . انظر : الارتشاف : ٢٦٢/١ ، والهمع : ١٦٤/١ .

وشروطُه : ألاَّ يتغيّرَ لفظُ المفردِ إلاَّ أنْ يكونَ معتلاً أوْ مهموزًا ، لِمَا يطرأ عليهِ مِن الاعتلالِ . وأنْ يكونَ عاقِلاً و مُشبّهًا بهِ ؛ نحوُ :

﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (1) .

وأنْ يكونَ مذكرًا . وألاَّ يكونَ في مفردِه تاءُ التأنيثِ (2).(*)

. . . .

وتنفردُ الصفاتُ بأنْ يُجمعَ مؤنثُها بالألفِ والتاءِ - في الغالبِ - لقولِهم : « صَنَعُونَ »، و « صِنْعُونَ » (3)، و« قومٌ جُدُّونَ » (4) للمَجْدُودِينَ، و« جَدُرُونَ »، و « نَدُسُونَ » (5) ، و « يَقُظُونَ » (6) ، وهو كثيرٌ .

وقدْ تأتي هاتانِ الزيادتانِ فيما لا يعقِلُ عوضًا مِن محذوفٍ مِن الكلمةِ [لفظًا] (7) نحو : « سِنِينَ » ، أو تقديرًا ؛ نحو : « أَرْضِينَ »(*)- في الغالبِ -

---

(1) يوسف : 12/4 .

(2) أجاز الكوفيون في الاسم الذي في مفرده تاء التأنيث أن يجمع بالواو والنون نحو : « طلحة » طَلْحون » ووافقهم ابن كيسان إلا أنه يفتح العين فيقول : « طَلَحون » . انظر الانصاف : (م 4) 1/40 .

(*) في هذا الموضع من الأصل علامة إلحاق منعطفة شمالاً ا وفي الحاشية كتابة غير واضحة.

(3) « صَنَعُونَ » : يقال : رجل صَنَعٌ : للحاذق الصَّنْعةِ . وقوم صَنَعُون . وامرأةٌ صَنَاعٌ . اللسان « صنع » 8/209 .

(4) « جُدُّون » : مفردها « جُدٌّ » أي محظوظ . اللسان « جدد » 3/107 .

(5) في الأصل : « قدسون » بالقاف تحريف . ورجلٌ نَدْسٌ ، ونَدُسٌ ، و نَدِسٌ : أي فَهِمٌ مريع السمع فَطِن . اللسان « ندس » 6/229 .

(6) ذكر سيبويه أن ما كان على وزن « فَعُل » تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون وساق الأمثلة السابقة . انظر الكتاب : 3/630 .

(7) إضافة يقتضيها السياق .

(*) أي الأصل أن تكون بالتاء .

لقولِهم : « إوَزُّونَ » ، و « إحَرُّونَ » [1] ، و « عِشْـرُونَ » وبابُـه ، وهوَ ضربٌ من جمعِ التكسيرِ وليسَ منه ، وقد يغيّرُ له لفظُ الواحدِ إعلامًا بخلافِـه لجمعِ السلامةِ ؛ نحوُ: « ثِبُون » [2] ، و« سِنُـونَ »، و« عِشْـرُونَ »، والذي لايغيّرُ:« عِضُونَ » [3] ، و « إحَـرُّونَ » ، و « ثَلاثُونَ » ، وما بعدَه .

وكما لا يُـجمعُ كثيرٌ مِن الأسماءِ المذكَّـرةِ العاقلة جمعَ السلامةِ ؛ كذلكَ لا يُجمعُ كثيرٌ من المؤنَّـثِ بالألفِ والتاءِ ؛ مِن ذلكَ : « فَعْلاَءُ أَفْعَلُ » صفةً ، و «فَعْلَى فَعْلاَنُ » ، و « حائضٌ » ، و « طامثٌ » ، و « بازلٌ » [4] ، وبابُه كثيرٌ مما استوى في لفظِه المذكـرُ والمؤنثُ ما دامـت صفـاتٍ ، فإذا انتـقلتْ إلى الأسـماءِ واستـعملتِ استعمالَ الأسماءِ ، جُمِعَـتْ بالألفِ والتاءِ؛ كـ « صَحْرَاوَاتٍ »، و « بَطْحَاوَاتٍ » .

وإذا كانَ المؤنثُ بغيرِ عـلامةٍ زدتَ ألفًا وتاءً . فإنْ كانَ بالتاءِ حـذفتَها . وإنْ كانَ [بالألفِ] [5] قلبتَـها ياءً ؛ نحو : « حُبْلَيَـاتٍ » . وإنْ كانَ بالهمزةِ أبدلتـها واوًا كـ « بَطْـحَاوَاتٍ » .

---

(١) إحَرُّون : جمع الحَرَّةِ وهي أرض ذات حجارة سود نَخِرات كأنها أحرقت بالنارِ . اللسان «حرر» ١٧٩/٤ .

(٢) ثِبُون : واحدها « ثُبَـةُ » وهي الجماعةُ . الهاء فيها بدل من الياء الأخيرة وأصله من الواو. انظر اللسان « ثبا » ١٠٧/١٤ .

ذكر سيبويه أن ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث إذا جمعوه بالواو والنون كسروا الحرف الأول وغيروا الاسم . انظر الكتاب : ٥٩٨/٣ .

(٣) عِضُون : واحدها عِضَـةٌ وهـي القِطْعَـة والفِرْقَـة ، وأصلها « عِضْوَة » فنقصت الواو . اللسان : « عضا » ٦٨/١٥ .

(٤) بازل : يقال : جمل بازل وناقة بازل : وهو أقصى أسنان البعير ، سمي بازلاً من البزل ، وهو الشَّقُّ ، وذلك أن نابه إذا طَلَع يقال له بازل لشقه اللحم عن منبته . انظر اللسان «بزل» ٥٢/١١ .

(٥) في الأصل « بالياء » .

بَابُ الفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِـهِ (١)

قد تقدّمَ رسمُ الفاعلِ(٢) ، فكلُّ فعلٍ ذُكِرَ على طريقةِ « فَعَلَ » ، و «يَفْعَلُ» ، طالب بفاعلٍ مذكورٍ مظهرٍ أوْ مضمرٍ ، ولادليلَ فيهِ على انفرادِه ولا تثنيتِه وجمعِه ؛ ولذلكَ قالَ بعضُهم : « قَامَا أَخَوَاكَ » ، و :

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ *(٣)

فأتى بعلامةِ للتثنيةِ والجمعِ في آخرِ الفعلين(٤).

فإنْ كانَ مؤنثًا مفردًا أوْ مثنىً بإزائِه ذَكَرٌ ؛ دلَّ عليهِ بتاءِ التأنيثِ ساكنةً ؛ نحوُ : « قَامَتْ هِنْدٌ » ، وربّما حذفتْ في قولِ سيبويهِ ؛ حكى عنِ العربِ : « قالَ فلانة » ، قالَ : « وأحسنُه مع الفصلِ ؛ نحو : « حَضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ »(٥) .

---

(١) الجمل : ١٠ .

(٢) انظر ص ١٣ من هذا الشرح .

(٣) البيت بتمامه :

« ولكن دِيَافِيٌّ أبوه وأُمُّهُ بحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ » ،

وقائله الفرزدق يهجو عمرو بن عفراء الضبيّ بأنه قروي من « دياف » ، وهي قرية بالشام ، والسليط : الزيت . وهو في ديوانه : ٤٦/١ ، وانظر : الكتاب : ٤٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس : ١٤٨ ، والتكملة : ٨٦ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ٤٥٦/١ ، وشرح المفصل : ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، و شرح الألفية لابن عقيل : ٨٠/٢ ، والهمع : ٢٥٦/٢ ، والخزانة : ٢٣٤/٥ .

(٤) هذه اللغة تسمى « لغة أكلوني البراغيث » وتنسب إلى بلحارث بن كعب ، وطيّء ، وأزد شنوءه . وكان ابن مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة ، ورده عليه السيوطي. انظر التسهيل ٢٢٦ ، والهمع ٢٥٧/٢ ، والاقتراح ١٨ ، ١٩ .

(٥) عبارة سيبويه : « وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ ؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ... » ٣٨/٢ .

فإنْ كانَ جمعًا ، أو كانَ غيرَ حـقيقيٍّ استوى الإتيانُ أيضًا بالعلامةِ وتركُها ؛ نحو : « مَالَ الشَّجَرَةُ » ، و « مَالَتِ الشَّـجَـرَةُ » .

فإنْ كانَ المضمرُ / عـائدًا إلى مذكورٍ لزمتِ العلامةُ في هذا كلِّه ؛ [١١] نحو : « الـمَرْأَةُ قَامَتْ » ، و « الشَّجَرَةُ مَالَتْ » ـ في الأعرفِ ـ لقولهم ـ :

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَـا *(١)

وهو مرفوعٌ أبدًا (٢) ، لفظًا أوْ تقديرًا ؛ فعلَ أوْ لَـمْ يفعلْ ، في النفي والإيجاب؛الإيجابُ: « قَامَ زَيْدٌ » ، و « سَقَطَ الْـحَائِطُ »، والنفيُ : « مَاقَامَ زَيْدٌ » ، و « لَمْ يَسْـقُطِ الْـحَائِـطُ » .

---

(١) صدره : * فَلاَ مُزْنَـةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَـا *
وهو لعامر بن جوين الطائي (جاهلي) ، يصف أرضًا مخصبة لكثرة الغيث ، والمزنة : واحدة المزن ، وهو السـحـاب يـحـمل الماء ، والودق : المطر ، وأبقلت : أخـرجـت البـقل ، وهو من النبات ما ليس بشجر .
والشاهد فـيه : حذف التاء من « أبقلت » لـضرورة الشعر ، ويسـوغه أن الأرض بمعني المكان. وقيل : حـذفت لأن التأنيث ليس بحـقيـقي . ويروى : (ولا أرض ابقلتِ ابقالهـا) بحذف الهـمـزة وإلقاء حـركـتـها على التـاء . ولا شاهد فيـه على هذه الرواية . انظر : شـرح الكتاب للسـيـرافي ١/٥٦٠ . والبيت فـي الكتاب : ٢/٤٦ ، وشـرح أبيـاته للنحـاس ١٤٩ ، ولابن السـيرافي : ١/٥٥٧ ، والتـكملة : ٨٧ ، والخصـائص : ٢/٤١١ ، ونتـائج الفكر : ١٦٨ ، وشرح المفصل : ٥/٩٤ ، والبسيط : ١/٢٦٥ ، ورصف المباني : ٢٤١ ، والمغني ٢/٧٣١ ، ٧٤٦، والخزانة : ١/٤٥ .

(٢) وقال ابن الطـراوة : « إذا فهم المعنى فـارفع ما شئت وانصـب ما شئت » انظر قـوله ورد ابن أبي الربيع عليه في البسيط : ١/٢٦٣. وانظر القضية في المغني ٢ / ٧٨١ ، والهمع ٣ / ٨ ، و « ابن الطراوة النحويّ » ٢٤٧ ـ ٢٤٩ .

ويدخلُ عليهِ حرفُ الجرِّ في قولِهم: « مَا جَاءَ نِي مِنْ أَحَدٍ » ، و« بِحَسْبِكَ أَنْ تَفْعَلَ » ، و « أَفْعِلْ بِهِ » - في التعجبِ ، في رأي البصريينَ[1].

فالمرفوعُ في اللّفظِ :« قَامَ زَيْدٌ»، وتقديرًا :« قَامَ [الفتى][2]، والْجَوَارِي » ، و « قَامَ هَذَا » ، و « قُمْتُ » ، وما في حكمِه مِمّا يقومُ مقامَه مِن المفعولاتِ المرفوعةِ [3]. ولا دلالةَ في الفعلِ على المفعولِ به ما لمْ يُعْلَمْ معناهُ . وأُضيفَ العملُ إلى الفعلِ مجازًا مِنْ حيثُ لزمَهُ ، والرَّافعُ والنَّاصبُ المتكلمُ ، ولوْ أُضيفتِ الأعمالُ كلُّهَا إلى المتكلمِ لَمْ يقعْ بيانٌ في تعلُّقِ الأشياءِ بعضِها ببعضٍ[4].

ويختصُّ الفاعلُ بأشياءَ لا تكونُ في المفعولِ ؛ منها : أنَّه لا يُستغنى عنه . ومنها : تسكينُ آخرِ الفعلِ لَهُ ؛ نحو : « ضَرَبْتُ » . ومنها : مجيءُ علامةِ الإعرابِ بعدَه في « يَفْعَلَانِ » ، و « يَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلِينَ » ؛ جاءتْ علامةُ

---

(١) البصريون يرون أن (أفعل به) لفظة لفظ الأمر ومعناه التعجب ، والجار والمجرور في موضع الفاعل ، والباء زائدة .
والكوفيون يرون أنه أمر حقيقة ، والجار والمجرور في موضع نصب مفعول ، والباء إما زائدة أو للتعدية .
وقال أبو حيان أنه مذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف (انظر ارتشاف الضرب : ٣٥/٣) . والذي يتضح من كلام ابن خروف في باب التعجب ٤٧٦ أنه يذهب مذهب البصريين في هذه القضية . وانظر في هذه القضية الأصول : ١٠١/١ ، وشرح المفصل : ١٤٧/٧ ، ١٤٨ ، والأشباه والنظائر : ٣٥٣/٣ ، ٣٥٤ .
(٢) غير واضحة في الأصل .
(٣) أي المفعول الذي لم يسمّ فاعله .
(٤) يرد على ابن مضاء الذي اعترض على النحاة في تسميتهم للفعل بأنه « عاملٌ » مع أنَّ العاملَ هو المتكلم . انظر الردّ على النحاة : ١٢ ومابعدها ، ٧٠ .

الإعرابِ بعدَ الفاعلِ . ومنها : أنّه لا بُدَّ من العِوَضِ منه إذا حُذِفَ من بابِ الفعلِ .

ومنها : مرتبتُهُ التقديمُ .

وقدْ يُقدَّمُ المفعولُ عليهِ ، وعلى الفعلِ اهتمامًا به إذا دلَّ عليهِ دليلٌ منْ لفظٍ - وهو الإعرابُ - أوْ معنىً ؛ نحو : « أَكَلَ الحُوَّارى[1] مُوسَى » ، أوْ صفةٍ ، أوْ بدلٍ ، أوْ غيرِ ذلكَ مما يدلُّ .

وقدْ يُقدَّمُ عندَ الحاجةِ إلى القافيةِ[2] ، وعندَ السَّجعِ .

وقدْ يجبُ تقديمُه لإعادةِ ضميرٍ عليهِ ، قدْ أُضيفَ الفاعلُ إليهِ ؛ نحو : « ضَرَبَ زَيْداً غُلامُهُ » - في الغالبِ - لقولِه :

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ *[3]

---

(1) الحُوَّارى : أجود الدقيق ، وما حُوِّر من الطعام أي بُيِّضَ . اللسان « حور » ٤/٢٢٠ .

(2) نحو قول النابغة :

وكانت لهم رَبْعِيّةٌ يحذرونها   إذا خضخضتْ ماءَ السماءِ القبائلُ

انظر مجالس ثعلب : ٩٥ ، وإصلاح الخلل : ٦٠ ، وشرح ابن عصفور على الجمل : ١/١٦٤ .

(3) عجزه : * جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعلْ *

نسبه ابن جني في الخصائص ١/٢٩٤ للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٩١ بصدر مختلف . وهو مما نسب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٢٤، وقيل : لعبدالله بن همارق . وهو في : الجمل : ١١٩ ، والحلل ١٥٦ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٥٣ ، والفصول والجمل ل ١٢٦ ، وشرح المفصل : ١/٧٦ ، واللسان « عوي » : ١٥/١٠٨ ، وشرح ابن عقيل : ١/٤٩٦ ، والهمع : ١/٢٣٠، والخزانة : ١/٢٧٧ . والشاهد فيه « جزى ربُّهُ ... عديَّ » حيث قدم الفاعل (ربُّـهُ) المتصل بضمير المفعول (عديّ) ولم يقدم المفعول . والجمهور على أنه ضرورة ، وأجازه الأخفش وابن جني قياسًا قال لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار كالأصل (انظر الخصائص ١/٢٩٨) . كما أجازه أبو عبدالله الطُوَال من الكوفيين ، وابن مالك (في التسهيل : ٧٩) ، وانظر الخزانة : ١/٢٧٧ .

وإذا كانَ مستــفهمًا عنه ، أوْ دخلَهُ معنى الشرطِ؛ نحو : « مَنْ تَضْرِبُ ؟ » ، و « مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ » .

وكـذلكَ إذا دخلتْ عليهِ « إلاَّ » في نحـو : « مَا ضَـرَبَ زيدًا إلاَّ عَمْـرٌو » ، ونحو هذا .

وإذا اتصلَ ضميرُ المفعولِ بالفعلِ ؛ نحوُ : « ضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وشبهُه .

ولا يثنّى الفعلُ ولا يُجمعُ لأنَّـهُ وُضِعَ مبهمـًا للقليلِ والكثيرِ، بدليلِ قولِهم : « قَامَ رَجُلٌ » ، و« قَامَ أَلْـفُ رَجُلٍ » ، فأقلُّ ما قـامَ الرجلُ قومةٌ واحدةٌ ، وأقلُّ ماقامَ الرجـالُ ألـفُ قـومـةٍ ، فإذا أرادوا الـقليلَ دلّوا عليــهِ [بالمـرّةِ] [1] الواحــدةِ ، أوْ الاثنتينِ من المصدرِ ؛ نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً »، و « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْـنِ ، و ضَرَبَاتٍ » ، و « ضَرَبْتُ ضَرْبًا كَـثِيرًا » ؛ فلولا صلاحـيتُه للقليلِ والكثيـرِ لَمْ يؤكَّدْ بهِ ، ولمْ يقلْ أحدٌ : « قَامَـا زَيْدٌ » إذا أرادَ قيامينِ ، ولا « قَامُـوا زَيْدٌ » إذا أرادَ قيامًا كثيرًا ، فدلَّ على أنّهم لمْ يجمعوا الفعلَ ، ومـا ذكرَه بعضُهم ـ منْ أنّـه لمْ يثنَّ ولمْ يجمعْ لأنَّ مـدلولَـه وهو المصـدرُ جنسٌ ولا يصـحُّ في الأجناسِ ؛ فـلا يصحُّ فـي الدليلِ [2]ـ فاسدٌ بما ذكرناهُ .

فإنْ كانَ فيهِ ضميرٌ ثُنِّيَ ذلـكَ الضميرُ وجُمِـعَ ؛ نحو: « الزَّيْــدَانِ قَامَــا » ، و « الزَّيْدُونَ قَامُوا » ، وهو الذي أرادَ أبو القاسمِ ـ رحمهُ اللّـهُ ـ بقولِه :

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) عُـزِيَ هذا القول إلى أبي جـعـفر بن الزّبيـر في تعليـقه على كـتـاب سيـبويه . انـظر الأشبـاه والنظائر : (٢/٢٨٩) .

(ثُنِّيَ وَجُمِعَ لِلضَّمِيرِ الّذِي يَكُونُ فِيهِ)[1] ، فاتسعَ في إضافةِ التثنيةِ والجمعِ إلى الفعلِ لاتصالِ الضميرِ به، وقدْ صرّحَ بذلكَ في آخرِ الكتابِ[2]، فلا عُذرَ لهُ فيهِ إلاَّ الاتساعُ .ويمكنُ أنْ يجعلَ « اللامَ » عذرًا ؛ لأنَّهُ ثُنِّيَ وجُمِعَ مِن أجلِ الضميرِ الذي اتصلَ بهِ وقدْ صُيِّرَ من نفسِ الفعلِ فلحقتْهُ التثنيةُ .

وتقدّمَ « إبْرَاهِيمُ »[3] ـ عليهِ السلامُ ـ ليعودَ الضميرُ عليهِ . وكذلكَ « النّفسُ » في الآيةِ الثانيةِ[4]. وقدَّمَ اسمَه تعالى في الآيةِ الثالثةِ[5] / [١٢] تشريفًا وتعظيمًا . و « اللُّحُومُ » مضافةٌ إلى ضميرِ « البُدْنِ »[6] .

---

(١) عبارة أبي القاسم : « وإنما قُلْتَ « قَمَ » ولم تَقُلْ « قَامُوا » وهم جماعة ؛ لأنَّ الفعلَ إذا تقدمَ الأسماءَ وُحِّدَ ، وإذا تأخر ثُنِيَ وجُمِعَ الضميرُ الذي يكون فيه » الجمل : ١٠ . والنسخ تختلف ؛ ففي بعضها « للضمير » باللام ، وفي بعضها « الضمير » . وذكر ابن بزيزة أن الصحيح (الضمير) قال : « وقد بيّن ذلك أبو القاسم في غير هذا الكتاب » غاية الأمل : ٦٩/١ . وقد تعقبه النحويون في هذه العبارة . انظر إصلاح الخلل : ٥٥ ، ونتائج الفكر : ١٦٤ ، وغاية الأمل : ٦٩/١ ، والبسيط : ٢٧١/١ .

(٢) لم أقف عليه في الجمل .

(٣) أي في الآية الكريمة التي وردت في الجمل : ١١ :
(وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات) البقرة : ١٢٤/٢ .

(٤) وهي التي وردت في الجمل : ١١ :
(لا ينفع نفسا إيمانها) الأنعام : ١٥٩/٦ . وهي في ترتيبها في الجمل الثالثة .

(٥) وهي التي وردت في الجمل : ١١ :
(إنما يخشى الله من عباده العلماء) فاطر: ٢٨/٣٥. وهي في ترتيبها في الجمل الرابعة .

(٦) وهي التي وردت في الجمل : ١١ :
(لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) الحج : ٣٨/٢٢ . وهي في ترتيتبها في الجمل الثانية .

وذهبَ بعضُ أشـياخنا إلى أنْ حـروفَ المدِّ في الاثنينِ والجمـعِ وخطابِ المؤنثِ ، حـروفُ إعـرابٍ [1] ، بمنزلتِـهـا في الأسـمـاءِ ، ودالةٌ على تثنيـةِ الفـاعلِ وجمعِـه وتأنيثِـه، وأنَّها ليستْ ضمائرَ، واستحسنَـه ، ووجّهَ قولَ أبي القاسمِ عليهِ ، ولأبي القاسمِ النزاهةُ عنْ هذهِ السخافةِ ؛ لما فيها منْ قلـةِ الفطنةِ ، فليتَ شعري !! هل هيَ عـلامـاتُ رفعٍ ، أوْ نصبٍ ، أوْ جـزمٍ ؟! ولِـمَ حـذفتِ النونُ في النَّصبِ والجزمِ؟ ولِمَ دخلتْ هذه الحروفُ على الماضي في « قَامَـا » ، و «قَامُوا » ؟ إلى غيرِ ذلكَ ممَّـا [يلزمه][2] الفسادُ .

---

(1) النحويـون في ألف الاثنين وواو الجمـاعة إذا اتصلت بالفـعل المتقدم عـلى ثلاثة مذاهب : أحـدها : أنها حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه وليست ضمائر .

الثاني : أنها ضمائر وما بعدها بدل منها .

الثالث : أنها ضمائر ومابعدها مبتدأ والجملة السابقة خبر .

وسـيبويـه على الأول (انظر الكتـاب : ٢/٤٠) وكـذا السـهيلـي : (انظر نتـائج الفكر: ١٦٦) ، وابن عصـفور : (انظر شرح الجمل لابن عـصفور : ١٦٨) ، وابن أبي الربيع (انظر البـسيط : ٢٧١) ، وأبو حيـان (انظر الارتشـاف : ٣٥٤/١) . وانظر الهـمع : ٢٥٧/٢ . أمـا الرأي الذي نسبـه ابن خروف لبعض أشياخه - وهو أنها حروف إعراب - فقد نسـبه ابن الطراوة - في كتابه الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح - للفارسي ولم أقـف عليـه في الإيضاح ، وقـد ردَّ الدكتـور عيّاد الثبيتي على ابن الطراوة . انـظر الإفصاح ١٢ ، وابن الطراوة النحويّ ٩٣ .

(2) غير واضحة في الأصل .

نَوْعٌ مِنْهُ آخَرُ (١)

يعني مِنَ الفاعلِ والمفعولِ بهِ(٢). وفصلَهُ من الأوّل من حيثُ جعلَ أحدَ الاسمينِ يعقلُ ، والثاني لا يعقلُ ، وأحدَهما مبهمًا ، والثاني غيرَ مبهمٍ ؛ ولذلكَ صحَّ له التفريقُ الذي قصدَ ؛ لأنَّ مِن الأفعالِ ما إذا كانَ فاعلُه غيرَ عاقلٍ ، لَمْ يكنْ مفعولُه إلاّ عاقلاً ؛ نحو : « أسخَطَني » ، و « أرضَاني » ، و « سرَّني » ولا يصحُّ أنْ يكونَ مفعولُها ما لا يعقلُ ؛ لأنّه لا يقعُ منهُ السَّخطُ والرِّضى والسرورُ .
ومن الأفعالِ مالايكونُ فاعلُهُ أبدًا إلاّ من يعقل؛ نحو : « أحْبَبْتُ »، و« اشْتَهَيْتُ »، و « كَرِهْتُ »، وأنتَ في هذهِ الأفعالِ فاعلٌ ، فاسمُكَ بالتاءِ ، وغيرُكَ ممنْ يعقلُ مرفوعٌ ، وأنتَ في الأوّلِ منصوبٌ فاسمُك بالنونِ والياءِ (٣)، وغيرُك ممنْ يعقلُ منصوبٌ .

ومسائلُه مبنيّةٌ على « ما »، وهي لما لايعقلُ في مذهبه(٤) ومذهبِ أصحابه، وهيَ عندَ سيبويهِ والمحققينَ بمنزلةِ « الّذي » ، و « الّتي » تقع على ما لا يعقلُ ، ومنْ يعقلُ (٥)، ودليلُه قولُه تعالى :

﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾(٦)

---

(١) الجمل : ١١ .

(٢) قال ابن أبي الربيع : « الهاء عائدة على الباب ، ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوع منهما » . البسيط : ٢٧٩/١ .

(٣) في العبارة تسامح فالاسم في « سرني » ونحوه « الياء » وحدها ، والنون للوقاية .

(٤) انظر الجمل : ١٢ .

(٥) انظر الكتاب : ٢٢٨/٤ .

(٦) الجمعة ١/٦٢ ، التغابن ١/٦٤ .

﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ ﴾ [1]

و﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [2] وهو آدمُ - عليهِ السلام -.

وتقعُ على صفاتِ مَن يعقلُ [3] ؛ كقولِه تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [4].

وعلى الأنواعِ ، كقولِه تعالى :

﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [5] .

أيْ اثنتينِ أو ثلاثًا أوْ أربعًا .

والأسماءُ النواقصُ عشرةٌ : « الّذي » ، و « الّتي » ، و « أيٌّ » . ومؤنثُها ، ومثناها ، ومجموعُها : « اللّذانِ » ، و « اللّتانِ » ، و « أيّانِ » ، و « أيتانِ » [6] ، و « الذينَ » [7] ، و « اللّاتي » - و « اللّاتِ » ، و « اللّواتِ » ، و « اللّواتي [8] » ،

---

(1) النحل : ١٦/٤٩ .

(2) ص : ٣٨/٧٥ .

(3) تعقب ابن بزيزة ابن خروف في هذا القول ، وقال : إن في كلامه سقوطًا من وجهين : الأوّل : أنها عنده في الآية واقعة على الصفة وليس كذلك . والثاني : قوله : « صفة من يعقل » وهو لفظ غير مباح اطلاقه على الحق تبارك وتعالى عند أهل السنة . انظر : غاية الأمل : ٧٩/١ وقد سبق ابن خروف إلى مثل هذا القول ابن السيد في إصلاح الخلل ٦٢ . وقال به بعد ابن خروف ابن أبي الربيع في البسيط ٢٨٦/١ ، وابن لب في تقييده ٨٣/١ . وانظر المسألة في نتائج الفكر ١٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، وشرح المفصل ١٤٥/٣ ، والهمع ٣١٥/١ .

(4) الشعراء : ٢٦/٢٣ .

(5) النساء : ٤/٣ .

(6) جاء في خصائص مذهب الأندلس النحوي ٨٨ ، ٨٩ أن تثنية (أيّ وأية) هو مذهب ابن خروف وهو من الأراء الجديدة للأندلسيين ، وانظر شرح المفصل ٢٢/٤ .

(7) في الأصل « واللذين » .

(8) في الأصل « اللاتي » معادة .

و « اللّاءِ »[1]، و « اللّائي » ، و « الأُلى »[2] في معناها . و « مَنْ » . و « ما » . و « ذُو » - في لغةِ طيِّء [3] - و « ذا » في حذفِ «ما» من « ماذا » . و « ما » المصدريةِ إذا قُدِّرتْ بـ « الّذي » .

والحروفُ الجاريةُ مَجراها أربعةٌ[4] :

« أنْ » الناصبةُ للفعلِ ، والداخلةُ على الماضي ، وعلى الأمر في قولِهم : « يُعْجِبُني أنْ تَقُومَ » ، و « أنْ قَامَ زَيْدٌ » ، و « أُمَرْتُ بِأنِ افْعَل » . و « أنَّ » المشددةُ والخفيفةُ[5] . و « الألفُ واللامُ » ، و « ما » في قولِ سيبويهِ والأخفش[6] وغيرهما مِن المتقدمينَ - رحمَهمُ اللهُ - ومَن ذكرَ خلافًا بينهما أخطأ عليهما[7] ،

---

(1) في الأصل « اللائي » وستأتي بعدها مباشرة .

(2) في الأصل « الأولى » بالواو . قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٧٠/١ « وتكتب بغير واو » .

(3) انظر شرح الكافية ٢٢/٣ .

(4) الموصولات الحرفية المتفق على حرفيتها : « أنْ »، و « أنّ » ، والمختلف فيها : « ما »، «كي » ، و « ال » ، و « لو » . انظر شرح التسهيل : ٢٢٢/١ ، والهمع : ٢٧٩/١ .

(5) أي « أنّ » المشددة التي سكنت نونها للتخفيف ، وليست الساكنة النون أصالة .

(6) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة . أحذق أصحاب سيبويه ، وكان المرجع إلى فهم الكتاب . توفي سنة ٢١٥ وقيل : ٢٢١ هـ . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٦٦ ، وطبقات الزبيدي ٧٢ ، وتاريخ العلماء النحويين ٨٥ ، والإنباه ٣٦/٢ ، والبغية ٥٩٠/١ .

(7) جاء في المغني : « وزعم ابن خروف أنَّ « ما » المصدرية حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافًا ، والصواب مع ناقل الخلاف ... » ٣٣٨/١ .

والواضح من كلام ابن خروف غير ما ذكر ابن هشام ، فقد قال بأنها تحتمل الوجهين في قول سيبويه والأخفش وغيرهما من المتقدمين ، فهي حرف إذا قدرت بلفظ المصدر ، وهي اسم إذا قدرت بـ « الذي » .

وما قاله ابن خروف إنّما هو استنتاج من كلام سيبويه والأخفش ، إذ أنهما لم يقولا بذلك صراحة ، فقد جاء في الكتاب عن الخليل أنّ قوله : « هذا القول لا قولك » نصبه كنصب « غيرَ ما تقولُ » لأن « لاقولك » في ذلك المعنى » (٣٧٨/١) وهي نفس أمثلة ابن خروف . وقال في موضع آخر : =

تقولُ العربُ : « هذا القولُ لا ما تقولُ » ، و « هذا القولُ غيرَ ما تقولُ » ، أي :(1) « هذا القـولُ لا قـولُـك » ، فـ « مَـا » في هذه المواضعِ(2) تحتملُ تأويلينِ في التقديرِ ؛ إنْ شئتَ جعلتَـها اسمًا بمنزلةِ « الذي » ، وإنْ شئتَ حرفًا موصولاً بمنزلةِ « أنْ » . وكلا القولينِ لسيبويهِ والأخفش - رحمهما اللّهُ - فلمَّا قدّراها بـ « الذي » كانتْ اسمًا ، ولـمَّـا قـدراها بلفظِ المصدرِ كـانتْ حـرفًا / وهي مـع صلتِهـا اسمٌ ، و « الذي » واقـعـةٌ على المصـدرِ، [١٣] والمعنى: « لا الّـذي ، وغيرَ الذي تقول » ، و « لاقولَـك، وغيرَ قولِـكَ » .

و« الّذي » تقعُ على كلِّ شيءٍ : حدثٍ وغيرِه ، فحينَ قدرَاها بـ « الّذي » جـعلاها اسـمًـا وهي مـصدرٌ هنا ، وحـينَ قدرَاها تقـديرَ « أنْ » والفـعلِ جعلاها حرفًا ، وحكى الفرّاءُ « أَبُوكَ بالجَارِيـةِ الّذي يَـكْـفُـلُ » ، و « أَبُوكَ

= « ائتني بعدمـا تفرغ » فمـا و « تفرغ » بمنزلة الفـراغ ، و « تفرغ » صلة ، وهي مبـتدأة ، وهي بمنزلتها في « الذي » إذا قلت « بعـد الذي تفرغ » ٣/١١ . وانظر أيضًا الكتاب : ٣/١٠٢ ، ١٥٦ . وانظر معاني القرآن للأخفش : ١/٤٠ ، ٤١ ، ١٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢/٣٠٧ ، ٣٦١ ، ٥٣٩ . وانظر الأزهية في علم الحروف : ٨٧ .

إلا أنّ الخلاف بينهما مشهور ، وتناقله النحاة ، انظر شرح المفصل : ٨/١٤٢ ، وشرح الكافية ٢/٤٢ ، ٥٤ ، ورصف المبـاني : ٣٨١ ، وارتشـاف الضـرب : ١/٥١٩ ، والجنى الداني : ٣٣٢ ، والمغني : ١/٣٣٨ .

قال ابن بزيزة بعد أن ساق كلام ابن خروف : « والذي قاله حسن لولا أن الخلاف بينهما قائم ومشهور » غاية الأمل ١/٧٤ .

(1) في الأصل : « و » .

(2) في الأصل : هذه المواضع .

بالجارِيـةِ مَـا يَكْـفُلُ »، قالَ : « وهذا مـحمـولٌ على المصدر »:(١) ، أيْ : « أبُـوكَ بالجاريةِ كَـفَالَـتُـهُ » ، فأوقعهـا على [المصدرِ]:(٢) ، وقدّمتِ الأخبارُ . وتقــولُ : « أعْجَبَنِي ما قُلْتَ » ، يـجوزُ في تقديـرِه: « أعْجَبَنِـي قَوْلُكَ »، و « أعْجَبَنِي الّذي قُلْتَ » فـهي مصـدرٌ في كلتـا الحـالتينِ ، وهي في تقـديرِها بـ « الذي » اسم، وفي المصدرِ حرفٌ ، ولا خلافَ بينَهما .

وأمَّـا « كَـيْ » الناصبة فبمنزلةِ « إذَنْ » ، و « لَنْ » ، وليستْ في تأويلِ اسمٍ ، ولا ضرورةَ تحوجُ إلى ذلكَ .

* * *

ويُـوصَــلُ جـمـيـعُـهـا من الأسـمـاءِ بالجـملِ كلِّهـا التي يدخلُهـا الصِّـدقُ والكذبُ اسمياتٍ وفـعليّاتٍ ، ولا بُدَّ منْ ضميرٍ يربطُـهـا بالموصولِ ، وقد يحذفُ في الشائعِ إذا كانَ فَضْلَـةً .

وتُوصَلُ بالظروفِ ، والمخفـوضاتِ:(٣)، والجارُّ والمجـرورِ ، وهيَ بتقـديرِ جملٍ لتعلُّقِها بأفعالٍ .

وأمَّـا « أنْ » فقدْ ذُكِرَتْ صلتُها :(٤).

---

(١) وهو أيضًا قول ابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١.

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) كذا في الأصل ، ولم يتبين لي وجهه ، ولعلها « المختصة » ، وتتكرر هذه الكلمة فيما بعد ص ٣٠٢ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٩٤ .

و « أنّ » المشدّدة وخفيفتُها توصلان بالجملةِ الابتدائيةِ نصبًا للاسمِ ، ورفعًا للخبرِ .

والغالبُ على صلةِ « ما » الجملةُ الفعليةُ .

وأمّا « الألفُ واللامُ » فلا تُوصَلُ إلاّ باسمٍ مشتقٍ من فعلٍ ، وهو في تقديرِ فعلٍ ، نحو: « القَائِمِ »، و « القَائِمَةِ »، و « الضَّارِبِ »، و « الضَّارِبَةِ »، و« الحَسَنِ »، و « الحَسَنَةِ » ، و « الكَرِيمِ » ، و « الكَرِيمَةِ » ؛ والمعنى : «الذي قَامَ » ، و « التي قَامَتْ » ، و « الذي ضَرَبَ »، و « التي ضَرَبَتْ »، و « الذي حَسُنَ » ، و « التي حَسُنَتْ » .

ولها أحكامٌ كثيرةٌ ستذكرُ في بابِ الصلاتِ[1] - إنْ شاءَ اللّهُ تعالى - .

ولا يتقدمُ شيءٌ من الصلةِ على الموصولِ ، ولا يُحالُ بينَ بعضِها وبعضٍ بما ليسَ منها ، ولا يُعَامَلُ شيءٌ منها مُعَامَلَةَ اسمٍ تامٍ حتى تتمَّ بِصِلاتِها .

و « ما » في قولِه : ([ما][2] **دَعَا زَيْدًا إِلَى الخُرُوجِ ؟**)[2] استفهامٌ ، وهيَ اسمٌ تامٌ بلا صلةٍ ولا عائدٍ ، وأدخلَها في البابِ لكونِ الضميرِ العائدِ الذي في « دَعَا » هو الفاعلُ ، وكونِ الضميرِ المتكلمِ مفعولاً[3] ، ولا يجوزُ فيها غيرُ ذلكَ ؛ لأنّكَ تقولُ: « دعاني الأمرُ إلى كذا » ولا تقولُ : « دعوتُ الأمرَ إلى

---

(١) في الجزء الذي لم يحقق .

(٢) الجمل : ١٢ ، و« ما » ساقطة من الأصل .

(٣) لا يريد الضمير الموجود في العبارة وإنما أراد ضمير المتكلم في نحو : « ما دعاني إلى الخروج » انظر الجمل : ١٢ .

كذا » ، فلـمَّا كـنتَ مفعولاً في المسألةِ كـانَ غيرُكَ في موضِـعِكَ منـصوبًا ممـن يعـقلُ . ولوْ جعلتَ « مـا » نفيًـا لجازَ رفعُ « زيدٍ » ونصـبُـه ؛ فرفـعُـه على حــذفِ مفعــولٍ ، ونصبُـه على إضمارِ فاعلٍ عائدٍ إلى غائــبٍ ، ولا تكــونُ من البابِ .

وكذلكَ : (**مَا كَرِهَ أخُوكَ مِنَ الْخُرُوجِ ؟**):[1] ، « ما » مفعولـةٌ لـ «كَرِهَ»، و « أخُوكَ » الفـاعلُ ، ولا يجوزُ العكسُ ، فـإذا جعلتَ ضـميـرَكَ عِوَضَ « الأخِ » كانَ بالتاءِ ؛ لأنّـه فاعلٌ ـ كما تقدَّمَ ـ فتدبرْهُ .

---

(١) الجمل : ١٢ .

بَــابُ الـنَّـعْـتِ(١)

التـرجمةُ الأولى لأربـعةِ أبوابٍ وهيَ مـا ذكرَ:(١) ، ثـمَّ رفعَ « بـابَ النعتِ » على التبعيضِ ؛ أيْ : من ذلكَ : بابُ النعتِ ، ومن ذلكَ : بابُ العطفِ ، ومن ذلكَ: بابُ التوكيدِ ، ومن ذلكَ : بابُ البدلِ . ونقصَ من بابِ / التـوابعِ عطفُ البيـانِ ، وقـدْ ذكـرَه في « بـابِ الاسـمينِ اللّـذيْنِ [١٤] لفظُهـما واحـدٌ والآخرُ مضـافٌ منهـما »:(٢) ، ولا يكونُ إلاَّ بـالأسـمـاءِ المعارفِ الجامدةِ ـ في قولِ بعضِهم:(٣) ـ ويجري على الاسمِ جريَ النعتِ في الاتساعِ ، ولوْلا بابُ النداءِ لَـمْ يوجـدْ عطفُ البيــانِ ، ولكــانَ بدلاً ؛ لأنَّـكَ تـقولُ : « يا أُخَـانَا زَيْـدًا » ، ولـوْكانَ بدلاً لقلتَ : « يا أُخَانَا زيدُ » فـتضمَّ . فكـلُّ موضعٍ يكونُ فـيـهِ عطفُ البـيانِ يجـوزُ فـيهِ البـدلُ إلاَّ في النِّـداءِ:(٤) . وأمَّـا قولُهم : « مَرَرْتُ بالضَّاربِ الرَّجلِ زيدٍ » فـالأحسنُ فيه

---

(١) ذكر قبل باب النعت « باب مـا يتبع الاسم في إعرابه » وذكر فيه النعت ، والعطـف والتوكيد والبدل . انظر الجمل : ١٣ .

(٢) الجمل : ١٥٧ .

(٣) وهم البصريون . وربما جاء في النكرات أثبته الكوفيون وجماعة . انظر الفصول لابن الدهان ٣٧ ، وشـرح الجـمل لابن عـصـفـور ٢٩٤/١ ، وشـرح التـسـهـيل ٣٢٦/٣ ، والارتشـاف ٦٠٥/٢ ، والهمع ١٩١/٥ .

(٤) انظر المواضع التي يفترق فيها عطف البيان عن البـدل في : إصلاح الخلل : ٦٧ ومابعدها ، وشرح المفصل : ٧١/٣ ومابعـدها ، وشرح ابن الناظم: ٥١٧ – ٥١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٥/١ ومابعـدها ، وارتشاف الضرب :٦٠٥/٢ وما بعدها ، والمغني : ٥٠٧/٢ ومابعدها ، وشرح ابن عقيل : ٢٢١/٢ ، ٢٢٢ ، والهمع : ١٩٣/٥ ومابعدها .

العطفُ ـ ويجوزُ :[1] البدلُ ـ لأنَّ الأوّلَ لا يُنوى به الطرحُ فيحلَّ الثاني مَحلَّهُ؛ ودليلُ جوازِه : « ربَّ رجلٍ وأخيهِ » ، و « كلُّ شاةٍ وَسَخْلَتِهَا »:[2] ، و « زَيْدٌ ضَرَبْتُ أخَاهُ وعَمْرًا »، و « يا زَيْدُ والرَّجُلُ » ، وكلُّ هذا لا يجوزُ أنْ يحلَّ الثاني فيهِ محلَّ الأوّلِ . ويجري على الأوّلِ في جميعِ ما يجري فيهِ النعتُ ، إلاَّ التنكيرَ ؛ لأنَّه الأوّلُ بعينِه . ولا يحتاجُ في وضعِه إلى أكثرِ من هذا .

وفائدةُ النّعتِ تخصيصُ النّكرةِ، ورفعُ الاشتراكِ المتوهمِ في المنعوتِ المعرفةِ.

ويجيءُ للتوكيدِ ؛ كقولِه تعالى :﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾:[3] ، و ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ :[4] ، و ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾:[5] ، و ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ :[6].

ويجيءُ للمدحِ؛ كقولِه: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾:[7].

وللذمِّ؛ كقولِه :﴿ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ :[8] . وبابُهما القطعُ .

---

(١) في الأصل : « ولا يجوز » . وفي الحاشية : « ولا يمتنع » .

(٢) السَّخْلَةُ : ولَدُ الشاةِ من المعزِ والضأن ، ذكرًا كان أو أنثى ، والجمع : سَخْلٌ ، و سِخَالٌ ، وسِخَلَةٌ ، والأخيرة نادرة ، وسُخلان . (اللسان « سخل » ١١/٣٣٢) .

(٣) البقرة : ٢/١٦٣ .

(٤) النحل : ١٦/٥١ .

(٥) البقرة : ٢/١٩٦ .

(٦) الحاقّة : ٦٩/١٣ .

(٧) الفاتحة : ١/٢ ، ٣ .

(٨) آل عمران : ٣/٣٦ ، النحل : ١٦/٩٨ .

وشرطُه : أنْ يكونَ مشتقًا أوْ في حكمِـه ، ويكونَ هو المنعوتُ ، ويتبعُه في عـشـرةِ أشـيـاء : الـرفعِ ، والنَّصبِ ، والخـفضِ ، والإفـرادِ ، والتـثـنيـةِ ، والجـمعِ ، والتذكيرِ والتأنيث ، والتنكير ، والتعريفِ .

وإنْ كانَ لسببهِ لزمَ فيهِ الإعرابُ ، والتعريفُ ، والتنكيرُ ـ لا غيرُ ـ .

والعربُ تصفُ بكلِّ صفـةٍ فيهـا مدحٌ ؛ نحـو : « العاقـلِ » ، و « الكريمِ » ، و « الشجـاعِ » ، و « البطـلِ » . أوْ فيـها ذمٌّ ؛ كـ « الفاسـقِ » ، و « الخبيـثِ » و « اللّئيمِ » . أوْ العاريةِ منهمـا ؛ كـ « الضَّـاربِ » ، و « القائـمِ » ، و « الخيّاطِ » ، و « التّاجرِ » ، و « البزّازِ » ، و « البتّاتِ »[1] ، فيجري جميعُها على الموصوفِ لفظًا و معنىً ، أو لفظًا لا معنى في السَّـببيـّةِ[2] ؛ تقولُ : « مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ أزرقَ » ، و « أبيضَ »، و « أكحلَ »، و « طويلٍ » ، و « قصيرٍ »، و « جمـيلٍ »، و « قبيـحٍ » ، و « طويلٍ أبـوه » ، و « جمـيلٍ غلامُـه » ، و « مَرَرْتُ بِرَجُـلٍ قـائمٍ» و « قـاعدٍ » ، و « قائـمٍ أبـوه » ، و « قاعـدٍ غلامُـه » ، و « برجـلٍ شـجاعٍ » و « كريمٍ أبوهُ » ، و « كريمٍ غلامُه » و« برجلٍ عالمٍ »، و« فقيهٍ »، و « عالمٍ أبوه »، و « برجلٍ بزازٍ » ، و « خيّـاطٍ » ، و « عـوَّاجٍ »[3]، و « عالمٍ » ، و «بزّازٍ غلامُه» ، و « عوّاجٍ أخوه » .

ويكونُ نسـبًا ؛ كـ « رجلٍ قـرشيٍّ » ، و « تميـميٍّ » ، و « بصـريٍّ أبوه » . وتستوي في هذا المعارفُ والنّكراتُ . وجميعُ هذا أربعةُ أقسامٍ :

---

(١) البتُّ : الطيلسان من خزٍ ونحوه . والبتّات والبَتّيُّ : الذي يعمله أو يبيعه . اللسان : ٨/٢ « بتت » .

(٢) أي في النعت السببي ، وفي الأصل : « وفي السببيّة » بزيادة الواو .

(٣) العوَّاج : بائع العاج . اللسان : ٣٣٤/٢ « عوج » .

ـ أنْ تكـونَ الصفـةُ فعـلاً للموصـوفِ أوْ لسببِـه ؛ نحـو : « ضاربٍ » ، و «شاتمٍ » .

ـ أو حليةً لهما ، كـ : « ظريفٍ » ، و « قصيرٍ » ، و « أحمرَ » .

ـ أوْ صناعـةً .

ـ أوْ نسبًا .

وتُوصَـفُ النكراتُ بـ « ذِي » بمعنى : « صاحب » ، وتضافُ :[1] إلى الأجناسِ . وتوصفُ أيضًا بالجملِ كلِّهـا، و بالجارِّ والمجرورِ ، والظرفِ والمخفوضِ :[2]؛ تقولُ: « مَرَرْتُ برجلٍ يقـومُ »، و« برجلٍ يضربُ عمرًا » ، و «برجلٍ يَخْـرُجُ غلامُــه » ، و « برجلٍ أخوه منطلقٌ » ، قالَ اللّـهُ تعالى :

﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ :[3] ،

فـ « أنزلنــاهُ » صـفـةٌ للكتـابِ ، و « مـررتُ برجــلٍ في الـدَّارِ » ، و «برجلٍ عندَكَ » ، تقديرُه : « برجلٍ ثابتٍ أوْ كائنٍ أوْ مـستقرٍ عندَكَ وفي الدارِ » . والجملُ كلُّها نكراتٌ، وكذلك الجارُّ / و:[4] المجرورُ والظرفُ ، [١٥] و [المختـصُّ من]:[5] الزَّمــانِ والمكـانِ . وتوصفُ بـالأجناسِ التـي في [معنى]:[6] المشتـقِّ ، نحـو :« مررتُ برجـلٍ أسـدٍ ، و أسدٍ أبـوه » ؛ أيْ :

---

(١) في الأصل : « ولا تضاف » .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها « المختص » وقد سبق ص ٢٩٥ .

(٣) الأنعام : ٩٢/٦ ، ١٥٥ .

(٤) في الحاشية كتابة غير واضحة .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) إضافة يقتضيها السياق .

« شديدٍ » ، و « برجلٍ حِمارٍ » ؛ أيْ : « بليدٍ »، و« بِسَـرْجٍ خَزٍ » ؛ أيْ : « ليِّنـةٍ » ، و « بِجُـبٍّ ثمانـينَ قامـةً » ، أيْ : « عميـقٍ » ، و « بقـومٍ عربٍ أجـمعـونَ » ، فـ « أجمعـونَ » تأكيـدٌ للمضـمرِ فـي « عربٍ » ؛ لأنَّ المعنـى: « فصحـاءُ » ، و « بقاعٍ عرفَجٍ كلُّه»؛ أيْ :« خشنٍ »، و « كلُّه » تأكيدٌ للمضمرِ في « عرفجٍ » .

والمعـارفُ أيضـًا توصفُ بـ « الّـذي » ، و بـ « الّتي » ، و بالمبـهمـاتِ ، بمـا فيه مـن معنى الإشارةِ ، و بـ « ذو » الطائيَّـةِ ؛ لأنَّـهـا مـوصولـةٌ كـ « الّـذي » ، و بـ « الأُلَـى » : [1] ، ويجمعُ ذلكَ كلَّـهُ أنْ تكونَ مشتقةً أوْ في حكمِ المشتقٌ .

ومِن شروطِها ألاَّ تتقدَّمَ على الموصوفِ .

وعلَّتـهم في منعِ صفـةِ النكرةِ بالمعرفـةِ ، والمعرفـةِ بالنّـكرةِ:[2] ـ وهي شِبْـهُ النكرةِ بالجموعِ لعمومِها ، وشِبْهُ المعرفةِ بالآحادِ للخصوصِ الذي فيها ؛ من حيثُ لَـمْ يوصفِ الواحدُ بالجمعِ ، ولا الجمعُ بالواحدِ:[3] ـ علَّـةٌ فاسدةٌ ، ويلزمُـهم عليهِ ألاَّ يُبدلَ أحدُهما من الآخرِ بدلَ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ ؛ مِن حيثُ

---

(١) في الأصل : « الأولَى » انظر ص ٢٩٣ من هذا الشرح هامش رقم (٢) .

(٢) جوز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبـل ذلك بالوصف ، وجعـل منه قولـه تعالـى : (فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليـان) المائدة :١٠٧، قال : « الأوليان » صفة لـ « آخران » ؛ لأنه لما وصف تخصّصَ . انظر معاني القرآن ٢٦٦/١ .

وجوز قوم عكسه أي وصف المعرفة بالنكرة مطلقـًا .

وجوز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصًا بالموصوف لا يُوصفُ به غيره. واستنتج الدكتور عيّاد الثبيتي أن السجستاني قـد سبق ابن الطراوة في ذلك . انظر (ابن الطراوة النحويّ ٢٠٥ ومابعدها) . والقضية بالتفصيل في الهمع ١٧٢/٥ ، ١٧٣ .

(٣) هذا التعليل للفارسي (انظر الإيضاح : ٢٨٦/١) وقد اعترض ابن بزيزة على ابن خروف ردّه على الفارسي (انظر غاية الأمل : ٩١/١) .

لا يكونُ الواحدُ جمعًا ، وقدْ قالوا : « مَرَرْتُ برجلٍ مُحَمَّدٍ » ، و « بأخيكَ رجلٍ صالحٍ » ولا فرقَ بينَ النعتِ في هذا والبدلِ .

والنّكرةُ : كلُّ اسمٍ لا يُعيِّنُ واحدًا من أمتِه ، وتصلحُ فيهِ الألفُ واللامُ إلاَّ بابَ « أفعلَ من كذا » ، وتصلحُ إضافتُهُ وجريُهُ على النكرةِ ، ودخولُ « رُبَّ» عليهِ و « كَمْ » ، و « كُل » .

والمعرفةُ: خمسةُ أنواعٍ: المضمراتُ على أنواعِها، والأعلامُ، والمبهماتُ (*) ، ومادخلَه الألفُ واللامُ، والمضافُ إلى واحدٍ منهما إضافةَ تعريفٍ لامجازٍ وتخفيفٍ .

أصلُ المضمرِ أنْ تفسرَه المشاهدةُ ؛ نحو : « أَنَا فَعَلْتُ » وما في حكمِه . وأنْ يتقدَّمَ مذكورٌ لفظًا أوْ معنىً يعودُ عليهِ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ » ، و «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ » ، وما في حكمِه . ثمَّ يأتي مُفَسَّرًا بما بعدَه ؛ إمَّا بمفردٍ - نحو :« نِعْمَ رجلاً » ، و « بِئْسَ غُلاَمًا » ، و « رُبَّهُ رَجُلاً »، و « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ زَيْدًا » على إعمالِ الثاني - وإمَّا بالجملةِ ، وهو ضميرُ الأمرِ والشأنِ . وقدْ يفسرُه سياقُ الكلامِ والحالِ من غيرِ مذكورٍ ؛ كقولِه تعالى : ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾:(1) . و ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾(2)، ونحو قولِه تعالى : ﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾ :(3) .

(*) أراد بالمبهم اسم الإشارة (انظر ص ٣٠٨) وبهذا أسقط الموصول .

(١) النور : ٢٤/٤٠ . أي الهاء في يده تعود على الإنسان ولم يرد له ذكر .

(٢) ص : ٣٨/٣٢ . الضمير في توارت يعود على الشمس ولم يرد لها ذكر .

(٣) المائدة : ٥/٨ .

أيْ : « العدلُ هو أقربُ للتقوى » ؛ كقولهم : « من كذبَ كانَ شرًا له ».

وتنقسمُ المضمراتُ - مِن جهةِ الإعرابِ - ثلاثةَ أقسامٍ : ضمائرُ رفعٍ ، ونصبٍ ، وجرٍ ، كلُّها مبنيٌّ . المرفوعاتُ منها قسمانِ : منفصلٌ ، ومتصلٌ. والمنصوباتُ متصلةٌ كلُّها، وواحدٌ منفصلٌ، وهو: « إيَّاكَ »[1] . والمجروراتُ كلُّها متصلٌ ؛ إلاَّ أنَّ العربَ قدْ أكّدتْ ضمائرَ الجرِّ والنَّصبِ بضمائرِ الرَّفعِ المنفصلَةِ ؛ نحو : « رَأَيْتُكَ أنْتَ »، و « مَرَرْتُ بِكَ أنْتَ ». وأوقعتْها مواقعَ ضمائرِ الجرِّ؛ نحو قولِ بعضِهم وقدْ سُئِلَ عن الصُّعْلُوكِ : « هو الغَدَاةَ كَـأَنَا » ، وهو قليلٌ .

فضميرُ الرَّفعِ المنفصلِ يقعُ في كلِّ موضعِ رفعٍ غيرَ أنَّه لا يكونُ فاعلاً ولا مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُه مع الفعلِ إلاَّ بتوسطِ « إلاَّ » . ويكونُ تأكيدًا للمنصوبِ والمخفوضِ ، وفصلاً لا موضعَ لهُ من الإعرابِ .

والمرفوعُ المتصلُ لا يقعُ إلاَّ فاعلاً وما في معناه ؛ كاسمِ « كانَ » ، ومفعولٍ لمْ يسمَّ فاعلُهُ ، ولاعلامةَ لهُ إلاَّ « التاءَ » - مضمومةً ومفتوحةً ومكسورةً - والنونَ والألفَ في « فَعَلْنَاهُ » ، و « الألفَ » و « الواوَ » و « الياءَ » - في تثنيتِهِ/ و [جمعِهِ ومخاطبةِ][2] مؤنثِهِ - ونونَ جماعةِ المؤنَّثِ. [١٦]

---

(١) ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن « الكاف ، والهاء ، والياء » من « إيّاكَ ، وإيّاهُ ، وإيّايَ» هي الضمائر المنصوبة و « إيّا » عمادٌ. وذهب البصريون إلى أنّ « إيّا » هي الضمير ، ومازاد حروف لا موضع لها من الإعراب . وقيل : « إيّاك » بكمالها هي الضمير . انظر المسألة في الكتاب : ٣٥٥/٢ ، وسر الصناعة : ٣١٢/١ ، والإنصاف : ٦٩٥/٢ ، وشرح الكافية : ١٢/٢ ، ورصف المباني : ٢١٥ ، والهمع : ٢١١/١ .

(٢) مطموسة في الأصل.

والصفةُ إذا جَرَتْ على غيرِ مَنْ هِيَ لَـهُ عُـوِّضَ منها ضميرٌ منفصلٌ مظهرٌ .

وضميرُ النّصبِ المتصلِ يقعُ في كلِّ موضعٍ فيهِ الاسمُ الظاهرُ حقيقةً ومجازًا ما لَمْ يتقدّمْ، أوْ دخلتْ « إلاّ » ، أوْ كانَ الـفاعلُ هو المفعـولُ ، إلاّ «عَدِمْتُـنِـي » ، و « فَـقَدْتُـنِـي » ، وبابَ الظنِّ أجـمعَ ؛ نحـو : « ظَنَنْتُنِـي عَـالِـمًـا » . وفي اتصالـه بالصفةِ التي فيها الألفُ واللامُ خلافٌ ؛ نحو : « الضَّـارِبِـكَ » ، أفي موضعِ نصبٍ أمْ خفضٍ ؟ (١). وقدْ يقعُ بعدَ « لَـوْلاَ » ، و « عـسـى » ، وفيه خلافٌ (٢) .وضميرُهُ المنفصـلُ يقعُ مقدَّمًـا بعدَ « إلاّ »، وفي خـبرِ «كـانَ » وأخواتِها ، وفـي كلِّ موضعٍ لايصلحُ فيهِ المتصلُ .

ونونُ الوقايةِ تلزمُ ياءَ المتكلِّمِ ، مع الماضي والمضارعِ الـمُعْرَبِ بالحركاتِ ، ولا تلزمُ في الـمُعْـرَبِ بالنونِ ؛ نحو :﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ (٣). وحكمُـها مع « إنَّ » وأخواتِها يُذكَرُ في بابِها (٤) .

---

(١) فيه ثلاثة مذاهب :
النصب ، وهو مذهب الأخفش والمبرد . والخفض ، وهو مذهب الجرمي والمازني والمبرد في القول الثاني . وجواز الوجهين وذلك باعتبار الظاهر الذي ليس فيه الألف واللام ولا هو مضاف لما فيه الألف واللام . وهو مذهب سيبويه .
انظر الكتاب : ١/١٨٢ ، ١٨٧ ، والمقتضب : ١/٣٩٨ ، والإرتشاف : ٣/١٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٥٧ .

(٢) الكوفيون والأخفش على أن موضعه رفع بالابتداء . والبصريون على أن موضعه جر بـ « لولا » . ومنع أبو العباس المبرد أن يقال ذلك .
انظر المسألة في الكتاب : ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤ ، والمقتضب : ٣/٧٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : ١/٦٦٣ ، والإنصاف : ٢/٦٨٧ ، وشرح المفصل : ٣/١١٨ ، وشرح الكافية : ٢/١٩ .

(٣) الحِجْر : ١٥/٥٤ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٤٥١ .

وضمائرُ الجرِّ تتصلُ بحروفِ الجرِّ ، والأسماءِ الجارَّةِ لها . ويدخلُ على بعضِها نُونُ الوقايةِ في « منِّي » ، و « عنِّي ». وأنتَ مخيَّرٌ في « قدْ » ، و « قَطْ » ؛ فتقولُ : « قَدْني » ، و « قَطْني » ، و « قَدي » ، و « قَطي » .

الأعلامُ نوعانِ : علمٌ للعاقلينَ يمتازُ به مفردُهم ، وعلمٌ لغيرِ العاقلينَ يمتازُ بهِ جنسُها مِن غيرِهِ ؛ نحو : « ثُعالةَ » للذئبِ ، و « أبي الحارثِ » للأسدِ ، ولا يمتازُ بهِ واحدٌ منها إلاّ ما استعملَه العاقلونَ بينهم كـ « الخيلِ »، و « الإبلِ » .والكُنيةُ أوْ اللّقبُ في العاقلينَ تجري مَجرى علمِهم .

ويكونُ محكيًا وغيرَ محكيٍّ ؛ فالمحكيُّ : « تَأبَّطَ شرًّا »، و « بَرَقَ نَحْرُهُ » . وغيرُ المحكيِّ يكونُ : مفردًا ، وغيرَ مفردٍ ؛ فغيرُ المفردِ : مركبٌ ، ومضافٌ ؛ فالمركَّبُ مُعربٌ ؛ كـ « حَضْرَمَوْتَ » ، و « بَعْلَبَكَّ » . والمضافُ : كُنيةٌ ؛ كـ « أبي بَكْرٍ » ، وغيرُ كُنيةٍ ؛ كـ « عَبْدِاللّهِ » ، و « زَيْدِ بَطَّةَ » . وهيَ على ضَرْبَيْنِ : منقولةٌ ، ومرتجلةٌ ؛ فالنقلُ مِن الأجناسِ ؛ كـ « عُمَرَ » ، و « جَعْفَرٍ » ، و « زَيْدٍ » ، و « فَضْلٍ » . أوْ مِن المشتقِّ منها ؛ كـ « مالكٍ » ، و «حارثٍ » . أوْ منقولٌ من الفعلِ ؛ كـ « يَزِيدَ » ، و « يَشْكُرَ » . أوْ منقولٌ من العجمةِ في العلميّةِ كـ « إبراهيمَ » ، و « إسحاقَ » .

والمرتجلُ: ماليسَ لَهُ أصلٌ نُقِلَ منهُ؛كـ « زَيْنَبَ »، و « سُعادَ »، و[جَيْأَل] (١) و « عِمْرَانَ »، و« مَرْيَمَ »، و « مَدْيَنَ »، و« مَكْوَزَةَ ». وصُحِّحَ معتلُّها مالمْ تجرِ على « فُعَل» . وقدْ تكونُ « مريمُ » ، و « مَدْيَنُ » أعجميتينِ .

---

(١) غير واضحة في الأصل . وجيْأَل : الضَّبُع ، والضخم من كل شيء . اللسان «جأل» ٩٦/١١.

ومن المنقولِ ما تُركَ على أصلِـه لَـمْ يُغـيّرْ عندَ النّقلِ ، وهو الشائـعُ الكثيرُ. ومنه ماغُيّرَ فعُدلَ عنهُ فَـمُنعَ الصَّرفَ؛كـ « عُـمَـرَ »، و« زُفَـرَ » [1] .

ومنهُ ماغُيّرَ عن قياسِـهِ بفكٍّ إدغامٍ ؛ كـ « حَيْوَةَ » ، و « مَحْبَـبٍ » . و تَغْيّـرِ حركـةٍ ؛ كـ « مَوْهَبٍ » ، و « مَوْجَلٍ » و « مَـوْلَـهٍ » .

وقدْ يغلبُ الاسمُ على واحدٍ بعينِـهِ من سائرِ أمّتِـهِ فتدخلُـهُ الألفُ واللامُ، والإضافـةُ لغلبتِـهِ على مسمَّـاهُ؛ نحو: « الثُّريّـا » ، و « الدَّبـرَانِ » ، و « السِّمَـاكِ » [2] ، و « ابنِ عُـمَـرَ » ، و « ابنِ عبّـاسٍ » . وقـدْ يوافقُ لفظُ الصفـةِ معناهـا في المسمَّى ، فتـدخـلُ الألـفُ والـلامُ إعلامًا بالموافـقةِ ؛ كـ « الحَسَنِ » ، و « الفضلِ » ، و « العبّاسِ » ، وما أشبَـهَ ذلكَ. فإن لَـمْ يوافقْ لَمْ تدخلْ ، وهيَ التي تدخلُ لإبقاءِ معنى الصفةِ .

المُـبْـهَـمُ : هوَ المشارُ إليـهِ ؛ تقولُ للواحـدِ « ذا » ، وتثنيتُـه «ذان»، وجُمعُـهُ « أُولاءِ » . وتُـزادُ « هاءٌ » لتـنبيه الـمُخَاطَبِ ؛ فيُـقالُ : « هذا » ، و « هذانِ »، و « هؤلاءِ ». وتُزادُ الكافُ للخطابِ / وهيَ حرفٌ ؛ فيُقالُ : [١٧] «ذاكَ» ، و « ذانكَ » ، و « أولـئك »، و « أولاك ». ويُجمعُ بينهما تأكيدًا ؛ فـيُقـالُ :« هَذَاكَ »، و « هَذَانكَ » ، و « هؤلـئك ». وتُزادُ اللامُ مع الكافِ لغـفـلةِ المخـاطَبِ وتراخيــهِ ؛ فـيُقــالُ :« ذَلِكَ »، و« ذانكَ »، و« ذَانِّكَ » مشدودةً إنْ شـئتَ . والجــمعُ : « أولئـكَ » ، و « أولالكَ » وقـدْ تدخلُ بعضُها في التثنيةِ والجمعِ .

---

(١) زُفَرَ : الجمل الضخم ، والأسد ، والرجل الشجاع والجواد . انظر اللسان « زفر » ٤/٣٢٥ .

(٢) انظر معناها ص ٢٤٦ من هذا الشرح .

وللمؤنثِ الواحدةِ « ذي » ، وتبدلُ مِن يائها الهاءُ ؛ فيقالُ: « ذهْ »، و « ذهِ » ـ ساكنةً ، ومكسورةً ـ وتُزَادُ عليها الياءُ تشبيهًا بضميرِ الجرِّ ؛ فيقالُ : « ذِهِي » ، والوقفُ بحذفِ الياءِ وسكونِ الهاءِ .

وتُزادُ الألفُ والهاءُ في أوَّلِها جُمَعَ ؛ فيقالُ لها : « هاذي » ، و « هاتا» ، و « هاتي » ، و « تيكَ » ، و « تلكَ » .

والمثنّى مِن جميعِها «تا» ؛ فيقالُ: « تانِ »، و« هاتانِ »، و« تانك»، و« تالك » في الرَّفعِ ، وبالياءِ في النصبِ والجرِّ .

ووقفُ تثنيةِ جميعِها على « تا » دليلٌ أنّ درجتَها في الإشارةِ واحدةٌ . وجمعُها كجمعِ المذكرِ سواءٌ .

الألفُ واللامُ : في الأسماءِ عهديةٌ ، وجنسيّةٌ ، وغلبيّةٌ ؛ فالعهديّةُ : ماتفيدُ معرفةَ معيّنٍ ، وتدخلُ على معهودٍ بالذكرِ أوِ العِلْمِ ، ولا يُستثنى منهُ إلاَّ أنْ يكونَ جمعًا .

والجنسيّةُ : بالعكسِ لا يتقدَّمُ ما تدخلُ عليهِ ذكرٌ ، ولا تُفيدُ معرفةَ معيَّنٍ ، ويجوزُ الاستثناءُ منه ؛ نحو قولِه تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾[1].

والغلبيّةُ ما ذكرناه في « الثُّرَيّا » ، وتكونُ في الصفاتِ بمعنى « الّذي » ، و « الّتي » ، وهيَ الموصولةُ المتقدِّمُ ذكرُها [2] ، ولإبقاءِ معنى الصفةِ كما ذكرنا في « الفضلِ » ، و « العبّاس » [2] ، وكلُّ ما تدخلُ عليه معرفةٌ .

---

(١) العصر : ١٠٣ / ٢ ، ٣ .

(٢) انظر ص ٢٩٦ من هذا الشرح .

وأمَّا العِوَضُ التي ذكرَ ابنُ بابشاذ [1] في « حَسَنِ الوَجْهِ » ففاسدٌ ! وإنَّما هيَ للجنسِ كالتي في صفةِ « الطويلِ » .

وما أُضيفَ إلى واحدٍ من هذهِ الأربعةِ على جهةِ التخصيصِ يتعرَّفُ بهِ .

ومراتبها في التعريفِ : المضمرُ مقدَّمٌ على العلمِ عندَ بعضِهم - وسيبويهِ يسوّي بينهما [2] - وهو الحقُّ .

ثمَّ المبهمُ بعدَهُما - إلاَّ في قولِ الفرّاء ؛ فإنَّه مقدَّمٌ عندَه على العلمِ [3]، وتابعَه ابنُ السرَّاجِ [4]، فاحتجَّ : أنّه تعريفٌ من جهتينِ ، وقولُ سيبويهِ - رحمهُ اللّهُ - الصوابُ ؛ لأنَّ العَلَمَ لَمْ يفتقرْ إلى حضورٍ ولا إشارةٍ ؛ وإنَّما هو موضوعٌ على مسمَّاهُ وضعًا واحدًا .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ٢٩٦/١ .

(٢) لم يصرح سيبويه برأيه في أعرف المعارف ؛ فتأول النحويون عباراته في الكتاب (انظر ٥/٢ - ٧) . والمشهور عنه أن المضمر هو أعرف المعارف . (انظر الإنصاف ٧٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١ ، والارتشاف ٤٥٩/١ ، والهمع ٩١/١ . كما نُسب إليه القول بأن العلم هو أعرف المعارف . انظر الهمع ١٩١/١.
ونَسب إليه التسوية بينهما ابن خروف - كما في النص - وشيخه ابن طاهر كما في غاية الأمل ٩٢/١ .

(٣) انظر الإنصاف ٧٠٨/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٢٧/١ ، والهمع ١٩١/١ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري . أخذ عن المبرد وغيره . وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني . وانتهت إليه رياسة النحو بعد المبرد. من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، والأصول في النحو . توفي سنة ٣١٦ هـ .
انظر طبقات النحويين واللغويين : ١١٢ ، وتاريخ العلماء النحويين: ٤٠ ، والإنباه :١٤٥/٣، والبغية : ١٠٩/١ .
وانظر مذهبه في الأصول ٣٢/٢ .

والرَّابعُ : ما فيهِ الألفُ واللامُ .

والخامسُ : ما أُضيفَ إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ .

وسائرُ المضافاتِ تابعةٌ لِـمَـا أُضيفت إليهِ في الدرجةِ الثانيةِ منهُ (1).

فالمضمرُ لا يُوصَفُ (2) لبيانِه بما يفسرُه ، ولا يُوصفُ بِهِ لكونِه غيرَ مشتقٍ ، ولا [نائبٍ] (3) منابه .

والعلمُ يُوصفُ بجميعِ ما بعدَه ، ولا يُوصفُ بِهِ لعلَّةِ الـمُضْمَرِ من حيثُ كانَ جامدًا لا معنى فيهِ للصفةِ ، وقالَ ابنُ بابشاذ : لَـمْ يوصفِ المبهمُ بالعلمِ لأنَّ العلمَ أعرفُ منهُ (4) . ولامعنى هنا للتعريفِ ، والمانعُ لـهُ من الوصفِ ما ذكرناهُ .

والمبهمُ على ضربينِ : مبهمٌ لا يوصفُ البتَّةَ ، ومبهمٌ يوصفُ (5) بما فيهِ الألفُ واللامُ على طريقةِ الجنسِ ، ولا يُفصَلُ بينَه وبينَ صفتِه ؛ لا يُقَالُ :

---

(1) نقل السيوطي عن ابن خروف أنّه يرى أنّ المضاف في مرتبة ما أضيف إليه مطلقًا . (انظر الهمع : 1/193) .

(2) أجاز الكسائي نعت مضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم نحو : « مررت به المسكين» ، وقولهم : « اللهم صلِّ عليهِ الرؤوفِ الرحيمِ » وغيره يجعله بدلاً . انظر الارتشاف 2/595 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3/321 ، والهمع 5/176 ، 177 .

(3) غير واضحة في الأصل .

(4) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ 1/294 .

(5) منع الكوفيون ، والزجاج ، والسهيلي أن ينعت اسم الإشارة أو ينعت به ، وأجازه أكثر البصريين وابن مالك مستشهدين بقوله تعالى : (بل فعله كبيرهم هذا) (الأنبياء 21/63) . و (أرء يتك هذا الذي كرمت عليّ) (الإسراء 17/62) . انظر الكتاب 2/7 ، 8 ، والأصول 2/32 ، وإيضاح الفارسي 1/290 ، ونتائج الفكر 214 ، وشرح المفصل 3/57 ، والارتشاف 2/597 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3/320 ، والهمع 5/177.

«مررتُ بهـذينِ : الغلامِ ، والرَّجلِ » ؛ لأنَّكَ فصلتَ بينَ أحـدِ الوصفينِ .

فإنْ كـانت الصفـةُ مشـتقةً فـأحسنُـهُ أنْ تأتيَ بالنـوعِ / الأخصِّ ؛ نحو : [١٨]
«مَرَرْتُ بِهَذَا الْـعَاقِلِ » ، ويَقْبُحُ « بِهَذَا الطَّـوِيلِ » .

وكلٌّ مـضـافٍ ممَّـا ليسَ فيـهِ ألفٌ ولامٌ يوصفُ بالمبـهمِ ، وبكلِّ مضافٍ ، وبما فيه الألفُ واللامُ .

وما فيهِ الألفُ واللامُ يُوصَفُ بمثلِـهِ ، وبجميعِ المضافاتِ ؛ تقولُ : « مَرَرْتُ بِالرَّجلِ صَاحِبِـكَ ، و صَاحِبِ زَيْدٍ هَذا ، و صَاحِبِ الْـقَوْمِ » ، والمنعُ مِن مثلِ ذلكَ تكلُّـفٌ (١).

وإنْ قلتَ : « رَأَيْتُ أَبَـا بَكْرٍ الكَاتِبَ » ؛ فـإنْ أردتَ به الكُـنيـةَ لَـمْ تَنْعَـتْ به « بكرًا » ونَعَتَّ المضافَ فنصبتَ « الكاتبَ » . وإنْ كانَ بكرٌ ابنَـه جازَ نعتُهما معًا ؛ فتقولُ : « رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ الكَاتِبَ العَاقِلِ » ، وكذلكَ جميعُ نوعِـهِ .

واعلمْ أنَّ نَعْتَ النَّكِرَةِ إذا تقـدَّمَ عليها ينتـصبُ على الحالِ مِن الذي كانَ نعتًا لَـهُ ، والعاملُ فيهِ العاملُ في صاحبِها .

ونعتُ المعـرفةِ إذا تقـدَّمَ عليـها أُعـرِبَ بإعرابِهـا ، وصارتِ المعرفةُ بدلاً منهُ ؛ نـحـو : « جَـاءَ ني زَيْدٌ العَـاقِلُ » ؛ فـإذا قـدَّمتَ « الـعَـاقِلَ » صيّـرتَـهُ فاعلاً ، وجعلتَ « زيدًا » بدلاً منهُ . فـإنْ نُكِّـرَ نعتُها صارَ بدلاً ؛

(١) منعه الزمخشري . انظر المفصّل ١١٦ ، وشرحه ٥٨/٣ .

نحـوُ : « جَـاءَ نِي زَيْـدٌ رَاكِبٌ » ، على تقـديرِ : « جـاء نـي زَيْدٌ رَجُلٌ رَاكِبٌ » ، والنكرةُ لا تفـيدُ في البـدلِ لا النعت . وإنْ شئـتَ نصبتَـهُ على الحـالِ ، والمعـاني مـختلفـةٌ غيـرَ أنَّ النَّصبَ على الحـالِ أقربُ إلـى موضـوعِ الكلامِ . وشروطُ الحـالِ وحكمُـه ستأتي في موضِعــه - إن شاءَ اللّــهُ تعالى - .

وقـولُه : (وَإِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُـوتُ) (١) لايلزمُ هـذا الشــرطُ ؛ بلْ إذا لم يُردْ(*) بالنّعتِ البـيـانُ قُطعَ عن الأوّلِ ، ورُفِعَ على خبـرِ الابتـداءِ ، ونُصِبَ على إضمارِ فعلٍ لا يظـهرُ ؛ نحوُ : « أَخُـصُّ » ، أَوْ « أَذكرُ » ، أَوْ « أَمدحُ » ، أَوْ « أَذمُّ » ، أَوْ « أَشتمُ » ، ونحو ذلك ، ولا يُقدَّرُ فيهِ « أَعـني » ؛ لأنَّهُ ليسَ مـوضعَ بيانٍ (٢).

ولايكونُ المدحُ بكلِّ صفةٍ و[لا] (٣) الذَّمُّ. ولايُمدحُ بـ « البزَّارِ »، و« التَّاجرِ » و « العطَّـارِ »، ومأشبهَ ذلكَ. وإنَّما يُمدحُ بـ « العالمِ »، و « الكريمِ »، و« العاقلِ » ، و « الظريفِ » ونحوِها .

ويجوزُ الإتباعُ كقولِه تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ (٤).

---

(١) الجمل ١٥ . وتتمة العبارة : « فإن شئت أتبعتها الأوّل ، وإن شئت قطعتهـا منـه ، ونصبتهـا بإضمـار (أعني) ، أو رفعتها بإضمار المبتدأ » . وقد اعترضه عليه ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ٨٠ .

(*) في الأصل : « إذا أريد » وصواب المعنى : « إذا أريد بالنعت البيـان وجب الإتباع ، وإذا لم يُرد به البيان قطع عن الأول » وانظر اصلاح الخلل ٨٠ .

(٢) خلافًا للزجاجي . انظر الجمل ١٥ .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق .

(٤) الفاتحة : ١/ ١ ، ٢ ، ٣ .

جميعُها نعوتٌ على جهةِ المدحِ . ويجوزُ قطعُ بعضِها وإتباعُ بعضٍ إذا وقعَ بهِ البيانُ ، ولايجوزُ الإتباعُ بعدَ القطعِ ، وترفعُ منها ما شئتَ ، وتنصبُ ما شئتَ ؛ فالرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ لا يظهرُ، ويجوزُ القطعُ في أوَّلِ صفةٍ كانت مفردةً ، أوْ مع غيرِها .

وقولُه [1] :

(لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْرِ [2]
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ)[*]

البيتانِ لهنْدِ بنتِ هِفَّانَ الْقَيْسِيَّةَ [3]، ووقعَ في كتاب سيبويه[4] - رحمهُ

---

(١) في الأصل : « وقوله البيتان » بإقحام « البيتان » .

(٢) الجمل ١٥ . وانظر ديوان الخرنق ٤٣ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، ٦٤/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٠٥/١ ، والأصول ٤٠/٢ ؛ والمحتسب ١٩٨/٢ ، والحلل ١٥، والفصول والجمل ل ٦٦، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، ونتائج الفكر ٢٤٥ ، وشرح الكافية ٣١٦/١ ، والبسيط ٣١٧/١ ، ٣١٩، والهمع ١٨٣/٥ ، والخزانة ٤١/٥ .

(*) في الهامش كتابة لم أتبينها إلاَّ بعد لأي شديد ، وهي :

« بعد هذين :

قوم إذا ركبوا سمعت لهم لغطًا من التأييه والزَّجْرِ
إن يشربوا يهبوا وإن يذروا يتواعظوا عن منطق الهَجْرِ
والخالطين نحيتَهم بنُضارهم وذوي الغنى فيهم بذي الفقرِ
هذا ثنائي ما بقيت لهم فإذا هلكتُ أجنّني قبري » .

(٣) شاعرة جاهلية ، ماتت قبل الإسلام بنحو ستين سنة . و « الخِرْنِق » - بكسر الخاء والنون وسكون الراء - لقبها ، ومعناه ولد الأرنب . انظر ديوانها ٢٨ ، والخزانة ٥١/٥ ، ٥٥ ، وأعلام النساء ٢٤/١ .

(٤) انظر الكتاب ٦٤/٢ .

اللّـه ـ للخِـرْنِـقِ ، وهيَ هـنـدٌ بنتُ بدرِ بنِ هِـفّـانَ بنِ مـالكِ بنِ تـيمِ بنِ ضُبَيْـعَـةَ بنِ قيسِ بنِ ثعلبةَ ؛ أختُ طَرَفَـةَ (١) لأمِّـهِ . تَرثي زوجَها بِـشرَ بنَ عـمرو بنَ مَـرثَد ، وابنَهـا علقمـةَ بنَ بِشرٍ وأخـويهِ؛ حـسانَ، وشَـرَحبـيلَ .
وقولُـها : « لا يَبْعَدَنْ » : دعاءٌ ، والماضي منهُ : « بَعِدَ » ـ بكسرِ العينِ ـ إذا هَلَكَ . وشـبَّـهـهُـمْ بالسمِّ لكونهِ قـاتلاً ، يقـالُ : « سَمٌّ »، و « سُـمٌّ » ، وحكى الأخفش «سِـمٌّ » ـ بالكسرِ (٢). و « العُدَاةُ » : جـمعُ « عادٍ »؛وهو العدوُّ نفـسُه ؛ قـالوا : « أشْمَتَ اللّهُ بِكَ عَـاديكَ » أيْ: « عَدوَّكَ » ؛ وهو كـ « رَامٍ ، ورُمَاةٍ » ، [و « قاضٍ] (٣)، وقُضاةٍ » . و « آفَـةُ الجُزْرِ » ؛ أيْ : جـازروها للأضيـافِ ، و « الجُـزُرُ » : جـمعُ جَزُورٍ ؛ وهي مـا يُتّـخـذُ مِن الإبلِ للنحـرِ ، / وسُكِّنتِ الزايُ تخفيفًا كـ « رُسُـلٍ » و « رُسْـلٍ » . [١٩]
و « الْـمَعْقِدُ » للإزارِ ، و«الحُـجْـزَةُ » للسراويلِ (٤) ـ وهو المشهورُ .

ويعني بـ « النّازِلينَ بكلِّ مُـعتَركٍ » : نزولَـهُمْ عن الخيلِ إلى المضاربةِ بالسيـوفِ على الأقدامِ ، يَدْعُونَ حـينئذٍ : « نَزَالِ نَزَالِ » فـينزِلونَ. وقيلَ :

---

(١) هو طرفة بـن العبد بن سـفيـان ، واســمه عمـرو . من شعـراء المعلقات في المرتبـة الثانيـة بعد امريء القـيس . قال الشعر صغيرًا . وقـتل بإيعاز من ملك الحيـرة عمرو بن هند . انظر خـبر موتـه صفحـة ٢٦٠ من هذا الشرح ، وسيـترجم له ابن خروف فـي صفحـة ٣١٧ ، وانظر طبقات الشعراء ١٣٧/١ ، والشعر والشـعراء ١٨٥/١ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ١١٧ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٩٥ ، والخزانة ٤١٩/٢ .

(٢) في كتاب (إكمال الإعلام بتثليث الكلام ٣١٤/٢) يُكسر ويُفتح ويُضم .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق .

(٤) انظر اللسان « حجز » ٣٣٢/٥ .

يفعلونَ ذلكَ مرتينِ : يفعـلونَ ذلك حينَ ينزلونَ عن الإبلِ إلى الخيل ، وعن الخيلِ إلى الأرضِ (١) . ويجـوزُ في « الّذينَ » أنْ يكونَ فـي مـوضعِ رفعٍ ، ونـصبٍ على القطعِ ، وأنْ يكونَ تابعًا للنعتِ .

وشـاهدُه فـي البـيتِ :نـصبُ « النّازلـينَ » ، ورفعُ « الطيـبينَ » ، ويروى بالعكسِ (٢) ، ويُروى نصبُهما معًا ، ورفعُهما (٣) ، وفي الكتاب العزيز :

﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾(٤)، وفيه :

﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾(٥).

فإنْ عطفتَ بعضَ النُّعُوتِ على بعـضٍ جازَ لاختلافِ معانيهـا ؛ فإنْ كانت مجتمعةً على المنعوتِ في حالةٍ واحدةٍ لَـمْ يكن العطفُ إلاَّ بالواوِ . وإن لَـمْ تكن مجتمعةً عليهِ ؛ نحو قولِه :

يا لهفَ زَيَّـابَـةَ لِلحارِثِ الصَّابِحِ ، فَالغَانِمِ ، فَـالآيِـبِ (٦)

---

(١) انظر الحلل ٢٢ . والفصول والجمل ورقة ٦٨ .

(٢) قاله سيبويه عن يونس . انظر الكتاب ٦٥/٢ .

(٣) رفعهما على الإتباع لـ « قومي » أو على القطع بإضمار « هم » . ونصبهما بإضمار « أمدحُ » أو « أذكرُ » . ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكر . وعكسه على القطع فيهما . انظر أوضح المسالك ٣١٦/٣ وجميع هذه الأوجه في الكتاب ٦٥/٢ .

(٤) النساء : ١٦٢/٤ .

(٥) البقرة : ١٧٧/٢ .

(٦) لابن زيّابة ، واسمه عمرو بن لأي ، وقيل : سلمة بن ذُهل ، وقيل : عمرو بن الحارث بن همّام ، وزيّابة أمّه . والحارث ، هو الحارث بن همام بن مُرّة بن ذهل بن شيبان . والبيت في البسيط ٣١٨/١ ، والهمع ١٨٤/٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٦٥/١ ، والخزانة ١٠٧/٥ .

جازَ العطفُ بجميع حروفِ العطفِ إلاَّ « حتَّى » ، و « أمْ » .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ إذا اختلفَ إعرابُ الأسماءِ التي تنعتُ لاختلافِها . وأمَّا الجمعُ بينَ النعوتِ إذا اختلفتِ العواملُ فلا يخلو أنْ تكونَ العواملُ ممَّا يجوزُ أنْ يُعبَّرَ عنها بعاملٍ واحدٍ ، أوْ لا يُمكِنُ ؛ فإنْ لَمْ يمكنْ ذلكَ فيها فلا يجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ ؛ نحو : « هَذَا زَيْدٌ ، وقَامَ عَمْرٌو » ؛ فأحدُ العاملينِ ابتداءٌ ، والثاني فِعْلٌ ، ولا يمكنُ جمعُهما إلى عاملٍ واحدٍ ، والممكنُ فيه ذلكَ قولُك : « قَامَ زَيْدٌ ، وقَعَدَ عَمْرٌو » ، و « خَرَجَ بكرٌ ، وأكَلَ خَالِدٌ » ، و«مَشَى زَيْدٌ ، وتكلَّمَ عَمْرٌو » فيجوزُ الجمعُ بينَ النعوتِ في مثلِ هذا ؛ لأنَّه يُمكنُ أنْ يُعَبَّرَ عن الفعلينِ والأفعالِ بفعلٍ واحدٍ ؛ تقولُ : « فَعَلَ زَيْدٌ وعَمْرٌو » ، و « فَعَلَ بكرٌ وخالدٌ » ، وهذا كقولهم : « هذا حُلْوٌ حَامِضٌ » ، وقد عادَ من الخبرينِ ضميرانِ مختلفانِ على المبتدأ ،

فلولا أنَّ المعنى: « هذا مُزٌّ » وتخلَّصَ اللَّفظُ إليهِ ؛لَمْ يَجُزْ ، وهذا مذهبُ جماعةٍ مِن النحويينِ منهُمْ سيبويه (١) ـ رحمَهُ اللّه ـ وهو حسنٌ . وفي الجمعِ بين النعتينِ خلافٌ لا يُحتاجُ إليه (٢) .

(١) انظر الكتاب ٦٠/٢ . ووافقه الكسائي والفراء . ومنعه المبرد وابن السراج والزجاجي . انظر المقتضب ٣١٥/٤ ، والأصول ٤١/٢ ، والجمل ١٦ .

(٢) انظره بالتفصيل في الهمع ١٨٠/٥ ومابعدها .

بَابُ الْعَطْفِ (١)

العطفُ معناهُ: الحملُ والرّدُّ ؛ يُقالُ:« عطفَ الفارسُ على قِرنِه » : إذا حَملَ عليهِ.وهو في عبارةِ النّحويينَ على وجهينِ :عطفُ بيانٍ، ونَسَقٍ.

فعطفُ البيانِ تابعٌ كالنّعتِ في المعنى، وكالبدلِ في اللّفظِ ؛ أمّا كونُه كالنعتِ فلأنّه من تمامِه، والمقصودُ الأوّلُ، وجيءَ بالثاني للبيانِ كالنعتِ. وأمّا كونُه كالبدلِ فلأنّه جامدٌ مثلُه، ويخالفُهُ في أنَّ البدلَ مِن المجروراتِ(٢) ، بتكريرِ العاملِ في المجروراتِ ، والمقصودُ مِن البدلِ مجموعُ الاسمينِ .

ويُخالفُ النعتَ والبدلَ في كونِه لا يكونُ إلاَّ بالأعلامِ - في الأمثلِ من القولينِ(٣) - ولولا بابُ النّداءِ لَمْ يُفَرَّقْ بينَهُ وبينَ البدلِ في قولِهم في البدلِ : « يا أَخَانَا زَيْدُ » - بغيرِ تنوينٍ - وفي عطفِ البيانِ:« يا أَخَانَا زيدًا » - بالنصبِ والتنوينِ -.

وأمّا العطفُ بالحرفِ فهو بالأسماءِ المختلفةِ عِوَضٌ من التثنيةِ والجمعِ في الأسماءِ المتفقةِ . ويكونُ في الأفعالِ كما يكونُ في الأسماءِ . ويَشْرَكُ الثاني الأوّلَ في الإعرابِ : الرفعِ ، والنّصبِ ، والجرِّ ، والجزمِ . وقدْ يشتركانِ في المعنى / . [٢٠]

---

(١) الجمل : ١٧ .

(٢) جاء في شرح الكافية ١/ ٣٠٠ « ولا تكرر في اللفظ في البدل من العوامل إلاّ حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور » .

(٣) من النحاة من يجري عطف البيان في المعارف كلها ، ومنهم من قصره على العلم دون سائر المعارف ، ومنهم من أجازه في المعرفة والنكرة . انظر الهمع ٥/ ١٩١ ، ١٩٢ .

ولَـهُ أدواتٌ تِـسْعٌ[1] تنوبُ [منابَ][2] العامِـلِ ، وتغني عنـهُ ؛ وهِـيَ : « الواوُ » ، و « الفـاءُ » ، و « ثمَّ »، و « أوْ » ، و « أمْ »[3] ، و « لا » ، و « بَـلْ » ، و « لكنْ »[4] ، و « حتّى » . وأمَّـا « إمّا » فليستْ بحرفِ عطفٍ[5] لاستعمالِـها مع « الواوِ » ولا يدخلُ حرفُ عطفٍ على مثلِـهِ ، والمرادُ بدخولِ «الواوِ» هنا : أنَّ ما قبلَ « إمّـا » وما بعدَها قد اجتمعا في الشكِّ ، والإبهامِ ، والتخيـيرِ ، والإباحةِ ، وكلُّ موضعٍ كـانت فيهِ « أوْ » كـانتْ فيهِ « إمَّـا » . وتنفـردُ « إمَّـا » بتكريرِها في أوَّلِ الكلام ؛ ليكونَ بناءُ الكلامِ على المعنى الذي جيءَ بِها لـهُ .

---

(١) عدّ بعض النحاة من حروف العطف: « إمّا » ، و « ليس » ، و « أيْ » ، و « هلاَّ » ، و «إلاَّ»، و « أينَ » ، و « لولا » ، و « متى » ، و « كيف » . انظر الهمع ٢٢٣/٥ - ٢٦٥ .

(٢) مطموسه في الأصل .

(٣) أنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ومحمد بن مسعود الغزنيّ ، وزعم ابن كيسان أن أصلها « أو » . انظر الجنى الداني ٢٠٥ ، والهمع ٢٣٧/٥ ، ٢٣٨ .

(٤) أنكرها يونس ، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، والجنى الداني ٥٨٧ .

(٥) وهو مذهب يونس ، وابن كيسان ، والفارسي ، وابن السيد ، وابن مالك . ونقل ابن عصفور الإجماع على ذلك .

انظر : الإيضاح للفارسي ٢٩٧/١ ، وإصلاح الخلل ٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/١ ، والمغني ٦٢/١ ، والهمع ٢٥٢/٥ ، ٢٥٣ .

ومن النحاة من قال بأنها عاطفة ؛ وهم : ابن السراج ، والزجاجي ، والصيمري ، والجزُولي . ونقل ابن مالك أنها حرف عطف عند أكثر النحويين . وكذا قال ابن هشام . وذكر المالقي أنه ظاهر مذهب سيبويه . انظر الأصول ٥٦/٢ ، والجمل ٦٧ ، والتبصرة ١٣١/١ ، والمقدمة الجزُولية ٧٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/٣ ، والمغني ٦٢/١ ، ورصف المباني ١٨٢ ، ١٨٣ .

فـ « الواوُ » : تجمعُ بينَ الشيئينَ لفظًا ومعنىً ، وليسَ فيهـا دليلٌ على الأوّلِ منهما [1] .

و « الفاءُ » : تُشْرِكُ في اللّفظ وفي المعنى ، غيرَ أنَّ الثاني بعدَ الأوّلِ لازمانَ بينهما [2]، وأمَّا قولُه تعالى :

﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا ﴾ [3] .

ومجيءُ « البأسِ » قبلَ « الهلاكِ » فعلى حذفِ مضافٍ تقديرُه : «أردنا هلاكَها فجاء ها بأسنا » [4]ـ واللّهُ أعلمُ ـ وأمّا قولُ الشاعرِ :

* بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ * [5]

---

(١) هذا مذهب البصريين ، وعند الكوفيين أنها تعطي الترتيب ، وقيل : لها معنيان : معنى اجتماع ، ومعنى اقتران . انظر رصف المباني ٤٧٤ ، والجنى الداني ١٥٨ ، والمغني ٣٩٢/١ ، والهمع ٢٢٣/٥ ومابعدها .

(٢) هذا رأي البصريين ، وقيل : أنكره طائفة من الكوفيين ، وقيل : أنكره الفراء مطلقًا ، وأنكره الجرمي في الأماكن والمطر . انظر رصف المباني ٤٤٠ ، والجنى الداني ٦٢ ، ٦٣ ، والمغني ١٧٣/١ ، والهمع ٢٣٢/٥ .

(٣) الأعراف : ٤/٧ .

(٤) وقيل : الفاء في الآية عاطفة للمفصّل على المجمل ، وقيل : للترتيب الذكرى أي في اللفظ دون المعنى . انظر الجنى الداني ٦٢ ، والمغني ١٧٣/١ ، والهمع ٢٣٢/٥ . وقيل : هلاكًا من غير استئصال فجاء ها بأسنا فهلكت هلاك استئصال . انظر شرح الجملِ لابن عصفور ٧٣٠/١ .

(٥) البيت بتمامه :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بسقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهو مطلع معلقة امرىء القيس . وهو في ديوانه ٨ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، ومجالس ثعلب ١٤٠ ، والأصول ٣٨٥/٢ ، وشرح القصائد السبع ١٥ ، وشرح القصائد التسع ٩٨/١ ، وشرح القصائد العشر ٢٠ ، والمغني ١٧٤/١ ، والهمع ٢٢٥/٥ ، ٢٣٢ ، والخزانة ٦/١١ .

فكقولِـه :

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَـيْفٍ صَقيلٍ　　　بَيْـنَ بُـصْـرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ (١)

لأنَّها مواضعُ مشتملةٌ على نواحيَ(٢) ، وجهاتٍ ، وعرصاتٍ .

و « ثُـمَّ » : مثلُ الفاءِ(٣) إلاَّ أنَّـها لتنفيسِ الزمن . فأمَّـا قولُـه تعالى :

﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (٤).

وحواءُ مـخلوقةٌ من آدمَ ـ عليـهما السـلامُ ـ قبلَ ذريّتـهـمـا ، فليسَ العطفُ على « الخَـلْـقِ » بلْ هو عطفُ حديثٍ على حديثٍ ، وخبرٍ على خبرٍ ؛ كأنَّـه قالَ ـ واللّـهُ أعلمُ ـ :« أُخبرُكم بكذا وكذا »، و « اعلموا أنّي خلقتُكم من نفسٍ واحدةٍ ، ثمَّ اعلموا أنّي خلقتُ من تلكَ النفسِ زوجَها » (٥)

ومثلُـه قولُ الشاعرِ :

قُلْ لِـمَنْ سَـادَ ثُـمَّ سَـادَ أَبُوهُ　　　ثُمَّ قَدْ سَـادَ بَعْدَ ذَلِـكَ جَدُّهْ (٦)

---

(١) لعـديِّ بن الـرعـلاء الغسـانيّ . وهـو في الأزهيـة ٨٢ ، ٩٤ ، ورصف المبـاني ٢٧١ ، ٣٨٣ ، والمغني ١٤٦/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٤٠٤/١ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، والخزانة ٥٨٢/٩ .

(٢) هكذا في الأصل على لغة ضعيفـة . انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٨ ، والقيـاس إعلالهـا إعلال « قاضٍ » .

(٣) انظر رصف المباني ٢٥٠ ، والمغني ١٢٤/١ ـ ١٢٦ ، والجنى الداني ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، والهمع ٢٣٦/٥ .

(٤) الزمر ٦/٣٩ .

(٥) ذكر ابن هشـام أربعة أوجه أخرى في توجيه العطف في هذه الآية ، وذكر أنّـهـا أنفع من هذا الجواب . انظر المغني ١٢٥/١ ، ١٢٦ .

(٦) لأبي نواس ، الحسن بن هانيء ، ورواية الديوان ٤٩٣ :

قل لمن ساد ثم ساد أبوه　　　قبله ثم قبل ذلك جـدّه　　　==

أي : قلْ لمنْ سادَ ، ثمَّ قلْ لمنْ أسادَ أبوه، ثمَّ قلْ بعدَ ذلكَ لمنْ سادَ جدُّه [1] .

ويجوزُ حَملُ الجملةِ على « واحدةٍ » صفةً للنفسِ ، قالَهُ الفرّاءُ [2] ، وهو جيِّدٌ .

ولا تكونُ « الفاءُ » إلاَّ لترتيبٍ ، ولا تكونُ « ثمَّ » إلاَّ للتراخي [3] .

و«حتَّى» [4] تشريكٌ في اللّفظِ والمعنى أيضًا ، والثاني بعدَ الأوّلِ [5] . ولا يكون مابعدها إلاَّ جزءًا ممّا قبلَها . ولاتُذْكَرُ إلاَّ في تعظيمٍ ، أوْ تحقيرٍ ، أوْ ضعفٍ، أوْ قوّةٍ . ولا تُعطَفُ بها الجملُ [6]. ويراعى بها اعتدالُ الكلامِ في بابِ الاشتغالِ . والعطفُ بها في الأسماءِ المفردةِ لغةٌ [7] قليلةٌ .

== وهو في رصف المباني ٢٥٠ ، والجنى الداني ٤٢٨ ، والمغني ١/١٢٥ ، والهمع ٥/٢٣٦ ، والخزانة ١١/٣٧ .

(١) قال ابن هشام : « وأجاب ابن عصفور عن البيت بأنَّ المرادَ أنّ الجدَّ أتاه السؤددُ من قِبَلِ الأبِ ، والأبَ من قِبَلِ الابن ... » المغني ١/١٢٦ ، وانظر الجنى الداني ٤٢٩ .

(٢) قال الفراء : « والوجه الآخر : أن تجعل خَلْقَهُ الزوجَ مردودًا على (واحدة) كأنّه قال : خلقكم من نفسٍ وَحَّدَهَا ، ثمّ جعل منها زوجها . ففي (واحدةٍ) معنى خلقها وَاحدةً » معاني القرآن ٢/٤١٥ .

(٣) جاء في الهمع ٥/٢٣٦ ، ٢٣٧ ، أن التراخيَ فيها قد يتخلف .

(٤) انظر الجنى الداني ٥٤٦ ، والمغني ١/١٣٧ ، والهمع ٥/٢٥٨ .

(٥) أي للترتيب ، قال بذلك الزمخشري (انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٤) ، وقال ابن مالك « من زعم انها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه » (شرح التسهيل ٣/٣٥٩) .

(٦) أجازه ابن السيد (انظر إصلاح الخلل ١٦٤) ، وبذلك ينتفي شرط الجزئية لأنها لا تأتي إلاَّ في المفردات . انظر الجنى الداني ٥٥١ ، والمغني ١/١٣٦ ، والهمع ٥/٢٥٩ .

(٧) في الأصل « لعلة » . وانظر الجنى الداني ٥٤٦ ، والمغني ١٣٧ ، والهمع ٥/٢٦٠ .

وأمَّـا « بَلْ » فـلا يكونُ مـا بعدَهـا إلاَّ مُوجـبًـا ، كانت بعـدَ نفي أوْ إثبـاتٍ ، وكذلكَ « لا بَلْ » ؛ لذلكَ مُنِعَ النصبُ بعدَ « ما » الحـجازيةِ في قولِهم : « ما زَيْدٌ قائمًا بَلْ قـاعدٌ » ، فلو كانت لنفي حكمِ الأوّلِ ـ كمـا زَعَمَ بعضُهم [1] ـ لـمْ يمنعِ النّصبَ مانعٌ ، والإجماعُ منعقدٌ على منعِـه [2] .

أمَّـا « لكنْ » فـمـا أظنُّـكَ تجدُها يا نَـحـوِيُّ بغيـرِ « واوٍ » [3] ، فـهـي أذًا للاستـدراكِ ، و « الواو » هيَ العاطفـةُ ـ كـ « إمَّـا » ـ ولا تستـعملُ إلاَّ بعـدَ نفي ، وما بعدَها موجبٌ ، قالَ سيبويهِ ـ رحمهُ اللّـهُ ـ : « وأمَّا « لكنْ » فتوجِبُ بها بعدَ نفي ، وإنْ وقعتْ بعدَ إيجابٍ لَـمْ يكن ما بعدَها إلاَّ كـلامًا تامًا مضادًا لما قبلَها ؛ نحو : قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ قاعـدٌ ، و هو زيدٌ قعدَ ولكنْ خرجَ عمروٌ » [4] . وغَفَـلَ أبو القاسم عن قولِـه : « مضادًا لما قبلَها » ـ وهو مرادُه ـ وتمثيلُـه يدلُّ عليهِ [5] .

---

(1) وهو المبـرد . انظر المقتـضب ١/١٥٠ ، وانظر شـرح الجمل لابن عـصـفور ١/٢٣٩ ، ورصف المبـاني ٢٣١ ، والجنـى الداني ٢٣٦ ، والمـغني ١/١٢٠ ، والهـمـع ٥/٢٥٥ . وانظر أسـاليب الإضـراب والاستدراك في القرآن الكريم ٢١ – ٢٥ .

(2) في حاشية الأصل : « وقد يجـوز على الغلط ، في أنه أراد أن يقول : « مـا زيدٌ قاعـدًا » فغلط أو نسي فقال : « مـا زيدٌ قائمًا » ، ثم أضرب فقـال : « بل قاعدًا » ، أيْ : « بل ما زيدٌ قاعــدًا » ، فالفعل منفيٌّ ، وذلك هو المقصود ... ... » وهذا قريب مما ذكره أبو حيان . انظر الارتشاف ٢/١٠٦ ، ١٠٧ .

(3) اقـتفى ابن خـروف يونس ، وتابعهـمـا ابن مالك في شـرح التسـهيـل ، وناقض قوله في شـرح الكافيـة الشافية وذكر زعم ابن خروف . وقد تعقب ابن بزيزة ابن خروف ورد عليه . انظر الجنى الداني ٥٨٨ ، والمغني ١/٣٢٤ ، وشـرح التسـهيل ٣/٣٤٣ ، وشرح الكافيـة الشافية ٣/١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، وغـاية الأمل ١/١١٤ .

(4) عبارة الكتاب : « وأما لكن خـفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفـي » ٤/٢٣٢ . ولم أقف على بقية العبارة في كتاب سيبويه المطبوع . وانظر إصلاح الخلل ٩٣ .

(5) ينظر عبارة سيبويه السابقة ، والجمل ١٩ .

وما بعدَ « لا » مخالفٌ لما قبلَها، ولا تقعُ إلاَّ بعدَ إيجابٍ، أوْ أمرٍ (1) ؛ نحوُ : « قَامَ زَيْدٌ لا عَـمْروٌ » ، [و « اضْـرِبْ] (2) زَيْدًا لا بَكْرًا » ، ومنعَ في كتابِـه في « معاني الحروف » (3) العطفَ بها بعدَ الماضي، وهو فاسدٌ؛ لقولِ امرئِ القيس : / [21]

كأنَّ دِثَـارًا حَلَّـقَتْ بِلَبُونِـهِ عُقَابُ تَنُوفى لاعُقَابُ القَوَاعِلِ (4)

وقولِهم : « جَـدُّكَ لا كَدُّكَ » (5) ؛ أيْ : « المعـوَّلُ عليـهِ جَـدُّكَ » ، وهو كثيرٌ.

و لـ « إمَّـا » ، و « أوْ » أربعـةُ مـواضعٍ : الشكُ والإبهامُ ؛ وبابُهـما الخبـرُ . والتخييرُ والإباحةُ ؛ وبابُهما الأمرُ والنَّهيُ .

فالشكُ : « قَامَ زَيْدٌ أوْ عَمْروٌ » .

[والإبهامُ] (6) ؛ قالَ اللهُ تعالى :

---

(1) أو دعاء ، أو تحضيض أو نداء . انظر الهمع ٢٦٠/٥ .

(2) مطموسة في الأصل .

(3) انظر حـروف المعـاني ٣١ . وانظر إصلاح الخلل ٨٩ - ٩٣ ، وشرح الجـمل لابن عصـفور ٢٤٠/١ ، والجنى الداني ٢٩٥ ، والمغني ٢٦٧/١ ، والهمع ٢٦١/٥ ، ٢٦٢ .

(4) البيت في ديوانـه ٩٤ . وفي مـجالس ثعلب ٣٩٨/٢ ، والخـصائص ١٩١/٣ ، وإصـلاح الخلل ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ ، والجنى الداني ٢٩٥ ، والمغني ٢٦٧/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٤٤/١ ، والبسيط ٢٣٩/١ ، والخزانة ١٧٧/١١ .

(5) الأمثال لابـن سلام ١٩٣ ، ومجمع الأمـثال للميداني ١٧٢/١ ، وفـيه : « يروى بالرفع على معنى : جدُّك يغني عنك لا كدُّك ، ويروى بالفتح أي ابغ جدَّك لا كدَّك » .

(6) الكلمة موضوعـة في الهامش بتحويلة صغيرة ، وهي مـقتضي تقسيمه السـابق . وتعقبه ابن بزيزة في غاية الأمل ١١٣/١ زاعـمًا أن الاية التـالية مـثـال آخـر على الشك ، وكـلام ابن خروف الـلاحق دليل على خلاف مـا نبزه به ابن بزيـزة . وانظر الجنى الداني ٢٢٨ ، والمغني ٦٤/١ ، والهمع ٢٤٧/٥ ، وانظر بدائع الفوائد لابن القيم ١٩٩/١ .

﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ (١)

لأنّـه ـ صلى اللّهُ عليهِ وسلمَ ـ قدْ علم أنّه على هدىً ، وأنّهم على ضلالٍ ، ولوْ صرَّحَ لهم بذلكَ لسبّـوا واعتدوا .

والتخييرُ : « كلْ سَمَكًا أوْ اشْرَبْ لَبنًا » .

والإباحـةُ : « جَالِسِ الْـحَسَـنَ أوْ ابنَ سِيـرِيـنَ » ؛ خَيّـرَهُ في الأوَّلِ بينَ شيئـينِ ، وفي الثـاني أباحَ مـجالسةَ أحَـدِهـما من غيرِ تعيـينٍ ، ومجالستَهما معًا .

وكُلُّ ما أتى في القرآنِ العظيمِ فلا يخرجُ عَنْ هذهِ المعاني ؛ فقولُــه تعالى :

﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ ﴾ (٢)

جاء تْ على الإبهامِ ـ واللّهُ أعلمُ ـ ويحـتملُ أنْ يكونَ شكًّا في حقّنا ؛ أيْ : أرسلناه إلى أمـةٍ لوْ رأيتمُوها لقلْتُم : هي مائـةُ ألفٍ أو يزيدونَ (٣).

وقولُه تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾(٤).

جاء ت على الإبهامِ (٥) ـ واللّـهُ أعلمُ ـ .

---

(١) سبأ : ٣٤/٢٤ .

(٢) الصافات : ٣٧/١٤٧ .

(٣) أي أنها تحتمل الشك والإبهـام ، وبه قال ابن عصفور . انظر شرحـه على الجمل ١/٢٣٦. وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٣ ، ومعـاني القرآن للزجـاج ٤/٣١٤ ، وإعراب القـرآن للنحاس ٣/٤٤٣ ، ومعـاني الحـروف للرمـاني ٧٨ ، والكشـاف ٣/٣٥٤ ، والإنـصـاف ٢/٤٧٨ ، ورصف المبـاني ٢١١ ، والجنى الداني ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والمغني ١/٦٧ .

(٤) الإنسان : ٧٦/٣ .

(٥) وقـيل هي في الآية للتفـصيل . انظر الجنى الداني ٥٣٠ ، والمغني ١/٩٣ ، وشرح التـسهـيل ٣/٣٦٥ ، والهمع ٥/٢٥٢ .

والظاهرُ في قولـه تعالى :

﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ﴾ (١)

أنْ يكونَ على حكمِ الإباحةِ ، لأنَّه قدْ تكونُ وصيّةٌ ولا يكونُ دينٌ ، ويكونُ دينٌ ولا تكونُ وصيَّةٌ ، وقدْ يكونانِ معًا غيرَ أنَّ هذا خبرٌ (٢) .

وكذلكَ قولُـهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ :

﴿ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا ﴾ (٣)

جاءت على عكسِ [الإباحةِ] (٤) ؛ أيْ : لاتطعهما مجتمعَيْنِ ولا مفترقَيْنِ .

---

(١) النساء : ٤/١١ .

(٢) ذكر ابن بزيزة أن ابن خروف حملَ آيات كثيرة على غير ما هي عليه في التأويل ، وذكر من بينها هذه الآية ، وأنّه حملها على الإباحة . قال : « وليس كذلك ؛ إذ ليس الموضع موضع إباحة وإنما هو موضع تقسيم وتنويع وإخبار عن الحكم » (غاية الأمل ١/١١٣). وقد حملها على الإباحة قبل ابن خروف علماء هم من أئمة النحاة والمفسرين ؛ منهم الزجاج (انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٣ ، ٢٤) ، والنحّاس (انظر معاني القرآن الكريم ٢/٣٢) ، والزمخشري (انظر الكشاف ١/٥٠٨) .

(٣) الإنسان : ٧٦/٢٤ . وزعم ابن بزيزة أن ابن خروف حملها على الإبهام . قال : « وليس موضع الإبهام بوجه من الوجوه ، وأقرب ما تكون بمعنى الواو ، والمعنى : النهي عن طاعتهما مجتمعين أو مفترقين » (غاية الأمل ١/١١٣) ولم يحملها ابن خروف على الإبهام – كما ذكر ابن بزيزة ، بل قال أنها « جاءت على عكس الإباحة ، أي : لا تطعهما مجتمعين ولا مفترقين » . ولكن كلمة « الإباحة » غير واضحة في المخطوط ، ولعلها تراءت لابن بزيزة « الإبهام » ؛ والتصويب من « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف » إذ قال في « باب أو في غير الاستفهام » بعد أن ذكر عدة أمثلة ومن ضمنها هذه الآية : « وأو في المسائل كلها التي قبل الآية وفي الآية وفي قوله « خذه بما عز أو هان » إباحة ... » إلى أن يقول : « ودليله أيضًا الآية ؛ لأنه عكسُ الإباحة ، والمعْنى لا تطع واحدًا منهما منفردَيْن ، ولا مجتمعَيْنِ » . ص ٤٩ مخطوط .

(٤) غير واضحة في الأصل والتصويب من « تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص ٤٩ » . مخطوط .

وذكرَ بعضُهم (١) لها قسمًا خامسًا وهو التنويعُ ؛ كقولِك : « لا يخلو الجسمُ أنْ يكونَ ساكنًا أوْ متحركًا » ، وهذا هوَ المعنى الذي للشكِّ ؛ لأنَّه عَلِمَ أحدَهما من غيرِ تعيينٍ ، كذلكَ هذا عَلِمَ أنَّه لا بُدَّ لهُ من أحدِهما من غيرِ تعيينٍ .

و « أمْ » على وجهينِ : منفصلةٌ ، ومتصلةٌ ، وإنْ شئتَ قلتَ : معادلةٌ ، ومنقطعةٌ .

فالمتصلةُ؛ لايُعطفُ بها إلاَّ بعدَ همزةِ الاستفهامِ خاصةً . وتقعُ بينَ اسمينِ ، وجملتينِ: فعليتينِ واسميتينِ ، متصلتين ومنقطعتينِ . فالمفردُ: « أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْروٌ ؟ » ، و « أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ ؟ » . والجملتانِ الفعليتانِ : « أقامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ ؟ » ، و « أتَضْرِبُ عَمْرًا أَمْ تَشْتُمُ زيدًا ؟». والاسميّةُ المنفصلةُ : « أَزَيْدٌ قامَ أَمْ خرجَ مُحَمَّدٌ؟ » (٢) و « أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ في الدَّارِ ؟ » .

وأنشدَ سيبويه ـ رحمهُ اللّهُ ـ :

مَا أُبَالي أَنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ ... أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ (٣).

فقدَّرَهُ سيبويهِ ـ رحمهُ اللّهُ ـ فقالَ : « ما أبالي أيَّ الفعلينِ كانَ » (٤) ، وهما جملتانِ منفصلتانِ ، وتقدَّرُ بـ « أيُّهما » ، و « أيّهم » . ولا يُلتَفتُ لمن خالفَ في ذلك (٥) لاستقامةِ التقديرِ ، وصحةِ المعنى .

---

(١) وهو ابن السيد . انظر « إصلاح الخلل ٨٧ » وأورد فيه المثال الذي ذكره ابن خروف .

(٢) هذا المثال على وقوع « أم » بين جملتين مختلفتين .

(٣) لحسان بن ثابت الأنصاري ، وهو في ديوانه ٤٣٤ ، وفي الكتاب ١٨١/٣ ، والنكت للشنتمري ٨٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٩٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٣/٣ ، والخزانة ١٥٥/١١ .

(٤) الكتاب : ١٨١/٤ .

(٥) وهم : أبو عبيدة ، فقد ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ، وابن كيسان فقد كان يقول بأن أصلها « أو » ، ومحمد بن مسعود الغزني الذي نفى كونها حرف عطف . انظر الجنى الداني ٢٠٥ ، =

والجوابُ عن هذا كلِّه بتعيينِ أحدِ المسئولَيْنِ عنهما ، والأحسنُ في هذا البابِ أنْ يقعَ الاسمُ الذي لا يُسألُ عنهُ بينَ الفعلينِ المسئولِ عن أحدِهما ، والفعلُ الذي لا يُسألُ عنه بينَ الاسمينِ المسئولِ عن أحدهما ، بتَوْسطَةِ الذي لا يُسألُ عنه (1) ؛ كقولكَ : « أَزَيْدٌ قَامَ أمْ عَمْرٌو » ، و « أَقَامَ زَيْدٌ أمْ قَعَدَ » .

فإنْ لَمْ تقعْ بعدَ همزةِ الاستفهامِ كانتْ منقطعةً ، ولا يكونُ بعدَها إلاَّ كلامٌ تامٌّ لفظًا أوْ تقديرًا ، أوْ تقدَّرُ بـ « بَلْ » وهمزةِ الاستفهامِ ؛ كقولك : « إنَّهَا لإبِلٌ أمْ شاءٌ » تقديرُه : « بَلْ أهيَ شَاءٌ »؛ فـ « شَاءٌ » خبرُ ابتداءٍ بمضمرٍ، وجوابُه : « نعم » ، أوْ « لا » ، ومثلُه قولُه تعالى :

﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ (2).

المعنى - واللّه أعلم - : « بل أيقولونَ افتراه » ، وهوَ تقريرٌ ، ولا جوابَ عنه .

وقيلَ لها معادلةٌ لاستواءِ الطرفينِ /في السؤالِ (3)عن تعيينِ أحدهما . [٢٢]

= والارتشاف ٦٣١/٢ ، ٦٣٢ ، والهمع ٢٣٧/٥ ، ٢٣٨ ، وانظر ابن كيسان النحوي حياته ، واثاره ، وآراؤه ١٢٢ ، ١٢٣ .

(1) « قال ابن الطراوة إنما تقدم الاسمين مضمومًا أحدهما إلى الآخر ، أو تؤخرهما ، ومنع من التوسط ، وقال غيره لا يجوز إلاّ تقديم المستفهم عنه ، وتأخير ما ليس بمستفهم عنه، وقد مثل سيبويه بجواز الثلاثة » . الارتشاف ٦٥٤/٢ . وانظر الكتاب : ١٧٩/٣ ، ١٨٠ ، وابن الطراوة النحويّ ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(2) السجدة (١/٣٢ ، ٢ ، ٣) . وجعلها أبو زيد في الآية زائدة . انظر الجنى الداني ٢٠٧ ، والارتشاف ٦٥٧/٢ ، والإجماع على أنها تقدر ببل والهمزة . انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٣/٤ ، ومعاني القرآن الكريم للنحاس ٢٩٨/٥ .

(3) قال ابن هشام : لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول ، والستفهام في النوع الثاني . انظر المغني ٤٠/١ .

فإنْ وقعتِ الهمزةُ قبلها تقريرًا، [أوْ توبيخًا، أوْ إنكارًا] (١) لَمْ تكن متصلةً .

وكذلكَ إنْ قلتَ : « أقامَ زيدٌ أمْ لا » لَمْ تكن متصلةً ؛ لأنَّكَ لَمْ تأتِ بما يُعادلُ الأوّلَ ، وبنيتَ كلامَك على الانقطاعِ .

ومدارُ الاتصالِ ، والانفصالِ على قصدِ المتكلِّمِ في ابتداءِ كلامِه .

وقولـه: (لأنَّ « أمْ » لاَ يُعْطَفُ بِهَا إلاَّ بَعْدَ الاِسْتِفْهَامِ) (٢)، يريدُ : بعدَ الهمزةِ التي مثّلَ بها واكتفى بالتمثيلِ .

وقولُه تعالى :

﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ (٣)

هي فيهِ منقطعةٌ؛ لأنَّ الاستفهامَ قبلَها تقريرٌ، واعتقادُ الزيادةِ فيها فاسدٌ (٤) .

والمضمرُ المتصلُ المرفوعُ لا يُعطفُ عليهِ إلاَّ بعدَ التأكيدِ ، أو فصلٍ يقومُ مقامَه بأيِّ شيءٍ كانَ (٥) ، إلاَّ في الشعرِ .

---

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) الجمل : ١٩ .

(٣) الزخرف : ٥١/٤٣ ، ٥٢ .

(٤) وهو مذهب أبي زيد الأنصاري . انظر المقتضب ٢٩٦/٣ ، والمغني ٤٨/١ . وذهب إلى انقطاعها في الآية المبرد ، وابن الأنباري ، والعكبري . وأجازه الزمخشري . وبه أخذ ابن خروف . انظر المقتضب ٢٩٥/٣ ، ٢٩٦ ، والكشاف ٤٩٢/٣ ، والبيان ٣٥٤/٢ ، والتبيان ١١٤٠/٢ . وبه قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٢/٨ . وانظر الارتشاف ٦٥١/٢ ، ٦٥٢ . وانظر أساليب الإضراب والاستدراك في القرآن الكريم ٢٠٩/١ ـ ٢١٥ .

(٥) نحو قوله تعالى : (كنتم أنتم وآبائكم) الأنبياء ٥٤/٢١ ، والمشهور عن الكوفيين جوازه بلا فصل اختيارًا ، نحو : « كنت وأبو بكر وعمر » . انظر الإنصاف المسألة ٦٦ (٤٧٤/٢) ، والهمع ٢٦٨/٥ . وقد نفى المختار أحمد ديره أن يكون هنا خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة. انظر دراسة في النحو الكوفي ٣٥٨ .

وكذلكَ المجرورُ لا تُعطَفُ عليه إلاَّ بإعادةِ الخافضِ إلاَّ في الشعرِ[١] .

ومِن الأفعالِ ما لا يَستغني بفاعلٍ حتى يَشْرَكَهُ فيهِ غيرُه ؛ نحو : «الاقْتِتَالِ »، و« الاخْتِصَامِ ، و« الاصْطِلاَحِ »، و « التَّقَاتُلِ »، و«التَّضَارُبِ » و « التَّخَاصُمِ » ، إلاَّ أنْ يكونَ مثنىً أوْ مجموعًا ، فيكتفي الفعلُ ؛ نحو : « اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ » ، و « تَقَاتَلَ الزَّيْدُونَ » . فإنْ كانَ أحدُهما معطوفًا فلا بُدَّ مِن « الواوِ » ؛ لأنَّها تجمعُ بينَ الفاعلينِ في الفعلِ ؛ نحو : « اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » ، ولا يجوزُ « فَعَمْرٌو » ؛ لأنَّ الثاني لا يجتمعُ مع الأوّلِ ، وكذلكَ سائرُ حروفِ العطفِ ، وتقولُ على هذا : « إنَّ المُصْطَلِحَ هُوَ وأَخُوهُ ، وَزَيْدًا مُخْتَصِمَانِ » ، عطفتَ « الأخَ » على المُضْمَرِ في «المُصْطَلِحِ » بعدَ التأكيدِ، ووقعَ « الاصطلاحُ » من نفسينِ ، ولو قلتَ : « قائمٌ » لتمَّ الكلامُ دونَ المنصوبِ ، فلمَّا قلتَ : « مختصمانِ » احتجتَ إلى الاسمِ الثالثِ ليكونَ « الاختصامُ » بينه وبينَ المصطلحِ مع أخيهِ ، فقلتَ : « وزيدًا» ، كأنَّكَ قلتَ : « إنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا مُخْتَصِمَانِ » ، ويجوزُ : « إنَّ المُصْطَلِحَ وأَخاهُ ، وَزَيْدًا مُخْتَصِمَانِ » ، ويكونُ « الأخُ » مفعولاً معه؛ أيْ : إنَّ المُصْطَلِحَ مع أخيهِ وزيدًا مختصمانِ، فـ « زيدٌ » محمولٌ على اسمِ « إنَّ »، و « مختصمانِ» خبرٌ عنهما .

---

(١) نسب ابن الأنباري جواز العطف على الضمير المخفوض للكوفيين ، وتابعه السيوطي وأضاف إليهم يونس والأخفش . وأجازه الجَرْميّ والزياديّ إذا أكد .

انظر الانصاف (م ٦٥) ٤٦٣/٢ ، والهمع ٢٦٨/٥ ، ٢٦٩ . وقد نفى الدكتور محمد خير الحلواني أن يكون ثمة خلاف بين الفريقين . انظر الخلاف النحويّ ٢٥٧ . وانظر دراسة في النحو الكوفي ٣٥١ .

بَابُ التَّوكِيدِ (١)

يُقالُ : « توكيدٌ » أوْ « تأكيدٌ » ؛ الأوَّلُ مصدرُ « وكَّدَ » ، والثاني مصدرُ « أكَّدَ » .

و « التَّأكِيدُ » : تكريرُ لفظٍ أوْ معنى . وإثباتُ معنىً في النَّفسِ . ورفعُ [مجازٍ][٢] يُحتملُ؛ بتكريرِ لفظٍ يكونُ في الكلِمِ الثلاثِ ، والجملِ ؛ ومنهُ قولُه :

ألاَ يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي

ثَلاثَ تَحِيَّاتٍ وإنْ لَمْ تَكَلَّمِي[٣]

معناهُ : التحيَّةُ .

وتكريرُ المعنى؛ كقوله تعالى :﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[٤] ، و « الغرابيبُ » : « السّودُ » ، وكقوله تعالى :

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[٥]

و ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٦]

وكذلك قوله تعالى :﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[٧]؛ وقدْ تقدَّمَ «ثلاثة » ، و «سبعةٌ » ، ومعلومٌ أنَّها عشرةُ أيامٍ ، فذكرَ الأيامَ مع أحدِهما . وفائدةُ هذا

---

(١) الجمل : ٢١ .

(٢) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٣) لحميد بن ثور ، ديوانه ١٣٣ وفيه : « بلى فاسلمي » . وهو بلا نسبة في الأصول ١٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٩/٣ ، ورصف المباني ٥١٤ .

(٤) فاطر ٢٧/٣٥ .

(٥) النساء ١٥٥/٤ ، والمائدة ١٣/٥ (ما) لتوكيد الأمر . انظر معاني القرآن للنحاس ١٢٧/٢، ١٥٩ .

(٦) آل عمران ١٥٩/٣ . (ما) لتوكيد المعنى . انظر معاني القرآن للنحاس ٤٨٢/١ .

(٢) البقرة ١٩٦/٢ وبداية موضوعها : (... فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ...) .

التكريرِ وقوعُ المعنى في النَّفسِ وتحقيقُهُ ؛ ومنهُ قولُهُ ـ عليه السلامُ ـ : « هيَ خِداجٌ ، هيَ خِداجٌ ، هيَ خِداجٌ »(١) ، وهو كثيرٌ في كلامِ صاحبِ الشريعةِ ـ صلى اللّه عليهِ وسلَم ـ .

ويُرادُ بالتأكيدِ المقصودِ في هذا البابِ رفعُ المُحْتَمِلِ ، وإثباتُ الحقيقةِ .

وهوَ بألفاظٍ سبعةٍ ؛ اِثنانِ منها عزيزةُ الوجودِ ؛ وهما « أَبْصَعُ » ، و« أبْتَعُ »(٢).

و « النَّفسُ » ، و « العَيْنُ » لحقيقةِ الشيءِ . ومعنى الباقي إحاطة وعموم ، حقيقةً ومجازًا .

وفائدةُ ألفاظِ الحقيقةِ ؛ رفعُ التجوُّزِ من الكلامِ ، وموافقةُ / اللّفظِ [٢٣] المعنى .

وفائدةُ تكريرِ ألفاظِ العمومِ ؛ رفعُ الخصوصِ المحتملِ .

---

(١) أخرجه النسائي بسنده عن أبي هريرة ، قال : قال رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ : « مَنْ صَلَّى صَلاَةً لَمْ يَقْرأْ فيهَا بأُمِّ القُرآنِ فَهيَ خِدَاجٌ ، هيَ خِدَاجٌ ، هيَ خِدَاجٌ » . سنن النسائي، كتاب الافتتاح ، « باب ترك قراءة بسم اللّه في فاتحة الكتاب » ١٣٥/٢ . وخداج : غير تامة .

(٢) عدّها بعضهم ستة، وبعضهم تسعة، وعد ابن عصفور منها : « نفسُه » ، « عينُه » ، « كلّه » ، « أجمع » ، « أكتع » . قال : « وزاد أهل الكوفة أبصع ، وأهل بغداد أبتع » شرح الجمل : ٢٦٤/١ .

و « أَكْتَعُ » : مأخوذ من قولهم : أتى عليه حولٌ كَتيعٌ ، أيْ : تامٌّ ـ اللسان « كتع » ٣٠٥/٨

و « أبْتَعْ »: كلمة يؤكد بها . اللسان « بتع » ٥/٨ .

و « أَبْصَعُ » : مأخوذ من البصْعِ ، وهو الجمعُ . اللسان « بصع » ١٢/٨ .

و « النفسُ »، و « العينُ » متقدمتانِ على جميعها ، و « كُلٌّ » بعدَه ، و «جُمَعُ » بعدَه ، و « أكتعُ » بعدَه ، و « أبصعُ » ، و« أبتعُ » آخرُها .

وتُستَعملُ مفرداتٍ ، ومجموعاتٍ . وتَتْبَعُ الاسمَ المؤكَدَ في جميعِ ما يَتْبَعُ فيهِ النَّعْتُ المنعوتَ إلاّ التنكيرِ ؛ من حيثُ لمْ تؤكِّدِ النّكرةُ ؛ لأنَّها أحوجُ إلى التعريفِ ، فإذا عُرِّفتْ دخلَها اللَّبسُ فأُكدتْ . واللّبسُ الذي يدخلُها من جهةِ المجازِ أوْ العمومِ ؛ وذلكَ أنْ تقولَ : « جَاءَني زَيْدٌ » ، ولمْ يجيء إلاّ أمْره ، أوْ خبرُه . و « سَمَّعَهُ كَلاَمَ زَيْدٍ » ، ولم يسمعْ [كلامه] [1] منْ فيهِ ، وإنّما قُرِيءَ عليهِ كلامُه . قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [2]

ولا يوصفُ تعالى بالانتقالِ ؛ وإنَّما جاءَ أمرُه - واللّهُ أعلم . وقال تعالى :

﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [3]

ولَمْ يسمعْ إلاّ حكايةَ كلامِه . وقالَ تعالى :

﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [4]

وموسى سمعَ حقيقةَ الكلامِ . وكذلكَ قولُهم : « قَبَضْتُ المَالَ » يُحتملُ أنْ يقبضَ جميعَ المالِ ، أوْ بعضَه، فرفع اللّبسَ والخصوصَ بالتأكيدِ؛ فقالَ: «كُلَّه» ، أوْ العمومَ بالبدلِ ، فقالَ : « بعضَه » .

---

(1) غير واضحة في الأصل .

(2) الفجر ٢٢/٨٩ .

(3) التوبة ٦/٩ .

(4) النساء ١٦٤/٤ .

ولا يُؤكَّدُ بـ « كُلّ » وما بعدَها إلاَّ ما يتبعّضُ ، والتبعيضُ يكونُ في الاسمِ ؛ نحو : « قَامَ الْقَوْمُ » ، وفي الفعلِ ؛ نحو : « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، و «ضَرَبْتُ عَمْرًا» ، والرُّؤيةُ والضَّرْبُ يتبعّضانِ على المرئي والمضروبِ .

و « النَّفسُ » ، و « العينُ » يؤكدُ بهما ما تثبتُ حقيقتُهُ - تبعضَ أوْ لَمْ يتبعّضْ - وكانَ الأصلُ أنْ يقالَ : « جَاءَ نِي الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا عَيْنَاهُمَا » (1) فعدلَ بهما إلى الجمعِ أوْ المفردِ لاجتماعِ تثنيتينِ وهُمَا شيئانِ منْ شيئينِ ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (2). ولا يجريانِ على المضمرِ المتصلِ المرفوعِ إلاّ بعدَ تأكيدِه ؛ نحو : « قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ » ، و « قُمْتَ أَنْتَ عَيْنُكَ » .

و « كِلاَ » للمذكريْنِ ، و « كلتا » للمؤنثيْنِ . في حالِ الرَّفعِ بالألفِ ، وفي النَّصبِ والخفضِ بالياءِ في حالِ إضافتهما إلى المضمرِ . وليست مثنّاةً (3)،

---

(1) ذكر أبو حيان أنّ بدر الدين بن مالك قد أجاز هذا القول تابعًا لأبيه ، قال : « ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين » . الارتشاف ٦٠٨/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم على الألفية ٥٠١ ، وأوضح المسالك ٣٢٨/٣ .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط أنّ القياس « أنْ يُعبر بالمثنى عن المثنى ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى » .

وقال : « والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى ، والتثنية دون الجمع ، كما قال الشاعر :

فتخالسا نفسيهما بنوافذ ... كنوافذ العبط التي لا ترفع » .

انظر البحر المحيط ٢٩٠/٨ - ٢٩١ ، والهمع ١٩٧/٥ .

فظاهر كلامه الجواز مع ترجيح الجمع فيكون بذلك موافقًا لابن مالك وولده - واللّه أعلم

وذكر ابن أبي الربيع أن من العرب من يقول : « قلباكما » . انظر البسيط ٣٦٥/١ وهذا دليل آخر على الجواز .

(2) التحريم ٦٦/٤ .

(3) أي أنها مفرده في اللفظ مثناة في المعنى وهو رأي البصريين . والكوفيون على أنها مثناة تثنية لفظية ومعنوية ، والألف فيهما للتثنية . انظر الإنصاف (المسألة ٦٢) ٤٣٩/٢ وما بعدها ، وانظر نتائج الفكر ٢٨١ ومابعدها ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، ٥٥ . وانظر ما سيأتي صفحة ٨٨٦ من هذا الشرح .

ولـوْ كـانـتْ مثنّـاةً لرجعـت الألـفُ إلى أصلهـا ، فـقـالوا : « جـاء ني الرَّجُـلاَن كِـلْوَاهُمَا » ، ورأيْتُ الرَّجُلَيْـنِ كِلْوَيْهِمَا » كـ « عصىً » و « رحىً » لَـمْ يحذفْ .
وكذلكَ « كِلْتَاهُمَـا » لَوْ كانت مُثَنَّـاةً لم تُحذفْ ألفُ التأنيثِ ، كـما لَمْ تُحذَفْ ألفُ « حُبلى »، و « معزَى » ، فكانوا يقولونَ : « كِلْتَيَاهُمَا » ، و «كِلْـتَيَيْهِـما » ، كـ « حُبْلَيَـان » ، و « حُـبْلَيَيْنِ » ؛ وإنّما أجـرَوْهما مع المضمـرِ مُجْـرَى « على » ، فقالوا : « كِـلَيْهِـمَا » ، و « كِـلْتَيْهِـمَـا » ، كما قالوا : « عَلَيْهِما » .

فإذا أُضيفـتا إلى الظاهرِ لَمْ يُغيَّرْ لفظُهما ، ومعناهُمـا التثنيةُ ؛ تقولُ : « كِـلاَ الرَّجُلَيْنِ جاءَني » ، و « [كلتا] [1] المرأتَيْـنِ جاءَتْـني » . قـالَ اللّهُ تعـالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [2]

فأفـردَ [الفعل] [3] ، ومِن العـربِ من يقولُ : « جـاءاني » [4] فيثنّي ، قالَ الشاعرُ :

كِلاَهُمَا حينَ جَدَّ الـجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي [5]

فحملَ مرّةً على اللّفظ ، ومرّةً على المعنى، فقالَ: « أقلعا»، ثمَّ قالَ: «رابي » .
وأصلُها « كِلَوٌ » [6] ثُمَّ أبدلتِ التاءُ من الواوِ كـ « تُرَاثٍ » ، و « تُخَـمَةٍ » ، وأصلُها « كِلْوا » والألفُ للتأنيثِ ، وليستِ التاءُ للتأنيثِ لكونِها متوسطةً .

---

(١) في الأصل : « كلا » .
(٢) الكهف ٣٣/١٨ .
(٣) في الأصل : « العرب » تحريف أو سهو من الناسخ متأثرًا بما بعدها .
(٤) انظر الإنصاف ٤٤٦/٢ .
(٥) البيت للفـرزدق . وهو في ديوانه ٣٤ ، وفي نوادر أبي زيد ٤٥٢ ، وكتاب الشعر ١٤٦ ، والخصائص ٤٢١/٢ ، ٣١٤/٣ ، والإنصاف ٤٤٧/٢ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، والمغني ٢٢٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٥٥٢/١ ، والهمع ١٣٧/١ .
(٦) قـال السهـيلي أن من ادعى أن لامـهـا « واو » « وأنه من غيـر لفظ « كل » فليـس له دليل يعـضـده ، ولاشتقاق يشهد له ويؤيده » نتائج الفكر ٢٨٤ .

وإذا نسبتَ إليهما قلتَ : « كِلَوِيٌّ » فيهما في قولِ سيبويهِ والخليل (١) ـ رحمهما اللّهُ ـ .

وحكى أبو الحسن بن بابشاذ ، ،والفارسيّ أنّ إضافةَ « كلا » إلى ضميرِ الاثنينِ دليلٌ على إفرادِه ؛ قالَ : إنّهُ لوْ كانَ مثنّىً لفظًا أوْ معنىً لمْ يجزْ / إضافتُه إلى ضميرِ الاثنينِ لإضافةِ الشيء إلى نفسه ؛ لأنَّه لا [٢٤] يُقالُ : « [قامَ] (٢) الرّجُلانِ اثْناهُما » (٣) ، قلتُ : فيلزمُهُما ألاَّ يُجيزا « قَامَ الْقَوْمُ ثَلاَثَتُهُمْ وَأَرْبَعَتُهُمْ » إلى العشرةِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ هو الثاني ، وكذلكَ « الثالثُ » و «الرّابعُ » والبابُ كلُّهُ (٤)، وكذلكَ : جَاءَني الرَّجُلاَنِ أنفسُهُما أعينُهما » والأوّلُ هو الثاني لا محالةَ .

وقياسُ تثنيةِ « أفْعَلَ » ، و « فَعْلاَءَ » في هذا الباب (٥) قياسُ «أحمرَ » و «حمراءَ » ، ومنْ منعَ تثنيتَهُما فقدْ تكلَّفَ وادّعى ما لا دليلَ عليهِ (٦) ، ولَمْ يمنعْها أحدٌ من الأئمةِ فتتبعْه (٧)، وليسَ قلّةُ استعمالِها بمخرجِها عنِ القياسِ .

---

(١) انظر الكتاب ٣٦٣/٣ . وقيل : « كِلْتَوِيّ » . انظر غاية الأمل ١٢٤/١ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر كتاب الشعر للفارسي ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٥٥/١ ، ٥٦ .

(٤) انظر رد السهيلي على هذا القول في « نتائج الفكر » ٢٨٤ .

(٥) يريد : « أجمع » ، و « جمعاء » .

(٦) أمامها في الهامش الأيسر كتابة غير واضحة .

(٧) منعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والأخفش . انظر إصلاح الخلل ٩٥ ، ٩٦ ، ونتائج الفكر ٢٨٧ ،والمقدمة الجزولية ٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١ ، وشرح الكافية ٣٣٤/١ ، والبسيط ٣٦٨/١ ، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣ ، والهمع ١٤٤/١ .

وقد رد أبو علي الشلوبين على هذه المسألة ردًا مطولاً ثم قال : =

ولَمْ ينصرفْ « أجْمَعُ » وما بعدَه للوزنِ وللتعريفِ ، و « جمعاءُ » وأخواتُها لهمزةِ التأنيثِ ، و « جُمَعُ » وأخواتُهـا للعدلِ والتعريفِ . ومعنى «ال عدلِ » : أنَّ « فَعْلاَءَ » إذا كـانتْ صفةً تُجمـعُ على « فُعْلٍ » ، كـ « حمراءَ » ، و « حُمْرٍ » ، وإذا كانت اسـمًا جُمعتْ على « فَـعَالى »[1] ، كـ « صـحـراءَ » و «صحـارى »[1] وهــذِه أسماءٌ لاصفاتٌ فبابُها « فَعَالى » [1] : « جمَاعى » ، و« كَـتَـاعى » ، فعُدِلَ [إلى] [2] «جُمَعَ » و« كُـتَعَ » ، وإنّما « فُعَـلٌ » جَمْعُ « فُعْلى»؛كـ « « الفُضْلى »[3] و « الفُضَل » .

وتعريفُـها عندَ سيبويه ـ رحـمهُ اللّـهُ ـ بتقـديرِ الإضافةِ [4] ، واعتـرضَ عليه بعضُ المتأخرينَ[5] ؛ بأنَّها[6] لوْ كانـت في نيّـةِ الإضافـة لكانتْ مصروفـةً . قلتُ : وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ الإضافةَ لا توجبُ صرفًا ، كما لَمْ يوجبْـهُ التصغير[7].

= « وإنما أشبعت القول في هذه المسألة لأني رأيت بعض أصحابنا وهو ابن خروف لم يلق لها بالاً ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسـألة بقول الكوفيين إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين ، وهيهات فالقوم أعلى مما تخيله فيهم » شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٨٠ ، ٦٨١ .

(١) في الأصل : « فعـالٍ » ، و « صحـارٍ » وهي جـائزة لأن صـحـراوات تجمع على صـحـارٍ وصـحـارى وصحراوات. إلا أن ما أثبتُّهُ منظور فيه إلى تمثيله بـ « جمَاعى» و« كتاعى» .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) في الأصل « كالغضى » تحريف .

(٤) انظر الكتـاب ٣/٢٠٣ ، ٢/١١٥ ، ويوافـقه السـهيـلي وابن مالك . انظر نـتائج الفكر ٢٨٩ ، وشـرح التسهيل ٣/٢٩٢ ، وانظر الهمع ٥/٢٠٢ .

(٥) وهو ابن بابشاذ . انظر شرحه على الجمل ١/٥٥ . وانظر البسيط ١/٣٧٥ .

(٦) في الأصل : « لأنها » .

(٧) اعترض ابن بزيزة على رد ابن خروف هذا بقوله : « وهذا الذي قاله غيـر محقق في النظر ؛ لأن التصغير والإضـافـة أولى أن يردا الاسم إلى أصله ، ويقطعـا الشـبـه العارض بـينه وبين الفـعل ، وإذا قطعت الألف واللام ذلك وأبعـدت الشبـه لزم ذلك في سائر الخـواص اللازمـة للأسـمـاء ، إلاَّ أنه ثبت عن العرب أنهـا اعتبرت في قطع هذا الشبه بعض الخواص دون بعض ، فيكون الرجوع للسماع لا لمقتضى القياس » غاية الأمل ١/١٢٢.

وقــدْ قطعـوا من الإضافةِ . ويُنوى في « قَبْلُ » ، و « بَعْـدُ » ، وهيَ مرادةٌ . وقطعـوا عنها وأعـربوا ونَــوَّنُــوا فــي « كُـلٌّ » ، و « بَعْضٍ » . فـإذا قطعـوا ولَـمْ ينووها(1) رَجَـعَ الاسمُ إلى نكرتهِ . وبعضُهم يجعلُها أعلامًا في هذا البابِ(2) .

ويلزمُ مِن قولِ ابن بابشاذ(3) فيها أنْ تكونَ معدولةً كـ « سحرَ » ـ ليومٍ بعينـه ـ فلا ينصـرفُ كـ « ضحىً » ، و « صباحَ » ، و « مسـاءَ » ، و «ضحـوةَ » ـ ليومٍ بعينه .

ولا تعطفُ ألفاظُ التوكيدِ بعضُها على بعضٍ ، ولا على المؤكَّدِ ؛ لأنَّ الأوّلَ هو الثاني مِنْ غيرِ زيادةِ معنىً ، وقدْ تقدَّمَ لِـمَ جازَ في النّعتِ (4) .

وقدْ جاءَ تأكيدُ النّكرةِ ، والفـصلُ بينَ المؤكَّدِ والمؤكِّد ؛ وزعمَ الأصمعيُّ(5) أنَّ أعـرابيًـا نظرَ إلى جـاريةٍ حسـناءَ تحملُ صـبيًّـا ، فـإذا بكى قـبَّلَتْـهُ فـيسكت ، فأُعْجِبَ بِها ؛ فقالَ :

---

(1) في الأصل بواو واحدة .

(2) كـالغـزني ، وابن الحـاجب ، وابن أبي الـربيع ، وأبي حيـان . انظر شـرح الكافيـة 1/43 ، والبسـيط 1/376 ، وارتشاف الضرب 2/611 . وانظر الهمع 5/203 .

(3) انظر شرحـه على الجمل 1/54 . فقـد ذكر من أحكام التـوكيد : « أنهـا كلّـها تجرّ في مـوضع الجرّ إلاّ أجمع وجمعاء وجُمع وأخواتهن ، فإنّـهنّ يكنّ في موضع الجرّ مفتوحات ، لأنهنّ لا ينصرفنّ » .

(4) انظر ص 316 من هذا الشرح . وانظر غاية الأمل 1/128 .

(5) هو عبدالملك بن قريب الباهلي ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر ، روى عن أبي عمرو بن العلاء وغيره ، وله مصنـفات كثيرة في اللغة ، منهـا : غريب القرآن ، والاشـتقاق ، ومـا اتفق لفظه واختلف معناه ، وكتاب الفرق وغيرها . مات سنة ست عشرة ـ وقيل : خمس عشرة ـ ومائتين ، عن ثمان وثمانين سنة . انظر ترجمته في أخبار النحـويين البصريين 72 ، والفهرست 82 ، وطبقات الزبيدي 167 ، وتاريخ العلمـاء النحـويين 218 ، وإنبـاه الرواة 2/197 ، وطبـقـات القراء 1/470 ، ووفـيـات الأعيان 2/170 ، وإشارة التعيين 193 ، والبغية 2/112 .

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا   تُرْضِعُنِي الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أرْبَعا   إذًا ظلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[1] .

فأكّدَ « حولاً » ، وفصلَ بـ « أبكي » . والكوفيونَ يجيزونَ تأكيدَ مثلِ هذهِ النّكرَةِ [2] ؛ فيقولونَ : « قَبَضْتُ درهمًا كُلَّهُ » ، وهو من كلامِ العربِ .

ويُتْبعُ هذهِ الأبوابَ بعضُ الهوجِ بخزعبلاتٍ طويلةِ الذيلِ ، قليلةِ النيلِ ، نزَّهتُ الكتابَ عن ذكرِها .

---

(١) لم أقف للأبيات على نسبة ، وهي في الإرتشاف ٦١٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٩٥/٣ ، والبسيط ٣٨٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ١٩٧/١، والمغني ٦٧٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢١٠/٢ ، وتقييد ابن لب ١٥٧/١ ، والهمع ٢٠١/٥ ، والخزانة ١٦٨/٥ .

(٢) بشرط أن تكون متبعضة ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ ، والخزانة ١٦٨/٥ .

بَابُ البَـدَلِ (١)

معناهُ : إعلامُ السامعِ بمجموعِ الاسمين على جهةِ البيان(٢) . وقد يأتي على جهةِ التأكيدِ كـ « أجمعين » .

وهو على خمسةِ أضربٍ ؛ الأربعةُ كما ذكرَ (١) ، والخامسُ : بدلُ الإضرابِ ، ذكرَه سيبويه (٣) - رحمهُ اللّهُ - ومعناهُ معنى العطفِ بـ « بَلْ » ، والثاني فيهِ غيرُ الأوّلِ . ويكونُ بَداءً (٤)، وغيرَ بَداءٍ ، وعليه يَدُلُّ قولُه تعالى :

﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ (٥)

وهو فيهِ أظهرُ من بدلِ الاشتمالِ .

---

(١) انظر الجمل ٢٣ . وبجانب النص في المخطوط كتابة غير واضحة .

(٢) وبه قال ابن بابشاذ وابن عصفور - مع اختلاف يسير - واعترضه ابن الفخار . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٧/١ ، ولابن عصفور ٢٧٩/١ ، ولابن الفخار ٢٠٣/١ .

(٣) انظَر الكتاب ١٥٢/١ .

(٤) هو الإخبار بالثاني بعد الإخبار بالأوّل من غير إبطال له . انظر شرح كتاب الحدود في النحو ٢٦٩ . وقد فسر ابن أبي الربيع بدل الغلط بأنّه هو بدل الإضراب وجعله على ثلاثة أوجه : الغلط ، والنسيان ، وبدل بَدَاء . انظر البسيط ٤٠٨/١ ، وشرح ابن الفخار ٢٠٣/١ .

(٥) البروج ٤/٨٥ ، ٥ . ورأي ابن خروف في هذه الاية مخالفٌ لما عليه أكثر النحويين والمفسرين ، وزعم ابن مالك أنه مذهب الزجاجي ، قال : « وليس ما ذهب إليه بصحيح» (شرح التسهيل ٣٣٥/٣). وانظر معاني القرآن للفراء ٢٥٣/٣ ، والمقتضب ٢٩٧/٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٥ والإيضاح للفارسي ٢٩٤/١ ، والكشاف ٢٩٧/٤ ، وشرح المفصل ٦٤/٣ ، والجامع ٢٨٧/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/١ ، والبحر المحيط ٤٥٠/٨ . وقد استنكر السهيلي على الفارسي بشدة قوله من أنه بدل اشتمال وحمل عليه دون سائر النحويين ، وجعله من بدل الشيء من الشيء ، واستحسنه ابن بزيزة. انظر نتائج الفكر ٣٠٨ ، وغاية الأمل ١٥٣/١ . وأجاز ابن الضائع فيه الوجهين : بدل الإضراب والاشتمال . انظر شرحه على الجمل ٢ (مخطوط) .

ولا بدّ في بدلِ البعضِ من الكلِّ ، وبدلِ الاشتمالِ من ضميرٍ منفصلٍ ، أو متصلٍ لفظًا أو تقديرًا [1] ؛ فالمقدَّرِ : « مُطِرْنَا السَّهْلُ والجَبَلُ » ، و « ضَرَبْتُ زَيْدًا الظَّهْرَ والبَطْنَ » . ويجوزُ أنْ يكونَ هذا من بدلِ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ ، وأجاز في هذا النوع ابنُ بابشاذ البدلَ / والتأكيدَ ؛ فأمَّا التأكيدُ ففاسدٌ ؛ لأنَّه ليسَ من ألفاظِ التأكيدِ [2] ، وإنَّما ذكرَ سيبويه التأكيدَ في المعنى [3] ؛ أرادَ: بدلاً على جهةِ التأكيدِ ؛ أيْ عُلِمَ منهُ قبلَ البدلِ ما عُلِمَ منهُ بعدَه ـ وهو كثيرٌ .

[٢٥]

وبدلُ الاشتمالِ يكونُ في المصادرِ ؛ نحو : « أَعْجَبَتْنِي الجَارِيةُ حُسْنُهَا » . ولغيرِ المصادرِ ؛ نحو : « سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، وثَوْبٌ لَهُ » ، و « سُرِقَ عَمْروٌ غُلامُهُ ، وغُلامٌ له » .

ويُبدلُ الفعلُ من الفعلِ ـ وهو في القرآنِ كثيرٌ .

ويتبعُ البدلُ المُبدَلَ منه في الإعرابِ ؛ في الرّفعِ ، والنّصبِ ، والجرِّ ، والجزمِ . ويزيدُ بدلُ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ الإفرادَ ،

---

(١) لم يشترط ابن مالك هذا الشرط ، قال : « ولكن وجوده أكثر من عدمه » شرح الكافية الشافية ١٢٧٩/٣ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٥٩/١ . وقد رد ابن بزيزة على ابن خروف بقوله : « وهو تعسف منه عليه ، فرده على سيبويه أولى ، لأن ابن بابشاذ ما زاد على ما سماه سيبويه في مواضع عديدة ، فبالوجه الذي تأول كلام سيبويه ، وزعم أنه إنما ذكر التوكيد وأراد البدل؛ كذلك يتأول كلام ابن بابشاذ، وكيف يجهل ابن بابشاذ وغيره أنه ليس من ألفاظ التوكيد ؟» غاية الأمل ١٣٦/١ .

(٣) الكتاب ١٥٨/١ والعبارة فيه : « فالبدلُ أن تقول : ضرب عبدُاللّه ظهرُه وبطنُه ، وضرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرُه وبطنُه ، ومُطِرنا سهلُنا وجبلُنا ، ومُطِرنا السهلُ والجبلُ. وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدًا » .

والتثنيـة ، والجمعَ ، والتـذكيرَ ، والتـأنيثَ من حيثُ كـان الأوّلُ الثاني ، يتـبعُـه في ثلاثةِ أشـياء .

ويُتـصورُ في هذه الأبدالِ مـسائلُ : مـعـرفةٌ من مـعرفـةٍ ، ونكرةٌ من نكرةٍ ، ومعرفةٌ من نكرةٍ ، ونكرةٌ من معرفةٍ .

وبدلُ المضـمـرِ من الظاهـرِ : « ضَـرَبْتُ زَيْدًا إِيَّـاهُ »[1] . وبدلُ الـظاهـرِ من المضمرِ قولُهم: « ضَرَبنِي وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمَكَ» بنصبِ « القومِ » - بنصٌ سيبويهِ[2] ، وأنشـدَ :

إِذَا هِـيَ لَـمْ تَـسْـتَـكْ بِعُـودِ أُرَاكَـةٍ

تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَـتْ بِـهِ عُـودِ إِسْحِلِ[3]

بخفضِ « العـودِ » وإضمارِ الفـاعلِ في « ضَرَبَنِي » ، والمفـعول الذي لم يسمَ فاعلُـه في « تُنُخِّلَ » على شريطةِ التفسيرِ .

---

(١) منعه ابن مالك ، قال : « لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلاً » شرح التسهيل ٣٣٢/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٧٨/١ ، ٧٩ .

(٣) المصدر السابق ، والبيت لعمر بن أبي ربيعة وقيل لطفيل الغنوي . وهو في ديوان عمر ٣٣٩ ، وفي ديوان طفيل ٣٧ ، والنكت للشنتمري ٢١٤/١ ، والإيضـاح للفـارسي ١١٠/١ ، وشرح شـواهده ٩٧/١ ، وشرح المفصل ٧٩/١ ، والهمع ٢٣٢/١ .
والأَرَاك ، والإِسْحِل : شجر يستاك به . و « تُنُخِّلَ » اختيرَ .
والمعنى : أنها إذا لم تستـك بعود أراكةٍ ، تُنخلَ عودُ إِسحِلٍ فـاستاكت به أي أنّـها تستـاك دائمًا بأجود أنواع السواك .
والشـاهد فيه : إبدال الظاهر « عود إِسْحِلٍ » مـن المضمر في « تُنُخِّلَ » . ورواية الكسر ذكرها عفيف الدين الكوفي ؛ فأجاز جرّ (عود إسحل) بدلاً من الضمير في (بـه) تفسـيرًا للفاعل المضمـر . قـال : « وهو وجه مقبول يغني عن التقديم والتأويل » .
انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٥٣/٢ هامش رقم (١) .

وبدلُ المضمرِ من المضمرِ : « زَيْدٌ ضَرَبْتُه إِيَّاهُ » (١) ، ويقولُ : « ضربتُكَ يدَك ورأسي وجهي » (٢) .

ويجوزُ بدلُ الظاهرِ من ضميرِ المتكلِّمِ ، والمخاطبِ في كلِّ الأبدالِ إلاَّ في بدلِ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ الظاهرَ لا يقعُ فيه على وجهٍ ، مع عدمِ الفائدةِ . فإنْ أفادَ جازَ (٣) ؛ كقولِهم : « ادخُلوا أوَّلُكمْ وآخرُكُم وصَغيرُكُم وكَبيرُكُمْ » ؛ لأنَّ معناهُ : « كُلُّكُم » .

وبدلُ النّكرةِ من النّكرةِ في القرآن كثيرٌ ؛ منه قولُه تعالى :

﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾ (٤)

و﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ ﴾ (٥)

﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ (٦) .

ولا تبدلُ النّكرةُ من النّكرةِ ، ولا من المعرفةِ إلاَّ أن تكون موصوفةً ، أو بها إفادةٌ (٧).

ويجوزُ في بدلِ النكرةِ القطعُ على التبعيضِ ؛ كقولِه تعالى :

---

(١) منع مثل ذلك الكوفيون ، وحملوه على التوكيد . انظر الهمع ٢١٩/٥ ، ٢٢٠ ، وصححه ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٣٣٢/٣ .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو غير متجه ، وقد تكون : « ضربتك يدك ، ورأيتني وجهي » وهو من بدل المظهر من المضمر .

(٣) أجازه مطلقًا الكوفيون والأخفش قياسًا على الغالب . انظر الهمع ٢١٨/٥ .

(٤) يوسف ٢٠/١٢ .

(٥) النبأ ٧٨ /٣١ ، ٣٢ .

(٦) ص ٤٩/٣٨ ، ٥٠ .

(٧) وهو رأي الكوفيين والبغداديين في بدل النكرة من المعرفة ، وأجازه الجمهور مطلقًا ، انظر الهمع ٢١٨/٥ ، وغاية الأمل ١٤٠/١ .

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ (١)

أيْ : منها كذا ، ومنها كذا(٢) . وقُرِيءَ « كافرةٍ » بالخفض على البدلِ(٣).

فإن كانَ البدلُ أقلَّ من المبدلِ منه عددًا ، كانَ الرفعُ في البدلِ على التبعيض ؛ كقولِهم : « رأيتُ آباءَك (٤) زيْدٌ وعَمْروٌ » ، وكقولِـه :

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَـا فَعَرَفْتُـهَا ... لِستَّةِ أعْـوَامٍ وَذَا العَـامُ سَـابِعُ

رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لأيا أُبِينُهُ ... ونُؤْيٌ كَجِذْمِ الْحَوضِ أثْلَمُ خَاشِعُ (٥)

فرفعَ « الرّمادَ » والبواقي على التبعيضِ ؛ أيْ : من الآيات رمادٌ ، ومنها نؤيٌ . ولا يجوزُ الإتباعُ إلاّ أن يستوي العددُ .

وقولُـه :

(وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ ؛ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ

وَرِجْـلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَـانُ فَشَـلَّتِ) (٦)

---

(١) آل عمران ٣/١٣ .

(٢) في الأصل : « كذي » .

(٣) وهي قراءة الحسن ومجاهد . انظر شواذ القرآن لابن خالويه ١٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/١٥٠ ، والبيان لابن الأنباري ١/١٩٣ .

(٤) في الأصل : « أبويك » ولا يتحقق بذلك كون البدل أقل من المبدل منه عدداً .

(٥) البيتان للنابغة الذبياني ، وهما في ديوانه ٣٠ ، والكتاب ٢/٦٨ ، والنكت للشنتمري ١/٤٨٥ ، والمقتضب ٤/٣٢٢ ، والأصول ١/١٥١ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ٢/٤٥٥، والصاحبي ١٤٩ ، وشرح شواهد الشافية ١٠٨ .

(٦) الجمل : ٢٤ . وهو لكثيِّر عزّة من تائيته المشهورة ، وهو في ديوانه ٥٥ ، وانظر الكتاب ١/٢١٥ ، والمقتضب ٤/٢٩٠، والحلل ٢٦ ، والفصول والجمل ٧٠ ، وشرح المفصل ٣/٦٨ ، والمغني ٢/٥٢٤ ، والخزانة ٥/٢١١ . ويروى « رجلٌ صحيحةٌ ... ورجلٌ » على القطع .

البيتُ لكُثَيِّر(١) عزّة ينسبُ بها ، وهي أمُّ عمرٍو الضَّمْريّةُ (٢)، وبذكرِه لها في أشعارِه نُسِبَ لها .

والقصيدُ الذي منه هذا البيت من منتخباته . ويُكنى « أبا صَخْرٍ » ، من شعراء الدولةِ الأمويةِ ، ولا يُعرفُ معنى البيتِ إلاّ بما قبلَه ، وهو :

فَلَيْتَ قَلُوصِي عِنْدَ عَزَّةَ قُيِّدَتْ بِحَبْلٍ ضَعِيفٍ غَرَّ مِنْهَا فَضَلَّتِ(٣)

تمنّى أنْ تضيعَ قلوصه، فيقيمَ عندها، فيكون كمن له رجلٌ صحيحة وبذهابِ قلوصه كمن له رجلٌ سقيمةٌ، ويقوّي مرادَه قولُه بعدُ :

أريدُ الثَّواءَ عندَها وأَظُنُّهَا إِذَا مَا أَطَلْنَا عِنْدَهَا المُكْثَ مَلَّتِ (٤).

وشاهدُه : بدلُ الرِّجلِ الصحيحةِ والسقيمةِ / من الرجلينِ . [٢٦]

ووقعت [الثانية بصفاتها « رمى » وما بعدها صفة للرجلِ الأخيرة .

واعتذاره](٥) عن « الكلّ » ، و « البعض » لا يحتاجُ إليهِ (٦) ؛ لأنّه جائزٌ كـ « الجزءِ » ، و « الربعِ » ، و « النِّصفِ » ، وأخواتِها ؛ تستعملُ

---

(١) هو كُثَيِّرُ بنُ عبدالرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر ، خزاعي . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٣/١ ، والحلل ٢٦ ، والخزانة ٢٢١/٥ .

(٢) هي عزَّة بنت حُمَيْل بن حفص من بني حاجب بن غِفَار ، وكنيتها كما ذكر نسبة إلى قبيلة ضَمره ، وكثيرًا ما يطلق عليها الحاجبية نسبة إلى جدها الأعلى .

انظر ترجمتها في وفيات الأعيان ١٠٧/٤ ، والخزانة ٢٢١/٥ ، والأعلام ٢٢٩/٤ .

(٣) انظره في ديوانه ٥٥ ، والخزانة ٢١٨/٥ .

(٤) ديوانه ٥٦ ، والخزانة ٢١٨/٥ ، ٢٢٣ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) انظر الجمل ٢٤ ، ٢٥ . وقد تعقب النحويون الزجاجي في الاعتذار المشار إليه . انظر إصلاح الخلل ٩٦، وغاية الأمل ١٤٥/١ ، والبسيط ٤٠٠/١ ، وشرح قطر الندى ٣٠٩ .

نكراتٍ ومعارفَ ، بالألفِ واللامِ ، والإضافةِ ، غيرَ أنَّ العربَ قطعت « كلاً » و « بعضاً » عن الإضافةِ ، واستعملتها معارفَ ؛ تقولُ : « مَرَرْتُ بِكُلٍّ قاعِداً ، وَبَعْضٍ قَائماً » ، ومنه قولُه عزَّ وجلَّ :

﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾[1] .

﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[2] .

وهي كثيرةٌ في القرآن . ولا تدخلُ الألفُ واللامُ على هاتينِ المعرفتينِ لاحقيقةً ولامجازاً ؛ وإنما تدخلُ عليهما قبل الإضافةِ في حالِ التنكيرِ ، كـ « النِّصفِ » و « الرُّبعِ » .

ونصبَ « الكلَّ » و « البعضَ »[3] على المصدرِ من المعنى ؛ على تقديرِ: « وإنّما قلنا هاتينِ الكلمتينِ بالألفِ واللامِ » ؛ لأنّكَ تقولُ : « قُلْتُ كلامَه » كما تقولُ : « قلتُ قولاً » ، والقولُ يقعُ على ما يفيدُ ، وما لا يُفيدُ . و (**مجازًا**)[4] منصوبٌ على المصدرِ في موضعِ الحالِ؛ أيْ: قلنا متسعينَ فيها. و(**مُسَامَحَةً**)[4] كذلك ؛ أيْ : مسامحينَ ، وهو حالٌ من (**الجماعة**)[4] .

ويجوزُ في « مَنْ » [5] ثلاثةُ أوجهٍ :

---

(١) الفرقان ٢٥/٣٩ .

(٢) هود ١١/١١١ .

(٣) انظر الجمل : ٢٤ .

(٤) في عبارة الزجاجي : « وإنما قلنا البعض والكل مجازًا على استعمال الجماعة له مسامحة » الجمل ٢٤ ، ٢٥ .

(٥) في الآية التي ذكرها الزجاجي :

﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ آل عمران ٣/٩٧ .

ـ البدلُ من « النّاسِ »[١] ، وهيَ موصولةٌ ، والضميرُ محذوفٌ تقديرُه : « منهم » . و « لِلّهِ » خبرُ « حِجّ » . و « عَلَى النَّاسِ » في موضع الحالِ من المضمرِ الذي تضمنَه الخبرُ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ « على النّاسِ » ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ الأوّل إنْ جعلتَه حالاً من الضميرِ الذي كانَ يحتملُه « على النّاسِ » ؛ كان العاملُ معنىً ، ولا يتقدّمُ الحالُ عليهِ ؛ لا يجوزُ « قَائِمًا في الدَّارِ زَيْدٌ » .

والوجهُ الثاني : أن تكون « مَنْ » فاعلةً بـ « حِجّ »[٢] ؛ لأنَّه مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ ، تقديرُه : « أنْ يحج النّاس البيت من استطاعَ إليه سبيلاً » .

والثالث : أنْ تكونَ شرطًا ، وجوابها محذوفٌ تقديرُه : « مَنْ استطاعَ إليه سبيلاً فعليه الحجُّ » ، وهو أضعفُه[٣] ، ويُعزى هذا القولُ إلى الكسائي[٤] ، والمعنى واحدٌ .

---

(١) وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين ، ووافقهم ابن السراج . انظر الكتاب ١٥٢/١ ، والمقتضب ١٦٥/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤٤٧/١ ، والأصول ٤٧/٢ ، والجمل ٢٥ ، ونتائج الفكر ٣٠٩ ، والبسيط ٤٠٤/١ .

(٢) نسبه ابن أبي الربيع إلى بعض الكوفيين (انظر البسيط ٤٠٣/١) ونسبه ابن الفخار وابن لب إلى الفراء (انظر شرح الجمل لابن الفخار ٢١٢/١، وتقييد ابن لب ١٦٢/١) ولم أجده في معاني القرآن المطبوع، وأشار محققه في ٢٢٧/١ هامش رقم (١) إلى أن الكلام كأن فيه سقطًا .
ونسبه ابن هشام إلى ابن السيد . انظر المغني ٥٩٠/٢ . وانظر نتائج الفكر ٣١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، وتقييد ابن لب ١٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٢١٢/١.

(٣) واستحسنه ابن عصفور (انظر شرحه على الجمل ٢٨٥/١) ، وصححه ابن الفخار ولكن رجح القول الأول (انظر شرحه على الجمل ٢١٤/١) ، واستبعده ابن أبي الربيع (انظر البسيط ٤٠٤/١) وانظر رد ابن بزيزة على من اختار هذا الرأي في (غاية الأمل ١٤٧/١) .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة ، مولى بني أسد . أخذ عن الرؤاسي ، وأدب ولد الرشيد وهو من أئمة الكوفيين . توفي سنة تسع وثمانين ومائة . انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ١٢٧ . وانظر قوله في البحر المحيط ١١/٣ .

وقولـه :

(لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَـــهُ
تُـقَـضَّـى لُـبَانَـاتٌ وَيَسْأَمُ سَائِمُ)[(١)]

البيت للأعشى ميمـون بن قيس ، ويُكـنى « أبا بصيرٍ » ، وهو جاهليٌّ ، لحقَ الإسلامَ ولمْ يُسـلِم . وخبرُه مشهورٌ[(٢)] .

والبيتُ من قصيدٍ يُعاتبُ به يزيدَ بنَ مسهرٍ الشيبانيّ [(٣)] ، وأوّلـه :

هُرَيْـرَةُ ودِّعْهَا وَإِنْ لاَمَ لاَئِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ [(٤)]

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ... . البيـــت

و « الثَّـواءُ » : الإقـامـةُ ، يُقالُ : ثـوى بالمكانِ ، وأثوى . ويروى : «تَقَـضِّي لُبانات » بـخفضِ « اللُّبَانَاتِ » ، وبـضم « يسأمُ » [(٥)] . والنّصبُ بإضـمارِ « أنْ »، وهي[(٦)] مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ ، ومعـطوفٌ على « تَقَضِّي » ، وهو اسمُ « كان»؛ أيْ: كانَ قضـاءُ حاجاتٍ ، وسآمـةُ سائمٍ في حَوْلٍ . وأصلُ[(٧)] « تقَضِّي» تَـفَعُّلٌ ، كُسِـر « الضادُ » [(٨)] كـ« التّمني » وبابِـه .

---

(١) الجمل ٢٦ . والبيت في ديوان الأعشى ١٢٧ ، والكتـاب ٣٨/٣ ، والمقتـضب ٢٩٧/٤ ، والأصول ٤٨/٢ ، وشـرح الجمل لابن بابشـاذ ٦٠/١ ، والحلل ٣٠ ، والرد على النحـاة ١٢٥ ، وشـرح المفـصل ٦٥/٣ ، والبـسـيط ٤٠٧/١ ، والارتـشـاف ٦٢٣/٢ ، والمغني ٥٦٠/٢ ، وشـرح شـواهده لـلسـيـوطي ٨٧٩/٢ .

(٢) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٥٧/١ ، والخزانة ١٧٥/١ .

(٣) وهو ابن عم الأعشى وانظر خبره في الخزانة ٣٩٦/٨ .

(٤) في ديوانه ١٢٧ ، والحلل ٣١ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٩/٢ .

(٥) انظر جميع الروايات التي في البيت في الحلل ٣٢ ، والفصول والجمل ٧٣ ، ٧٤ .

(٦) في الأصل : « وهو » .

(٧) في الأصل « وأسل » .

(٨) في الأصل : « الياء » .

ويُروى أيضًا : « تُقضَّى لُبَانَاتٌ » فرفعَ « اللُّبانات » بـ « تُقضّى » على ما لمْ يُسمَّ فاعلُه . ورفعَ « يسأمُ » على العطفِ على « تُقضَّى »[1] ، وهو خبرُ « كانَ » ، واسمُها مضمرٌ فيها ، وهو ضميرُ الأمرِ ، وتفسرُه الجملةُ . و « في حولِ » متعلق بالفعلِ الذي هو « تُقضَّى » .

والشاهدُ : في بدلِ « الثَّواءِ » من « الحَوْلِ » ؛ وتقديرُه : لقد كانَ في إقامةِ حولِ قَضَاءُ حوائجٍ ، وسآمةُ سائمٍ . و « السآمةُ » : المللُ ، وهو بدل اشتمالٍ ـ كما ذكرَ[2] ومن ذهبَ إلى أنَّه بدلُ بعضٍ من كل على حذفِ مضافٍ من لفظِ الزَّمانِ فقد عدلَ عن الصواب[3] .

واختُلفَ في المشتملِ / ما هو [فبعضُهم][4] قالَ : [المشتمل][4] [٢٧] الأوّلُ . وبعضُهم قالَ : [الآخرُ][4] . وبعضُهم : الخبرُ متقدمًا كانَ أو متأخرًا[5] . وهذا اختلافٌ لا حقيقة لهُ . والصَّوابُ أنْ يقالَ : لمَّا لمْ يكن الثاني الأوّلَ ولا بعضَه وهو منه بسببٍ ؛ عبّرَ النحويونَ عنهُ بعبارةٍ لمْ يعدوا بها المعنى ، فقالوا : بدلَ اشتمالٍ ، ولا شكَّ أنَّ الاسمَ الثاني

---

(١) وهي رواية الخليل ، قال : « ولا أعرف فيه غيره ؛ لأن أول الكلام خبر وهو واجب » الكتاب ٣/٣٨ .

(٢) انظر الجمل ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) نسبه ابن هشام لابن سيده . انظر المغني ٢/٥٦٠ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) الأوّل مذهب الفارسيّ في الإيضاح (١/٢٩٤) ، والرمانيّ – كما في الهمع (٥/٢١٣) ، وابن السراج في الأصول (٢/٤٧) .

وعزي الثاني إلى الفارسيّ والرماني أيضًا ، انظر الهمع ٥/٢١٤ .

ونسب القول الثالث إلى المبرد ، والسيرافي ، وابن جني ، وابن الباذش ، وابن أبي العافية ، وابن الأبرش ، انظر الهمع ٥/٢١٤ .

وهناك قول رابع : بأن كل واحد منها مشتمل على صاحبه . انظر البسيط ١/٣٩٢ ، وشرح ابن الفخار ١/٢١٥ ، والهمع ٥/٢١٤ .

بدلٌ من الاسمِ الأوّلِ ؛ فإنْ كانَ الاسمُ الثاني ممّا يحتوي عليه الأوّلُ فهو ذاكَ . وكذلكَ إنْ لمْ يُفهمْ من لفظِ الأوّلِ الاحتواءُ على الثاني وفُهمَ من المعنى - كانَ هناكَ فعلٌ أو لمْ يكنْ - ولهذا يجوزُ : « سُرِقَ زَيْدٌ غُلامُه» ، ولا يجوزُ : « ضُرِبَ زَيْدٌ أبُوهُ » ، ولا « أخوه » ، ولا « صاحبُه » ، وما أشبهَ ذلكَ .

و « ثويتُه » في موضعِ الصِّفةِ لـ « ثَواء » ، و « الهاءُ » عائدةٌ عليه ، وهي في موضعِ نصبٍ على المصدرِ ، والضميرُ الذي يعودُ من البدلِ محذوفٌ تقديرُه : « فيه » . فإنّ عادَ الضميرُ إلى « الحول » كان زمنًا منصوبًا على السَّعةِ ، والجملةُ صفةٌ لـ « الحولِ » إذا قمتَ فيه ، والأوّلُ أجودُ .

ومن روى « ثَواءً » بالنصب[1] ؛ فوجهُ روايةِ النّصبِ ؛ على المصدرِ لـ « ثويتُه » ، و « الهاءُ » ظرفٌ متسعٌ فيه تقديرُه : ثويتُ فيه ثَواءً .

وجميعُ هذه الأبدالِ على تقديرِ عاملٍ آخرَ ، وقد ظهَرَ في قولِه تعالى :

﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ﴾[2]

وفي قوله تعالى :

﴿مِنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرۡعَوۡنَۚ﴾[3]

ولذلكَ بُنيَ المفردُ في النّداءِ على الضمِّ[4] بعدَ المضافِ والمطوّلِ في قولِهم : « يا أخانا زَيْدُ » .

وأمّا[5] بدلُ الغلط فقدْ يكونُ في الكلامِ الفصيحِ ، والقرآنُ مُنزّهٌ عنه ، وأكثرُه في غيرِ الفصيحِ .

---

(١) انظر هذه الرواية في الفصول والجمل ٧٤ .

(٢) الأعراف ٧/٧٥ .

(٣) الدخان ٤٤/٣٠ ، ٣١ .

(٤) في الأصل : « في الضم على النداء » .

(٥) في الأصل : « و الا » .

بَابُ أَقْسَــامِ الأَفْعَالِ فِي التَّعَدِّي (١)

زادَ بعضُهم في الترجمة : « وغيرِ التَّعـدي » (٢) ؛ وليسَ في أصلِ الكتاب ؛ وإنّما زادَ لـمَّا بَدأَ الكلامَ بغيْرِ التَّعدي ؛ وإنّما بدأ بغيرِ المتعدي ليبني عليه الأقسامَ المتعديةَ .

ومعنى التّعدّي : التّجاوزُ ، من قولهم : عَدَوْتُ مَوْضعَ كذا أيْ : جُزْتُــهُ ، وعَـدَا فلانٌ طَوْرَهُ أيْ : جاوزَهُ .

فالمتعدي مِن الأفعالِ : ما جاوزَ الفاعِلِـينَ إلى مفعولٍ به فأكثر - في اصطلاحِ النحويين - ولَمْ يرتبْهَا على ما يجب (٣) .

وهي ستةُ أقسامٍ :

أحدها : فعلٌ لا يتعدى إلى مفعولٍ به ، - نحو ما ذكرَ (٣)- وكذلك فعلٌ مختَصٌّ بما لا يتعدى ، وكذلك لكلِّ فعلٍ فاعلٌ يدلُّ عليه بلفظه ؛ لأنه الذي يوقعه ، ولا يدلُّ على المفعولِ دلالته على الفاعلِ ؛ لأنَّ كثيرًا من الأفعالِ لا يُعلَمُ تعديها إلى ما تتعدى إليهِ إلاّ بالسماعِ والاستعمالِ وفهمِ المعنى ؛ دليلُ ذلكَ أنّكَ تجدُ لفظَ الفعلِ يتعدى تارةً ولا يتعدى أخرى؛ نحو : « غاضَ الماءُ ، وغِضتُه» و « نَقصَ الشَّيءُ ، ونَقَصْتُهُ» ، و « عَكَفَ الشيءُ ،وعَكَفْتُهُ» قالَ :

---

(١) الجمل ٢٧ .

(٢) في الأصل : « وغير المتعدي » ، لم أقف على من زادها من شراح الجمل . ولكن الزمخشري زادها في المفصل (٢٥٧) . وقد تعقب النحويون الزجاجي على هذه الترجمة (انظر إصلاح الخلل ١٠٢ ، وغاية الأمل ١/١٥٥) ، واعتذر عنه ابن أبي الربيع بنحو ما اعتذر عنه ابن خروف . انظر البسيط ١/٤١٢ ، ٤١٣ .

(٣) انظر الجمل ٢٧ .

* يَعْكِفْنَ مِثْل أَسَاوِدِ الـ بُـومِ لَـمْ تَعْكِـفْ بِزُورِ *(1)

وقـد يكـونُ الـفعلانِ بمعـنىً واحـدٍ ، وأحدهـما يتعـدى ، والـثاني لا يتعدى . وَذَكَرَ فيما لا يتعـدى « تفاعلَ »(2) ، وقد يتعدى ، قال :

* تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا وأَهْوَالَ مَعْشَرٍ *(3) .

والثاني : فعلٌ يتعدى بحرفِ جرٍّ إلى مفعولٍ بهِ ، نحو : « مررتُ بزيدٍ» .

والثالثُ : ما يتعدى إلى مفعولٍ به ، نحو : « ضربت زيدًا . ويُحذفُ حرفُ الجرِّ من بعض الأوّلِ وَيلحقُ بهذا ، وذلكَ مسموعٌ لامقيسٌ(4) .

والرابعُ : ما يتعدى إلى اثنين ، أحدُهما بحرفِ جرٍ ؛ نحو : « وهبتُ لَكَ دينارًا » ، و « اخترتُ / منَ الرِّجَالِ عَمْرًا » . [28]

---

(1) لم أقف عليه .

(2) انظر الجمل 27 . وقد تعقبه ابن السيد في إصلاح الخلل 102 ، وكذا ابن بزيزة في غاية الأمل 157/1 .

(3) صدر بيت من معلقة امرىء القيس المشهورة . وعجزه :

* عَلَيَّ حِرَاصٌ لو يسرّون مقتلي *

وللبيت عدة روايات لا تغير موضع الاستشهاد . وهو في ديوانه 13 ، وشرح القصائد السبع الطوال 49 ، وإصلاح الخلل 102 ، وشرح الفصيح 185 ، وغاية الأمل 157/1 ، والبسيط 415/1 ، والمغني 294/2 ، وشرح شواهده للسيوطي 651/2 ، والخزانة 496/4 . والشاهد فيه : استعمال « تجاوزت » متعديًا ، وقد ذكر أبو القاسم « تفاعل » فيما لا يتعدى .

(4) نحو : « شكرت له ، وشكرته » ، و « نصحتُ له ، ونصحته » .

والخـامس : ما يتعـدى إلى مـفعـولين من غـيـرِ حرف جرٍّ - وله [حكمـان يفسران بعدُ] [1] - إن شاءَ اللّهُ تعـالى - وهو : « أعطيتُ زيدًا درهمًا » ، و « ظننتُ زيدًا منطلقًا » .

ويُتسـعُ فيما يتعدى إلى الثاني بحرفِ جرٍّ ، فيُحذفُ الحرفُ منهُ ، ويُنصبُ فيلحـقُ [2] ببابِ « أعطيتُ » ، نحو : « اختـرتُ الرِّجَـالَ زيـدًا » ، أوْ :

* أمـــرتُـــكَ الخـــيرَ * [3]

وهو موقوف على السماعِ [4] .

والسادس : ما يتعدى إلى ثلاثةٍ ، نحو : « أعلمتُ » وأخواتـه .

وقد يُنصبُ الظرفـانِ والمصدرُ على السعـةِ في جميعِ هذهِ الأفـعالِ تشبيـهًا بالمفعـولِ بــهِ ، فيزيدُ بـه الفعـلُ مفعولاً ، تقـولُ : « اليومَ قمتُـهُ » و « اليـومَ ضربتُـهُ زيدًا » و « اليومَ أعطيتُـه زيدًا درهمًا » ، و « اليـومَ ظننتُـهُ زيدًا عَالِـمًا » ، و « الْيَـومَ [أعلمتُـهُ زَيْدًا] [5] عَمْرًا أخاكَ » ، والمعنى : قمتُ فـيهِ ، وضربتُ فيهِ ، وأعطيتُ فيـهِ ، وأعلمتُ فيـهِ ؛ فلولا أنَّـهُ منصوبٌ على السَّـعـةِ لم يصلْ الفـعلُ إلى ضمـيرِ الظرفِ بنفسِـهِ ؛ لأنَّ مـضمـرَهُ لا ينصبُـهُ الفعلُ على الـظرفِ ، ولا بُدَّ فيـهِ من حرفِ الجرِّ .

---

(١) مطموسة في الأصل . وانظر صفحة ٣٦١ .

(٢) في الأصل (فيحلق) تحريف .

(٣) سيأتي في ص ٣٥٨ بالتفصيل .

(٤) أجاز الأخفش الصغير - على بن سليمان - وابن الطراوة حذف حرف الجر في كل ما لا لبس فيه . انظر نتائج الفكر ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، والهمع ٥/١٨ - ٢٠ .

(٥) مطموسة في الأصل .

ويجوزُ حذفُ المفعولِ بدليلٍ ، وغيرِ دليلٍ ، وكذلك الاثنانِ إذا كانَ الأولُ غيرَ الثاني في نحوِ : « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » .

ولا يجوزُ تقديمُ أحدِهما على الثاني ، ولا على الفاعلِ إلاَّ بدليلٍ من لفظٍ أو معنىً ؛ فدليلُ اللفظِ الإعرابُ ، ودليلُ المعنى : « أَكَلَ الْحُبَارَى موسى » و « ضربتْ ليلى عيسى »، والذي لا يُعلمُ إلاَّ بالترتيبِ لا يتقدَّمُ ؛ نحو : « أعطى موسى عيسى زكريا » ؛ فالترتيبُ يُعلِمُ الفاعلَ والمفعولَ الأوّلَ والثاني .

ونصبَ « ذَنْبَهُ [1] » و « قَوْمَه [1] على السَّعةِ بعدَ إسقاطِ الحرفِ [2] ، وكذلكَ « الرجالُ »[1] وهو المفعولُ الثاني . وبعضُهم يجعلُ « السبعينَ » [1]بدلاً من « القوم »[1] ويحذفُ المفعولَ[3] ، وهوَ ضعيفٌ . **وقولُه :**

(أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ
فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ)[4] .

---

(١) إشارة إلى الأمثلة التي أوردها في الجملِ وهي : « اِخْتَرْتُ الرِّجَالَ عَمْرًا » أي : من الرجالِ و « اِسْتَغْفَرَ زَيْدٌ رَبَّهُ ذَنْبَهُ » أيْ : من ذنبه .
وقوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) الأعراف ٧/١٥٥ .
أيْ : من قومه . انظر الجمل ٢٨ .

(٢) وهو مذهب سيبويه . انظر الكتاب ١/٣٧ . وانظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/٦١٣ .

(٣) ذكره ابن بزيزة وابن أبي الربيع ولم ينسباه . انظر غاية الأمل ١/١٦٣ ، والبسيط ١/٤٢٤ .
وذكر ابن لب في تقييده وجهًا ثالثًا ؛ وهو أن يكون « سبعين » حالاً من « قومه » . واستحسن قول سيبويه « لقلة الحذف فيه وسلامته من المجاز » ١/١٨٥ .

(٤) الجمل ٢٨ . وهو في ديوان عمرو بن معدي كرب ٤٧ ، وديوان خفاف بن ندبه ١٢٦ ، وديوان العباس ٤٦ ، وهو في الكتاب ١/٣٧ ، والمقتضب ٢/٣٥ ، ٣٢٠ ،والأصول ١/١٧٨ ، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ٢/٤٦١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٠٥ ، والحلل ٣٤ ، والفصول والجمل ورقة ٧٥ ، وشرح المفصل ٢/٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٥ ، والمغني ٢/٣٥٠ ، وشرح شواهده ٢/٧٢٧ ، والخزانة ١/٣٣٩ .

اختلفَ في قائِلـه ، فقيلَ : هو لعمرو بنِ معدي كرب[1] ، وقيلَ : للعباسِ بنِ مرداس[2] ، وقيلَ : لزُرْعَةَ بنِ السَّائبِ [3]، وقيلَ : لأعشى طرود من فَهْمٍ ، واسمُهُ إياس بن موسى [4] يقوله لابنه .

فمن قالَ إنَّـه لعمروٍ أوْ العباسِ أنشدَ قبلَـهُ :

فَقَالَ لِي قَوْلَ ذِي رَأْيٍ وَمقدرةٍ ... مُجَرَّبٍ عَاقِلٍ نَزْهٍ [5] عَنِ الرِّيَبَ

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ...

ومن قالَ إنَّـه لأعشى طَرُود أنشدَ قبلَـهُ :

لاَ تَبْخَلَنَّ بِمَالٍ عَـن مَـذَاهِبِهِ ... فِي غَيْرِ زَلَّةِ إِسْرَافٍ وَلاَ تَغَبِ [6]

فَإِنَّ وُرَّاثَـهُ لَنْ يَحْمَدُوكَ بِـهِ ... إِذَا أُجَنُّوكَ بَيْنَ اللِّبْنِ وَالْخَشَبِ

وقيلَ بعدَه :

---

(١) الزبيدي ، من مذحج . يكنى أبا ثور . من فرسان العرب وشعرائهم . انظر الشعر والشعراء ١/ ٣٧٢ .

(٢) يكنى أبا الهيثم ، وقيل : أبو الفضل . أحد فرسان الجاهلية وشعرائهم . أسلم قبل فتح مكة . وستأتي ترجمته ص ٦٢٣ . انظر الشعر والشعراء ١/ ٣٠٠ ، ٢/ ٧٤٦ ، والأغاني ١٣/ ٦٢ ، ومعجم الشعراء ٩١، والإصابة ٣/ ٤٣٣ .

(٣) لم أقف على ترجمته .

(٤) شاعر إسلامي ، من قيس عيلان ، كنيته أبو الخطاب ، زاهد ورع ، كف بصره في كبره . انظر شرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٨ ، والخزانة ١/ ٣٤٣ .

(٥) في الأصل : « في نزه » بإقحام « في » . والبيت في ديوان عمرو بن معديكرب ٤٦ .

(٦) في الأصل : « ولا يعب » - بالياء والعين - ولم أقف عليها بهذا اللفظ . والتصويب من الفصول والجمل ورقة ٧٥ ، والخزانة ١/ ٣٤٢ .

فَاتْرُكْ خَلائِقَ قَوْمٍ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ   وَاعْمِدْ لأَخْلاَقِ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالأَدَبِ

قَدْ نِلْتَ مَجْدًا فَحَاذِرْ أَنْ تُدَنِّسَهُ   أَبًا كَرِيمًا وَجَدًا غَيْرَ مُؤْتَشِبِ (١).

المالُ عندَ العربِ : الإبلُ ، وقد يكونُ المواشيَ كلَّها ، والصحيحُ أنَّهُ جميعُ ما يملكُ ؛ لقولِه تعالى :

﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ (٢)

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٣)

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ (٤)

﴿ وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (٥)

فلا تختص بشيىء دون شيئ .

وأما النّشبُ : فالصحيح أيضًا أنّه العقار مثل الدورِ والضياعِ ونحوها .

والتغبُ : جمعُ تَغْبَة(٦) ، وهي السَّقطةُ وما يُعابُ بِه . و « ذا » منصوبٌ على الحالِ ، ودخلت الفاءُ الثانيةُ لمكانِ الأمرِ الذي هو « افْعَلْ » ، والمعنى : إن

---

(١) البيتان في ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي ٤٧ ، وديوان العباس بن مرداس ٤٦ ، والفصول والجمل ورقة ٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٧/٢ ، ٧٢٨ ، والخزانة ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ مع اختلاف في الرواية .

(٢) النساء ٥/٤ .

(٣) النساء ٢/٤ .

(٤) البقرة ١٨٨/٢ .

(٥) النساء ٣٨/٤ .

(٦) في الأصل : « اليعب جمع يعبة » – بمثناة تحتيه فعين مهملة – ولم أقف عليها بهذا اللفظ في المعاجم . والتصويب من الفصول والجمل ورقة ٧٥ ، والخزانة ٣٤٥/١ ، وانظر اللسان « تعب » ٢٣٢/١ .

فعلتَ ما أمرتُك به فحقٌ لأنّي[1] تركتُكَ غنيّـًا . والفاءُ الأولى للترتيبِ ؛ حملَ جملةَ أمرٍ على جملةِ الخبرِ .

وشاهدُه : / حذفُ حرفِ الجرِّ من «الخيرِ» ، وقد أظهرَ في «أمِرْتَ». [٢٩]

وقولُه : (وَفعلٌ يَتعدَّى إلى مَفعولَيْنِ ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما دونَ الآخرِ) [2] فصلَه مِن الأوّلِ لأنَّ أحكامَهُ مخالفةٌ لأحكامِ الذي قبلَهُ - وأحكامُ ذلكَ قَدْ ذكرها - وهمَا في التعديةِ سواءٌ ، وفائدتُه في الفعلِ والفاعلِ ، والمفعولانِ تبعٌ .

وفائدةُ هذا في المفعولينِ ، والفعلُ والفاعلُ مبنيّان عليهما ؛ لأنهما مبتدأٌ وخبرٌ كاسمِ « كانَ » و « إنَّ » وخبرِهما .

وكذلكَ جازَ في البابِ الإلغاءُ والإعمالُ والتعليقُ .

ولا يجوزُ حذفُ أحدِ المفعولَينِ لغيرِ دليلٍ - كما جازَ في [الأولِ] [3]- وهوَ الذي يُسمى « اقتصارًا » . فإنْ كانَ فيه دليلٌ على المحذوفِ جازَ [4] كما يجوزُ حذفُ المبتدأِ للدليلِ ، وكذلكَ الخبرُ .

---

(١) في الأصل « لأنك » .

(٢) الجمل ٢٨ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) ذكر ابن بزيزة أن حذف أحد المفعولين اقتصارًا ممتنع بنص سيبويه (انظر الكتاب ٣٩/١ ، وغاية الأمل ١٧٢/١) وفصّل ابن عصفور في ذلك ؛ فأجازه في باب « أعطيت » دون اشتراط الدليل ، ومنعه في باب « علمت » . انظر شرحه على الجمل (٣١٠/١ ، ٣١٢) . وفي الهمع (٢٢٦/٢) جاء المنع مطلقًا .

والإعمالُ ، مع تقديم الفعلِ ـ لا غيرَ (١) ـ . ومع توسيطِ الفعلِ ، الإلغاءُ والإعمالُ ، والإلغاءُ أكثرُ(٢) . فإنْ تقدّمَ الفعلَ معمولٌ للخبرِ ، وفي الكلامِ الاستفهامُ ؛ جازَ الإلغاءُ ، نحو : « متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ؟ » ، و « أينَ ترى زيدٌ سائرٌ ؟ » .

والمشهورُ من هذه الأفعالِ ثمانيةٌ ؛ ما ذكرَ (٣)، و« جعَلْتُ » و « وَجَدْتُ » . قالَ اللّــه تعالى :

﴿ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا ﴾(٤) ، ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾ (٥)

وما بعده ،

﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾ (٦) .

و « جعلَ » هذه بمنزلةِ السّبعةِ في الإعمالِ ؛ لأنَّ الثاني فيها الأولُ ، والمعنى : صَيّركُمْ ملوكًا . وليسَ قولُــه تعالى :

﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ (٧) منه ؛ لقوله تعالى في الأخرى :

---

(١) وهو رأي البصريين . وأجاز الكوفيون والأخفش فيه الإلغاء ، وكذا ابن الطراوة إلاّ ان الإعمال عنده أحسن . انظر الهمع ٢/٢٢٩ ، وابن الطراوة النحوي ١٦٥ ومابعدها .

(٢) وقيل : إعماله أولى . انظر الهمع ٢/٢٢٨ .

(٣) وهي : « ظَنَنْتُ ، وعَلِمْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزَعَمْتُ ، ورَأيْتُ ، ونُبّئتُ ، وأُعْلِمْتُ ، وأُنبِئْتُ » وما تصرف منها وفي بعض النسخ إضافة إلى هذه الأفعال : « تَوَهّمْتُ ، ووَجدتُ » . انظر الجمل : ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) المائدة ٥/٢٠ .

(٥) النبأ ٧٨/٩ .

(٦) الزخرف ٤٣/١٩ .

(٧) النساء ٤/١٢٥ .

﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾[1]، فالمعنى - واللّهُ أعلم - واتخذ اللّهُ [من][2] إبراهيمَ خليلاً، ولقوله في الآية الأخرى : ﴿ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [3]

فعدلَ إلى واحدٍ[4] .

والمفعول الثاني في هذا الفصلِ ، هو ما يصلحُ أنْ يكونَ خبرًا للمبتدأِ ممّا يدخُله الصدقُ والكذبُ :

ومنْ هذهِ الأفعالِ ما لايخرجُ منْ هذا البابِ إلى غيرِه ، وذلكَ : «حَسِبْتُ ، وخِلْتُ » .

فأمَّا « ظَنَنْتُ » في هذا البابِ فتكونُ بمعنيينِ ؛ أحدُهما : العِلْمُ[5]، وهيِ التي في قولِه تعالى :

﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾[6]

﴿ فَظَنُّوٓاْ [7] أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾[8] .

---

(1) الأعراف ١٤٨/٧ .

(2) إضافة يقتضيها السياق .

(3) الكهف ٧٧/١٨ .

(4) نقل عن ابن برهان أن « تخذ » و « اتخذ » لا بد أن تتعدى إلى اثنين (انظر شرح التسهيل ٨٣/٢ ، والارتشاف ٦١/٣) . وأنكره بعضهم (انظر الهمع ٢١٨/٢) . وقال ابن مالك إذا كانت بمعنى « صيّر » تنصب مفعولين ، وإذا كانت بمعنى « اكتسب » تنصب مفعولاً واحداً . (انظر شرح الكافية الشافية ٥٤٢/٢ - ٥٥٠) .

(5) في الأصل : « القلب » .

(6) التوبة ١١٨/٩ .

(7) في الأصل « وظنّوا » بالواو تحريف .

(8) الكهف ٥٣/١٨ .

والثاني : ترددٌ بينَ شكٍ ويقينٍ ، فقد يغلبُ الشكُّ ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ (١)

وعليه ينتصبُ قولُـه تعالى :

﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٢)

وقد يغلبُ اليـقينُ ، وعليهِ ارتفعَ : ﴿ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (٢) ، وهيَ المستعملةُ مِن أحكامِ الشريعة ، أعني غلبة اليقينِ .

والثالثة : بمعنى التهمـةِ ، وهيَ تتعدى إلى واحدٍ كـ « علمتُ » . و«رأيتُ» بمعنيينِ : بمعنى « علمتُ » ، وهيَ رؤيـةُ القلبِ يتعدى إلى اثنينِ . والثانية : للبصر تتـعدى إلى واحـدٍ كـ « أبصـرتُ » . وتكونُ رأيًا تقـولُ : « رأيتُ في الرأيِ كـذا وكـذا » . وتدخلُ في الباب [« أرى » مـركبًـا](٣) للمفعـولِ ، كقولِهم : « كَمْ تُرى الحَـرُوْرِيَّـةَ رجلاً » (٤) بمعنى : « تظنُ » .

---

(١) الحجرات ١٢/٤٩ .

(٢) المائدة ٧١/٥ .

قرئت « تكـونَ » بالـنصب على أنّ « حَسِـبَ » على بابها من الشك كـ « خَشِيتُ » ، و «خِفتُ » ، و « أنْ » هي الخفيفة الناصبة للفعل المستقبل . وهي قراءة أهل الحرمين .

وقـرئت بالرفع على أن « حسب » تفيـد اليقـين كـ « عَلِمْـتُ » و « عَرفْـتُ » ، و « أنْ » مخـففـة من الثقيلة. وتقديره : وحسبوا أنّـه لا تكون فتنـة . وهي قراءة الكوفيين وأبي عمـرو والكسائي . انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٥/٢ ، وإعراب القـرآن للنحاس ٣٢/٢ ، ٣٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٤١٦/١ ، والبيان ٣٠١/١ ، والتبيان ٤٥٢/١ .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) الحَرَوْرِيّـة : جماعة من الخوارج تنسب إلى حروراء – مـوضع بظاهر الكوفة – لأنه كان أول اجتماعهم بها وتحكيمهم حين خالفوا عليًا . انظر اللسان « حرر » ١٨٥/٤ ، ومعجم البلدان ٢٤٥/٢ .

و « علمتُ » بمعنىً واحدٍ ، إلاَّ أنَّها في التعدي على وجهينِ : تكونُ مرةً كـ « عَرَفْتُ » تُعدى إلى واحد ، وأخرى على بابها تتعدى إلى اثنينِ كأخواتِها . والمعرفةُ علمٌ ، والعلمُ معرفةٌ .

و « وَجَدْتُ » المتعديةُ على معنيينِ : بمعنى « عَلِمْتُ » ، تتعدّى إلى اثنينِ ، تقولُ : « وَجَدْتُ زَيْدًا عَالِمًا وجودًا » ، ومنهُ قولُهُ تعالى :

﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ (١)

فـ « الهاءُ » المفعولُ الأوَّلُ ، و « خير » المفعولُ الثاني ، و « هو » فَصْلٌ بينهما ، ولا يكونُ إلاَّ بينَ المبتدأِ والخبرِ ، وفي نواسِخِه .

والثاني: بمعنى « أصبتُ » ، تعدى إلى واحدٍ ، تقولُ : / « وجدتُ الضالةَ » إنْ أصبتَها . [٣٠]

وتكون بمعنى « غضبتُ » ، وبمعنى « استغنيتُ » .

و«زعمتُ» تكونُ رأيًا، وهي للمتَّهم كـ «كذبَ» ؛ قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ﴾ (٢) .

و « جَعَلَ » تُستعملُ على أربعةِ أوجهٍ :

« جَعَلَ » بمعنى « عَمِلَ » ؛ قالَ تعالى :

﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ (٣) .

---

(١) المزمل ٢٠/٧٣ .

(٢) التغابن ٧/٦٤ .

(٣) الأنعام ١/٦ . وذكر النحاة والمفسرون أن جعل في هذه الآية بمعنى خلق ؛ قال النحاس : وجعل الظلمات والنور بمعنى خلق ، فإذا كانت جعل بمعنى خلق لم تتعد إلا إلى مفعول واحد » . إعراب القرآن ٥٥/٢ .

وقال ابن عطيّة : « وجعل هنا بمعنى خلق لا يجوز غير ذلك » (المحرر الوجيز ٢/٦) . =

وبمعنى « ألقى » ، قالَ عزَّ من قائل :

﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[1]

أيْ : يُلقيهِ ، و « بَعْضَهُ » بدلٌ من الخبيثِ .

وتكونُ مِنْ أفعالِ المقاربةِ ، تقولُ : « جَعَلَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كذا » .

وتكونُ بمعنى « صَيَّرَ » ، وهيَ التي ذكرنا أنَّها تتعدى إلى مفعولَيْنِ كـ « ظننتُ » .

وقوله : ﴿ بِظَنِينٍ ﴾[2] بمعنى « مظنون » ، أيْ : ما هو بمتهمٍ على إخفاءِ شيءٍ مِن الوحي ، وبالضاد ليْسَ مِن البابِ .

وظاهرُ كلامِ سيبويهِ ـ رحمَهُ اللّهُ ـ أنَّهُ لا يجوز الاقتصارُ في هذهِ الأفعالِ عن المفعولَيْنِ إلاَّ في « ظَنَنْتُ » و « حَسِبْتُ » و « خِلْتُ »[3] فقط[4]؛ لأنَّها مسموعةٌ ، والقياسُ أنْ لا يجوزَ ذلكَ فيهَا ؛ لأنَّ الفائدةَ في مفعولَيْنِ ، فإذا اقتصرتَ عنهما ذهبتِ الفائدةُ كـ « كانَ » و « إنَّ » وأخواتِهما ؛ فائدتُها في الاسمِ والخبرِ ، وقد بيّنَ ذلك في الضمائرِ سيبويه[5] .

= قال القرطبي : « وعليه يتفق اللفظ والمعنى في النسق » . الجامع لأحكام القرآن ٣٨٦/٦. وذكر القرطبي لجعل معان أخرى غير التي ذكرها ابن خروف وهي : خلق ، وسمى ، وأخذ. انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/١ .

(١) الأنفال ٣٧/٨ .

(٢) التكوير ٢٤/٨١ .

بالظاء قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي . وبالضاد قراءة الباقين على معنى «ببخيل » . انظر الإيضاح العضدي ١٦٩/١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ٣٦٤/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٠/١ ، ٣٦٥/٢ ، ٣٦٦ .

(٤) في الأصل « قط » .

(٥) انظر الكتاب ٣٦٥/٢ ومابعدها .

والسادسُ يتعدى إلى [ثلاثة](1) مفعولينَ . وذكرَ سيبويه (2) ـ رحمَهُ اللّهُ ـ أنَّها ثلاثةُ أفعالٍ : « أعْلَمَ »، و« أرَى» ـ وهما منقولانِ من « عَلِمْتُ » و« رأيْتُ» ـ بالهمزةِ . والثالث : « نَبَّأْتُ » . وأصلُهُ أنْ يتعدى إلى ثلاثةٍ : اثنانِ منهَا بحرفي جرٍ ؛ تقولُ : « نَبَّأْتُ زَيْدًا عَن عَمْرٍو بكَذَا » ، ثمَّ أُدخلتْ في هذا البابِ ، فتعدتْ إلى ثلاثةٍ، وليسَ ذلك بقياسٍ عندَه ، وزادَ غيرُهُ « أنْبَأْتُ»؛ لكونِ المعنى واحدًا (3) .

وزادَ غيرُهما « أخبرتُ » ، و « خبَّرتُ » و « حدَّثتُ »(4) ، قالَ الشاعرُ :

.... فَمَنْ حَدَّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءُ (5) .

فعدَّى إلى اثنينِ ، والجملةُ مِن المبتدأِ والخبرِ في موضعِ المفعولِ الثالثِ . ويجوزُ أنْ يكونَ كالبيتِ الذي أنشدَهُ سيبويهِ (6) :

نُبئتُ عبدَاللّهِ بِالجَوِّ أصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيها لَئِيمًا صَمِيمُها (7)

---

(1) إضافة يقتضيها السياق .

(2) انظر الكتاب ٤١/١ .

(3) في الأصل : « واحدٌ » .

(4) زاد ابن هشام اللخمي « أنْبَأ » وأفعال أخرى .

وزاد الفراء « خبّر » ، و « أخْبَرَ » . وزاد الكوفيون والزمخشري وابن مالك « حدّث » . وزاد آخرون أفعال أخرى . انظر الهمع ٢٥١/٢ ، ٢٥٢ .

(5) البيت بتمامه :

أو مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُموهُ لَهُ عَلَيْنَا العَلاَءُ

وهو للحارث بن حلزة اليشكري من قصيدته المشهورة . وهو في ديوانه ٤٣ ، وفي شرح القصائد العشر ٣٨٧ ، وشرح المفصل ٦٥/٧ ، ٦٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١ ، والهمع ٢٥٢/٢ .

(6) الكتاب : ٣٩/١ .

(7) البيت للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب ٣٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٦/١ ، والبسيط ٤٥٣/١ ، ٤٥٥ ، وتقييد ابن لب ١٧٨/١ .

على تقديرِ : نُبِّئتُ عَنْ عبدِاللّهِ ، و « أُصَبِّحَتْ » تفسيرٌ للنبأ ، فلا تكونُ من البابِ ، وعليهِ قولُه تعالى :

﴿ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ﴾ (١)

تقديرُهُ ـ واللّهُ أعلم ـ من أنبأكَ بهذا ، فعدّى بحرفِ الجرِّ ، ثُمَّ حذفَ . وما وُجِدَ منها ، قد نصبَ ثلاثةَ مفعولينَ ـ وهُوَ عزيزُ الوجودِ ـ كانَ مِن البابِ عندَ الجميعِ . و « عبدَاللّهِ » قبيلَةٌ (٢) .

وتكونُ « أعلمتُ » و « أَرَيْتُ » (٣) مِن بابِ « أعطيتُ » ؛ الأوّلَ فيها غير الثاني ؛ إذا أردتَ النقلَ بالهمزةِ مِن « علمتُ » المتعديةِ إلى واحدٍ ؛ تقولُ : «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، ثمَّ تقولُ : « أعْلَمْتُ زيدًا عمرًا » . وكذلك : « رَأَيْتُ » الذي بمعنى « أبْصَرتُ » إذا نقلتَها بالهمزةِ ، تعدت إلى اثنينِ ، وأحدُهُما غيرُ الأوَّلِ ، تقولُ : «رأى زيدٌ عمرًا » ، ثمَّ تَنقلُ بالهمزةِ ، فتقولُ : « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » ، ومنهُ قولُهُ :

* أحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ *(٤)

(١) التحريم ٣/٦٦ .

(٢) هم بنو عبداللّه بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم . انظر جمهرة أنساب العرب ٢٢٩ .

(٣) في الأصل : « رأيْتُ » والصواب ما أثبت حتى يصح دخولها في الباب الذي ذكر .

(١) لامرىء القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

* كلمع اليدين في حبى مكلّل *

وهو في ديوانه ٢٤ ، والكتاب ٢٥٢/٢ ، والمقتضب ٢٣٤/٤ ، والكامل ٢٤٤/٢ ، والخصائص ٦٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣١٥/٢ ، والإنصاف ٦٨٤/٢ ، وشرح المفصل ٨٩/٩ ، ورصف المباني ١٤١ ، والحبى : السحاب . المكلّل : المتراكم .

ولا يتقدمُ أحدهما عن الآخرِ إذا التبسَ . والمفعولُ الثالثُ فيما يتعدَّى إلى ثلاثة هو الثاني فيما يتعدى إلى اثنين من بابِ الظنِّ .

والأمثلةُ التي ذكرَ ـ وهيَ : « نَصَحْتُ ، وشَكَرْتُ ، وكِلْتُ ، ووَزَنْتُ » (١) كلُّها من بابِ « اخترْتُ » ، و « أمَرْتُ » ، تتعدى إلى اثنينِ ، أحدهما بالحرفِ ـ فمِن حذفِ الحرفِ من الثاني ، والمفعولُ الأوّلُ محذوفٌ؛ والتقديرُ : « شَكَرْتُ لَكَ صَنيعَك » ، و « كِلْتُ لَكَ الطَّعَامَ » ، و « وَزَنْتُ / لَكَ البُرَّ » . و ﴿أَنِ اشْكُرْ﴾(٢) بمعنى : أيْ اشكر ، [٣١] وهي حرفُ عبارةٍ وتفسيرٍ .

و [وقعَ] (٣) في الكتابِ : « ركِبْتُ إلَيْكَ » ـ بالباءِ ـ و « ركَنْتُ » ـ بالنونِ ـ (٤) وكلاهُما صَوَابٌ ؛ أمَّا بالباءِ فبمنزلةِ « وَزَنْتُ لَهُ » و « شَكَرْتُ لَهُ » ، ويتعدى إلى اثنينِ ، أحدهما بحرفِ جرٍ . وبالنونِ لايتعدى [إلاَّ] (٥)إلى واحد، وكلاهما قد وصلَ الفعلُ إليهِ بالحرفِ .

---

(١) انظر الجمل ٣١ .

(٢) لقمان ١٢/٣١ ، ١٤ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في الجمل ٣١ : « ركبت إلى أبيك» . وذكر ابن السيد أنها وقعت في بعض النسخ بالباء وفي بعضها بالنون ، قال : « والأشبه به أن يكون بالنون » . إصلاح الخلل ١٠٣ .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

بَابُ ما تَتَعدَّى إلَيْهِ الأفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَةُ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيَة (١)

ذَكَرَ في هذا البابِ أربعةَ أشياء : المصدرَ ، والظرفينِ ، والحالَ .

وجميعُ ما يتعدى من الأفعالِ وما لا يتعدى فيما يتعدى إليها سواءٌ ؛ لأنَّ كلَّ لفظةٍ يَدُلُّ عليها بلفظِهِ أوْ معناهُ .

وكذلكَ يتعدى إلى التمييز ، وإلى المفعولِ من أجلهِ - إذا كانَ مصدراً - وإلى المستثنى بواسطةٍ ، وغيرِ واسطةٍ ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زَيْدًا » ، و «قَامَ(٢) الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » . وإلى المفعولِ معَهُ نحو : « جَاءَ الْبَرْدُ والطَّيَالِسَةَ » .

وقد يتعدى إلى مفعولٍ بعدَ إسقاطِ الحرفِ ، نحو : « شَكَرْتُكَ » . وقد ذكرتُ تعديها إلى المصدرِ والظرفين على السعةِ ،(٣) إلاَّ ما لايتصرفُ من الأفعالِ ، فإنَّهُ لا يتعدى إلى أكثر من هذهِ الأشياءِ وهيَ : « نِعْمَ » ، و « بِئسَ »، وفعلاَ التعجبِ ، و « حبّذا » ، و « عسى » .

ومذهبُ البصريينَ اشتقاقُ الفعلِ من المصدرِ (٤) ؛ يريدُ : أنَّ الفعلَ من المصدرِ ، والمصدرُ أسبقُ منهُ (٥) ، ودَليلُهم أشياء منهَا : أنَّ الفعلَ لا يكونُ [إلاَّ] (٦) من الاسمِ . ومنهَا :أنَّهُ يُضمَرُ في الفعلِ ، والإضمارُ فرعٌ . وكذلكَ دَلالتُهُ على الزمانِ ، والمصدرُ لا يدلُّ عليهِ ، وزيادةُ المعاني فرعٌ .

---

(١) الجمل ٣٢ .

(٢) في الأصل « قال » .

(٣) انظر ص ٣٥٧ .

(٤) انظر الإنصاف (م ٢٨) ٢٣٥/١ ، وأسرار العربية ١٧١، وانظر الخلاف بين النحويين ٢٠٣ ومابعدها .

(٥) يشير إلى قول الزجاجي في الجمل : ٣٢ « فأما المصدر : فهو اسم الفعل ، والفعلُ مشتق منه » .

(٦) تكملة يستقيم بها المعنى إذ مذهب البصريين اشتقاق الفعل من المصدر .

ومذهبُ الكوفيينَ (٢) اشتقـاقُ المصدر مِن الفعلِ ، ولا حُجَّـةَ لهمْ إلاَّ كونَه عاملاً فيه(٢) . قالوا : والعاملُ قبلَ المعمـولِ ، وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ يعملُ في اسمٍ غيرِ مـصدرٍ ، ليسَ بمشـتقٍ منهُ ، والاسمُ أحدثَـهُ مع عمـلـهِ فـيهِ ؛ فـإضافـةُ العملِ للفعلِ عبارةٌ مجازيّـةٌ للتفهيمِ .

ويريدُ بقوله : (**إِذَا أَطْلَقْتَ الْفِعْلَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ**)(٣) إذا جئـتَ به من لفـظِ الـفعلِ المقدَّمِ عليـهِ ، أو معناهُ ، والفـعلُ قد استغنى عنـهُ بمعمـولاته ؛ كـانَ منصوبًا عـلـى التأكيدِ . فـالذي مِن اللّـفظ : « قَعَدْتُ قُعُودًا » . والذي من المعنى :« قَعَدْتُ جُلُوسًا »، و « ضَرَبْتُ سَـوْطًا، وقَضِـيبًا» . ويكونُ محدودَ العدد للمـرّاتِ . وموصوفًـا . ومضـافًا . وهيئةً ؛ نحـو : « قَعَـدْتُ قَعْـدةً » ، و « رَكِبْتُ رَكْبَةً » ، و « قَعَـدْتُ القُرْفُصـاءَ » ـ وهيَ قِعْدَةٌ مُـجْتَمِعَةٌ ـ و«اشْتَمَـلَ الصَّـمَّـاءَ » و « رَجَعَ القَهْقَرَى »(٤) ومشبَّـهًا ؛ نحو : « ضَرَبْتُـه ضَرْبَ الأَمِيرِ اللصَّ » .

وتُضافُ أسماءٌ إلى هذه المصادرِ فـتصيرُ مصادرَ(٥) ؛ نحـو : « أكلتُ بعضَ أكلٍ » ، و « كلَّ أكلٍ »، و « أيَّ أكلٍ » .

---

(١) انظر الإنصاف (م ٢٨) ٢٣٥/١، وأسرار العربية ١٧١، وانظر الخلاف بين النحويين ٢٠٣ ومابعدها .

(٢) هناك حججٌ أخرى للكوفيين . انظر الإنصاف (م ٢٨) ٢٣٥/١ ومابعدها .

(٣) الجمل ٣٢ . بعد قوله : (وهو منصوب أبدًا) .

(٤) القُرْفُصَاء هي أن يجلسَ على إليتيهِ ، ويلزقَ فخذيهِ ببطنهِ ويحتبي بيديهِ . (اللسان : « قرفص » ٧١/٧).

ـ واشتمل لصَّمَّاء : تجلل بثوبه ، ولا يرفعُ منه جانبًا ، وإنما قيلَ لها صماء لأنه إذا اشتمل بها سدَّ على يديه ورجليهِ المنافذ كلها . اللسان « صمم » ٣٤٦/١٢ .

ـ و « رجع القَهْقَرى » : رجع إلى الخلف . اللسان « قهقر » ١٢١/٥ .

(٥) في الأصل : « مصادرًا » بالتنوين بالفتح .

وإذا جئتَ بهِ المرّةَ الواحدةَ - أو مافي معناها؛ نحو : « القَضِيبِ » ، و « السَّوطِ » - ثنّيتَ وجمعتَ من حيثُ ذكرتَ المرّةَ الواحدةَ ، وكذلكَ إذا اختلفَ أنواعُ الفعلِ، دلَّ بالتثنيةِ والجمعِ[1] على ذلكَ - وإنْ لَمْ يتعين -.

وظروفُ الزمانِ : ما احتوى عليهِ اللّيلُ والنهارُ . وله أسماءٌ كثيرةٌ ، منها : المبهمُ ، والمؤقتُ ، والمختصُّ ، وجميعها إليها سواءٌ .

وامتناعُ « سَحَرَ » من الصَّرفِ ، للعدلِ والتعريفِ ؛ وذلكَ أنّهُ إذا أُريدَ/ من يومٍ بعينِه، كانَ مِن حقكَ أنْ تعرِّفَهُ بالألفِ واللامِ، وبالإضافة ، [٣٢] كما يتعرفُ في قولِهم : « خَرَجْتُ السَّحرَ الأعلى » ، و « كانَ سَحَرُنَا مباركًا » ، فعدلوه عن ذلكَ ، ونووا به التعريفَ ، فخرجَ عن أصلهِ ، فمنعوهُ الصرفَ ، وهوَ غيرُ متصرفٍ[2] .

و « غُدوةُ » و « بُكْرَةُ » علمانِ للساعتينِ من يومٍ بعينِه ، فامتنعتا مِن الصرفِ للتعريفِ والتأنيثِ[3] ، وهما متصرفانِ .

---

(١) المصدر المعدود تجوز تثنيته وجمعه باتفاق .

وما ليس بمعدود سمع تثنيته وجمعه ؛ نحو : « الحُلومِ والأشْغَالِ ، والألباب ، والعقول » ؛ فأجاز بعضهم القياس على ذلك منهم الزجاجي ، ومنعه بعضهم ووقف عند المسموع منه. وهو الظاهر من كلام سيبويه ، والفارسي .

انظر الكتاب ٦١٩/٣ ، والجمل ٣٣ ، والتكملة ١٧٥ ، والبسيط ٤٧٣/١ ، وتقييد ابن لب ٢٣٢/١ .

(٢) وذهب ابن الطراوة النحوي ، وصدر الأفاضل الخوارزمي إلى أن « سحر » مبنيّ واختلفا في علة بنائه . انظر « ابن الطراوة النحوي ٢٨٨ » ، والتخمير ٤٠٠/١ .

(٣) وذهب الخليل إلى جواز صرفهما معرفتين كـ « ضحوة » ، وحكاه أبو الخطاب عن العرب في « بكرة » . انظر الكتاب ٢٩٤/٣ ، وتقييد ابن لب ٢٤٠/١ .

من غيرِ المتصرف أيضًا « سُحَيْرًا المعرّفةُ ، و « بُكَيْرًا » ، و « عِشَاءً » ، و « مَسَاءً » ، و « عَتَمَةً » ، و « ضَحْوَةً » ، و « عَشِيَّةً »[1] ، و « ضُحَىً »، ونحوُها إذا أردتَها من يومٍ بعينِه وهي نكراتُ اللّفظ ، معرّفةٌ بالمعنى على غيرِ وجهِ التعريفِ[2] .

ولا يخرجُ واحدٌ منها من النصبِ على الظرفِ إلا فيما سُمِعَ . وإذا كانَ حالاً ، أو خبرًا ، أوْ صفةً ، أوْ صلةً ، تعلّقَ باستقرارٍ أو ما في معناهُ ، وفي سائرِ المواضعِ بظاهرٍ وما في حكمِه .

منها متصرفٌ منصرفٌ ـ وهو أكثرها ـ ومتصرفٌ لا منصرفٌ : « غُدْوَةُ ، وبُكْرَةُ » . وغيرُ منصرفٍ ولا متصرف : « سَحَرَ » ليومٍ بعينه . ومنصرفٌ غيرُ متصرفٍ ، نحو : « ضُحَىً » ، و « صَبَاحٍ » ، و « مَسَاءٍ » ، و« ضَحْوَةٍ » ، و « عَشِيّةٍ » إذَا أردتَها من يومٍ بعينِه .

ومنها مبنيٌّ كـ « إذْ » ، و « إذَا » و « أمسِ » [3] و « الآنَ » .

وتقولُ في أيامِ الأسبوعِ : « الْيَومَ الجُمُعَةُ » و « اليومَ السَّبْتُ » بالنصبِ على الخبرِ ؛ لأنَّ العملَ وقعَ فيهما ، وترفعُ في بقيةِ الأيامِ ؛ نحو : « اليومُ الأحدُ »، و « الاثنانِ »، و« الثلاثاءُ »، و « الأربعاءُ »، و « الخميسُ »؛ لأنَّه لَمْ يقعْ فيها عملٌ .

---

(1) بعض العرب يدع فيه التنوين كما ترك في « غُدْوة » . انظر الكتاب ٢٩٤/٣ .

(2) أجاز الكوفيون تصرف ما عين من هذه الظروف ، فتقول : « سير عليه عَتَمةٌ ، وضحوةٌ ، وليلٌ ، ونهارٌ » الهمع ١٤٠/٣ .

(3) في الأصل : « الأمس » و «ال» مقحمة .

وفي بنائه خلاف بين أهل الحجاز وتميم . انظره في شرح المفصل ١٠٦/٤ وشرح الكافية الشافية ١٤٨١/٣ ، والارتشاف ٢٤٨/٢ .

وذكر ابن مالك عن ابن خروف أن « لا علة لبناء أمسِ إلاّ إرادة التخفيف تشبيهًا بالأصوات » . شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣ .

ويرادُ بالجمعةِ : الاجتماعُ ، وبالسبتِ : القطعُ ، أيْ : اجتمعتِ المخلوقاتُ فيه ، وانقطعَ العملُ .

وتقولُ : « الصِّيَامُ اليومُ » بالرفعِ إذا أردتَ العملَ في كلِّه على تقدير[1] حذفِ مضاف ، أيْ : « الصيامُ صيامُ اليومِ » ، كقولِه :

﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [2]

ويجوزُ النصبُ ، فإنْ كانَ الصيامُ في بعضِه لَمْ يجزْ إلاَّ النصبُ؛ كقولِكَ: « الصِّيَامُ الْيَوْمَ » أيْ : « في الْيَوْمِ » ؛ كقولِكَ : « الأكلُ الْيَوْمَ » .

ومما لايقعُ العملُ في بعضِه أسماءُ الشهورِ ، كـ « المُحَرَّمِ » ، و « صَفَر » ، وسائِرها ؛ تقول : « سِرْتُ المُحَرَّمَ » ، ولا تقولُ : « لَقيتُه المحرمَ »، فإنْ قلتَ : « لقيتُه شَهْرَ المُحَرَّمِ » جازَ أنْ يقعَ العملُ فيه كلِّه ، أو في بعضِه ؛ لأنَّ « المُحَرَّمَ » علمٌ لثلاثينَ يومًا ، فلا تنفصلُ[3] - وليسَ الشهرُ كذلكَ[4]- وكذلكَ « سِرْتُهُ السَّبْتَ » ، و « لَقيتُهُ يومَ السَّبْتِ » ، وسائرُ أسماءِ الأيامِ كذلك .

---

(1) في الأصل : « تقدم » .

(2) البقرة ٢/١٩٧ .

(3) يوافق سيبويه والجمهور . انظر الكتاب ١/٢١٧ ، والزجاج لا يفرق بينهما فيجيز في كل منها أن يكون العمل في كله وفي بعضه . انظر الارتشاف ٢/٢٣١ ، والهمع ٣/١٤٦ ، وانظر نتائج الفكر ٣٨٢ ، والبسيط ١/٤٨٩ .

(4) ذكر السيوطي في الهمع ٣/١٤٦ ، ١٤٧ رأي ابن خروف هذا واعتراض أبي حيان عليه بقوله : « وما زعمه باطل ، لأنّ الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة ، علمًا أو غيره ، وإنما التفرقة بين أسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه ، لأنه يراد به ثلاثون يومًا ، ولا يجوز أن يكون في بعضه . وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها ، لأنها من قبيل المختص غير المعدود ، ويعمل فيه المتطاول وغيره فسواء ، أضيف إليه يوم أم لا » ولم أجد في الارتشاف إلا رأي ابن خروف . انظر الارتشاف ٢/٢٣١ .

وما قُطعَ منها عن الإضافةِ ـ وهيَ « قَبْلُ » ، و « بَعْدُ » ـ لا تكونُ خبرًا ، ولاصفةً ، ولا حالاً .

وظروفُ المكانِ : ما أحاطَ بالشيءِ من جميع جهاتِه ، وهيَ ستُ جهاتٍ : « قُدّام » ، و « وَرَاء » ، و « تَحْت » ، و « فَوْق » و « شَمَال » ، و « يَمين » وما احتوتْ عليه من الأسماء .

وهيَ مبهمةٌ: كـ « عِنْدَ ». وموقتةٌ أيْ : معلومةُ المقاديرِ :كـ «ميلٍ» و«فَرْسَخٍ » و « بَرِيدٍ ». ومختصةٌ؛ نحو: « الدِّيَارِ »، و« داخلِها »، و«خارجِها»، و« المسجدِ » ، و « البيتِ » ، و « السوقِ » ، و « الطريقِ » وما أشبَه ذلك .

ولا يتعدى الفعلُ من النوعِ المختصِّ إلاَّ بالحرفِ إلاَّ شاذًا يوقف فيه عند السماعِ ؛ نحو: « هو منّي مَعْقِدَ الإزَارِ » ، و « مَقْعَدَ القَابِلَةِ » ، و « مَنَاطَ الثُّرَيَّا » ، و « مَزْجَرَ الْكَلْبِ » [1] ، وأشباهَ ذلكَ . وكذلكَ : «دخلتُ البيتَ ، والدَّارَ ، والمسجدَ » ، عدُّوْه إلى جميعِ المختصة . وكذلكَ : « ذهبتُ الشَّامَ » ، و«الكوفةَ » ، و« البصرةَ »، وزادَ الفراءُ « انطلقتُ »[2]، عَدُّوهُمَا إلى جميعِ البلدانِ والنواحي . وما في الشعرِ مما حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ ، فموقوفٌ على السماعِ [3].

---

(١) كنايات عن القرب والبعد . وانظرها في الكتاب ٤١٢/١ - ٤١٤ . والإيضاح العضدي ٢٠٧/١ ، والإرتشاف ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣١/١ ، والارتشاف ٢٥٣/٢ ، والهمع ١٥٣/٣ .

(٣) وذلك كقول ساعدة بن جؤية الهذلي :

لَدْنٌ بِهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

أيْ في الطريق . انظر الارتشاف ٢٥٤/٢ ، والهمع ١٥٤/٣ .

وأبو عُـمرَ الـجَرْمـيّ[1] / يجعلُ « دَخَلْتُـهُ » متعدّيـاً[2]، ويَردُ عليهِ قولُهم : [٣٣]
« دخلتُ في الأمرِ » ، فلم يُعدُّوه إلاّ بالحرفِ .

ويجـوزُ قطعُـهـا عن الإضـافـة ، وبناؤها كـ « قَبْلُ » ، و « بَعْدُ » ؛ كـقـولك : « قـمتُ خَلْفُ ، ووَرَاءُ » . ويجـوزُ نصبُـها بتـنوينٍ إذا لَمْ تُنوَ الإضافةُ .

ولا يصلُ الـفعلُ إلـى ضـمـيـرِ الظـرفِ إلاّ بـالحرفِ ، إلاّ أنْ يُنـصبَ على السَّعـةِ ، والـنّـاصبُ إذا كـانَ خـبرَ الابتـداءِ يُذكـرُ في بابِ الابتــداء ـ إنْ شاءَ اللّـه ـ .

ومنها متصرفٌ، وغيرُ متصرف ؛ وهو الذي لا يخرجُ عن الظرفِ ، ولا يدخُله رفعٌ ، ولا نصبٌ ، ولا جرٌّ .

ودلالةُ الفـعلِ على المصـدرِ دلالتـانِ : لفظيـةٌ ، ومـعنويةٌ ؛ لأنّـه من لفظِـه . ودلالتُـه على الزمانِ دلالتانِ معنويتان : بناءُ لفظِه له ، وأنّـه لا يقعُ من فاعلِـه إلاّ في زمانٍ . ودلالته على المكانِ دلالةٌ واحدةٌ : أنّـه لا يقعُ إلاّ في المكان .

---

(١) هو صالح بن إسحاق، مولى لِـجَرْم بن ربّـان . أخذ عن أبي الحسن الأخفش ، وأبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي . اختصر « الكتاب » ، توفي سنة ٢٢٥ هـ .
انظر ترجمته في أخبار النحويين البـصريين ٨٤ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٧٤ ، وإنباه الرواة (٢/٨٠) .

(٢) وهو أيضًـا مذهب الفـارسي ومن وافقـه . انظر الإيضـاح العضـدي ١/١٩٧ ، وانظر بقيـة الآراء في الارتشـاف ٢/٢٥٣ ، والهـمع ٣/١٥٣ . وانظـر رد ابن بزيزة على الجـرمي وابن السراج في غاية الأمل ١/١٨٦ .

وكذلك الحالُ ، دلالتُه معنويةٌ . ويتعدى الفعلُ إلى جميعِها تعدِّيًا واحدًا على حسبِ الحاجةِ إليها . والقوّةُ والضعفُ لا معنى لهما[1] .

وقولُه : (**أنَّ الزَّمَانَ حركةُ الفُلْكِ**)[2] تجوُّزٌ . والحركةُ غَيْرُ الزمانِ ، وإنّما الزمانُ ، المدةُ التي تقعُ فيها الحركةُ . والحركةُ شيءٌ ، والزمانُ شيءٌ آخر . والزمانُ والدَّهرُ شيءٌ واحدٌ .

وأمّا الحالُ : فتأتي لتبيينِ حالةٍ يكونُ عليها الخبرُ . وتأتي متصلةً ومنفصلةً . وتكون صفةً مِن الصفاتِ ، وخبرًا من الأخبارِ ، فلا يلزمُ فيها الاشتقاق .

وبابُه النصبُ إذا كانت مفردةً . وأنْ تكونَ نكرةً . وأنْ يتمَّ الكلامُ قبلَ مجيئِها . وأنْ تكونَ من معرفةٍ . وأنْ تقدَّرَ بـ « في » . وشرطَ المتأخرونَ فيها الاشتقاقَ والانتقالَ[3] ، وذلكَ فاسدٌ ؛ أمَّا الاشتقاقُ فلا حاجَةَ إليه إذا كانتْ خبرًا ، والخبرُ لا يلزمُ فيهِ الاشتقاقُ ، وتخيلُهم لما جاءَ منها غيرَ مشتقٍ باردٌ ولايمكن في كلِّ موضعٍ ، ولابنِ السِّيدِ[4] فيها هذيانٌ طويلٌ[5] .

---

(١) إشارة إلى قول الزجاجي – رحمه اللّه – : « واعلم أن أقوى تعدّي الإفعالِ ، إلى المصدر ..» الجمل : ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) الجمل ٣٥ . وقد اعترض ابنُ السيد على عبارة الزجاجي هذه . (انظر (إصلاح الخلل ١٠٤)، وكذا السهيلي (انظر نتائج الفكر ٣٨٨ ، ٣٨٩) ، وقال ابن بزيزة : « كلام فاتر وتشبيه بعيد » غاية الأمل ١٨٧/١ . وانظر تقييد ابن لب ٢٤٤/١ .

(٣) منهم ابن السّيد ، وابن عصفور ، انظر إصلاح الخلل ١٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١ . ويوافق السهيلي ابن خروف في عدم اشتراط الاشتقاق (انظر نتائج الفكر ٤٠٢)، وأكثر النحاة على أن الغالب فيها الاشتقاق والانتقال وليس على الوجوب . انظر شرح التسهيل ٣٣٤/٢ ، والبسيط ٥١٤/١ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٢٦٩/١ – ٢٧١ ، وتقييد ابن لب ٢٤٦/١ .

(٤) هو أبو محمد عبداللّه بن محمد بن السّيد البطليوسيّ ، ولد في مدينة بطليوس سنة ٤٤٤ هـ . إمام في اللغة والنحو . من مؤلفاته إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والحلل في شرح أبيات الجمل وغيرهما . توفي سنة ٥٢١ هـ . انظر ترجمته في الإنباه ١٤١/٢ ، والبغية ٥٥/٢ .

(٥) انظر إصلاح الخلل ١٠٨ .

وأمَّا الانتقالُ فلا يلزمُ فيها[1]: تكونُ منتقلةً كقولهم: « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا »، وغير منتقلة كقولهم: « خَلَقَ اللّهُ الزَّرافةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « يَدَيْها » بدلٌ مِن الزرافةِ، و « أطولَ » منصوبٌ على الحالِ، ولا ينتقلُ الطولُ، وقالَ تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[2]

ولا يزالُ مصدِّقًا، وما وجَّهَهُ ابنُ بابشاذ [3]، وغيرُه هذيانٌ، وكذلكَ البطليوسيّ[4]. وقال تعالى:

﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[5]

والخلودُ دائمٌ، وهو في القرآنِ كثيرٌ.

ثمَّ قد تأتي معرفةً في كثيرٍ من الكلامِ، وليسَ ذلكَ بقياسٍ عندَ الجميعِ؛ نحو:

* أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ... *[6].

---

(١) أفسد ابن عصفور هذا الزعم، وعلل مجيء « أطول » حالاً وهي صفة غير منتقلة؛ بمجيئه بعد « خَلَقَ »، وقال بأن التصديق في الآية غير لازم للحق. انظر شرحه على الجمل ١/٣٣٧، ٣٣٨.

(٢) البقرة ٢/٩١.

(٣) انظر شرحه على الجمل ١/٧٥، وتوجيهه للآية بأنها حال مؤكدة.

(٤) وهو ابن السِّيد. وتوجيهه للآية أن الحال فيها في حكم المنتقل، لأنها كالهيئة الثابتة، وقال: « والحق لا يفارقه التصديق ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق ليصدق به حقًا آخر، وقد يذكره لذاته من غير أن يقصد به إلى تصديق غيره أشبهت الحال المنتقلة حين كان لها معنيان تنتقل من أحدهما إلى الآخر ». إصلاح الخلل ١٠٨. وانظر نتائج الفكر ٣٩٧، والإرتشاف ٢/٣٣٦.

(٥) هود: ١١/١٠٨.

(٦) أي أرسل الإبل إلى الماء وهي معتركة؛ أي تتزاحم على وروده وهو جزء من بيت للبيد بن ربيعة، وهو:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نَغَصِ الدِّخالِ

انظر ديوانه ١٦٢ و الكتاب ١/٣٧٢، والمقتضب ٣/٢٣٧، وشرح المفصل ٢/٦٢، وإصلاح الخلل ١٠٦.

و « جَـاءُوا الْـجَـمَّـاءَ الْـغَـفِـيرَ » ، و « ادخُلـوا الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ » ، و « طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ » ، و « كَلَّمتُـهُ فَاهُ إِلى فِيَّ » . وقُرِيءَ :

﴿ لَيَخرُجَنَّ الأعـزُ منهـا الأذل ﴾ [1]

- بفتـحِ الياء ، وضمِّ الـزاي [2] - أيْ : « لَيَخْـرُجَـنَّ الأعـزُّ منها ذَليـلاً » ، و « أَرْسَلَهَا مـعتركـةً » ، و « جَاءُوا جَمـيعًا » ، و « ادْخُلوا أولاً فأوَّلاً » ، و «طَـلَبتَهُ مُجتَهِدًا » ، و « كَلَّمْـتُهُ مُشَافَهـةً » .

والمبردُ[3] ومن تابعَـه - وهـم كثيـرٌ - ينصب مـا جـاء منهـا مـصـدرًا ، على المصـدرِ، لاعلى الحـالِ ، بفـعلٍ مـضـمـرٍ مـن فـعلـه، والجـملةُ هـيَ الحـالُ عندَه ، وتقديرُهُ: « طَلَبْتَـهُ تَجتَهدُ جُـهْدَكَ »، و « أَرْسَلَهَا تَعْتَـرِكُ عِرَاكًا »[4]. والمصدرُ هو الذي يدلُّ على فعلـه هنا ، فيلزمُ على هذا أن يكونَ ذلكَ في كلِّ مـصدرٍ ؛ لأنَّـه دلَّ على فعلِـه ، معرفـةً كـانَ ، أوْ نكرةً . فمـجيئُها في مـواضعَ معلومـةٍ لا يقاسُ

---

(١) المنافقون ٨/٦٣ .

(٢) انظر إعـراب القرآن للنـحاس ٤٣٥/٤ ، ومـشكل إعراب الـقرآن ٧٣٦/٢ ، والتـبيـان ١٢٢٤/٢، ولم تنسب لقاريء .

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد البصري ، إمام النحو في زمانه ، أخذ النحو عن الجَرْميّ والمازنيّ . ومن أصحابه الزجاج وابن كيسان . من تصانيفه : المقتضب ، والكامل . ولد سنة ٢١٠هـ . وتوفي سنة ٢٨٦ هـ .
انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ١٠٥ ، وطبقات الزبيدي ١٠١ .

(٤) انظر المقتضب ٢٣٦/٣ ومـابعدها . وانظر الأصول ١٦٤/١ ، والإيضاح العـضدي ٢٢١، وأمالي ابن الشـجـري ٢٣٥/١ ، وشـرح المفـصل ٦٢/٢ . وقـال ابن أبي الربيـع : « ولا أعلم خـلافًـا بين النحـويين المتقدمين في هذا » البسيط ٥١٨/١ .

عليها دليلٌ على أنّ نصبَها على شيءٍ آخرَ لايدلُّ المصدرُ عليهِ ، والناصبُ لها / الفعلُ الظاهرُ . وانظر حقيقتَها في غيرِ هذا الموضعِ من [كلامه عنه][1] . [٣٤]

وقدْ تأتي من نكرةٍ ؛ نحو قولِهم : « عَلَيهِ مِائَةٌ بِيضًا » ، و « هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا » - في أحدِ وجهيه[2] - وقرِئَ :

﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[3]

بالنصب ، وهو كثيرٌ .

وقدْ تأتي والكلامُ لم يتمْ ؛ وذلك من بابِ حذفِ الخبرِ[4] ، نحو : «ضَربي[5] زَيْدًا قَائِمًا » ، « فقائمًا » ، حالٌ سدٌ مسدٌ ما حُذفَ من الخبرِ ، والتقديرُ : « ضَرْبِي زَيْدًا إذْ كانَ قائمًا » ، أوْ إذَا كانَ قائمًا » [5]،

---

(١) غير واضحة في الأصل . وانظر المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٦٩ فقد صرح بنصب المصدر على الحال ، قال : « ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالاً لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، واغنى غناءه وذلك قولهم : قتلته صبرًا ؛ إنما تأويله : صابرًا أو مصبرًا ، وكذلك جئته مشيًا ، لأن المعنى : جئته ماشيًا » .

(٢) الوجهان هما : الحال ، والتمييز . انظر المقتضب ٢٦٠/٣ ، ٢٧٢ ، والمغني في قوله : «هذا مالُك ذهبًا » ٥١٥/٢ . وانظر غاية الأمل ١٨٩/١ .

(٣) فصلت ١٠/٤١ . ونصب « سواءً » على الحال قراءة الجمهور . والرفع قراءة أبي جعفر أي « هو سواءٌ » . والخفض نعتًا لأربعة أيام قراءة زيد بن علي ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وعمرو بن عبيد ، وعيسى ، ويعقوب . انظر إعراب القرآن للنحاس ٥٠/٤ ، والبحر المحيط ٤٨٦/٧ .

(٤) في الأصل : « من حذف باب الخبر » . وانظر العبارة صفحة ١٤٩ .

(٥) في الأصل : « (ضربني) زيدًا (إذا) كان (قاعدًا) أو إذا كان قائمًا » وهو تحريف . والتصويب من كتب النحو : انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٧٤/١ ، وإصلاح الخلل ١١٢، وشرح التسهيل ٢٧٩/١ .

وكذلكَ : «أُخْطَبُ مَا يَكُونُ الأميرُ قَائمًا » [١] ، وشبهُهُ ، والظرفُ هو خبرُ المبتدأِ ، والحالُ التي سدَّت مسدَّ الخبرِ أتتْ والكلامُ ناقصٌ فتمّ الكلامُ بهَا ، وقولُه صلى اللّهُ عليهِ وسلَم : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِن رَبِّه وَهُو سَاجِدٌ »[٢]، فهذه جملةُ حالٍ سدَّت مسدَّ الخبرِ .

والعاملُ فيها يكون فعلاً ، وغيرَ فعلٍ ؛ فإنْ كانَ فعلاً تقدَّمتْ وتأخرتْ[٣] إنْ لَمْ يمنعْ مانعٌ .

وإنْ كانَ غيرَ فعلٍ لَمْ تتقدَّمْ عليهِ ، نحو : « هذا زيدٌ قائمًا »[٤] ، و «هذا قائمًا زيدٌ » ، و « ها قائمًا ذا زيدٌ » . ولا يجوزُ : « قائمًا هذا زيدٌ » [٥]. فمن قدَّمَ « قائمًا » على « ذا »[٦] منْ « هذا » كانَ العاملُ عندَهُ معنى التنبيهِ الذي دلَّتْ عليهِ « ها » . ومنْ اعتقدَ أنَّ العاملَ الإشارةُ التي دلَّ عليها « ذا » لَمْ يُقدِّمْ .

---

(١) انظرها بالتفصيل في تقييد ابن لب ٢٨٢/١ .

(٢) الحديث في صحيح مسلم ، بشرح النووي ٢٠٠/٤ ، وسنن النسائي : كتاب التطبيق / باب أقرب ما يكون العبد من اللّه عز وجل ٢٢٦/٢ . حديث رقم ١١٣٧ .

(٣) أجازه البصريون سواء كان صاحب الحال ظاهرًا أم مضمرا . ومنعه الكوفيون مع الظاهر وأجازوه مع المضمر . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٧٦/١ ، والإنصاف (مسألة ٣١) ٢٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/٢ ، والهمع ٢٨/٤ .

(٤) أجاز الجمهور أن ينتصب (قائمًا) بحرف التنبيه ، أو باسم الإشارة ، أو بهما . ومنعه السهيلي . ووافقه ابن أبي العافية في حرف التنبيه ، ووافق الجمهور في اسم الإشارة . وفي كل هذه المذاهب لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها في هذا المثال . انظر نتائج الفكر ٣٩٨ ، وشرح التسهيل ٣٥١/٢ ، والهمع ٣٥/٤ .

(٥) اتفق البصريون والكوفيون على استحالته . انظر الارتشاف ٣٥٢/٢ .

(٦) في الأصل « ها » تحريف .

وكذلكَ : « فِي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ » العاملُ مافي الجار والمجرورِ مِن معنى الاستقرارِ الذي نابَ منابَهُ ؛ ولذلك لَمْ يجزْ تقدُّمُه عليه ، فلا تقولُ : « قائمًا في الدارِ زيدٌ » ، ولا « زيدٌ قائمًا في الدارِ »(١). وقدْ جاءَ في بيتِ النابغة (٢):

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِم فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذَارِ (٣)

فقدّم الحالَ مع تقديمِ المبتدأِ ، والعاملُ الاستقرارُ الذي نابَ « فيهم » منابَهُ ، وهو شاذٌ (٤) . وأجازَهُ قومٌ ، وليسَ بشيءٍ لتأخيرِ العملِ .

ومنعَ ابنُ بابشاذ (٥) ، وكثيرٌ مِن المتأخرينَ : « هو زيدٌ قائمًا » من كلِّ وجهٍ ، وأجازَهُ سيبويهِ - رحمَه اللّه - في موضعٍ على معنىً ، ومنعَهُ في البابِ على معنىً آخرَ ؛ أجازَهُ مع الإفادةِ ، ومنعَهُ مع عدمِها(٦) ، ذكر ذلكَ في « بابِ ما ينتصبُ

(١) موافقًا لشيخهِ ابن طاهر . انظر الهمع ٣٢/٤ .

(٢) هو زياد بن معاوية ، أحد شعراء الجاهلية وفحولهم . من بني ذبيان . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٥٧ ، والخزانة ١٣٥/٢ .

(٣) البيت في ديوان النابغة ٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٣٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ ، وتقييد ابن لب ٢٨٧/١ ، وشرح الأشموني ٥٥٢/٢ . ومعناه : جاعلوها خلفهم موضع الحقائب . وابن كوز : يزيد بن حذيفة ، وربيعة بن حذار : رجل من بني أسد .

(٤) يوافق البصريين ، وأجازه الفراء والأخفش مطلقًا ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو : « أنت قائمًا في الدار » . وأجازه ابن مالك محكومًا بضعفه . انظر شرح التسهيل ٣٤٦/٢ ، والهمع ٣٢/٤ ، ٣٣ ، وشرح الأشموني ٥٥١/٢ .

(٥) انظر شرحه على الجمل ٧٦/١ .ومنعه السهيلي . انظر الهمع ٣٦/٤ .

(٦) أجاز سيبويه « هو زَيْدٌ مَعْرُوفًا » في الكتاب ٧٨/٢ على جهة التوكيد لِمَا ذكرتَه وأخبرت به ، كما لو قلنا : « لا شك فيه » . فالقائم عليه المعنى « هو زيدٌ » ، و «معروفًا» بمثابة « لا شك فيه » فهي من باب الزيادة والتوكيد . بينما منعه في مثل : « هو زيْدٌ مُنْطَلِقًا » (في الكتاب ٨١/٢) لأنه أراد أن يخبره بالانطلاق ، وفائدة الخبر تنعقد بـ « منطلقًا » فهي ليست من باب الزيادة والتوكيد .

ومدار ذلك يتوقف على المعنى الذي قصده المتكلم . انظر النكت في كتاب سيبويه للأعلم ٤٨١/١ ومابعدها .

لأنّـهُ خبرٌ للمـعروفِ المبني على ما قبلَهُ من الأسمـاءِ المبهـمةِ »[1] - ولبيـانه موضعٌ غير هذا - وهو من أبدعِ كلامـه .

وتقع الجملةُ الاسميةُ موقعَ الحالِ ؛ فإنّ كانَ فيها ضميرٌ يعودُ على صاحبها ، لم يفتقر إلى غيـرِه ، نحو : « جاءَ زيـدٌ ثِيَابُـه عليه » [2] . فإنْ لـمْ يكُنْ فيها ضميرٌ ، احتاجت إلى واو [3] الحالِ ؛ نحو : « جاءَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ خارِجٌ » . ويجوزُ دخولُ الواوِ في الأوّلِ ، نحو : « جَـاءَ زيدٌ وَثِيَابُـه عَلَيـهِ » ، وتُسـمى واو الابتداءِ ، وواو الحالِ .

وكذلكَ الفعليةُ إذا كانت ماضيةً لفظًا ومـعنىً ، وكانَ فيها ضميرٌ لَـمْ تحتجْ إلى الواوِ ؛ نحو :

* نَسِـيمَ الصَّـبَا جَاءَ تْ برَيَّـا القَرَنْفُـلِ * [4] .

وقالَ عزّ مَنْ قائل :

﴿ أَوْجَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [5]

---

(١) الكتاب ٢/٧٧ .

(٢) ذهب الفراء والزمخشري إلى أنه لا بد من الضميـر والواو معًا ، وانفراد الضمير نادرٌ شاذٌ . وذهب ابن مالك إلى جواز خلوها منهمـا معًا ، وإفراد الضمير عنده أقيس من إفـراد الواو . وذهب أبو حيان في مثل ذلك إلى تقدير الضمير . وابن هشام إلى تقدير أحـدهما . وابن جني إلى تقدير الضمير عند وجود الواو منفردة. انظر الارتشاف ٢/٣٦٥ - ٣٦٧ ، وشرح التسهيل ٢/٣٦١ ومابعدها . والهمع ٤/٤٧ ، ٤٨ .

(٣) في الأصل : « ضمير الحال » . وهو خطأ .

(٤) لامرىء القيس من معلقته المشهورة ، وصدره :

* إذا قامتا تضوع المسك منهما *

وهو في ديوانه ١٥ ، وشرح القصـائد السبع لابن الانباري ٢٩ ، وشرح القصـائد التسع لابن النحاس ١/١٠٧ ، والخزانة ٣/١٦٠ .

(٥) النساء ٤/٩٠ .

ولايحتاجُ فيها إلى « قد »[1]، وقراءة الحسن[2]: ﴿ حَصِرَةً صُدُورُهُم ﴾، وليست بدعاء[3] ، ونصبُها يدلُّ على الحالِ . وزعمَ ابنُ بابشاذ أنَّ سيبويهِ يجعل « حَصِرَتْ » صفةً لـ « قوم » [4] ، ولَمْ يفعلْ ذلك سيبويه .

فإنْ لَمْ يكنْ فيها ضميرٌ ، احتجتَ إلى الواو ، نحو : « جاءَ زَيْدٌ ، وَقَدْ خرَجَ عَمْرٌو » ، ولا بدَّ في هذا مِنْ « قَدْ » .

فإنْ كانت معنىً لا لفظًا ؛ نحو : « جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَخْرُجْ عَمْرٌو » احتاجتْ إلى الواوِ - كانَ فيها ضميرٌ ، أوْ لَمْ يكنْ [5] - .

فإنْ كانَ الفعلُ مضارعًا ؛ لَمْ تدخلْهُ الواو ، ولزمَ الضميرُ ، نحو : «جاءَ زيدٌ يضحك » . فإنْ دخلتْ / [الواو كان على تقدير الجملة ، وصارت الجملةُ اسمية][6] . [35]

---

(1) يوافق رأي الكوفيين ، ويوافقهم ابن مالك وأبو حيان . وأوجب البصريون لجواز وقوع الماضي حالاً اقترانه بـ « قد » ظاهرة أو مضمرة أو بما يقربه من الحال « انظر الإنصاف (م : 32) 252/1 » . وقال ابن مالك : « وهذه دعوى لا تقوم عليها حجّة » (شرح التسهيل 373/2) وانظر رد ابن الفخار على ابن خروف وابن مالك، في شرحه على الجمل 257/1 - 259 .

(2) في الأصل : « وقد من الحسن » ، و « حصرت » بالتاء المفتوحة ، والصواب ما أثبت . وفي الآية توجيهات كثيرة وقراءات أخرى انظرها في معاني القرآن للفراء 24/1، ومعاني القرآن للزجاج 89/2 ، ومعاني القرآن للنحاس 155/2 ، والبحر المحيط 317/3 ، والارتشاف 369/2، والهمع 49/4 . والحسن هو الحسن البصري ، أحد قراء البصرة (ت 110 هـ). وكذلك هي قراءة قتادة ، ويعقوب الحضرمي . انظر البحر المحيط 317/3 .

(3) كما قال المبرد . انظر المقتضب 124/4 ، ومعاني القرآن للنحاس 155/2 .

(4) لم أجد ما يشير إلى ذلك في شرحه . والذي قبله : « والحال يكون بالمفرد وبالجملة ؛ وجملته أن كل ما جاز أن يكون خبرًا جاز أن يكون حالاً ، إلاَّ الفعل الماضي فإنه لا يحسن أن يقع حالاً إلاَّ ومعه « قد » لفظًا أو تقديرًا ؛ فأما اللفظ فقولك : « هذا فلان قد ضحك » و « جاء زيد قد ظفر » . والمقدر مثل قوله عز وجل : (أو جاء وكم حصرت صدورهم) وهذا قول سيبويه » شرح ابن بابشاذ 78/1 .وذكر ابن مالك ما قاله ابن خروف عن ابن بابشاذ ودفاعه عن سيبويه ، ثم قال « صدق أبو الحسن - رحمه اللّه - وغفر لابن بابشاذ » شرح التسهيل 373/2 .

(5) قال ابن مالك : « والمستعمل بخلاف ما قال » (شرح التسهيل 370/2) أي لا يحتاج إلى الواو ، وردّه السيوطي بالسماع . انظر الهمع 48/4 .

(6) غير واضحة في الأصل .

باب الابـتداء (١)

الابتـداءُ في اصطلاحِ النحـويينَ : ذكـرُكَ الاسمَ في أوّلِ الكلامِ مـرفـوعًـا ، لتُسنِدَ إليهِ خبـرًا ؛ وذلكَ الاسمُ مبتدأٌ ، فإنْ تقدمَ الخبرُ عليهُ ، لَـمْ يُزَلْ ذلكَ الاسمَ مِنْ أن يكونَ مُخْبَرًا عنهُ ؛ فالمبتـدأُ هو المقصودُ بإضـافةِ الفائدةِ إليهِ ، والخبـرُ مظنّـةُ الفائدة .

ويكونُ المبتدأُ معرفةً ، ونكرةً بشرطِ الفائدةِ فيها(٢)، وهيَ التخصيصُ معنىً .

وأكثـرُ ما تحـصلُ الفائدةُ في الـنكرةِ بتقـديمِ الاستفـهامِ ؛ نحـو : « أفي الدَّارِ رَجُلٌ ؟ » . وبتقديمِ حرفِ النفي ؛ نحو : « مَا أحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» . وبالصفـةِ ؛ نحو : « رَجُلٌ مِنْ آلِكَ قَاصِدُكَ » .

وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ مع تقديمِ الخبـرِ ظرفًا ، وجارًا ومجرورًا ؛ نحو : « في أخيـكَ خَـصْلَـةٌ جَـمِيلَـةٌ » . وفي العمومِ ؛ نحو :

﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٣).

ويدخل معنى الدعاءِ فيها ؛ نحو : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ ﴾ (٤).

---

(١) الجمل ٣٦ .

(٢) عد بعضـهم مواضع الابتداء بالنكرة ستـة (انظر شرح الجمل لابن بابشـاذ ٨١/١) . وجعلهـا ابن أبي الربيع عشرة (البسيط ٥٣٧/١) . وجعلها ابن لب ثمـانية عشر شرطًا (انظر تقييده ٣٠٠/١ - ٣٠٤) . وجعلها ابن الفخار عشريـن (انظـر شرحه على الجمـل ١ / ٢٦٦) وفي الهمـع خمسة وعشـرون (٢ / ٢٩ - ٣٠) . وضبطها بحصول الفائدة أبلغ وأوجز .

(٣) آل عمران ١٨٥/٣ ، الأنبياء ٣٥/٢١ ، والعنكبوت ٥٧/٢٩ .

(٤) مريم ٤٧/١٩ .

وقدْ يفيدُ بغيرِ قرينةِ لفظيةِ ؛ قالَ - صلى اللّهُ عليهِ وسلم - : «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى العِبَادِ » [1]، ومنهُ : « أَمْتٌ فِي الْحَجَرِ لافيكَ » [2] - وهو كثيرٌ - وجواز هذا على حصولِ الفائدةِ ؛ فما لَمْ يفدْ ، لَمْ يجزْ .

وخبرُ المبتدأ - وهو المحدَّثُ به عنْهُ - كلُّ ما وقعتْ بهِ الفائدةُ مِن اسمٍ مفردٍ نكرةٍ ، أوْ معرفةٍ ، أوْ جملةٍ اسميةٍ ، أو فعليةٍ (*) . وينقسمُ إلى نَيِّفٍ على[3] سبعين قسمًا [4]، ذكرتُها في غيرِ هذا الكتابِ ، وهوَ (شرحُ سيبويهِ - رحمه اللّهِ -) [5] .

والمحتاجُ إليهِ منها هنا أنّه ينقسمُ - أولاً - قسمينِ : مفردٌ ، وجملةٌ[6].

فالجملةُ الاسميةُ: كُلُّ جملةٍ تقدّمَ فيها المبتدأ على أنواعِها. وتُسمى عهدية .

والفعليةُ : كُلُّ جملةٍ تقدَّمَ فيها الفعلُ على أنواعِها مِنْ كونِها خبرًا موجبًا ؛ نحو : « خَرَجَ زَيْدٌ » ، و « يَخْرُجُ زَيْدٌ » . ونفيًا ؛ نحو : « مَا خَرَجَ زَيْدٌ » ،

---

(١) سنن النّسائي (باب المحافظة على الصلوات الخمس) ٢٣٠/١ ، والموطأ : كتاب الصلاة / الأمر بالوتر ٨٨ ، وجعل ابن الفخار جواز الابتداء بالنكرة في هذا الحديث لأنها مضافة (انظر شرحه على الجمل ٢٧٠/١) ، وقريب منه قول السيوطي إذ علّله بأنها عاملة جرًا. (انظر الهمع ٢٩/٢) .

(٢) الأمت : الاعوجاج . ومعناه : الاعوجاج في الحجر لافيك. انظر المستقصى في أمثال العرب ٣٦٠/١ . ونسب إلى سيبويه أنه جعله إخبارًا محضًا ، ولم يصرح بذلك في الكتاب .
وجعله المبرد خبرًا مرادًا به الدعاء . وقال ابن جني : ليس خبرًا في المعنى وإنما هو دعاء ومسألة . انظر الكتاب ٣٢٩/١ ، والخصائص ٣١٨/١ ، وانظر اللسان « أمت » ٥/٢. ونتائج الفكر ٤١٠ ، وشرح المفصل ٨٧/١ ، والبسيط ٥٤٠/١ .

(*) في الأصل : « وفعلية » .

(٣) هكذا في الأصل .

(٤) ذكر ابن بزيزة ذلك عن ابن خروف ، وقال : « وجعل في ذلك جزءًا مستقلاً بنفسه رويناه عن أصحابه عنه ، وأشار إليه في شرح كتاب سيبويه » غاية الأمل ١٦٧/١ .

(٥) وهو (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) ، وهو ليس في الجزء الموجود منه .

(٦) يوافق في تقسيمه ابن السّراج وتلميذه الفارسي (انظر الأصول ٦٢/١ ، والايضاح ٨٢/١) . وانظر رد ابن أبي الربيع (في البسيط ٥٤٧/١) على من خطأ قول النحويين بأن الخبر ثلاثة أنواع .

و « لَـمْ يَخْـرُجْ زَيْـدٌ » ، وشَـرطًـا ، وجـزاءً . وقَـسَـمًـا ، وأمـرًا ، ونهيًـا ، ودعـاءً ، وعَرْضًـا ، وتحضيضًا ، واستفهامًا ، وثناءً ، وذمًّـا ؛ نحـو : « نِعْـمَ الرَّجُـلُ » ، و « بِئسَ الرَّجُلُ » ، وتعجبًا ؛ نحو : « مـا أحْسَـنَ زَيْـدًا » ، ودعاءً ؛ نحو : « غَفَرَ اللَّـهُ لَكَ » . وطمعًـا ؛ نحـو : « لَعَلَّ زَيْـدًا يَحُـجُّ » . وإشفـاقًـا ؛ نحـو : « لَعَلَّ الأسَـدَ يأكُلُ زَيْدًا » . وجميعُ هذا يكونُ خبرًا للمبتدأ لفظًا ومعنىً إذا كـانَ الفعلُ لسببِـه ؛ نحو : « زَيْـدٌ ذَهَبَ أخوه ، ولَـمْ يَخْرُجْ غُلامُـهُ » ومـا أشبَـه ذلكَ مِن جميعِ ما ذكرنا .

ولا بدَّ في جـميعِ ذلكَ مِن ضـميرٍ يربطُ الجملةَ بالابتـداءِ الذي هو خـبرُه ؛ لأنَّها غيرُه .

وترجـعُ الضـمائرُ على وفقِ المبتدأ ، غـائبٌ لغائبٍ ، ومـخاطَبٌ لمخاطبٍ ، ومـتكلِّـمٌ لمتكلِّمٍ ؛ نحـو : « أنَا خَـرَجْتُ » ، و « أنَـا أخْـرُجُ » . وكـذلك التـثنيـةُ ، والجمعُ ، والتأنيثُ ؛ نحو : « هِنْدٌ تَقُومُ » ، و « الهِنْدَانِ تَقُومَانِ » [1]، و « الهِنْدَاتُ يَقُـمنَ » ، و « أنتِ تَقُـومِينَ » ، و « أنتُنَّ تَقُـمْـنَ » ؛ كـانَ الضـمـيرُ مرفـوعًـا ، أو منصـوبًا ، أوْ مجرورًا ، ولا نُبـالي مِن [أيْ] [2] موْضعٍ وقعَ في الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ ، فـممّا عادَ فيه ضميرُ الغائبِ من صلةِ فاعلِ الجملةِ التي هيَ المبتدأ قولُـه تعالى :

﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ ﴾[3]

عادَ ضـميـرُ الفاعـلِ في « يُضِـلُّ » على اسمِ « إنَّ » ، وهوَ الذي ربطَ الخبر بالـمُخبَرِ عنهُ .

---

(١) في الأصل : « يقومان » - بالياء - .

(٢) في الأصل : من « أين » .

(٣) النحل ١٦/٣٧ .

وممَّا عادَ فيهِ ضميرُ [المخاطبِ] (١) مِن فَضلةِ الجُملةِ على المبتدأ قولُهُ :

* وَأنتَ إذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ * (٢) .

عادت التاءُ في « استدبرتَه » على المبتدأ الذي هو « أنتَ » ، والظرفُ / الذي هوَ « إذا » وصلته ، متعلقٌ بـ « سدَّ فرجَهُ » ، والتقديرُ : «أنت سدّ الفرس فرجه إذا استدبرتَه » ، كقولكَ : « أنتَ يقومُ زيدٌ إذا أمرتَه». فإن جعلتها شرطًا ، كانت الجملةُ الخبرَ ، والمعنى : « وأنتَ إذا استدبرتَ الفرسَ ، رأيتَ له ذنبًا طويلاً » . [٣٦]

والخبرُ المفردُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : مفردٌ ، وظرفٌ ، وجارٌ ومجرور . والظرف ظرفانِ : مكانٌ ، وزمانٌ ، وكلاهما يكونُ خبرًا عن الأشخاصِ والمعاني(٣) . ويكونانِ للمبتدأِ ؛ نحو : « زيدٌ عندَك » ، ولسببهِ ؛ نحو : « عمروٌ عندَك أبوهُ » .

---

(١) في الأصل : « المتكلم » .

(٢) لامريء القيس ، وعجزه :

* بِضَافٍ فُوَيْقَ الأرْضِ ليسَ بِأعْزَلِ *

وهو في ديوانه ٢٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٩٠ ، وشرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس ١٧٤/١ .

وفيها « ضليع إذا ... » ولا شاهد فيها على ذلك .

وانظر الرواية الأخرى في شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٩١ .

(٣) يوافق ابن الطراوة ، ويوافقهما ابن مالك في جواز وقوع ظرف الزمان خبرًا عن الجثة والجمهور على المنع ، وما جاء منه تأوله بعضهم وقيده بحصول الفائدة . وقد رد ابن أبي الربيع على ابن الطراوة . انظر نتائج الفكر ٤٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١ ، والبسيط ٦٠٠/١ ومابعدها، وشرح الألفية لابن عقيل ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، والهمع ٢٣/٢ ، و(ابن الطراوة النحوي ٢٣٧) .

فحتى يكونَ فيهِ ظرفُ الزمانِ خبرًا عن الشخصِ يقولُ القائلِ : « أيُّ زمانٍ نحن ؟ » و « أيُّ يومٍ نحن ؟ » ، و « أيُّ سنةٍ ؟ ، وأيُّ شهرٍ ؟ ، وأيُّ ساعةٍ ؟ » ؛ فجوابُه : « نَحْنُ زَمَانَ الصّيفِ ، وزَمَانَ كَذَا ، وشَهْرَ كذا ، ويَوْمَ كذا ، وغُدْوَةَ ، وعَشِيَّةَ » ، وما أشبَه ذلك ، فقد وقعَ ظرفُ الزمانِ خبرًا عن الأشخاصِ حينَ أفادَ ؛ فما أفادَ يجوزُ ، وإذا كانَ الكلامُ كاملاً من جميعِ جهاتِه .

والجارُّ والمجرورُ يكونُ معرىً[1] للمبتدأ ، ولسببِه ؛ نحو : زيدٌ في الدارِ » ، و « عمروٌ في الدارِ أبوهُ » .

والاسمُ المرفوعُ ينقسمُ أربعةَ أقسامٍ : جامدٌ . ومشتقٌ . ومُضمَّنٌ[2] معناهُ . ومنزّلٌ منزلته .

فالجامدُ: « زَيْدٌ أخُوكَ » ، وَ « عَمْرٌو أبُو عَبْدِاللّه» ، ولا ضميرَ فيه لأنّه الأوّلُ من غيرِ زيادةِ معنى فعلٍ .

والمشتق : يكونُ للأوّلِ ؛ نحو : « زَيْدٌ قَائمٌ » ، و « عَمْرٌو مَضْرُوبٌ » ، وفيهِ ضميرٌ لكونه مشتقًا ، لا لكونه خبرًا ؛ لأنَّ الجامدَ لا يحتاجُ إليه . ويكونُ لسببِه ؛ نحو : « زَيْدٌ قَائمٌ أبُوهُ » ، و « عَمْرٌو سَائِرٌ إلَيْه » ، و « عمروٌ مُعْطٍ أخَاهُ خَالدًا » . ولا بُدَّ في هذا القسمِ من ضميرٍ في آخرِ معمولاته لكونِه للأوّلِ لفظًا ، ولغيرِه معنىً. وهوَ لفظًا من قبيلِ الأسماءِ المفردة لتسلُّط العاملِ عليه من رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ ، ولَوْ كانَ من قبيلِ الجملِ - كما زعمَ بعضُهم[3] - لَمْ يَعملْ في لفظه عاملٌ ، وليسَ في الكلامِ إلاَّ جملةٌ أوْ مفردٌ .

---

(١) في الأصل « معْرا » .

(٢) في الأصل : ومضمر .

(٣) وهو أبو علي الفارسيّ . انظر الإيضاح ١/٩٠ حاشية رقم (٢٢) . وانظر ما سيأتي صفحة ٣٩٥ .

والمضمن[1] معنى المشتق يكونُ للأوّلِ ولسببه أيضًا، نحو: « زَيْدٌ تَميميٌّ »، و « قَيْسيٌّ أبوهُ » و « هؤُلاءِ عَرَبٌ أجْمَعُونَ » ، و « أعْرابٌ آباؤهُم » ، و « القاعُ عَرْفَجٌ كُلُّه » ، و « عَرْفَجٌ وَسَطُهُ » . والعرفجُ : الخشنُ . ورفعَ فاعلاً لتضمنه معنى الاشتقاق . وكذلك أُكِّد الضميرُ في « عربٍ » بـ « أجمعونَ » ، وفي « عرفجٍ » بـ « كُلّه » .

والمنزلُ منزلَتَه[2] ينقسمُ أربعةَ أقسامٍ : علمًا[3]، جنسًا ، مصدرًا ، صفةً. فالعلمُ: « أبو يُوسُفَ أبُو حَنيفَةَ » و « زَيْدٌ زُهَيرٌ » ، و « عَبْدُاللّه حَاتمٌ » .

والجنسُ : « زَيْدٌ الأسَدُ » ، والمصدرُ : « ما أنتَ إلاّ سَيْرٌ » ، و « غمرٌ » ، و « صَوْمٌ » ، و « فِطْرٌ » ، و « زَوْرٌ » .

وكلٌّ واحدٍ من هذه يتأوّل فيه وجهان : أحدُهما حذفُ مضافٍ ، أيْ : «أبو يُوسُفَ مثلُ أبي حَنيفَةَ » ، و « زَيْدٌ مِثْلُ الأسدِ » ، و « مثلُ زُهَيْرٍ » ، و « مثلُ حَاتِمٍ سَخَاءً » ، و « ما أنْتَ إلاّ ذُو سَيْرٍ » ، و « ذُو صَوْمٍ » ، و « ذُو فِطْرٍ » ، و« ذُو زِيَارةٍ » . وكلُّها فيهِ ضميرٌ للمعنى الذي تضمنَه من المثليَّةِ .

والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ الأوّلُ الثاني مبالغةً ، من غيرِ اعتقادِ حذفِ مضافٍ ، أيْ يغني غناهُ ، ويسدُّ مسدَّهَ ، ولا يكونُ حتى يكونَ الفعلُ واقعًا منه كثيرًا ، فحينئذٍ يُخبرُ به عنهُ لكثرةِ وقوعِه منهُ .

وأمَّا الصفةُ فنحو : « نهارُه صائمٌ ، وليلُهُ قائمٌ »، أخبروا عن الليلِ والنهَارِ ، وهم يُريدونَ الصائمَ والقائمَ فيهما ، مبالغةً حيثُ كثُرَ ذلك مِن المخبَرِ عنه .

---

(١) في الأصل : « المضمر » .

(٢) أي منزل منزلة المبتدأ .

(٣) هكذا في الأصل منصوب ، وكذا ما بعده .

ويقعُ موقعَ الخبرِ أيضًا : الفاعلُ ، والجوابُ المجزومُ ، والحالُ ، وواو «مع » فما تدخلُ عليه مرفوعًا ، فيفيدُ كلٌّ هذا ما يفيدُ الخبرُ . فالفاعلُ قولُهم : « أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ ؟ » ، والمعنى : « أَيَقُومُ / أَخَوَاكَ ؟ » . والجوابُ [٣٧] المجزومُ : « حسْبُكَ [١] يَنَمِ النّاسُ » ـ والخطابُ للمؤنّثِ ـ أيْ : « اكتفِ[٢] يَنَمْ » ، الفعلُ دائما أمرٌ بالسكوتِ .

وأمّا خبرُ المبتدإِ في الشرطِ فمجزومُ اللفظِ ، مرفوعُ الموضعِ ؛ نحو : مَنْ يَقُمْ » ومَنْ يخرجْ » . والحالُ « ضَرْبِي زيدًا قائمًا » [٣] ، وهو من باب حذفِ الخبرِ وإبقاءِ بعضِه ، وأبينُ منهُ في هذا قولُه عليه السلامُ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ »[٤] ، فالجملةُ حالٌ سدَّتْ مسدَّ الخبرِ ؛ لأنَّ المعنى : « إذْ هوَ ساجدٌ » ، وبذلكَ قدَّرها سيبويه ـ رحمه اللّه ـ في قوله تعالى :

﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [٥]

قال : « إذْ طائفةٌ في هذه الحالِ »[٦] .

---

(١) نسب إلى أبي عمرو بن العلاء والجَرمِيّ أن الضمة في (حسبُك) ضمة بناء وهو اسم فعل . والجمهور على أن الضمة فيه ضمة إعراب ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : « حسبك السكوت ينم الناس » .

ونسب إلى جماعة منهم الأخفش أنه مبتدأ لا خبر له ، والتقدير : « اكتفِ » وهو اختيار ابن طاهر . انظر الارتشاف ٣٣/٢ ، والهمع ٤٤/٢ .

(٢) في الأصل : اكتفي .

(٣) هذه المسألة موضع خلاف بين النحويين وقد بسط القول فيها السيوطي . انظر الهمع ٤٤/٢ ومابعدها .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٨٢ .

(٥) آل عمران ١٥٤/٣ .

(٦) الكتاب ٩٠/١ .

وأمّـا واو « مع » فقولُهم: « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَهُ » (١) ، أيْ : « مع ضيعتِه » ، و « مـا زلتُ وزيدًا حتّى فـعَلَ » (٢) ، وقـد نصَّ عليـهِ ـ رحـمَـه اللّـه ـ في بعضِ أبـوابِ الأحـوالِ ، وهو بـابُ « فـاهُ إلى فيَّ »(٣). ولا يُحتـاج فيه إلى حذفِ خبرِ لتمامِـه ، وصحةِ معناهُ ، فإن قدّرَ « مقرونانِ » (٤) فلبيان المعنى(٥) .

وجميعُ هذهِ الأخـبارِ ، العاملُ فيهـا المبتدأُ (٦) ـ في قولِ سيبـويهِ ـ عملَ في الظرفِ نصبًا ، كما عملَ في المفـردِ رفعًا . وليسَ عملُـه النصبَ بأبعدَ من عـملِـه للرفعِ ، ونصَّ على ذلك في عـدّةِ مـواضعَ ، وشبَّـه عملَه في الظـرفِ بـ « عـشرينَ درهمًا » ، وبقولِهم : « أنتَ الرجلُ علمًا » (٧) ، منها قولُـه فـي « باب ما ينتصبُ من الأمـاكنِ والوقتِ » قـالَ : « فـصـارَ هُوَ خَلْفَكَ ، وزَيْدٌ خَلْفَـكَ بمنزلة ذلك ، والعـاملُ في « خلفك » الذي هو مـوضعٌ له ، والذي هو في مـوضعِ خبـرِه ، كمـا أنكَ إذا قلتَ : عبدُ اللّـهِ أخوكَ فالآخر قَدْ رفـعَه الأولُ ، وعملَ فيـه ، وبه استغنى الكلامُ »(٨) وكررَ ذلكَ في غيرِ موضعٍ .

---

(١) في الكتاب ١/٢٩٩ .

(٢) في الكتاب ١/٢٩٨ .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٩١ .

(٤) انظر الكتاب ١/٣٠٠ .

(٥) رد ابن مالك على ما ذهب إليه ابن خروف ، وعلى ما أوّل به كلام سيبويه ـ (وهو أنه قدر مقرونان لبيان المعنى لا لبيان الإعراب) ـ بأنّـه يلزمه « أن يكون الأمـر كذلك في كل موضع التزم فيـه حذف الخبر » شرح التسهيل ١/٢٧٧ ، ونحو منه ردّ التنّسي عليه في شرحه على التسهيل (مخطوط) ٩٤ أ .
وما ذهب إليه ابن خروف يؤول إلى مذهب الكوفيين بأن لاخبر محذوف لتمام الكلام وصحة المعنى.
انظر رأي الكوفيين في الارتشاف ٢/٣٢ ، والهمع ٢/٤٤ .

(٦) ذكر السيوطي رأي ابن خروف هذا في الهمع ٢/٢١ ، وانظر المسألة في الإنصاف (م٥)١/٤٤ .

(٧) الكتاب ١/٤٠٤ .

(٨) الكتاب ١/٤٠٦ .

وفائدةُ ذكرِ العاملِ هنا أنَّـه لا يُضمَرُ شيءٌ لشدةِ بيانِ المعنى ، ونيابة الظرف في بابـهِ، ثمَّ فسّـرَ المعنى بالفعلِ حين احتاجَ إلى بيانـه، فقالَ:« استقرَّ في الدارِ » ، وقدْ تمَّ فلمْ يضفِ العـملَ للفعلِ[1] . وأبو الحـسنِ الأخـفش ، ومن تابعَـه ، علّقَـهُ باسمِ فاعلٍ من لفظِ الاستقرارِ، أوْ الكونِ ، أوْ الثبوتِ[2]. والفارسيُّ علّـقَـهُ بفعلٍ ، واعتقدَهُ من قبيلِ الجملِ ، ذكرَهُ في إيضاحِـه[3]. ولا فائدةَ للخلافِ في هذا ، إذْ العربُ تظهرُ ذلكَ على وجهِ التأكيدِ ، فتقولُ : « زيدٌ استقرَّ في الدارِ ، وثبتَ فيها ، ومستقرٌ ، وثابتٌ » ومنهُ قولُـه تعالى :

﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾[4]

ولوْ قالَ : « رآهُ عندَه » لكانَ المعنى واحدًا[5] ـ واللّـه أعلم .

والحالُ والصفةُ في هذا كالخبرِ[6] . والظاهرُ أنَّ الخبرَ ليسَ كالصفةِ ؛ لكونِ الخبرِ أصلُـه الاسمُ المفردُ ، والصفةُ أصلُها الفعلُ ؛ ولذلكَ يتجهُ وقوعُ الصفةِ موقعَ الموصوفِ ، والخبرُ ليسَ كذلكَ ، فالصـفةُ تطلبُ الفعلَ . والحالُ كالصلةِ والصلةُ كالفعل ، والثلاثةُ محمولةٌ على الفعلِ في المعنى ، والخبرُ ليسَ كذلكَ .

---

(١) انظر الكتـاب ٨٧/٢. ومذهـب ابن خروف أن الظرف منصـوب بنفس المبـتدأ . وتـأوّل كلام سيبـويه عليه. انظر رد ابن مالك على ابن خروف ، وعلى الأوجه التي احتملهـا كلام سيبويه في شرح التسهيل ٣١٤/١ - ٣١٨ .

(٢) تابعه ابن مالك وأبو حيان . انظر شرح التسهيل ٣١٧/١ ، ٣١٨ ، والارتشاف ٥٤/٢ .

(٣) ٨٧/١ ، وانظر حاشية (٢٢) ص ٩١ منه .

(٤) النمل ٤٠/٢٧ .

(٥) رد ابن أبي الربيع على من احتجّ بهذه الاية على ظهور المقدر ، بأنَّ « مـستقرًا » هنا بمنزلة « جالس » ، وإنما الذي يحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواء . انظر البسيط ٥٤٩/١ . وانظر غاية الأمل ١٩٥/١ .

(٦) في الأصل : « الخبر » .

واختلفوا في عاملِ الخبرِ المرفوع أيضًا ، فمذهبُ سيبويه - رحمه اللّه - ما قدمتُ من المبتدأ وهو بمنزلةِ « لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » في إعمال « لَمْ » في « يقمْ » ، و«يقمْ» في الاسمِ . وكذلكَ الابتداءُ عاملٌ في المبتدأِ، والمبتدأُ عاملٌ في الخبرِ (1) ؛ ووجهُ ذلكَ أنَّ الابتداءَ لما كانَ سببَ رفعِ المبتدأ ، نُسبَ الرفعُ إليه ، ولـمَّا كانَ المبتدأُ سببَ رفعِ الخبرِ نُسبَ العملُ إليه ، كما أنَّ « لمْ » سببُ جزمِ الفعلِ ، والفعلَ سببُ رفعِ الاسمِ . والرافعُ المتكلمُ على هذهِ الصفةِ .

ومنْ أعملَ الابتداءَ والمبتدأَ (2) فقد جعلَه بمنزلةِ « إنْ تقمْ أقمْ » ؛ جزمَ الفعلَ بـ « إنْ » ، وجزمَ / الجوابَ « بإنْ » والفعل معًا ؛ ووجهُ ذلكَ [38] أنَّه لـمَّا رأى الابتداءَ سببَ المبتدأِ ، وهما جميعًا سببُ الخبرِ ، أضافَ العملَ إليهما ، كما كانَ حرفُ الشرطِ سببَ جزمِ الفعلِ الأوّلِ ، و « إنْ » والفعلُ سببُ جزمِ الفعلِ الثاني.

ومنْ أعملَ الابتداءَ في المبتدأِ والخبرِ(3) ، جعلَهُ بمنزلةِ الفعلِ الذي يعملُ في المرفوعِ وتابعِه ؛ ووجهُ ذلكَ أنّه لـمَّا كانَ الابتداءُ سببَهما ، نُسبَ العملُ له ، كما كانَ الفعلُ سببَ رفعِ الفاعلِ وتوابعِه ، فأُضيفَ العملُ لُه . وسببُ السببيّةِ لهما أنّهُ لا يُوجدُ شيءٌ من ذلكَ إلاَّ على تلكَ الصفةِ .

---

(1) انظر الكتاب 2/126 ، وانظر رد ابن الأنباري في الإنصاف (م5) 1/47 ، ورد ابن عصفور في شرحه على الجمل 1/357 .

(2) وهو مذهب المبرد وابن السراج . انظر المقتضب 4/126 ، والأصول 1/58 وانظر رد ابن عصفور في شرحه على الجمل 1/357 .

(3) وهو مذهب جماعة من البصريين . انظر الإنصاف 1/44 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1/357 ، وشرح التسهيل 1/270 .

ومنْ أعملَ المبتدأ(1) في الخبرِ ، والخبرَ في المبتدأ(2) ـ وهوَ مذهبُ أبي زكريا الفراء ، وبهِ قالَ ابن جني(3) ـ جعلَه بمنزلة « مَنْ تَضْرِبْ أضْرِبْ »، و « مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ » ، و : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ (4)

جزموا الفعلَ ، ونصبوا الاسمَ العاملَ فيهِ بالفعلِ المجزومِ به ؛ ووجهُ ذلك أنّه لمّا رأى المبتدأ محتاجًا إلى الخبرِ ، والخبرَ محتاجًا إلى المبتدأ ، وأنَّ كلَّ واحد سببٌ للآخرِ ، نَسبَ العملَ لهما ، كما كانَ الشرطُ سببَ جزمِ الفعلِ ، والفعلُ سببَ نصبِ اسمِ الشرطِ الجازمِ .

ومنْ ذهبَ إلى الشبه بالفاعلِ ـ وهو أبو القاسمِ(5) ـ أرادَ أنَّ رفعَهما من باب واحدٍ ، مِنْ حيثُ احتاجَ كُلُّ واحدٍ منهما إلى ما يحتاجُ إليهِ الآخرُ ، وهوَ تشبُّهُ الأصلِ بالفرعِ .

وذهبَ بعضُ العقلاءِ مِن المتأخرينَ ؛ أنَّ العاملَ في المبتدأ كونُهُ مبدوءًا بهِ ، محتاجًا إلى خبرٍ . وأنَّ العاملَ في الخبرِ كونُه خبرًا محتاجًا إلى مبتدأٍ (6) .

---

(1) في الأصل : « الابتداء » . انظر الانصاف 44/1 ، وانظر ما سيأتي بعد .

(2) وهو مذهب الكوفيين واختاره أبو حيان والسيوطي . انظر الإنصاف 44/1 ، 49 ، وشرح الجمل لابن عصفور 356/1 ، 357 ، وشرح التسهيل 272/1 ، والهمع 9/2 ، ودراسة في النحو الكوفي 324 . ورد بأنه يؤدي إلى التدافع . انظر غاية الأمل 195/1 .

(3) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، إمام في العربية ، صحب الفارسي وأخذ عنه ، صنف الخصائص ، وسر الصناعة ، وشرح تصريف الفارسي ، والمحتسب في شواذ القراءات . مات سنة 392 هـ . وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في الإنباه (335/2) ، ووفيات الأعيان 246/3 ، والبغية 132/2 ، وانظر مذهبه في اللمع 109 ، 110 وفيه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ .

(4) الإسراء 110/17 .

(5) انظر الجمل 36 .

(6) وهو الظاهر من كلام الجزُولي على ما فسره الشلوبين ، قال : « ان الابتداء إنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ» شرح المقدمة الجزولية الكبير 743/2. وعلى هذا فلا أرى فرقًا بينه وبين مذهب سيبويه (انظر ما سبق 396) وقريب منه مذهب ابن يعيش . انظر المفصل 85/1 . وذكر ابن بزيزة ما ذكره ابن خروف عن بعض العقلاء ، قال : « وهذا لا يعقل » غاية الأمل 195/1 .

وكلُّها صحيحُ المعنى ، قريبٌ بعضُه من بعضٍ وإن اختلفت العبارةُ .

ويتقدّمُ الخبرُ على المبتدأ ، إلاّ إذا كانَ فعلاً مفردًا فيه ضميرُهُ ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » فإنَّهُ لا يتقدمُ عليه[1] . فإذا قيلَ : « قَامَ زَيْدٌ » كانَ فعلاً وفاعلاً باتفاقٍ . فمن زعمَ أنّهُ إذا تقدمَ يجوزُ أنْ يكونَ خبرًا ، ويحتجُّ لظهورِ الفاعلِ في التثنيةِ والجمعِ ، في قولهم : « يقومانِ الزيدانِ » و « يقومونَ الزيدون » [2]، و :

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقَارِبُهْ * [3] .

و « أكلوني البراغيث »[4] ، و « يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ ... »[5]؛ فوجهُ تخطئتهِ ما يَقطعُ بهِ قولَه ؛ وذلكَ أنَّ الذي يثنّى ويجمعُ مع التقديمِ قليلٌ جدًا ؛ وذلكَ أنَّ العربَ لا تثنّي ولا تجمعُ ، فإفرادُه عند الجمهور دليلٌ قاطعٌ ، إذْ ليسَ بخبرٍ مقدّمٍ .

---

(١) ومنع قوم التقديم مطلقًا حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد لأنّه الأصل ، انظر المقتضب ١٢٨/٤ ، والإنصاف (م ٩) ٦٥/١ ، وأسرار العربية ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح المفصل ٩٢/١ ، وشرح الكافية ٢٥٨/١ ، والهمع ٣٣/٢ .

(٢) انظر هذا القول والرد عليه في إصلاح الخلل ٣٧ ومابعدها ، والهمع ٢٥٧/٢ .

(٣) في الأصل : « يعصرون » . وقد سبق تخريجه ص ٢٨٣ .

(٤) لغة تنسب إلى بلحارث بن كعب ، وطيّء ، وأزد شنوءة . وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : « سمعتها من أبي عمرو الهذليّ في منطقه » مجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٣٤/٢ . وانظر الكتاب ٧٨/١ ، ٢٠٩/٣ ، والأصول ٧١/١ ، وسر الصناعة ٦٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٨٩/٣ . والذي نبه إلى نسبة هذه العبارة إلى الهذلي هو الدكتور محمود الطناحي -جزاه الله خيرًا - في كتاب الشعر للفارسي ٤٧٣/٢ حاشية رقم (٤) .

(٥) صحيح البخاري: كتاب التوحيد / باب قوله تعالى : (تعرج الملائكة والروح إليه) . وسنن النسائي : كتاب الصلاة / باب فضل صلاة الجماعة ٢٤٠/١. والموطأ : كتاب الصلاة/ باب جامع الصلاة ١١٨ .

وقولُ أبي القاسم : (لأنَّ الفِعْلَ أقْوَى مِنْهُ)[1] - يعني من الابتداء - لاحجةَ فيهِ ؛ لأنَّ الفعلَ لَوْ تقدَّمَ على ذلك لتقدَّم مشغولاً بفاعِله ، فلا سبيل له إلى المبتدأ .

كما يتقدَّمُ إذا رفعَ[2] السببَ ، نحو : « قَامَ غُلاَمُهُ زَيْدٌ » ، وهو مشغولٌ بفاعله ، فيجوزُ : « قَائمٌ زَيْدٌ » ، وفي القرآنِ :

﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [3].

و « قائمٌ أبوهُ زيدٌ » ، و « أبوه قائمٌ زيدٌ » ، قالَ الفرزدق [4] :

إلى مَلِكٍ مَا أُمُّـهُ مِنْ مُحَارِبٍ   أَبُوهُ وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ [5].

أرادَ : « إلى ملكٍ أبوهُ مَا أمُّهُ من محاربٍ » فإنّه مبتدأ ، و « ما أمُّه من محاربٍ » خبرُه ، و « ما » نفيٌ . قدَّمَ الجملةَ وهيَ خبرُ الأبِ .

فإنْ كانَ الخبرُ معرفةً، أوْ منزلاً منزلةَ المشتقِّ ، نحو : « زَيْدٌ أخُوكَ » ، و « زَيْدٌ القَائمُ » ، و « أبو يوسُفَ أبو حنيفةَ » [6] ؛ لَمْ يجزْ تقديمُهُ للبسِ ، فإنْ

---

(١) الجمل : ص ٣٧ .

(٢) في الأصل : وقع .

(٣) القدر ٥/٩٧ .

(٤) هو أبو فراس همام بن غالب التميمي ، من شعراء الطبقة الأولى الإسلامية . توفي سنة ١١٠ هـ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٧١ .

(٥) من قصيدة يمدح الوليد بن عبد الملك . وهو في ديوانه ٢٥٠/١ ، كتاب الشعر ١٠٩/١ ، والخصائص ٣٩٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٤/١ ، والمغني ١٢٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٥٧/١ ، والهمع ٩١/٢ .

(٦) هذا المثل يجوز فيه تقديم الخبر لوجود قرينة معنوية وهي العلم بخبرية المقدَّم . انظر شرح التسهيل ٢٩٧/١ ، والمغني ٥٠٤/٢ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٣٣/١ ، والهمع ٣٢/٢ ، وشرح الألفية للأشموني ٣١٤/١ ، وأبوحنيفة ، هو أبو حنيفة النعمان ، إمام المذهب المشهور (ت ١٥٠هـ) .   =

تقدَّمَ كانَ مبتدأ واختلفَ المعنى، لأنَّ المجهولَ هو الذي تقعُ بهِ الفائدةُ ، وهوَ الخبرُ .

وضميرُ الأمرِ والشأن لا يتقدمُ خبرُه ، وكذلك ما دخلَه الشرطُ ، أوْ الاستفهامُ من المبتدآت .

وقد يتقدمُ الخبرُ ولا يجوزُ / تأخيرُه إذا دخلَه معنى الاستفهامِ ؛ [٣٩] نحو : « أيْنَ زَيْدٌ ؟ » ، و « كَيْفَ عَمْروٌ ؟ » . وكذلكَ إنْ كانَ في المبتدأ ضميرٌ يرجعُ إلى الخبرِ ؛ نحو : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » . وكذلكَ لا بُدَّ مِنْ تقديمِ الخبرِ فيها إذا كانت مبتدأةً .

ويُحذفُ المبتدأ تارةً ، والخبرُ أخرى ، لازمًا ، وغير لازمٍ ؛ فمن اللازمِ : النعوتُ المقطوعةُ على المدحِ والذمِ . والخبرُ بعدَ « لولا » . وبعدَ المبتدأ في القسمِ . وخبر « ليتَ شِعري » .

ومن غيرِ اللازمِ قولُه تعالى :

﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[1] ، ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[2]

ويجوزُ أنْ يكونَ محذوفَ الخبرِ ، ومحذوفَ المبتدإِ ؛ فإنْ قدَّرتَ المبتدأ قلتَ : « أمري صبرٌ جميلٌ » ، وإن قدَّرتَ الخبرَ قلتَ : « صبرٌ جميلٌ أمثلُ » ، ولا يُحذفُ واحدٌ منهما إلاّ بدليلٍ .

= انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٥/٤٠٥ .

وأبو يوسف ، هو يعقوب بن إبراهيم؛ قاضي القضاة ، صاحب الإمام أبو حنيفة وتلميذه (ت ١٨٢هـ) . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٦/٣٧٨ .

(١) سورة محمد – صلى اللّه عليه وسلم – ٤٧/٢١ .

(٢) يوسف ١٢/١٨ .

وقولُـه : (**إلاَّ إذا كان فعلاً**) [(١)] ، يريدُ : فعلاً فيه ضمـيرُ المبتدأِ ، وبه مثّلَ وقد تقدمَ بيانُـه[(٢)] .

وقولُـه : (**لا يجيزُ سيبويه غير ذلك**)[(٣)]، قد ذكره سيبويهِ ـ رحمه اللّه ـ في بابِ الابتداءِ عن الخليل[(٤)]. والذي منعه لَـمْ يمنعْـه [(٥)] . والذي صرحَ بجوازِه ، أبو الحسنِ الأخفش[(٦)]، إذا كانَ بعدَ الاستفهام ؛ كانَ الوجهُ أنْ يكونَ مبتدأ ، ومابعدَهُ فاعلٌ بـه ؛ لقولِهم: « أقـائمٌ أخواكَ؟» [(٧)]، فلو كانَ خـبرًا مقدمًـا، لكانَ مثنّى على وَفقِ المبتدأِ . وتجـوزُ فيهِ التثنيةُ والجمعُ، على قولِ من قالَ: « أكلوني البراغيثُ » .

وقولُـه ، في ظروفِ الزمانِ : (**لا تكونُ أخبارًا عن الجُثَثِ**) [(٨)] ، على هذا مضى جـماعةُ النحـويينَ ، وقدْ قـدمتُ أن ذلكَ جائـزٌ ، وأثبتُّ بالأمثلة [(٩)] ، وإنما أطلقوا القولَ بذلكَ ؛ لأنَّ الإفادةَ بها قليلةٌ في هذا الكلامِ .

والجثـةُ : شخصُ الإنسانِ غيرَ قائمٍ .

---

(١) الجمل ٣٧ .

(٢) انظر صفحة ٣٩٩ .

(٣) الجمل : ٣٧ . والعبارة بأكـملها : (وإذا قلت : « قـائمٌ زيدٌ » ، قلت في التـثنية : « قائمـان الزيدان » ، وفي الجميع : « قائمون الزيدون » ، ثنيت قائمًا وجمعته ، لأنه خبر مقدم ، ولا يجيز سيبويه ذلك) .

(٤) انظر رأي الكتاب ١٢٧/٢، وحاشية رقم (٢) من الإيضاح العضدي ٨٢/١ .

(٥) أي الذي منعه الزجاجي لم يمنعه سيبويه – وهو جعل « قائم » في نحو : قائم زيد مبتدأ بل أجازه على قبح قال سيبويه : « فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجـعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ وقام زيدٌ قبح لأنه اسم » الكتاب ١٢٧/٢ . قال ابن مالك : « ومن زعم أن سيبويه لم يُجز جـعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهامًا أو نفيًا فقد قوّله ما لم يقل » شرح التسهيل ٢٧٣/١ .

(٦) انـظر شرح المفـصّل ٧٩/٦ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، وشـرح الألفية لابن عقـيل ١٩٢/١ ، والبسيط ٥٨٣/١ .

(٧) في الأصل : « أخوك » .

(٨) الجمل ٣٨ .

(٩) انظر ص ٣٩١ .

وقد يكونُ المبتدأ نكرةً ، والخبرُ معرفةً في قولِهم : « مَنْ زيدٌ ؟ » ، و « كَمْ مَالُك » ، و «كم جَرِيبًا [1] أَرْضُكَ ؟ »، و« مارأَيتُهُ مُذْ يومُ الجُمُعَةِ » ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ منه أَبُوهُ » ، فـ « مَنْ » ، و « كَمْ » ، و «مُذْ» ، و« خَيْرٌ» ، نكراتٌ ، وهيَ المبتدأ وما بعدَها أخبارُها ، وهو قولُ سيبويهِ[2] ـ رحمه اللّٰه ـ وهو القياسُ في جميعِها .

واسمُ الفاعلِ إذا جرى على غيرِ مَنْ هو له ، وجبَ إبرازُ الضميرِ الفاعلِ في الصفة ـ في قولِ البصريينَ [3] ـ نحو قولِهم : « هندٌ زيدٌ ضاربتَهُ هي » ، تنزّلَ منزلةَ : « هندٌ زيدٌ ضاربتُه أمُّها » ؛ لأنَّ الصفةَ خبرٌ عن زيدٍ ، والفعلُ لهندٍ ، والأمُّ هيَ فاعلةٌ . ولو كانَ فعلاً لم يظهرْ ، فتقولُ : « هندٌ زيدٌ تضربُه » ، لظهور الضميرِ الكائنِ في الفعلِ في التثنيةِ والجمعِ ، ولا يَظهرُ في الصفةِ التي ذكرَ في هذا البابِ مَنْ رَفعَ الفاعلَ باسمِ الفاعلِ منْ غيرِ اعتمادٍ ؛ نحو : « قائمٌ زيدٌ » ، وهذا مذهبُ أبي الحسنِ الأخفش[4] . والصوابُ ، ألاَّ يرفعَ إلاَّ إذا اعتمد ، واعتمادُهُ أنْ يكونَ صفةً ، أو حالاً ، أو خبرًا ، أو بعدَ همزة الاستفهامِ ، أوْ ما النافية . والأخفش يرفع بالجارِّ والمجرورِ [5] ، والفاعلُ بعدَه في قولِهم : « في الدارِ زيدٌ » ، ويجيزُ الرفعَ بالابتداء ، فلا يلزمُه ما رُدَّ بهِ عليهِ مِنْ تقدمِ الضميرِ في قولِهم : « في بيتهِ زيدٌ » ، ولدخولِ « إنّ » عليهِ ، فتدبرهُ .

---

(1) الجَرِيبُ من الأرض : مقدارٌ معلومُ الذراع والمساحة ، ويقدر بـ ١٣٦٦٫٠٤١٦ مترًا مربعًا . انظر اللسان « جرب » ١/ ٢٦٠، والإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان (فهرست وحدات القياس٨٩).

(2) انظر الكتاب ٢/ ١٦٠ .

(3) انظر الإنصاف (م٨) ١/ ٥٧ .

(4) انظر حاشية رقم(٢) من الإيضاح العضدي ١/ ٨٢ ، ونتائج الفكر ٤٢٥ ، والمراجع المذكورة في حاشية (٦) ص ٤٠١ من هذا الشرح .

(5) انظر مذهب الأخفش في حاشية (٢٢) من الإيضاح العضدي ١/ ٩٠ ، ٩١، والبسيط ١/ ٥٨٥ .

بَابُ اشـتغَال
الفـعْلِ عَـنِ الْـمَـفْـعُـولِ بضميره(1)

هذا البـابُ مغيَّــرٌ مِنْ بابِ الفاعلِ والمفـعولِ به ؛ وهوَ أنْ يتـقدمَ فـيه اسمٌ مِنْ فضلاتِ الفعلِ الذي بعدَه ؛ للاهتمامِ بهِ والعنايةِ ، فيشتغلُ الفعلُ عنهُ بضميرِه، أوْ باسمِ خافضٍ لضميرِه ، ويصلُحُ ذلكَ الفعلُ أنْ يكونَ / [٤٠] خبرًا عنـهُ ، أوْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ في موضعِ خبرِه .

فالذي يشتغلُ بضميرِه : « زَيْدٌ ضَرَبْـتُـهُ » ، و « عَمْرٌو مَرَرْتُ بِـهِ » ، و «بَكْرٌ اشْتَرَيْتُ لهُ ثَوْبًا » ، و « خَالدٌ نَزَلْتُ عَلَيْـهِ » ، و « عَبْدُاللّـهِ كَابَرْتُ عَلَيْـهِ » ، وأصلُه: « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، و « مَـرَرْتُ بِعَـمْرٍو » ، و « اشْـتَـرَيْتُ لِـبَكْرٍ ثَـوْبًا » ، و « نَزَلْتُ عَلَى خَالِدٍ » ، و « كَابَرْتُ عَلى عَبْدِاللّه » .

فما كانَ منصوبًا قُدِّمَ وشُغِلَ الـفعلُ عـنهُ ، وما كانَ مجرورًا حُذِفَ الجرُّ وقُـدِّمَ .

فـمِنَ البـابِ مـا يكونُ فـيـهِ الرَّفعُ والنَّصبُ ، والرفعُ أحـسنُ ، وهوَ ماذكرتُ لأمرينِ ؛ أحدُهما : كونُ الكلامِ جملةً واحدةً .

والثاني : ألاّ يكونَ في الكلامِ إضمارٌ أحسنُ من الإظهارِ(2).

ومنهُ مايكونُ فيهِ النصبُ أحسنَ مِنْ الرفعِ على حكمينِ ؛ أحدُهما : طلبُ الموضعِ الفعلَ ، والثاني : اعتدالُ الكلامِ .

---

(1) الجمل ٣٩ . وهناك عدّة ردود واعتراضات على هذه التسمية لأن الفعل لا يشتغل بالضمير حتى يرتفع المفعول بالابتداء . والعذر لأبي القاسم أنه نظر في ذلك باعتبار الأصل . وانظر البسيط ٦١٥/٢ .

(2) في الأصل : الإضمارِ .

ومنهُ ما يستويانِ فيـه ، وهوَ على حكمينِ . ومنهُ ما لا يجوزُ فيهِ إلاَّ الرفعُ ؛ وهوَ نوعانِ (١) . وذكرَ النحويونَ هذا القسمَ في البابِ وليسَ فيهِ شرائطُـه .

فمن رفعَ في القسمِ الأوَّلِ الذي تقدَّمَ فيهِ الاسمُ مِن غيرِ مراعاةٍ لشيءٍ قبلَـه، ولا لهُ موْضعٌ يطلبُ الفعلَ وهوَ : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » فعلى الابتداءِ ، وما بعدَه خبرُه ، والجملةُ واحدةٌ . ومَنْ نصبَ راعى كونَهُ مفعولاً في المعنى لا غيْر ، ودلَّ عليهِ بلفظِ النَّصبِ ، وأضمرَ فعلاً لا يجوزُ إظهارُهُ ، وصارَ الفعلُ الظاهرُ بدلاً منهُ .

ودليلُ النصبِ في هذا قولُهم : « أيَّهم ترَهُ يأتكَ » (٢) ـ بالنَّصب ـ و «خَطِيْئَةَ يومٍ [لا](٣) أصيدُ فيه » ، فلمْ يتقدَّمْ شيءٌ يُعتمدُ عليه وهوَ بمنزلةِ : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، والكلامُ جملتان ؛ لأنَّهُ في نيَّة : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» ـ وإنْ لَمْ ينطقْ بهِ ـ فإنْ أظهرتَهُ حذفتَ الثاني فقلتَ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ؛ فما تعدَّى إلى ضميره بنفسه تضمرُ له فعلاً منْ [لفظه](٤) . وما تعدَّى إليه بالحرفِ تضمرُ لهُ فعلاً منْ المعنى نحو : « جُزْتُ زَيْدًا » : مررتُ به ، أوْ « لَقيتُ زَيْدًا » : مررتُ به ، و « كَسَوْتُ زَيْدًا » : اشتريتُ له ثوبًا ، و « قَصَدْتُ زَيْدًا » ،

---

(١) الأول : أن يقع الاسم قبل أداة لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛ نحو : زيدٌ أتضربه ؟ وعمروٌ كم مرة أهنته ، وزيدٌ إن تكرمه يكرمك .

والثاني : أن يكون الضمير الذي شغل به الفعل في موضع رفع ، نحو : زيدٌ ذُهِبَ به ، وضُرِب أبوه ، وانطُلق به .

انظر شرح المفصل ٣٥/٢ ، وغاية الأمل ٢٠٧/١ ، وتقييد ابن لب ٤٢٧/٢ .

(٢) في الأصل : « يأتيك » . من أمثلة سيبويه ٨٤/١ .

(٣) تكملة يتم بها الكلام ، وهو من أمثلة الكتاب ٨٤/١ ، وكتاب الشعر للفارسي ٩٤/١ ، والبسيط ٨٦٤/٢ . وفي اللسان « خطأ » ٦٨/١ : « ويقال : خطيئةُ يوم يمر بي أن لا أرى فيه فلانًا ، وخطيئة ليلةٍ تمر بي أن لا أرى فلانًا في النوم ، كقوله : طيل ليلةٍ وطيل يوم » .

(٤) غير واضحة في الأصل .

أو « زُرْتُ زَيْدًا » ، : نزلتُ عليه ، و « أكْرَمْتُ زَيْدًا » : كابرتُ عليه .
وكذلكَ : «الخِوَانُ ، أكَلْتُ عَلَيهِ اللَّحْمَ » ، أصلُه : « أكَلْتُ اللَّحْمَ عَلى الخِوَان » ، فلمَّا قدّمتَ ارتفعَ بالابتداء ، أو انتصبَ بفعلٍ مِنْ المعنى تقديرُه : لابستُ الخوانَ . ومنه :« زَيْدٌ جَلَسْتُ عِنْدَه » ، و « عمروٌ دخلتُ دارَهُ » أصلُهُ :جَلَسْتُ [1] عندَ زيدٍ ، ودخلتُ دارَ عمروٍ . وتقديرُ الفعلِ الناصبِ له: قصدتُ أو زرتُ زيدًا : جلستُ عندَهُ ، وآثرتُ عمرًا : دخلتُ دارَه ، أو زرته .

والذي يشتغل الفعلُ عنهُ باسمٍ خافضٍ لضميره : « زَيْدٌ أكْرَمْتُ أخَاهُ » ، و « بَكْرٌ أهَنْتُ أخَاهُ » ، و « عَمْروٌ مَرَرْتُ بِأبِيهِ » ، و « خَالدٌ اشْتَرَيْتُ لأخِيهِ ثَوْبًا » ، و « مُحَمَّدٌ جَلَسْتُ عِنْدَ أبِيهِ ، ونَزَلْتُ عَلَى أخِيهِ، وكَابَرْتُ عَلَى صَاحِبِهِ » ، وأصلُ هذا أيضًا :« أكرمتُ أخا زيدٍ ، [وأهنتُ أخا بكرٍ][2] ، ومررتُ بأبي[3] عمروٍ ، واشتريتُ لأخي خالد ثوبًا ، وجلستُ عندَ أبي محمدٍ ، ونزلتُ على أخي محمدٍ ، وكابرتُ على صاحبِ محمدٍ » ، فقدَّمَ الاسمَ على الفعلِ ، وخلَفَهُ ضميرٌ يعودُ عليه مخفوضٌ . فبعضُهم رفعَ الاسمَ المتقدِّمَ - وهو الوجه - وبعضُهم نصبَه على ما ذُكرَ ، والنصبُ فيه على السَّعَةِ ؛ لأنَّ الفعلَ لَمْ يقعْ بهِ ، وإنَّما وقعَ بسببِهِ ، وهو أضعفُ مِن النصبِ / في الأوَّلِ . والنصبُ في [٤١] بعضِها أضعفُ مِنْ بعضٍ على حسبِ الإضمارِ وتفسيرِ الفعلِ باللَّفظ أو بالمعنى ؛ فما فُسِّرَ باللَّفظِ كانَ النَّصبُ فيهِ أقوى من النَّصبِ فيما فُسِّرَ

(١) في الأصل « دخلت » وما أثبت مناسب للمثال الذي مضى .

(٢) تكملة يتم بها ترتيب الكلام .

(٣) في الأصل : « بأخي » وما أثبت أنسب للمثال الذي سبق .

بالمعنى ، فالنصبُ في : «زيدٌ ضربتُـهُ » أقوى مِن النَّصبِ في: « زيدٌ ضربتُ أخاهُ » و « عمرًا مررت بأخيهِ » .

وتقديرُ الفعلِ في هذا النوعِ مِن المعنى وإنْ اتفـقَ الفـعلُ في بعضها ؛ نحو : « أكـرمتُ زيدًا : أكرمتُ أخـاهُ ، وأهنتُ زيدًا : أهنتُ أخـاهُ ؛ لأنَّ إهانةَ أخي زيدٍ إهانةٌ لزيدٍ ، ولابستُ زيدًا : مررتُ بأخيه ، وأكرمتُ زيدًا : اشتريتُ لأخيه ثـوبًا . والملابسةُ صالحةٌ فـيما لا يمكنُ فـيهِ فعلٌ من اللَّـفظِ ولا مـن المعنى .

وكلُّ مـا تقدَّمَ يصلُـحُ أنْ يكـونَ خبـرًا عن الاسمِ المتقـدِّمِ . والذي هو خبـرٌ للمبتدإِ في موْضعِ خبـره :« عبدُ اللّـهِ أنتَ تضربُـه » ، و « زيدٌ أنتَ ترغبُ فيهِ » ، و « عمرٌو أنتَ ضاربُـه غـدًا » ، و « أنتَ مكرمٌ أخاهُ بعدَ غدٍ » ، و « أنتَ نازلٌ فـي دارِه السـاعةَ » ، وأصلُ هـذا : « أنـتَ تضربُ عـبدَ اللّـهِ » ، و « أنتَ ترغبُ فـي زيـدٍ » (١) ، و « أنتَ ضـاربٌ زيدًا غـدًا » ، و « أنتَ مكرمٌ أخا (٢) زيدٍ غـدًا » ، و «أنتَ نازلٌ في دارِه السـاعـةَ » ، تقـدمت الأسـمـاءُ وخلَفَهـا ضـميرُها فـرُفـعتْ ونُصبتْ على ما تقدَّمَ ، والرَّفعُ الوجهُ لما ذكرنا .

فـإنْ كـانَ اسـمُ الفـاعـلِ بمعنـى المضيِّ لَـمْ يجـز النَّـصبُ في الأوَّلِ ؛ لأنَّـهُ بمنزلةِ « غلام » و « صاحب » لا يعملُ شيئًـا ، ولا يفسِّرُ ما يعملُ ، وتقديرُ الناصبِ في جميعها كالتقديرِ فيما تقدَّمَ .

والموضعُ الذي يكونُ فـيهِ النَّصبُ أحـسن مِن الرَّفعِ لطلبِ الموضعِ للفـعلِ : الأمرُ ، والنهيُ(٣)، والعرضُ ، والتحضيضُ ، والدعاءُ ، وبعضُ الاستفهامِ ؛ نحو : «

(١) في الأصل (في عبداللّه) وما أثبت أنسب للمثال المذكور سابقًا .

(٢) في الأصل (أبا) وما أثبت أنسب للمثال المذكور سابقًا .

(٣) قسـمهمـا ابن بابشاذ إلى أقسام . انظر شـرحه على الجمل ١/٩٣ ، وانظر التبصـرة ١/٣٣٤ وإصلاح الخلل ١٣١ ومابعدها ، والهمع ٥/١٥٤ .

زيدًا اضـربْـهُ »، و « السَّارِقَ فـاقْطَعْ يـدَهُ ، وكلَّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَـأَكْـرِمْـهُ »، و « عَبْدَاللّـهِ لا تَشْـتِـمْهُ » ، و « زَيْدًا هَـلاَّ تَضْـرِبْـهُ » ، و « زَيْـدًا يَغْفِرُ اللّـهُ لـهُ » ، و « أَزَيْدًا ضَرَبْـتَـهُ ؟ »[1] .

ومِنَ الاستفهامِ ما يكونُ فـيهِ الرفعُ أجودَ مِن النَّصبِ ، وهو الذي بالأسماءِ ؛ نحو : أَيُّـهم ضربتَه ؟ » ؛ لأنَّ الموضعَ للابتـداءِ كـ « زيدٌ ضربتَـه » . وكذلك إذا فصلتَ ما بينَ الاستفهامِ والاسمِ الذي يجوزُ فيهِ الرفـعُ والنَّصبُ باسمٍ آخرَ؛ نحو « أأنتَ[2] زيدٌ ضربتَـهُ ؟ » ، سيبويهِ يضعفُ فيهِ النَّصبَ[3] ، والأخفشُ يقدِّمُه على الرفعِ[3] ، والقولُ قولُ سيبويهِ ـ رحمه اللّـه ـ ولبيانه موضعٌ غيرُ هذا .

وموضعٌ آخـرُ لا يجوزُ فيهِ النَّصبُ وهو إذا تقـدَّمَ الاسمُ وتأخَّرَ الاستفـهامُ ، وقدْ ذكرتُـهُ بعد[4] .

وإنَّما كـانَ النَّصبُ فـيمـا ذكـرنا أحسنَ وأكثرَ لطلبِـهـا الفـعلَ وبُعـدها من الابتداءِ، وكلُّ مـا جازَ فيمـا تقدَّمَ يجوزُ فيـها ، من اشتـغالِ الفعلِ بضمـيرِ الأوَّلِ ، وبضميرِ السَّببِ ، وإنْ تعدَّى الفعـلُ بنفسـه ، أو بحرفِ الجرِّ ، وذلكَ قولُهـم : « زَيْـدًا أكْرِمْـهُ ، وأكْرِمْ أخَـاهُ ، واشْـتَرِ لَهُ ثَوْبًا ولأخِيـهِ ، وعَمْرًا أمرُرْ بأخِيـهِ » .

وأمَّـا حروفُ العرضِ ، والتحـضيضِ ، والدُّعـاءِ إذا تقدَّمتْ على الأسماءِ فلا يجوزُ فيـما بعدَها الابتداءُ ؛ فما انتصـبَ بعدها فبإضمارِ فعلٍ يفـسِّرُه ما بعدَه ؛

---

(١) في الأصل : « أضربته » ولا معنى لتكرير الاستفهام .

(٢) في الأصل : « أنت » بألف واحدة .

(٣) انظر الكتاب ١٠٤/١ ، ١٠٥ ، وإصلاح الخلل ١٢٩ ، ١٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/١ ، وشرح الكافية ٤٥٩/١ ، والهمع ١٥٥/٥ .

(٤) انظر ص ٤١٠ .

نحو : « إنْ زيدًا تضربْـهُ يضربْكَ »[1] ، و « هلاَّ زيدًا تضربه» وما ارتفع[2] فبإضـمارٍ بفعلٍ أيضًا على المفعولِ الذي لَـمْ يُسمَّ فاعلُـه ؛ نحو : «إنْ زيدٌ تكرمْـهُ / يُكرمْكَ » ، تقديرُ الأوّلِ : « إنْ تضربْ زيدًا تضربْـه يضربْك » ، [٤٢] وتقديرُ الثاني : « إنْ يُـكرمْ زيدٌ[3] تكرمْـه يكرمْكَ » ، والنَّصبُ أجودُ وهو الكثيرُ ، ومنهُ قولُـه :

إذا ابْنَ أبِي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتـِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وِصلَيْكِ جازرُ[4]

يروى برفعِ « الابن وبلال » ونصبِهما[5] ، على تقديرِ : إذا بُلِـغَ ابنُ أبي موسى ، وإذا بلغتِ ابنَ أبي موسى .

واتكل أبو القـاسمِ في بيانِ هذا الفـصلِ على المعلّمِ ؛ لأنّـه اختـصرَ على عادتـه .

وأمَّـا النَّصبُ لاعتـدالِ الكلامِ فهـو بعـدَ الجملةِ الفعلـيةِ ، نحـو : «ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا أكْرَمْتُـهُ، ومَرَرْتُ بـهِ وأخَاهُ لقيتُـه»، وكذلكَ : «قَامَ زَيْـدٌ ، و مُحَمَّـدًا كرَّمْتُـه » [6] لـمَّا تقدَّم الفعلُ وكانـت الجملةُ فعليةً قَبُحَ

(١) في الأصل : « إن زيدًا (إن) تضربه يضربك » بزيادة « إن » الثانية .

(٢) في الأصل : « وما انتصبَ » وانظر البسيط ٦٣٧/٢ .

(٣) في الأصل : « إنْ تكرم زيدًا » . والصواب مـا أثبت لأنّـه تقدير للمرفوع على المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ..

(٤) البيت لذي الرُّمَّـة ، وهو في ديوانه ٢٥٣ ، وانظر الكتـاب ٨٢/١ ، والمقـتضب ٧٤/٢ ، والخصـائص ٣٨٠/٢ ، والتبـصرة ٣٣٣/١ ، والنكت للشنتـمري ٢١٧/١ ، وأمـالي ابن الشـجري ٤٩/١ ، وشـرح المفـصّل ٣٠/٢ ، ٩٦/٤ ، والمغني ٢٩٨/١ ، وشـرح شـواهده للسيوطي ٦٦٠/٢ ، والخزانة ٣٢/٣ ، ٣٧ .

(٥) انظر الخزانة ٣٢/٣ .

(٦) الأكثر : « محمدًا أكرمته » - بالهمزة - وقد آثرت المحافظة على الرسم . ولا يمكن أن تكون « محمدٌ أكرمته » لأنه صرح بقبح الرفع إذا عطفت جملة اسمية على فعلية .

الرَّفعُ بالابتداء في الجملةِ الثانيةِ ؛ لحملِ جملةٍ اسميّةٍ على فعليةٍ ، فإذا انتصبَ كانت[1] الجملةُ فعليّةً فوافقتِ الأولى واعتدلَ الكلامُ ، والرَّفعُ مع ذلكَ جائزٌ .

وأمَّا استواءُ الرفعِ والنَّصبِ فأن يتقدّمَ المبتدأ ، وخبرُه فعلٌ ؛ نحو : « زيدٌ ضربتُه » ، وقد صارت الجملةُ محتويةً على جملتين ؛ الأولى: اسميةٌ ؛ وهيَ المبتدأ والخبرُ ، والثانيةُ : فعليةٌ ؛ وهوَ الخبرُ، وتُسمى كبرى وصغرى ، فإنْ راعيتَ الكبرى وحملتَ عليها رفعتَ فقلتَ : « زَيْدٌ أكْرَمْتُهُ ، وعمروٌ ضَرَبْتُه »[2] ، وإنْ حملتَ على الصغرى وراعيتَها نصبتَ فقلتَ : « زيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، وعَمْرًا أكْرَمْتُه » .

وجازَ حملُ الجملةِ الآخرةِ وليس فيها ضميرٌ يرجعُ إلى « زيدٍ » على «ضربتُه» وهوَ خبرٌ لزيدٍ ، كما جازَ « زيدٌ ضربتُه وعمرًا » ؛ عطفتَ « عمرًا » على الهاءِ في « ضربتُه » ، ولا يحلُّ محلَّه ، وهو في الجملة أحرى ؛ لأنَّها تستقلُّ بنفسها ولَمْ تدخلْ على الأولى في حكمِها ، وإنَّما عادلتَها بها ، والعطفُ على الجملةِ الكبرى[3] . وجعلها ابنُ بابْشاذ معطوفةً على جملةِ الخبرِ ، وقدَّرَ ضميرًا[4] ولا دليل عليهِ من لفظٍ ولا معنى . والرفعُ عند الفارسي أقوى مِن النَّصبِ فيحملُها على الكبرى[5] . وما ذكرتُه الصَّوابُ ، وهوَ مرادُ سيبويهِ - رحمُه اللّهُ - في بابه[6] .

---

(١) في الأصل : « كان » .

(٢) الأَوْلَى : « زيدٌ ضربتهُ ، وعمروٌ أكرمته » لأنه بدأ بذلك .

(٣) انظر رأي ابن خروف هذا في تقييد ابن لب ٤٧٤/٢ . وردّه ابن عصفور في شرح الجمل ٣٦٨/١ .

(٤) انظر شرحه على الجمل ٩٥/١ .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٦٨/١ : « وهذا أسدُّ المذاهب في هذه المسألة ، وهو الذي يعضده كلام العرب » وانظر البسيط ٦٥٠/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٩١/١ . (باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل) .

وكذلكَ الرفعُ والنصبُ في النفي مستويان ؛ نحو : « ما زيدًا ضربتُه » و « ما زيدٌ ضربتُه » ، وهو الظاهرُ مِن كلامِ سيبويهِ[(١)] ، لأنَّ الموضعَ لا يختصُّ بالفعلِ دونَ الاسمِ .

وأمَّا الذي لا يجوزُ فيهِ إلاَّ الرَّفعُ ؛ فأن يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخرَ فعلٌ يرفعُ ضميرَ الأوَّلِ أوْ شيئًا مِن سببه مضافًا إلى ضميره أوْ يسندُ إلى مجرورٍ فيه ضميرُه ؛ نحو : « زيدٌ قامَ » و « زيدٌ قامَ أبوهُ » و « عمروٌ انطُلِقَ به ، وانطُلِقَ بأخيهِ » فكلٌّ هذا مرفوعٌ لفظًا أوْ نيَّةً ، فارتفعَ الأوَّلُ .

وكذلكَ إنْ تقدَّمَ الاسمُ الذي يجوزُ نصبُه في هذا البابِ ، وحالَ بينَه وبينَ فعلِه الذي يُسندُ إليه ؛ ما لا يجوزُ أنْ يعملَ [ما] [(٢)] بعدَه فيما قبلَه ؛ لَمْ يجز النَّصبُ ؛ وذلكَ في الاستفهامِ ، والشرطِ ، و « كَمْ » وأشباهِها من الموصولاتِ والصفاتِ ، و « ما » في النفي .

وأمَّا « ليسَ » فمِنْ حيثُ كانت فعلاً جازَ أنْ ينتصبَ قبلَها[(٣)] ويُفسَّرَ عاملاً فيه « ليس » وما بعدَها ؛ كأنَّهُ « نافيتُ زيدًا ؛ لستُ مثلَه » ؛ في قولِ مَنْ قالَ : لا يقدَّمُ خبرُه[(٤)] ، وعليهِ يُحملُ قولُ سيبويهِ[(٥)] ـ رحمهُ اللّهُ ـ .

---

(١) جاء في الكتاب ١/١٤٥ ، ١٤٦ : « وذلك قولك : ما زيدًا ضربتُه ... » ثم يقول : « وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى ... » انتهى . كما نسب إليه الرفع ابن عصفور وأبوحيان (انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٩ ، والارتشاف ٣/١٠٨) . وما اختاره ابن خروف من التسوية بين الرفع والنصب سبقه إليه ابن الباذش. والجمهور يختارون النصب، وإليه يذهب ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٢/١٤١، والارتشاف ٣/١٠٨ .

(٢) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٣) أي الاسم .

(٤) وهم جمهور الكوفيين ، وبعض البصريين . انظر ما سيأتي صفحة ٤١٨ .

(٥) وهو : « ومثل ذلك أعبدَ اللّهِ كنتَ مثلَه ، لأن كنت فعلٌ والمثل مضاف إليه وهو منصوب. ومثله أزيدًا لست مثله ، لأنه فعل ، فصار بمنزلة قولك أزيدًا لقيت أخاه . وهو قول الخليل » الكتاب ١/١٠٢ . وانظر النكت ١/٢٣٢ .

وأمّا سائرُ حروفِ النفي فيجوزُ النَّصبُ مع التقدّيمِ كما يجوزُ مع التأخيرِ ؛ نحو : « زَيْدًا لَمْ أضْرِبْهُ ولا أُضْرِبُه » / والتقديرُ مع « لا » ضعيفٌ . [٤٣]

والذي لا يجوزُ فيهِ النصبُ ؛ نحو : « زيدٌ هلْ رأيتَهُ ؟ » ، و « زيدٌ كم ضربةً ضربتَهُ ؟ » ، و « زيدٌ إن تكرمْهُ يكرمْكَ » .

وذِكْرُه [الجزاءَ][1] مع الأمرِ والنّهي[2] فاسدٌ ؛ لكونِ الاسم بعدَه في حالِ نصبِه ورفعِه لإضمارٍ بفعلٍ . وقد بُيِّن[3] .

وقولُه :

(أصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ

أمْلِكُ رَأسَ الْبَعِيرِ إنْ نَفَرَا

والذِّئبَ أخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بهِ

وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا)[4]

هما للرَّبيعِ بنِ ضَبُعٍ الفَزَارِيّ[5] ، وسيأتي خبرُه. والبيتُ الأوّلُ كلُّه فعليّةٌ. و « وحدي » منصوبٌ على المصدرِ في موضعِ الحالِ ، تقديرُه :

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) انظر الجمل ٣٩ .

(٣) انظر ص ٤٠٧ .

(٤) الجمل ٤٠ . وهما في الكتاب ٩٠/١ ، والنوادر ، ٤٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٦ ، والمحتسب ٩٩/٢ ، والحلل ٣٧ ، والفصول والجمل ورقة ٧٦ ، والرد على النحاة ١٠٧ ، والخزانة ٣٨٤/٧ .

(٥) وهو شاعر جاهليّ ، وقيل من المخضرمين ، وهو من المعمرين . انظر ترجمته في الحلل ٣٧، والخزانة ٣٨٣/٧ . وسيأتي خبره صفحة ١٠٠١ من هذا الشرح .

منفردًا . وجوابُ الشـرطِ الأوَّلِ والثـانـــي محذوفـانِ لدلالـةِ ما قبلُ عليهمـا .
و « الذئبَ » منصوبٌ بإضمار فعلٍ لتقدمِ الجملِ الفعليةِ . ويُروى: « أنْ يَقِرَا »[1]
ـ بفتحِ الهمزةِ ، والياءِ المفتوحةِ ، والقافِ المكسـورةِ ـ من « الوقـارِ » . والمعنى :
« أنْ يسكنَ » فـ « أنْ » مع الـفعلِ بتـأويلِ المصـدرِ بدلٌ مِن « رأسِ البـعيـرِ » بدلُ
اشتمالٍ . و « البعيرُ » يقعُ للذكرِ والأنثى[2] تقولُ : « هذهِ بعيرٌ يا فتى » .

ولـمَّا تعـدَّى [« أعدّ »][3] إلى ضمـيرِ « الظالمينَ » [4] بحـرفِ جـرٍّ قُدِّرَ لـ
«الظالمينَ »[5] فعلٌ مـتعدٌ بنفسه بالمعنى وهو : « يعـذِّبُ » أوْ « عذَّبَ » ، وهوَ قطعٌ
على مَنْ ماتَ منهم كافرًا . ومنهُ :

* وَتَيْـمَاءَ لَـمْ يَتْـرُكْ بِهَـا جِذْعَ نَخْلَـةٍ *[6] .

تقديـرُه : « هدَّمَ تيماءَ ، و خـرَّب تيمـاءَ » بمعنى : « لمْ يتركْ » لأنّـــهُ تعدّى
بالحرفِ لضميرِها .

---

(١) انظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ٧٧ .

(٢) في اللسان « بعـر » ٤/٧١ : « البعير : الجملُ البازل ، وقيل : الجَـذَعُ ، وقد يكون للأنثى، حكي عن بعض العرب : شربت من لبن بعيري وصرعتني بعيري أي نـاقتي » . وانظر أدب الكاتب ٣١٦ ، والبلغة ٧٤ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) في الأصل : « الفاعلين » .

(٥) يشير إلى الآية التي أوردها الزجاجيّ في الجمل ٤٠ ، وهيَ قولُـه تعالى :
(يدخل من يشـاء في رحمته ، والظالميـن أعد لهم عذاباً أليما) الإنسان: ٧٦/٣١ .

(٦) صدر بيت من معلقة امريء القيس في وصف السيل ، وعجزه :
* ولا أُطُمًـا إلاّ مَشِـيدًا بِجَنْدَلِ *
وهو في ديوانه ٢٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الانبـاري ١٠٥ ، وشرح القصائد التسع لابن النحاس ١٩٦/١ .

واكتفى بالآيةِ عنْ أنْ يقدّمَ منْ المسائلِ ما يشبهُها ، وردٌ مثلِ هذا عليهِ لامعنى له[1] .

وردَّ عليهِ أيضًا ابنُ بابشاذ الأمرَ وقسَّمَه إلى ثلاثةِ أقسامٍ ، فقالَ : الأمرُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : قسمٌ يختارُ فيه الرَّفعَ ، وهوَ كلُّ أمرٍ يُرادُ بهِ العمومُ ، كقولهِ تعالى :

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ ﴾[2]

﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾[3]

فهذا القسمُ يُختارُ فيهِ الرفعُ لِمَا دَخلهُ مِن العمومِ والإبهامِ . وقسمٌ يُختارُ فيهِ النصبُ ، وهوَ كلُّ أمرٍ يرادُ بهِ الخصوصُ ، نحو : « زيدًا اضربْهُ». وقسمٌ لايجوزُ فيه إلاَّ الرفعُ ؛ وهوَ كلُّ أمرٍ كانَ بأسماءِ الأفعالِ ؛ نحو : « زيدٌ دراكه » ؛ لأنَّ هذا النوعَ لا يعملُ فيه ما بعدَه[4] . قلتُ : أمَّا الأوّلُ ففاسدٌ ؛ لأنَّكَ تقولُ : « كلَّ رَجُلٍ يأتيني فَاضْرِبْهُ » ، و « كُلَّ مَنْ يَأْتيني فأكْرِمْه » ، ولا خلافَ بينَ الجماعةِ أنَّ النصبَ فيهِ هوَ المختارُ ، وقد اجتمعَ فيهِ معنى الشرطِ والعمومِ والإبهامِ ، ونصَّ سيبويهِ ـ رحمهُ اللّهُ ـ على أنَّ النَّصبَ فيما ذُكرَ أحسنُ من الرَّفعِ وأقوى[5] .

---

(١) ردّه عليه ابن السيد . انظر إصلاح الخلل ١٣٣ .

(٢) المائدة : ٣٨/٥ .

(٣) النساء : ١٦/٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٣/١ ، ٩٤ . وفي غاية الأمل ٢٠٣/١ : « وهذا الذي قاله مبني على أنه لا يفسّر إلاّ ما يعمل ، وهي قاعدة غير مسلمة » .

(٥) جاء في الكتاب في (باب الأمر والنهي ١٣٧/١ - ١٤٤) أنه يختار فيهما النصب ، ثم أورد الآيتين السابقتين بقراءة النصب ، وقال : « وهو في العربية [أي النصب] على ما ذكرت لك من القوّة . ولكن أبت العامّة إلاّ القراءة بالرفع » ١٤٤/١ .

وذكر بعضهم أنه يختار الرفع . انظر البسيط ٥٧١/١ ، ٥٧٦ ، وتقييد ابن لب ٣٦١/٢ .

والرَّفعُ في الآياتِ دليلٌ على الابتداءِ وإضمارِ الخبرِ . وأمَّا أسماءُ الأفعالِ فمَنْ أعملَها فيما قبلَها أجازَ النَّصبَ[1]. وهو لَمْ يُجزْ عملَها فيما قبلَها كسيبويهِ[2] وإنما تفسرُ عاملاً . وقد حملَ عليهِ :

﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[3]

- في أحدِ وجهيهِ[4] - وقالوا : « زَيْدٌ عليك » .

وقدْ حَملوا عليه قولَه :

* يَاأَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *[5] .

- في أحدِ وجهيهِ[6] - ، فـ « دلوي » منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسرُهُ « دونك » وتقديرُه : دونك دلوي دونكه ، فقد تعدّى لضمير « الدلو » ، ونُصبَ « الدلُو » متقدمًا بفعلٍ مضمرٍ . والنهيُ عنده كالأمرِ فيما ذكرَ[7].

---

(١) وهو الكسائي وجماعة من الكوفيين . انظر الانصاف (م٢٧) ١/٢٢٨ ، والارتشاف ٣/١٠٤ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/١٠٦٣ .

(٢) انظر الكتاب ١/٣٨١ ، ٣٨٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١/٩٤ .

(٣) النساء ٤/٢٤ .

(٤) الأول نصب (كتاب) على أنه مفعول مطلق ، والثاني : نصبه على أنه مفعول به . ويجوز فيه الرفع . انظر الكتاب ١/٣٨١ ، ٣٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٤٥ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/١٠٦٣ .

(٥) لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم . ونسب لجارية من مازن . وهو في معاني القرآن للفراء ١/٢٦٠ ، والإنصاف ١/٢٢٨ ، وشرح المفصل ١/١١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٧ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣/١٠٦٣ ، والمغني ٢/٦٧٤ ، والخزانة ٦/٢٠٠ .

(٦) أحدهما : ما ذكر. والآخر: على أن (دلوي) مفعول به مقدم لدونك . ويجوز فيه الرفع على الابتداء . وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله .

(٧) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٩٤ .

بَابُ « كانَ » وأخواتــهــا (١)

لا معنى لتسـميـةِ هذهِ الأفعـالِ حـروفًا ، إذ هيَ أفـعالٌ حـقيـقيـةٌ ، فأحكامُها أحكامُ الأفعالِ في كُلِّ شيءٍ / إلاَّ أنَّـها لاتؤكّدُ في مصادرِها ؛ [٤٤] لأنَّـها لا فائدةَ في ذلكَ ، وهيَ مأخـوذةٌ من أحداثِها ، بدليلِ أنّ أخـواتها تُـستـعملُ استعمالَـهـا في الرفعِ والنَّصبِ بها ؛ تقـولُ : « أعْـجَـبَنِي كَوْنُ زَيْدٍ عَالمـًا، و[كَوْنُ](٢) الْـخَالـقِ يَخْلُقُ مُـسْـتَـحِـيلاً » ، إلاَّ « لَـيسَ » فإنَّـها غيرُ متصرفة ، لا يُستـعملُ منها غيرُ لفظِها ، لكونِها مجرَّدةً لـلنفي ، كـ « ما » ، شُبهتْ بـهـا ، فإنْ كانَ أُطلقَ عليها حروفًا كما يُطلِقُ سيبويهِ ـ رحمـهُ اللّهُ ـ على كلِّ كلمةٍ حـرفًا ، فذلكَ جائزٌ لغـةً لا اصطلاحًا .

وهذهِ الأفـعـالُ مِنْ نواسخِ الابتـداءِ والخبـرِ ، وليـست مـحصورةً ، وجمعَ النحويـونَ منها ثـلاثةَ عشرَ فـعلاً (٣) [سـوى] (٤) أفعــالِ المقاربة [...](٥) . ومنها قولُهم: «مَاجَاءَ تْ حَاجَتُـكَ؟ »(٦) ، أيْ:ما صارَت ؟ ، و « مـا » استـفهـامٌ في مـوضعِ نصبٍ على خبرِ « جـاء تْ » . وبعضُـهم

(١) الجمل ٤١ . وفيه : « باب الحروف التي ترفع الأسمـاء وتنصب الأخبار » وقد تعقب النحاة الزجاجي في هذه التسمية . انظر شرح الجمل لابن بابشـاذ ٩٦/١ ، وإصلاح الخلل ١٣٤ ، وغاية الأمل ٢٠٩/١ ، والبسيط ٦٦١/٢ ، وشرح الجمـل لابن الفخار ٣١١/٢ ، وتقييد ابن لب ٤٩٢/٢ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) انظر الإيضاح للفارسي ١٣٤/١ ، واللمع ٨٥ ، وشرح اللمحة البدرية ١٧/٢ .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) وهو من أقوال العرب ، وأوّل من تكلّـم به الخـوارج لابن عبّاس – رضـي اللّه عنه – حين أرسله عليّ – رضي الله عنه إليـهم ، انظر شرح المفصّل ٩١/٧ ، والهمع ٧٠/١ . وقد رواه سيبويه بالرفع عن يونس عن رؤبة . انظر الكتـاب ٥١/١ . وانظر البسيـط ٦٦٨/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣١٢/٢ ، والهمع ٧٠/٢ .

ينصبُ « الحاجةَ » ويؤنثُ على المعنى؛ لأنَّ « ما » هيَ « الحاجةُ » ، وهيَ مبتدأةٌ ، و « حاجتَكَ » خبرُ « جاءَتْ » .

وقالوا : « شَحَذَ شَفْرَتَهُ حتّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ »[1] بمعنى «صارتْ »، ولا يتعديانِ هذا الموضعَ فلا يكونُ « جاءَ » و « قعدَ » كـ « كان » في كلِّ موْضعٍ . وأمَّا « عادَ » ، و « غدا » ، و « راحَ » فلا تُستعملُ استعمالَ « كانَ » ، وإنْ انتصبَ مابعدها فعلى الحالِ[2]، وتَعديها بحرفِ جرٍ - نحو: « عادَ إلى كذا » ، و « عادَ إليه » ، و « راحَ إلى المسجدِ » - يَدُلُّ على ذلكَ .

وأمَّا « آضَ » فلا سبيلَ إلى النصبِ بعدَها [3] ، وإنما يقالُ : « آضَ إلى كذا » أيْ : رجعَ إليه [4] .

ونقصَ أبو القاسمِ مِن الثلاثةَ عشرَ « دامَ »[5] ، و « ما » فيها مصدريةٌ موصولةٌ ، تفتقرُ إلى كلامٍ تتعلقُ به ، ولا تكونُ إلاَّ للحالِ نحوَ ما تقدَّمَ ، أيْ «يدومُ » ، ولا يتقدمُ خبرُها عليْهَا ؛ لأنَّها في الصلةِ .

---

(١) حكاه ابن الأعرابي كما في التهذيب ٢٠١/١ ، واللسان « قعد » ٣٦٣/٣ . وانظر شرح المفصل ٩١/٧ ، والبسيط ٦٦٩/٢ ، والهمع ٧٠/٢ .

(٢) وهو مذهب الجمهور ، وألحقها بأفعال هذا الباب جماعة منهم الزمخشري ، والجُزُوليّ ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع . انظر شرح المفصل ٩٠/٧ ، والمقدمة الجُزُولية ١٠٤ ، وغاية الأمل ٢١٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٦٨/٢ ، والارتشاف ٧٢/٢ ، ٧٣ ، والهمع ٧٠/٢ .

(٣) أجازه ابن مالك وغيره من النحويين . انظر شرح المفصل ٩٠/٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣٨٨/١ ، والهمع ٦٨/٢ .

(٤) في اللسان (« أيض » ١١٦/٧) عن الليث : « الأَيْضُ : صيرورةُ الشيء شيئًا غيره . وآض كذا أي صارَ . يقالُ : آض سوادُ شعره بياضًا » .

(٥) ذكر محقق الجمل أنها ساقطة من النسخة (م) (المطبوعة السابقة) انظر الجمل ٤١ . وأثبتها أكثر شراح الجمل . انظر إصلاح الخلل ١٣٨ ، وشرح ابن عصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٧٣/٢ .

ومعاني هذه الأفعالِ مختلفةٌ . وليست « كانَ » و « يكونُ » لمجردِ الزمان (١) بدليلِ قولِهم : « زَيْدٌ كَانَ أخَاكَ » ولا دلالـةَ فيها على زمان ؛ وكذلك « كَوْنُ زَيْدٍ أخَاكَ أوْ مُنْطَلِقًا » جِنسٌ لا دلالةَ فيـهِ علَى زمانٍ أيضًا . وتقع للدوامِ بلفظِ الماضي ، نحو :

﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (٢).

وقد يدخلُها معنى « صارَ » في نحوِ قولِهم :

* ... ... كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا * (٣)

وكلُّ ما كانَ مبتدأً ، يكونُ اسمَ هذهِ الأفعالِ ، وكذلكَ كلُّ ما كانَ خبرًا لهُ مما يدخلُه الصدقُ والكذبُ يكونُ خبرَها ما لمْ يمنعْ منهُ مانعٌ من استفهامٍ أوْ غيرِه .

---

(١) أي أنّها قد تدل على الحدث . ويوافقه أبو عبدالله بن أبي غالب ، وابن عصفور . ومنع دلالتها على الحدث جماعة منهم المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن بابشاذ ، والجرجاني ، وابن برهان ، وابن أبي الربيع .

وقد عرض ابن لب كلا المذهبين واحتجاج كل منهما بالتفصيل . انظر تقييده على الجمل ٥٧٥/٢ - ٥٨١ . وانظر المقتضب ٩٧/٣ ، والأصول ٨٢/١ ، والإيضاح ١٣٤/١ ، ١٣٥ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٠٥/١ ، والمقتصد ٣٩٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ ، والبسيط ٦٦٤/٢ ، والهمع ٧٤/٢ .

(٢) النساء ٩٦/٤ ، ١٠٠ ، ١٥٢ . والفرقان ٧٠/٢٥ ، والأحزاب ٥/٣٣ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ .

(٣) في الأصل * كانت لي فيها فراخًا بيوضها *

وسيأتي على الصواب صفحة ٤٣٨ .

وهو عجز بيت لابن أحمر الباهلي ، وتمام البيت :

« بتيهاء قفر والمطيّ كأنها قطا الحزن قد ... ... »

ونسبه ابن يعيش (١٠٢/٧) لابن كنزة ، ونسبه البغدادي في الخزانة (٢٠٥/٩) لابن أحمر، وهو في ديوانه ١١٩ ، والتكملة ١٥٨ ، وأسرار العربية ١٣٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠٢/٧ ، وشرح الكافية ١٨٩/٤ .

ويتقدمُ الخبرُ تارةً على اسمِـها وعليْـها أخرى ما لمْ يمنعْ مِن ذلك مانعٌ كما منعَ في الابتداءِ[1] .

ومنعَ الفراءُ ، وغيرُه مِنْ تقديمِ خبرِ ما في أولِـه حرفُ نفي[2] مما هو ثـابتٌ ، وهو « مـا زالَ » و « ما برحَ » و « مـا انفكَّ » ، و « ما فَتِـيءَ » - بالكسرِ في التـاءِ والـفتحِ - وأجازَ ذلك الأخفش[3]، لكونِ الكلامِ موجبًا - وهو الصوابُ - .

وإذا كانَ الخبرُ استفهامـًا أوْ شرطًا لزمَ التقديمُ .

وفي خبـرِ «ليسَ» خلافٌ[4]،والذي يُتأوّل عليـه قولُ سيبويهِ - رحـمه اللّـه - أنّـه لا يتـقدمُ لعـدمِ تصـرفِـها وشـبهـها بـالحرفِ ، ولا دليلَ في إجـازته « أزَيْـدًا[5]

---

(١) أجاز البصريون تقدم خبرها على اسمها ، ومنعه الكوفيـون مطلقًا أما تقدم أخبارها عليها ففيه تفصيل . انظر الإنصاف (م ٩) ٦٩/١ ، وتقييد ابن لب ٥٤٣/٢ وما بعدها ، والهمع ٨٧/٢ ومابعدها .

(٢) موافقًا للبصريين . وأجـازه الأخفش - كما ذكـر ابن خروف - وابن كيسان ، وكثيـر من الكوفيين ، ووافقهم ابن خـروف . انظر الإنصاف ١٥٥/١ ، وشرح المفصّل ١١٣/٧ ، والبسيط ٦٧٤/٢ ، وتقـييد ابن لب ٥٥١/٢ ، والهمع ٨٨/٢ ، وابن كيسان النحوي (للدكتور محمد البنا) ١٨١ وما بعدها .

(٣) انظر هامش رقم (٢) السابق في هذه الصفحة .

(٤) أجاز تقـديم خبـر ليس عليهـا الأخفش - كـما في الحلبـيات - والفـراء ، والسيرافي ، والفـارسي ، وابن برهان ، والزمخشـري ، وابن عصفور . ومنعه المبـرد - كما في الحلبيات ، والإنصـاف ، والبسيط - وابن السراج ، والجرجاني ، وأبو البركات الأنبـاري، وابن مالك . ونسب الجواز للبصريين ، والمنع للكوفيين - وفيه نظر - واخـتلف النقل عـن سـيبويه ؛ فنسب إليـه المنع ، كما نسب إليه الجـواز . ونسـب السيوطي المنع للفارسي ، والمشهور عنه الجواز - كما في الإيضاح ، والحلبيات .

انظر الأصول ٨٩/١ ، ٩٠ ، والإيضاح ١٣٨/١ ، والحلبيات ٢٨٠ ، والمقتصد ٤٠٨/١ ، والإنصاف (م ١٨) ١٦٠/١ ، وشـرح المفصل ١١٤/٧ ، وشـرح التسـهيل ٣٥١/١ ، وشـرح الكافيـة ٢٠٤/٤ ، والبسيط ٦٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ ، وتقييد ابـن لب ٥٥١/٢ ومابعدها ، والهمع ٨٨/٢ .

(٥) في الأصل : « ان زيدًا » .

لَسْـتَ مثلَـه »(١)؛ لأنّـه يفسرُ ما لايعملُ فيه (٢) ؛ نحو: « زَيْدًا عَلَيْـكَ »، و « زَيْدًا ضَـرْبًا » ؛ ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ (٣). وبابُـها النفي لما في الحال . وقدْ تكونُ آخرة (٤) .

وقولُه : (واعلمْ أنَّ كُلَّ شيءٍ كَانَ خَبَـرًا للمبتدأ ، فإنَّـه يَكُونُ خَبَـرَ هذهِ الحُـروفِ ، مِن فـعلٍ ومـا اتصلَ بـه ، وظرفٍ وجملـةٍ) (٥) .

[٤٥] فيهِ تسامحٌ من وجهينِ ؛ أحـدُهما : أنّـه لمْ يسمِ الفعلَ وما اتصلَ / به جملةً ، كمـا سمى المبتدأ والخبرَ ، وقد سَـمّـاهُ جملةً في غـيرِ موضعٍ ، والجـملُ عندَه وعندَ المحـقـقينَ : الفـعلُ ومـعـمولاتُـه ، والمبـتدأ وخـبرُه ، ومـاأشـبَـهَ ذلكَ . وأمَّـا الظروفُ والمجروراتُ فليـستْ مِن قبـيلِ الجملِ وإنْ عملتْ ؛ لأنَّـها اسمٌ(٦) مبنيّـةٌ على غيرِها ، مفتـقرةٌ إلى عاملٍ فيها ، وليسَ فيهِ تعقيبٌ عليهِ (٧) .

---

(١) انظر الكتاب ١/١٠٢ . وانظر غاية الأمل ١/٢١٨ .

(٢) ذكر ابن بزيزة (في غاية الأمل ١/٢١٨) أنّ المتأخرين زعموا أن من مذهبه [أي سيبويه] أن يفسر ما لا يعمل . وذكر الأمثلة التي في النص ، قال : « وهذه كلها مواضع اختلاف واضطراب ، فلا تقوم بها حجة ، لاحتمال أن يكون المجرور فيها بيانًا لا موضع له من الإعراب ، أو معمولاً للعامل الظاهر ، أو لعامل يفسره الظاهر ، واللّه أعلم » .

(٣) يوسف ١٢/٢٠ .

(٤) هكذا في الأصل ولم يتبين لي وجهه .

(٥) الجمل ٤٢ . وفيه : « ... من فعل وما اتصل به من فاعل ومفعول ... » .

(٦) كذا في الأصل . والمشهور : « أسماء » .

(٧) انظر إصلاح الخلل ١٤٥ . فقد تعقبه بنحو ما ذكر ابن خروف في الوجهين .

والوجهُ الثاني : أنَّ كلَّ ما كانَ خبرَ المبتدأ يكونُ خبرَ هذهِ الحروفِ ، فأطلقَ القولَ وينقصُهُ : « إلا ما منعَ منه مانعٌ مِن جهةِ المعنى » ، كالاستفهامِ ، والأمرِ ، والنهي[1] ونحوِها مما يُفسدُ المعنى . ولَمْ يَجْهَلْه ، ولكنّه اتكلَ فيهِ على بيان المُطرِّق[2] ، ولمْ يقصدِ الاستيعابَ فيلزم ذلكَ .

وإذا قلتَ : « كانَ في الدارِ زيدٌ قائمًا » [3] جازَ فيهِ وجهانِ ، أحدُهما : أنْ يكونَ المجرورُ الخبرَ ، و « قائمًا » حالٌ مِن « زيدٍ » ، والعاملُ « كانَ » ، أوْ مِن المضمرِ في الخبرِ ، أعني الجارَّ والمجرورَ ، وعلى مذهبِ النحويينَ فالعاملُ الاستقرارُ ، ويجوزُ تقديمُه على « زيدٍ » ، ولا يجوزُ تقديمُه على المَجرورِ ؛ لأنَّ الحالَ لا يتقدمُ على العاملِ إذا كانَ معنىً ، وإذا كانَ مِن « زيد» والعاملُ « كانَ » تقدمتْ وتأخرتْ .

والوجه الثاني : أنْ يكونَ الخبرُ « قائمًا » والمجرورُ متعلقٌ بهِ ، فالأحسنُ تأخيرُه عن الخبرِ ، لكونه لمعنىً .

وفيهِ وجهٌ ثالثٌ وهو أن يكونَا خبريْنِ[4] لـ « كانَ » كما كانا خبرينِ للمبتدأِ - وهو الصوابُ - .

وإذا قلتَ : « كانَ زيدٌ قائمًا أبوهُ » كانَ النصبُ أحسنَ مِن الرفعِ ؛ لأنَّ « كانَ » تطلبُه بتقدُّمِها . ويجوزُ رفعُه على وجهينِ ؛ أحدُهما : الرفعُ على خبرِ

---

(١) انظر النصَ مع بعض التغيير في غاية الأمل ٢١٨/١ .

(٢) المُطرِّق : المُعبِّد : وهو المدرِّس والأستاذ .

(٣) الجمل ٤٣ .

(٤) . أي « في الدار » ، و « قائمًا » في المثال السابق . وأجاز ذلك الخليل - كما في شرح ابن بابشاذ - وابن جني ومنعه ابن درستويه - كما في إصلاح الخلل ١٤٩ ، وغاية الأمل ٢٢٠/١ . وانظر الخصائص ١٥٨/٢ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١ ، ٩٩ ، والبسيط ٦٨٩/٢ .

« الأبِ » ، ويثنّى ويُجمعُ كما ذكرَ . الثاني : على الابتداءِ ، و « الأبُ » فاعلٌ بهِ ، ويسدُّ مسدَّ الخبرِ ، والجملةُ خبرُ « كانَ » - على مذهبِ الأخفشِ - (١) ولايثنّى ولا يُجمعُ لأنّه كالفعلِ المقدَّمِ على فاعلِه ، إلاَّ في قولِ مَنْ قالَ : «أكلوني البراغيث » ، ومِن الدليل على تركِ تثنيتِه وجمعِه قولُهم : « أقائمٌ أخواكَ ؟ » ، وقولُه :

(فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ
وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا) (٢)

البيتُ لعبْدةَ بنِ الطبيبِ ، واسمُ الطبيبِ : عَبْدَةُ(٣) بنُ عمروٍ . و «عبْدةُ» ساكنُ الباءِ . وليسَ في الأسماءِ «عبَدةُ» بتحريكِ الباءِ إلاَّ «علقمةَ بنَ عبَدةَ»(٤) . وابنُ الطبيبِ مخضرمٌ لحقَ الجاهليّةَ والإسلامَ فأسلمَ(٥). والبيتُ من قطعةٍ

---

(١) مذهبه هو عمل اسم الفاعل غير معتمد . انظر شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١ ، شرح اللمحة البدرية ٩٠/٢ .

(٢) الجمل ٤٤ . وهو في ديوانه ٨٨ ، والكتاب ١٥٦/١ ، والأصول ٥١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٧٥/١ ، والحلل ٤٣ ، والفصول والجمل ٧٨ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٩ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، ٥٥/٨ ، والبسيط ٦٩٨/٢ ، والخزانة ٢٠٤/٥ .

(٣) كذا في الأصل . والصواب : اسمه يزيد بن عمرو بن وعْله بن أنس بن عبداللّه . انظرالفصول والجمل ٧٨ ، والأغاني ١٦٣/١٨ ، والإصابة ١١٢/٥ ، وحاشية المفضليات صفحة ١٣٤ .

(٤) هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس ، من بني تميم ، يلقب بالفحل . وهو شاعر جاهلي ، معاصر لامريء القيس . انظر طبقات الشعراء ١٣٩/١ ، والشعر والشعراء ٢١٨/١ ، والخزانة ٢٨٢/٣ .

(٥) هو عبْدة بن يزيد (الطبيب) بن عمرو ، من تميم : شاعر ، فحل ، شجاع ، من لصوص الرباب . انظر الشعر والشعراء ٧٢٧/٢، والأغاني ١٦٣/١٨، والإصابة ١١٢/٥، وحاشية المفضليات صفحة ١٣٤ .

يَرثي بِهَا قيسَ بنَ عـاصمٍ الـمنـقْرِيّ[١] . و وَفَـدَ قيس[٢] على النبيّ - صـلى اللّـه عليه وسلم - ، فقالَ فيه: «هذا سيدُ أهلِ الوَبَرِ»، واستعملَهُ على بعض الأعمالِ [٣] .

وحكى صاحبُ الأغاني[٤] أنّ عـبْدَة كـانَ بينَـه وبينَ قيسٍ لحـاءٌ[٥] فَهَجَرَهُ قيسٌ ، ثم تحمّلَ عبْدةُ دمـاءً في قومـه فـخرجَ إلى أحيـاءِ العربِ يسألُ مـا يَحملُ ، فجمَـعَ إبلاً، فسألَ قيسٌ عَنْ شأنـه فأُخبرَ ، فساقَ إليه الديـةَ كاملةً من مالـه وقالَ : « قولوا لَـهُ : ينتفعُ بما صارَ إليـه ، ويدفعُ هذه بما تَحَـمَّـلَ » ، فقالَ عبْدةُ : « لولا أنْ يكونَ صُلحـي إياهُ بعَـقبِ هذا الفـعلِ [عـارًا][٦] عليّ لصـالحتـهُ ، ولكنيّ أعـودُ فأصالحه » ، ومضى بالإبلِ ، ثُمَّ عادَ فوجَدَه ميّـتًا ، فوقفَ على قبرِه[٧] فقالَ :

عَلَيْـكَ سَلاَمُ اللّـهِ قَيْسَ بنَ عَاصِـمٍ ... وَرَحْمتـُهُ ما شَاءَ أنْ يَتَرَحَّمَـا[٨]

الأبيات التي فيها :

* فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُـهُ هُلْكُ وَاحِـدٍ [٩] *

---

(١) هو قيس بن عـاصم بن سنان المنقري السعـديّ التميميّ ، من أمـراء العرب وساداتهم . كان حكيـمًا ، عاقلاً ، شجاعًا ، شاعرًا . انظر الأغاني ١٤٣/١٢ ، ووفيات الأعيان ١٨٣/١، والإصابة ٤٨٣/٥ .

(٢) في الأصل : « ابن قيس » .

(٣) انظر الأغاني ١٤٥/١٢ ، والفصول والجمل ٧٨ ، ووفيات الأعيان ١٨٣/١ ، والاصابة ٤٨٣/٥.

(٤) هو أبو الفرج الأصبهاني ، علي بن الحسين ، من أئمـة الأدب . من أشهر مؤلفاته كتاب الأغاني . توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة . انظر انباه الرواة ٢٥١/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٠٧/٣ .

(٥) اللحاء : الشتم والمنازعـة . انظر اللسان « لحا » ٢٤٢/١٥ .

(٦) إضافة يلتئم بها الكلام . وانظر الفصول والجمل ٧٩ ، والخزانة ١٤٨/١٢ .

(٧) انظر القصة في الأغاني ١٤٨/١٢ ، والفصول والجمل ٧٨ ، ٧٩ .

(٨) البيت في الشـــعر والشعراء ٧٢٨/٢ ، والأغاني ١٤٨/١٢ ، والحلل ٤٤ ، والفصـول والجمل ٧٩ ، ووفيات الأعيان ١٨٣/١ .

(٩) سبق تخريجه ص ٤٢١ .

والهُلْكُ : الموتُ ، يُقالُ : هَلَكَ يهلِك هُلْكًا وهَلاكًا ، ومعنى البيتِ كمعنى بيتِ امريءِ القيسِ :

فَلَوْ أنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً ... وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقَطُ أنْفُسَا (1)

وقالت امرأةٌ من العرب :

ولَكِنَّ الرَّزِيَّةَ فَقْدَ حُرٍّ ... يَمُوتُ بموتِهِ / بَشَرٌ كَثِيرُ (2) [٤٦]

[يقول : إنّه كان عزًا للعشيرةِ ، ومأوىً للأضيافِ والمساكينِ ؛ فكأنّهم هَلَكوا بِهَلاكِهِ ، وضَربَ بهدمِ البنيانِ مثلاً لذلك. وشاهده :](3) رفعُ « هُلك واحدٍ » ونصبُه ؛ فمن نصبَ أبدلَ « هُلْكُهُ » من « قيس » بدلَ اشتمالٍ ، و «هلكَ واحدٍ » الخبرُ . ومن رفعَ جعلَ « هلكُه » مبتدأ ، و « هلكُ واحد » خبرُه ، والجملةُ خبرُ كان ، وهذا [لا يصلح أن](4) يكونَ إلا في بدلِ الاشتمالِ ، وبدلِ البعضِ من الكلِّ .

وقوله : (وَإذا تَقدَّمَ اسْمُ « كانَ » عليْها رُفِعَ بالابتداء)(5) فيه تسامحٌ ، [والوجه](4) أنْ يقولَ : « وإذا كانَ الاسمُ الذي تدخلُ عليه « كان »

---

(1) البيت في ديوانه ١٠٧ وشرح القصائد التسع لابن الأنباري ٤٢٣، والفصول والجمل ٧٩ .

(2) البيت في الفصول والجمل ٧٩ ، وسمط اللآليء ٦٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٧/٣ ، وقبله :

لَعَمْرُكَ ما الرزيةُ فقدُ مالٍ ... ولا شاةٌ تموتُ ولا بعيرُ

(3) ما بين المركنين تكملة من الهامش ، وهي غير واضحة في الأصل ، وفي نهايتها : « صحح من الأم » ، فاستعنت لقراءتها بالفصول والجمل ٧٩ إذ إن ابن خروف قد تأثر به كثيرًا في شرح الأبيات .

(4) مطموسة في الأصل .

(5) الجمل ٤٤ . وقد تعقبه النحاة في ذلك . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠٠/١ ، وإصلاح الخلل ١٥٠ ، والبسيط ٦٩٩/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٢٣/٢ .

متقدمًا عليها » ، ولَـمْ يُردْ أنَّ الاسمَ المرفوعَ بـ « كانَ» هو الذي تقدّمَ . هذا الحكمُ ثابتٌ في كلِ اسمٍ ارتفعَ والفعلُ قبلَـه ، فمـتى تقدَّمَ على الفعلِ ارتفعَ بالابتداءِ ، أوْ أُضمرَ فيه الفعلُ مما يعودُ عليهِ مايحتاجُ إليهِ مِنْ فاعلٍ أوْ مفعولٍ لَمْ يُـسمَّ فاعلُـه[1] .

وتجوزُ زيادةُ « كانَ » مع التوسطِ ، فتقولُ : « أزيدٌ كانَ قائمٌ » ، وفيها ضميرُ « زيدٍ » أوْ ضـميرُ المـعنى ، كأنَّـه قـالَ : « زيدٌ قائمٌ كـانَ ذلك » ولا يُثنّى على هذا ولا يُجمَعُ ، ومنعَ ابنُ بابشاذ أنْ يكونَ فيـه ضميرٌ[2] ، وهوَ قولُ ابـنِ السرّاجِ [3]، وليسَ بشيءٍ .

وكذلكَ قولُـه : (**لا يلي كانَ وأخَواتِها ما انتصبَ بغيرِها**)[4] فيهِ عـمومٌ ؛ لأنَّـهُ يليـها مـتقـدِّمًا عليـها ، لكـنَّـهُ اتكلَ فـي البيـانِ على ما مـثَّـلَ بـهِ . ويـجوزُ الفصلُ بالجارِّ[5] والمجـرورِ، والظـرفِ ، وهـذا الحكمُ أيضًـا ثابتٌ في كلِّ فـعلٍ ، فـلا يُفصَلُ بيـنَـه وبينَ مرفـوعِـه بمعـمـولِ غـيرِه ، مـثالُـه : « رأى زَيْدٌ الحُمّى تَأخُذُ عَمْرًا » ؛ فلو قدّمتَ « عـمرًا » قبلَ « زيـــد » لَـمْ يَجزْ ، وكذلكَ : « جـاءَ رَجُلٌ ضَـارِبٌ زَيْدًا » ، لو قلتَ : « جَـاءَ زَيْـدًا رَجُلٌ ضَـارِبٌ » لَـمْ يَـجُـزْ ، فهذا الحُـكْـمُ لا يختَصٌّ بهذا البابِ وحدَه دونَ غيرِه .

وسواءٌ قدّمتَ الخبرَ على الاسمِ أوْ أخرتَـهُ ، فعـلاً كانَ ، أوْ اسمًـا مشتقًـا : « كَانَت زَيْدًا [6] الحُـمّـى تَأخُذُ ، أوْ تَأخُذُ الحُـمّى » ، و« كَـانَ طَعَامَك زَيْدٌ آكلاً

---

(١) مثل : « أزيدٌ قام » ، و « أزيدٌ قُتِلَ » .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/١٠٠ .

(٣) انظر الأصول ١/٨٧ .

(٤) الجمل ٤٥ . وقد تعقبه النحاة في هذه العبارة . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١/١٠١، وإصلاح الخلل ١٥١ .

(٥) في الأصل : « بين الجار » .

(٦) في الأصل : « كان زيد » .

و كَانَ طَعَامَكَ آكلاً زَيْدٌ » ؛ كلٌّ هذا لا يجوزُ بنصٍّ سيبويه [١] ـ رحمه اللّه ـ لأنَّ العلةَ كانَ ما انتصبَ بغيرها وليسَ باسمِـها ولا خبرِها [٢] ، وأجازَ ابنُ بابشـاذ : «كَانَ طَعَـامَكَ آكلاً زيدٌ »[٣] ، ولا وجـهَ لهُ، فإنْ أضـمرتَ للأمـرِ والشأنِ جـازَ ، وكانت الجملةُ خبرًا مفسرةً لهُ .

وقد تقدَّمَ في الابتداءِ أنَّ الاسمَ يكونُ المعرفةَ ، والنكرةُ الخبرَ [٤] .

وإذا كانا معرفتـينِ جازَ أنْ يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما المبتدأ ، والآخرُ الخـبرَ ، والمعنى الذي يقـصِدهُ المتكلمُ مـختلفٌ ؛ لأنَّ الخبرَهو المستفـادُ مِن الجملـةِ ، فإذا قلتَ : « زيدٌ أخـوكَ » « فالأخـوةُ » هي المجـهولةُ عنـدَ المخاطبِ ، و « زيدٌ » مـعلومٌ عندَه . وإذا قلتَ : « أخوكَ زَيدٌ » فـ « زيدٌ » هـو المجهولُ ، و « الأخوةُ » مـعلومةٌ ، فـعلمَ أنّ لكَ أخـًا ، ولا يعلمُ أزيدٌ أمْ غـيـرُه[٥] ، علـى هذا [لا][٦] يكونُ قـولُ ابنِ بابشاذ: «كانَ زيدٌ أخاك » أحسنَ من «كانَ أخوك زيدًا »[٧]؛ لأنَّ المعنى مختلفٌ .

---

(١) أجازه الكوفيون . وعلل الفارسي المنع بوقوع فاصل أجنبيّ بين كان واسمها .
انظر الكتاب ٧٠/١ ، والإيضاح ١٤٤/١ ، والبصريات ٤٣٤/١ ، والبسيط ٧٠٥/٢ ، والأشباه والنظائر ١١٩/٣ .

(٢) كذا في الأصل . ويريد : لأن العلة هي إيلاء كان ما انتصب بغيرها وليس باسمها ولا خبرها . ولعله سهو من الناسخ .

(٣) في الأصل : « زيدًا » . وانظر شرح ابن بابشاذ ١٠١/١ .

(٤) انظر ص ٣٨٧ من هذا الشرح .

(٥) رد أبو علي الشلوبين رأي ابن خروف في اعتبار المعلوم والمجهول في المعرفتين ، وأثبت فساده بالأدلة ، كما أثبت صحة ما قاله ابن بابشاذ . وتابعه في ذلك ابن لب الغرناطي . انظر شرح المقدمة الجزولية ٧٥٠/٢ ، وتقييد ابن لب ٥٢١/٢ وما بعدها . ونسب أبو حيان (في الارتشاف ٨٩/٢) ، والسيوطي (في الهمع ٩٣/٢) إلى ابن خروف أنه يذهب إلى التخيير . وليس كذلك ؛ بل الذي يراه هو اعتبار المعلوم والمجهول لدى المخاطب ، ووافقه ابن عصفور (انظر شرحه للجمل ٣٩٩/١) .

(٦) تكملة يستقيم بها المعنى .

(٧) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠٢/١ .

وكذلكَ العَلَمُ مع المبهمِ ، والمبهمُ مع الألفِ واللامِ ، والألفُ واللامُ مع المضافِ ليسَ أحدُهُمَا أحسنَ من الآخرِ لاختلافِ [المعنى][1]، ولو اتفقَ المعنى لكانَ ما ذَكَرَ .

ونواسخُ الابتداءِ في هذا كالمبتدأ . وكونُ الاسمِ في هذهِ الأفعالِ ، أوْ المبتدأ نكرةً والخبرِ معرفةً فاسدٌ [2] ؛ لأنَّه عَكَسَ موضعَ الكلامِ . [ولو كان][3] الاسمُ جنسًا وأفادَ تنكيرُهُ ما يفيدُ تعريفُهُ جازَ ، ولا يكونُ إلاَّ في [الشعرِ][3] لقباحةِ اللفظِ . وأمَّا قولُ حسان [4]:

(كَأَنَّ سبيئةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ) [5]

---

(1) مطموسة في الأصل .

(2) أجازه سيبويه على ضعف ؛ قال : « وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام » . الكتاب ٤٨/١ ، كما أجاز : « إن قريبًا منك زيدٌ » (انظر الكتاب ١٤٢/٢) .
وروى عن الأعمش ، عن عاصم أنه قرأ : (وما كان صلاتَهم عند البيت إلاَّ مكاءٌ وتصديةٌ) الأنفال ٣٥/٨ ، بالنصب في « صلاتَهم » ، والرفع في « مكاء ، وتصدية » فقيل للأعمش : « وإن لحن عاصم تلحن أنت ؟ » السبعة ٣٠٥ ، ٣٠٦ . كما أجازه أيضًا ابن مالك بشرط الفائدة . انظر شرح التسهيل ٣٥٦/١ ، والارتشاف ٩٢/٢ ، والهمع ٩٦/٢ .

(3) مطموسة في الأصل .

(4) هو حسان بن ثابت بن منذر بن حرام ، من بني النجار ، شاعر الرسول - ﷺ - توفي سنة ٥٠ للهجرة . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٢١٥/١ والشعراء ٢٥٠/١ .

(5) الجمل ٤٦ ، وانظر ديوان حسان ٥٩ ، والكتاب ٤٩/١ ، ومعاني القرآن ٢١٥/٣ ، والمقتضب ٩٢/٤، والأصول ٨٣/١، والمحتسب ٢٧٩/١، والمقتصد ٤٠٤/١ ، والنكت ١٨٦/١ ، والحلل ٤٦ ، والفصول والجمل ورقة ٧٩ ، وشرح المفصل ٩٣/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٥٦/١ ، والبسيط ٧١٨/٢ ، والمغني ٥٠٥/٢ ، ٧٧٥ ، والأشباه والنظائر ٢٧١/١ ، والهمع ٩٦/٢ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٨٩ .

فليسَ بضرورةٍ (١) ؛ لأنَّهُ يجوزُ أنْ يرتفعَ « المزاجُ » ، و « العسلُ » على الابتداءِ / والخبرِ ، ويُضمرُ في « يكونُ » ضميرُ الأمرِ والشأن(٢) . [٤٧]

وهو مِنْ أحسنِ الكلامِ . ويجوزُ رفعُ « المزاجِ » ونصبُ « العسلِ » على الاسمِ والخبرِ ، ويرتفعُ « الماءُ » بإضمارِ [فعلٍ](٣) ، أيْ : « وما زَجَها مَاءٌ »(٤) . كما قالَ:

* .... إلاّ مُسْحَتٌ أوْ مُجَلَّفُ * (٥)

وكما قالَ :

غَـدَاةَ أَحَلَّتْ لابنِ أصْرَمَ طَعْنَةٌ
حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والخَمْرُ (٦)

---

(١) استشهد به سيبويه على أنه ضرورة . وتابعه كثير من النحاة . وفي البيت توجيهات أخرى . انظر الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٥٠/١ ، والحلل ٤٨ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ومابعدها .

(٢) ذكره ابن السيرافي عن بعضهم برفع « مزاجُها » على الابتداء ، وقال بجوازه ، إلاّ أنّ سيبويه أنشدَه بالنصب على ما روته الرواة . انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥١/١ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) نسبت هذه الرواية والتوجيه لأبي عثمان المازني . انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٠/١ ، ٥١ ، والحلل ٤٩ .

(٥) جزء من بيت للفرزدق وهو بتمامه :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحت أو مجلف

وهو في ديوانه ٢٦/٢ ، والخصائص ٩٩/١ ، والجمل ٢٠٤ ، والحلل ٢٨١ ، وإصلاح الخلل ٢٥٩ ، والفصول والجمل ورقة ٨٣ ، والانصاف ١٨٨/١ . وفي البيت روايات أخرى . وشاهده : إرتفاع « مسحت » و « مجلف » بفعل محذوف . والتقدير : لم يبق من المال إلاّ مسحت أو مجلف . ولعل الرواية المقصودة : « إلا مُسْحَتًا أو مجلّفُ » برفع «مجلف» على الابتداء والتقدير : أو مجلف كذلك . أو على الخبر ، والتقدير : أو هو مجلفٌ .

(٦) للفرزدق. وهو في ديوانه ٢٥٤/١ ، والجمل ٢٠٤ ، والحلل ٢٧٩ ، والإنصاف ١٨٧/١ .

أيْ : و-حلت له الخمر .

« تكونُ » بالتاءِ مع رفعهما ، فيضمرُ « كأنّ » ما يعودُ إلى «السبيئة»، والجملةُ خبرٌ . ونصبَ بعضُهم « المزاجَ » على الظرف[1] ، وليسَ معهودًا في الظروفِ ، ولا دليلَ عليهِ . فإذا كانت هذهِ الأوجهُ حسنةً سائغةً فلا ضرورةَ فيهِ . والذي حسّنَ ما رُويَ أنّ تنكيرَ العسلِ يفيدُ ما يفيد تعريفه[2] . و «السبيئةُ » : الخمرُ المشتراةُ للشربِ . وبيتُ رأسٍ : موضعٌ بعينه ، وقيلَ : رأسٌ : خمّارٌ . و « البيتُ » مضافٌ إليه . وقيلَ : أرادَ الرَّئيسَ ، وشرابُ الملوكِ أطيبُ مِن غيرِه ، والعسلُ يكسبُها حلاوةً، ويُزيلُ عنهَا بعضَ مرارتِها[3] والماءُ يبردُها . وخمرُ الجنّةِ لذيذةٌ ، وبذلكَ وصفَها تعالى بقولــه :

﴿ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ﴾[4] .

ويُروى : « كأنّ سُلافةً » [5] : وهوَ أولُ ما يسيلُ من ماءِ العنبِ . وخبرُ « كأن » البيتُ بعدَه وهو :

عَلَى أَنْيَابِها أَوْ طَعْمَ غَضٍّ ... مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ الْجَنَاءُ [6]

---

(١) وهو أبو علي الفارسي كما في المغني ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ ، والخزانة ٢٨٣/٩ ، ٢٨٤ ولم أقف عليه فيما اطلعت عليه من مؤلفات الفارسي .

(٢) لأنّها من الأجناس تؤدي نكرته عن معرفته في المعنى . انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥١/١ ، والمحتسب ٢٧٩/١ ، والحلل ٤٨ .

(٣) في الأصل « بضاعتها » وفي الفصول والجمل ٨١ « وأنّه يذهب بمرارتها » .

(٤) سورة محمد - صلى اللّه عليه وسلم - ١٥/٤٧ .

(٥) انظر الرواية في الحلل ٤٧ ، والفصول والجمل ورقة ٨١ .

(٦) البيت في ديوانه ٥٩ ، والحلل ٤٩ ، والفصول والجمل ورقة ٨٠ ، والخزانة ٢٢٧/٩ .

ويُروى : « اجتناءُ »[1] . ويصفُ امرأةً يُشَــبِّــبُ بِـها ، وعطفَ « أوْ طعمَ غضٍ » على «سبيئـةً»؛ شبّـهَ ماءَ فيهـا بالخمرِ الموصوفةِ ، وبطعمِ الغضّ من التفاحِ ، وزادَ الرائحـةَ .

ويهجو بالقـصيدةِ أبا سفـيانَ بنَ الحارثِ [2]، وكانَ هجـا رسولَ اللّـهِ صلى اللّـه عليهِ وسلم ، وأولُـه :

عَفَتْ ذَاتُ الأَصَابعِ فَالْجِوَاءُ إلى عَذْرَاءَ منزلُهَا خَـلاَءُ [3]

ثم قالَ بعدَ أبياتٍ :

لِشَـعْـثَـاءَ الَّتـي قَدْ تَيَّمَتْــهُ فَلَيْسَ لِقَلْبِـهِ مِنْهَا شِـفَاءُ

كأنَّ سَبِيئَـةً ... البيت

ويروى أنّـه أنشـدَه النبيَ ـ عليهِ السلامُ ـ فلـمَّـا انتهى إلى قوله :

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأجَبْتُ عَنْـهُ وَعِنْدَ اللّـهِ في ذَاكَ الْـجَزَاءُ

فـقـالَ رسـولُ اللّـهِ ـ صلى اللّـهُ عليـهِ وسلَم ـ : « جـزاؤكَ على اللّــهِ الجنّـةُ ياحسان »[4] ، فلـمّـا أنشدَ قولَه فيه :

فَإنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِــي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وِقَــاءُ

---

(١) انظر الرواية في الخزانة ٢٢٧/٩ .

(٢) قيل : إن اسمه المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب . ابن عم النبي – صلى اللّه عليه وسلم– وأخوه من الرّضاعة . من الشعراء المطبوعين ـ أسلم يوم فتح مكة وحسن إسلامه. ترجمته في وفيات الأعيان ٣٥١/٦ .

(٣) البيت وما بعده في شرح ديوان حسان ٥٧ ـ ٦٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٥٠/٢ ـ ٨٥٣ ، والخزانة ٢٣١/٩ – ٢٣٢ .

(٤) انظر الفصول والجمل ٨٠ ، والخزانة ٢٣٦/٩ .

فقالَ رسولُ اللّه ـ ﷺ ـ : « وقاكَ اللّهُ يا حسان حرَّ النارِ» [١] . فلمَّـا أنشدَهُ :

أَتَهْجُوهُ ولَسْـتَ لَـهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُمَـا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

قالَ مَن حضر : « هذا أنصفُ بيتٍ قالتْـهُ العرب » [١] .

وكنيةُ حسانٍ ، أبو الوليـدِ ، وقيلَ : أبو الحسامِ ، وعـاشَ في الجاهليـةِ ستينَ سنة ، وفي الإسلامِ ستين سنة ، وماتَ في خلافةِ معاويةَ .

وكذلك البيتُ الثاني :

(قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا

ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا) [٢]

لاضرورة فيه[٣]؛ لأنَّـه كانَ يمكن أنْ يقولَ : « ولايكُ موقفي منكِ الوَدَاعَا» ، وقد رُوي[٤] . ولكنَّـهُ لـمَّا أفادَ التنكيرُ ما كانَ يفيدُه التعريفُ جازَ ، وبقيَ فيهِ قبحُ اللّـفظِ . والشاعرُ القَطامِيّ[٥]، وهو عميرُ بنُ شُيَيْم ، ولُقّبَ القُـطَامِيُّ [ببيتٍ] [٦] قالَـه وهو :

يَصُكُّهنَّ جَانِبًا فَجَانِبا صَكَّ القَطَامِيِّ القَطَا القوارِبَـا [٧]

---

(١) انظر المصدرين السابقين .

(٢) الجـمل ٤٦ ، وهو للـقطامي ، في ديوانه ٣٧ ، وفي الكتـاب ٢/٢٤٣ ، والمقـتـضب ٤/٩٤ ، وشـرح أبيات الكتاب للنحاس ١٨٦ ، ولابن السيـرافي ١/٤٤٤ ، والحلل ٥١ ، والفصول والجمل ورقة ٨٣ ، وشـرح المفصـل ٧/٩١ ، وشرح التسـهيـل ١/٣٥٦ ، والبسيط ٢/٧٢١ ، والمغني ٢/٥٠٥ ، وشـرح شواهده للسيوطي ٢/٨٤٩ ، والهمع ٢/٩٦ ، والخزانة ٩/٢٨٤ .

(٣) ذكـره الزجاجي وجـماعـة من النحـويين على أنه ضرورة . انـظر الجمل ٤٦ ، والفـصول والجـمل ٨٤ ، وضرائر الشعر ٢٩٦ ، والبسيط ٢/٧٢١ ، والخزانة ٩/٢٨٦ .

(٤) ذكر هذه الرواية ابن السيد في الحلل ٥٢ .

(٥) انظر ترجمـته في الشعر والشعـراء ٢/٧٢٣ ، والأغاني ١٩/١١٨ ، والخزانة ٢/٣٧٠ . وتتكرر ترجـمته ص ٥٤٢

(٦) مطموسة في الأصل .

(٧) البيت في الحلل : ٥٢ وفيه « صلّ » بدل « صك » ، وهو في الخزانة ٢/٣٧١ .

وضُباعةُ : اسمُ ممدوحتِه(1) ، ورخّمَها . ويجوزُ أنْ يقفَ عليها بالهاءِ ، ثمَّ أبدلَ الألفَ مِن الهاءِ ، فلايكونُ فيه ترخيمٌ - في قولِ بعضِهم - (2) ، ومنعَ ذلكَ سيبويه(3) .

وحذفَ النونَ مِنْ « يَكُ » لكثرةِ الاستعمالِ ، وعلامةُ الجزمِ سكونُها . ويجوزُ أنْ يكونَ راغبًا ومستعطفًا ، ويجوزُ أنْ يكونَ داعيًا ، أيْ : لا جعلَ اللّهُ ذلكَ الموقفَ منكِ آخرَ موقفٍ . وعطفَ ذلكَ على الأمرِ ؛ جملةً على جملةٍ . وطلبَ منها أيضًا نظرةً يتزودُها(4) حينَ أرادَ الرحيلَ عن أبيها .

يمدحُ به زُفَرَ بنَ الحارثِ الكلابيّ (5) / [48] وكانَ أسرَهُ ، فمنَّ عليهِ ، وأعطاهُ مائةً مِنَ الإبلَ ، وردَّ عليهِ مالَهُ ، فمدحَهُ القطاميُّ بهذا القصيدِ ، وبعدَه :

قِفِي فَادي أُسيرَكِ إنَّ قَوْمي ... وَ قَومَكِ لا أُرَى لَهُم اجتِمَاعَا(6)

---

(1) الممدوح هو زفر بن الحارث الكلابي ، وضباعة هي ابنته ، والقصيدة في مدح زفر ولكنه بدأها بالتشبيب بابنته على عادة الشعراء الجاهليين . وسيأتي ذكره ص 542 .

(2) نقل البغدادي عن الدّماميني في شرح التسهيل : « قد يقال : لا نسلم أن هذه الألف عوض عن التاء المحذوفة ، بل هي ألف الإطلاق . وهذه المسألة لا يستدل عليها بالشعر، فإن ثبت في النثر مثلُ ذلكَ تمت الدعوى ، وإلاّ فلا » الخزانة 2/367 .

(3) انظر الكتاب 2/242 .

(4) في الأصل : « بتزويدها » .

(5) هو زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابيّ ، أبو الهذيل ، أمير ، من التابعين ، عاش في عصر بني أميّة . ترجمته في الأغاني 19/118 ، والخزانة 2/372 .

(6) البيت والأبيات بعده في ديوانه 39 والأغاني 19/138 ، والفصول والجمل 84 ، والخزانة 2/368 ، 369.

وفيهِ حكمٌ كثيرةٌ منها قوله :

وَكُنَّـا كَالْـحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْـــبُو سَـاعَـةً وَيَهُـبُّ سَـاعـا

ومنها :

أُمُـــورٌ لَوْ تَلاَ فَاهَـا حَلِيـمٌ إذًا لنـــهى وهيَّـب ما استطاعـا

ومنها :

وَلَــكِنَّ الأَدِيمَ إِذَا تَـفَـــرَّى [بِلِىً وتَعَيُّنًا غَلَبَ][1] الصُّنَّاعَا

ومنها :

ومَعْصيةُ الشَّـفِيقِ عَلَيْكَ مِـمَّا يَزِيـدُكَ مَـرَّةً مِنْـه استِمَاعـا

ومنها :

وخيرُ الأمرِ ما استَقْبَلْتَ مِنْـهُ وَلَيْـسَ بِأَنْ تَتَبَّعَـهُ اتِّبَاعَـــا

وقوله :(مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَدٌ)، و(مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَدًا) [2] ، كلاهمـا مَجَازٌ ؛ لأنَّـك في الأوَّلِ : نفيتَ المثليّـةَ عنه ، ولا يصحُّ نفيُـها مِن كلِّ وجـه ، لأنَّـها إن انتـفتْ مِن وجـهٍ لَـمْ تنتفِ من وجهٍ آخـرَ . وفي الثـانيةِ : نفيتَ البشـريةَ عنه ، ولا يصحُّ ذلك حـقيقـةً ، ويصحُّ مجـازًا على تعظيمِـه وإدخـالِه في جنسِ الملائكـةِ ؛ إمَّـا لأفعالِـه ، وإمَّا لشخصِـه الفائقِ ، كما قالَ تعالى :

﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [3]

---

(1) في الأصل : « وبعسى علة » .

(2) الجمل ٤٧ .

(3) يوسف ٣١/١٢ .

فنفى عنه البشريةَ ، ولـقد كانَ بشرًا فصارَ ملكًا ، ولَـمْ يَرَيْنَ منه أكثر من الشخص ومثلُـه البيتُ المستشهدُ بـهِ[1] . ويستعملُ أيضًا في الـتحقيرِ والكونِ من الشياطين وغيرِهم مما يُذَمُّ بـهِ .

وقولـه :

(فلَسْتَ لإنْسِيٍّ ولكِنْ لِملأكٍ

تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ)[2] .

البيتُ اخـتلفَ في قائلِـه ؛ فمنهُم منْ قـالَ : لعلقمةَ بنِ عَـبَدَةَ ، وأثبـتَـه مع بيتٍ آخرَ بعدَ قولِــه :

وفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَـبَـطْتَ بنِعْمَةٍ فَحَقٌّ لِشَـأسٍ مِن نَدَاكَ ذَنُوبُ[3]

تَعَالَيْتَ أنْ تُعزَى إلى الإنْـسِ جَلَّـةً وللإنسِ مَنْ يَعزُوكَ فَهُوَ كَذُوبُ[4]

فلستَ لإنْسِـيٍّ . . . البيـت

وبعدَه :

ومَا مِثْلُـه فِي النّاسِ إلاَّ قَبِيلُــــه مُسَـاوٍ ولاَ دَانٍ لِذَاكَ قَرِيبُ[5] .

وهذا البـيـتُ لا يُشبِـهُ مـا قبلَهُ ؛ لأنّـهُ أوجبَ له الإنسانيـةَ بعد نَفـيِهـا عنهُ ، فجعلَ الذي يساويهِ من الناسِ قبيلَهُ .

---

(١) وهو الذي سيأتي بعد قليل .

(٢) الجمل ٤٧ . وهو في زيادات ديوان علقمـة ٨٣ ، الكتاب ٣٨٠/٤ ، والأصول ٣٣٩/٣ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢ ، ٣٥/٣ ، وشرح شواهد الشافية ٢٨٧ .

(٣) البـيت في شـرح ديوان علـقمـة ٣١ ، الـكتـاب ٤٧١/٤ ، والشـعـر والشـعـراء ٢٢١/١ ، والنكت ١٢٦٨/٢ .

(٤) انظر شرح أبيات الشافية ٢٩٠ .

(٥) البيت في شرح ديوان علقمة ٣١ الفصول والجمل ٨٥ .

وحكى أبو عبيْدةَ (١) أنَّـهُ لرجـلٍ مـن عبْـدِ القـيسِ ، في كلمـةٍ يمدحُ بهـا النعمانَ (٢) .

وحكى السيرافي(٣) أنَّـه لأبي وَجْزَةَ السُّـلَـميّ (٤) ، مِن قصيـدةٍ يمدحُ بها عبدَاللّـهِ بنَ الزُّبيْرِ(٥) ، وإنما جعلَـهُ من « الملكَ » لأنّ الناسَ لا يقـدِرونَ على مثلِ أفعالِـه . و « يصُوبُ » : ينزِلُ من عُلُـوٍّ ، وهو في موضعِ الحالِ من فاعلِ « تَنَزّلَ ». و « تنزّلَ من جـوٍّ السمـاءِ » : صـفـةٌ « لملأكِ » ، ويريدُ : أنّـه لا عـهدَ له بالمقـامِ مع البشرِ لئلا تلحقَـه طباعُـهم(٦). و« لملأكِ »: معطوفٌ بـ « لكنْ» على « لإنْـسـيٍّ » ، و « لكنْ » يوجبُ بهـا بعدَ النـفي ، والمعنى : أنتَ لَـمَـلأَكٌ(٧) ، وهـو مـقلـوبٌ مِن « مَـألك » ؛ لأنّ الهمـزةَ فـاءُ الكلمةِ بقـولِـهم : « ألـوكـة » ، و « ألوك » وهـيَ

---

(١) هو مَعْمَر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة ، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد ، وأبو حاتم ، والمازني . صنف في غريب القرآن والحديث وأيـام العرب ومعاني القرآن وغيرها . مات سنة ٢١١ هـ . وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٨٠ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٧٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٩٤ .

(٢) هو النعمان بن عمرو بن المنذر الغساني ، من ملوك آل غسان في الجاهلية . انظر تاريخ العرب قبل الإسلام ١٨٦ .

(٣) هو أبو سعيد الحسن بن عبداللّه بن المرزبان ، نحويّ بصريّ . من مؤلفاته شرح كتاب سيبويه ، وشرح شواهده ، وشرح إصلاح المنطق ، وأخبار النحويين البصريين . توفي سنة ٣٦٨ هـ . انظر ترجمته في إنباه الرواة ١/٣٤٨ ، ووفيات الأعيان ٢/٧٨ ، وبغية الوعاة ١/٥٠٧ .

(٤) هو يزيد بن عبيد من بني سليم . ونشأ في بني سعد كان شاعرًا راوية للحديث . توفي بالمدينة سنة ١٣٠ هـ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧٠٢ ، والخزانة ٤/١٨٢ .

(٥) هو عبداللّه بن الزبير بن العوام القرشي الأسديّ ، من الخلفاء الفرسان الخطباء ، وهو أول مولود في المدينة بعد الهجرة . قتل بمكة عام ٧٣ هـ . انظرترجمته في الإصابة ٤/٨٩.

(٦) في الأصل : « ضباعهم » .

(٧) في الأصل « لملك » .

الرسالةُ، و « مَلَكٌ » مسهّلُ الهمزةِ بالنقلِ من « ملأك »[1] . وقيلَ : هو من « لأكَ » إذا أرسلَ [رسالة][2] وذهبَ القاسمُ بن سلام[3] أنّ وزنَهُ : «مَفْعَلٌ »[4] ، ولَمْ تُقلبِ العينُ ، ووزنُ « ملائكة » : مَفَاعِلة . وذهب [غيره][5] إلى أنّه « فَعَلَ » من « مَلَكَ يَمْلِكُ »[6] ، فالهمزةُ زائدةٌ كـ «شمأل» ، وهو بعيدٌ في اللفظِ والمعنى . والجوُّ : ما بينَ السماءِ والأرضِ . ويُروى : « ولكنّ ملأكًا »[7] على حذف الخبرِ ، أرادَ : أنتَ . وفيهِ الاسمُ نكرةٌ والخبرُ معرفةٌ ، ويُحسِّنُه حذفُ الخبرِ لأنّه لَمْ يَتَصَرَّحِ المنكّرُ .

واعلم أنّ « إلاّ » تُستعملُ في الاستثناءِ بعد النفيِ والإيجابِ إذا تمَّ الكلامُ بمجموعِهما ، فإنْ لَمْ يتم وكانَ مفرّغًا لما بعدَها لم تستعملْ إلاّ بعدَ النفي ، نحو : « ما رأيْتُ إلاّ زَيْدًا » / و « ما قَامَ إلاّ زَيْدٌ » ، و « مَا مَرَرْتُ إلاّ بِزِيْدٍ » . و « مَا انْفَكَّ زِيْدٌ » ، و « ما فَتِيءَ عَمْرٌو » ، [٤٩]

---

(١) في الأصل من (ملك) والصواب ما أثبت . وهو مذهب الكسائي . انظر اللسان « ملك » ٤٩٦/١٠ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلاّم ، إمام أهل عصره . أخذ عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، واليزيدي ، والكسائي ، والفراء وغيرهم ... تصانيفه : الغريب المصنف ، وغريب القرآن ، وغريب الحديث وغيرها . مات سنة ثلاث – أو أربع – وعشرين ومائتين . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٩٩ ، وإنباه الرواة ١٢/٣ ، وبغية الوعاة ٢٥٣/٢ .

(٤) انظر الحلل ٥٥ .

(٥) مطموسة في الأصل .

(٦) وهو مذهب ابن كيسان . انظر الحلل ٥٥ .

(٧) في الأصل : « ملكًا » . وانظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ٨٦ .

و « مَازَالَ عَمْروٌ » ، و « ما بَرِحَ بَكْرٌ »، و « مَا دَامَ خَالدٌ » - كلُّها معناها الإيجابُ ، أيْ : « ثبتَ زيدٌ » ، و الكلامُ لا يثبُتُ إلاَّ بخبرٍ - فلا يصحُّ دخولُ « إلاَّ » على خبرِ واحدٍ منها ، كما لا تدْخلُ على خبرِ « كانَ » وأخواتِها من غيرِ تقدّمِ حرفِ نفيٍ ، وكما لا يُقالُ : « كانَ زيدٌ إلاَّ عالمًا »[1] ، ولا يثبتُ « زيدٌ إلاَّ عالمًا » ، لايقالُ هذا .

ويُريدُ بقولِه : (**تُوجِبُ بِقَوْلِكَ « ما انْفَكَّ » الْخَبَرَ**)[2] أيْ معنى « ما انفك » الإيجابُ ، ومعناهُ : ثبتَ ، وما بعدَ « إلاَّ » في الإيجابِ مخالفٌ[3] لما قبلَها في المعنى ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : « قامَ القومُ ليسَ زيدًا » فزيدٌ منفيٌّ عنهُ القيامُ الذي وجبَ للأوّلِ ، فلَمْ يَجُزْ دخولُ « إلاَّ » في هذهِ الخمسةِ المواضعِ[4] ، وأمَّا قولُه :

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً

على الخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا[5]

فهيَ محمولةٌ على التمامِ[6] ، أيْ : ما تنفك إلاَّ في هذه الحالِ ، و « ما » فيها نفيٌ صريحٌ دخلَ على « تنفك» كما تقولُ : « ما خرجَ زيدٌ إلاَّ ضاحكًا » .

---

(١) أجازه بعض الكوفيين . انظر الإنصاف (م ١٧) ١٥٦/١ ، وغاية الأمل ٢٢٧/١ .

(٢) الجمل ٤٨ .

(٣) في الأصل : « مخالفًا » بالنصب .

(٤) في الأصل : « الخمسة مواضع » ، وهو ممتنع بإجماع من أهل البصرة والكوفة ، لأنه على غير طريق الإضافة ، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة . انظر الكتاب ٢٠٦/١ ، وإصلاح المنطق ٣٠٢ ، والمقتضب ١٧٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧/٢ . ويتكرر ذلك صفحة ٤٦٨ في قوله (الأربعة مواضع)، ولعله تحريف من الناسخ .

(٥) لذي الرُّمة . وهو في ديوانه ١٧٣ ، والكتاب ٤٨/٣ ، والمحتسب ٣٢٩/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٧٣/٢ ، والإنصاف ١٥٦/١ ، وشرح المفصّل ١٠٦/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٨/١ ، والمغني ٧٦/١ ، والهمع ٩٧/٢ ، ٢٧٤/٣ ، والخزانة ٢٤٧/٩ .

(٦) وفي البيت تخريجات أخرى انظرها في الإنصاف ١٥٨/١ ، والخزانة ٢٤٨/٩ .

واعلمْ أنَّ هذهِ الأفعالَ تكونُ على قسمينِ : ناقصةً وتامةً . والناقصةُ على وجهينِ : أحدُهما ما ذُكر ، والثاني : ما يُذكرُ بعدُ من دخولِها على جملةِ الأمرِ والشأنِ ، فيُضمَرُ فيها الاسمُ مذكرًا أو مؤنثًا ، بمعنى : الأمرُ ، والشأنُ ، والقصةُ .

ويكونُ الخبرُ جملةً اسميّةً وفعليّةً ؛ فالاسميّةُ : « كانَ زيدٌ قائمٌ » ، وقالَ اللهُ تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (1)

والفعليّةُ : « كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ » ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾(2).

ومواضعُ الأمرِ والشأنِ : الابتداءُ ، و« كانَ » وأخواتُها ، و « إنَّ » وأخواتُها ، والظنُّ وأخواتُه .

وإذا كانت الجملةُ المفسرةُ مذكرةً ، جازَ التأنيثُ في الضميرِ ، والتذكيرُ أجودُ . وإذا كانت مؤنثة جازَ التذكيرُ فيه ، والتأنيثُ أحسنُ (3)، تقولُ : «كان هندٌ قائمةٌ » و «كانتْ هندٌ قائمةٌ » ، بتقديرِ : كانت القصةُ ، وكانَ الأمرُ ، و «كانَ زيدٌ قائمٌ » [وكانت زيدٌ قائمٌ] (4) على تقديرِ : كانَ الأمرُ ، وكانت القصةُ أيضًا .

---

(1) الإخلاص : ١/١١٢ .

(2) الحج ٤٦/٢٢ .

(3) نسب إلى أهل الكوفة منع التأنيث إذا كان المبتدأ مذكرًا ، نحو : « كانت زيدٌ قائمٌ » ، والتذكير إذا كان المبتدأ مؤنثًا ؛ نحو : « كان هندٌ قائمةٌ » وهو جائز في القياس . انظر غاية الأمل ٢٢٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١١/١ .

(4) إضافة يقتضيها السياق .

ومعناها في الوجـهين : الزمنُ ، والزيادةُ ، وقد يُرادُ بهـا ماضيـةً الدّوامُ بقرينةٍ كقوله تعالى :

﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[1] .

وقدْ يدخلُها معنى « صارَ » كقولهم :

* . . . . كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُـهَا *[2] .

والوجهُ الثاني[3] : التامُّ ، وهو على حكمينِ : زائدةٌ ، وغيرُ زائدةٍ . وتكتفي باسمٍ واحدٍ يكونُ فاعلَهـا . وستُـذكرُ الزائدةُ بعدُ . فغيـرُ الزائدةِ يختلفُ معناها ؛ فـتكونُ بمعـنى الحـدوثِ ، والوقـوعِ ، والثبـاتِ ، والدوامِ ؛ يـقـالُ : « كـانَ اللّه ، ولامكان »[4] ، أيْ : دامَ ، وثبتَ .

وأمَّـا « ليسَ » فـإنَّهـا لا تكونُ تامـةً؛ لأنَّـهـا نفيٌ صـريحٌ ، والمنفيُّ إنّـمـا هو الخبرُ، كحرفِ النفي الذي هو « ما » ، فلا يقالُ : « ليسَ زيدٌ » كمـا لا يُقـالُ : « مازيدٌ »، فإنْ قلتَ : « ما قامَ زيدٌ » نفيتَ القيامَ عن زيدٍ ، وكذلك تقولُ : « ليسَ زيدٌ قـائمًا » ، نفـيتَ القـيامَ عن زيدٍ أيضًـا . وهيَ فعـلٌ ؛ لأنَّـها جـرت على حكمِ أخواتِها في الـعملِ ، والإضمارِ فيـها ، وإيصالِها بالفـاعل وتسكينِ الفعل له . ولَـمْ تتصرفْ لكونها بمعنى حرفِ النفي . وأصلُها « لَيِـسَ » فسُكّنتْ تخفيفًا ، وكانَ قيـاسُـها « لاسَ »[5] ، فتنقلبُ اليـاءُ ألفًا لتحركِـها وانفتـاحِ ما قبلَها ، ومـثلُها في

---

(١) الأحزاب ٣٣/٥ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ . والفتح ٤٨/١٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٧ .

(٣) يريد : القسم الثاني . انظر التقسيم ص ٤٣٧ .

(٤) قـالهـا علـيٌّ بن أبي طالب ـ رضي اللّـه عنه ـ عندمـا سُئِل: أيـن كـان ربُّنا قبلَ أن يَخْلُقَ السـمـوات والأرض؟ فقال عليّ ـ رضي اللّه عنه ـ : « أين ، سؤال عن مكان، وكان اللّه ولا مكان» الكامل ٩٨/١.

(٥) في الأصل « ليس » والصواب ما أثبت . انظر في اعتلال « ليس » المنصف ٢٥٨/١، والممتع ٤٤٠/٢، واللسان « ليس » ٢١٢/٦ .

الإعتدالِ « صَيِدَ البعيرُ » لِصَادَ (١). وبعضُ العـربِ - وهم بنـو تميم - يُجرونها مُجرى النفي في الحرفيّـةِ فلا يُعملُها ، فيقولونَ : «ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكُ »(٢) ، فيرتفعُ بالابتداءِ والخبرِ ، وأدخلت « إلاَّ » على خبرِ المبتدأ / لمكان النفي ، كما تدخلُ في قولِه تعالى :

[٥٠]

﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾(٣)

فلمْ يُعْمِلْها في شيءٍ . ورأى أبو عليّ أنّ « ليس » على بابِها ووجه هذا على حذفِ الخبرِ ، وما بعد « إلاَّ » صفةٌ ، أوْ بدلٌ للطيبِ (٤) ، وهو قولُ سيبويهِ : « وما كَانَ الطيبُ إلاَّ المِسْكَ » ، فنصبَ على الخبرِ بـ « كانَ » ، وهو الذي يقولُ : « ليسَ الطيبُ إلاَّ المسكَ » ؛ فهو خبرٌ في الحالتين ، وبه يصحُّ المعنى . فإن جعلَ الخبرَ محذوفًا فسَدَ المعنى ، ولهذا جاء سيبويهِ بقوله : « وما كانَ الطَيبُ إلاَّ المِسْكَ » (٥)، وهو بديعٌ .

وأمَّا « أصبحَ » ، و « أمسى » ، و « أضحى » الناقصةُ فثبتت لأسمائها الإخبارُ في هذه الأوقاتِ . وقد تقعُ للدوامِ ، ودليلهُ قولُـه :

* أَصْبَحَ الْمُلْكُ ثَابِتَ الأَسَاسِ *(٦) ،

---

(١) في الأصل : « ضمير البعر لصادا » .

وصَيِدَ البعير : أصابه الصَيَدُ ؛ وهو داء يصيب الإبل في رؤوسها .

(٢) انظر هذه القضية في مجالس العلماء ٣ ، وإصلاح الخلل ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ٥٢/٥ ، والمزهر ٢٧٧/٢ .

(٣) الأحقاف ٤٦/٩ .

(٤) انظر المسائل الحلبيات ٢٢٧ - ٢٣٠ ، والهمع ٨١/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٤٧/١ ، والنكت ٢٧٠/١ .

(٦) صدر بيت لشبل بن عبدالله مولى بني هاشم في التحريض على بني أمية ، وعجزه :

* بالبهاليل من بني العباسِ * انظر الكامل ٨/٤ .

وقوله : * فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ *[1] ، وقوله تعالى :

﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾[2]

﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ ﴾[3]

وكَثُرَ هذا في لفظِ « أصبحَ » لكونِها في ابتداءِ زمانٍ يُبتغى فيه فضلُ اللّهِ لأنصاره وأنسبته[4] .

و « ظَلَّ زَيْدٌ قائمًا » : استقرت له الصفةُ نهاره .

و « باتَ » استقرَّ له ليلهُ .

وأمَّا قولُه تعالى :

﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[5]

فعلى الباب لظهورِ الصفةِ فيها نهارًا ، والمرادُ الدوامُ .

ومعنى «صار عالمًا» ثبتَ علمُه. وكذلك « مَازَالَ زَيْدٌ عَالمًا»، و «ما فَتِيءَ» و « ما برِحَ » ، و « ما انفكَّ » . فإن ذكرت لفظَ المضارعِ والمستقبلِ ، فإنَّما أردتَ أن تخبرَ بما هو في الحالِ ، وما هو سيكونُ . ودخولُ الماضي فيما استعملَ

---

(١) صدر بيت للفرزدق ، وعجزه : * إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلهمْ بَشَرُ *
وهو في ديوانه ١/١٨٥ و الكتاب ١/٦٠ ، والمقتضب ٤/١٩١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٦٢، وأسرار العربية ١٤٦ ، والهمع ٢/١١٣ ، ٣/٢٣٢ ، والخزانة ٤/١٣٣ .

(٢) الأحقاف ٤٦/٢٥ .

(٣) القصص ٢٨/٨٢ .

(٤) كذا في الأصل .

(٥) النحل ١٦/٥٨ ، والزخرف ٤٣/١٧ .

منها للحالِ منعه بعضُهم (١) ؛ وهي: « ليسَ » ، و « صارَ » ، و « ما زال » ، و « ما فتيءَ » ، و « ما انفكَّ » ، و « ما برِحَ » ، و « ما دامَ » . ولا يمتنع « أليسَ زيدٌ قامَ ؟ »(٢) .

ومنع بعضُهم من أن يقعَ الماضي في خبرِ « كانَ » ، و « أمسى » ، و « أصبح » ، و « أضحى » إلاَّ بـ « قد » (٣)، ويردُّ عليهم قوله تعالى :

﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ (٤)

و ﴿ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾ (٥)، وقولُ عبدةَ :

* أَمْسَتْ خَلاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا *(٦)

---

(١) منعه ابن بابشاذ وابن السيد ، وابن مالك ، وذكر الاتفاق على هذا المنع أبو حيان و السيوطي .
انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١ ، وإصلاح الخلل ١٤٥ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، والارتشاف ٨٥/٢ ، والهمع ٧٢/٢ .

(٢) منعه ابن بابشاذ ، وابن السيد . وروى ابن عصفور وأبو حيان الاتفاق على جوازه .
انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٨/١ ، وإصلاح الخلل ١٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/١ ، والارتشاف ٨٥/٢ . وانظر الكتاب ١٤٧/١ ، والهمع ٧٣/٢ .

(٣) نسب السيوطي هذا الشرط إلى الكوفيين ، ولم يشترطه أبو حيان .
انظر الهمع ٧٣/٢ ، والارتشاف ٨٥/٢ .

(٤) يوسف ٢٦/١٢ .

(٥) يوسف ٢٧/١٢ .

(٦) للنابغة الذبياني ، ولم أجد من نسبه لعبدة غير ابن خروف . وعجزه :
* أخنى عليها الذي أخنى على لبد *
وهو في ديوان النابغة ١٦ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ٧٣٩/٢ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني ٢٩٣ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٤٩ ، وإصلاح الخلل ١٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١ ، والهمع ٧٦/٢ ، والخزانة ٥/٤ ، ٨ .

وقول الآخر :

* وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ *[1]

وهو كثيرٌ . وجميعُها إذا كانَ تامًا تغيرَ المعنى ؛ فـ « أصبح » ، و «أمسى» ، و « أضحى » التامة معناها دخلَ في هذه الأوقات . وكذلك « ظَلَّ زَيْدٌ » « قَامَ نَهَارَه » . و « باتَ » : نامَ ليلَه . و « صَارَ زَيْدٌ إلى كذا» : انتقلَ إليهِ وتنحّى . و « زالَ » : « ذهبَ »[2] ، ومضارعُها « يزولُ » ، وإذا دخلت عليها « ما » فهي حرفُ نفي. وكذلكَ « ما انفك » ، يُقالُ :«انفككتُ عن كذا » ، و « ما انفككتُ عنه ». و « بَرِحَ الخَفَاءُ »[3]، و « ما برحَ »، و « لَمْ يبرحْ »، و:

﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾[4]

أيْ : لا أزولُ . ويثبت ، وما يثبت[5] .

وقوله : « نَظِرَةٌ »[6] مرفوعٌ على خبر ابتداء مضمر تقديره : فأمرُه نظرةٌ ، أو حكمُهُ نظرةٌ ، أو حكمُه أنْ يؤخرَ إلى أنْ يُوسِرَ ، وقوله :

---

(١) لزهير بن أبي سلمى . وعجزه : « فلا هو أبداها ولم يتجمجم *

وهو في ديوانه ١٠٨ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني ١٤٦ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٣٣٦/١ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٨٧ ، وإصلاح الخلل ١٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨١/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، والخزانة ٣/٤ .

(٢) في الأصل : « وذهب » .

(٣) أي انكشف الأمر وظهر السر . وأول من تكلم به شقّ الكاهن . انظر كتاب الأمثال ٥٦٠ / ومجمع الأمثال ٩٥/١ ، والمستقصى في أمثال العرب ٧/٢ .

(٤) الكهف ٦٠/١٨ .

(٥) كذا في الأصل .

(٦) من الآية التي استشهد بها الزجاجي في الجمل ٤٩ وهي قوله تعالى :

﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾ البقرة ٢٨٠/٢ .

(إذا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي
فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ)[1]

هو للرَّبيعِ بنِ ضَبُعٍ الفَزَارِيّ ، وشاهدُه : تمامُ « كان » ، وما بعدَها فاعلٌ . ومعنى « أدفئوني » : دثّروني بالثيابِ ، لقولِه في بيتٍ بعدَه :

فأمَّا حِينَ يَذْهَبُ كُلُّ قُرٍّ فَسِرْبَالٌ رَقِيقٌ أَوْ رِدَاءُ [2]

ويهدمُه : يُضْعِفُه .

وتختصُ « كانَ » وحدها بالزيادةِ من بينِ سائرِ أخواتِها، إلاَّ ما حكى الأخفشُ : « ما أصبحَ أبردَها » ، و « ما أمسى أدفأها »[3]، وهو ثقةٌ فيما نقلَ ، و « ها » في « أبردها » ضميرُ غدوةٍ ، وفي « أدفأها » ضميرُ عشيةٍ لَمْ يجرِ لهما ذكرٌ في المعنى .

ولا بدَّ لكانَ مِن فاعلٍ عائدٍ على مذكورٍ كالبيتِ ، أوْ يكونُ ضميرَ مصدرٍ يُقدّرُ مِن معنى الكلامِ ، كقولِهم : « وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الخُرْشُبِّ الكَمَلَةَ مِن بَنِي عَبْسٍ / لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهم »[4] ؛ أي : « لَمْ يوجدْ مثلُهم كانَ ذلك » . وكقوله : [51]

---

(1) الجمل ٤٩ ، وهو في الحلل ٤٠ ، ٥٧ ، وأسرار العربية ١٣٥ ، وشرح التسهيل ٣٤٢/١ ، والبسيط ٧٣٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ ، والهمع ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

(2) البيت في الحلل ٥٧ ، والخزانة ٣٨١/٧ .

(3) نسب إلى الكوفيين زيادة « أصبح » و « أمسى » . وانظر ما حكاه الأخفش في شرح المفصل ١٥١/٧، ١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، والبسيط٧٥٤/٢، والهمع ١٠٠/٢.

(4) قائله قيس بن غالب البدريّ ، في فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ، وهي إحدى المنجبات ، أنجبت : أنس ، وعمارة ، وقيس ، وربيع ؛ كل واحد منهم أبو قبيلة ، وأبوهم زياد بن عبدالله العَبسيّ . انظر الكامل ٢٢٦/١ ، ومجمع الأمثال ٤٠١/١ ، وجمهرة أنساب العرب ٢٥٠ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٨٩/١ ، وللأشموني ٤٢٤/١ ، والخزانة ٣٦٤/٨ - ٣٦٦ .

سَـــرَاةُ [بني](1) أبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا

عَلَــى كَــانَ الْـمُسَوَّمَـــةِ الـعِـرابِ (2)

أرادَ : على الـمسومـةِ العرابِ كـانَ ذلكَ . وذهبَ أبو بكر بن السـراج إلى أنّـها لا فاعلَ لها(3) . وهو قولٌ فاسدٌ ؛ لأنها فعلٌ ولا بدّ للفعلِ من فاعلٍ ولا شذوذَ في تقديرِ فاعلٍ كهذا (4) .

وقولُــه :

(فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدارِ قَـومٍ

وَجيـرانٍ لَنَـا كَـانُـوا كِـرامِ) (5)

---

(1) سقطت من النص ، والبيت كما أثبت وهو مشهور .

(2) لم أقف على قائله ، وهو في سر الصناعة 298/1 ، وإصلاح الخلل 157 ، وأسرار العربية 136 ، وشرح المفصل 98/7، وشرح الجمل لابن عصفور 408/1 ، وشرح ابن عقيل 291/1 ، والهمع 100/2 ، والخزانة 207/9 ، 187/10 .

(3) وافقه الفارسيّ ، وكثير من النحويين . انظر الأصول 92/1 ، 258/2 ، وحاشية الإيضاح 135/1 . والرأي الآخر أن كان الزائدة لا بد لها من فاعل ، وعليه السيرافي ، والصيمريّ وهو رأي ابن خروف . واختلف العزو في شرح ابن عصفور عن بقية المصادر ففيه رأي الفارسي معزو إلى السيرافي ، والعكس . انظر التبصرة 192/1 ، وشرح المفصل 99/7 ، وشرح الجمل لابن عصفور 409/1، وشرح التسهيل 361/1 ، والارتشاف 96/2 ، وتقييد ابن لب 496/2 ، والهمع 101/2.

(4) في الأصل : « هكذا » .

(5) .الجمل 49 . وهو في ديوان الفرزدق 290/2، والكتاب 153/2 ، والمقتضب 116/4 ، وإصلاح الخلل 156 ، والحلل 59 ، والفصول والجمل 86 ، وشرح الجمل لابن عصفور 409/1 ، وشرح التسهيل 361/1 ، والبسيط 741/2 ، وشرح ابن عقيل 289/1 ، والخزانة 217/9 .

ويروى : « فكيفَ إذا رأيتُ ديارَ قومٍ »[1]، ووقعَ في « الجملِ »[2] مررتَ ـ بفتحِ التاء ـ ، والصوابُ ضمُّها ؛ لأنَّه يخبرُ عن نفسه . والبيتُ للفرزدقِ ، من قصيدٍ يمدحُ بهِ هشامَ بنَ عبدِ الملكِ . وقبلَه وهو أوّلُ القصيدِ :

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا   نَرَى العَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيَامِ

فَقَالُوا إنْ فَعَلْتَ فأغْنِ عَنَّا   دُمُوعًا غيرَ رَاقِئَةِ السِّجَامِ

وبعدَه :

فكيفَ إذا مَرَرْتُ .... البيت

وبعدَه :

أُكَفْكِفُ عَبْرَةَ العينينِ مِنّي   ومَا بَعْدَ المَدَامِعِ مِنْ مَلاَمِ[3]

سَيُبْلِغُهُنَّ وحيَ القولِ عَنّي   ويُدْخِلُ هَامَهُ تحتَ القِرَامِ

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطَةٍ نَهَارًا   من المتلقطى قَرَدِ القُمَامِ[4]

والبيتُ الذي بعدَه يدلُّ على أنّه أرادَ نفسَه . و « أُسَيِّد » فاعل «سيُبْلِغُهُنَّ» ، وهو تصغيرُ « أسود » صغّرَه بأصغره ، وهو الذي كانَ يوصلُ أخبارَه إليها على هذه الصفةِ . و « القَرَد »: ماسقط عن الإبلِ والغنمِ من الوبرِ والصوفِ. والقُمَامُ :

---

(١) وهي رواية الديوان ٢/٢٩٠ ، ورواية الخليل - كما في الكتاب ٢/١٥٣ - ، والمبرد في المقتضب ٤/١١٦ ، وهي رواية متصلة السند عن الفرزدق نفسه ذكرها علي بن حمزة البصري في كتاب التنبيه على أغلاط أبي زياد الكلابيّ في نوادره . ذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٩/٢٢١ .

(٢) الجمل ٤٩ . وهو ضبط قلم لا ضبط بالحروف .

(٣) الأبيات من أولها إلى هذا البيت في الخزانة ٩/٢٢٢ .

(٤) البيت في الخصائص ١/١٥٦ .

والأبيات من أولها إلى هذا البيت في الديوان ٢/٢٩٠ .

الكناسة . وشاهدُه : زيادةُ « كانَ » ، وضميرُها عائدٌ على « الجيرانِ » . ومذهبُ سيبويه - رحمَهُ اللّهُ - زيادتُها في البيتِ ، ولا يمنعُ عندَه أنْ تكونَ ناقصةً[1] ، وإنما قدَّمَ الزيادةَ فيها لأنَّ الجارَّ والمجرورَ الذي قبلَها قد اكتنفَهُ شيئان : منهما ما يطلبه لنفسه ؛ « الجيرانُ » يطلبُه بأنْ يكونَ صفةً له . و « كانَ » تطلبُه بخبرها ، والحكمُ لِلمتقدّمِ . ومثلُه كثيرٌ في الكلامِ ؛ ومنه قولُهم: « كَانَ زَيْدٌ قَائماً أبُوهُ »؛ النَّصبُ فيه على خبرِ « كانَ » أحسنُ من الرفعِ على خبرِ « الأبِ ». ومنه : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِد به » [2] ارتفعَ « الصقرُ » بـ « مَعَه » لأنَّه في موضعِ الصفةِ لـ « رجلٍ » ولَمْ يرتفعْ على خبرِ « الصقرِ » .

وذهبَ أبو العباس -رحمه اللّه - إلى أنَّها ناقصةٌ وخبرُها « لنا »[3] ، والأوّل أوجَه .

وأمَّا ما ذهبَ إليهِ الفارسيّ وابن جنّي من أنّ الضمير في « كانَ » أصله أن يكونَ منفصلاً تأكيدًا للمضمرِ الذي تحمّلَه الجارُّ والمجرورُ الذي هو «لنا » لكونه صفةً ، ثمَّ دخلتْ عليهِ « كانَ » فاتصلَ بها فصارَ ضميرًا متصلاً[4] ؛ فهو[5] هذيانٌ من القولِ لا يُلتفت إليهِ ؛ لأن هذا الموْضع لا معنى للتأكيد فيه . وما أقبحَ أنْ لوْ قالَ : « وجيرانٍ لنا هم كرام » ، وأيضًا فلم يعدلا عن الزيادةِ فيها . وإنما أدخلَ « كانَ » ليُعلَمَ [أنَّ][6] مجاورتَهم كانت فيما مضى ، وأكّدَ ذلكَ باتصالِها بضميرهم ، فعُلِمَ بذلكَ أنّ الإشارةَ إلى « الجِوارِ » لا إلى « الكرامِ » .

---

(١) على قبح . انظر الكتاب ١٥٣/٢ ، والنكت ٥٢٣/١ .

(٢) انظر الكتاب ٤٩/٢ ، والمسائل البصريات ٥٠٩/١ ، والبسيط ٩٩٧/٢ .

(٣) انظر المقتضب ١١٧/٤ ، والنكت ٥٢٣/١ ، والخزانة ٢١٧/٩ .

(٤) انظر المسائل البصريات ٨٧٦/٢ ، وإصلاح الخلل ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٥) في الأصل : « وهذا » .

(٦) إضافة يلتئم بها الكلام .

وقولـه :

(إذا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنفانِ : شَامِتٌ

وآخَرُ مُثْنٍ بالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ) [1]

البيت للعُجَيْر[2] ، واسمُهُ عمرُ بنُ عَبْدِاللّهِ بنِ سَلُول ، ويكنى أبا الفرزدق ، وأبا الفيل . من شعراءِ الدولةِ الأموية . مقلٌّ . وكانتْ له بنت عم يُحبُها فخطبَها إلى أبيها ، ثمَّ خطبها رجلٌ من بني عامر موسرٌ ، فخيّرها أبوها فاختارت العامريَّ ، فقالَ العجيرُ القصيدةَ التي فيها البيت[3] .

و « إذا » يجوزُ أنْ يكونَ ظرفًا تعلقَ بـ « كان » و « متُّ » في موضعِ خفضٍ به . ويجوزُ أنْ يكونَ شرطًا يتعلقُ بـ « متُّ » وهو في موضعِ جزمٍ به ، و « كان » / جوابُها ، وهو أضعفُ الوجهينِ . و « الناسُ صنفان » مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِ « كانَ » ، واسمُها مضمرٌ فيها ، والجملةُ خبرٌ لها مفسرةٌ للضميرِ . ويروى : « صِنْفَينِ » بالنصبِ على خبرِ « كانَ »[4] . و «الناسُ» اسمُها . و « شامتٌ » ، و « آخرُ » مرفوعانِ على التبعيضِ . ويجوزُ بدلُها من « الصِنْفينِ » بدلَ الشيءِ من الشيءِ

[٥٢]

---

(١) الجمل ٥٠ ، وهو في الكتاب ٧١/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٤٤/١ ، والنكت ٢٠٨/١، والحلل ٦٤ ، وأمالي ابن الشجري ١١٦/٣ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، والفصول والجمل ٨٨ وشرح المفصل ٧٧/١ ، ١١٦/٣ ، ١٠٠/٧ ، والبسيط ٧٦٠/٢ ، والخزانة ٧٢/٩ .

(٢) انظر طبقات فحول الشعراء ٥٩٣/٢ ، والأغاني ١٤٦/١١ .

(٣) انظر الأغاني ١٥١/١١ .

(٤) انظر الرواية في الحلل ٦٤ ، والفصول والجمل ل ٨٩ .

وهمـا لعينٍ واحـدةٍ ؛ لأنَّـه جعلَ النـاسَ شَـامتينَ ومُثنينَ ، وأفردَهمـا لقولـه : « صـنفانِ » ، فأرادَ : صنفًا كذا ، وصنفًا كـذا. ويجوزُ فيها النعتُ ، وهو الأولى. و « أصنعُ » خبرُ « كان » . والجـملةُ صلةٌ لـ « الذي » ، والعائـدُ محذوفٌ ، أرادَ : « أصنعُـهُ » . و « مثنٍ » منقوصٌ ، أرادَ : « مثني » ، فحُـذفَت الضمةُ استثقالاً لها ، فاجتمعت الياءُ ساكنةً ، والتنوينُ ساكنٌ ، فحُذفَت الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ ، وانتقلَ التنوينُ إلى النونِ ، فهوَ مرفوعُ الموضعِ . والجملةُ التي هيَ خبرُ ضميرِ الأمرِ والشأنِ لا يحتاجُ إلى ضميرٍ يعودُ منها لأنَّـها ضميرٌ في المعنى .

وقوله :

(هيَ الشِّـفاءُ لِـدائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَـا
وَلَيْـسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ) [1]

هو لهشـامٍ[2] أخي ذي الرُّمَّـةِ [3] ، و « الشفاءُ »: البرءُ ، و « الدّاءُ »: الألمُ ، و « مـبذولُ » من بذلَ يبـذلُ إذا وهبَ عن طيبِ نفسٍ . وأرادَ : وصـالُهـا شفـاءُ دائي ، وداؤُه حبُّـها ؛ ولذلكَ أخـبرَ . تحدثَ عن الشـخصِ ، ثم وصفَـها بأنَّ ذلكَ منها غيرُ مـبذولٍ ، فلا يُوصلُ إليها لعفافِـها ، وبذلكَ يوصفُ النسـاء ، ومنه قولُ امرِيءِ القيس :

---

(١) الجـمل ٥٠ . وهو في الكتـاب ٧١/١ ، والمقتـضب ١٠١/٤ ، وشـرح القـصائد السـبع لابن الأنبـاري ٤٧٤ ، والنكت ٢٠٩/١ ، والحلل ٦٦ ، والفصول والجمل٩٠، وشرح المفصل ١١٦/٣ .

(٢) هو هشام بن عقبة العدويّ ، أكبر من أخيه ذي الرمّة ، وهو الذي رباه وبينهما مساجلات في الشعر . انظر خـبره في طبقـات الشـعراء ٥٥٧/٢ ، والـشعـر والشـعراء ٥٢٨/١ ، ومـجـالس ثعلب ٣١/١ ، والأغاني ١٠٧/١٦ .

(٣) هو غيلان بن عقبة بن بُهَيْش ، ويكنى أبا الحارث . شاعر فحل من الطبقة الثانية من فحول الاسلام . انظر طبـقـات الشـعـراء ٥٤٩/٢ ، والشـعـر والشـعـراء ٥٢٤/١ ، ومـجـالس ثعلب ٣١/١ ، والأغـاني ١٠٦/١٦ .

مَنّيْتَنَا بِغَدٍ وَبَعدَ غَدٍ حتّى بَخِلْتِ كَأَسْوَإِ البُخْلِ[1]

وقالَ كُثَيِّرٌ :

كَأَنّي أُنَادِي صَخْرَةَ حِينَ أَعرَضَتْ

مِن الصمِّ لو تمشي بها العُصمُ زَلَّتِ

صَفُوحًا فما تَلْقَاكَ إلاَّ بَخِيلَةً

فمنْ مَلَّ منها ذلكَ الوصلَ مَلَّتِ [2]

ومنه قولُ الأعشى :

وأخو[3] الغوانِ متى يَشَأْنَ صَرَمْنَهُ

ويَعُدنَ أعداءً بُعَيْدَ وِدَادِ [4]

أرادَ متى أظهرَ حبَّه لهن صرمْنَه ونفرنَ عنْهُ . وأشار بقولِه : «بُعَيْدَ وِدَادِ » إلى ما كانَ من قبلُ من أُنسٍ إليهنَّ ومجاورةٍ .

و « منها » متعلقٌ بـ « مبذولٍ » . وشاهدُه إضمارُ الأمرِ والشأنِ في « ليسَ» ، والجملةُ الخبرُ . ويجوزُ أنْ تكونَ الجملةُ في الباب خبرًا لا عملَ لها كما في قولِهم : « لَيْسَ الطيبُ إلاَّ المسْكُ » ، ومنعَ ابنُ بابشاذ من عملِ «كان» في

---

(١) البيت في ديوانه ٢٣٦ ، والفصول والجمل ل ٩٠ .

(٢) البيتان في ديوانه ٥٥ ، الخزانة ٢١٨/٥ .

(٣) في الأصل : « وأخ » .

(٤) انظر ديوان الأعشى ١٧٩ ، وهو في الكتاب ٢٨/١ ، والأصول ٤٥٧/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والنكت ١٥٦/١ ، والإنصاف ٣٨٧/١ ، ورواية الديوان وفي جميع المصادر :
« متى يشأ يصرمنه » . ولم أقف على رواية ابن خروف .

الحالِ والظرفين(١) ، وأضافَ (٢) ذلك إلى المحققين (٣) . وليسَ كما زعمَ من حيثُ كانت فعلاً حقيقيًا . ومنعَ أيضًا من دلالتها على الحدثِ (٤) ، وليس كذلكَ ؛ لأنه قد استُعملَ حدثُها في الباب ؛ فاستعمالُها في قولهم : « يُعْجِبُنِي كونُ زَيْدٍ عَالِمًا » ، لكنّك لا تذكرهُ معها على جهةِ التأكيد ؛ لا يُقالُ : « كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا كونًا » لقلةِ الفائدةِ في ذلكَ . وقالَ : إنَّ « كانَ » ليست بزائدةٍ عندَ المحققينَ (٥) في قولِه :

* وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ * (٦)

وهي عندَ سيبويهِ ـ رحمه الله ـ زائدةٌ (٧) . والمبرّدُ قولُه فيه مشهورٌ(٨) . ولَمْ تُرَدّ « كانَ » وأخواتها إلى ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه(٩) للزومِ حذفِ الاسمِ ، وإبقاءِ الخبرِ لغيرِ دليلٍ ، ولا يجوزُ حذفُ أحدِهما منْ غيرِ دليلٍ .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ١٠٥ .

(٢) في الأصل : « أطاف » .

(٣) في الأصل : « إلى ذلك إلى المحققين » فـ « إلى » الأولى زائدة .

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ١٠٥ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ١٠٧ .

(٦) سبق تخريجه ص ٤٤٤ .

(٧) انظر الكتاب ١٥٣/١ ، والنكت ٥٢٣/١ ، وانظر الخزانة ٢١٧/٩ .

(٨) وهو أن « كانَ » فيه ناقصة . انظر المقتضب ١١٧/٤ .

(٩) بناء كان للمفعول فيه خلاف ؛ فمن النحويين من أجازه وهم : الكسائي ، والفراء والسيرافي ، وهشام ، ومنهم من منعه وهم : الفارسيّ ، والسهيليّ ، وابن طاهر ، وابن خروف ، والشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وهو اختيار أبي حيان . تأوّل كل فريق كلام سيبويه وفق مذهبه . ونسب الصيمري المنع للبصريين ، والجواز للكوفيين . انظر أقوال النحويين في ذلك . وتوجيهاتهم لكلام سيبويه بالتفصيل في تقييد ابن لب ٥٨٤/٢ ـ ٥٩٢ . وانظر الكتاب ٤٦/١ ، والتبصرة ١٢٥/١ ، وإصلاح الخلل ١٦٠ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ ، والبسيط ٧٧٣/٢ وما بعدها ، والارتشاف ١٨٤/٢ ، والهمع ٢٧١/٢ . وانظر ما يأتي ص : ٤٥٣، ٥٢٤ .

بَابُ الْحُرُوف
الّتي تَنْصِبُ الاِسْمَ وتَرْفَعُ الْخَبَرَ [1]

هذه حروفُ معانٍ . وهيَ خمسةٌ . و « أنَّ » مغيرةٌ مِن « إنَّ » .

وهيَ مختصةٌ بالأسماءِ . وهيَ من نواسخِ الابتداءِ .

ومعنى « إنَّ » و « أنَّ » التأكيدُ . وكذلكَ / « لكنَّ » ، بزيادةِ [٥٣] الاستدراكِ . و « ليتَ » تمنٍ . و « كأنَّ » تشبيهٌ . و « لعلَّ » ترجٍ ، وتوقعٌ وهو التخوّفُ [2] ؛ فالترجّي قولُهم : « لعلَّ اللّهَ [يغفر][3] لنا » ، والتوقعُ: « لعلّ اللّهَ يعذّبُ زيدًا » .

وتُستعملُ بنونِ الوقايةِ وبحذفِها؛ يقالُ: إنّني وإنّي ، ولكنَّني ولكنِّي ، وكأنَّني وكأنِّي ، وليتني وليتي - أكثرُ بالنونِ - ولعلَّني ولعلِّي - أكثرُ بغيرِ نونٍ - . وفيها لغاتٌ سبعٌ [4]: لعلَّ ، ولعنَّ ، ولغنَّ، وعلَّ ، وعَنَّ، ولأنَّ، وأنَّ وقد لمحَ بعضُهم فيها معنى التمني [5]، وعليهِ قراءةُ عاصمٍ [6] :

---

(١) الجمل ٥١ .

(٢) هكذا ، وفيه قصر التوقع على المخوف ، ويستخدم النحاة مكانه ترج وإشفاق وهو أدل . انظر الجنى الداني ٥٨١ ، والمغني ٣١٨/١ .

(٣) مطموسة في الأصل .

(٤) وأوصلوها إلى ثلاث عشرة لغة . انظر الجنى الداني ٥٨٢ ، والهمع ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

(٥) قال الزمخشري: « وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ فأطّلعَ بالنصب وهي في حرف عاصم» المفصل ٣٠٣. وهي أيضًا قراءة الأعرج، وأبي حيوة ، وزيد بن علي ، والزعفراني ، وابن مقسم ، وحفص عن عاصم . انظر البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٩/٣ ، والكشف ٢٤٤/٢ ، وشرح المفصل ٨٦/٨ ، ورصف المباني ٤٣٥ ، والجنى الداني ٥٨١ ، والمغني ٣١٨/١ .

(٦) هو عاصم بن بهدلة أبي النجود ، شيخ الإقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة. توفي سنة ١٢٠ هـ . وقيل غير ذلك . انظر غاية النهاية ٣٤٦/١ .

﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾[1]

بنصبِ « أطَّلعَ » على معنى التمني . واللامُ الأولى زائدةٌ[2] .

وعملتْ رفعًا ونصبًا لضعفِها عن الفعلِ ، وإنما عملت لشبهِ الفعلِ[3] لابمعانيها كما ذهبَ إليه طائفةٌ من المتأخرين[4] ؛ لأنَّها لو عملتْ بما تضمنت من المعاني لعملَ جميعُ الحروفِ[5] ؛ كحروفِ النفي ، والاستفهامِ ، والأمرِ ، والنهي، والعرضِ ، وغيرِ ذلكَ مِنْ حروفِ المعاني ؛ لأنَّ معنى حرفِ النفي: أنفي ، وحرفِ الاستفهامِ : أستفهمُ ، وآمرُ ، وأنهى ، وأعرِضُ . وأدخلَها العربُ على مبتدأٍ وخبرٍ ، فنصبتِ المبتدأ ، ورفعتِ الخبرَ[6] تشبيهًا لها بالفعلِ الذي قُدِّمَ مفعولُه على فاعلِه تشبيهًا لفظيًا ، فجرتْ كالفعلِ في بعضِ أحكامِه . وحُرِّكَتْ أواخرُها لالتقاءِ الساكنينِ . وفُتحتْ تخفيفًا كما فُتحَ غيرُها مِن الحروفِ والأسماءِ والأفعالِ .

وماجازَ أنْ يكونَ مبتدأً مِن معرفةٍ ونكرةٍ ، وغيرِ ذلكَ جازَ أنْ يكونَ اسمَها - ما لَمْ يمنعْ مِنْ ذلكَ مانعٌ من استفهامٍ أوْ شرطٍ أوْ غيرِ ذلك .

وكلُّ خبرٍ يدخلُه الصدقُ والكذبُ يكونُ خبرَها ، من مفردٍ وجملةٍ - ما لَمْ يمنعْ من ذلكَ مانعٌ من طريقِ المعنى .

---

(١) غافر ٤٠/٣٦ ، ٣٧ .

(٢) يوافق البصريين . والكوفيون يرونها أصليّة . انظر الإنصاف (م ٢٦) ٢١٨/١ .

(٣) انظر أوجه الشبه في شرح المفصل ١٠٢/١ . وانظر العلة في إعمالها في البسيط ٧٦٨/٢ وما بعدها .

(٤) منهم السهيلي . انظر نتائج الفكر ٧٤ ومابعدها ، ٣٤١ - ٣٤٥ .

(٥) انظر رد السهيلي على هذا الاعتراض في نتائج الفكر ٧٤ .

(٦) وهو رأي البصريين . والكوفيون يرون أن الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها . انظر الإنصاف (م ٢٢) ١٧٦/١ .

وقولـه : (. . . **فهو كائنٌ ومكُونٌ**)(١) استدلَّ بهِ على تـصرُّفِـها ، وأنَّها فعلٌ ، وهو قولُ سيبويه (٢) ـ رحمَهُ اللّـهُ ـ ولا يُقالُ : « مكونٌ » كما لا يقالُ : « كائنٌ » دونَ خبـرٍ ؛ وإنَّـما قصدَ إلى أنَّـه يُستعملُ منها اسمُ فـاعلٍ ، ولَـمْ يقصدْ عملاً ولاغيرَه ، واسمُ المفعولِ من « كين » ـ لَـوْ قيلَ ـ. ولَمْ يمنعْ منهُ ضعفُ « كانَ » عن التصرفِ ، والمانعُ منهُ أنَّـها لا تُرَدُّ إلى ما لَـمْ يُسمَ فاعلُـه إلاَّ بحذفِ الاسمِ من غيرِ دليلٍ ، فكما لا يُحذفُ المبتـدأ إلاَّ بدليلٍ لا يُحذفُ اسمُها إلاَّ بدليل ، ولا دليلَ في بنيةِ المفعولِ على الفاعلِ .

وجازَ تقـديمُ الخبرِ إذا كانَ ظرفًـا أوْ مجرورًا لاتسـاعِ فيـهما ، والفصلِ بهـما بينَ المضافِ والمضافِ إليـه ؛ كقولهم :

كَمَـا خُطَّ الكِـتَابُ بِـكَـفِّ يَـوْمًا يَهُـودِيٍّ يُقَـارِبُ أَوْ يُزِيلُ (٣)

وكما قالَ أيضًا :

كأنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِـهِـنَّ بِـنَا أَوَاخِـرِ الـمَيْسِ أَصْواتُ الْفَرَارِيجِ(٤)

---

(١) جاءت هـذه العبارة في الجـمل ٥٢ لبيان مفارقة هذه الحروف لباب « كان » ، من حيـث أنّ هـذه الحروف لا تتصرف ، أمّـا « كان » فتتصرف ؛ تـقول : « كان يكون ، فهو كائن ومكـون » .

(٢) انظر الكتاب ٤٦/١ . وانظر ما سبق صفحة ٤٥٠ ومراجع هامش رقم (٩) .

(٣) لأبي حَيَّـةَ النُـمَيْرِيّ ، وهـو في الكتـاب ١٧٩/١ ، والمقـتـضب ٣٧٧/٤ ، والأصـول ٤٦٧/٣ ، والخـصـائص ٤٠٥/٢ ، والنكت ٢٨٩/١ ، وأمـالي ابن الشـجـري ٥٧٧/٢ ، والإنصـاف ٤٣٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، والخزانة ٤١٩/٤ .

(٤) لذي الرُمَّة ، وهـو في ديوانه ٧٦ ، والكتـاب ١٧٩/١، والمقـتـضب ٣٧٦/٤ ، والأصـول ٤٠٣/١ ، والخصـائص ٤٠٤/٢ ، والنكت ٢٩٠/١ ، والإنصـاف ٤٣٣/٢ ، وشرح المفصـل ١٠٣/١ ، والخزانة ١٠٨/٤ . والإيغال : الإبعـاد . أواخر : أي أواخر الرحل الذي يستند إليه الراكب . والـمَيْـس : شـجر يتخذ منه الرحال . يريد : أن أصوات أواخر الرحل إذا جد بهم السير كأصوات صغار الدجاج .

فَفَصلَ بـ « يوما » وبالجارَّيْنِ والمجرورَيْنِ بينَ « أصوات » ، و «أواخر»، وهوَ في هذهِ الحروفِ أحسنُ .

وقولُه : (**ولَوْ قُلْتَ : « إنَّ الْيَوْمَ بَكْرًا رَاحِلاً » ، و « إنَّ غداً أخاكَ قادماً » لَمْ يَجُزْ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ**)[1] يريدُ : أنَّه لا يجوزُ أنْ يكونَ ظرفُ الزمانِ خبرًا عن الجُثَّةِ [2]، فكما لايجوزُ : « بكرٌ اليومَ » و «أخوكَ غدًا » لا يجوزُ نصبُ الحالِ بعدَها؛ لأنَّ الحالَ بعدَه لاتكونُ إلاَّ بعدَ تمامِ الكلامِ .

ويجوزُ حذفُ خبرِ « إنَّ » مع النكراتِ جوازًا حسنًا ، نحوُ قولِهم : «إنَّ مالاً، وإنَّ ولدًا »، وهو جوابٌ لمن قال: « إلكم مالٌ؟، وألكم ولدٌ ؟ »، فيقولُ القائلُ : « إنّ مالاً ، وإنَّ ولدًا » ، أيْ : « إنَّ لنا » . وقالَ :

إنَّ مَحَلاً وَإِنَّ مُرْتَحَلاً وَإِنَّ في السَّفْرِ مَا مَضَوْا مَهَلاً [3]

أيْ : « إن لنا » فحذفَ ، وقدْ جاءَ حذفُه مع المعارفِ في مثلِ قولِه ـ عليه السلامُ ـ للمهاجرين / : « ألستم تعرفونَ ذلكَ لهم ؟ قالوا : نعم . قالَ[4]: فإنّ ذلكَ »[5]، حذفَ لدلالةِ المعنى، وفيهِ جوابُ التقريرِ بـ «نعم» ، وهوَ غريبٌ [6] .

[٥٤]

---

(١) الجمل ٥٣ . وفيه : « عمرًا » بدلاً من « أخاك » .

(٢) أجازه ابن خروف، وأثبته بالأمثلة، وقيده بحصول الفائدة انظر ماسبق صفحة ٣٩١، ٤٠١ .

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٨٣، وفي الكتاب ١٤١/٢ والمقتضب١٣٠/٤،والأصول ٢٤٧/١، والخصائص ٧٣/٢، والمحتسب٣٤٩/١، والتبصرة٢١١/١، وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢، وشرح المفصل ١٠٣/١، ٧٤/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١، وشرح التسهيل١٥/٢، وشرح الكافية٣٧٦/٤،والهمع ١٦١/٢، والخزانة٢٢٧/٩، ٤٥٢/١٠ .

(٤) في الأصل : « قالوا » والصواب ما أثبت .

(٥) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧١/٢، والفائق للزمخشري ٦٢/١ ، والنهاية ٧٧/١ ، والبيان والتبيين ٢٧٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٤/٢ ، وأمالي السهيلي ٤٦ ، وشرح الكافية ٣٧٧/٤ .

(٦) ورد مثله في كتاب سيبويه (١٩/٢) . وانتقده عليه ابن الطراوة، وردّ العلماء قول ابن الطراوة وحكموا بصحة استعماله . انظر ابن الطراوة النحويّ ٢١٥ ، وشرح الجمل =

واللامُ تدخلُ في خبرِ « إنَّ » ، وهيَ لامُ الابتداءِ التي في قولهم : «لَزَيْدٌ[1] قَائِمٌ » ، فلمَّا دخلتْ « إنَّ » لَمْ يجتمعْ حرفانِ بمعنًى واحدٍ ، فأُخِّرتِ اللامُ للخبرِ أوْ للاسمِ إذا تأخَرَ . وقد اجتمعتا معًا في القسمِ ، وأبدلُوا من الهمزةِ هاءً ، وقالوا : « لَهِنَّكَ رَجُلُ صِدْقٍ »[2] . وأنشدوا :

* لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ * [3]

وتدخلُ على الخبرِ حيثُ كانَ ما لَمْ يتصلْ بـ « إنَّ » ، وعلى معمولِ الخبرِ إذا تقدَّمَ عليهِ ؛ نحوُ : « إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ لَقَائِمٌ »[4] . فإن تقدَّمَ الخبرَ مجرورٌ أوْ ظرفٌ ، وتأخرَ الاسمُ دخلتْ عليهِ حيثُ كانَ ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ ﴾ [5]

والمستفادُ من الجملةِ هوَ الخبرُ ، وهوَ المؤكَّدُ بـ « إنَّ » .

= لابن عصفور ٤٨٥/٢ ، ٤٨٦ ، والمغني ٣٨٢/١ ، ٣٨٣ .

(١) في الأصل : « زيد » بدون لام .

(٢) من أمثلة الكتاب ١٥٠/٣ .

(٣) لرجل من بني نمير ، وصدره : * ألا يا سنى برق على قلل الحمى *

وهو في مجالس ثعلب ٩٣ ، والخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ ، والبسيط ٧٨٥/٢ ، والمغني ٢٥٤/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٦٠٢/٢ ، والهمع ١٧٩/٢ ، والخزانة ٣٣٨/١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٥١ .

(٤) ذكر السيوطي رأي ابن خروف هذا في الهمع ١٧٤/٢. بينما ذكر ابن بزيزة (في غاية الأمل ٢٤٢/١) عن ابن خروف منع دخول اللام على الفضلة تقدمت أو تأخرت ، وخطأه عليه ، وذكر أن هذا المنع مذكور في شرح كتاب سيبويه ولم أقف عليه في الموجود منه.

وانظر المسألة في سر الصناعة ٣٧٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١ ، والارتشاف ١٤٤/٢ ، ١٤٥ .

(٥) سورة ص ٤٠/٣٨ .

واللامُ لا تدخلُ على الماضي إذا وقعَ خبرًا لـ « إنَّ » [1] .

وقوله: (**وقَـالَ بَعْـضُـهُـمْ**)[2] يعني ثعلبًا [3]، وقد ذكرَه في غيرِ هذا الكتاب[4] . وهوَ معنًى مستحيلٌ ، وليسَ بلازمٍ ؛ وذلكَ أنَّ الإيجابَ قبلَ النفيِ ، كأنَّ قائلاً قالَ : « ما زيدٌ قائما » جوابًا لمن قالَ : « زيدٌ قائمٌ » ، فقيلَ له : « إنَّ زيدًا قائمٌ » ، فقيلَ له : « ما زيدٌ بقائمٍ » فأكّدَ بالباءِ النفيَ كما أكدَ الثاني الإيجابَ بـ « إنّ »، فرُدَّ عليه بقولِه: « إنَّ زيدًا لقائمٌ »، فصارت « إنَّ » بإزاءِ « ما » ، وصارت اللامُ بإزاءِ الباءِ .

ووقْفُ التأكيدِ[5]، واعتلالُه بمنعِ دخولِ اللامِ على سائرِ الحروفِ بانقطاعِها ممَّا قبلَها ؛ فاسدٌ غيرُ متحققٍ ؛ لأنَّها علّةٌ في دخولِ اللامِ على «إنَّ » ، ألا تراهُ يقولُ: (**وأمَّا «إنّ» فَهِيَ صِلَةٌ لِلْقَسَمِ، وابْتِداءٌ لِكَلامٍ مُسْتَأنَفٍ**) [6] وابتداءُ الكلامِ المستأنفِ هو الانقطاعُ نفسُه ، وقدْ تكونُ صلةً للقسمِ وقد لا تكونُ . والذي أوجبَ ألاَّ تدخلَ على « إنّ »[7] كونُها مع ما بعدَها بتقديرِ اسمٍ

---

(١) وهو المشهور عند الجمهور . وقد ذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٢٤٢/١ هذا المنع عن ابن خروف وقال بجوازه موافقًا للكسائي وهشام .
وانظر المسألة في سر الصناعة ٣٧٤/١ ، وإصلاح الخلل ١٦٧ ، وشرح التسهيل ٢٨/٢ ، والارتشاف ١٤٤/٢ ، والجنى الداني ١٢٥ ، والمغني ٢٥٢/١ .

(٢) الجمل ٥٤ . والعبارة بتمامها : « وإنما دخلت هذه اللام توكيدًا للخبر كما دخلت إنّ توكيدًا للجملة . وقال بعضهم : إنما هذا الكلام يقع جواباً بعد النفي » .

(٣) هو أبو العباس ، أحمد بن يحيى ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، من مصنفاته «الفصيح » مات سنة إحدى وتسعين ومائتين . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٤١ ، وإنباه الرواة ١٧٣/١ ، بغية الوعاة ٣٩٦/١ .

(٤) انظر كتاب اللامات ٦٠ ، وانظر إصلاح الخلل ١٦٨ .

(٥) في قوله : « إنّما دخلت هذه اللام توكيدًا للخبر ، كما دخلت « إنّ » توكيدًا للجملة » الجمل ٥٤ ، وانظر إصلاح الخلل ١٦٩ .

(٦) الجمل ٥٤ .

(٧) في الأصل : « كان » .

معمولٍ لما قبلَه . والذي أوجبَ ألاَّ تدخلَ على « كأنَّ » ، و « ليتَ » ، و « لعل » ما دخلَها مِن المعاني فأزالَ عنها حكمَ الابتداءِ ؛ ولذلكَ لَمْ يجزِ الرّفعُ بعدَ أخبارِها إذا لَمْ يكنْ فيها ضميرٌ .

وأمّا « لكنَّ » فلمْ يقوَ معنى الفعلِ فيها ، فجازَ الرفعُ بعدَ خبرِها ، وجازَ دخولُ اللامِ على خبرِها - نادرًا - كقوله :

* ولكنَّني مِنْ حُبِّها لَعَميدُ * (١)

والأكثرُ الأعرفُ ألاَّ تدخلَ (٢) ؛ لتضمنِّها معنى الاستدراكِ ، واتصالِها بما قبلَها مِنْ طريقِ المعنى .

وأمّا « إنَّ » فلَمْ يُزَلْ معنى الابتداءِ عمَّا كانَ عليه ، ولَمْ يَحدثْ إلاَّ التأكيدُ ؛ فلذلكَ اختصتْ بما اختصَّ به الابتداءُ من اللامِ والرفعِ بعدَ الخبرِ ؛ ولذلكَ جازَ الرفعُ بعدَ الخبرِ في « أنَّ » لمَّا لَمْ يتغيَّرْ فيها معنى الابتداءِ ، ولَمْ تُدخِلْ في الخبرِ معنًى زائدًا ، ولَمْ يُراعَ كونُ الكلامِ(٣) معها بتقديرِ اسمٍ - كما ذهبَ إليه جماعةٌ من المتأخرينَ (٤) .

---

(١) لم ينسبه أحد فيما اطلعت عليه . قال ابن هشام في المغني ٣٢٣/١ : « ولا يعرف له قائل، ولا تتمه ، ولا نظير » . وهو عجز بيت قيل : إن صدره :

* يلومونني في حب ليلى عواذلي *

وهو في معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ ، والإنصاف ٢٠٩/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٨، ٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، والبسيط ٧٨٤/٢، والمغني ٢٥٧/١ ، ٣٢٣، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، والهمع ١٧٦/٢ ، والخزانة ٣٦١/١٠ .

(٢) وهو مذهب البصريين . وأجاز دخولها الكوفيون . انظر الإنصاف (م ٢٥) ٢٠٨/١ .

(٣) في الأصل : « الاسم » .

(٤) لم أقف - فيما اطلعت عليه - على من ذهب إلى ذلك من المتقدمين على ابن خروف . وانظر شرح المفصل ٧١/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١ ، والبسيط ٨٣١/٢، ٨٣٢.

وأمَّا العطفُ فيجوزُ قبلَ الخبرِ وبعدَه ، فمن قدَّمه على الخبرِ نصبَ وثنّى الخبرَ ؛ فقالَ : « إنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ » ، ويجوزُ : « إنَّ زيدًا وعمرًا قائمٌ » ، على قوله تعالى :

﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ (1)

على أنْ يقومَ المفردُ مقامَ المثنَّى في قولِ سيبويه(2) - رحمَهُ اللّهُ - . وغيرُه بحذفِ خبرِ الأوَّلِ لدلالةِ الثاني عليه . ويجوزُ الرفعُ مع التقديمِ على قولِه :

* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ * (3)

وغيرِه . ويُروى بالرفعِ على التقديمِ والتأخيرِ ، وهو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، ويُروى بالنصبِ (4) ، ومثله قولُه [تعالى](5) :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ ﴾(6) الآية.

---

(1) التوبة 9/62 .

(2) انظر الكتاب 1/76 . قال بعد أن أورد بعض الأبيات : « فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد » الخ . وقال أيضًا بعد بيت للفرزدق : « ترك أن يكون للأوّل خبر حين استغنى بالآخر » الخ . فقال بكلا الرأيين كما نرى . وقد تنبه ابن بزيزة إلى ذلك ، وأشار إليه في غاية الأمل 1/244 ومابعدها .

(3) عجز بيت لضابيء بن الحارث البُرجميّ ، وصدره :

* فمن يك أمسى بالمدينة رحله * وهو في ديوانه 369 (ضمن مجموعة شعر بني تميم)

و في الكتاب 1/75 ، ومعاني القرآن للفراء 1/311 ، والنوادر 182 ، والأصول 1/257 ، والإنصاف 1/94 ، وشرح المفصل 8/68 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1/453 ، والمغني 2/527 ، 688 ، وشرح شواهده للسيوطي 2/867 ، والخزانة 9/326 ، 10/312 .

(4) وهي رواية الكتاب 1/75 ، وهي أيضًا في معاني القرآن 1/311 ، والنوادر 182 ، وفي أغلب المصادر بالنصب .

(5) مطموسة في الأصل .

(6) المائدة : 5/69 .

رفعَ « الصَّابئيـنَ » على التقديمِ [والتأخيرِ][1]/ وهو المبتدأ ، وخبرُه [٥٥]
محذوفٌ يدلُّ عليهِ «من آمن» جملةُ الشرطِ وجوابُه، وهيَ خبرُ «الذينَ» .

فإذا تأخـرَ المعطوفُ جازَ فيهِ الرَّفـعُ والنَّصبُ ؛ النصبُ على حذفِ الخبـرِ ، وحمله على اسمِ « إنَّ » ، والرَّفعُ على وجـهينِ إن كانَ في الخبرِ ضميرٌ ؛ فأحدهما : العطفُ على ذلكَ الضميرِ ، وأحسنُ ذلكَ أنْ يؤكَّدَ ، أوْ يوقعَ بعـدَه شيءٌ يقومُ مـقامَ التـأكيـدِ ؛ نحو : « إنَّ زيدًا قـائمٌ في الدارِ وعمـرٌو» ، و « إنَّ زيدًا ضاربٌ عمـرًا وخالدٌ » . والوجهُ الـثاني : أنْ يرتفعَ بالابتداءِ ويضمرُ الخبرُ لدلالةِ ما قبلَـه[2] عليـهِ ، ويراعى في « إنَّ » حكمُ الابتداءِ . والوجهانِ ذكرهما سيبويهِ وغيرُه من المحققينَ [3] .

و « أنَّ » مثلُهـا في هذا الحكمِ حيثُ لَـمْ يتـغيْر مـعنى الابتداءِ وإنْ تغيّرَ في اللفظِ .

وكذلكَ « لكنَّ » لَـمْ يتـغيرْ فـيها مـعنى الابتداءِ كلَّ التغـييرِ فـيدلُّ خـبرُهـا على الخبـرِ المحـذوفِ ، ولَـمْ يزدْ مـعنًى يُخـرجُ الكلامَ عن مـعنى الابتداءِ كما زادَ في التمني والتشبيهِ والترجّي .

فإنْ لَـمْ يكنْ في أخـبارِها ضـميرٌ لَـمْ يجـزْ في المرفوعِ بعدَ الخـبرِ إلاَّ الابتداءُ وإضمارُ الخبرِ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) في الأصل : « ما بعده » .

(٣) انظر الكتاب ١٤٤/٢ ، والمقتضب ١١١/٤ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٥/١ ، والبسيط ٧٩٣/٢ .

وأمَّا « كـأن » و « ليتَ » ، و « لعلَّ » ، فإن كـانَ في أخبـارِها ضمـيرٌ جـازَ الرَّفعُ على العطفِ على ذلكَ الضـمير كما تقـدَّمَ ، وإنْ لَـمْ يكنْ فيـه ضميرٌ لَـمْ يجزِ الرّفـعُ البتّـةَ ؛ لأنّـه [لا][1] خبرَ له ، ولا مـا يدلُّ عليه ؛ لأنَّ الخبرَ مُتمنًّى في «ليتَ»، ومشبّهٌ في « كأنَّ » ، ومترجّىً ومتوقعٌ في « لعلَّ » ، ولا يدلُّ خبرٌ في هذه الصفـات على خبرِ ليـست فيه ، وبذلك زالَ عـنها مراعـاةُ الابتداءِ ، وهذا المعنى أوجبَ الرفعَ بعدَ « إنّ » ؛ الرفعُ على الابتداءِ لدلالةِ الخبـرِ على خبرِ الثاني ؛ لأنَّـه في معناه ، وخلطَ فيها كثيرٌ من المتأخرين .

والوجهُ الثاني الذي ذكرَه أبو القـاسم ، هو وجهُ الرفعِ بالابتداءِ[2] ؛ لأنَّـه لو كـانَ من عطفِ المفـردات لثنّى الخـبرَ ، فـلا بُـدَّ أنْ يكونَ من عطفِ الجـملِ ، وخبرُه محـذوفٌ فرَجَعَ الأمرُ إلى الابتداءِ وإضمارِ الخبـرِ ، واستغنى عن إظهارِه ، بالذي ظهرَ بمنزلةِ : « زيدٌ قـائمٌ وعمرٌو » . وتشـبيهُه بالمعطوفِ على خـبرِ « ليسَ » فاسدٌ[3] ؛ لأنَّ ذلك مفردٌ محمولٌ على مـفردٍ داخلٌ في حكمِـه ، وقبلَه ما يطلبُه بالعملِ فيه ؛ وهـو « ليسَ » يطلبُـه بالنّصبِ ، فـحمـلَ مـرّةً على لفظِ المجرورِ قبلَه، و [مرّةً][4] على موضـعِـه ، واستقلَّ الكلامُ ، وليسَ هنا ما يطلبُ المـوضعَ غيرُه . إنَّ الكلامَ معناه معنى الابتـداءِ ، ولا يستقلُّ المفردُ فيهِ حتـى يكونَ لهُ خبرٌ كالأوّلِ

---

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) انظر الجمل ٥٥ . وانظر إصلاح الخلل ١٧٠ ، والبسيط ٢/٨٠٢ .

(٣) في الشاهد الذي سيأتي قريبًا :

* فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا *

انظر الجمل ٥٥ ، وانظر الكتاب ١/٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٤) إضافة يلتئم بها الكلام .

الذي حُــملَ عـليــهِ ، ألا ترى أنَّ الاسم لا يُنعـتُ على الموضعِ ، ولا يُبــدلُ منهُ ، ولايُؤكـدُّ لَـمَّـا لَـمْ يكن له مـوْضعٌ على انفـرادِهِ ، فكذلكَ لا يُعطفُ عليـهِ عطفَ المفرداتَ .

وقولُــه :

(مُعَاوِىَ إنَّـنَـا بَشَرٌ فَأَسْـجِحْ

فَـلَسْـنَـا بِالجِبَالِ وَلاَ الْـحَدِيـدا) [1]

رواه سيبويهِ ـ رحـمهُ اللّهُ ـ منـصوبًا[2] ؛ وردَّ النصبَ المبـردُ[3]، وقـالَ هوَ مخـفـوضٌ . والبيتُ من قـصيـدتينِ إحداهمـا لعـقيبـةَ الأسديٌّ [4] ، الذي دفـعهُ لمعاويةَ [5]، وهذا البيتُ أولُــهُ ، وبعدَه :

فَهَــبْنَـا أُمَّــةً هَـلَـكَتْ ضَيَاعًا يَزِيدُ أَمِيــرُهَــا وَأَبو يَــزِيدِ [6]

---

(١) الجمل ٥٥ ، وهو لعـقيبـة بن هبيـرة الأسديّ ، ونسب إلى عبـداللّـه بن الزّبير ، الأسـديّ وروي بخفض القـافيـة أيضـاً . انظر الكتـاب ٦٧/١ ، والمقـتـضب ١١٢/٤ ، والحلل ٦٨ ، وإصلاح الخلل ١٧١ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، والفصول والجمل ٩١ ، والبسيط ٨٠٠/٢ ، والمغني ٥٣٠/١ ، وشرحه للسيوطي ٨٧٠/٢ ، والخزانة ٢٦٠/٢ ، ١٦٥/٤ ، ٣٠١/١٠ ، ٣٩٧/١١ .

(٢) انظر الكتاب ٦٧/١ .

(٣) استـشهد المبـرد بالبيت السابـق منصوباً حمـلاً على الموضع في ثلاثة مواضع من المقـتضب (٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١) ، ولم أقف على رد النصب فيه وكـذا ذكر البـغـدادي عن المبرد أنه ردّ على سيبـويه روايتـه لهذا البـيت بالنصب قـال : وتبعـه جماعـة منهم العسكري صاحب التـصحيف . انظر الخزانة ٢٦٠/٢ .

(٤) شاعـر مخضرم ، وفـد على معاوية بن أبي سفـيان ، ودفع إليه القـصيد الذي منه بيت الشاهد ، فـقضى حوائجه . انظر الخزانة ٢٦٠/٢ .

(٥) كذا في الأصل . ويريد : « من القصيد الذي دفعه لمعاوية » .

(٦) البيت في الحلل ٧٠ ، والفصول والجمل ٩١ ، وشواهد المغني للسيوطي ٨٧٠/٢ ، والخزانة ٢٦٠/٢ .

ولا يجوزُ هنا النصبُ .

والقصيدُ الثاني لعبدِاللّـهِ بنِ الزَّبِيرِ الأسديّ [١] :

رَمَى الحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ زيدٍ ... بمقدارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا

فردَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا ... وردَّ وجُوهَهُنَّ البيضَ سُودَا [٢]

ومعنى« اسْجِحْ » : سَهِّلْ وأرفقْ ، ومنه :هي ناقةٌ سُجُحٌ ، أيْ سهلةُ المشي، ومنه قولُ عائشةَ - رضي اللّه عنها - :« قد ملكتَ فأسجِحْ »[٣] / والشاهدُ فيه عطفُ المنصوبِ على موضعِ « بالجبالِ » ؛ [٥٦] لأنَّه في موضعِ نصبٍ على خبرِ « ليسَ » . وقد رُوِيَ بعدَ البيتِ :

أديرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُم ... ولا تَرْمُوا بِهَا الغَرَضَ البَعِيدَا [٤]

وإنْ لَمْ يكنْ البيتُ منْ هذا القصيدِ فسيبويهِ أعلمُ بما روى ، والثقةُ فيما روى ، ولا تردُّ روايةُ الثقاتِ بإنكارِ منْ أنكرَها لقلةِ حفظهِ .

ووقعتِ الآيةُ في كتابِ سيبويه - رحمَهُ اللّـه - :

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [٥]

---

(١) هو عبداللّـه بن الزَّبير بن الأشيم بن الأعشى بن بجرة . و « الزَّبير » - بفتح الزاي وكسر الموحدة - شاعر كوفيّ من شعراء الدولة الأمويّة ، مات في خلافة عبدالملك بن مروان . انظر الخزانة ٢/٢٦٤ .

(٢) البيتان في ديوانه ١٤٣ ، و الحلل ٧٠ ،والفصول والجمل ٩٢ ، والخزانة ٢/٢٦٤ . وفي الحلل : « آل عمرو » ، وفي الخزانة : « آل حرب » .

(٣) قالته لعليّ - رضي اللّـه عنه - يوم الجمل ، حين ظهر على النّاس . انظر كتاب الأمثال ١٥٤ ، ومجمع الأمثال ٢/٢٨٣ ، والمستقصى في أمثال العرب ٢/٣٤٨ ، والفائق ٢/١٥٧ ، واللسان « سجح » ٢/٤٧٥ .

(٤) البيت في ديوانه ١٤٥ ، الحلل ٧٠ ، والخزانة ٢/٢٦٢ .

(٥) التوبة ٩/٣ .

بالفتحِ والضمّ[1] على الوجهينِ جميعًا[2] . وجاءَ في شعرِ الحماسةِ حملُ جملةِ الابتداءِ والخبرِ على « أنَّ » واسمِها وخبرِها ، قالَ :

فَلاَ تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَّعْتُ لِلْعِدَى
بَشَيْءٍ وَلاَ أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ
وَلاَ أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعِيدُكُمْ
وَلاَ أَنَّنِي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أَخْرَقُ [3]

فحملَ جملةَ الابتداءِ على « أنَّ » ، ثمَّ ثنّى بـ « أنَّ » مفتوحةً . ويُروى :

* وَلاَ أَنّ نَفْسِي يَزْدَهيها وَعِيدُكُمْ * [4]

والرفعُ بالابتداءِ[5] في الآيةِ أحسنُ من العطفِ بغيرِ تأكيدِ فاعلمْهُ .

وبقيَ في البابِ أشياء يجبُ ذكرُها فيهِ وهو عملُ هذهِ الحروفِ مخففةً ، والفرقُ بينها .

---

(١) في الأصل : والكسر .

(٢) انظر الكتاب ٢٣٨/١ ، ١٤٤/٢ ولم يذكر فيهما إلاّ الرفع .

قرأ الجمهور « رسوله » بالرفع . وقرأ ابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن عليّ بالنصب . وقريء بالجر شاذا ورويت عن الحسن ، وخُرّجت على العطف على الجوار ، وقيل هي واو القسم .

انظر مشكل إعراب القرآن ٣٢٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٧٠/٨ ، والبحر المحيط ٦/٥ .

(٣) لجعفر بن عُلْبَة الحارثيّ . وهو في شرح ديوان حماسة أبي تمام ٥٨/١ ، ٥٩ ، وإصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمريّ (٣٨٥هـ) في معاني أبيات الحماسة ٣٢ ، والخزانة ٣٠٣/١٠ .

(٤) انظر شرح الحماسة للتبريزي ٢٨/١ .

(٥) في الأصل : « في الابتداء » .

فأمَّـا « إنَّ » فعلى وجهين : من العربِ من يعملُها إذا خففَـها عملَـها مثقلةً ، وهم أهلُ المدينةِ ، وقيل : [منها][1] قراءةُ نافعٍ [2] :

﴿ وإنْ كُلاًّ لَـمَا لَيُوَفِّيَنَّـهُـــمْ ﴾ [3]

يشبِّهُهـا بالفعلِ المحذوفِ . وسائرُ العربِ لا يعملُـهـا ، ويدخلُـها على الجملِ الاسميَـةِ والفعليَـةِ ؛ فيقولُ : « إنْ زيدٌ [4] لقائمٌ » ، و :

﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [5]

و ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [6] ،

و « نم [صالحًا][7] قد علمنا إنْ كنت لمؤمنًا » [8] . وتلزمُها اللامُ التي في خبرِ « إنَّ » فرقًا بينَها وبين « إنْ » التي للنفي في نحوِ قولـهِ تعالى :

﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾ [9] .

وأمَّـا « أنْ » المخففةُ فكلُّ العربِ يعملُهـا في كلِّ مضمَرٍ . وتقعُ بعدَها الجملُ الاسميَّـةُ والفعليَّـةُ ، وهيَ في موضعِ خبرِها ؛ فالاسميَّـةُ :

---

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدني ، أحد القراء السبعة ، مات سنة تسع وستين ومائة . انظر ترجمته في غاية النهاية ٣٣٠/٢ .

(٣) هود ١١١/١١. وهي أيضًا قراءة ابن كثير ، وأبي بكر . وقرأ الباقون بالتشديد. انظر الكشف ٥٣٦/١ ، والتيسير ١٢٦ .

(٤) في الأصل : « زيدًا » .

(٥) الأعراف ١٠٢/٧ .

(٦) الشعراء ١٨٦/٢٦ .

(٧) غير واضحة في الأصل .

(٨) من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الوضوء / باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل) ٥٨/١ . والرواية فيه : « نم صالحًا ، فقد علمنا إنْ كنت لمؤمنًا » . وانظر الارتشاف ١٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٠/١ ، وتقييد ابن لب ٦٨٥/٢ ، والهمع ١٨٢/٢ ، وشرح الأشموني ٥٨١/١ .

(٩) يونس ٦٨/١٠ .

﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]، معناه : « أنّه الحمدُ للّه » ، والفعليّةُ :

﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[2]،

و ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[3].

و « علمتُ أنْ قدْ قامَ زيدٌ » . وأكثرُ استعمالِها بالفصلِ بـ « السينِ » و بـ « سوفَ » مع الإيجابِ ، و بـ « قدْ » مع الماضي ، و بـ « لا » مع النفي . وقدْ تُستَعملُ بغيرِ حرفٍ ؛ نحو : « علمتُ أنْ تقومُ » ، ولا يقعُ إلاَّ بعدَ أفعالِ العلمِ والتحقيقِ بخلافِ الناصبةِ للفعلِ .

ولا تعملُ « لكنَّ » إلاَّ مثقّلةً ، و « كأنَّ » تعملُ مثقّلةً ومخففةً ؛ نحوُ قولِه :

* كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وارِقِ[4] السَّلَمْ *[5]

محذوفُ الخبرِ ، ويُروى بالخفضِ على زيادةِ « أنْ » ، وبالرفعِ على خبرِ « أنْ » وإضمارِ اسمِها[6] ، أيْ : « كأنّها ظبيةٌ » .

---

(١) يونس ١٠/١٠ .

(٢) المزمّل ٧٣/٢٠ .

(٣) طه ٢٠/٨٩ .

(٤) في الأصل : « تعطوا » بألف ، و « ورق » بدون ألف .

(٥) لبَاغِت بن صُرَيْم اليَشْكُريّ ، وقيل : لعلباء بن أرقم اليشكريّ :

* ويومًا توافينا بوجهٍ مقسّمٍ *

وهو في الكتاب ١٣٤/٢ ، والأصمعيات ١٥٧ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ٢٠٢/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٨ ، والمغني ٣٢/١ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٣٩ ، والهمع ١٨٨/٢ ، والأشموني ٦٠٤/١ ، والخزانة ٤١١/١٠ .

(٦) ذكر المبرد الروايات الثلاث في الكامل ٨٣/١ عن التَّوَّزيّ عن أبي زيد عن العرب .

وحكى الكوفيونَ نصبَ « كأنَّ » و « ليتَ » لمعمولينِ[1] .

وأمَّـا إذا دخلتْ عليّـهَـا « مـا » أجمع ، كـانتْ كـافـةً لهـا عن عـملِـهـا إذا وليتْـها الجملُ الاسميّـةُ، وإنْ وليتْـها الفعليّـةُ كانت مهيئةً لدخولِـها على الفعلِ . ومن العـربِ من يعملُـهـا في الاسمِ بعدَها ، كحالِـها قبلَ دخولِ « ما » ، ويجعلُ « ما » زائدةً ، كقولـه :

. . . ألاَ لَيْتَمَـا هَذَا الْـحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَـا ونِصْـفُـهُ ، فَقَدِ [2]

يُروى بالنصبِ والرفـعِ ، على المذهبينِ[3] ، إلاَّ أنَّها لـمْ يَحـكِ سيبويـه ـ رحمَـهُ اللّـهُ ـ فيها إلاَّ الإلغاءَ[4] .

وتسامحَ في البابِ في عباراتٍ لا مزيَّـةَ لهـا كما فعلَ في غيرِه[5] . وخلطَ ابنُ بابشاذ في مواضعَ منهُ ، وقد نبَّـهتُ عن أكثرِها .

---

(١) في الأصل : « بمفعولين » . وانظر مذهب الكوفيين في رصف المباني ٣٦٦ ، والجنى الداني ٤٩٢ .

(٢) أول البيت : « قالت : ألا ليتما » ، وفيه « أو نصفه » .

وهو للنابغـة الذبياني ، وهـو في ديوانه ٣٥ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، والإنصـاف ٤٧٩/٢ ، وشرح المفـصل ٥٨/٨ ، وشرح الجمل لابن عـصـفـور ٤٣٤/١ ، والمغني ٦٦ ، ٣١٦ ، ٣٤١ ، والهـمع ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٣) انظر الروايتين في شرح المفـصل ٥٨/٨ ، وشرح الجـمل لابن عـصـفـور ٤٣٤/١ ، والمغني ٣١٦/١ ، والخزانة ٢٥١/١٠ .

(٤) انظر الكتاب ١٣٧/٢ .

(٥) بمثل ذلك تعقبه ابن السيد ، انظر إصلاح الخلل ١٦٢ ومابعدها .

بابُ الْفَرْقِ بَيْنَ « إِنَّ » وَ « أَنَّ » (١) /

« أنَّ » مغيَّرةٌ منْ « إنَّ » (٢) ، وكلاهُما حرفُ تأكيدٍ ؛ لأنَّ « إنَّ » وما عملت فيه بتقديرِ جملةٍ منْ مبتدأٍ وخبرٍ، قدْ تكونُ في موضعِ رفعٍ ونصبٍ وجر ، فسائرُ الجملِ على حسبِ الموضعِ الذي تقعُ فيهِ . و « أنَّ » وما عملتْ فيهِ بتقديرِ اسمٍ مفردٍ يقعُ موقعَ الأسماءِ المفرداتِ منْ كونِها فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً .

وكلُّ موضعٍ صلحَ فيهِ ذلكَ وقعت فيهِ المفتوحةُ ، إلاَّ أنْ تدخلَ اللامُ في خبرِها فتعودَ إلى الكسرِ ؛ نحو : « علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ »، والموضعُ للاسمِ المفردِ .

وكذلكَ بعدَ « لو » ؛ فإنَّها وقعتْ مفتوحةً أيضًا وهوَ منْ مواضعِ الجملةِ الاسميّةِ ، ولا يكونُ هذا إلاَّ في هذينِ الموضعينِ .

وكلُّ موضعٍ للجملتينِ الاسميّةِ والفعليّةِ ؛ وقعتْ فيهِ « إنَّ » مكسورةً ؛ فمنْ ذلكَ: وقوعُها في أوّلِ الكلامِ؛ نحو : « إنَّ زيدًا قائمٌ » . وفي خبرِ المبتدأِ، وفي الصلةِ . وبعدَ القسمِ . وبعدَ القولِ إذا لمْ يكنْ ظنًا . وبعدَ واوِ الحالِ . وبعدَ « حتّى » . وبعد « ألاَ » ؛ قال الله تعالى :

﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ (٣) .

---

(١) الجمل : ٥٧ .

(٢) وهو مذهب الجمهور . وقيل : المفتوحة أصل للمكسورة . وقيل : كلاهما أصل . انظر الجنى الداني ٤٠٣ ، والمغني ٣٩/١ ، والهمع ١٧٠/٢ .

(٣) البقرة ١٣/٢ .

وبعدَ «أمَـا» - في إحدى اللّـغتين[1] -. وبعدَ « إذا » ؛ كـقولهم: « مـررتُ به فإذا إنّـه يقولُ كذا » وهي التي للمفاجآت ، و تُفتحُ بعدَها على معنًى آخرَ [2]. وإذا كـانت اللامُ في خـبرِهـا ؛ لأنّـها مـواضعُ تقعُ للـجملِ كلِّـها ، وهيَ راجـعـةٌ إلى الابتداءِ . فاكتفى بذكرِ الأربعةِ المواضعِ[3] عَنْ تَعدَادِهـا [4] . ومن فتحَ فـي موْضعٍ [من][5] هذه المواضع فعلى تأويلِ المفردِ .

ولا يجوزُ فتحُها في القسَـمِ - لا سماعًا ولا قياسًا[6] .

وللعـربِ في القولِ ثلاثُ لغـاتٍ ، إحدَاها : حكايةُ الجملِ بعدَه بألفـاظِها - وهو الأكـثرُ . والثـانيـةُ مثلُ الأولى إلاَّ أنّ هـؤلاءِ يخالفـونَ الأولينَ[7] في النصبِ بشرطِ أنْ تكونَ بعدَ الاستفهامِ ، وللمخاطبِ بلفظِ المستقبلِ ، مفردًا كانَ أوْ مثنًى

---

(١) وهي التي تكون فيها « أمَـا » حرف استفتاح ، واللغة الثـانية التي تفتح معها « أنّ » فتكون بمعنى « حقًا » . انظر الكتاب ١٢٢/٣ ، والجنى الداني ٤١٢ .

(٢) وهو إذا قُدِّرت مع ما بعدها بمفرد ؛ نحو : « فإذا قوله كذا » .
انظر الجنى الداني ٤١١ .

(٣) في الأصل : « الأربعة مواضع » انظر ما سبق ص ٤٣٦ هامش (٤) .

(٤) انظر الجمل ٥٧ ، ٥٨ . وأربعة المواضع هي : الابتداء ، وإذا كان في خبرها اللام ، وبعد القسم ، وبعد القـول . وانظر أيضاً اعـتـراض ابن السيـد في إصلاح الخلـل ١٧٧ - ١٨٠ ، واعتـذار ابن أبي الربيع في البسيط ٨٢٨/٢ .

(٥) إضافة يلتئم بها الكلام .

(٦) وهو مذهب البـصريين . وأجـاز الكوفيون الفـتح إذا وقعت جـواباً للقسم دون لام ، واختـاره الكسـائي والبغـداديون ، وأوجبـه الفراء . وذكر المرادي قول ابن خروف هذا ووافقه عليه ، وخطأه عليه ابن بزيزة . انظر الأصـول ٢٧٠/١ ، ومعـاني الحروف المنسـوب للرماني ١١٠ ، وغـاية الأمل ٢٥٥/١ ، والجنى الداني ٤١٣ ، والهمع ١٦٦/٢ .

(٧) في الأصل : « الأولون » .

أوْ مجموعًا ، أوْ مذكرًا أوْ مؤنثًا ؛ نحو : « أتقولُ : زيدًا منطلقًا ؟ ، وأتقولينَ : زيدًا قائمًا ؟ ، وهلْ تقولُ : عمرًا ذاهبًا ؟ ، وأينَ تقولُ : زيدًا ؟ » ، فإذا أدخلوا « أنَّ » هنا فتحُوهَا - وهمُ الأقلُّ . والثالثةُ : إجراؤها مُجرى الظنِّ في كُلِّ موْضعٍ ، فينصبون[1] بِهِ مفعولا[2] ، فإذا دخلتْ « أنَّ » فتحُوها - وهمْ بنو سُلَيْم[3] .
واتفقَ الجميعُ على أنَّه إذا وَقعَ بعدَه اسمٌ مفردٌ من لفظِه أوْ معناه نصبوهُ على المصدرِ ؛ نحو : « قلتُ قولاً » ، و « قلتُ حقًا » ، و « قلتُ خيرًا » ، و « قلتُ صوابًا » .

وقولُه : (**وإنّما كانَتْ مُقَدَّرةً قَبْلَ « إنَّ »**)[4] ، يريدُ : أنهما يجريان لمعنًى واحدٍ ، دخلا لتأكيدِ الخبرِ كما دخلتِ « اللامُ » في الابتداءِ لتأكيدِ الخبرِ و « اللامُ » كذلك[5] أيضًا مع « إنَّ » ، فتُرِكَتْ « إنّ » أولاً وأُخِّرَتِ « اللامُ » استقباحًا للجمعِ بينَهما . وقد تقدَّمَ أنّ قولَه في « إنَّ » لتأكيدِ الجملةِ مجازٌ[6] .
ولمّا دخلتِ اللامُ في الآية[7] على خبرٍ ، وجبَ كسرُ « إنَّ » ، و « العِلْمُ » معلَّقٌ

---

(١) في الأصل : « فينتصبون » .

(٢) ذكر ابن عصفور ان ابن خروف يذهب إلى إجراء القول مُجرى الظنّ في العمل خاصةً ولم يتغير المعنى عما كان عليه . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/١ .

(٣) انظر الكتاب ١٢٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/١ .

(٤) الجمل : ٥٧ .

(٥) في الأصل : « وكذلك » - بزيادة « الواو » - .

(٦) انظر ما سبق صفحة ٤٥٥ . قال : « والمستفاد من الجملة هو الخبر ، وهو المؤكد بإنّ » ، وانظر الجمل ٥٤ .

(٧) يشير إلى الاية التي أوردها أبو القاسم - رحمه الله - في الجمل : (ص ٥٧) ، وهي قوله تعالى : ﴿ **أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور إن ربهم بهم يومئذ لخبير** ﴾ العاديات ٩/١٠٠ ، ١٠ ، ١١ .

عليـها ؛ فهي إمَّـا في موضعِ مفعولٍ واحدٍ ، أوْ مفعـولينِ لـ « يَعْلَمُ »[1] . و « في القبـورِ » صلةٌ لـ « ما » ، والعائدُ الضمـيرُ الذي تحمّلـه الاسـتقرارُ ، وكذلكَ « في الصدورِ » . ولا شاهدَ لهُ في آية الطور[2] ؛ لأنَّ فيهَـا شيئينِ أوجبَ كلٌّ واحدٍ منهما كسرَها ، فإنْ قالَ : كُسِـرَتْ للقسمِ ، قيلَ : بل كُسِرَتْ للاّمِ ، وبالعكسِ . وشاهدُ كسرِها للقسمِ قولُـه تعالى :

﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾[3]

﴿ حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[4]

فـكسرَها للقسمِ بغـيرِ لامٍ ، ولـمْ يُسمعْ فتحُها بعدَ اليمينِ ، ولاوجهَ لَـهُ / في القياس . [٥٨]

والكلمةُ هي عيـسى ـ عليهِ السلامُ ـ[5] وسماهُ تعـالى بـ « كلمةٍ » من حيـثُ كانَ من عـباراتٍ ، بقـولِه « كُـنْ » . و « منه » صـفةٌ للكلمـةِ .

---

(١) في الأصل : « لعلمت » .

(٢) وهي التي استشهد بها الزجاجي في الجمل ٥٨ ﴿ **والطور وكتاب مسطور** ﴾ ثم قـال : ﴿ **إن عـذاب ربـك لواقع** ﴾ الطور : ١/٥٢ ، ٢ ، ٧ . وانـظر تعـقب ابن بـزيزة لابن خروف في غاية الأمل ٢٥٧/١ .

(٣) الدخان ١/٤٤ ، ٢ ، ٣ .

(٤) الزخرف ٤٣ / ١ ، ٢ ، ٣ .

(٥) إشارة إلى الآية التي أوردها الزجاجي في الجمل ٥٨ ، وهي قوله تعالى :
﴿ **إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح** ﴾ آل عمران ٤٥/٣ .

والضميرُ المضافُ إليـه الاسمُ عائدٌ إليها ، على النبيِّ [1] الذي هوَ عيـسى - صلى اللهُ عليهِ وسلَـم .

مسألة من هذا الباب : « أوّلُ ما أقولُ : إنّي أحمدُ اللّـهَ »[2] ـ بفتح الهمزِ من « أنّ » وكسرِها ـ فـمن فتحَ جعلَها بـتأويلِ المصدرِ ، خبرًا عن « أوّل » كـأنّـهُ قالَ : أوَّلُ قـولي حـمـدُ اللّهِ ، أخـبـرَ بمعنًى عن مـعنى ، و « مـا » مـصـدريـةٌ ، أوْ نكرةٌ موصوفةٌ [3] ، أوْ موصولةٌ والعائدُ محذوفٌ وهو مفعولُ القولِ ، ويجوزُ إظهارُهُ .

ومنْ كسرَ الهمزةَ جعلَ « إنَّ » وما بعدَها خبرَ « أوّلُ » على الحكايةِ ، فكأنّـهُ قالَ : أوّلٌ قولي الحـمدُ للّـهِ ؛ كقوله عليـه السلامُ : « أفْضَلُ ما قلتـه أنا والنبيونَ من قبلي لا إلهَ إلاَّ اللّـه »[4] ، دليلُـه أنّـك تقولُ : أوّلُ مـا قلتُـه . فإذا ظهرَ الضمـيرُ لم يكن في « إنَّ » إلاَّ الكسرُ على الحـكايةِ ، ولا سبيلَ إلى حذف خـبرٍ ؛ لأنَّـهُ يتغـيرُ المعنى ، والكلامُ تامٌ دونَـه ، و « مـا » على مـا كانت عليـهِ في القـبحِ ، وعلى هذا حملَها سيبويهِ[5] . وكثيرٌ من المتأخرينَ ـ رحمَهم اللّـهُ ـ لمْ يصنّفوا فيها شيئًا .

---

(١) فذكّره مراعاة للمعنى .

(٢) انظر هذه المسألـة في : الكتاب ١٤٣/٣ ، والإيضاح العضدي ١٦٣/١ ، وشرح الجـمل لابن عصـفور ٤٦٤/١ ، والبسيط ٨٣٣/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٣٥٣/٢ ومابعدها ، والهمع ١٦٩/٢ .

(٣) ذكر أبو حيان قول ابن خروف هذا . وقال : « والصحيح منعه » الارتشاف ١٤١/٢ وأجاز ابن الفخار أيضاً أن تكون نكرة موصوفة . انظر شرحه للجمل ٣٥٣/٢ . .

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب القرآن ٣٢ ، والحج ٢٤٦ .
وانظر شرح الكافية الشافية ٣٤٤/١ ، ٤٨٨ ، وشرح التسهيل ٣١١/١ ، وشرح الكافية ٣٤٥/٤ .

(٥) انظر الكتاب ١٤٣/٣ .

بَابُ حُروفِ الْخَفْضِ [1]

تقدَّمَ أنَّ الخفضَ مِنْ خواصِّ الأسماءِ [2] . ولَهُ أدواتٌ ؛ حروفٌ ، وأسماءٌ - ظروفٌ ، وغيرُ ظروفٍ - . ومنها ما يلزمُ الإضافةَ ، ومنها ما لا يلزمُها ، وستأتي الأسماءُ بعدُ - إن شاءَ اللّهُ .

والأصلُ في الخفضِ للحروفِ مظهرةً . ومقدَّرةً في الإضافةِ [3] .

وبدأ بالحروفِ ، وهيَ ثمانيةَ عشرَ حرفًا ، منها :

« مِــنْ » ؛ وهيَ لابتداءِ الغايةِ في الأماكنِ ؛ نحو:« خرجتُ مِن الدارِ » .

وتكونُ في الزمانِ [4]؛ نحو: « صمتُ مِنْ يومِ الخميسِ إلى يومِ الخميسِ » ، فـ « مِنْ » لابتداءِ الغايةِ ، ولانتهائِها . وتقولُ في الأسماءِ إذا كتبتَ كتابًا : « مِنْ فلانٍ إلى فلانٍ » .

وتكونُ للتبعيضِ [5] ؛ نحوُ : « هذا مِن الثوبِ » ، و « هذا منهم » ، أيْ بعضُهُم .

وتكونُ لتبيينِ الجنسِ ؛ كقولِه تعالى :

---

(1) الجمل : ٦٠ .

(2) انظر صفحة ٢٦٩ من هذا الشرح .

(3) خطأه في ذلك ابن بزيزة مستدلاً بكلام سيبويه والفارسي .
انظر غاية الأمل ٢٥٩/١ . وانظر الكتاب ٤٠٤/١ ، ٤٠٦ ، ٢١٩ ، والإيضاح العضدي ٢٦٤/١ .

(4) وهو مذهب الكوفيين ، وجماعة من البصريين ، وصححه ابن مالك . وتأول البصريون ما ورد منه . انظر : الإنصاف (م ٥٤) ٣٧٠/١ ومابعدها ، وائتلاف النصرة ١٤٢ ،، وشرح المفصل ١٠/٧ ، ١١ ، وشرح التسهيل ١٣٠/٣ ، وشرح الكافية ٢٦٣/٤ ومابعدها ، وجواهر الأدب ٣٣٦ ، والجنى الداني ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، والهمع ٢١٢/٤ .

(5) أنكره بعض النحويين . انظر الأصول ٤٠٩/١ ، وغاية الأمل ٢٦٠/١ ، والجنى الداني ٣١٥، والهمع ٢١٣/٤ .

﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ (1).

وتكونُ غايةً ، كقولِكَ : « رأيتُ مِنْ ذلكَ الموْضعِ » ، أردتَ الابتداءَ والانتهاءَ ؛ وتقولُ : « شممتُ مِنْ داري الريحانَ مِن الطريقِ » ، الأوَّلُ للابتداءِ ، والثاني للانتهاءِ .

وتكونُ زائدةً لاستغراق الجنسِ بعدَ النفيِ والاستفهامِ (2) ، تدخلُ على الفاعلِ والمفعولِ والمبتدأِ ؛ نحو: « ما جاءَني مِن أحدٍ » ، و « ما رأيتُ مِن أحدٍ » ، و « هلْ في الدارِ مِنْ أحدٍ ؟ » . قالَ سيبويهِ : « لأنَّهُ موضعُ تبعيضٍ ؛ أرادَ أنَّهُ لَمْ يأتِه بعضُ الرجالِ ، وكذلكَ : ويحَهُ مِن رجلٍ ، تعجَّبَ مِن بعضِ الرجلِ ، ولي ملؤُه (3) مِنْ عسلٍ ، مبعضةً . قال : وكذلكَ هوَ أفضلُ مِنْ زيدٍ ، أرادَ أنْ يفضّلَهُ على بعضٍ ولا يَعُمُّ . وجعلَ زيدًا الموْضعَ (4) الذي ارتفعَ منه ؛ نحو: خيرٌ من زيدٍ . أو سَفَلَ (5) منهُ؛ نحو: شرٌّ من زيدٍ. وكذلكَ: أخزى اللّهُ الكاذبَ مِنّي ومِنْكَ (6) ، و« مِنْ » ليستْ بزائدةٍ في هذيْنِ الموْضعينِ؛ لأنَّها تُوصلُ الأمرَ إلى مابعدَها» (7).

---

(1) الحج 22/30 . وأنكره أكثر المغاربة ، وقالوا هي في الاية لابتداء الغاية . انظر الجنى الداني 310 ، والهمع 4/213 ، 214 .

(2) يوافق مذهب البصريين . والكوفيون يشترطون لزيادتها تنكير مجرورها . والكسائي وهشام يريان زيادتها بلا شرط . وهو مذهب الأخفش وابن مالك . انظر الإنصاف 1/376، وشرح التسهيل 3/137 – 139 ، والجنى الداني 318 ، والهمع 4/215 .

(3) في الأصل : « منه » .

(4) في الأصل : « في الموضع » .

(5) في الأصل : « وأسفل » .

(6) في الأصل : « من بيني وبينك » .

(7) العبارة محرفة كما ترى ، والتصويب من الكتاب 4/225 ، وانظر الأصول 1/410 فالنص منقول فيه أيضًا .

وتكـونُ زائـدةً في الإيجابِ في الفاعلِ والمفعولِ ـ في قولِ الأخفشِ(١) ـ وعليهِ يُحملُ قولُـه تعالى :

﴿ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾(٢)

وليس موضعَ تبعيضٍ (٣) .

[و« إلى » : منتهىً لابتداء الغـاية ، تقول :« من كـذا إلى كذا»] (٤)، وتقولُ : « إنّـما أنا إليكَ » أيْ « إنّـما أنت غايتي » .

وتدخلُ « حتّـى » معهـا في ابتـداءِ الغـايةِ ، / ولا تدخلُ هنا . وهيَ [٥٩] أعمُّ مِن « حتّـى» في الكلامِ ، تقـولُ : « قمتُ إليـه » فتجـعلُـه غـايتَكَ مِن مكانِـكَ ، ولا تقولُ : « حتّـاهُ » فتضيفُها إلى المضمرِ .

و « على » معناها : الإتيانُ مِن فوق ، وقالَ :

* كَـجُلْـمُودِ صَـخْـرٍ حَـطَّـهُ السَّـيْـلُ مِـنْ عَـلِ * (٥)

---

(١) انظرجـواهـر الأدب ٣٣٤، و شـرح التـسـهـيل ١٣٨/٣ ، والجنى الداني ٣١٨ ، والهـمع ٢١٥/٤ .

(٢) الأحقاف ٣١/٤٦.

(٣) في الأصل : « بتبعيض » .

(٤) إضافة يقتضيها السياق والكلام عن « إلى » بأكمله يوافق عبارة الكتاب ٢٣١/٤ .

(٥) لامريء القيس من معلقته المشهورة ، وصدره :

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مقبل مدبر معًا *

وهو في ديوانه ١٩ ، والكتـاب ٢٢٨/٤ ، وشـرح القـصـائد السـبع الطوال الجـاهليـات ٨٣ ، وشرح شذور الذهب ١٠٧ ، والهمع ١٩٦/٣ ، والخزانة٢/٣٩٧ ، ١٥٨/٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٥٠٦/٦ .

وتقولُ : « قعدتُ عليهِ » أيْ : فوقَـه .

و « عَـنْ » لِـمَـا عَـدَا الشيءَ ، تقـولُ : « رميتُ عن القـوْسِ » أيْ : «عَـدَا السهمُ القوسَ »[1] ، و « أخذتُ عنه » أيْ : عَدَا ما عندَهُ إليَّ ، وتقولُ : «أطعمَـهُ عَنْ جوعٍ » ، و « كساهُ عَنْ عُرْيٍ » ، و « سقاهُ عَن العَيْـمَـةِ » [2] ؛ جعلَ الجوعَ والعُـرْيَ تاركـةً لـهُ . و « جلسَ عن يمينِـهِ » : تركَ أمامَـهُ ، وعدلَ عـنه إلى يمينهِ ؛ وكذلكَ : « اضربتُ عنهُ » ، و « أعرضتُ عنـهُ » : تركتُه وجاوزتُـهُ إلى غيرِه .

وقد تقومُ[3] « مِنْ » هذا الموقعَ ؛ يُقـالُ : « أطعـمَـهُ مِنْ جـوعٍ » ، و «كسـاهُ مِنْ عُرْيٍ » ، و « سقاهُ من عَيْـمَـةٍ »[2] .

و « في » للوعاءِ ؛ تقـولُ :« هذا في الكيسِ » ، و « هذا في البيتِ » ، و « في بطنِ أمِّـهِ » . وإن اتسعتْ في الكلامِ فهيَ على هذا فإنّـما يكونُ كالمثلِ يجاءُ بهِ فتقاربُ الشيءَ وليسَ مثلَـهُ .

و « رُبَّ » حرفُ جرٍّ زائدٌ معناهُ التقليلُ والتكثيرُ ، وقد بُيِّنَ أمرُهُ ، وسيأتي بيانُـه أيضًا [4] .

---

(١) لم يثبت لها البصريون سوى هذا المعنى ، وجعلها ابن مالك في هذا المثال للاستعانة كالباء . انظر شرح التسهيل ٣/١٦٠ ، والجنى الداني ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والمغني ١/١٥٧ ، ٥٩ .

(٢) العَيْـمَـة : شهوة اللبن . والغَيْـمَـة : شدة العطش .

انظر الكتاب ٤/٢٢٦ ، واللسان « غيم » ١٢/٤٤٦ .

(٣) في الأصل : « تقدّم » .

(٤) انظر ص ٥٤٧ ، ٥٤٨ .

و « **حاشا** » حرفُ خفضٍ في الاستثناءِ ، ومعناها معنى « غير » ، وقد تكونُ فعلاً في قولِ بعضهم[1] ، وحكى أبو عمرو الشيباني[2]: « حَاشَا الشَّيْطانَ وأبا الأصْبَغ »[3] ، فنصبَ بها ، ـ وسيأتي بيانُ ذلكَ في الاستثناء . وتكونُ حرفًا وفعلاً في الاستثناءِ[4].

و « **مُنذُ** » لابتداءِ الغايةِ في الزمانِ ـ وسيأتي بيانُ ذلكَ في بابِه[5] إنْ شاءَ اللّهُ تعالى ـ .

و « **الباءُ** » للإلصاقِ والاختلاطِ ؛ نحو : « مررتُ بزيدٍ » ، و « ضربتُ بالسوْطِ »، و « كتبتُ بالقلمِ » . وفيها استعانةٌ ، فما اتسعَ مِنْها فهذا أصلُه .

---

(١) « قد » مقحمة ؛ يريد : « وتكون فعلاً ... » وهو مذهب الكوفيين ، وسيبويه يرى أنها حرف أبدًا . ومن النحاة من يرى أنها حرف ، وقد تكون فعلاً وهم أبو زيد ، والأخفش ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج .
انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والإنصاف (م ٣٧) ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٨ ، ٤٩ ، وجواهر الأدب ٥٢٤ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٢٩/١ وما بعدها ، والهمع ٢٨٥/٣ ، ٢٨٦ . وانظر دراسة في النحو الكوفي ٤٢٠ ومابعدها .
ونسب إلى الزجاج اسميتها . وصححه ابن مالك وابن هشام .
انظر شرح التسهيل ٣٠٨/٢ ، والجنى الداني ٥٦٠ ، والمغني ١٣٠/١ .

(٢) هو إسحاق بن مِرار الكوفي ، واسع العلم باللغة والشعر . صنف كتاب الجيم والنوادر. مات سنة ست ـ أو خمس ـ ومائتين وقيل غير ذلك . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ١٩٤ ، البغية ٤٣٩/١.

(٣) في الأصول ٢٨٨/١ حكاه المازني عن أبي زيد ونصّه : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ » . وانظر شرح المفصل ٤٨/٨ ، وشرح الكافية ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٣١/١ .

(٤) انظر ص ٩٥٩ .

(٥) انظر ص ٦٦١ .

وتكونُ زائدةً لتأكيدِ النفيِ كـ « مِن » ؛ في نحو : « لستُ بزيدٍ » . وقد تزادُ لغيرِ هذا في الفاعلِ والمفعولِ والمبتدأ ؛ نحو :

﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [1] ،

﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [2] ،

و « بحسبِكَ أنْ تفعلَ » . وقال امرؤ القيس :

* فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ * [3]

وتكونُ للمصاحبةِ ؛ نحو : « جاءَ زيدٌ بثيابِه » . وعزوًا لوقوعِ الأمرِ[4] كاللامِ . وتقع في موْضعِ [في] [5] ؛ نحو : « زيدٌ بالبصرةِ » . و « **الكافُ** » للتشبيهِ . وتكونُ زائدةً ؛ نحو قوله :

* فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ * [6]

و « **اللامُ** » للملكِ حقيقةً ومجازًا. والاستحقاقِ ، والتخصيصِ؛ نحو: «العبدُ لِزيدٍ »، و « السَّرجُ لِلدَّابَّةِ » ، و « البابُ لِلدّارِ » ، و « الأخُ [لِزيدٍ][7]، والصاحبُ

---

(١) الرعد ٤٣/١٣ ، والإسراء ٩٦/١٧ .

(٢) البقرة ١٩٥/٢ .

(٣) صدره : * فإن تنأ عنها حقبةً لا تُلاقِها *

وهو في ديوانه ٤٢ ، والهمع ٣٠٥/١ ، ١٢٨/٢ .

(٤) كأنّه يريد معنى التعليل ؛ نحو : (فكلاً أخذنا بذنبه) العنكبوت ٤٠/٢٩ . وانظر معاني الباء في شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٣ ، والجنى الداني ٣٦ ومابعدها .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

(٦) لرؤبة ، وقيل : لحميد الأرقط . وقبله : * ترميهم حجارةٌ من سجيل *

وهو في ملحق ديوان رؤبة ١٨١ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٣/١ ، والمقتضب ١٤١/١ ، ٣٥٠ ، والأصول ٤٣٩/١ ، وسر الصناعة ٢٩٦/١ ، والمغني ١٩٦/١ ، وشرح أبياته للسيوطي ٥٠٣/١ ، والهمع ٢١٧/٢ ، والخزانة ١٨٤/١٠ .

(٧) مطموسة في الأصل .

لِعمروٍ » ، هو بمنزلة : « عبـدِكَ » ، و « بـابِ الـدارِ » ، و « صاحبِ عمروٍ » ، و « أخي زيدٍ »، والمعنى في ذلكَ واحدٌ. ويدخلُها التعجبُ في بابِ القسمِ أيضًا ، وستأتي في بابِها[1] ـ إنْ شاءَ اللّـه .

و «**الواو**» المصاحبة لـ « رُبَّ » ، تُحذَفُ معهـا« رُبَّ » كثيرًا، فنسبتْ إليها ، وليست الخافضةَ[2] ، لأنّها قد حُذفتْ « رُبَّ » مع « الفاء » ؛ نحو :

* فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ *[3]

وحُذِفَتْ مع « بل » ، قالَ :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ *[4]

وتحذف من غيرِ شيءٍ يكونُ قبلَها ، قالَ :

* رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ *[5]

فدلَّ كلُّ هذا أنَّ « الواو » ليستِ الخافضةَ .

---

(١) انظر ص ٥٠١ من هذا الشرح .

(٢) يوافق البصريين . ويرى الكوفيون والمبرد أنّ الخفض بها لا بـ « رُبَّ » المحذوفة . انظر الإنصاف (م ٥٥) ١/٣٧٦ ، وائتلاف النصرة ١٤٥ ، والجنى الداني ١٥٤ ، والمغني ١/٤٠٠ .

(٣) لامرئ القيس من معلقته ، وتكملته :

* .... ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول *

وهو في ديوانه ١٢، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٩، وشرح القصائد التسع للنحاس ١/١٢٠، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٤٣ ، والجنى الداني ٧٥ ، والمغني ١/١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١/٤٠٢ .

(٤) لرؤبة بن العجّاج . وبعده : * لا يشترى كتانه وجهرمه *

وهو في ديوانه ١٥٠ ، والإنصاف ٢/٥٢٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٧ .

(٥) لجميل بن معمر . وعجزه : * كدت أقضي الحياة من جللهْ *

وهو في ديوانه ٥٥ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٩ ، وسر الصناعة ١/١٣٣ ، =

و « حتى » لانتهاءِ الغايةِ كـ « إلى » ، ولا تجرُّ مضمرًا ، وتُذكرُ في بابِـها [1] .

ومـنها ما يَشـترِكُ لفظُـهُ بينَ الاسمِ والحرفِ ؛ نحـو : « عَـنْ » و «على» [2] ؛ إذا خَفضتا كانتـا حرفينِ ، وإنْ [دخلَ عليهما خافضٌ] [3] كانتا اسمينِ ، ودليلُ ذلكَ ما ذَكرَ [4] .

و « مذْ » و « منْذُ » إذا خفضَـا كانَا حرفينِ ، وإن ارتفعَ ما بـعدَهما كانَـا اسميْـنِ [5] . / ولا يدخلانِ إلاّ على الزمانِ ، ويقعانِ لابتداءِ الغايةِ ، [٦٠] ولاستيفاءِ الغاية ، ويذكرانِ في بابهما بعدُ .

و « الكافُ » أيضًا تكونُ اسـمًا وحرفًا . دليـلُ الجرِّ فيهـا قولُـهم : «مَرَرْتُ بالذي كـزيدٍ » ؛ فوقـعتْ صلةً للجارِّ والمجـرورِ ، ولو كانت اسـمًا لـمْ تقعْ صلةً في جميعِ كلامِهم ؛ لأنّـها كـ « مثل » ، وكانت فيهِ اسمًا ، ولا يقعُ المثلُ صلةً في الشائعِ مِنْ كلامِهم ؛ لأنّـهُ مفردٌ .

= والإنصاف ٣٧٨/١، وشرح المفصل ٢٨/٣ ، ٧٩ ، ٥٢/٨، ورصف المباني ٢٣٣ ، ٢٦٩ ، ٣٢٧ ، ٤٥٠ ، والجنى الداني ٤٥٥ ، والمغني ١٢٩/١ ، ١٤٥ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٦٥/١ ، ٤٠٣ ، والخزانة ٢٠/١٠ .

(١) انظر ص ٤٩١ .

(٢) نقل بعض النحويين لابن خروف رأياً آخر ، وهو أنّ « على » اسم ، ولا تكون حرفًا . انظر الارتشاف ٤٥١/٢ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والهمع ١٨٨/٤ ، والخزانة ١٤٨/١٠ .

(٣) في الأصل : « ارتفع ما بعدهما » . وكأنه سهو من الناسخ سببه انتقال النظر .

(٤) انظر الجمل ٦٠ . فقد ذكر فيه بيت القطاميّ ، الذي فيه : « من عن يمين الحبيا » وسيأتي.

(٥) بعده في الأصل : « لابتداء الغاية ولاستيفاء الغاية، ويذكران في بابهما ». ويتكرر هذا بعد ؛ فهو سهو من الناسخ .

ومنها ما يكونُ حرفًا وفعلاً نحو : « خلا » ؛ هيَ حرفٌ إذا خَفضت ، وفعلٌ إذا نَصَبَتْ ما بعدَها . وكذلكَ « حاشا » في قولِ بعضِهم[1] .

وتقولُ : « على زيدٍ ثوبٌ »، و « علا زيدٌ الجبلَ »، و « جئتُ من عليهِ » ، أيْ من فوقِه. وفيها لغاتٌ ؛ يقالُ : « جئتُ مِنْ عليهِ » ، و « مِنْ علاهُ » ، و «مِنْ عَلْوِ »، و « عُلْوِ » ، و « عِلْوِ » ، و « مِنْ مُعَالِ » ، و « مِنْ عَالِ » ، و « مِنْ عَلِ » ، و « مِنْ عَلُ »[2] .

ومِنْ حروفِ الجرِّ « لولا » في قولِ سيبويهِ[3] ـ رحِمَهُ اللّه ـ إذا دخلتْ على المضمرِ في « لولاك » ، و « لولاي » ، وقولُه :

(فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ)[4]

البيت لِلقَطَاميّ ، وقد تقدَّمَ اسمه ، ولِمَ لُقِبَ به[5] . و «الركبُ» : اسم جمعٍ[6] كـ « نَفَرٍ » و « رَهْطٍ » ، وهو واقعٌ على كُلِّ راكبٍ ؛ قالَ اللّهُ تعالى : ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴾[7] .

---

(١) انظر ما سبق صفحة ٤٧٧ .

(٢) بالإضافة إلى ما ذكر يجري على الواو مع سكون اللام الحركات الثلاث فيقال : « من عَلْوَ ، ومن عَلْوُ ، ومن عَلْوِ » . تنظر هذه اللغات في إصلاح المنطق ٢٥، ٢٦ ، وشرح المفصل ٣٤/٣ ، واللسان « علا » ٨٣/١٥ .

(٣) وهو رأي البصريين . والكوفيون يرون أن الضمير بعدها في موضع رفع .
انظر الكتاب ٣٧٣/٢ ، والإنصاف (م ٩٧) ٦٨٧/٢ ، ودراسة في النحو الكوفي ٣٦٤ .

(٤) الجمل ٦٠ . وهو في ديوانه ٥ ، والحلل ٧٥ ، والفصول والجمل ٩٣ ، وشرح المفصل ٤١/٨ ، والبسيط ٨٤٨/٢ ، ٨٧٢، ورصف المباني ٤٢٩ ، والجنى الداني ٢٤٣ .

(٥) انظر صفحة ٤٣٠ .

(٦) وهو مذهب سيبويه . وعند الأخفش جمع راكب . انظر الكتاب ٦٢٤/٣ ، والحلل ٧٥ ، وشرح الشافية ٢٠٣/٢ .

(٧) الأنفال ٤٢/٨ .

ولَـمْ يكونوا إلاَّ أصحابَ خيلٍ لا أصحابَ إبلٍ في ذلكَ اليومِ، وهوَ يومُ بدرٍ.

و « علا » في البيتِ فعلٌ ماضٍ . و « أنْ » زائدةٌ . و « الباءُ » في « بهم » للتعدِّي كـ « الباءِ » في : ذهبتُ به » بمعنى أذهبتُهُ ؛ أيْ : أعلتْهُمُ النظرةُ ، بمعنى : جعلتهمُ يَعْلُونَ . و« الحُبَيَّا » موضعٌ بناحيةِ الشامِ . و« النظرةُ » فاعلةٌ بـ « علا» . و « قَبَلُ » مستقبلةٌ المنظورَ إليه ، ويقالُ : هيَ المتتابعةُ التي لـمْ يتقدمْها نظرةٌ [1] . و « قَبَلُ » : نعتٌ للنظرةِ . ويُروى « عَلَتْ » [2] بتأنيثِ « النظرةِ ». و « علا» ؛ لكونِ التأنيثِ غيرَ حقيقيٍ . وجوابُ « لـمَّا » محذوفٌ لدلالةِ ما تقدّمَ من الكلامِ عليه . وبعدَ البيتِ :

أَلَـمْحَـةً مِنْ سَـنَا بَـرقٍ رأى بَـصَرِي

أمْ وَجْـهَ عَاليـةَ اخْـتَـالَـتْ بـهِ الكِلَـلُ [3]

والبيتُ محكيٌّ للقولِ ، والتقديرُ : « لَـمَّـا أنْ عَلَـتْ بِهِمْ نظرةٌ قلتُ لهم : ألمحةً ... البيت

وقولُـه :

(غدَتْ مِنْ عليْـهِ [4] بَعْدَمَا تَمَّ ظِـمْـؤُهَا

تَصِلُّ وَعَنْ قَيْـضٍ بِزَيْـزاءَ مَجْـهَلِ) [5]

---

(١) قاله ابن السيد في الحلل ٧٥ ، وابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ٩٣ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٧٦ ، والفصول والجمل ورقة ل ٩٣ .

(٣) ديوان القطامي ٥ ، و الحلل ٧٥ .

(٤) في الأصل : « غدت عليه من عليه » بزيادة « عليه » الأولى .

(٥) الجمل ٦١ .والبيت في الكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب ٥٣/٣، والحلل ٧٨، والفصول والجمل ل٩٤ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، وشرح الكافية ٣٢٣/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١ ، =

البيتُ لمزاحمِ بنِ الحارثِ العُقَيْلي ، شَاعرٌ إسلاميٌّ[1] ، وصفَ قطاةً في قوله قبلَه :

أَذَلِكَ أَمْ كُدْرِيَّةٌ ظَلَّ فَرْخُهَا　　　لَقًى بِشَرَوْرَى كَالْيَتِيمِ الْمُعَيَّلِ[2]

واستعارَ « الظِّمْءَ » للقَطاةِ وهو للإبلِ خاصةً . و « تَصِلُّ » : يُصوِّتُ جَوْفُها مِنْ شدةِ العطشِ ، وهو صوتُ الشيءِ اليابسِ[3] ، قالَ :

* صَلِيلُ زُيُوفٍ يُنْتَقَدْنَ بِعَبْقَرَا *[4]

وقيلَ : هو صوتُ جناحِها في طيرانِها ، والأوّلُ أشبهُ بمعنى « تصلُّ » . و «القيض » : قشرُ البيضِ الأعلى، ويُقالُ له : « الخِرْشَاءُ » . و «الغِرْقِيءُ »: القشرُ الرقيقُ الذي تحتَهُ ، و « الآحُ » : بياضُها ، و « الْمُحُّ » و « الْمَاحُ»: صُفرتُها [5] . و « زِيزاء » موضعٌ - بكسر الزاي ، والإضافةِ إلى « مجهل » -، وهو في موضعِ الصفةِ « للقيض »[6] . ويروى : « ببيداءَ »[7] ، وهيَ القفراءُ التي تُبيدُ مَنْ دخلَها ،

= والبسيط ٨٧٣/٢ ، ورصف المباني ٤٣٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٥/١ ، والخزانة ١٤٧/١٠ .

(١) جعله ابن سلام في الطبقة العاشرة من الشعراء الإسلاميين. وانظر ترجمته في طبقات الشعراء ٧٦٩/٢ ، والأغاني ١٥٠/١٧ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٦/١ .

(٢) البيت في الحلل ٧٨ ، وشرح المفصل ٣٩/٨ ، والخزانة ١٥٠/١٠ .

(٣) قاله أبو زيد (في نوادره ٤٥٤) ، وأبو حاتم . انظر الحلل ٨٠ ، والفصول والجمل ل ٩٤ .

(٤) لامريء القيس ، صدره : * كأن صليل المروحين تطيره *

والزيوف : الدراهم .

والبيت في ديوانه ٦٤ ، والمحتسب ٣٠٦/٢ ، وأسرار البلاغة ١٨٧ ، والبسيط ٨٧٤/٢ .

(٥) انظر اللسان « خرش » ٢٩٤/٦ ، و « محح » ٥٨٩/٢ .

(٦) كأنما يريد أن الجار والمجرور « بزيزاء » في موضع الصفة .

(٧) وهي رواية سيبويه في الكتاب ٢٣١/٤ ، والمبرد في المقتضب ٥٣/٣ وابن السيد في الحلل ٧٨ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٤٢٦/١ .

وقيلَ : سُـمّيَ بذلك لسُـكنى البيدِ فيهِ وهيَ الوحوشُ . و«زِيزَاء» فِعْلال كـ « زِلْزَال » ، و بعضُـهـم يرويهِ : « بزَيْـزَاءَ » - بفتح الهـمزة والزاي[1] - غيـرَ مصروفٍ ، هـو « فَعْـلاَءَ » ، وامتنـعَ مِن الصرفِ لهـمـزةِ التأنيثِ كـ « بَيْـدَاءَ » . و « مـجـهلٍ » نعتٌ لهَـا ، ومن قـالَ : « بزِيزاءَ » - بكسـرِ الزاي وفتحِ الهـمزةِ - فـوجهُهُ أنْ يكونَ « فِـعْلاَلاً » مـضاعفًـا كالأوّلِ ، ومَنَعَ الصرفَ لتأنيثِ البقعةِ والتَّعريفِ ، و « مَجْـهَلٍ » : بدلٌ منهُ إن صحَّ ما زعمَ . ولمْ يأتِ « فِعْلاَءَ » / ولا « فُعْلاءَ » - بكسرِ الفاء[2] وضمِّـه - والهمزةُ للتأنيثِ في الكلامِ ، وأجازَهُ قومٌ مِن الكوفيينَ[3] ، والقياسُ يمنعُهُ والسماعُ ، واحتجوا بقولِـه تعالى : ﴿ مِن طُـورِ سِـينَآءَ ﴾[4] ، [٦١]

ولا شاهدَ فيهِ لأنَّـهُ من المضاعَفِ أو ملحقٌ ، وامتنعَ صرفُـهُ [في][5] التـأنيثِ لأنَّهُ بـقـعـةٌ. و « الكُدْرِيَّـةُ »: نوعٌ مِن القطـا ولونُهـا يضـربُ إلى السوادِ . و« اللَّقَى»: المطروحُ المهملُ. و« شَرَوْرَى »:موضِعٌ . و« المعيَّـل » : الفقـيرُ ، مِن عالَ يعـيلِ عَـيْلةً . وشبَّـهَ الفـرخَ بالفقيـرِ اليتيـمِ حينَ أفردتـهُ القطاةُ. والقطاةُ لا تتخذُ عرشًـا [6] في شجرةٍ إلاَّ في الأرضِ في مفاحصَ

(١) وهي لغة هذيل . انظر شرح المفصل ٣٩/٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٧/١ .

(٢) في الأصل : « العين » .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٣ ، والحلل ٨١ .

(٤) المؤمنون ٢٠/٢٣ . وسِـيناء - بكسر السين قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو . وبفتحها - قراءة عاصم ، وابن عامر ، وحمزة والكسائي .
انظر السبعة ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٣/٢ .

(٥) في الأصل : « من » .

(٦) كذا في الأصل ، ولعله « عـشًـا » فهو الذي للطائر .

ونُقرٍ ؛ ولذلكَ قالَ : « لَقيَّ بِشَرَوْرَى » . وقيلَ للأصمعيِّ : « كيفَ قالَ : « غدتْ من عليه » ، والقطا إنّما تذهبُ للماءِ ليلاً ؟ » ، فقالَ : لَمْ يُرِدْ الغدوَّ وإنَّما ذكرَهُ مثلاً للتعجيلِ ، والعربُ تقول : « بَكَّر إليَّ العشيةَ » [١]، وأنشدوا :

* بكرَت تَلُومُكَ بَعْدَ وَهْنٍ في النَّدَى * [٢]

ومعنى « مِن عليه » : مِن فوقِه، وقيلَ : مِن عنده، وهوَ قولُ أبي عبيدةَ [٣] ، وقصدَ شرحَ المعنى ؛ لأنَّها بعدَ خروجِ الفرخِ مِن البيضةِ [انتقلَ من الفوقيةِ إلى العنديَّةِ][٤] ، فصارت عندَه لا عليهِ . قلتُ : بل الفوقيةُ ثابتةٌ ما دامَ صغيرًا ، وإن لَمْ [يكنْ تحتها ، فالفوقيةُ] [٥] بجَنَاحَيْها .

وفي البيتِ شاهدانِ : كون «على» اسمًا لدخولِ حرفِ الجرِّ عليها[٦] ، وكون « عن » اسمًا لعطفِها ، على تقديرِها : « ومِنْ عَنْ قيضٍ » ، ويجوزُ أنْ يكونَ حرفًا ، ولا يُريدُ الحملَ على حرفِ الجرِّ ، أيْ : غدتْ عن قيضٍ .

---

(١) انظر القصّة في الحلل ٧٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٢٧/١ ، والخزانة ١٥١/١٠.

(٢) لضمرة النهشلي ، وعجزه : * بسلٌ عليك ملامتي وعتابي *
وهو في ديوانه ٢٨٢ و الحلل ٨٠ ، واللسان « بسل » ٥٥/١١ ، والخزانة ١٥٢/١٠ .

(٣) انظر الحلل ٧٩ ، والفصول والجمل ٩٤ .

(٤) في الأصل : « انتقلت الغرقية إلى القشرية » تصحيف .

(٥) في الأصل : « تكن تحملتها ما أقويته » تصحيف . وما أثبت في النص منظور فيه إلى ما في الخزانة ١٤٧/١٠ .

(٦) نسب المرادي إلى الزُّبيدي ، وابن الطراوة ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وابن معزوز ، والشلوبين – في أحد قوليه – القول بأن « على » اسم ولا تكون حرفًا . قال : « وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه » ، ثم أوضح صواب مذهب سيبويه . وتبعه البغدادي في ذلك . والذي قاله ابن خروف هو أنها اسم في بيت الشاهد . وقد صرح – فيما سبق ص٤٨٠ – بأنها مما يشترك لفظه بين الاسم والحرف . انظر الكتاب ٣٨/١ ، ٤٢٠ ، والإفصاح لابن الطراوة ١٢٧ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، والخزانة ١٤٨/١٠ .

واعلمْ أنَّ « وَسْط » بسكونِ السينِ ظرفٌ، وبفتحِها اسمٌ [1] لاينصبُها الفعلُ ولا يصلُ إليـهـا إلاَّ بحرفِ الجـرِّ ؛ تقـولُ : « جَلَسْـتُ وسْطَ الدَّارِ » أيْ : في موْضعٍ من الوَسَطِ؛ بالسكونِ يقعُ على كلِّ جزءٍ من الوَسَط - بالتحريكِ. [وهو][2] بالتحـريكِ اسمٌ لجميعِ ما تحويهِ حيطانُ الدارِ . وتقولُ : « حـفرتُ وسْطَ الدارِ » أيْ : جزءاً منهـا ، ولاتقولُ : « حفرتُ وسَـطَ الدارِ بئـرًا » - بفتحِ السِّـينِ - إلاَّ أنْ تَعُمَّ ما يقعُ عليهِ الاسمُ بالحفرِ .

و « بينَ» لا يقعُ إلاَّ بينَ شيئينِ؛ فلذلكَ لَمْ يُعطفْ على مخفوضِها إلاَّ بالواوِ .

فأمَّـا قولُـه :

* بَيْـنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَـلِ * [3]

فبمنزلةِ قولِ الآخرِ :

* بَيْنَ بُـصْـرَى وَطَعْـنَـةٍ نَـجْلاَءِ * [4]

أرادَ : بينَ نواحي بُـصرى .

و « حِذاءَ » و « إزاءَ » بمعنىً واحدٍ : « جلستُ حِذاءَكَ » : إلى جانبِـكَ .

---

(١) وقال الفراء : إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفًا ، وإن لم يحسن فاسم . وقـريب منه قول ثعلب إذ جعل الساكن لما تتفرق أجـزاؤه ، والمتحرك لما ليس كـذلك . وبقيـة الكوفيين لا يفـرقون بينهمـا ويجعلونهـما ظرفين .

قال السيـوطي : ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك ، والسكون أحسن في الـظرف ، والتحريك أحسن في الاسم . انظر الهمع ١٥٧/٣ . وانظر شرح الفصيح ١٧٦ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٣٢١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٢٢ .

و « **تِلقاءَك** » : أمامَك ، وعندَك ، ومعَك ؛ يحتملُ الجهاتِ كلَّها .

و « **المِثْلُ** » و « **الشبيهُ** » قدْ يكونانِ بمعنى التشبيهِ بالمبالغةِ ، وبابُهما ألاَّ تكونَ فيهما مبالغةٌ في الشَّبَهِ .

و « **الخِدْنُ** » و « **اللِّدَةُ** » و «**التِرْبُ** » و « **التَرْبُ** » بمعنىً واحدٍ وهو الذي على سِنِّكَ .

وقدّمَ المبتدأ في قوله : (**زَيْدٌ علَى فِراشِكَ**)[1] ، ولا تدخلُ تحتَ الفصلِ لأنَّه معرفةٌ ، وكلٌّ ما مثّلَ بهِ في الفصلِ نكرةٌ .

والمخفوضُ بـ « رُبَّ » في قولك : « رُبَّ رجلٍ لقيتُهُ » في موضعِ ابتداءٍ ؛ لأنَّ « رُبَّ » حرفٌ زائدٌ ، والفعلُ بعدَها في موضعِ الخبرِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ مِن بابِ الاشتغالِ، والفعلُ في موْضعِ التفسيرِ - وسيأتي بيانُ ذلكَ [2] إن شاءَ اللّهُ .

والحكمانِ اللذانِ ذُكرا لـ « خلا » و « حاشا »[3] ؛ أنْ ينصبا مفعولاً في بابِ الاستثناءِ . وسيذكرانِ[4] - إن شاءَ اللّه تعالى - .

و « سوى » بمعنى « غير » .

---

(١) الجمل ٦٢ ، وفيه : « زيدٌ على فراشه » . واعترض عليه ابن السيد في هذا المثال ، قال : «كان يجب أن يقول : على فراشه زيدٌ ، فيقدّم المجرور ؛ لأنه أراد أنْ يخبرنا أن ما بعد المجرور يرتفع بالابتداء إلا أن يدخل عليه عامل . وهذا شيء جرى مجرى السهو » الحلل ١٨١ .

(٢) انظر صفحة ٥٤٨ .

(٣) اشارة إلى ما جاء في الجمل ٦٢: (ولـ « خلا وحاشا » حكم آخر يذكر في باب الاستثناء إن شاء اللّه) وانظر ص ٩٥٩ من هذا الشرح .

(٤) انظر ما سيأتي صفحة ٩٥٩ .

وقد ذُكرت الإضافة بعدُ[1] ، وهيَ على قسـمينِ : محضةٌ ، وغيرُ محضةٍ ، فالمحضةُ : ما أفادتْ تعريفًا ، أو تخصيصًا .

وغيـرُ المحضـة : ما لمْ تُفدْ ذلكَ ، وهـيَ على أقسامٍ وقـد بينّاها في بابِها. ومهما أضفـتَ اسمًا إلى اسم فلابدَّ مِنْ حذفِ التنوينِ والنونِ / مِن [٦٢] الأوَّلِ وخفضِ الثاني لماذكَرَ [2].ويُسـمى الأوّلُ مضافًا والثاني مضافًا إليه.

ويجـري الأوّلُ بوجوهِ الإعـرابِ إنْ كانَ [غـير][3] معتلِّ الآخرِ ، ويدخلُه الجرُّ إنْ كانَ لا ينصرفُ ؛ فإنْ كانَ معتلاً بقيَ الآخرُ على سكونـه أُضيفَ إلى ظاهرٍ أوْ مـضمرٍ إلاَّ أنْ تكونَ حـركتُـه نصبًـا ؛ نحو : « رأيتُ قاضيَ مصرَ » .

فإنْ أضفتَ الصحيحَ إلى ياءِ المتكلّـمِ كـسرتَ آخرَهُ أبدًا ، وفتحتَ الياءَ وسكَّنتَـها .

فإن أضفتَ المعـتلَّ إليها ؛ إنْ كانَ الآخـرُ ألفًا تركتَهـا على حالِها ؛ فقلتَ : « فتايَ وعصايَ » ، ويجوزُ : « فَتيَّ ، وعَـصيَّ » [4] تَقلبُ الألفَ

---

(١) انظر ما سيأتي صفحة ٦٧٥ .

(٢) قال الزجاجي : « لأنها مؤدية معنى التنوين وعوض منه » الجمل ٦٣ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) وهي لغـة بعض قيس وهذيل (انظر شـرح أشعـار الهذليين ١/٧) ، ورواها الفـراء عن بعض سُـليـم (انظر مـعـاني القـرآن ٢/٣٩) وعُـزيت لطـيِّء - (في اللسـان « هوا » ١٥/٣٧٢ ، وغـريب الحـديث لأبي عـبـيد ٤/١١ ، والفـائق للزمـخـشـري ٣/٩١ ، والنهـاية لابن الأثيـر ٤/٩٤) - ، وعـزيـت لقـريـش (في شـرح الألفـيـة للأشـمـوني ٢/٢٨٢) وعـزيـت لحمـير وأهل السـراة . انظر ذلك في كتاب (من تراث لغويٍّ مفقود) للدكتور أحمد علم الدين الجندي صفحة ٨٥ ، ٨٦ .

ياءً وتُدغمُهما ، إلاّ ألفَ التثنيةِ فلا سبيلَ إلى قلبِها للالتباسِ بالمنصوب . فإنْ كانَ الآخرُ ياءً أُدغمتْ في الياءِ ؛ نحو : « قاضِيّ ، وغازِيّ وغلاميَّ ، ومُسلميَّ » في جمعِ السلامةِ منصوبةً ومخفوضةً .

فإن كانَ الآخرُ واوًا قلبتَها وأدغمتَ ، فقلتَ في « مسلمون » : «هؤلاءِ مُسْلميَّ » كما قلتَ في الأوّلِ .

وأمَّا « أخوكَ » وبابُه فإضافتُه إلى الياءِ كإضافةِ « يَدِ » و « دَمٍ » مِن غيرِ ردٍّ ؛ تقولُ : « هذا أخي ، وأبي[1] ، وحَمِي ، وهَنِي » . إلاَّ « الفَمُ » فإنّكَ تقولُ فيه : « فَميَّ » ، وإن شئتَ « فيَّ » في الأحوالِ الثلاثةِ ، لأنَّ الحرفَ المعتلَّ فيه ؛ عينُ الكلمةِ ، فلمْ تحذفْ إلاَّ مع العِوَضِ ، فجرى بالميمِ مجرى الصحيحِ ، ومن قالَ « فِيَّ » . كسَرَ الفاءَ إتباعًا للكسرةِ التي أوجبتْها ياءُ المتكلمِ قبلَ الإدغامِ ، ثمَّ سُكِّنتْ وأُدغمتْ في ياءِ المتكلّمِ .

وأمّا « ذو » فلا تضافُ [إليها][2] . كما لا تجتمعُ في الإضافةِ معها ؛ لمْ يجتمعْ واحدٌ منهما مع الثاني مراعاةً لذلك .

واجتمعت الواوُ والنونُ مع الألفِ واللامِ ؛ لكونِها مصاحبةً لعلامةِ التثنيةِ والجمعِ ، وقوّتها بالحركةِ .

---

(١) في الأصل : « وابني » .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

وقـد ثبـتت الألفُ واللامُ مع الإضافـةِ في موضـعينِ : في الصفـةِ المشبَّـهـة لِـمَـا يأتي ذكـرُه في بابِهـا[١] . وفي اسمِ الفـاعلِ المثنى والمجـمـوعِ[٢] ، وما جـرى مَـجْـرَاهُ ؛ نحو : « هُـمَـا الضَّارِبَـا زَيْـدٍ » ، و « هُم الضَّـارِبُو عـمرٍو » مِن حـيثُ ثبتت النون [٣] معها في هذا النحو ولمْ يجتمع تعريفان .

وقولُـه : (**ولايَـجْـتَـمِـعُ عَـلى الاِسْـمِ تَـعْرِيفَـانِ مُخْـتَلِفَان**)[٤] [و][٥] لا متفقانِ ، فيدخلُ على الاسمِ علامتا تعريفٍ ، وقد تقدمتْ إضافةُ هذا الجنس .

---

(١) انظر باب الصفة المشبهة ٥٦٣ .

(٢) انظر باب اسم الفاعل ٥٣٣ .

(٣) من حيث ثبتت النون مع الألف واللام في نحـو هذه الأمثلة ؛ فيـجوز « هما الـضاربانِ زيدًا » ، و « هم الضاربون عمرًا » . راجع الجمل ٨٨ ، ٨٩ .

(٤) الجمل ٦٤ . وفيه : « ولا يُجْـمَـعُ » .

(٥) إضافة يقتضيها السياق .

بابُ « حَتَّـى »
في الأسْمَاءِ والأفْعَالِ والْجُمَـلِ [1]

« حَتَّـى » حـرفٌ مِن حروفِ المعـاني ، ومعنـاها انتهـاءُ الغايةِ ، ولهـا ثلاثةُ أحكامٍ [2] :

ـ تكونُ حرفَ ابتداءٍ تدخلُ على الجملِ الاسميّـةِ والفعليّـةِ فلا تؤثرُفيها.

ـ وتكونُ حرفَ عطفٍ فـي بعضِ اللغاتِ [3] ؛ تعطفُ المفـرداتِ ولا تعطفُ الجملَ ، ولكن تُعادلُ ما بينَ الجملِ في بابِ الاشتغالِ [4] .

ـ وتكونُ حرفَ جرٍّ كـ « إلى » ؛ وهيَ في هذا القسمِ على وجهينِ :

ـ ينتصبُ الفعلُ بعدَها بإضـمارِ « أنْ » ، و « أنْ » مع الفعلِ بتأويلِ المصدرِ ، وهو [5] في موضعِ خـفضٍ بها ، وتقدّرُ بـ « إلى » و « لِـكـيّ » ، وسيـأتي بيانُ هذا في بابِه [6] ـ إن شاءَ اللّـهُ تعالى .

---

(١) الجمل ٦٦ . وفيه : « باب حتى في الأسماء » .

(٢) عند البصريين ، وزاد الكوفيون حكمًا رابعًا ، وهو أن تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع . وزاد بعض النحويين قسمًا خامسًا ، وهي التي بمعنى الفاء . انظر الجنى الداني ٥٤٢ وما بعدها .

(٣) أنكر العطف بها الكوفيون ، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل . وروى العطف بها سيبويه وغيره من أئمـة البـصريين ، ولـم يذكر أنهـا لغـة . انظر الكتاب ٩٦/١ ، والمقـتـضب ٣٨/٢ ، وانظر الجنى الداني ٥٤٦ ، والمغني ١٣٧/١ ، والهمع ٢٦٠/٥ .

(٤) وتكون عندئذٍ ابتـدائيـة وليـست عـاطفة ؛ وذلك نحـو : « ضـربتَ القـومَ حتى زيدًا ضربتـه » ؛ فـزيدًا منصوب بفـعل مضمر يفـسره المذكور ، والتقـدير : ضربت زيدًا ضربته . وللنصب وجـه آخر ؛ وهو أن تكون « حـتى » عاطفـة ، و « ضـربته » توكـيدًا . انـظر الجنى الداني ٥٥١ . وأجاز ابن الـسيـد عطفهـا للجمل . انظر الحلل ٨٧ . وانظر الجنى الداني ٥٥٧ ، والمغني ١٣٦/١ .

(٥) في الأصل : « وهي » .

(٦) انظر باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة ، وباب من مسائل « حتى » في الأفعال.

- والوجهُ الثاني : خفضُ الأسماءِ بها .

وتُسمى في هذينِ الموضعينِ غايةً .

ولاتقعُ في العطفِ إلاَّ بعدَ جمعٍ ؛ نحو : « قامَ القومُ حتَّى زيدٌ » ، ويكونُ ما بعدَها داخلاً فيما قبلَها . والخافضةُ يكونُ ما بعدَها جزءًا مما قبلَها ؛ نحو : « قامَ القومُ حتَّى زيدٍ » .

ولا تذكرُ هذهِ إلاَّ لتعظيمٍ ، أو تحقيرٍ [1] ؛ فالتعظيمُ : « ماتَ النَّاسُ حتى الأنبياءُ » . والتحقيرُ : « قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المشاةُ » . وهيَ التي يجوزُ / فيها العطفُ ، ويدخلُ ما بعدها فيما قبلَها . قالَ ابنُ بابشاذ : [٦٣] «فإنْ قلتَ: رأيتُ القومَ حتَّى زيدًا أيضًا، كانَ الأولى نصبَه؛ لأنَّ « أيضًا » مؤذنةٌ بأنَّ زيدًا قد دخلَ في الرؤيةِ فجعلَها عاطفةً » [2] .قلتُ :هذا الكلامُ يدلُّ على أنَّ الخافضةُ لا يدخلُ ما بعدَها فيما قبلَها ، والنبيُّ - صلّى اللّهُ عليهِ وسلمَ - يقول : « كلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ حَتَّى العَجْزِ والكَيْسِ » [3] - بالخفض - وفي الحديثِ أيضًا : « حتَّى الجنّةِ والنّارِ » [4] . ويجوزُ ألاَّ يدخلَ إذا جرَّت .

---

(١) التي لا تذكر إلاَّ لتعظيم أو تحقير هي العاطفة ؛ نحو : مات الناس حتى الأنبياءُ ، وقدم الحجاجُ حتى المشاةُ . انظر الأزهية ٢١٤ ، وشرح المفصل ١٥/٨ ، ٩٦ ، ورصف المباني ٢٥٨ ، والجنى الداني ٥٤٨ .

وكلام ابن خروف فيما بعد يشير إلى أنها الجارة ؛ بقوله : « وهي التي يجوز فيها العطف » .

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ١٤٥/١ .

(٣) رواه ابن عمر - رضي اللّه عنه - وهو في الموطأ ٦٤٨ كتاب الجامع / النهي عن القول بالقدر . وفيه : « كل شيء بقدر حتى العجزِ والكيْسِ » .

(٤) روته أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي اللّه عنهما - عن النبي ﷺ . وبدايته =

وقد تقعُ الجارّةُ بعدَ مفردٍ ؛ نحوُ قولِهم : « صمتُ النهارَ حتَّى اللّيلِ ، وصمتُ النهارَ حتَّى يومِ الفطرِ »، ولادليلَ في لفظِها على ذلكَ إلاَّ مِن الشرعِ[1]، ولو قالَ :« سرتُ النهارَ حتى اللّيلِ » لكانَ الظاهرُ أنَّه سارَ اللّيلَ ، لِمَا يدخلُ «حتَّى » مِن معنى التعظيم ، فإذا دخلَ ما بعدَ « إلى » فيما قبلَها ؛ فـ « حتَّى» أحرى بذلك . وقولُه :

(فيا عجبًا حتّى كُليبٌ تَسُبّنِي
كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ) [2]

شاهدُه : رفعُ ما بعدَ « حتَّى » بالابتداءِ والخبرِ ، فـ « حتَّى » حرفُ ابتداءٍ ، وهي هنا للتحقيرِ . والمعنى : كلُّ الناسِ يسبُّني حتى كليبٌ على حقارتِها . ولو خفضَ « كليبًا » على المعنى لجازَ[3]. ومعناها كمعنى الجارّةِ . ونصبُ « عجبًا » على المصدرِ تقديرُه : [يا] [4] هؤلاءِ اعجَبُوا عَجَبًا » .

= « ما من شيء كنت لم أرَه إلا قد أريته في مقامي هذا ، حتى الجنّةِ والنارِ » . وهو في الموطأ ١٢٨ ماجاء في صلاة الكسوف ، وصحيح البخاري كتاب العلم ٣٢/١ ، وكتاب الوضوء ٥٧/١ ، وكتاب الجمعة ٢٣٢/١ ، وباب الصلاة في كسوف الشمس ٢٦٧/١ ، وكتاب الاعتصام ٥٥٦/٣ .

(١) كذا في الأصل وكأنما في الكلام نقص ، والمراد : أن عدم دخول ما بعدها فيما قبلها مستفاد من المشروع في الصوم .

(٢) الجمل : ٦٦ . والبيت للفرزدق . وهو في ديوانه ٤١٩/١ ، والكتاب ١٨/٣، والمقتضب ٣٩/٢ ، والحلل ٨٣ ، والفصول والجمل ٩٥ ، وشرح المفصل ١٨/٨ ، ٦٢ ، والبسيط ٩٠٦/٢ ، والمغني ١٣٧/١ ، وشرح شواهده ١٢/١، ٣٧٨ ، والهمع ١٦٩/٤ ، والخزانة ٤٠٤/٥ ، ٤٧٥/٩ .

(٣) انظر الخزانة ٤٧٦/٩ .

(٤) إضافة يستقيم بها الكلام .

ويمكنُ أنْ يكونَ منادى منكورًا ، فيه معنى العجبِ الذي يدخلُ في الاستغاثةِ ، كأنَّه قالَ : « يا عجبًا تعالَ فهذا وقتُك لأجلِ سبِّ كليبٍ إيايَ على حقارتِها ، كأنَّها تَرْجِعُ إلى نَهْشَلٍ أو مُجَاشِعٍ » .

و « كليبٌ » : قبيلةُ جريرٍ (١) . و « نَهْشَلٌ أوْ مُجَاشِعٌ » : أبناءُ دارمَ و «مُجَاشِعٌ » :قبيلةُ الفرزدقِ . و« نَهْشَلٌ »: أعمامُه وهما أشرفُ مِن كليبٍ . ويُروى : « فياعجبَا » ـ من غيرِ تنوينٍ ـ على الإضافة وقلبِ الياءِ ألفًا (٢).

والبيتُ للفرزدقِ يهجو جريرًا . وقبلَه :

إِذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً

أَشَارَتْ كُلَيبٌ بالأكُفِّ الأصَابِعُ (٣)

« قَبيلةً » : منصوبٌ على التمييز لـ « أفْعَلَ » ، و « الأصابعُ » : فاعلةٌ بـ « أشَارَتْ » ، و « كُلَيْبٌ » : خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ ، أيْ أشَارَتِ الأصابعُ مع الأكفِ : هي كليبٌ . فنابَ « أشارت (٤) منابَ « قُلْ » (٥)، كأنَّه قيلَ : قلْ (٦): كليب ، وأوّلُ القصيدةِ :

---

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفيّ الكلبيّ اليربوعيّ من تميم ، شاعر إسلاميّ من شعراء النقائض ، هجاءٌ لم يثبت أمامه سوى الفرزدق والأخطل . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٣٧٤/١ ، والشعر والشعراء ٤٦٤/١ ، والأغاني ٣٥/٧ ، والحلل ١٢٤ ، والخزانة ٧٥/١ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٨٣ ، والفصول والجمل ورقة ٩٦ .

(٣) البيت في ديوانه ٤٢٠/١ ، و شرح شواهد المغني ١٢/١ .

(٤) في الأصل : « أشارة » .

(٥) في الأصل : « قول » .

(٦) في الأصل : « أول » .

مِنَّا الـذي اختيـرَ الرِّجَالَ سَـمَاحَـةً

وجُـودًا إِذَا هَـبَّ الرِّيَاحُ الـزَّعَـازِعُ [1]

أرادَ : اختيرَ مِن الـرِّجالِ .

وقولُـه :

(سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ) [2]

البيتُ لامرِىء القيسِ [3] . والقيـسُ : الشـدةُ ، لغـةٌ يمـنيّـةٌ [4] . واسمُـه جُنْدُحٌ ، ويُكنّى أبا الحارثِ ، وأبا وَهْـبٍ . وأمّهُ فاطمةُ بنتُ ربيعةَ بنِ الحـارثِ ، أختُ مهلهلٍ [5] . ومِن خـالِـه أتاهُ الشـعـرُ ، والذينَ أتـاهُم الشـعـرُ مِن أخـوالِـهم جماعـةٌ ، منهم : امـرؤُ القيسِ هذا ، وزهير [6] خالُـه بشامةُ [7] ، ومنهم الأعـشى

---

(١) انظر ديوان الفرزدق ٤١٨/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٢/١ .

(٢) الجمـل ٦٧ ، وهـو في ديوان امـريء القيس ٩٣ ، الكتـاب ٢٧/٣ ، ٦٢٦ ، والمقتـضب ٣٩/٢ ، والحلل ٨٦ ، والفصول والجمل ٩٦ ، وشرح المفصل ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، ١٩ ، والمغني ١٣٦/١ ، وشرح شواهده ٣٧٤/٢ ، والهمع ٢٥٩/٥ .

(٣) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٥١/١ ، والشعر والشعراء ١٣٧/١ ، والأغاني ٦٠/٨ .

(٤) رواهاعلي بن حمزة البصريّ ، وقيل : اسم صنم . انظر الحلل ٨٦ ، وانظر اللسان « قيس » ١٨٧/٦ .

(٥) هو عدي بن ربيعـة أخو كليب الذي هاجت بمقتله حرب بكر وتغلب ، وهو جد عـمرو بن كلثوم ، أبو أمه ليلى . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٩٧/١ .

(٦) هو زهير بن ربيعة بن قُـرْط ، راوية أوس بن حجر ، في الطبقة الأولى من شعراء الجاهليـة . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٥/١ ، والشعر والشعراء ١٣٧/١ ، والأغاني ١٣٩/٩ ، والخزانة ٣٣٢/٢ .

(٧) هو بشـامة بـن عمـرو بن هلال المريّ ، جـاهليّ من شـعراء المفـضليـات ، ولد مقـعـدًا ولا ولد له . انظر المفضليات ٥٥ ، ٤٠٧ ، وطبقات الشعراء ٧٠٩/٢ .

وخالُـه أبو الفـضَّة ؛ المسيّب بن عَـلَـس [١] ، ودريدُ بنُ الصّمة [٢] وخالُـه عمرو بن مـعدي كرب [٣] . وقـيلَ : إنَّ أمَّ امـرئِ القـيسِ تمـلك [٤] .
ويقالُ : سَرَى ، وأسْـرَى ، والسُّـرَى : مشيُ الليلِ . ويروى : مطوتُ بهم [٥] ، ومددتُ بهم أيْ : أكـثرتُ السيرَ . والضـميرُ في « بهـم » عائدٌ إلى «الـمَجْـرِ» [٦] في البيتِ قبلَـه [٧] ، وهو الجيشُ العظيم . و « تكلُّ »: تُعْيِي.
والجيادُ : الخيلُ العتاقُ، واحدُها جوادٌ . ويريدُ: أنّـها لاتقادُ لشدةِ إعيائها .
وشاهدُه : وقوعُ الجملةِ بعدَ « حتَّـى » فهيَ حرفُ ابتداءٍ ، ولا يمكنُ فيها غـيرُ ذلـكَ ـ وإن كـانَ معناها كـمعنى الأوّل ـ لأنها في تأويلِ :« وحـتَّـى تكلُّ الجيادُ » ، فمعناهما واحدٌ. وفيهِ شاهدٌ آخرَ ، وهو نصبُ الفعلِ بعدَها بإضـمارِ « أنْ » وهـو بتأويل المصـدرِ / في مـوضعِ خـفض بـ « حـتَّـى » ، [٦٤]
ويروى :« غُزَاتُـهم » [٨] جمعُ غازٍ .

---

(١) واسمه زهير بن عَـلَـس بن عمرو بن قُـمامـة ، من شعراء بكر بن وائل ، وهو جاهلي لم يدرك الإسلام . انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٥٦/١ ، والشعر والشعراء ١٧٤/١ .
(٢) هـو دريد بن الصِّـمّـة بن بكر بن علقـمـة ، أحـد الفرسان الـشعـراء ، أدرك الإسـلام ولم يسـلم . ترجمته في الشعر والشعراء ٧٤٩/٢ ، والأغاني ٢/٩ . وستأتي ترجـمته وأخباره صفحة ٨٢٦ .
(٣) هو عمرو بن معدي كـرب الزُّبيدي ، من مَـذْحِـجٍ ، ويُـكنَى أبا ثور ، وهو ابن خالة الزبرقان بن بدر التـميـميّ واختـه ريحانـة أم دريـد بن الصِّـمه . وهو أحـد الفرسـان الشعـراء ، أدرك الإسـلام وأسلم . ترجـمـتـه في الشـعر والـشعـراء ٣٧٢/١ ، والاشـتـقـاق ٤١١ ، والمؤتلف والمختلف ١٥٦ ، ومعجم الشعراء ٢٠٨ .
(٤) انظر الأغاني ٦٠/٨ .
(٥) وهي رواية الديوان ٩٣ . وانظر الرواية في الفصول والجمل ورقة ٩٧ .
(٦) في الأصل : « المذكور » .
(٧) وهو قوله : ومَـجْرٍ كـغُـلاّنِ الأُنَـيْـعِـمِ بَـالِـغٍ ديارَ العَدوِّ ذي زُهـاءٍ وأركـانِ
(٨) انظر الرواية في الحلل ٨٦ ، والفصول والجمل ل ٩٦ .

وقولُـه: (**ولا تَـقَعُ في الْـوَجْـهَـيْـنِ إلاَّ بَعْدَ جَمْعٍ**) [1] لما ذكرنا [2] .

وقوله : (**وتقـولُ: «ضَـرَبْتُ الْقَـوْمَ حَـتَّـى زَيْـدًا ضَـرَبْـتُـهُ »**) [3]، يجوزُ في هـذه المسألةِ ثلاثةُ أوجـهٍ : النصبُ ، والرفعُ ، والخفضُ ؛ فـالنصبُ فيـها مِن وجهينِ :

أحدُهما : إضـمارُ فعلٍ يفسرُه « ضربتُـهُ » ، وهو مـن بابِ الاشـتغالِ ، وهوَ أجـودُ مِن الرفعِ لتـقدمِ الفـعلِ ، و « حتَّـى » في هذا الوجـهِ حرفُ ابـتداء ؛ لأنَّـهـا دخلت على جملةٍ .

والوجهُ الثاني من النصبِ : العطفُ على « القومِ » ، و « ضـربته » تأكيدٌ لـ « ضربتُ » الأولى .

والرفعُ على الابتداءِ والخبرِ ، و « حـتَّى » حرفُ ابتداءٍ .

والخفضُ على الغايةِ ، و « ضربتُ » تأكيدٌ أيضًا لا موضعَ له مِن الإعرابِ .

وقولُـه : (**كانَ(*) الْـوَجْـهَ الْـخَفْـضُ**) [4]، يريدُ :أنَّ العطفَ بـ «حتَّـى» لغةٌ قليلةٌ [5] . والرفعُ لا يجوزُ مِن غيرِ خبرٍ ، وأجازَه الكوفيونَ [6]، ولا وجهَ لجوازِه لمجيء « حـتَّـى » على ما لا يَستغني أنْ تكونَ عليهِ ، والرأسُ مأكولٌ .

---

(١) الجمل ٦٧ . وفيه : « في كلا الوجهين » . والوجهان هما الخفض والعطف .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٤٩٢ من هذا الشرح .

(٣) الجمل ٦٨ .

(*) في الأصل : « لأن » .

(٤) الجمل ٦٨ . والعبارة بتمامها : (فإن قلت : أكـلـت السمكةَ حتى رأسـها ، كان الوجه الخفض) .

(٥) نصّ السيوطي على أن العطف بها قليل ولم يذكر أنه لغة . انظر الهمع ٥/٢٦٠ ، وانظر ما سبق صفحة ٤٩١ .

(٦) انظر إصلاح الخلل ١٨٧ .

وقولُــه :

(أَلْقى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا) [1]

يُروى بثلاثةِ أوجهٍ : الرَّفعُ على الابتداءِ والخبرِ . والخفضُ على الغايةِ . والنصبُ على العطفِ [2] . و « ألقاها » في الوجهينِ تأكيدٌ . والوجهُ الثاني في النصبِ : أنْ يكونَ بإضمارِ فعلٍ وهوَ أجودُها . وإنْ كانَ ما بعدَ « حتَّى » لايدخلُ فيما قبلَها لَمْ يصح تأكيدُه .

والبيتُ للمُتَلَمِّس [3]، واسمُه جريرُ [بنُ] [4] عبدِ المسيحِ بن عبداللّه ، وقيلَ: ابن عبد العزّى [5]، ويُكنّى أباعبدِاللّه، ولُقبَ بالمتلمّس. ووزنُه «مُتَفَعِّل» مِن اللّمسِ ؛ لبيتٍ قالَه ، وهو :

هَذَا أَوَانُ العِرْضُ حَيٌّ ذُبَابُهُ   زَنَابِيرُهُ وَالأزرَقُ المُتَلَمِّسُ [6]

---

(١) الجمل . وهو في ديوانه ٣٢٧ ، والكتاب ٩٧/١ ، والحلل ٨٩ ، والفصول والجمل ٩٧ ، وشرح المفصل ١٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥١٩/١ ، والبسيط ٩٠٨/٢ ، ورصف المباني ٢٥٨ ، والجنى الداني ٥٤٧، ٥٥٣ ، والمغني ١٣٦/١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٧٠/١ ، والهمع ١٧١/٤ ، والخزانة ٢١/٣ ، ٤٧٢/٩ .

(٢) انظر الروايات الثلاث في الحلل ٩٢ ، والفصول والجمل ل ٩٨ .

(٣) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ١٥٥/١ ، والشعر والشعراء ١٧٩/١ ، ووفيات الأعيان ٩٢/٦ ، والخزانة ٣٤٥/٦ ، ومقدمة محقق ديوانه ٨ ومابعدها .

(٤) إضافة يقتضيها السياق .

(٥) في الأصل : « عبد العزيز » . وانظر الشعر والشعراء ١٨١/١، والاشتقاق ٣١٧، والأغاني ١٢٢/٢١، والخزانة ٣٤٥/٦ ، ومقدمة الديوان ٨ .

(٦) البيت في ديوانه ١٢٣ وطبقات الشعراء ١٥٦/١ ، والشعر والشعراء ١٨١/١ ، والاشتقاق ٣١٧ ، ووفيات الأعيان ٩٢/٦ ، والخزانة ٢٩١/٧ وفي جميعها : « حيّ » كما في النصّ . وفي الشعر والشعراء ١٨١/١ ، والأغاني ١٢٠/٢١ « جُنّ » .

و « الزنابيرُ » ، بدلٌ مِن « الذُّبابِ » . وأضافَ «أوان» (1) إلى جملةِ المبتدأ والخبرِ في قولِ مَن رفعَ « العِرْضُ » . والبيتُ مرفوعٌ كلُّه في هذهِ الروايةِ .

والبيتُ لمْ يوجد - وهو المستشهدُ به - في شعرِه . وقيلَ : هو لابنِ مروانَ النّحويّ (2) - شيخِ سيبويهِ - يذكرُ فعلَ المتلمسِ بالصحيفةِ ، وبعدَ البيتِ :

ومَضَى يَظُنُّ بَريدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا وفَارَقَ أَرْضَهُ وقَلاهَا (3)

وللبيتِ خبرٌ ؛ وذلكَ أنَّه كانَ ينادمُ عمرو بن هند هو وطَرَفَةُ بنُ العَبْد فهجواهُ ، فكتبَ لهما كتابينِ إلى عاملِه على البحرين ، أوهمَهُما أنَّه أمرَ لهما بجوائزَ ، وهو قدْ أمرَه بقتلهما ، فلمَّا بلغا بعضَ الطريقِ مرَّا بشيخٍ يُحْدِثُ ، ويأكلُ ، ويتناولُ القملَ من ثيابِه فيقتلُها ، فقالَ المتلمِّسُ : « ما رأيتُ كاليوم شيخًا أحمقَ ! » ، فقالَ له الشيخُ : « ما رأيتَ مِن حمقي ؟ أُخرِجُ الدَّاءَ ، وآكلُ الدّواءَ ، واقتلُ الأعداءَ ، أحمقُ - واللّهِ - مني مَنْ يحملُ حتفَهُ بيدِه » ، فاستراب المتلمِّسُ من قولِه ، وطَلَعَ عليهِ غلامٌ حيريّ ، فقالَ لهُ المتلمسُ : « أتقرأُ ياغلام ؟ » قال : « نعم » ، ففكَّ الصحيفةَ ودفعَها إليهِ ، فقرأ فيها : « إذا وصلَ إليكَ المُتَلَمِّسُ فاقطعْ يديهِ ورجليهِ ، وادفنهُ حيًّا » ، فقالَ لطَرَفَةَ : « ادفعْ إليهِ صحيفتَك ففيها ممّا في صحيفتي » ، فقالَ طَرَفَةُ : «لمْ يك ليجترِيء عليّ،

---

(1) في الأصل : « الأوّل » .

(2) قاله سيبويه في الكتاب 1/97 ، وابن السيد في الحلل 89 ، وابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ورقة 97. وفي الخزانة 3/25عن ابن خلف أنه « لأبي مروان النحوي » . وفي معجم الأدباء 6/2698 أنه لمروان بن سعيد .

وترجمته : مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة . أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين فيه . انظر معجم الأدباء 6/2698، وبغية الوعاة 2/284 .

(3) البيت في ديوانه 327 ، والحلل 89 ، وشرح شواهد المغني 1/371 ، والخزانة 3/22 .

فإنّ قبيلتي ليسُوا كقبيلتك » ، فرمى المتلمسُ صحيفتَه في نهرِ الحيرةِ ومضى وجهتَه ، قالَ :

قَذَفْتُ بِهَا فِي النَّهْرِ مِنْ جَنب كَافِرٍ

كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قِطٍّ مُضَلِّلِ (١)

وضُربَ المثلُ بصحيفته ، ومشى طَرَفَةُ إلى البحرينِ فقُتِلَ بها ، وخُيِّرَ في القتلِ فاختارَ أنْ يُسقى شرابًا ويفصدُ في الأكحلِ ، ففُعِلَ به ذلك فماتَ / نزفًا ، ورويَ أنَّ العاملَ لمَّا دخلَ إليهِ وقرأَ كتابَه قالَ له : « أرءآكَ أحدٌ حينَ دخلتَ ؟ » قال : « لا » فقال له : انجُ بنفسِكَ ، فإنَّ الأميرَ قد أمرَ بقتلِكَ » فقالَ : « لا واللّهِ إنّما تريدُ أخذَ جائزتي » فلمّا رؤيَ عندَه أمرَ بسَجنِه ، وكتبَ إلى عمروٍ : « إني لا أقتلُ طرفةَ » واستعفاهُ فوجّهَ إلى الحيرةِ (٢) مَن قتلَه . [٦٥]

و « الصحيفةُ » الكتابُ ، ويُروى : « الحقيبة » (٣) ، وهيَ ما يكونُ خلفَ الراكبِ، ويُروى، « الحشيّة » (٣) وهيَ البَرْذَعةُ لأنّها محشوةٌ ، ويريدُ : ألقاها في النهرِ ، وبالغَ بالقاءِ الزادِ والنعلِ ليخفَّ من الفرارِ من العاملِ الذي وُجهَ إليه .

---

(١) البيت في ديوانه ٦٥ ، والشعر والشعراء ١٧٩/١ ، والحلل ٩١ ، والخزانة ٢٣/٣ . وفي الأصل : « قذفتها ... من حيث » .

وكافر : نهر بالحيرة . (معجم البلدان ٤٣١/٤) . وأقنو : أجزي وأكافيء (اللسان « قنا » ٢٠٣/١٥) والقطّ : الكتاب (اللسان « قطط » ٣٨٢/٧) .

(٢) كذا ذكر السيوطي أيضًا في شرح شواهد المغني ، والثابت أنه قتل في البحرين ، والذي أمر بقتله هو عمرو بن هند اللخميّ ملك الحيرة . انظر القصة في الشعر والشعراء ١٧٩، والحلل ٩٠ ، والفصول والجمل ل ٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٧١/١ ، والخزانة ٤١٩/٢ ، ٣٤٥/٦ .

(٢) انظر الرواية في الحلل ٩٢ ، والفصول والجمل ل ٩٨ .

بابُ الْقَسَمِ (١)

القسمُ جملةٌ يؤكدُ بها الخبرُ، وهو الجوابُ؛ فهما جملتانِ تكونانِ اسميتينِ وفعليتينِ؛ يُقَالُ: أقسَمَ الرجلُ، وحَلَفَ، وآلى. والمقسِمُ: هو الحالفُ. والمقسَمُ بِهِ: هو المحْلُوفُ بِهِ. والمقسَمُ عليهِ: هو الجوابُ.

فمثالُ كونِ الجملةِ الأولى فعليةً: «أُقسِمُ باللّهِ، وأحلفُ، وأُولي».

ويُحذفُ الفعلُ كثيرًا، ويبقى المقسَمُ بهِ، فيقالُ: «بهِ لأفعلنَّ».

وتُبدَلُ من الواوِ التاءُ (٢)؛ نحو: «تاللّهِ» - وقد يدخلُها معنى التعجبِ - ولا يدخلُ إلاَّ على «اللّهِ» وحدَه - أعني هذا اللّفظَ - وحَكَوْا أنَّ بعضَهم كانَ يقولُ: «تربّي» (٣).

وتدخلُ اللامُ أيضًا، ويلزمُ التعجبُ معها، فيقالُ: «للّهِ لأفعلنَّ»، ولاتدخلُ في غيرِ هذا الاسمِ أيضًا.

وتدخلُ «مِن، ومُن» - بالكسرِ والضمُّ أكثرُ - على رأيٍ، فيُقالُ: «مِنْ ربي لأفعلنَّ»، وبعضُهُم يقولُ: «مُنُ اللّهِ» (٤). وقد يُقالُ: «تااللّهِ»، و«باللّهِ لأفعلنّ»، و «أمَا اللّهِ»، و «لاها اللّهِ». ويُقالُ: «اللّهِ» مِن غيرِ حرفِ جرٍ ولا غيرِه.

---

(١) الجمل ٧٠. وفيه: «بابُ القسمِ وحروفِه».

(٢) في الأصل: «وتبدل من التاء الواو».

(٣) حكى الأخفش دخولها على «الرب»؛ قالوا: «تربِّ الكعبة». وقالوا: «تَالرحمنِ»، و «تَحياتِك». وهو شاذ. انظر الجنى الداني ٥٧، والمغني ١/١٢٣، والهمع ٤/٢٥٣.

(٤) مذهب سيبويه أنها حرف جر بمنزلة الواو والباء. ومذهب بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مقصورة من «أيمن»، ومكسورتها مقصورة من «يمين». انظر الكتاب ٣/٤٩٩، وشرح الشافية ٤/٣٠٠.

ويُحذفُ المقسَمُ به ، ويبقى الفعلُ ، وقدْ يُحذفُ . وقد يحذفُ مع الفعلِ ويبقى الجوابُ ؛ قالَ اللّهُ تباركَ وتعالى :

﴿ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ ﴾ [1] ، و﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [2]

و ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ [3] .

ومثالُ كونِ الجملةِ اسميّةً : « لَعَمْرُكَ ، وأَيْمُنُ اللّه ، ويَمينُ اللّه ، وعَهْدُ اللّهِ وأَمَانَتُه » وما أشبَه ذلكَ ؛ الأسماءُ مبتدأةٌ ، وأخبارُها مضمرةٌ مقدرةٌ لدلالةِ المعنى، والتقديرُ : « لَعَمْرُ اللّهِ ما أحلفُ به » ، و «أيمنُ اللّهِ ما أقسمُ به » ، و « أمانةُ اللّه لازمةٌ لي ، وعهدُ اللّه » .

ولا بُدَّ للجوابِ ممّا يُتَلقى به ، ويُسمى ذلكَ وُصْلَةً ، وهو اللامُ ، والنونُ الشديدةُ والخفيفةُ، أوْ « إنّ » أوْ «ما»، أوْ « إنْ » الساكنةُ بمعناها، أو اللامُ و« قد ».

فإنْ كانتْ جملةُ الجوابِ اسميّةً موجبةً دخلتْ عليها اللامُ و« إنَّ » ؛ فيقالُ: « واللّهِ لزيدٌ قائمٌ » ، و « واللّهِ إنَّ زيدًا قائمٌ » .

وإنْ كانتْ منفيّةً دخلت عليها « ما » ؛ نحو: « واللّهِ ما زيدٌ قائمٌ، وقائمًا » على اللغتينِ [4] .

وإنْ كانت فعليةً فلا تخلو أنْ تكونَ موجبةً ، أو منفيّةً . فإنْ كانت موجبةً فلا يخلو أنْ يكونَ الفعلُ ماضيًا أو مستقبلاً . فإنْ كانَ ماضيًا دخلت عليه « لقد » ؛ نحو قولِه تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ ﴾ [5].

---

(١) الأعراف ١٢٤/٧ ، والشعراء ٤٩/٢٦ .

(٢) العلق ١٥/٩٦ .

(٣) يوسف ٣٢/١٢ .

(٤) الرفع على اللغة التميمية ، والنصب على اللغة الحجازية .

(٥) الأنعام ٩٤/٦ .

وربما حُذفت اللامُ ؛ قالَ تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ (١)،

وربـمـا حذفت « قـدْ » ؛ قال امرؤ القيس :

* لَـنَامُوا فَـمَـا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَ لاَصَالِ * (٢)

وربما حذفتا معًا ، قالَ تعالى :

﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ﴾ (٣) ثم قالَ :

﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ (٤).

فإنْ كـانَ الـفـعلُ مستقبلاً دخلتْهُ اللامُ والـنونَ ؛ نحـو : « واللّهِ لَـيَـقُولَنّ » ، / وربما حُذفتِ اللامُ في الشعرِ (٤) قالَ : [٦٦]

* وَقَـتِـيلِ مُـرَّةَ [أَثأرَنَّ فإنَّـهُ * (٥)

---

(١) الأعلى ١٤/٨٧.

(٢) صدره : * حَلَفـتُ لَـهَا بِاللّـهِ حَلْفَـةَ فَاجِرٍ *

وذكر ابن هشام أن (قد) فيه مضمرة . انظر ديوان امريء القيس ٣٢ ، والأصول ٢٤٢/١ ، وشرح المفـصل ٢٠/٩ ، ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصـفور ٥٢٧/١ ، والبـسيط ٩١٥/٢ ، ٩٣٠ ، والمغني ١٨٨/١ ، ٧٠٨ ، والهمع ٢٤٨/٤ ، والخزانة ٧١/١٠ .

(٣) البروج ١/٨٥ .

(٤) البروج ٨٥ / ٤ .

(٥) هذا رأي البصريين . والكوفيون أجازوه في غيـر الضرورة ووافقهم الفـارسيّ . انظر الإيضاح ٢٧٧/١ ، وضرائر الشعر ١٥٧ ، وشرح الكافية ٣١١/٤ ، والهمع ٢٤٦/٤ .

(٦) صدر بيت لعامر بن الطفيل العامريّ ، وعجزه :

* فرِغٌ وإن أخاهمُ لم يُقْصَد *

وهو في ديوانه ٥٦ ، والمفـضليـات ٣٦٤ ، والأصـمعيـات ٢١٦ ، وضرائـر الشعـر ١٥٧ ، والهمع ٢٤٦/٤ ، والخزانة ٦٠/١٠ .

وأنشدوا] [1] :

لَئِـنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ   لَيَعْلَمُ رَبِّي أنَّ بَيْتِي وَاسِـعُ [2]

وربما حُذِفتْ النونُ في الشعرِ أيضًا ، قالَ :

تألّى ابنُ أوْسٍ حَلْفَـــةً لَيَرُدُّنِي   إلى نِـسْـوةٍ كَـأنَّهُنَّ مَفَائدُ [3]

وأنشدوا في حذفِ اللام :

لَـيْتَ شِـعْرِي وأشْـعُرَنَّ إذَا مَـا   قَرَّبُوهَـا مَنْشُورَةً ودُعِيتُ [4]

وربما جاؤوا في الشعرِ بجوابِ الشرطِ عوضًا مِن جوابِ القسمِ ، قالَ:

لَئِنْ كَـانَ ما حُـدِّثْتَهُ الْـيَوْمَ صَادِقًا

أصُـمْ في نَهَارِ القَـيْظِ للشَّـمْسِ بَادِيًا [5]

وأنشدَ الفرّاءُ :

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِـجِ اللَّـيْلَ لاَ يَزَلْ   أمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِيَ سَـائِرُ [6]

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) للكميت بن معروف . وهو في معاني القرآن لـلفراء ١/٦٦ ، ٢/١٣١ ، وشرح الكافية ٤/٣١٢ ، والخزانة ١٠/٦٨ .

والشاهد فيه : اكتفاء المضارع الواقع جوابًا للقسم باللام لدلالته على الحال، والمعنى: « لَيَعْلَمُ الآن ربي »

(٣) لزيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبي (جاهلي) . وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٨ ، وشرح الكافية ٤/٣١٢ ، والهمع ٤/٢٤٦ ، والخزانة ١٠/٦٥ .

(٤) للسموأل بن عاديا ، وهو في ديوانه ٨١ ، والهمع ٤/٤٠٢ .

(٥) البيت لامرأة من عقيل ، وهو في معاني الفراء ١/٦٧ ، ٢/١٣١ ، وشرح الكافية ٤/٤٥٧ ، والمغني ١/٢٦١ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢/٦١٠ ، والهمع ٤/٢٥٢ ، والخزانة ١١/٣٣٦ .

(٦) لم أقف له على نسبة ، وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦٩ ، ٢٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٩ ، ٢/١٩٩ ، وشرح الكافية ٤/٤٥٧ ، الخزانة ١١/٣٤١ .

ألغى القسمَ لجوابِ الشرطِ ولمْ يأتِ بالـلامِ والنـونِ ، وهـو شاذٌ . وقد قرأ قُنْبُلٌ[1] : ﴿ لأُقْسِـمُ بِيَـوْمِ الْقِيَامَـةِ ﴾[2] وهيَ قراءةٌ شاذةٌ[3] ؛ لأنّ النون لا تحذفُ في السَّعةِ .

وإنْ كـانت الجملةُ منفيّـةً والفعلُ ماضٍ ؛ دخلتْ عليـها « مـا » ، و « إنْ » النافيـةُ ؛ نحو : « واللّـهِ مـا قامَ زيدٌ » ، و « واللّـهِ إنْ قامَ إلاّ زيدٌ » ، ولا تصلحُ هنا « ما » .

فإنْ كانَ الفعلُ مستقبلاً دخلتْ عليه « لا » ، ويجوزُ دخولُ « ما » ؛ ولذلكَ قالَ : (**وَرُبَّـما حُذِفَتْ « مـا » أَوْ « لا »**)[4] ، وجازَ حذفُ إحداهما لما ذُكرَ ، والأشهر « لا » .

وقولـه :

(**فَحَالِـفْ فَلاَ واللّهِ تَهْـبِطُ تَـلْعَـةً**

مِـنَ الأَرْضِ إلاَّ أَنْـتَ لِلذُّلِّ عَارِفُ)[5]

---

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن خالد ، أبو عمر المخزومي ، شيخ القراء بالحجاز ، روى القراءة عن البزيّ ، توفي سنة واحد وتسعين ومائتين . انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١٦٥/٢ .

(٢) القيامة ١/٧٥ . بحذف الألف من « لا » على أنّ اللام لام القسم حذفت نونه شذوذًا .

(٣) حملها ابن جني على أن اللام لام الابتداء ، أي : لأنا أقسم بيوم القيامة ، قال : لأن حذف النون هنا ضعيف خبيث . انظر المحتسب ٣٤١/٢ . وانظر البيان لابن الأنباري ٤٧٦/٢ ، والإقناع ٧٩٨/٢ .

(٤) الجمل : ٧٠ .

(٥) الجمل : ٧١ ، وهو لـلُـقَيط بن زُرَارَة ، وذكر في الحلل ٩٣ أنه نسب توهماً لمزاحم العقيلي وهو غير موجود في ديوانه . وانظر الكتاب ١٠٥/٣ ، وشرح شواهده لابن السيرافي ١٣٣/٢ ، والفصول والجمل لابن عصفور ٥٢٩/١ ، ١٩٩/٢ ، وشرح الكافية ٤٥٧/٤ ، الخزانة ٣٤١/١١ .

البيتُ للَقيْطِ بنِ زُرَارةَ(١). ومعنى « فحالفْ »: عاقدْ وعاهدْ . و«التَّلْعةُ» : مجرى الماءِ مِن فوقُ إلى أسفلَ . يقولُ : « حالفْ مَنْ تعتزُّ بهم ، فلا يلحقُك ذُلٌّ ولا ضيم ، فإن لَمْ تفعلْ لحقَك الذلُّ والضيمُ » . و« للذلِّ » متعلقٌ باسمِ الفاعلِ . وما بعدَ«إلاَّ» جملةٌ في موضعِ الحالِ مِن الضميرِ في « تهبطُ » ، واستغنى عَنْ واو الحالِ بالضميرِ الذي في الجملةِ ، وهوَ « أنتَ » . وشاهدُه : حذفُ الوُصْلَةِ التي هيَ « لا » مِنْ « تهبط » ، و « لا » الأولى دخلتْ للتأكدِ ، وليُعْلمَ أنَّ القسمَ على شيءٍ منفيٌّ قبلَ ذكرِ الجوابِ . وادعاءُ تقدّمِ « لا » الوُصْلَةِ على المقسمِ به فاسدٌ(٢) . ويجتمعانِ فيقالُ : « لا واللهِ لا أفعلُ » ، قالَ :

رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ ... فَلاَ بِكِ مَا أَسَالَ ولاَ أَغَامَا (٣)

و « تَلْعَةً » منصوبةٌ على الظرف .

وأمَّا قولُه تعالى : ﴿ اَهْبِطُواْ مِصْرًا ﴾ (٤)

فـ « مصرًا » منصوبٌ على المفعولِ بهِ ؛ لأنَّ الهبوطَ هنا ليسَ على حقيقتهِ ؛ لأنَّه ليسَ مِن علوٍّ ، والمعنى : اقصِدوا مصرًا من الأمصارِ ، وأتوا مصرًا ، يُقالُ : «هبطتُ مِن الباديةِ أوْ جئتُ ، أوْ أتيتُ » ، والعربُ تكني عن الانتقالِ بالهبوطِ .

(١) شاعر جاهلي ، من أشراف تميم ، قتل يوم جبلة عام مولد النبي صلى الله عليه وسلم . ترجمته في الشعر والشعراء ٧١٠/٢ .

(٢) ذكر هذا الادعاء ابن بزيزة وابن أبي الربيع وردّاه ، ولم يعينا صاحبه . انظر غاية الأمل ٢٨٣/١ ، والبسيط ٩٢٢/٢ .

(٣) البيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة ، وهو في النوادر ٤٢٢ ، والإيضاح العضدي ٢٦٨/١ ، والخصائص ١٩/١ ، وسر الصناعة ١٠٤/١ ، ١٤٤ ، وإصلاح الخلل ١٨٩ ، وشرح المفصّل ٣٤/٨ . ١٠١/٩ .

(٤) البقرة ٦١/٢ .

وقولـه :

(تـاللّـهِ يـبقى عـلى الأيـامِ ذُو حِـيَـدٍ

بمشـمخرٍّ بـه الظّـيَّانُ والآسُ) [1]

البيتُ لمالك الخُنَاعي[2] ، من هُذيل ، وفيهِ خلافٌ، وثبتَ في ديوانِ شعرِه ، وقبلَه :

يَامَيُّ إنْ تَفْقِدِي قَـوْمًا وَلَدْتِهِمُ ... أو تُخْلَسِـيهِمْ فإنَّ الدَّهرَ خَلاَّسُ

عَمْرٌو وعَبْدُ مَنَافٍ والذي عَهِدَتْ ... ببطنِ مَكَّـةَ آبي الضَّـيمَ عَبَّاسُ

يَامَيُّ إنَّ سِـبَاعَ الطيرِ هَالِـكَـةٌ ... والعُفْـرُ والأُدْمُ والآرَامُ والنَّـاسُ [3]

تاللّهِ يبقى .... البيت

ويروى : « للّـــهِ »[4] ، وفيـهِ معنى التـعجبِ ، و « ذو حِـيَـدٍ » : الوعلُ ، و« الحَيَـدُ »: اعوجاجٌ في قرنـه. وقيلَ : قرناه . وقيلَ : مصدر حَادَ يَحِـيدُ حَيْـدًا ،

---

(١) الجمل : ٧١ . كمـا نسب إلى أبي ذؤيب الهـذليّ ، وإلى عـبدمناف الهـذليّ ، وإلى أمية بن أبي عـائذ الهذليّ ، وإلى أبي زبيد الطائيّ ، وإلى الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب .
وهو في الكتـاب ٤٩٧/٣ ، والمقـتـضب ٣٢٣/٢ ، والحلل ٩٦ ، وإصلاح الخلل ١٨٨ ، وأمـالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، والفصول والجـمل ل ١٠٠ ، وشرح المفصل ٩٨/٩ ، والبسيط ٦٧٢/٢ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ورصف المبـاني ١٩٨ ، ٢٤٧ ، ٢٩٦ ، والجنى الـداني ٩٨ ، والمغني ٢٣٦/١ ، وشـرح شـواهده للسيوطي ٥٧٣/٢ ، والهمع ٢٠١/٤ ، ٢٣٦ ، والخزانة ١٧٦/٥ ، ٩٥/١٠ .

(٢) انظر ترجمته في الخزانة ١٧٨/٥ .

(٣) الأبيات في الحلل ٩٨ ، والخـزانة ١٧٤/٥ ، ٩٥/١٠ . والأول من هذه الثلاثة في شرح أبيـات الكتاب لابن السيرافي ٤٩٧/١ .

(٤) وهي رواية سيبويه ٤٩٧/٣ ، وانظر الرواية في الحلل ٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ .

ففتحَ ضرورةً ، ويُروى: « حِيَدَاً »(1) ؛ جمْع حَيْدةٍ ، كحيضةٍ وحِيَضٍ ، وهيَ العقدةُ في قرنهِ . و « المشمخر »: [الجبل](2) العالي . و« الظيّان » : ياسمين البَرِّ . والآسُ ـ هنا ـ قالوا : هي بقيةُ العسلِ في موضعِ النحلِ ، سُمّيَ بذلك كما سُمّيَ بقيّةُ [السمنِ] (3) في النِّحي كعبًا ، والآسُ أيضًا : المشمومُ ، ولا يَمتنعُ أن يريدَه هنا. والآسُ أيضًا : بقيةُ الرمادِ في الأثافيّ(4)./ وشاهدُه حذفُ « لا » مِن الجوابِ . [و « بمشمخرٍ » : [٦٧] في موضعِ صفةٍ] (2) لـِ « ذي حَيَدٍ » . و « به » في موضعِ الصفةِ لـ «مُشْمَخرٍ» . و « الظيَّانُ » فاعلٌ به . أقسمَ أنَّ المَوْتَ مدركٌ كلَّ حيٍّ حتّى هذا التيسَ الجبَليَّ الذي لا يُدْرَكُ ، متعجبًا لذلكَ .

وقولُه:(**واعْلَمْ أنَّ الواوَ والباءَ**)(5) إلى البيتِ قد بُيِّنَ . و«الباءُ» هيَ الأصلُ؛ لأنَّها التي تُذكرُ مع الفعلِ، وهيَ الحرفُ الذي يَجُرُّ .

و « التُّراث»(6) أصلُه « وُراث »؛ لأنَّه من « وَرِثْتُ » . و«التُخَمَةُ»(6) أصلُها من « وَخُمَ الطعامُ (7) وَخَامَةً » إذا لَمْ يُستمرأ ؛ يُقالُ: استوخمتُه ، وتَوَخّمْتُه ، يُقال : تَخَمَ يَتْخِمُ ، و تَخِمَ يَتْخَمُ .

---

(1) انظر الرواية في الحلل ٩٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ .

(2) غير واضحة في الأصل .

(3) في الأصل « النحي » .

(4) انظر الجمهرة ١٨٠/١ ، واللسان « أوس » ١٩/٦ .

(5) الجمل : ٧١. وتتمة العبارة : « تدخلان على كل محلوف به » . والبيت قبل هذه العبارة وليس بعدها .

(6) كلمتا « التراث » و « التخمة » وردتا في الجمل ٧٢ تنظيرًا لإبدال التاء من الواو في «تالله » .

(7) في الأصل : « العطام » وهو تحريف . انظر اللسان : « وخم » ٦٣١/١٢ .

ونَصْبُ « أمانةَ اللّـهِ »[1] على وجهينِ : على المفعولِ الأوّلِ ، والثاني مُضمرٌ - كـمـا ذكـرَ - ، وأصلُـه حـرفُ الجـرِّ ، فلـمَّـا حُـذفَ ونُصبَ أُضـمـرَ له فـعلٌ من المعنى[2] . والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ من بابِ « اخترتُ » ،[3] و :

* أمَرْتُـكَ الـخَيْرَ *[4]

وبقولِ الأوّلِ [5] رفعُهَـا بالابتداءِ ، وإضمارِ الخبرِ على معنى النصبِ .

وليستْ ألفُ الاستفهامِ عوضًـا من الخافضِ [6] ؛ وإنَّـمـا دخلـتْ لمعناها لا للعوضِ ، وقدْ حالت ألفٌ [7] بينها وبينَ المقسمِ بهِ في قولِـهم : « آللّــهِ » ، ونَصبُ اسمِ اللّـهِ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ لا غير[8] .

---

(١) يشير إلى تقدير أبي القاسم : « ألزمُ نفسي أمانةَ اللّـهِ » مع أنّ تقديرَه يقتضي أن تكون « أمانةُ اللّـه » هي المفعول الثاني وليس الأوّل كما ذكر ابن خروف . انظر الجمل ٧٢ .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٤٤/١٠ : « وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينتصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه ، تقديره : ألزم نفسي يمين اللّـه . ورُدّ بأنّ « ألزم » ليس بفعل قسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس » . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٣/١.

(٣) أي على نزع الخافض .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٥٨ .

(٥) إشارة إلى ما جاء في الجمل ٧٢ : « ومنهم من يقول : عهدُ اللّـه لأخرجنّ ، ويمينُ اللّـه وأمانةُ اللّـه يرفعه بالابتداء ويضمر الخبر » .

(٦) يعترض على أبي القاسم في قوله : « وربما جعلوا ألف الاستفهام عوضًا من الخافض ، فخفضوا بها ، فقالوا : « آاللّـهِ لأخرجنّ » . الجمل : ٧٢ .

وقد ذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٢٨٤/١ ذلك عن ابن خروف ، وقال بصحته .

(٧) في الأصل : « الفا » .

(٨) قال ابن هشام في المغني ١٦٩/١ : « وقولهم : (لا غير) لحن » . وقد استخدمه الفراء في المقصور والممدود ٣٩ ، وابن السكيت في إصلاح المنطق ١١٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩١/٢ .

وقولُـه :

(فَقُلْتُ يَـمِـينَ اللّـهِ أبْـرَحُ قَاعِدًا

وَلَـوْ قَطَّعُوا رَأسِـي لَدَيْكِ وَأوْصَـالِي)[1]

البيتُ لامريءِ القيسِ ، ويقالُ إنَّه وفدَ على قيصرَ فرأى بنتَه حينَ دخولِه عليها فَعَلِقَها ، وأرسَلَ إليها فأجابَتْه إلى ما أرادَ فلمَّا حصلَ في قصرِها خافتْ عليه ، فأمرتهُ بالانصرافِ ، فأبى عليها حتَّى يصلَ منها مرادَه.

و« الأوْصَالُ »: جمعُ « وِصل » بالكسرِ، ويقالُ بالضمّ ، وهيَ الأعضاءُ .

وشاهدُه : حذفُ « لا » من « أبرح » [2] ، كما حذفتْ في قوله تعالى :

﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [3]

وحُذِفَتْ في الأفعالِ الأربعةِ التي بمنزلةِ « كانَ » ، قالوا : لشبهِ لفظِها بلفظِ المنفيةِ . كما أدخلوا اللامَ في قولِه :

* لَمَا أغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانتصحني * [4]

---

(١) الجمل : ٧٣ . وهو في ديوان امريء القيس ٣٢ ، الكتاب ٥٠٤/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، ٤١٣ ، والمقتضب ٣٢٥/٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٢٠/٢ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، والحلل ٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٠ ، وشرح المفصل ٣٧/٨، ١٠٤/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١ ، والبسيط ٩٢٩/٢ ، والهمع ٢٣٣/٤ ، والخزانة ٢٣٨/٩ ، ٤٣/١٠ .

(٢) استشهد أبو القاسم بهذا البيت على جواز الرفع والنصب في (يمينُ الله) ، لا على حذف حرف النفي من « أبرح » كما ذكر ابن خروف متابعًا لابن بابشاذ . انظر الجمل ٧٣ ، وشرح ابن بابشاذ ١٥٠/١ .

(٣) يوسف ٨٥/١٢ .

(٤) صدر بيت للنابغة الذبياني ، عجزه : * وكيف ومن عطائك جُلُّ مالي * وهو في ديوانه ٩٧ ، والأصول ٤٣٥/١ ، والمغني ٧٥٧/٢ .

و « ما » نفيٌ ؛ لشبهها بلفظِ الموصولة . وكما قالَ الآخرُ :

رُبّمَا أوْفَيْتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاتُ [1]

وقالوا أيضًا : أدخلَ النونَ الخفيفةَ مراعاةً لِلَفْظِ « ما » النافيةِ [2] ، - وإنْ كانتْ في البيتِ زائدةً -، قلتُ:وهذا كلُّهُ فاسدٌ؛ لأنَّ النونَ الثقيلةَ والخفيفةَ لا تدخلانِ على صريحِ النفيِ؛ فالعلةُ فاسدةٌ؛ وإنّما حُذفتْ «لا» في أربعةِ مواضعَ[3] ، كما حذفتْ مع النفيِ الصريحِ لعدمِ اللبسِ بالإيجابِ، والعلةُ واحدةٌ لا الشبه اللّفظِ .

ونَصبُ « يمينَ اللّهِ » على أحدِ الوجهينِ المتقدمينَ في « أمانةَ اللّهِ »[4]. ورفْعُه على إضمارِ الخبرِ ، وهو ملتزَمٌ إضمارُه في القسمِ .

و « أيمنُ اللّه » ، و « لعمرُ اللّهِ » لايكونانِ في القسمِ إلاّ مرفوعينِ بالابتداءِ ، والخبرُ مُلتزَمٌ حذفُه أيضًا ، تقديرُه : « لعَمْرُكَ ما أقسمُ بهِ » ، ولا يقالُ في القسمِ إلاّ مفتوحَ العينِ ، وفيهِ في غيرِ القسمِ لغتانِ : « عَمْرٌ » ، و « عُمْرٌ »[5] .

---

(١) لجذيمة الأبرش ملك الحيرة ، وهو في الكتاب ٥١٨/٣ ، والنوادر ٥٣٦ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٨١/٢ ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، وأمالي ابن الشجري ٥٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، ورصف المباني ٤٠٠ ، والمغني ١٤٣/١ ، ١٤٦ ، ٣٤٣ ، وشرح شواهده للسيوطي ٣٩٣/١ ، ٧٢٠/٢ ، ٧٦١ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، ٤٠١ ، والخزانة ٤٠٤/١١ .

(٢) انظر الفصول والجمل ل ١٠٢ . وانظر الخزانة ٤٠٤/١١ . ونسب السيوطي هذا الرأي للفارسي في شرح شواهد المغني ٣٩٤/١ . وجعلها النحاة ضرورة . وذكر الشيخ محمود محمد شاكر في حواشي طبقات الشعراء ٣٨/١ انها لغة قديمة لم يجلبها اضطرار .

(٣) أربعة المواضع هي التي في الأبيات الثلاثة السابقة ، والآية ؛ وهي : «تهبط» ، و «يبقى»، و « أبرح » ، و « تفتأ » . وقد تكون : « لا يزال » ، و « لا يبرح » ، و « لا يفتأ » ، و « لا ينفك » .

(٤) انظر صفحة ٥٠٩ .

(٥) في اللسان « عمر » ٦٠١/٤ أنهما لغتان فصيحتان. وذكر لغة ثالثة وهي :« العُمُر » بضم العين والميم .

ولا يُستعملُ « أَيْمُن » إلاَّ في القسمِ ، ولكونِه غيرَ منصوبٍ ، فُتحتْ همزتُه تشبيهًا بهمزةِ الحرفِ المعربِ ، فخُولِفَ بحركتِها حركةُ جميعِ همزاتِ الوصلِ .

وفي « أيمن » لغاتٌ : « أَيْمُنُ » ، « إِيمُنُ اللّهِ » ، « أَيْمُ اللّهِ » ، « إِيْمُ اللّهِ » ، « أَمُ اللهِ » ، « مُ اللّهِ »، « مِ اللّهِ » (١)، وبعضُهم يقولُ: « هَيمُ اللّهِ » أبدلَ من الهمزةِ هاءً .

والهمزةُ عندَ سيبويهِ همزةُ وصلٍ . وهو الصوابُ (٢) ؛ فحذفُها ؛ في كلِّ لغةٍ في الموصولِ، وإثباتُها في الابتداءِ .ولادليلَ في كسرِها لأنَّها لغةٌ . ويزعُمُ الفراءُ أنَّها ألفُ قطعٍ في الجمعِ ، وواحدُها « يمين » (٣) . ومعناهُ صحيحٌ ، غيرَ أنَّ حذفَها في الموضعِ الذي / تحذفُ فيه همزةُ الوصلِ، [٦٨] ورثباتَها في الموضعِ الذي تثبتُ فيهِ دليلٌ قاطعٌ. ووزنُه « أَفْعُل» ، وليسَ في بناءِ المفرداتِ « أَفْعُل » في مذهبِه ، والقولُ أنَّهُ ثابتٌ في الكلامِ ، مِنْ حكايةِ غيرِه(٥)، وذلكَ « أَسْنُمَةٌ »(٦). وأيضًا فهمزةُ الوصلِ في الأسماءِ

---

(١) انظر اللسان « يمن » ٤٦٢/١٣ .

(٢) يوافق البصريين . والكوفيون يرون أنّها همزة قطع . يراجع لهذه المسألة: الكتاب ٣٢٤/٣ ، ٥٠٣ ، وإصلاح الخلل ١٩٠ ، والإنصاف (م ٥٩) ٤٠٤/١ ، والجنى الداني ٥٣٨ ، والمغني ١٠٥/١ ، وائتلاف النصرة ٥١ .

(٣) انظر الجمل ٧٤ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) يراجع في هذه القضية الإنصاف ٤٠٨/١ . وانظر (من تراث لغويّ مفقود ٧٥) .

(٦) أَسْنُمَة : اسم موضع ، وقيل : جبال من الرمل كأنها أسنمة الإبل . انظر معجم البلدان ١٩٠/١ .

غيرِ المصادرِ نادرةٌ ، ولا يُعتدُّ بما هي فيهِ بناءٌ ، ألا ترى إلى « امريءِ » و « ابنم » في حالِ الرّفعِ لا نظيرَ لها ؛ ليسَ في الكلامِ « أُفْعُل » ولا « فُعلُل » فهذا بتلكَ المنزلةِ. ولا يُعْتَدُّ بهمزةِ الوصلِ في الأبنيةِ ، إلاّ إذا زيدتْ مع غيرِها فيما زادَ منَ الأفعالِ على الثلاثةِ . ولوْ كانتْ ألفَ قطعٍ لَمْ تُكسرْ . وهو حسنٌ . وقولُه :

(فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ
نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي)[1]

البيتُ لِنُصَيْبِ بن رباح الأكبر[2] ، وكانَ عبدًا أسودَ لرجلٍ من أهلِ القرى [3] ، فكاتبَ على نفسه ، ثمَّ أتى عبدَ العزيزِ بنَ مروانَ [4] فمدحَه [وآجرَه] [5] ، وأدّى عنه كتابتَه . وقيلَ : إنّه مِن « بَلِيّ » [6] ، وكانتْ أمُّهُ [أمةً] [7] سوداءَ ، وأبوهُ حرٌّ ، فماتَ ، فباعَهُ عمُّه مِن عبدِ العزيزِ بنِ مروانَ .

---

(١) الجمل ٧٣ . وهو في ديوانه ٩٤، الكتاب ٥٠٣/٣ ، ١٤٨/٤، والمقتضب ٣٦٣/١، ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ، والأصول ٤٣٤/١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٨٨/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وسر الصناعة ١٠٦/١ ، ١١٥ ، ٣٨٣ ، والأزهية ٢١ ، والحلل ١٠٠ ، والفصول والجمل ل ١٠٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٨ ، ٩٢/٩ ، والبسيط ٩٤٢/٢ ، ورصف المباني ١٣٣ ، والمغني ١٠٦ ، والهمع ٣٢٩/٤ .

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشعراء ٦٧٥/٢، والشعر والشعراء ٤١٠/١، والأغاني ١٢٥/١، والحلل ١٠٠ .

(٣) أيْ : وادي القُرى : وهو وادٍ بين الشام والمدينة ، وفيه منازل قضاعة ثم جُهَينة وعذرة وبَليّ . انظر معجم البلدان ٣٣٨/٤ .

(٤) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وأحد خلفاء بني أميّة . ولي مصر ، ومات فيها سنة ٨٥ هـ . انظر ترجمته ومصادرها في الأعلام ٢٨/٤ .

(٥) غير واضحة في الأصل .

(٦) قبيلة عظيمة من قضاعة ، من القحطانية ، تنسب إلى بَليّ بن عمرو بن الحافي بن قضاعة . انظر جمهرة أنساب العرب ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٧) إضافة يقتضيها السياق . وهي مضافة في الفصول والجمل ل ١٠٢ فوق السطر فلم يتنبه لها .

وقيلَ غيرَ ذلكَ . وقيلَ : لـمَّـا وُلِدَ قـالَ سيدُه : ائتونا بمولودنا أنظرُ إليـه ، فلـمَّـا رآهُ قالَ إنَّـه لـمُنْصَّبُ الخَلْقِ فسمّاه نُصَيْبًا . ويُكـنَى : أبا مِحْجَن ، وقيلَ : أبا حُجْـنٍ . وكانَ مسلمًا من شعراءِ بني أميّـةَ . حجـازيًا . ورُويَ أنّـه لـمَّا أنـشدَ سليمانَ بنَ عبدِ الملك [1] القصيدَ الذي منه هذا البيتُ :

فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِالَّذي أَنْتَ أَهْلُهُ ... وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ [2]

قيلَ للفرزدقِ : وكيفَ تراهُ ؟ ، فقال الفرزدقُ : هو أشعرُ أهلِ جلدتِـه ، فقالَ سليمانُ : وأهلُ جلدَتِكَ ، فخرجَ الفرزدقُ وهو يقولُ :

فَخَيْرُ الشِّعْرِ أَشْرَفُـهُ رِجَالاً ... وشَرُّ الشِّعْرِ مَا قَالَ العَبِيـدُ [3]

وقبلَ البيتِ المستشهدِ به :

ظَلِلْتُ بذي دَوْرَانَ أَنْشُدُ بَكْرَتي ... ومالي عليها من قَلُوصٍ ولا بَكْرِ [4]

وما أَنْشُدُ الرُّعيـانَ إلاَّ تَعلَّـةً ... بواضحةِ الأنيابِ طَيِّبةِ النَّشْرِ

فَقَالَ ليَ الرُّعيـانُ لـم تَلْتَبِسْ بنـا ... فقلتُ:بلى، قد كنتُ منها على ذُكْرِ

وقد ذُكِرَتْ لي بالكَثيبِ مُؤالِفًا ... قِلاصَ سُلَيْمٍ أَوْ قِلاصَ بنـي وَبْرِ

فَقَالَ فَريقُ الْقَوْمِ .... البيت

فالمنشودةُ هيَ محبوبتُـه . ورُويَ « بذكر البَكر » ، ويروى :

---

(١) هو سليمان بن عبدالملك بن مروان ، الخليفة الأموي ، كان عاقلاً فصيحاً ، ومدّة خلافته سنتان وثمانية أشهر توفي سنة ٩٩ هـ . انظر ترجمته في تاريخ الطبري ١٢٦/٨ .

(٢) البيت في ديوانه ٥٩ ، و الشعر والشعراء ٤١١ ، والفصول والجمل ل ١٠٣ ، واللسان « حدث » ١٣٣/٢، وشرح شذور الذهب ٣٠ .

(٣) البيت في الشعر والشعراء ٤١١ ، والأغاني ١٣٠/١ ، والفصول والجمل ل ١٠٣ .

(٤) الأبيات في ديوانه ٩٣ ، ٩٤ ، و الأغاني ١٣٥/١ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٨٨/٢ ، والحلل ١٠٣.

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لا ، وفَرِيقُهُمْ   نَعَمْ ، وفَرِيقٌ قَالَ :وَيْحَكَ مَا نَدْرِي[1]

ولا شاهدَ فيه . و « الفريقُ » : الجماعةُ ، قالَ تعالى :

﴿ فَرِيقٌ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ ﴾[2] .

ويُقالُ : نشدتُ الضالةَ : إذا طلبتَها ، وأنشدتَها : إذا عرّفتَها[3]، قالَ :

تُصيخُ لِلنَّبْأةِ أسْمَاعُهُ   إصَاخَةَ النَّاشِدِ للمُنْشِدِ[4]

و « نعم » حرفُ جوابٍ ، معمولُ القولِ ؛ لأنّه في موضعِ « ندري » ، وهو مع الماضي تصديقٌ ، ومع المستقبلِ عِدَةٌ . وشاهدُه : حذفُ الهمزةِ في الوصلِ .

وأمّا « جَيْرِ » : فحرفُ تأكيدٍ بمعنى « حقًّا »[5]. ولاتستعملُ إلاّ في القسمِ كـ « إيْ » بمعنى حقًّا ؛ يقالُ : « إيْ واللّهِ لأفعلنَّ » ، و « جَيْرَ واللّهِ » ـ بالفتحِ والكسرِ ـ ، ويُقالُ : « إيْ لأفعلنَّ » ، و « جَيْرِ لأفعلنَّ » . والمقسَمُ بِهِ محذوفٌ ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ﴾[6]

---

(١) انظر شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢٩١/٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٣ .

(٢) الشورى ٧/٤٢ .

(٣) اللسان « نشد » ٤٢١/٣ .

(٤) للمثقب العبديّ . وهو في ديوانه ٤١ ، والكامل ٦٠٩/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٢ .

(٥) وقال قوم حرف جواب بمعنى « نعم » ، وصححه ابن مالك ، وقال إلحاقها بنعم أولى . وقال قوم اسم فعل واختاره ابن أبي الربيع وأبو حيان . وقال قوم ظرف بمعنى أبدًا . انظر شرح التسهيل ٢١٩/٣ ، والبسيط ٩٤٦/٢ ، والارتشاف ٤٩٤/٢ ، والمغني ١٢٨/١، والهمع ٢٥٩/٤ .

(٦) يونس ٥٣/١٠ .

و « جَيْرِ » في هذا القولِ حرفٌ لاعتقادِ إضمارِ المقسَمِ بهِ .
وإنْ لمْ يعتقدْ ذلكَ جازَ أنْ يكونَ اسمًا مقسمًا بهِ – وهوَ قولُ سيبويهِ رحمهُ اللّه[1] - إنَّها اسمٌ . وإنْ صحَّ ما حكى بعضهم مِن تنوينِها في بيتٍ[2] فيكونُ شاذًا كشذوذهِ في « فداءٍ لك » ، وإن كانَ اسمًا للفعلِ في الخبرِ ، ويمكن أنْ يكونَ تنوينَ ترنمٍ / عوضٌ ممَّا لا بدّ منه[3] في الوزنِ ، كقولهِ : [٦٩]

« . . . [4] ، و « عساكا »[5] ، و « العتابا » [6]

ومنهم منْ يقولُ : « إيَ واللّه » ، بفتحِ الياء ، وسكونُها أحسنُ ، وحذفها ؛ فهيَ ثلاثُ لغاتٍ ، ويُقالُ : « إي لَعَمْرِي » « إيْ هاللّه ذا » .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٩٩ ، ٤/١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) وهو البيت الذي يُنسب إلى ذي الرُّمّة ، وليس في ديوانه ، وهو :

وقائلةٍ : أسيتَ ، فقلتُ : جَيْرِ ... أسيٌّ إنّني مِن ذاكَ إنّه

وانظر توجيه هذا البيت في الجنى الداني ٤٣٥ ، والمغني ١/١٢٨ ، والخزانة ١٠/١١١ ومابعدها .

(٣) في الأصل « منها » .

(٤) غير واضحة في الأصل .

(٥) جزء من بيت هو : * يا أبتا علك أو عساكا * نسب إلى رؤبة في الكتاب ٢/٣٧٥ ، وكتاب الشعر ٢/٤٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٤ ، وفرحة الأديب ١١٩ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٧١ ، وسر الصناعة ١/٤٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٦ .
قال البغدادي : « والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة بن العجاج لا للعجاج » الخزانة ٥/٣٦٨ . وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ .

(٦) جزء من بيت لجرير ، وهو :

أقلي اللوم عاذل والعتابا ... وقولي إن أصبت لقد أصابا

وهو في ديوانه ٢/٨١٣ ، والكتاب ٤/٢٠٥ ، والأصول ٢/٣٨٦ ، وكتاب الشعر ١/١٤ ، ١٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٩ ، وسر الصناعة ٢/٤٧١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤١ ، والخزانة ١/٦٩ .

وأمَّـا « عَوْضُ » (١) ففيهـا الفتحُ والضمُّ ، وحكى المازنيُّ الكسرَ (٢) . وهيَ مِن أسماءِ الدهرِ(٣) . وهيَ في موضع نصبٍ على الظرفِ ، وبُنيتْ كـ « حيثُ » في الحالتين ، والدليلُ على أنّـها ليست بمقسَـمٍ بهِ بناؤها واجتماعُـها مع المقسَمِ بـهِ في البيتِ الذي أنشدَهُ ، ولا علّـةَ لبنائها(٤) ، وهو قولُـه :

(رَضِيعَـيْ لِبَـانٍ ثَدْيَ أمٍّ تَحَالَـفَا

بأسحمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ) (٥)

البيتُ لأعـشى بكْرٍ ـ وقدْ تقدَّمَ اسـمُـه وكنيتـه في بابِ البدلِ ـ (٦) يمدحُ بهِ المحلَّـق(٧) . وسميَ المحلَّق لأنَّ بعيرَه عضَّـه (٨) في وجهِـه فتـركَ به أثرًا كالحلقةِ . وقيلَ : اكتـوى بحلقةٍ . وكـانَ المحلَّـق خاملَ الذكرِ ، وكـانَ له بناتٌ لا يُخْطَبْنَ رَغبةً عنهنَّ ، فمرَّ بهِ الأعشى ، فأحسنَ قِراهُ ، ونحرَ لهُ ناقةً لَـمْ يكنْ عندَه غيرُها ،

---

(١) قال أبو حيان : « عوض » في القسم مذهب كوفي ، والبصريون لا يعرفون القسم به » انظر الارتشاف ٤٩٤/٢ .

(٢) انظر إصلاح الخلل ١٩٥ ، والإنصاف ٤٠٢/١ .

(٣) انظر الأزمنة وتلبية الجاهلية ٥٩ .

(٤) قيل : إنّـها بنيت لشبـهها بالحرف في إبهامـه ؛ لأنه يقع على كل مـا تأخر من الزمـان . انظر الهمع ٢١٢/٣ .

(٥) الجمل ٧٥ ، والبيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٢٧٥ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، والصاحبي ٢٣٥ ، والحلل ١٠٤ ، والإنصاف ٤٠١/١ ، والفصول والجمل ل ١٠٤ ، وشرح المفصل ١٠٧/٤ ، والبسيط ٩٤٧/٢ ، والمغني ١٦١/١ ، والهمع ٢١٢/٣ ، والخزانة ١٣٨/٧ .

(٦) انظر ص ٣٥١ .

(٧) هو عبد العُزَّى بن حَنْتم بن شدّاد بن ربيعة بن عامر بن صعصعة كان سيدًا في الجاهليـة . انظر ترجمته في الخزانة ١٥٣/٧ .

(٨) في الأصل : « عض » . وما أثبت منظور فيه إلى ما جاء في الفصول والجمل ل ١٠٤ .

فلمَّا أصبحَ قالَ لهُ الأعشى : ألكَ حاجةٌ ؟ قالَ : نعمْ ، تُشيدُ بذكري فلعليّ أُشْهرُ ، ويُرغَبُ في بناتي ، فنهضَ الأعشى إلى « عكاظ »[1] ، وأنشدَ هذهِ القصيدةَ ، فلمْ يُمسِ حتَّى خُطِبَ إليه بناتُه [2]. وقبلَ البيتِ :

لَعَمْرِي لَقَدْ لاحَتْ عيونٌ كَثيرةٌ   إلى ضوءِ نارٍ في يَفَاعٍ تَحرَّقُ [3]

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يصْطَلِيَانِها   وباتَ على النارِ النّدى والمحلّقُ

رَضِيعَيْ لِبَانٍ .... البيت

« اليَفَاع » :مرتفعُ الأرضِ ، وهوَ أشهرُ للنارِ لقصدِها . و « تُشَبُّ » : تُوقَدُ . و « المقرور »: الذي أصابَه القُرُّ وهو البردُ.« يصطليانِها»: يسخنانِ بها.« النّدى » : الكرمُ . و « رضيعيْ لبانٍ » منصوبٌ على خبرِ « باتَ » ، و « على النارِ » خبرٌ ثانٍ أوْ في موضعِ الحالِ . ويجوزُ أنْ يكونَ « رضيعيْ لبانٍ » منصوبٌ على المدحِ ، وأضافَ إلى المفعولِ وهو فعيلٌ للمبالغةِ . و «اللِّبَانُ » ؛ لبني آدمَ ، قالوا : ولايُقالُ فيهِ « لبن » ؛ وإنّما اللّبنُ لسائرِ الحيواناتِ [4]، وهذا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ النبيَّ - صلّى اللّهُ عليهِ وسلمَ - جاءَ عنه: « اللّبنُ للعجلِ »[5] ، والعجلُ هنا الزوجُ ، لكنَّ اللّبانَ في بني آدمَ أكثرُ ويُروى « ثديَ أمٍّ » بالنصبِ والخفضِ ؛ فمنْ خفضَ أبدلَ من اللّفظِ ، ومنْ نصبَ أبدلَ على الموضعِ ؛ وكلاهما حذفُ مضافٍ .

---

(١) في الأصل : « عكاك » .

(٢) انظر القصة في الفصول والجمل ل ١٠٤ ، والخزانة ١٤٥/٧ .

(٣) في ديوانه ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، و الحلل ١٠٥ ، والخزانة ١٤٤/٧ .

(٤) انظر الخزانة ١٦١/٧ .

(٥) في النهاية ٢٢٧/٤ : « إن لبن الفحل يحرِّم » . وفي فتح الباري ٥٤/٩ كتاب النكاح ، ٢٢ باب لبن الفحل .

ويجوزُ النصبُ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه : « رضع ثديَ أمٍ » . و « الأسحمُ »:الأسودُ ، واختُلِفَ في معناهُ ، والأشهرُ أنْ يُرادَ بها « اللَّيلُ » ويريدُ بذلكَ وصفَه ، وهو المقسم به . و «عَوْضَ » منصوبٌ على الظرفِ متعلّقٌ بـ « نتفرّق » ، أيْ : لا نتفرّقُ أبدًا ، ويؤيدُه قولُ العربِ : لا أفعلُ ذلكَ عَوْضَ العائضينَ »[1] . وقالوا : « عَوْض » : اسمُ صنمٍ لبكرٍ [2] ، قبيلةُ الأعشى ، ولا يصلُحُ هنا لذكرِ المقسمِ قبلَه ولبنائهِ ، ولا علةَ له في البناء [3] .

وأيضًا لا يجوزُ حذفُ أحرفِ الجرِّ من المقسَمِ بهِ إذا ذُكرَ الفعلُ ؛ لا يُقالُ : « أُقسمُ اللّه » لا مخفوضًا ولا منصوبًا . ولا يجوزُ : « لَعَمْرُ لأفعلنّ » بالرَّفعِ ، إلاَّ أنْ يكونَ مضافًا ؛ نحو : « عهدُ اللّهِ » ، و « أمانةُ اللّهِ » ، و «أيمنُ اللّهِ » . وقالَ : « لا نتفرَّقُ » على الحكايةِ ، ولو جاءَ بهِ على الإخبارِ عنهما على لفظِ « تحالفا » لقالَ : « لا يتفرَّقانِ » ، كقولِه تعالى :

﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ ﴾[4] ، ثمَّ قالَ: ﴿ لَيَخْرُجُنَّ ﴾[4] والأوّلُ كقوله تعالى : ﴿ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ﴾[5]

ولو كانَ على القَسَمِيَّةِ لقالَ : « لَتُبَيِّتُنَّهُ » بالتّاءِ[6] وضمِّ التّاء [الأخرى] [7] .

---

(١) انظر اللسان « عوض » ١٩٣/٧ .

(٢) المرجع السابق . الصفحة نفسها . وانظر الأصنام لابن الكلبي ٧٦ .

(٣) قيل : بني لشبهه بالحرف في إبهامه ، لأنه يقع على كل ما تأخر من الزّمانِ . انظر الهمع ٢١٢/٣ .

(٤) النور ٥٣/٢٤ .

(٥) النمل ٤٩/٢٧ .

(٦) في الأصل : « بالهاء » .

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام ، والمراد تاء الخطاب .

ومما أُلحِقَ بباب القسمِ وليسَ منه وإنّما هيَ استعطافاتٌ : « عَمْرَكَ اللّهَ إلاّ فعلت »، و « قعْدَكَ اللّهَ لَمَا[1] فعلتَ»، و « نشدَكَ اللّهَ أنْ لو فعلتَ » ، و « قعيدَكَ اللّهَ افعلْ ولا تفعلْ / وهلْ فعلتَ ؟ » . ولا يكونُ [٧٠] فيها إلاّ النَّصبُ بإضمارِ فعلٍ . وتتلقى أجوبتُها بأحدِ ستةِ أشياءَ وهيَ : الأمرُ ، والنّهيُ ، والاستفهامُ ، و « إلاّ » ، و « لَمَا - مخففةً - ، و « أنْ » على ما مثّلنا ؛ والمعنى : ما أسألُك إلاّ كذا » وهيَ مضافاتٌ إلى الفاعلِ ؛ لأنَّ حقيقةَ التقديرِ : « أسألك بوصفِك لِلّهِ في البقاءِ »[2] .

(١) في الأصل : « ما » .

(٢) انظر هذا التقدير وما يتعلق به من الملحق بالقسم في الارتشاف ٢/٤٩٦ ومابعدها .

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه (١)

هذا البابُ مغيّرٌ مِن بابِ الفاعلِ ، وفيهِ ثلاثُ تغييراتٍ : حذفُ الفاعلِ ؛ ولايُحذفُ إلاَّ لمعنىً ، والمعاني التي يُحذفُ لها كثيرةٌ . وتغييرُ الفعلِ من بناءٍ إلى بناءٍ . ورفعُ المفعولِ أوْ ما يقومُ مقامَه ؛ فإذا رُفعَ جرَتْ عليهِ أحكامُ الفاعلِ كلُّها .

فإذا كانَ الفعلُ الماضي ثلاثيًا ، صحيحَ العينِ ، أوْ رباعيًا فأكثرَ - بدون زيادةٍ - ضُمَّ أولُه ، وكُسِرَ ما قبلَ آخرِه ؛ نحو : « ضُرِبَ، وأُكْرِمَ ، ودُحْرِجَ ، وانطُلِقَ ، واسْتُخْرِجَ » .

وإنْ كانَ مستقبلاً : ضُمَّ أوّلُهُ ، وفُتحَ ما قبلَ آخرِه ؛ نحو: « يُضرَبُ ، ويُكْرَمُ ، ويُدَحرَجُ ، ويُنطَلَقُ ، ويُستخرَجُ » .

وإن كانَ معتلَّ العينِ ثلاثيًا؛ كانَ فيهِ ثلاثُ لغاتٍ (٢) : مَنْ قالَ :« قِيلَ ، وبِيعَ » ، فكسرَ الأوّلَ ، وسكّنَ الثاني ؛ حذفَ ضمةَ الأوّلِ ، ونقلَ إليه حركةَ الثاني ؛ لأنَّ الأصلَ : « قُوِلَ ، وبُيِعَ » - كما ذكرنا في الصحيحِ - ولما كَسرَ القافَ مِن « قُوِلَ » ، وسكَّنَ الواوَ صارَ « قِوْلَ » فقلبَها ياءً ؛ لأجلِ الكسرةِ قبلَها ، كما قالوا : « مِيزَان » ، وأصلُها « مِوْزان » ، قلبوا الواوَ ياءً لمَّا انكسرَ ماقبلَها ؛ لأنَّهُ مِن « وَزَنَ » .

ومَن أشمَّ الضمَّ أشارَ إلى ضمٍّ شفتيهِ عندَ آخرِ نطقِه بكسرِ القافِ والباءِ ، ليُعلَمَ أنَّ أصلَها الضمُّ ، وكيفيتُهُ تُعلَمُ بالمشافهةِ .

---

(١) الجمل : ص ٧٦ .

(٢) انظر المنصف ٢٤٨/١ ، والممتع ٤٥١/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/٧ .

واللغةُ الثالثةُ : « قُولَ ، وبُوعَ » تَرَكَ الضمةَ على حالِها، وسكَّنَ الثاني، فصارَ « قُيلَ ، وبُيعَ » فقلبَ مِن الياءِ واوًا لانضمامِ ما قبلَها، كما قالوا : « مُوقِن » وأصلُه : « مُيْقن » لأنَّه مِن « أيْقَنَ » ، وهذهِ لغةٌ قليلةٌ .

وإنْ كانَ المعتلُّ زائدًا على الثلاثةِ نُقلتْ حركةُ عينهِ إلى ماقبلَها، وسُكنتْ ، فقيلَ : « أُصيبَ ، وأُختيرَ ، واستُجيرَ » ، وأجازَ فيه الإشمامَ [1] .

وإنْ كانَ مضارعًا قلبت عينه ألفًا بعدَ نقلِ حركتِها إلى ما قبلَها ، فقيلَ : « يُقالُ ، ويُباعُ ، ويُصابُ ، ويُختارُ ، ويُستجابُ » .

وقولُه : (**فإذا كانَ الفعلُ غيرَ مُتَعدٍّ إلى مَفْعولٍ لَمْ يَجُزْ رَدُّه إلى مالَمْ يُسَمَّ فاعِلُه عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحْويِّين**). (**وَقَدْ أَجازَهُ بَعْضُهُمْ على إضمارِ الْمَصْدَرِ ، وهو مَذْهَبُ سيبويه**) [2] ، فاسدٌ كلُّه [3] ؛ من ذلكَ إطلاقُه أنَّ ما لا يتعدَّى لا يُردُّ إلى ما لمْ يُسمَّ فاعلُه ، وليسَ المانعُ مِن ذلكَ كونَه لا يتعدَّى إلى مفعولٍ ، بلْ يُرَدُّ إلى ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه إذا كانَ مع الفعلِ جارٌ ومجرورٌ [4] ، أوْ ظرفٌ ، أوْ مصدرٌ محدَّدٌ أو موصوفٌ ، وقد ذَكرَ ذلكَ بعدُ [5]، والذي يُخَرَّجُ قولُه عليهِ أنْ يُريدَ بالتعدّي هنا أنْ يصلَ الفعلُ إلى هذهِ الأشياءِ ، ولَمْ يتقدمْ لهُ في بابهِ ، بلْ التعدّي عندَه الذي ينصبُ مفعولاً بهِ فأكثرَ .

---

(١) انظر الجمل ٧٦ .

(٢) الجمل ٧٧ ، وفيه : « فإن كان الفعل » . وانظر الكتاب ٣٤/١ ومابعدها ، ٢٢٨ ومابعدها .

(٣) اعترضه ابن السيد في إصلاح الخلل ١٩٦ بنحو ذلك . وذكر ابن بزيزة في غاية الأمل ٢٩٢/١ اعتراض ابن خروف ، واعتراض غيره ، وقال إن اعتراضهم عليه تعسف .

(٤) في الأصل : « أو مجرور » .

(٥) انظر الجمل ٧٩، ٨٠ .

ومِن ذلكَ قولُه فيهِ : (**عِنْدَ أكثرِ النَّحْويينَ**)[1] ، ولا يجيزُ أحدٌ مِن النحويينَ ردَّ الفعلِ إلى ما لمْ يُسمَّ فاعلُه على إضمارِ المصدرِ المؤكِّدِ[2] في مثلِ ما ذكرَ[3] ؛ لمْ يَجزْ « قُعِدَ ، وضُحِكَ » من غيرِ شيءٍ يكونُ بعدَ الفعلِ . ثمَّ ادعاؤهُ أنَّه مذهبُ سيبويهِ[4] - رحمَهُ اللّهُ - فاسدٌ / ؛ لأنَّ سيبويهِ لايجيزُ إضمارَ المصدرِ المؤكِّدِ في هذا ، والذي أجازَه سيبويهِ - رحمَهُ اللّهُ - لا يمنعُهُ بشرٌ ، وهو إضمارُ المصدرِ المعهودِ[5] ، يُقالُ ذلكَ لمنْ يتوقعُ فِعلاً وينتظرُه ، فيقالُ لهُ : « قدْ فُعِلَ وقُعِدَ وخُرِجَ ، وسُوفِرَ ، وقُعِدَ القعودُ، وخُرِجَ الخروجُ ، وفُعِلَ الفعلُ ، وسُوفِرَ السفرُ الذي يُنتظرُ وقوعُه » ، والفعلُ لا يدلُّ على هذا النوعِ مِن [٧١]

(١) الجمل ٧٧ .

(٢) ذكر ابن السيد جوازه عن الكسائي ، والفراء ، وهشام . انظر تفصيل ذلك في إصلاح الخلل ١٩٦ .

كما أنكر ابن بزيزة على ابن خروف قوله بأن إضمار المصدر المؤكد لا يجيزه أحد من النحويين ، قال : « وليس كذلك ، فقد أجازه بعض البصريين، وهو ظاهر كلام أبي القاسم ، وابن بابشاذ وغيرهما » غاية الأمل ٢٩٣/١ . وانظر الجمل ٧٧ ، وشرحه لابن بابشاذ ١٥٤/١ .

(٣) في الأصل : « ماكر » تحريف .

(٤) ردّ النحاة على أبي القاسم هذه النسبة ؛ قال ابن السيد في إصلاح الخلل ١٩٦ : « والذي نسب إلى سيبويه من إجازته ، ليس بمشهور عنه ، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس في كتابه المقنع ، وقال : هذا القول غلط على سيبويه » . وقال ابن أبي الربيع في البسيط ٩٦٨/٢ : « لا يثبت ، وقد ذكرت أن كلام سيبويه يقتضي بطلان ذلك ؛ لكن لسيبويه كلام يقتضيه بظاهره ، ولا بدّ من تأويله ؛ لأن الصبغة تخالفه على حسب ما ذكرته » .

(٥) انظر الكتاب ٣٤/١ ، ٢٢٩ . وشرح عيون كتاب سيبويه لهارون بن موسى ١٠٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٢/١ .

المصادرِ، والذي يدلُّ عليهِ أمرٌ آخرُ ، فقولُه : (**لأنَّ الفعلَ يدلُّ على مَصْدَرِهِ**)[1] فاسدٌ .

ولا يجوزُ ردُّ « كانَ » وأخواتِها إلى ما لمْ يُسمَّ فاعله[2] ، لحذفِ المبتدأ مِن غيرِ دليلٍ عليهِ .

ولا رفعُ الحالِ ولا التمييزِ على ما لَمْ يُسمَّ فاعلُه .

ولا يجوزُ إقامةُ شيءٍ مِن الفضلات مقامَ الفاعلِ وفي الكلامِ مفعولٌ بهِ ، إلاَّ ما جاءَ في الشعرِ مِن قولِه :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ　　لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الكِلاَبَا[3] .

فنصبَ المفعولَ[4] بهِ ، وأقامَ الفضلةَ ـ إمَّا الجارَّ والمجرورَ ، أو المصدرَ[5] المقدَّرَ ـ مقامَ الفاعل .

وأحسنُ ذلكَ أنْ تنصبَ « الكلابَ » على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ ؛ لمَّا أضمرَ السبَّ وجعلَه المسبوبَ مبالغةً واتساعًا في كثرةِ وقوعِ الفعلِ ؛ أخرجَ « الكلابَ » على التفسيرِ لبيانِ حقيقةِ المسبوبِ ، فنصبَهُ على التشبيهِ ، كما جاءَ :

---

(١) الجمل : ٧٧ . وهذا التعليل لمن أجاز ردّ الفعل اللازم إلى ما لم يسمّ فاعله على إضمار المصدر .

(٢) انظر ما سبق صفحة ٤٥٠ ، ٤٥٣ .

(٣) نسب لجرير وليس في ديوانه . وهو في تأويل مشكل القرآن ٥٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٤/٤ ، والحجّة لابن خالويه ٢٥٠ ، والخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ٥١٨/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ ، والهمع ٢٦٦/٢ ، والخزانة ٣٣٧/١ .

(٤) في الأصل : المعمول .

(٥) في الأصل : « والمصدر » .

« أنَّ امْـرَأَةً كَانَـتْ تُهْرَاقُ الدِّمَاءَ »[1] ، والأصل : أنَّ امرأةً كانت تُهراقُ دماؤها ، فلما جُعِلت المرأةُ هيَ الـمُهْرَاقـةُ مبـالغةً ، رُفِـعَ ضميرُها بـ « تُهرَاق » ، و نُصِبَ « الدِّماءُ » على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ على جهةِ البيانِ لحقيقةِ « المهراق » .

ونصبَ ابن بابشاذ « الكلابَ » بـ « وَلَدَت » ، ونصبَ « جروَ كلبٍ » على النّداءِ[2] ، فقـدْ أفسدَ اللّـفظَ والمعنى ؛ تأوَّلَ اللَّـفظَ علـى غيرِ موضـعِـه ، وجعلَ جـوابَ « لَـوْ » غـيـرَ مـرتبطٍ بهـا ، وقلبَ المعنى ؛ لأَنَّـهُ جـعلَ « الكلابَ » هيَ المولودةُ ، والمسبـوبَ غيرَها بسببِ الجارِّ والمنادى[3] ، كأنَّـه قـالَ : « لوْ وَلَدَت قُفَيْرَةُ الكلابَ لسُـبَّ السبُّ بكَ ياجـروَ كلبٍ » . وحقيقةُ المعنى الذي وُضعَ له اللفظُ : « لَـوْ ولَدَت القفيرةُ جروَ كلبٍ لسُـبّ الكلابُ به » .

[4] و يجـوزُ في « سِـيرَ بِزَيْـدٍ يَوْمَيْـنِ ، فَرْسَخَيْـنِ » أنْ ترفـعَ أحـدَ الظرفينِ وتنصبَ الثـاني على الظرفِ وعلى المفـعولِ على الـسَّعـةِ ، وهو التـشبيهُ الذي ذكرَ[5] . ويجوزُ نصـبُهما معًا على الظرفِ ، وعلى المفعـولِ على السّعةِ ، والمفعولُ الذي لَـمْ يُسـمَّ فاعلُـه الجارُّ والمجرورُ ، أوْ المصدرُ مُضْمَرًا يدلُّ عليهِ الفـعلُ

---

(١) أخرجه النسـائي بسنده عن أم سلمة – رضي اللّـه عنها – وهو في سنن النسائي : كـتاب الحيض ، باب المرأة يكون لهـا أيام معلومـة ١٨٢/١ وفـيـه : تهـراق الدم وهو في النهـاية ٢٦٠/٥ ، والموطأ / كـتـاب الطهارة / باب المستحاضة ٥١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٥/١ .

(٣) كذا في الأصل . وقد تكون تحريفًا صوابه : « الجرو المنادى » .

(٤) في الجمل ٨٠ بداية (باب من مسائل ما لم يسم فاعله) .

(٥) انظر الجـمل ٨٠ وفيـه : « تقول : سير بزيد يومـان فرسـخين ، فـتقـيم اليومين مـقام الفـاعل، وتنصب الفرسخين على الظرف ، وإن شئت على التشبيه بالمفعول به » .

كأنَّــه قالَ : « سيـرَ السيـرُ بزيدٍ يومينِ فرسـخين » ، وجازَ لفـائدةِ الكلامِ بغيره . وكذلكَ لَـوْ جاءَ مُظْــهرًا لرُفـعَ أيضًا ، ونصبُـه على الظرفِ وعلى السّـعةِ ؛ وقُرِيءَ : ﴿ مَا لَـكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْــرُهُ ﴾[1]

بالرفـعِ والخـفـضِ ، علـى اللّـفظِ ، وعلـى الموْضعِ . ولا يجــوزُ الرفـعُ فـي : « سيـرَ بزيدٍ » على الموْضعِ ، لا يجوزُ « سِــيـرَ بزيدٍ العاقلُ » على الموضعِ ؛ لأنَّــه لاموضـعَ له على انفـرادِه ، والموضعُ للجـارِّ والمجـرورِ بجمـلتِــه ؛ فالبـاءُ ليست بزائدةٍ هنا ، و « مِنْ » زائدةٌ هناكَ ، فـالاسمُ هوَ المرفوعُ في المعنى . وإنْ كانَ المصدرُ محدودًا أو موْصوفًا كانَ رفعُه أولى من رفعِ الظّرفينِ والجارِّ والمجرورِ ، وكلُّـه اتساعٌ ومجازٌ[2] .

وقولُه : (**أعْطِيَ المُعْطَى دينارَيْنِ ، ثلاثين**)[3]، يجوز فيـهِ سبعـةُ أوجهٍ ، وتَمتنعُ ثلاثةٌ، أحسنُـها ما ذكـرتُ ؛ وذلكَ أنَّ المسألةَ مركّـبةٌ مِنْ عاملينِ يطلبُ كلٌّ واحدٍ منهُمـا / مرفوعًا ومنصوبًا أحدُهما : [٧٢] «أعْطِيَ» وهو يطلبُ مفعولاً لَـمْ يُسمَّ فاعلُه، ومـفعولاً ثانيا . [والعاملُ][4] الثاني: « الـمُعْطَى » وهوَ اسمُ مـفعولٍ مِنْ « أعْـطى » ، ويَطلبُ مفعـولاً

---

(١) الأعراف ٥٩/٧ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ .
قرأ الكسائي بالخفض ، جعله صفـة لـ « إلـه » ، ولموافقة اللفظ المعنى ، وقرأ الباقون بالرفع على البدل من « إله » ، و دخلت (من) مؤكدة .
انظر الحجة لابن خالويه ١٥٧ ، ولأبي زرعـة ٢٨٦ ، والكشف ٤٦٧/١ .

(٢) في الأصل : اتساعًا ومجازًا .

(٣) الجمل : ٨٢ .

(٤) مطموسة في الأصل .

ثانيًا ، ولَمَّا دخلتِ الألفُ واللامُ - وهي بمعنى « الذي » - صارتْ موصولةً ، وهيَ حرفٌ مِن حروفِ المعاني فأُضمِرَ في « المُعْطَى » مرفوعُهُ ، ويعودُ على مادخلتْ عليهِ الصفةُ مِن الموصوفِ ، ونَصبَ مفعولَه الثاني - وهو« ديناريْن » - فتمَّ « المُعْطَى » بصلتِه ، وصارَ مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُه لـ « أُعْطِيَ » ، وانتصبَ « الثلاثونَ » على المفعولِ الثاني لـ « أُعْطِيَ » ، فصارتِ المسألةُ بمنزلةِ « أُعطِيَ زيدٌ درهمًا » .

ومن رفعَ « الدرهمَ » ونصبَ « زيدًا » قالَ : « أُعْطِيَ المُعْطَى إيَّاهُ ديناراِن ، ثلاثون دينارًا » ؛ رفعَ « الدينارينِ » لأنَّه جعلَهما مفعولاً لَمْ يُسمَّ فاعلُه لـ « المُعْطَى » ، ونَصَبَ الضميرَ الذي [كانَ] [1] في « المُعْطَى » مرفوعًا ، فأبرزَه على المفعولِ الثاني له ، ورفعَ « الثلاثينَ » لأنَّه جعلَ «المُعْطَى» مفعولاً منصوبًا لـ « أُعْطِيَ » ، ورفعَ « الثلاثينَ » على المفعولِ الذي لمْ يُسمَّ فاعلُه لـ « أُعْطِيَ » .

ويجوزُ رفعُ « الثلاثينَ » مع نصبِ « الدينارينِ » . ورفعُ « الدينارينِ » مع نصبِ « الثلاثين » ، فمنْ جعلَ هذا خالفَ بينَ المسألتينِ ، وصارَ « للمُعْطى» - في هذا الوجهِ - « الديناراِن » و « الثلاثون » .

فإن أدخلتَ حرفَ الجرِّ على أحدِهما رفعتَ الثاني ، ولا بدَّ له [من] [1] مفعولٍ به ؛ فتقولُ : « أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارينِ ثلاثون » رفعتَ « الثلاثون » لمَّا خفضتَ « المُعْطَى » فصارَ كقولِهم : « أُخِذَ مِن زيدٍ درهمٌ » .

---

(١) إضافة يستقيم بها الكلام .

وتقولُ : « أعطيَ الـمُـعْطَى به ديناران ، ثلاثون دينارًا » ، رفعتَ «الدينارين » لـمَّا خفضتَ الضميرَ الذي كانَ في « الـمُعْطَى » .

وتقـولُ : « أعْطِيَ بالـمُـعْطى به ديناران ، ثلاثون دينـارًا » رفـعتَـهـمـا لـمَّا خفضتَ « الـمُعْطَى » والضميرَ لما ذكرنا .

فلو أقمتَ المجرورَ مع نصبِ المفعولِ لكانَ في المسألةِ ثلاثةُ أوجُـهٍ ، وهيَ التي لا تجوزُ .

و « الباءُ » في هذهِ المسائل كلِّـها باءُ السببِ ، فإذا أدخلتها على «الـمُعْطَى» لَـمْ يكنْ له إلاَّ « الديناران » . وإنْ أدخلتَـها على الضـميرِ الذي في «الـمُعْطَى» لمْ يكنْ لـه إلاَّ « الثلاثـون » . وإنْ أدخلتـهـا في الموْضعينِ لَـمْ يكنْ لـهُ شيءٌ ؛ لأنَّ « الثلاثين » أُعطيتْ بسـببـه ، و « الدينـارين » أيضًـا كـذلكَ ؛ لأنَّ المفـعولَـيْـنِ الأوَّلَيْنِ لـ « أُعْـطِيَ » و « الـمُعْطى » محذوفانِ ؛ كأنَّـه قالَ : «أُعْطِيَ زيـدٌ ثلاثون بسببِ الـمُعْطَى عمرو بسببـه دينارين » .

فإنْ حـذفتَ مِن المسألةِ المفعـولَ جازَ فيـها أوجهٌ ؛ تقـولُ : « أُعْطِيَ الـمُعْطَى ديناران ثلاثينَ دينارًا » على حذفِ المفعولِ الأوّلِ من « الـمُعْطَى » .

ويجـوزُ حذفُ الثاني مع الإضـمـارِ في « الـمُـعْطَى » ، فتـقـولُ : «أُعْطِيَ الـمُعْطَى ثلاثين دينارًا » .

ويجوزُ نصبُ « الـمُعْطَى » ورفعُ « الثلاثين » في المسألتينِ .

ويجوزُ حذفُ « الثلاثينَ » ؛ فتقولُ: « أُعْطِيَ الـمُعْطَى ديناران » على حذفِ مفعولِ «المُعطَى» الأوّل. و« أُعْطِيَ المُعْطَى ديناران» على الإضمارِ في «الـمُعْطَى» .

ويجـوزُ حـذفُهـمـا ؛ فـتـقولُ : « أُعْطِيَ الـمُعْطَـى » مِن غيـرِ ذكـرِ المفعولَيْن ، فهذهِ سبعُ مسائلَ أيضًا جائزةٌ .

ويجوزُ أيضًـا مع دخولِ البـاءِ على « الـمُعْطَى » ثلاثةُ أوجـهٍ سواء ؛ وهيَ: «أُعْطِيَ بالـمُعْطَى إياهُ والـمُعْطَاهُ ديناران ثلاثون دينارًا » . و « أُعْطِيَ بالـمُعْطَى دينارين ثلاثون دينارًا » على أنْ يكونَ في « الـمُعْطَى » ضميرٌ . و «أُعْطِيَ بالـمُعْطَى ثلاثون » وفي « الـمُعْطَى » ضميرٌ .

فـإنْ أدخلتَ البـاءَ على ضـمـيـرِ « الـمُعْطَى » جـازَ فـيـه : « أُعْطِيَ الـمُعْطَى به ديناران ثلاثين » ـ وهي / المتـقدمـةُ ـ و « أُعْطِيَ الـمُعْطَى به [٧٣] ديناران ثلاثون دينارًا » ، على « أُعْطِيَ زيدًا درهمٌ » ، و « أُعْطِيَ الـمُعْطَى به ديناران » . ولا تدخلُ الثـلاثينَ كـمـا تقـدّمَ . فـهذهِ خـمسُ مسـائلَ جميعُها تسعَ عشْرةَ مسألةٍ فتدبرْها .

وقولُه :(**كُسِيَ الـمَكْسُوُّ**)[(١)] بمنزلةِ : « أُعْطِيَ الـمُعْطَى » ، جميعُ ما جازَ فيها يجوزُ في هذه ، فتدبرْها بالإعرابِ .

ويجـوزُ في « زادَ » أنْ يتعـدّى إلى مفـعولٍ واحـدٍ ، ويتعـدّى إلى اثنينِ ؛ تقولُ : « عـمروٌ زادَ اللّـهُ في رزقِـه عـشرينَ دينارًا » . و « عـمروٌ زادَه اللّـهُ في رزقِـه عشرينَ دينارًا » . فإذا رددتَ إلى ما لمْ يُسـمَّ فاعلُـه ؛ قلتَ : « عمروٌ زِيدَ في رزقِـه عشرون دينارًا » فرفعتَ « العشرين» ؛ لأنّـه لا مفعولَ معه غيـر «العشرين » . وإن رددتَ الثاني إلى ما لمْ يُسمَّ فاعلُـه ؛

---

(١) الجمل : ٨٣ .

قلتَ : « عمروٌ زيدَ في رزقِه عشرين ديناراً » ، فأضمرتَ في « زيدَ » المفعولَ الأوَّلَ ، ويظهرُ في التثنيةِ والجمعِ .

وقولُه : (**لأنَّهمَا يتَعَاقَبَانِ**)[1] يعني أنَّ الهمزةَ تُعدِّي الفعلَ إلى مفعولٍ ، والباءُ تُعديه إلى ذلكَ المفعولِ ؛ تقولُ : « ذهبَ زيدٌ ، وأذهبتُه » ؛ فصيَّرَتِ الهمزةُ الفاعلَ مفعولاً . وتقولُ : « ذَهَبْتُ بزيدٍ » صيَّرَتِ الباءُ الفاعلَ مجروراً [في][2] اللفظِ ، مفعولاً في المعنى . ومعنى « ذهبتُ به » هنا: أذهبتُه ، قالَ اللّهُ تعالى :

﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[3] ،

والمعنى : « أذهبَ سمعَهُم » ، فلا يجتمعُ الهمزةُ والباءُ ؛ لأنَّ هذه تنصبُ وهذهِ تجرُّ ، ولا يجتمعُ في الاسمِ الواحدِ نصبٌ وخفضٌ .

---

(١) الجمل : ٨٣ .

(٢) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٣) البقرة ٢/٢٠ .

بَابُ اسمِ الْفَاعِلِ (1)

اسمُ الفاعلِ المقصودُ في هذا البابِ ـ في اصطلاحِ النحويين ـ كلُّ صفةٍ جاريةٍ على الفعلِ المضارعِ المتعدي ، جرتْ عليهِ في عددِ حروفِه وحركاتِه وسكناتِه ؛ الساكنُ بإزاءِ الساكنِ ، والمتحركُ بإزاءِ المتحركِ (2) ؛ نحوُ : «ضَارِبٍ، وقَاتِلٍ ، ومُكرِمٍ ، و مُعْطٍ ، ومُعلِمٍ ، و مُسْتَخْرِجٍ » .

وما كانَ على مثالِ هذا وفعلُه غيرُ متعدٍّ؛ فليسَ مِنْ هذا البابِ ، وتُسمى (3) صفاتِ الفاعلِ اصطلاحًا ، وأسماءَ الفاعلينَ لغةً (4) ؛ نحو : « قَائِمٍ، وقَاعِدٍ ، ولاحِقٍ » ، فهيَ بمنزلة : « كريمٍ ، وظريفٍ ، وحسنٍ » وأشباهِها ، وهيَ لاحقةٌ ببابِ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ ، وفيهِ تُذكرُ .

ويدخلُ في البابِ أسماءُ المفعولين مِن الفعلِ المتعدي [إلى واحدٍ أو](5) إلى اثنينِ ، جاريًا كانَ فعلُه الماضي أوْ غيرَ جارٍ ؛ على نحوِ: « مُكْرَمٍ ، ومُعْلَمٍ ، ومُسْتَخْرَجٍ ، ومَكْسُورٍ ، و مَظْنُونٍ » وما أشبَهَ ذلكَ .

---

(1) الجمل : 84 .

(2) ينظر في حدّه ، شرح الكافية 3/413، وكتاب التعريفات 42 ، وشرح كتاب الحدود في النحو186 .

(3) في الأصل « تسم » .

(4) هذه تسميته وتسمية شيخه ابن طاهر . والمتقدمون وأكثر المتأخرين يسمون هذه الصفات « اسم الفاعل» لغة واصطلاحًا . قال ابن بزيزة في غاية الأمل : 1/297 « وأول من لم يسلم له هذا الاصطلاح سيبويه والفارسي والزجاجي والزمخشري وغيرهم من الأكابر ، فكلهم يدخل غير المتعدي في الباب ، ويمثل به ويستعمله استعمال المتعدي » .

وانظر الكتاب 4/280 – 299 ، والإيضاح 1/141 ومابعدها ، وشرح المفصل 6/78 .

(5) إضافة يقتضيها السياق .

وعَمِلَ الجاري بالشبَهِ المذكورِ (١) ، وعَمِلَ غيرُ الجاري بالحملِ عليهِ مِنْ حيثُ كانَ مِن فعلٍ متعدٍ ، وعُدِلَ بلفظِـه عن الجاري .

ولا يعملُ شيءٌ منهـا رفعًا أوْ نصبًا إلاَّ أنْ يـكونَ تابعًا على أصلِــه على أيْ نــوعٍ كانَ الإتباعُ(٢) مِنْ كونِـه صـفةً ، أوْ حالاً ، أو خبرًا لمبتدأٍ ، أوْ بعدَ نفيٍ أوْ استفهامٍ ؛ نحو : « مـا ضاربٌ أخــوكَ زيدًا » ، و « أضاربٌ أخواك عـمرًا ؟ » ، أو تكونَ فيهِ الألفُ واللاّمُ ؛ نحو : « الضاربُ ، والقائمُ » .

ولايعملُ شيءٌ منها مصغرًا (٣) ولا موْصوفًا ، ويجوزُ أنْ يُوصفَ بعدَ العملِ .

وإنْ تعدَّى اسمُ الفـاعلِ إلى اثنينِ تعدَّى اسمُ مـفعولِـه إلى واحدٍ ، ودخلَ في البابِ .

فـإنْ كانَ اسمُ الفـاعلِ والمفـعولِ لِـمَـا مَضَى لَـمْ يعـملا في مـفعـولٍ (٤) ، وضَعُفَ رفعُـهما للظاهرِ(٥) ، وأضيفـا إلى مـا بعـدهما كـ [« شـاتمِ] (٦) زيدٍ ، وصاحبِ عمروٍ » .

---

(١) - وهو مذهب سيبويه وطائفة من النحويين ؛ لذا لا يعمل في مذهبهم إذا كان بمعنى الماضي .
- وذهبت طائفة أخرى إلى أنه عـمل لأنّــه في معنى الفعل ؛ ولهـذا أعـملوه إذا كـان بمعنى الحـال والاستقبال أو بمعنى الماضي . انظر الكتاب ١٦٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١ .

(٢) يوافق البصريين في إعمال اسم الفاعل بهذه الشروط . وأجاز الكـوفيون والأخـفش إعماله مطلقًا دون اعتماده على شيء . انظر شرح المفصل ٨٠/٦ و وائتلاف النصرة ٨٦ ، والهمع ٨١/٦ .

(٣) يوافق البصريين والفراء . والكوفيون - ووافـقهم النحاس - يجيـزون إعمال اسم الفاعل مصـغرًا . انظر شرح التسهيل ٧٤/٣ ، والهمع ٨١/٥ .

(٤) خـلافًا للكسـائي ومن وافقـه على جواز النـصب أيضًا . انظر الجـمل ٨٤ ، وشرح التـسهيل ٧٤/٣ ، وشرح الكافية ٤١٧/٣ ، والهمع ٨١/٥ .

(٥) نسب السـيوطي (في الهمع ٨٢/٥) إلى ابن خروف وشيـخه ابن طاهر المنع ، قـال : «ومنع قوم رفعه الظاهر ، وقوم رفعـه المضمر أيضًا ، قـاله ابن طاهر وابن خروف ، وهو يرد دعوى ابن عصـفور الاتفاق على أنه يرفعه ويتحمله » .

(٦) غير واضحة في الأصل .

وحكمُ مثنّاهُ ومجموعِـه جمع السلامةِ والتكسيرِ كحكمِ مفردِه .

وإنْ كانَ اسمُ الفـاعلِ والمفعـولِ للحالِ / أو الاستـقبـالِ جَرَيًا على [٧٤] فعلِهما المضارعِ في العملِ، فنُوِّنَـا ونُصِبَ بهما واحدٌ أوْ اثنانِ(١) أو ثلاثةٌ ، كفعلِهـما الذي أُخذا منه ؛ نحو : « هذا ضاربٌ زيدًا » ، و « معطٍ عمرًا درهمًا » ، و« مُعْلِـمٌ أخاكَ عمرًا مُنْطلقًا »، و« هو مُعطيكَ درهمًا» ، و«هذا مُعْلِـمٌ أخاكَ ذاهبًـا » . ويجوزُ حذفُ التنوينِ وإضافتُـه تخفيفًا ، وكذلكَ تثنيتُهما وجمعُهُمَا ، ويجوزُ فيهِ الوجهانِ .

فإذا دخلتِ الألفُ واللامُ فيهما؛ لَـمْ يجزْ فيما بعدَهما إلاَّ النصبُ ؛ كـان بمعنى الماضي أوْ المضارعِ ؛ لأنَّ الألـفَ واللامَ في جميـعِ الصفـاتِ بمعنـى « الـذي » و« التي » موصـولـةٌ، والصفةُ فـي مـوضعِ الفعـلِ ؛ فـ «الضاربُ » بمعنى : الـذي ضربَ أوْ يضـربُ و « الضاربـةُ » بمعنى : « التي ضربتْ أو تضربُ » ، و « المضروبُ » ، بمعنى : « الذي ضُرِبَ أوْ يُضْـرَبُ » ، و «المضروبةُ» ، بمعنى: « التي ضُـرِبَت أو تُضْرَبُ » ؛ فـعَمِـلا بالموضعِ لا بالشَّبَـه.

فإنْ دخلتِ الألفُ واللامُ على مـفعولِـه ، جازَ فـيهِ الخفضُ تشبيهًا بـ «الحسنِ الوجهِ » ؛ نحو « هذا الضَّاربُ الرَّجلِ » .

فإذا ثنيـتَ وجمعتَ هذا الذي فـيهِ الألفُ واللامُ ؛ جـازَ على ثلاثةِ أوجهٍ: إثباتِ النونِ والنصبِ ، وعليهِ أنشدَ :

---

(١) في الأصلِ : « واحدًا أو اثنين » بالنصب .

* (الضَّارِبُونَ عُمَيْراً) [1] *

وحذفِ النونِ والخفضِ ، وعليهِ أنشدَ :

* (الْفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ) [2] *

والثالثُ : حذفِ النونِ والنصبِ ، وعليهِ أنشدَ :

* (الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ) [3] *

وإنّما أُضيفَ ما فيه الألفُ واللامُ إلى ما ليست فيه في نحو : « هما الضاربا زيدٍ » ، و « هم الضاربو زيدٍ » ، لـمَّا ثبتتِ النونُ مع الألفِ واللامِ ، حُذفتِ النونُ وعاقبَتْها الإضافةُ ، فلَمْ تُعاقِبِ الألفُ واللامُ الإضافةَ .

---

(١) الجمل : ٨٩ ، وهو جزء من بيت للقطاميّ ، وتمامه :

* .... عن بيوتهم بالتلّ يوم عمير ظالم عادي *

وهو في ديوانه ١٣ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والحلل ١١٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٠/١، والفصول والجمل ل ١١١ . وسيأتي البيت وما يتعلق به فيما بعد .

(٢) الجمل ٨٩ ، وهو جزء من بيت نسبه سيبويه لرجل من بني ضبه ، ورواه « الفارجي » بالنصب ، وينسب لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه ، وتمامه :

* .... المبهم *

وهو في الكتاب ١٨٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والحلل ١٣١ ، والفصول والجمل ل ١١٣ . وسيأتي البيت وما يتعلق به فيما بعد .

(٣) الجمل ٨٩ ، وهو جزء من بيت لقيس بن الخطيم وتمامه :

* لا يأتيهم من ورائنا وكف *

وهو في ديوانه ١١٥ ، ٢٣٨ ، ونسب لرجل من الأنصار . ولعمرو بن امريء القيس . وللحارث بن ظالم المري . ولشريح بن عمرو من بني قريظة . ولمالك بن العجلان . وسيأتي البيت وما يتعلق به فيما بعد . وانظر الكتاب ١٨٦/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح ١٤٩ ، والمنصف ٦٧/١ ، والفصول والجمل ل ١١٣ ، والبسيط ١٠٠٦/٢ ، ١٠٠٧ ، والهمع ١٦٨/١ ، والخزانة ٢٧٢/٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٦/٦ ، ٢٠٩/٧ ، ٢٩/٨ ، ٢١٠ .

وأنشدَ لزهير :

(بَدا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى

ولاَ سَابِقًا شَيْئًا إذا كَانَ جَائِيَا) [(1)]

ويُروى في كتابِ سيبويهِ - رحمَه اللّهُ - لِصرْمَةَ الأنصاريّ [(2)] ، ولزهيرٍ .
وهو زهيرُ[(3)] بنُ أبي سُلْمى ، واسم أبي سُلْمى ، ربيعةَ مِن مزينة، وكذا ذكرَهُ كعبٌ [(4)] ابنُه في شعرِه ، وكانَ بيتُه وحلولُه في غَطَفَان، وليسَ في العربِ «سُلْمى» - بضمِّ السينِ - غيرُهُ ، وعاشَ مِائةً وعشرين سنةً . وهو جاهليٌّ . وقيلَ : لقيَهُ رسولُ اللّهِ - صلى اللّهُ عليهِ وسلَم - فقالَ : « اللّهُمَّ عُذْني من شَيْطَانه » [(5)] ، فما لاكَ بيتًا حتّى ماتَ . والبيتُ مِن القصيدِ الذي أولُه :

---

(١) الجمل ٨٦ ، وهو في ديوان زهير ١٠٧ ، والكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والحلل ١١٠ ، والإنصاف ١٩١/١ ، والفصول والجمل ل ١٠٦ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٢/١ ، ٦٩٥/٢ ، والهمع ٢٧٨/٥ ، والخزانة ١٢٠/١ ، ١٣٥/٤ ، ٤٩٢/٨ ، ٤٩٦ ، ٥٥٢ ، ١٠٠/٩ ، ٢٩٣/١٠ ، ٣١٥ .

(٢) هو صِرمة بن قيس بن مالك النجاريّ الأوسيّ ، شاعر جاهليّ ، أسلم عام الهجرة .
انظر ترجمته في الإصابة ٤٢٢/٣ . وانظر الأعلام ٢٠٣/٣ .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ٤٩٥ .

(٤) شاعر فحل مجيد ، أسلم أخوه بجير قبله ، فأرسل كعب إليه ينهاه عن الإسلام ، فتوعده رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم ، ولكنه ما لبث أن قدم كعب إليه وأسلم ، ومدحه فأهداه الرسول صلّى الله عليه وسلم بردته .
انظر طبقات الشعراء ٩٩/١ ، والشعر والشعراء ١٥٤/١ .

(٥) انظر الأغاني ١٤٠/٩ .

* أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى * [1]

وشاهدُه : نصْبُ « شيئًا » بعدَ تنويـنِ « سابقٍ » بمعنى المضارعِ . وفيهِ شاهدُ الإضافةِ ، وهيَ إضافةُ « مدرك » إلى مـا بعدَه . ومَنْ خفضَ « سابقًا » عَطفَـه على إرادةِ الباءِ في « مـدرك » ؛ لكثرةِ دخـولِـها في خبرِ «ليس» . والرفعُ فيهِ على خبرِ ابتداءٍ ؛ أيْ : « ولا أنا سـابقٌ شيئًا » . و « إذا » مـتعلقةٌ بـ« سـابقٍ » ؛ لأنَّـها ظرفُ زمانٍ ، و « أنَّ » وماعملت فيهِ فاعلُ « بدا »، أيْ: « بدا لي مَنْعُ إدراكِ ما مضى » ، ولا مصدرَ لـ « ليس » فقُدِّرِ مِن المعنى .

وأنشـدَ لامـرِيءِ الـقيــس بن حُـجْر فــي روايـةِ الـطـوسيِّ [2] ، وقـيلَ : لامريءِ الـقيــسِ بن عابس الكِـنْـدِيِّ [3] ، مِــن روايـةِ أبـي عمروٍ الشـيـبانيِّ [4] :

(إنِّي بِـحَـبْلِكَ واصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَـبْلِكِ رائِشٌ نَبْلِي)[5]

---

(١) عجزه : * من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا *
وهو في ديوانه ١٠٦ ، والفصول والجمل ل ١٠٧ ، والخزانة ٤٩٢/٨ .

(٢) هو أبو الحسن ، علي بن عبداللّـه بن سنان الطوسيّ ، عالم راوية لأخبار القبائل وأشعار الفحول ، من أصحاب أبي عبيد القاسم بن سلام ، من أعلام الكوفة ، أخذ عن ابن الأعرابي ، وكان شاعرًا .
انظر ترجمته في الفهرست ١٠٦ ، ومعجم الأدباء ١٧٧٩/٤ ، وإنباه الرواة ٢٨٥/٢ ، وبغية الوعاة ١٧٢/٢ .

(٣) هو امرؤ القيس بن عابس بن المنذر بن امريء القيس بن السمط بن عمرو بن معاوية. من كندة شاعر مخضرم من أهل حضرموت . صحابي . مات في الكوفة .
انظر ترجمته في الإصابة ١١٢/١ ، والخزانة ٣٣٥/١ . وانظر الأعلام ١٢/٢ .

(٤) انظر الروايتان في الفصول والجمل ورقة ١٠٨ .

(٥) الجمل ٨٦ ، كما ينسب للنمر بن تولب . وهو في ديوان امريء القيس ٢٣٩ ، وفي ملحق ديوان النمر بن تولب ١٣٥ ، والكتاب ١٦٤/١ ، وشرح أبياته لابن النحاس ١٠٠ ، ولابن السيرافي ٤٠٦/١ ، والحلل ١١٢ ، والفصول والجمل ل ١٠٨ ، والبسيط ٣٦٠/١ ، ١٠٢٣/٢ ، ١٠٢٧ .

يُروى بفتحِ الكافِ وكسرِها [1]. و[كذا] [2] في الأبياتِ التي قبلَ البيتِ وبعدَه ؛ فمن كسرَ [فهوَ على خطابِ] [3] المرأةِ المتقدمةِ الذكرِ ، بدأ بذكرِها وختمَ بذكرِها . ومن فتحَ رَجَعَ إلى « الأخِ » المذكورِ في قولِه :

* وأخِي إخَاءِ ذِي مُحَافَظَةٍ [4] *

وهوَ على قولٍ محذوفٍ ، أيْ : قلتُ لهُ :

إني بحبلك .... البيت

وحذفُ القولِ كثيرٌ ؛ كقولِه تعالى :

﴿ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ﴾ [5] ،

و ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [6] ،

و ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [7] .

و « الحبلُ » / يكنى بهِ عن العَهْدِ والوَصْلِ ، وبالريشِ [عن] [8] [٧٥] المحافظةِ . وقالوا : معنى [البيت] [9] : « واصلٌ حَبلي بمَنْ وصلتِ به

---

(١) انظر الرواية في الفصول والجمل ل ١٠٨ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) غير واضحة في الأصلِ .

(٤) عجزه : * سَهْلِ الخَلِقَةِ ، مَاجِدِ الأصْلِ * ديوان امريء القيس ٢٣٩ .

(٥) الأنعام ٦/٩٣ .

(٦) الأنعام ٦/٥٤، والأعراف ٧/٤٦، والنحل ١٦/٣٢، والقصص ٢٨/٥٥ ، والزمر ٣٩/٧٣ .

(٧) غافر ٤٠/٧ .

(٨) في الأصل : « و » .

(٩) إضافة يستقيم بها الكلام . وذكر هذا المعنى ابن السيد . انظر الحلل ١١٢ .

حبلَك ، ورائشٌ نبلــي بمن رِشت [1] بـه نبلَكِ » وشاهدُه : تنويـنُ « واصـلٍ » و «رائشٍ »، والنَّصبُ بهـما، وأضافَ مفعولَيْهما إلى نفسِه فلَمْ يُظهِرْ إعرابًا فيهـما . وعَطَفَ « رائشًا » على « واصلٍ » ، خبرًا على خبرٍ . و « بريشِ نبلِك » متعلقٌ بـ « رائشٍ » ، و « بحبلِك » متعلقٌ بـ « واصلٍ » . وقدَّمَ المجرورَ الثاني لتقدُّمِ المجرورِ الأوّلِ للمجانسةِ، واعتدالِ الكلامِ، وأصلُه:« إني واصلٌ حبلي بحبلكِ [2] ، ورائشٌ نبلي بريشِ نبلِكِ » .

وأنشدَ لعمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

(وكَمْ مَالِىءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِه
إذا راحَ نَحْوَ الْجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمَى) [3]

هو عُمر بنُ عبداللّه بنِ أبي ربيعةَ [4]. واسم أبي ربيعةَ ، عُمر بنُ المغيرةَ [5] . ويُكنى عُمر ؛ أبا الخطّابِ ، وُلِدَ يومَ ماتَ عُمر بنُ الخطابِ ـ رضيَ اللّهُ عنهُ ـ وسُمِّيَ باسمِهِ ، وتابَ قبلَ موتِهِ وتنسَّكَ ـ رحمَهُ اللّهُ ـ قالَهُ في بنتِ مروَانَ

---

(١) في الأصل : « ريشت » .

(٢) في الأصل : « بوصلك » .

(٣) الجمل ٨٧ ، وديوان عمر بن أبي ربيعة ١٨ ، والكتاب ١/١٦٥ ، وشرح أبياته لابن النحاس ١٠٠، ولابن السيرافي ١/١٧٨ ، والحلل ١١٤، والفصول والجمل ل ١٠٩، والبسيط ٢/١٠٢٨.

(٤) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٥٥٣ ، والأغاني ١/٢٨ ، ووفيات الأعيان ٣/٤٣٦ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٣ ، والخزانة ٢/٣٢ .

(٥) في الأصل : « واسم ابن أبي ربيعة ، عمر بن المغيرة » بإقحام « ابن » . وفي الفصول والجمل ل ١٠٨ : « واسم أبي ربيعة عمر بن المغيرة » . وفي شرح شواهد المغني ١/٣٣: «عمر بن عبداللّه بن أبي ربيعة عمر بن المغيرة بن عبداللّه بن عمر بن مخزوم ...» . وفي الأغاني ١/٢٨ : « هو عمر بن عبداللّه بن أبي ربيعة . واسم أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة » .

بنِ الحكمِ [١] . و « كمْ » خبريةٌ مرفوعـةٌ بالابتداءِ ، وخبرُه محـذوفٌ تقديرُه : « فـي مِنى » [٢] ، ودلَّ عليـه بقيـةُ البيتِ . و « الرَّواحُ » : الخروجُ بعـدَ [٣] الزوالِ . و « الجمرة » : واحدة الجِمَـارِ ؛ وهيَ الحـصباءُ التي يُرمَـى بها . و « البِيضُ » : النساءُ ، وهيَ فـاعلةٌ بـ « راحَ » . و « الدُّمَـى » : جمعُ دُميةٍ ، وهي صُـوَرُ الرُّخامِ ، والجـارُّ والمجرورُ في مـوضعِ الحـالِ مِن «البـيض» ، تقديرُه : « كـائنةٌ كـالدُّمَـى » . وجعلَ بعضُ المتأخرينَ [٤] « راحَ » مِن أخـواتِ « كـانَ » ، ومنعَ أنْ تكونَ تامـةً ، وأخطأَ مِن وجهينِ ؛ أحـدُهما : إدخالُهـا في بابِ « كانَ » ، والثاني : منعُـها من التمـامِ ؛ فأمَّـا دخـولُها في بابِ « كانَ » فـلا سبيلَ إليـهِ ؛ لأنَّ معناها : خَـرَجَ بعدَ الزَّوالِ ، وسارَ بعـدَ الزَّوالِ ، فلا يُقالُ « راحَ زيدٌ عـالمًا » ، ولا « راحَ زيدٌ أخاكَ » ، فليستْ كـ « صارَ » التي بالصادِ .

وأمَّا منعُ التمامِ فيها ؛ فلأنَّ العربَ تقولُ : « رُحْنا » أيْ : خرَجْنَا بالعَشـيِّ ، قالَ امرؤُ القيس [٥] :

* ورُحْنَا وراحَ الطِّرْفُ يَنْفُضُ رَأْسَـهُ * [٦]

---

(١) انظر الحلل ١١٤ .

(٢) وهي المذكورة في البيت قبله : وكم من قتيل لا يُبَاءُ به دمٌ ومِن غلقٍ رهنًا إذا ضمَّه مِنَـى

(٣) في الأصـل : « قبل » . وانـظر اللسـان « روح » ٤٦٤/٢ . وسيأتي تفسيره لها فيما بعد .

(٤) كالزمخشري ، وأبي البقاء ، والجُزُوليّ .

انظر شرح المفـصل ٩٠/٧ ، والمقدمـة الجزولية ١٠٤ . وانظـر شرح الجمل لابن عـصفور ٣٧٦/١ ، والبسيط ٦٦٨/٢ . وانظر ص ٤١٦ من هذا الشرح .

(٥) في الأصل : امريء .

(٦) عجزه : * متى ما تَرَقَّ العينُ فيه تَسَـفَّلِ *

وفيه عدة روايات لا تغير موضع الاستشهاد . انظر ديـوانه ٢٣ ، وشرح القصائد السـبع لابن الأنباري ٩٨ ، وشـرح القـصـائد السبع للنحاس ١٨٥/١ ، وشـرح المعلقـات العشـر للزوزني ٧٣ ، وشـرح القصائد العشر للتبريزي ٨٢ . والخزانة ٢٤٣/٣ ، ٢٥١ .

قالَ : « ورحنا » واكتفى .

وشاهدُه : تنوينُ « مـالــئٍ » ، ونصبُ « عينيْـهِ » وفـعـلُـه : مَلأً يَـمْـلأُ فـهوَ مالــئٌ ، ومعنى البيتِ : كثيرٌ ممن يملأُ عينيهِ مِن النظرِ لِـمنْ لا يحلُّ - تمتعًا بهِ - في ذلكَ الموضعِ . والعاملُ في « إذا » « مالئ » .

وقولُه : (**ولايجوزُ النَّـصْبُ مع حَذْفِ التنوينِ إلاَّ في المعطوفِ بإضمارِ فعْلٍ**)(١) ؛ أمَّـا النصبُ مع حـذفِ التنوينِ في الأوَّلِ فلا سبيلَ إليهِ ؛ وإنَّمـا يجوزُ الخفضُ والنصبُ في المعطوفِ على الذي أضيفَ إليهِ اسمُ الفاعلِ .

ولا يخلو اسمُ الفـاعلِ أنْ يكونَ بمعنى المضيِّ أوْ المضـارعِ ؛ فإنْ كـانَ بمعنى المضيِّ ، كانَ الخفضُ في المعطوفِ أحـسنَ مِن النَّصبِ للحملِ على اللَّـفظِ ؛ لأنَّـه لا فعلَ معكَ . والنّصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسرُه لفظُ « ضارب » (٢) وإنْ لَـمْ يعملْ ؛ ولذلكَ ضَعُفَ ، ولا يكـونُ الفعل إلاَّ ماضـيًا (٣) ، إلاَّ أنْ يكونَ هـناكَ دليلٌ عـلى غيرِه ؛ نحـو : « هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمرًا غدًا » ، وفيـه تعقبٌ على أبي القاسمِ لإجازتِــه إيَّـاهُ من غيرِ دليلٍ (٤).

وإنْ كانَ بمعنـى المضارعِ استـوى الخفضُ والنصبُ ؛ الخـفضُ على اللفظِ ، والنَّـصبُ على الموْضعِ؛ لأنَّـهُ ناصبٌ بالقُوَّةِ والأصل ، وسـيبويهِ يضمرُ فيـه فِعْلاً(٥)

---

(١) الجمل : ٨٧ .

(٢) في نحو : « هذا ضَارُبُ زيدٍ أمسِ وعمرًا » .

(٣) قال ابن بـزيزة معقبًا عليـه : « وهو تحكم لأن المقصـود صورة العـملية مطلـقًا » انتهـى . وابن خروف مسبوق بابن السـيد الذي تعـقب الزجاجي في إجازتـه إضمار فـعل مضـارع من غير دليل عليه . انظر الجمل ٨٥ ، وإصلاح الخلل ٢٠٤ ، وغاية الأمل ١/٣٠٠ .

(٤) انظر إصلاح الخلل ٢٠٣ ، ٢٠٤ . وانظر رد ابن أبي الربيع في البسيط ١٠١٧/٢ على ابن السيد .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/١ .

مراعـاةً لعملِه في اللّـفظِ خفـضًا، فلاينبغي أنْ يعـملَ في الثاني نصبًـا وقدْ عـملَ خفـضًـا ـ وهو نظرٌ سـديدٌ ـ فـإنْ فصلـتَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليـهِ ؛ نحـو : « هذا ضـاربُ زيدٍ غدًا وعـمـرًا » ، و « هذا مـعطي زيْدٍ / [٧٦] درهمًا وعمـرًا » كانَ النصبُ الوجهَ ، وضَعُفَ الخـفضُ للفصلِ بينَ الجارِّ والمجرورِ ، وكذلكَ : « هذا ضاربُ زيدٍ ، وغدًا عـمرًا » للفصلِ بينَ حرفِ العطفِ الذي نابَ مـنابَ الجـارِّ وبينَ المخـفوضِ ، فـكأنَّـكَ فـصلتَ وهذا أحْرَى ، ومنعَـه ابن بابشاذ [(١)] ، ولا يَمتنعُ مع ضعفِـه .

وأمَّـا ما أنشدَه وهو :

(هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا
أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَاعَوْنِ بْنِ [مِخْرَاقِ][(٢)]) [(٣)]

فيـجـوزُ فيـهِ الوجـهـانِ ؛ النَّصبُ بإضـمـارِ فـعلٍ ، وعليـهِ أنشـدَه سيبويهِ[(٤)] ، والعطفُ على موضعِ « دينار » ؛ لأنَّـه في موضعِ نصبٍ ؛ لأنَّ

---

(١) انظر شرحه للجمل ١/١٦٤ .

(٢) مطموسة في الأصل .

(٣) الجمل ٨٧ . نسب البيت إلى جرير – وليس في ديوانه – وإلى جابر بن رألان السنبسي ، وإلى تأبط شرًا وهو في ديوانه ضمن ما نسب إليه من أشعار ٢٤٥ ، وقيل : مصنوع . و«دينار » ، و « عبد ربّ » ، و « أخاعون » ، و « مخراق » رجال . وقيل : دينار : واحد الدنانير . وهو في الكتاب ١/١٧١ ، والمقتضب ٤/١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٣٩٥ ، والحلل ١١٨ ، والفصول والجمل ل ١١٠ ، والبسيط ٢/١٠٣٦ ، والخزانة ٨/٢١٥ .

(٤) الكتاب : ١/١٧١ .

« باعث » بمعنى المستقبلِ ، و « دينـار » اسمُ رجلٍ ، ويجوزُ أنْ يُريدَ أحد الدنانيرِ ، كما قالَ :

إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِـلاً وَأَنْـتَ بِهَـا كَلِـفٌ مُغْـرَمُ

فَأَرْسِـلْ حَكِـيمًا وَلا تُوصِـه فَذَاكَ الْـحَكِـيمُ هُوَ الدِّرْهَمُ (١)

والأوَّلُ أظهرُ لقولِـه : « أوْ عَبْدَ رَبٍّ » .

ومَنْ خـفضَ « ابن » حملَ على «عـون» ، ومَنْ نصـبَهُ حـملَـهُ على «الأخ» ، والمعنى واحد ، ولـمَّـا لَـمْ يُعلَمْ تأويلُـه قيلَ فيهِ مصنوعٌ ، وقيلَ : هو لجرير .

وأنشدَ في البابِ :

(الضَّـارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ بُيُوتِـهِمُ

بِالتَّـلِّ يَوْمَ عُمَيْرٌ ظَالِـمٌ عَادِي) (٢)

البيت للقُطامي ، وهو عـميـرُ بنُ شُييمِ بنِ عمرِو بـنِ عبادٍ ، ولُـقِّبَ القُطاميَّ لبيتٍ قالَـه (٣) يمدحُ زُفَرَ بنَ الحارثِ . وعميرٌ الذي ذكرَ ؛ هو عميرُ بنُ الحُبابِ (٤) السُّـلَمِيُّ (٥)، وكانتْ لَهُ غَـاراتٌ على تَغْلِبَ ؛ قبـيلةٌ . يصفُ أنَّهمْ أعزّاءُ مـانعونَ

---

(١) البيتـان لأحمد بن فارس بن زكـريا اللّغويّ في ترجمتـه في معجم الأدباء ٤١٣/١، ووفقـات الأعيان ١١٩/١ ، وبغية الوعاة ٣٥٢/١ . وانظر الخزانة ٢١٨/٨ .

(٢) الجمل ٨٩ ، وقد سبق تخريجه ص ٥٣٤ .

(٣) انظره ص ٤٣٠ .

(٤) في الأصل : « حباب » بدون « ال » تصحيف .

(٥) هو عمـير بن الحُبَاب بن جـعدة السلميّ ، رأس القيـسـية في العـراق ، وأحد الأبطال الدهاة . قتله بنو تغلب . انظر الأعلام ٨٨/٥ .

حريمَهم وحِمَاهم ، وأنَّ عميرًا غزا عليهم . و« التلُّ »: دونَ الجبلِ . و« العادي » : المعتدي . وشاهدُه : إثباتُ النونِ والنَّصبِ مع الجمعِ ، وأضافَ « يوم » إلى الجملةِ الابتدائيةِ ، و « عادٍ » خبرٌ بعدَ خبرٍ ، أو نعتٌ لـ « ظالم » ، و « بالتلِّ » متعلقٌ بـ « الضاربينَ » ، والباءُ بمعنى « في » .

وأنشدَ :

(الْفَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ الْمُبْهَمِ) [1] .

البيتُ لرؤبةَ بنِ العَجَّاجِ [2] ، واسمُ العَجَّاجِ : عبدُالله بنُ رؤبةَ ، ويُكَنَّى : أبا الجحَّاف ، وأبا العَجَّاجِ . وأنشدَهُ سيبويهِ [3] ـ رحمَهُ اللّهُ ـ لرجلٍ من ضبّةَ. و «الفارجون » : جمعُ فارجٍ ، وهو الفاتحُ . و « الْمُبْهَم » : المغلَقُ . يقولُ : إنَّهم لا يُحجَبُونَ عَن أبوابِ الملوكِ إذا وَفَدُوا . وقبلَه :

* الضَّارِبُو بالسَّيْفِ كُلّ غَشَمْشَمِ * [4]

وفيهِ النصبُ مع حذفِ النونِ كالبيتِ الذي بعدُ، وذكرَه سيبويهِ بالنصبِ [5] على القطعِ ، والنصبِ بإضمارِ فعلٍ ، وشاهدُه : حذفُ النونِ ، والخفضُ على القياسِ . وأنشدَ :

---

(١) الجمل : ٨٩ . سبق تخريجه ص ٥٣٤ .

(٢) هو أبو الجحَّاف ، بن العجّاج عبداللّه بن رؤبة بن لبيد بن صخر . هو وأبوه شاعران ، كل منهما له ديوان رجز . من شعراء الدولة الأموية والعباسية . انظر وفيات الأعيان ٣٠٣/٢ ، والخزانة ٨٩/١ ، والأعلام ٣٤/٣ .

(٣) انظر الكتاب ١٨٥/١ . وفيه : « الفارجي » .

(٤) لم أقف عليه .

(٥) انظر الكتاب ١٨٥/١ .

(الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لا

يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ) [1]

البيتُ لقيس بنِ الخَطِيمِ بنِ عَدِيٍّ [2]، ويُكنّى: أبا [يزيد] [3]، و«العوْرةُ» : المكانُ الذي يُخافُ منه العدوُّ ، و « الوكَفُ » : العيبُ ، ونحوُهُ «الوَطَفُ » ، ويُروَيَانِ جميعًا [4] ، ويُريدُ : إنَّهم يحفظونَ عورةَ عشيرَتِهم فلا يُعابونَ بتضييعِ ثغرهِم . ومَنْ رَوَى: « مِن ورائهم » [5] أخرجَ الضميرَ على الغَيْبَةِ على «الحافظو »؛ لأنَّهُ في تقديرِ : « الذينَ يحفظونَ » ، والألفُ واللامُ وإنْ كانت بمعنى « الذي » فهيَ حرفٌ ، وهيَ المعروفةُ في كلِّ موضعٍ ، وإنَّما هيّ لامٌ ، زِيدتْ همزة الوصلِ بلا خلافٍ في هذا . والضميرُ إنَّما يعودُ على ما دلتْ عليهِ الصفةُ مِن الموصوفِ ، لا على الألفِ واللامِ . وشاهدُه : حذفُ النونِ ، والنصبُ، وهيَ لغةٌ فاشِيَةٌ [6] ، حُذِفَتْ لطولِ الصلةِ ، وحذفُهَا أطولُ مِن حذفِها مِن الموصولِ في قولِهم :

---

(١) الجمل ٨٩ ، وقد سبق تخريجه ص ٥٣٤ .

(٢) هو قيس بن الخطيم بن عديّ الأوسيّ ، أبو يزيد . شاعر الأوس . أدرك الإسلام ، وقتل قبل أن يدخل فيه . له ديوان مطبوع .

انظر الخزانة ٣٤/٧ ، والأعلام ٢٠٥/٥ . والبيت في الخزانة ٢٧٥/٤ ينسب إلى عمرو بن امرىء القيس الخزرجي .

(٣) في الأصل : « زيد » .

(٤) كما يروى « نطفُ » بالمعنى نفسه . انظر الحلل ١٢٣ ، والخزانة ٢٧٤/٤ .

(٥) انظر الرواية في الحلل ١٢٣ ، والفصول والجمل ل ١١٣ ، والخزانة ٢٧٤/٤ .

(٦) تنسب إلى بني الحارث بن كعب ، وبعض بني ربيعة . انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٠٩/١ ، والخزانة ١٤/٦ . وانظر (اللهجات العربية في التراث ٢/٦٩٠ - ٦٩٢) ، و (اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية ٥٧٣) .

أبني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللّـذا قَتَلا الـمُلُوكَ وَفَكّـكَا الأغْلاَلا (١)

حَـذَفَ من المـوصـولِ . والأوَّلُ حـذفَ مِن الصـلةِ . أرادَ : « نحن الحافظون » .

وقولـه : (فَأضَفْتَـهُ إلى نَكِرَةٍ تَنَكَّـرَ) (٢) .

صـوابُـه : بقــيَ على نكرتـه . والـمــعرفـةُ لا تضافُ ، فـإنْ أردتَ إضافتَــها / سلبتَ عنها التعريفَ وأضفتَ فلَـمْ تُضفْ إلاَّ نكرةً . [٧٧]

ودليلُ التنكيـرِ في جـميـعِ مـا جاءَ نكـرةً وهو بلفظِ المعـرفةِ كـثـرةُ جريـانِـها على النّـكرةِ ، ودخـولُ « رُبَّ » عليهـا ، و « كَـمْ » و « كُـلّ » مع المفردِ . وجميعُ مـا استُعْمِلَ نكرةً وهو بلفظِ المعرفـةِ يكونُ معرفةً إلاَّ « حسنُ الوجهِ » ؛ فـإنَّـه لا يتعـرفُ أبدًا إلاَّ بالألفِ واللامِ بنصٍّ سيبـويهِ - رحمَـهُ اللّـه - في بابِ الجرِّ (٣) .

وأنشــد :

(يَارُبَّ غَابِطِنَـا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ
لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا) (٤)

---

(١) من قصيدة للأخطل يفتخر بقومه ويهجو جريرًا . ونسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه. وهو في ديوان الأخطل ٢٤٦ ، والكتاب ١٨٦/١ ، وسر الصناعة ٥٣٦/٢ ، وإصلاح الخلل ٢٠٥ ، والخزانة ٦/٦ . وفيه روايات لا تؤثر في موضع الاستشهاد .

(٢) الجمل ٩٠ . والعبارة بأكملها : (واعلم أن اسم الفاعل إذا كـان بمعنى المضيّ فأضفته إلى نكرة تنكر ، وإن أضفـته إلى معرفـة تعرّفَ) . وقـد ردّه عليه ابن أبي الربيع في البسيط ١٠١٠/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٤/١ .

(٤) الجمل ٩١ . وهو في ديوان جـرير ١٦٣/١ ، وفي الكتاب ٤٢٧/١ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، ٢٨٩ ، والحلل ١٢٤ ، والفصـول والجـمل ل ١١٤ ، وشـرح المفـصل ٥١/٣ ، والبسيط ١٠٤٦/٢ .

البيتُ لجريرِ بنِ عطيةِ بنِ الخَطَفيّ [1] ـ وهو حذيفةُ بنُ بدرٍ ـ .

و « الجريرُ » : الحبلُ الشديدُ الفتلِ مِن أُدَمٍ [2] ، سُمِّيَ بهِ ، وجمعُه «أجِرَّةٌ» في القليلِ ، و « جُرُرٌ » في الكثيرِ ، وله خبرٌ : رُوِيَ أنَّ أمَّه رأتْ وهيَ حاملٌ به كأنَّها وَلَدَتْ حَبْلاً من شَعْرٍ ، فنزلَ فوقعَ في عُنُقِ رجلٍ فخنقَهُ ، ثمَّ هوى إلى جماعةٍ فخنقَهم ، فقيلَ لها تلدينَ غُلامًا ذا شرٍّ وشكيمةٍ ، فولدَتْهُ فسمَّتْهُ جريرًا [3] ، يهجو بهذا البيتِ الأخطلَ ، وقبلَه :

إِنَّ العُيُونَ التي في طَرْفِهَا حَوَرٌ ... قَتَلْنَنَا ثُمَّ لا يُحيينَ قَتْلانا

يَصْرَعْنَ ذَا اللّبِّ حَتّى لا حراكَ به ... وهنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللّهِ أرْكَانا [4]

يا رُبَّ غَابطنا .... البيت

وفي القصيدِ :

يا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيّان من جَبَلٍ [5] .... البيت

وفيه :

هَبَّتْ شَمَالاً فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُم

عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتي شَرْقِي حَوْرَانا [6]

---

(1) سبقت ترجمته صفحة ٤٩٤ .

(2) انظر اللسان « جرر » ١٢٧/٤ .

(3) القصة في الحلل ١٢٤ ، والخزانة ٧٥/١ .

(4) ديوان جرير ١٦٣/١ .

(5) عجزه : * وحبذا ساكن الريّان من كانا * ديوان جرير ١٦٥/١ .

(6) ديوان جرير ١٦٥/١ .

« الغابط »:الذي يتمنّى مثلَ ما لغيرِه ، وهو جائزٌ شرعًا. و «الحاسد» : الذي يتمنّى ما لغيرِه لنفسِه ، أوْ يتمنى أنْ يذهبَ عنهُ وإنْ لم يصِرْ له ، وهو حرامٌ ، وتُسَمَّى الغِبْطَةُ حَسَدًا ؛ لقولِه ـ صلى اللّه عليهِ وسلم ـ : « لا حسدَ إلاَّ في اثنتينِ » (١) . و « المباعدَةُ » : البعدُ . و « الحرمانُ » : المنعُ . والمعنى : لو طلبكم الذي يغبطُنا فيكم ويحسدُنا عليكم للاقى مباعدةً منكم وحرمانا . و « يا » حرفُ تنبيهٍ ، أو حرفُ نداءٍ ، والمنادى محذوفٌ ؛ يريدُ : يا قومي . و « رُبَّ » : حرفٌ زائدٌ مختصٌ بخفضِ النّكرات ، ولا موْضعَ لها مِن الإعرابِ ، ومعناهُ : التقليلُ والتكثيرُ أيضًا في قولِ الأئمةِ ـ سيبويهِ (٢) وغيرِه؛ قالَ صاحبُ العيْن : « و « رُبَتَ » كلمةٌ تعني بها التكثيرَ » (٣) .

---

(١) تمامه : « رجل آتاهُ اللّه مالاً فسلطه على هلكته في الحق ، ورجل آتاه اللّه الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها » . صحيح البخاري / كتاب العلم / باب الاغتباط في العلم والحكمة ٢٨/١ .

(٢) لم أجد في كتاب سيبويه ما يدل على ذلك صراحة . وذكر المرادي في الجنى الداني ٤٤٥ أن ابن مالك نسبه هو وابن خروف قبله لسيبويه واستدلا بقوله في باب كم : « ومعناها معنى ربّ » (الكتاب ١٥٦/٢) . وبقوله في الباب : « واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه ربّ ؛ لأن المعنى واحد ، إلاّ أن كم اسم وربّ غير اسم » (الكتاب ١٦١/٢) . وانظر شرح التسهيل ١٧٧/٣ .

وانظر رد ابن درستويه ، والفارسي ، والرماني ، والشلوبين ، والمرادي على قول ابن خروف وابن مالك في الجنى الداني ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

واختلف النحويون في معناها على عدة أقوال . والأكثر على أنها للتقليل . والقول الرّاجح أنها لم توضع لتقليل ولا تكثير وإنما ذلك مستفاد من السياق .

انظر البسيط ٨٥٩/٢ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٣٩ ومابعدها ، والمغني ١٤٣/١ ، والهمع ١٧٤/٤ ومابعدها .

(٣) وكذا جاء في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٢١/٢ ، والبسيط ٨٥٩/٢ ، والارتشاف ٤٥٥/٢ ، والجنى الداني ٤٤٠ .ولم أقف على ذلك في كتاب العين ، والذي وقفت عليه : « وربّ كلمة تفرد واحدًا من جميع ، يقع على واحد يُعنى به الجميع ، كقولك : رب خير لقيته ... » العين ٢٥٨/٨ .

ولا يفتقرُ مخفوضُها إلى صفةٍ [1] لتضمنِها إحدى المعنيينِ ، وتغني عن الصفةِ . وموضعُ المخفوضِ بها نصبٌ . أو رفعٌ بالابتداءِ [2] في قولِهم : « رُبَّ رجلٍ قالَ ذلكَ ». و « رُبَّ رجلٍ رأيتُه » ، ويجوزُ في هذا النَّصبُ على الاشتغالِ ، والمفعولِ ، و « رُبَّ رجلٍ ضربتُ » ، و « رُبَّ رجلٍ لقيتُ » ؛ والمعنى : كثيرًا من الرجالِ لقيت . وفي الأوّل : كثيرٌ من الرجالِ قالَ ذلك ، أو قليلٌ .

ودليلُ زيادتِها ذِكْرُها مع كلِّ فعلٍ ؛ وهذا مقتضى نصِّ كلامِ الأخفشِ أبي الحسنِ سعيد بن مسعدة [3] ، وهو الظاهرُ من كلامِ سيبويه [4] - رحمَه اللّه - ولذكرِ بيانِ حججِ ما ذكرتُ ، وكلام سيبويهِ فيه موضعٌ غيرُ هذا . وكلامُ أبي العباسِ ، ومن تابعه فيها فاسدٌ [5] كلُّه لا يعوَّلُ عليه .

---

(١) جاء في شرح التسهيل ١٨٤/٣ : « قال ابن خروف : « والمتأخرون مختلفون في رب ؛ منهم من تبع المبرد على مذهبه كابن السراج والفارسيّ ، وهو فاسد ؛ لأنه ألزم مخفوضه الصفة ، وحذف ما يتعلق به، وألا تدل إلاّ على التقليل » . وانظر الأصول ٤١٨/١ .
وذكر ابن أبي الربيع أن وجوب وصف مخفوضها منسوب إلى البصريين . (انظر البسيط ٨٦٤/٢ ومابعدها) . وذكر أبو حيان عدم لزوم وصف مخفوضها عن الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقّشي وابن طاهر وابن خروف ، قال : « وهو ظاهر كلام سيبويه » . الارتشاف ٤٥٧/٢ . وانظر الجنى الداني ٤٥٠، والهمع ١٧٨/٤ .

(٢) وهو مذهب أكثر النحاة ، خلافًا للزجاج ومن وافقه ، إذ يرى أنّه دائمًا في موضع نصب . انظر الارتشاف ٤٥٨/٢ ، والمغني ١٤٥/١، والهمع ١٨٢/٤ .

(٣) قال الأخفش في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) (الحجر ٢/١٥) «وأدخل مع « رُبَّ » « ما » ليتكلم بالفعل بعدها » معاني القرآن ٣٧٨/٢ .

(٤) في الكتاب ١١٥/٣ : « جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهيئوها ليذكرَ بعدها الفعل» . وفيه أيضًا : « فما تجيىء لتسهل الفعل بعد رُبَّ » ٥١٨/٣ .

(٥) نسب إلى المبرد أن ربّ إذا كُفت بما ، جاز أن يليها الجملتان ؛ الاسمية والفعلية . وتابعه الزمخشري . والجمهور على أنّه لا يليها إلاّ الجملة الفعلية . انظر المفصل ٢٨٦ ، وشرحه لابن يعيش ٣٠/٨ ، والارتشاف ٤٦٤/٢ ، والجنى الداني ٤٥٦ .

وشاهدُ البيتِ : خفضُ « غابط » بـ « رُبَّ » ، ولولا أنَّه نكرةٌ لَمْ يدخلْ .

و « يطلبكم » : خبرُ « كانَ » . و « منكم » متعلقٌ بـ « لاقى » ، أوْ في موضعِ الصفةِ للمباعدةِ ، و « لاقى » : جوابُ [« لو » ، وحَذَفَ اللامَ] [1] التي يُتَلَقَّى بها الجوابُ . وموضعُ المخفوضِ بـ « رُبَّ » مبتدأٌ ، والخبرُ « لَوْ » وجوابُها .

ولا يجوزُ ثباتُ النونِ في اسمِ الفاعلِ المثنَّى والمجموعِ إذا كانَ بعدَه مضمرٌ ؛ نحو : « الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِكَ ، وضارِبُونَكَ » إلاَّ في الشعرِ [2] ، وذلك في الفعلِ حسنٌ .

---

(١) مطموسة في الأصل .

(٢) نحو :

هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خَشُوا من محدث الأمرِ معظما

وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٩ .

باب الأمْثِلَةِ الَّتي تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الفَاعِلِ (١) / [٧٨]

هذهِ الأمْثلةُ الخمسة (٢) نادرةٌ ، ويُزَادُ إليها « فِعِّيلٌ » (٣) ، نحو : «شِرِّيب » .

و [عملت في] (٤) مفعولٍ ، لأنَّها للمبالغةِ من فِعْلٍ متعدٍ ، فعملتْ عملَ فعلِها كما عملَ اسمُ الفاعلِ والمفعولِ بالألفِ واللامِ بحلوله محلَّ الفعلِ بمعنى الماضي والمضارعِ .

وتعملُ هذه الأمثلةُ بمعنى الماضي(٥) والمضارعِ ، وبعضُ الأبياتِ التي أنشدَ (٦) تشهدُ لذلكَ ، ولأنَّها لَمْ تعملْ لشبهِ الفعلِ . ومنعَ ابنُ بابشاذ ، ومَنْ قالَ بقولِه من عَملِها بمعنى الماضي(٧) . وتعملُ بمعنى

(١) الجمل : ٩٢ . وإعمال هذه الأمثلة مذهب بصريّ ، والكوفيون يقولون بأن النصب بفعل مضمر . انظر مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ .

(٢) وهي : « فَعُولٌ » ، و « فَعَّالٌ » ، و « مِفْعَالٌ » ، و « فعِلٌ » ، و « فعيلٌ » .

(٣) قال ابن أبي الربيع في البسيط ١٠٦٢/٢ « ورأيت بعض المتأخرين قد زاد فيها فِعِّيلاً» إلى آخر ما ذكر . ثم قال : « وهذا الذي ذهب إليه هذا المتأخر لم أرَ أحدًا من المتقدمين قاله ، ولاسمعت أن فعِّيلاً يعمل » إلى آخر ما قال . وذكر أبو حيان في الارتشاف ١٩٣/٣ عن ابن ولّاد ، وابن خروف إعمال « فِعِّيل » - بالكسر والتشديد - فأجازا زيد شِرِّيب الخمر ، وطِبِّيخ الطعام . وانظر الهمع ٨٨/٥ .

(٤) مطموسة في الأصل .

(٥) انفرد ابن خروف وشيخه ابن طاهر بالقول بأن هذه الأمثلة تعمل وإن كانت بمعنى الماضي . انظر غاية الأمل ٣٠٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٤/١ ، والبسيط ١٠٥٧/٢ ، والارتشاف ١٩٤/٣ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٦٧/٢ .

(٦) انظر الجمل ٩٢ ، ٩٣ .

(٧) في الأصل : « بمعنى الماضي والمضارع » . « والمضارع » في ظني مقحمة .

الماضي ، والمضارعِ على حكمِ اسمِ الفاعلِ [١]، وليسَ الأمرُ كما توهموا .

ويتقدمُ معمولُها ويتأخرُ كاسمِ الفاعلِ . ولا يعملُ شيءٌ معها إلاَّ إذا أُريدَ به المبالغةُ ، وكثرةُ الفعلِ ، وقدْ نصَّ سيبويهِ في مواضعَ مِن كتابه [٢] أنَّ العربَ استعملتْ جميعَها للمبالغةِ مِن الفعلِ المتعدي وغيرِ المتعدي ، ولا يدخلُ في هذا البابِ إلاَّ المتعدي .

والأكثرُ في البابِ « فَعُولٌ » ، و « مِفْعَالٌ » ، و « فَعَّالٌ » [٣]. واستشهدَ سيبويهِ على إعمالِ « فَعِلٍ » ، و « فَعِيلٍ » [٤] ، وكلُّها صحيحٌ ، ووردَ في شعرِ زيدِ الخيلِ بنِ مُهَلْهِلٍ الطائيِّ [٥] إعمالُ « فَعِلٍ » ، ولا مَدْفَعَ فيه :

أَلَمْ أُخْبِرْكُمَا خَبَرًا أَتَانِي ... أَبُو الكَسَّاحِ جَدَّ به الوَعِيدُ(*)

أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرضي ... جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ [٦]

---

(١) الذي منعه ابن بابشاذ وغيره من النحويين هو عملها عمل اسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضي كما مر في اسم الفاعل . فعندئذ لا يكون فيها إلاّ حذف التنوين والجر على الإضافة . أما إذا كانت بمعنى الحال والاستقبال فإنها تعمل عمله بشروطه المذكورة . انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ١١٠/١ ، ١١٧ .

(٣) وهي التي اتفق عليها أهل البصرة . وأهل الكوفة ينصبون ما بعدها بفعل مضمر . انظر مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ .

(٤) انظر الكتاب ١١٣/١ ، ١١٤ . ومنعه المازني والمبرد وابن السراج ، وأجاز الجرمي فَعِلاً دون فعيل . انظر المقتضب ١١٣/٢ ، ١١٤ ، والأصول ١٢٤/١ ، ١٢٥ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٤٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ .

(٥) هو زيد بن مهلهل الطائي . جاهليٌّ . أدرك الإسلام ووفد على النبي صلى اللّه عليه وسلم ، وأسلم ، وسماه « زيد الخير » مات في السنة التاسعة للهجرة وهي السنة التي أسلم فيها . انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٦ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٦٢٢/٢ ، والسيرة النبوية لابن هشام ٢٢٤/٤ ، والخزانة ٣٧٩/٥ .

(*) في الأصل: « يرسل بالوعيد » ولم أقف عليه في المصادر التي اطلعت عليها وهو مخالف للقافية.

(٦) مَزِقُون : جمع مَزِق مبالغة مَازِق من المزق وهو شق الشيء . والكِرْمِلَيْن – مثنى كِرْمِلْ–: اسم ماء في جبلي طيِّء. والفديد : الصوت . والبيتان في ديوان زيد الخيل ١٦١ ، والحلل ١٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١ ، والبسيط ١٠٥٩/٢ ، وشرح اللمحة البدرية ٩٦/٢ والخزانة ١٦٩/٨ .

فأعملَ « فَـعِلاً » الذي [هو][1] « مزقون عرضي » . ومؤنثُـها يعملُ عملَها وكذلكَ مثناها ومجموعُها جمعَ السلامةِ والتكسيرِ .

وأنشدَ :

(ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُـوْقَ سِمَانِهَـا

إِذَا عَـدِمُـوا زَادًا فَإِنَّـكَ عَاقِـرُ)[2]

البيت لأبـي طالب ، عم النبي ـ صلى اللّـه عليه وسـلم ـ واسمُـه عبـدُ مَنافِ بنِ عبـدِ المطلبِ بن هاشم [3] ، بنِ عـبدِ مَنافٍ ، بنِ قـصيٍّ . واسمُ عبـدِ المطلبِ ، شَيْـبَةُ. واسمُ هاشمٍ ، عمرو [4]. واسمُ عبدِ منافٍ ، المُغيرةُ. واسمُ قصيٍّ ، زيدٌ [5] . والتي اشتهروا بها ألقابٌ .

والبيتُ مِن قصيدةٍ يَرثي بها [أبا][6] أميّـةَ بن المغيرةَ بنِ عبداللّـهِ [7]، وكانَ صهرَه ، خرجَ تاجرًا إلى الشامِ فماتَ في طريقـه .

---

(1) إضافة يلتئم بها الكلام .

(2) الجمل ٩٢. وهو في ديوان أبي طالب ٤٦، و الكتـاب ١١١/١، والمقتضب ١١٣/٢ ، والحلل ١٢٧ ، والفـصول والجـمل ل ١١٥ ، وشـرح الجـمل لابن عصـفـور ٥٦٠/١ ، والبسـيـط ١٠٥٨/٢ ، والخـزانة ٢٤٢/٤ ، ٢٤٥ .

(3) في الأصل « هشام » وهو تحريف . وكذا في الفصول والجمل ل ١١٥ . وانظر ما سيأتى ص ٦١٠ .

(4) في الأصل « عمر » .

(5) انظر السيرة النبوية ١/١ ،والمعارف ١١٧ ، وجمهرة أنساب العرب ١٤ ، والخزانة ٧٥/٢ .

(6) إضافة يستقيم بها المعنى. واسمه أبو أميّـة بن المغيرة بن عبداللّـه بن عمر بن مخزوم . انظر الحلل ١٢٧، والخزانة ٢٤٨/٤ . ونفس الخطأ ورد في الفصول والجمل ل ١١٥ .

(7) هو أبو أمية بن المغيرة بن عبداللّـه بن عمر بن مخزوم ، زوج عاتكة بنت عبدالمطلب . انظر المحبر ٦٢ .

وقالَ الأعلمُ[1] : يمدحُ بها مسافرَ بنِ أبي عمروٍ القرشيّ[2]، والأوَّلُ أصحُّ .

و « نصل السيف » : حديدُه ، و « ظُبَتُه » : حدُّه[3] ، و « ذُبَابه » : طرفُه[4]. و « الضروب » : الكثيرُ الضربِ . و « السُّوق » : جمعُ ساقٍ . يقولُ : إنّه يطعمُ الطعامَ ، وينحرُ سِمانَ الإبلِ في وقتِ الحاجةِ . وشاهدُه : نصبُ سوقٍ بـ « ضروب » ، وهوَ خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه : « أنتَ ضروبٌ » ، لقوله : « فإنَّك عاقرٌ » ، ودخلتِ الباء لما في « إذا » مِن معنى الشرطِ ، وهي متعلقةٌ بـ « عدِموا » ، وما بعدَ الفاءِ جوابُ « إذا » .

وأنشدَ :

(حَذِرٌ أُموراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ

مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ)[5]

---

(1) هو أبو الحجاج ، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمريّ المعروف بالأعلم ، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار . له كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ، وشرح أبياته وأبيات الجمل .
توفي سنة ٤٧٦ هـ . انظر ترجمته في الصلة ٦٤٣ ، إنباه الرواة ٦٥/٤ ، ووفيات الأعيان ٨١/٧ ، و بغية الوعاة ٣٥٦/٢.

(2) هو مسافر بن أبي عمرو ، واسمه ذكوان بن أميّة بن عبد شمس . شاعر من سادات بني أمية وأجوادهم في الجاهلية . رثاه أبو طالب وكان نديمًا له . انظر المحبر ١٣٧ ، ١٧٤ ، والأعلام ٢١٣/٧ . وانظر ما نسبه ابن خروف للأعلم في تحصيل عين الذهب ٥٧/١ ، والفصول والجمل ١١٥ .
وذكر ابن الشجري في أماليه ٣٤٦/٢ أنها في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وردّه البغدادي وغلّط من قال بأنها في مدح مسافر . انظر الخزانة ٢٤٤/٤ .

(3) في الأصل : « حدته » .

(4) انظر اللسان « نصل » ٦٦٢/١١ ، و « ظبب » ٥٦٨/١ ، و « ذبب » ٣٨٣/١ .

(5) الجمل ٩٣ . والبيت من الكامل . ويروى أيضًا لابن المقفع (انظر النكت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١) وهو من شواهد الكتاب ١١٣/١ ، والمقتضب ١١٥/٢ ، والنكت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١ ، وإصلاح الخلل ٢٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٧/١ ، والفصول والجمل ل ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ ، والبسيط ١٠٥٨/٢ ، والخزانة ١٦٩/٨ .

البيتُ مجهولٌ ، أنشدَهُ سيبويهِ [1] ـ رحمه اللّه ـ في إعمالِ «فَعِل» ، وهو صحيحُ الروايةِ والمعنى ، قالَ أبو عثمانَ المازنيّ : « زعَـمَ لي أبو يحيى اللاّحِقيّ [2] أنّ سيبويهِ لحقَه فقالَ له : هلْ تحفظُ في إعمالِ « فَعِل » شيئًا ؟ فصنعتُ له هذا البيتَ » ، وفي هذا الخبرِ إقرارُ اللاّحقيّ على نفسِه بالكذبِ فلا يُصدّقُ في الثانيةِ . والبيتُ صحيحٌ بالمعنى ، وبإنشادِ سيبويه له ، وببيتِ زيدِ الخيلِ . وقد نصَّ في مواضعَ من كتابه أنّه يكونُ للمبالغةِ[3] . [و «حذر» على وزنِ « فَخِذ »] [4]، و « الحذِرُ » : الخائف . وهو خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ . « لا تَضِيرُ » يُقالُ : ضارَه يَضيرُه ، وضَرَّه يَضُرُّه بمعنى . و « آمن » اسمُ فاعلٍ عاملٌ في « ما » . و « منجٍ » مضافٌ إلى مفعولِه ، وهو خبرُ «ليس» / ويريدُ بـ « ليسَ » الماضي هنا . [٧٩]
و « من الأقدارِ » تبيين لـ « ما » ، وهو جمعُ «قَدَر » .

(١) انظر الكتاب ١١٣/١ .

(٢) هو أبان بن عبدالحميد اللاّحقي . شاعر مطبوع من شعراء هارون الرشيد . وهو بصريّ لكنه مطعون في دينه (انظر الخزانة ١٧٣/٨) .
وبعده في الأصل : « على نفسه بالكذب » وهو خطأ نشأ من انتقال نظر الناسخ إلى «اللاحقي » الآتية . وانظر القصة في النكت ٢٤٧/١ ، والحلل ١٣١ ، والفصول والجمل ل ١١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ ، والبسيط ١٠٥٩/٢ ، والخزانة ١٧١/٨ .

(٣) انظر الكتاب ١١٠/١ ، ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) مطموسة في الأصل .

وأنشدَ :

(ثُـمَّ زادُوا أنَّـهُـمْ فِـي قَـوْمِـهِـمْ

غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُـمُ غَـيْـرُ فُـخُـرْ)[1]

البيتُ لطَرَفَـةَ بنِ العبْـدِ ، مِن قصيدهِ المشهورِ الذي أولُـه :

* أصَحَوْتَ الْـيَـوْمَ أمْ شَـاقَـتْكَ هِرْ * [2]

ويُـكنى أبا عـمرو ، وقـيلَ : اسـمه عـمرو ، ولُـقِّبَ طَـرَفَـةَ ببيتٍ قـالَـه[3] ، وقُتلَ من خمسٍ وعشرين سنة ، لقولِ أختِـه :

عَدَدْنَا لَـهُ خَـمْـسًا وَعِـشْرِينَ حِـجَّةً

فَـلَمَّـا تَوَافَاها استوى سَـيِّدًا ضَخْمًا [4]

وخبرُ قتله مشهورٌ[5] . مدحَ بعض قومِـه ، وأخبرَ أنهم زادوا عليهم بما ذكرَ من الحِلْـمِ والتواضُـعِ . و « غُفُرٌ » جمعُ غـفورٍ ، وأعملَـه عـملَ واحدِه ، فنصبَ بـهِ « ذنبَـهم » وهو شاهدُه. و « فُخُر» جمعُ فخورٍ ؛ وهو المتمدحُ بأفعالِـه الحسنةِ .

---

(١) الجمل ٩٣ . والبيت فـي ديوان طرفة ٥٥ ، والكتاب ١١٣/١ ، وشرح أبياتـه لابن السيرافي ٦٨/١ ، والحلل ١٣٣ ، والفصول والجمل ل ١١٧ ، والبسيط ١٠٦٤/٢ ، والهمع ٨٨/٥ ، والخزانة ١٨٨/٨ .

(٢) عجزه : * وَمِنَ الحُبِّ جُنونٌ مُسْـتَعِرْ * . انظر ديوانه ٥٠ .

(٣) وهو : لا تَعْجَلا ببكاء اليوم مُطَّرِفا ولا أميريكُـما بالدارِ إذ وقفا

والبيتَ ليس في ديوانه . وهو في المزهر ٤٤١/٢ . وقد سبقت ترجمة طرفة صفحة ٣١٥ .

(٤) البيت في ديوان الخرنق ٣٢، وفي الخزانة ٤٢٣/٢ وفيه « ستًّا وعشرين » و « توفّـاها » .

(٥) انظر ما سبق ص ٤٩٩ .

ويُروى « فُخُر » : « فُجُر » بالجيمِ [1] ، وهو جمعُ فاجرٍ . و «غُفُر » خبر « أنَّ » ، و « غيرُ فُخُر » خبرٌ ثانٍ ، و « أنَّ » واسمُها وخبرُها مفعولٌ لـ « زَادُوا » .

واستدركَ في هذا البابِ مؤنثَ اسمِ الفاعلِ ، وجمْعَهُ المكسّرِ والمسلّمِ [2] ، إذ لَمْ يذكرْه في بابِه . ولَمْ يذكرِ الخلافَ في « فَعِل »[3] و «فَعِيل» ، والخلافُ فيهما معًا .

---

(1) انظر هذه الرواية في الحلل ١٣٣ ، والفصول والجمل ل ١١٧ ، والخزانة ١٨٩/٨ .

(2) انظر الجمل ٩٣ .

(3) ذكر الزجاجي الخلاف في « فَعِل » وفي بعض النسخ « فَعِل » و « فعيل » . وتعقبه النحاة في ذلك . انظر الجمل ٩٣ . وانظر إصلاح الخلل ٢٠٧ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٦٧/٢ . وانظر البسيط ١٠٦٦/٢ .

بَابُ الصِّـفةِ الـمُشَـبَّهَةِ بِاسْمِ الفاعِـلِ (١)

والصفةُ في هذا البابِ ما ذكرنا في بابِ اسمِ الفـاعلِ من غيرِ المتعدي ، جارٍ وغيرُ جارٍ . ومِن المتعدي غيرِ الجاري لغيرِ المبالغةِ .

فـالصفـةُ نحـو : « قائـمٍ ، وقاعـدٍ ، وقـارِيءٍ ، ولاحقٍ ، وحسنٍ ، وكـريمٍ ، وظريفٍ ، وأحمـرَ ، وأصفرَ ، ومضروبٍ » ، والأمـثلةُ الخمسةُ من المتـعدي إذا لَـمْ يُرِدْ بها مـبالغـةً ، وما أشبـهَ ذلك . وهيَ تكونُ للماضي وللحـالِ والاستقـبالِ (٢) ، وفيها خلافٌ .

وجميعُهـا يرفَعُ الفاعـلَ ، و [يكـونُ] (٣) المفعـولُ مضمـرًا ومظهـرًا ؛ [فالمضـمر] (٣) نحـو : « مـررتُ برجلٍ حسنٍ ، وكـريمٍ ، ولاحـقٍ ، وقـاعـدٍ ، ومضـروبٍ » ، والمظهرُ (٤) : « مـررت برجلٍ حسنٍ وجـهُه ، وكـريمٍ أبوه ، ولاحقٍ بطنُـه ، وفارهٍ عبدُه ، وقاعدٍ غلامُـه ، ومضروبٍ عبدُه » .

ثُمَّ تتسعُ العـربُ فيهـا فتجـعلُ الصفةَ للأوَّلِ مـجازًا ، وتُضمـرُ فيهـا اسمَـه ، وتزيلُ الضميرَ المتـأخرَ ، وتضيفُ الصفةَ إلى الذي كانَ مرفـوعًا بها ، وتُدخِلُ عليهِ

---

(١) الجمل ٩٤ . وفيه « باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه » .

(٢) موافـقًا لشيـخه ابن طاهر . قـال ابن بزيزة (في غاية الأمل ٣١٣/١) : « وهو بعيد ؛ ومقـتضى الشـبه يوجب لها الاخـتصاص بحكم المشـبه به ، أو الضعف عـن مرتبته » . وفي المسـألة خلاف كمـا ذكر ؛ فـالسـيـرافي على أنـهـا أبدًا بمعنى المـاضي . ومنعـه ابن السـراج والفـارسي . انـظر الأصـول ١٣٣/١ ، والارتشاف ٢٤٢/٣ ، والهمع ٩٣/٥ .

(٣) إضافة يستقيم بها الكلام .

(٤) في الأصل : « والمضمر » .

الألفَ واللامَ كالعِوَضِ من الضميرِ، فتقولُ: « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ » ؛ والأصلُ: « حسنٍ وجهُهُ، ومضروبٍ أبوهُ »، فصيَّرتِ الضربَ للرجلِ، والضربُ واقعٌ بهِ، وهما في المعنى للثاني.

ويجوزُ نقلُه نكرةً بعدَ حذفِ الضميرِ ؛ نحو: « مررتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ، ومضروبِ أبٍ »، وعليهِ أنشدَ:

* (لاحِقِ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ)[1] *

ويجوزُ الخفضُ مع بقاءِ الضميرِ على وجهِهِ، وهيَ مسألةُ سيبويهِ التي خطأه أبو القاسمِ فيها [2]، فهذهِ ثلاثةُ أوجهٍ في الخفضِ.

وتتسعُ العربُ أيضًا في هذهِ الصفاتِ مِن وجهٍ آخرَ فتردُّها إلى الأوَّلِ، وتحذفُ الضميرَ، وتأتي بالألفِ واللامِ، وتنصبُ الذي كانَ مرفوعًا للتشبيهِ بنصبِ اسمِ الفاعلِ ؛ نحو: « مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهَ، وفارهٍ العبدَ، ومضروبٍ الغلامَ »، والمعنى معْنى الخفضِ. ويجوزُ تنكيرُ « الوجه » فتقولُ: « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا ». ويجوزُ: « مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهَهُ [بالنّصبِ وإبقاءِ][3] الضمير، والفاعلُ مضمرٌ، وهو ضعيفٌ كضعفِ « حَسَنِ وجهِهِ»، وأحدُهما يقوّي جوازَ الآخرِ. وأنشدوا في ذلك:

---

(١) الجمل ٩٥. وهو لحميد الأرقط كما سيذكر المؤلف فيما بعد. وهو في الكتاب ١/١٩٧، والمقتضب ٤/١٥٩، والأصول ١/١٣٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/١٧٤، والحلل ١٣٤، والفصول والجمل ل ١١٨، والبسيط ٢/١٠٨٢، واللسان « رزن » ١٣/١٧٩.

(٢) وهي: « مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ » - بإضافة «حسن» إلى « الوجه »، وإضافة «الوجه» إلى الضمير العائد إلى الرجل. وستأتي ص ٥٦٥.

(٣) غير واضحة في الأصل.

أنعتُهَا إنّـي / [مِنْ نُعّاتِهَا .... [٨٠]

.... كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً ضِراَّتِها (١)](٢)

فنصبَ « ضَـرَّاتِها » بـ « وَادِقَـةٍ » ، والأصلُ : « وادقـةَ ضِراّتِهـا » ، وهذه (٣) ثلاثةُ أوجهٍ في النّصبِ .

ويجوزُ في الرفعِ : « مَرَرْتُ برجلٍ حسنِ الوجـهُ » ؛ بحذفِ الضميرِ من «الوجهِ » وإدخالِ الألفِ واللامِ عوضًا منه ؛ وهيَ مسألةُ الخلافِ الذي ذكرَ بينَ البصريينَ والكوفيينَ (٤) ، ولا ينبغي أنْ يُجعلَ بينهما خلافٌ ؛ لأنَّ سيبويهِ قد جعلَ الألفَ واللامَ عوضًا مِن الضّميرِ في قولـه في بابِ البدل : « ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ » (٥) ، يريدُ : « ظهرُه ، وبطنُـه » ، ولَـمْ يقلْ : « الظهرُ منه » ، ولا « البطنُ منه » .

---

(١) لعُمَر بن لجأ التيميّ ، يصف إبلاً . والأبيات هي :

أنعـتُها إني من نُـعّــاتهــا	مُدارةَ الأخفاف مُجمرَّاتها
غُلْبَ الأفارَى وعفرْنَيَاتها	كُومَ الذُّرَى وادقَـةً ضراَّتهــا .

ويروى : « سُرّاتِها » . وجـاء في الخزانة ٨/٢٢٣ أنهم جمعوا بين البـيـت الأول والبيت الرابع للاختصار، ولظهور المعنى إجمالاً .

وهو في ديوانه ١٥٣ ، ١٥٥ و المسائـل البصريات ١/٣٥١ ، وإصـلاح الخلل ٥١٣ ، وشرح ابن عصفور على الجمل ١/٥٧٥ ، والبسيط ٢/١١٠٠ ، والخزانة ٨/٢٢١ .

(٢) إضافة يقتضيها السياق .

(٣) في الأصل : « وهو » . أما الأوجـه الثلاثة فهـي : « مررت برجل حسنِ الوجـهَ » ، و «مررت برجلٍ حسنٍ وجهًا » ، و « مررت برجلٍ حسنٍ وجهَهُ » .

(٤) المسألة هي في قـوله : « مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ » فقـد ذكر الزجاجي أن أهل البـصرة يضمـرون ما يعـود على « الرجل » ، وتقديره : « مـررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجـهُ منه » وأهل الكوفة يقولون : « الألف واللام في هذا الباب عَقيبُ الاضافة » . انظـر الجمل ٩٧ .

(٥) انظر الكتاب ١/١٥٨ ، ١٥٩ .

وكذلك : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (١)

و ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ (٢)

فلا خلافَ بينَ الأئمـةِ فيها .

ومن المتأخرينَ من ذهبَ إلى حذفِ العائدِ (٣) ، ولا يُحتاجُ إليـهِ ، ويحتجونَ بقولِــه :

رَحيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ منها رَقِيقَـةٌ بِجَسٍّ النَّدامى بَضَّةُ المتجرَّدِ(٤)

فجمعَ بينَ الألفِ واللامِ والضمير .

وحــملَ أبو علي الفارسيّ (٥) وغيرُه من المتأخرينَ (٦) هذا المرفـوعَ ، على البدلِ مِن ضميــرٍ في الصفةِ ، ولا يطّرد لهم ذلك في مـثلِ : « مررت برجلٍ كريمِ

---

(١) النازعات ٤١/٧٩ .

(٢) النازعات ٣٩/٧٩ .

(٣) وهو مذهب الزجاجي وشيخه ، وابن عصفور ، وهو الذي عليه الأكثر كما ذكر ابن يعيش انظر الجمل ٩٧ ، وشرحه لابن عصفور ٥٧١/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٦ .

(٤) لطرفة بن العبد ، من معلقته المشهورة .
والرحيب : الواسع . وقِطابُ الجيبِ : مخرج الرأس من الثوب .
والشاهد : « قطاب الجيب منها » حيث اجتمعت الألف واللام في (الجيب) ، والضمير في (منها) .
والبيت في ديوانه ٣٠ ، وشرح الكافية ٢٣٥/٢ ، ٤٤٣/٣ ، والبسيط ١٠٩٤/٢ ، والخزانة ٣٠٣/٤ .

(٥) انظر الإيضاح ١٧٨ .

(٦) وهو ابن طاهر ، وابن أبي الربيع . (انظر غاية الأمل لابن بزيزة ٣١٥/١ ، والبسيط ١٠٩٦/٢) .
وبذلك يكون ابن خروف قد خالف شيخه في هذه المسألة .

الأبِ ، وظـريفِ الأخِ ، وحـسنِ وجـهِ الأخِ » ، ولا في : « مـررت بامـرأةٍ حـسنِ الـوجهِ » ، ولا « بجاريةٍ كـريمِ الأبِ » هذا كلُّه لا سبيلَ إلى البدلِ فـيهِ ، فإذا لَـمْ يكنْ سبيلٌ إلى البدلِ فالبابُ كلُّه إلى مـا يذهبُ إليه الأئمةُ ، وأيضًا فإنَّ البدلَ يلزمُ فيهِ مِن الضميرِ العائدِ على المبدلِ منهُ ما يلزمُ في الفاعلِ فيقعُ فيما فرَّ منه[1] .

فهذه ثماني مسائلَ ؛ اثنتان[2] للرفعِ ، وثلاثٌ للنصبِ ، وثلاثٌ للخـفضِ ، فإن عرَّفتَ « الحَسَنَ » لَـمْ يكن في الـرفعِ إلاَّ الوجهانِ المذكوران . ولا مع النصبِ إلاَّ الثلاثةُ الأوجُـه أيضًا . ويسـقطُ مع الخفضِ وجـهانِ ، وهما : « مـررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ ، والحسنِ وجهِهِ » لكونِ الألفِ واللامِ في الأوّلِ ، وليستا في الثاني ، فهـذهِ ستٌ ، وهيَ الأولُ بأعيـانِها فاجـتمعَ من ذلكَ أربعَ عشـرةَ مسـألةً ، وامتنع أربـعٌ : تنكيـرُ « الوجـهِ » في حـالِ رفعه مع تنكيرِ الصـفةِ ، وتعريفِها ؛ نحو : « حسـنٍ وجهٌ » ، و « الحسـنِ وجهٌ » ، وأجازَها ابـن بابشاذ ، وضعَّفـها[3] . ولا سبيلَ إلى جوازِها[4] .

والوجهانِ اللّذانِ امتنعـا في الخفضِ مع الألفِ والـلامِ :« الحسنِ وجـهٍ » ، و « الحسنِ وجهِهِ » .

---

(١) قال ابن الطراوة في الإفصاح ٦٣ : « فالذي فرَّعنه فيه وقع » وقال ابن بزيزة : « فرّ أبو علي من الأقبح إلى ما هو أقل قبحًا منه » غاية الأمل ٣١٥/١ . ونحو منه ردَّ ابن أبي الربيع . انظر البسيط ١٠٩٦/٢ .

(٢) في الأصل : « اثنان » .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ١٧٢/١ .

(٤) ذكر ابن الضائع هذا المنع عن ابن خروف . انظر شرحه للجمل ٢٩ أ .

وتُفارقُ هذه الصفاتُ اسمَ الفاعلِ في منعِ تقدّمِ منصوبِها عليها . ولا يكونُ منصوبُها إلاّ مرفوعًا . ولا تتعرَّفُ أبدًا بما تضافُ إليه . وأنّها لا يُعطفُ على المجرورِ بها مرفوعٌ ولا منصوبٌ .

وأنشدَ :

* (لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ) [(١)] *

البيتُ لِحُمَيْدَ الأَرْقَط [(٢)] بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة ، أنشدَه مرفوعًا ، وهو في شعرِه مخفوضٌ [(٣)] تابعٌ لحمارِ وحشٍ ، وهو قولُه :

كأخدريٌّ العَانةِ الشَّنُونِ أَحْقَبَ شَحَّاجٍ مِشَلٍّ عُونِ [(٤)]

غَيْرَانَ مِيفَاءٍ عَلَى الرُّزُونِ لا خَطِلِ [(٥)] الرَّجْعِ ولا قَرُونِ

و « الرَّجعُ » : [....] [(٦)] ، شبَّه ناقتَه به ، و « اللاحقُ البطنِ » : الضامرُه . و « القرَا » : الظَّهْرُ ، وهو من ذواتِ الواوِ ، لقولِهم في الأنثى : قَرْوَاء . فإنْ كانَ

---

(١) الجمل ٩٥ . وقد سبق تخريجه ص ٥٦٠ .

(٢) شاعر إسلاميّ ، من شعراء الدولة الأموية ، وأحد بخلاء العرب . انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٢٢٥/٣ ، والخزانة ٣٩٥/٥ .

(٣) يريد أن الزجاجي روى (لاحق) بالرفع – وكذا ضبطه أكثر المحققين – وصوابه بالجرّ لأنه صفة لحمار الوحش المتقدم الذكر وبه وقعت الرواية ، وقد سبقه إلى هذا التعقيب ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ل ٣ .

(٤) في الأصل : « وفعل بيت الانفشا » . والأبيات في الفصول والجمل ل ٣ .

(٥) في الأصل : « خطر » وما أثبت منظور فيه إلى ما جاء في الفصول والجمل ل ٣ .

(٦) كلمة غير واضحة في الأصل . والرَّجْع : الخطو . ورد الدابة يديها في السير ونحوه . اللسان « رجع » ١١٧/٨ .

ممدودًا فهو ما يطعمُه الضيفُ ، وإنْ كسرتَ القافَ انصرفَ[1] .

وشاهدُه : حذفُ الألفِ واللامِ من « البطن » ، وأضافَ الصفةَ إلى نكرة ، والأصلُ : « لاحقٍ بطنُه بِقَرًا » . و « بِقَرًا » متعلقٌ بـ « لاحق » .

وقولُه : (**أجَازَهُ سِيبَوَيْهِ - رحمهُ اللّهُ - وحدَهُ**) [2] وهمٌ ؛ بل أجازَه / طائفةٌ لا يُحصَوْن ، ولَمْ يخالفْه جميعُ الناسِ كما ذكرَ ولا [٨١] اتفقوا على [أنَّه خطأ][3] ، وسيبويهِ قد ضعّفَهُ [4] ، ومنعَه المبرد - ومن تبعه - وخالفَه ، وخرّجَ البيتَ الذي حملَه سيبويهِ - رحمَه اللّه - على ذلك ، على غيرِ ما حملَه عليهِ سيبويهِ ، وتأويلُ المبرّدِ ضعيفٌ [5] من جهةِ المعنى ، ولبيانِه موضعٌ غيرُ هذا ، وبيتُ التأويلِ :

---

(١) القَرَاء - بفتح القاف والمد - والقِرى - بكسر القاف والقصر - : ما يطعمه الضيف . انظر اللسان « قرا » ١٧٩/١٥ . وانظر المقصور والممدود للفراء ٣١ ، ولابن ولّاد ٨٦ .

(٢) الجمل : ٩٨. والعبارة بأكملها : (والوجه الحادي عشر ، أجازه سيبويه وحده ، وهو قولك: « مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ » بإضافة « حسنٍ » إلى « الوجه » ، وإضافة « الوجه » إلى الضمير العائد على الرجل . وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين ، وقالوا : هو خطأ ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه . وهو كما قالوا) .

(٣) غير واضحة في الأصل .

(٤) قال في الكتاب ١٩٩/١ « وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها ، شبهوه بحسنةِ الوجهِ وذلك رديء » . وانظر ردود النحاة على الزجاجي وتبرئة سيبويه في : إصلاح الخلل ٢١٦ ، وأمالي السهيلي ١١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١ ، والبسيط ١١٠١/٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار ٤٨٤/٢ ، والهمع ٩٨/٥ .

(٥) لم أقف عليه في المقتضب ، والكامل ، والفاضل .

أَقَـامَـتْ عَـلى رَبْـعَـيْهِـما جَارَتَا صَفَا

كُـمَـيْتَا الأَعَالِي جَـوْنَـتَا [١] مُصْطَـلاَهُـمَا [٢]

والبيتُ فيهِ إضافةُ « الجونتينِ » إلى « مصطلاهُـما » ، مع إضافتِـه إلى الضميرِ العائدِ إلى الموصوفِ بالجونتينِ ، و« الجَوْنَـةُ » هنا : البيضاءُ [٣]، ويعني بالجونتينِ : الأُثْـفِيَّـتَيْنِ . و « الصفا » : الجبـلُ ، وهو ثالثُ الأثافي . و « الكُـمَـيْـت » : الذي يضربُ إلى السوادِ . و« المصطلى»: موضعُ النارِ . وأرادَ بـ « الأعالي » : الأعليينِ . وشاهدُ سيبويهِ في إجازةِ ذلكَ وحملِ البيتِ عـليهِ مع صلاح المعنى ؛ مـاجاء من ذلكَ في الكلامِ الـفـصيحِ ؛ منُ قـولُ الصـاحبِ في صـفـةِ النبيِّ ـ عليـهِ السـلامُ والصلاةُ [٤]ـ : « شَـثْـنُ أُصَـابِـعِـهِ » [٥]، وفي الحـديثِ الثاني من قـولِ عائشـةَ –

(١) في الأصل : « جونة » تحريف .

(٢) البيت للشـماخ ، مَعْقِل بن ضِرار الغطفـاني ، والشاهد في قـوله :«جونتا مـصطلاهما » ؛ حيـث أضاف الصفة المشبهة وهي (جونتـا) إلى معمولها وهو (مـصطلاهما) في حال إضافتـه إلى ضمير مـوصوفه وهو في ديوان الشـمـاخ ١٠٨ ، والكتاب ١٩٩/١ ، وشـرح أبيـاته لابن السـيرافـي ٧/١ ، والخصـائص ٤٢٠/٢ ، والصاحبي ٣٤٦ ، وإصلاح الخلل ٢١٣ ، وأمالي الـسهيلي ١١٧ ، وشرح المفصل ٨٦/٦ ، وشرح الجمـل لابن عصفور ٥٧٣/١ ، وشـرح الكافية للرضي ٢٥٣/٢ ، والبسـيط ١١٠٠/٢ ، والهمع ٩٨/٥ ، والخزانة ٢٩٣/٤ .

(٣) جاء في الخـزانة أن الجوْن : الأسود ، ويأتـي بمعنى الأبيض . قال : « وليس بمراد هنا . ومن الغـريب قول النّحاس أن الجون هنا هو الأبيض » ٢٩٥/٤ .

(٤) كذا في الأصل بتقديم السلام على الصلاة . ويتكرر ذلك صفحة ٥٧٩ .

(٥) لم أقف على هذه الرواية التي نسبهـا للصاحب ـ إلا عند ابـن مالك في شـرح التسهـيل ٩٥/٣ ، والذي وقفت عليـه : « شثن الكفين والقدمين » ، وهي رواية الحسن بن عـلي عن خاله هند بن أبي هالة ـ رضي اللّـه عنهم ـ ورواية عـلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه . انظر صـحـيح البخـاري / كـتاب اللبـاس /باب الجعد ٢١٠/٧ ، وغـريب الحديث للهرويّ ٢٤/٣ ، وأمالي القالي ٦٩/٢ ، والفـائق في غريب الحديث ٢٢٧/٢ ، ٣٧٦/٣ ، والنهـاية في غـريب الحـديث والأثر ٤٤٤/٢ ، ومنال الـطالب في شـرح طوال الغرائب ١٦١/١ ، ١٧٤ . =

رضيَ اللّهُ عنها : « صِفْرُ وشاحِها ، ومِلءُ ردائِها » [1] ، وهو كالبيتِ الذي أنشَدْنا على النصبِ مع إضافته إلى الضميرِ ، وإنَّما ضَعُفَ في القياسِ لنقلِ الضميرِ للصفةِ ، ورفعِه بها ، ثمَّ بقائه في موضعِه فكأنَّه جمعَ بينَ المتعاقبين .

وأمَّا تعليلُه المنعَ [2] بإضافةِ الشيءِ إلى نفسه [3] فغفلة ؛ فإضافةُ الشيءِ إلى نفسِه موْجودةٌ في كلِّ مضافٍ في الباب ؛ نحو : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه » ، و « الحسنِ الوجهِ » ؛ لأنَّ الذي حَسُنَ في الحقيقةِ هو الوجه ؛ فهو هو ، والمعنى المعنى [4] في « حسنِ وجهِهِ » لا محالة ، و « الوجهُ » غيرُ الضميرِ المضافِ إليه « الوجهُ » ، فكلامُه في هذه المسألةِ فاسدٌ كلُّه ، وإنَّما جازَ إضافةُ « حَسَنٍ » إلى « الوَجْهِ » في اللفظِ لـمَّا صارَ الفاعلُ غيرَه ، مضمرًا في الصفة .

وبابُ « أفعلَ من كذا » يقبحُ جريانُه على الأوَّلِ ، ورَفْعُ الثاني به ؛ نحو : « مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، وأفضلَ منه أخوه » فلا يدخلُ في هذا البابِ ، ومنعَ مِن الرفعِ بها ابن بابشاذ [5] ، وهو جائز مع ضعفه ، وقدْ نصَّ عليه سيبويهِ [6] في غيرِ موضعٍ .

= وشثن الكفين والقدمين : أي يميلان إلى الغلظ والقصر، وقيل : الغلظ بلاقصر ويحمد ذلك في الرجال؛ لأنه أشد لقبضهم، ويذم في النساء . انظر اللسان (شثن) ١٣/٢٣٢ .

(١) صحيح البخاري / كتاب النكاح/ باب حسن المعاشرة مع الأهل ٧/٣٧ ، والنهاية ٣/٣٦ وفيه : « صِفْرُ ردائها ومِلء كسائها » .

(٢) في الأصل : « بالمنع » .

(٣) إشارة إلى ماجاء في الجمل: ٩٨(وقالوا :هو خطأ ، لأنّه قد أضافَ الشيءَ إلى نفسه . وهو كما قالوا) .

(٤) في الأصل : « النفي » ، ولم يتضح له وجه ، ويريد أن المعنى نفسه .

(٥) انظر شرحه للجمل ١/١٧٠ .

(٦) انظر الكتاب ٢/٣١ ، ٣٤ .